THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

GENERAL LIBRARY

ابراهيم كبه

دراسات
في
تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي

الجزء الأول

الطبعة الاولى

السعر ـ دينار ونصف

ساعدت جامعة بغداد على نشره

مطبعة الارشاد ـ بغداد
١٩٧٠

المكتبة المركزية
جامعة بغداد

ابراهيم كبه

دراسات
في
تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي

الطبعة الاولى

الجزء الأول

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

مطبعة الارشاد ـ بغداد
١٩٧٠

Int'l. Aff.
HB
75
.K728
v.1

NOV 19 1973 Excl.

تقـديم

يضم الجزء الأول من هذا الكتاب عددا من الدراسات الطويلة يمكن ان تصنف الى صنفين : الصنف الاول يدخل في موضوع (تاريخ الاقتصاد أو تاريخ النظم الاقتصادية)، والصنف الآخر يدخل في موضوع (تاريخ الفكر الاقتصادي أو تاريخ المذاهب الاقتصادية). والمبرر العلمي لادخال هذين الصنفين المختلفين من الدراسات في كتاب واحد ، يستند لمنهجية المؤلف ، القائمة على نظرة متكاملة موحدة للنشاط الاقتصادي وللعملية الاقتصادية ، وعلى اعتبار الواقع الاقتصادي والفكر الاقتصادي جانبين مترابطين لحقيقة واحدة . ومن المعروف ان هذه النظرة العضوية للاقتصاد هي النظرة التي بدأت تسـود في عدد متزايد من الاوساط الاكاديمية الغربية وخاصة في الدول اللاتينية ، وهي في الاصل السمة الاساسية للمنهجية الاشتراكية .

لقد تناولت في القسم الاول من الكتاب (اي قسم التاريخ الاقتصادي) ، بعد مقدمة عامة مستفيضة تتناول الاسس المنهجية للموضوع جعلتها الفصل الاول ، دراسة نظرية انماط الانتاج في الفصل الثاني جاعلا من هـذه النظرية ، الاطار المنهجي لمجموع الدراسات الخاصة في هـذا القسم من الكتاب . وفي هذه الدراسة المكثفة رفضت التفاسير التجزيئية والتنكولوجية والآلية للنظرية ، وانتهيت الى تفسير متكامل يأخذ بنظر الاعتبار مجموع العوامل المادية والفكرية التي توجه النظام الاقتصادي . ثم تناولت في الفصل الثالث نظام الاقتصاد البدائي ، مؤكدا على طابعه التاريخي الشمولي ، رابطا اياه بالاصول البايولوجية والانثروبولوجية للتاريخ الانساني ، مؤكدا عـلى اهميته الحاسمة في نشوء الشروط الاولية لانبثاق النشاط الاقتصادي . وفي الفصل الرابع والاخير من هذا القسم ، استعرضت في اكثر من مائة صفحة ،

الاقتصاد العبودي او القديم في الشرق والغرب ، ملقيا اضواء ساطعة على عملية نشوء اهم المؤسسات الحضارية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعاصرة في تلك الحقبة التاريخية البعيدة ، كالزراعة والحرف الصناعية والتجارة وتقسيم العمل والتبادل والسلع والنقود والائتمان والطبقات الاجتماعية والدولة والمؤسسة العسكرية ... الخ . ويمكن اعتبار هذه الدراسة الطويلة في نمط الانتاج العبودي ، دراسة مستقلة .

اما القسم الثاني من الكتاب (اي الخاص بتاريخ الفكر الاقتصادي) فقد كرسته لاستعراض بعض التيارات الفعالة في تاريخ الفكر الاقتصادي ، مبتدئا بالفكر القديم (وخاصة الفكر اليوناني) ومنتهيا - عبر السكولائية والماركنتيلية ... الخ - بالنظرية الكينزية في الثلث الثاني من قرننا الحالي .

لا أود ان اقوم شخصيا باجراء تقييم لهذا الكتاب المركز بمادته وافكاره ، ولكن يمكن تحديد السمات الاساسية التي تميزه عن الكثير من المؤلفات المماثلة ، وخاصة المكتوبة بالعربية ، على الوجه التالي :

١ - يكرس الكتاب جزءا هاما من حجمه (حوالي الربع) لدراسة الجوانب المنهجية والمبدئية والنظرية العامة في الموضوع ، ويستعرض نقديا اهم المؤلفات الاكاديمية الحديثة ، ويحاول عبر هذا النقد المنهجي الشامل ارساء اسس منهجية علمية يمكن الاطمئنان اليها في دراسة تفاصيل تاريخ الوقائع والافكار الاقتصادية . وفي هذا الجزء من الكتاب حاولت مثلا أن القي كثيرا من الضوء لتحديد مفاهيم الاساسية للعلوم الاقتصادية (المذهب ، النظرية ، النظام ، المنهج ، السياسة ، المؤسسة ، الفكرة ، الفكر ... الخ) ، كما اني استعرضت بتفصيل مختلف المناهج الاكاديمية المعاصرة (المنهج الكلاسيكي ، التاريخي ، القطاعي ، الاقليمي ، المقارن ... الخ) وركزت النظر على عيوبها البارزة (التجزيئية ، التجريد ، الشكلية ... الخ) ، وتبنيت في

مجموع دراسات هذا الجزء المنهجي من الكتاب ، وجهة نظر تتسم بالشمولية والتكامل والاستيعاب والحركية .

٢ - يرفض الكتاب رفضا قاطعا الاسلوب الاكاديمي الشائع وهو الاسلوب الانتقائي ، اي الاكتفاء بمجرد استعراض المدارس المختلفة على تناقضها ، والوقوف موقف المتفرج من آرائها ، أو اقتطاع اجزاء متباعدة من هذه المدارس واصطناع نظريات موحدة من الاجزاء المتناقضة المذكورة . ان الكتاب ، على العكس، يخضع جميع النظريات المدروسة لمنهجية واضحة هي التي اشرت اليها في اول هذه الكلمة ، مما يضفي على الكتاب كله وحدة عضوية بارزة الملامح والقسمات .

٣ - كذلك يتميز الكتاب بتأكيده المستمر على الطابع الاجتماعي للاقتصاد وللفكر الاقتصادي ، وعلى ارتباط الفكر الاقتصادي بصورة عضوية بالتاريخ الاقتصادي ، وعلى ارتباطهما معا بالتاريخ الحضاري العام . ولهذا السبب يتجاوز الكتاب الأطر الضيقة المحدودة للنشاط الاقتصادي ويتناول العديد من موضوعات التاريخ العام والفلسفة والسياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس وتاريخ العلوم ، بقدر ما هو ضروري لفهم الاجواء التاريخية التي نشأت فيها النظم والمذاهب الاقتصادية . وقد سارت الدراسة في هذه النقطة على منوال كبار اصحاب المذاهب الاقتصادية الكبرى أمثال ارسطو وتوماس الاكويني وآدم سمث وماركس وفبلن وكينز وشومبيتر .

٤ - واخيرا يتميز الكتاب بالاعتماد على المصادر المباشرة في التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي ، فلم اكتف بمراجعة المصادر الثانوية بل رجعت الى المؤلفات الاصلية لاصحاب المذاهب انفسهم وبلغاتها الاصلية في الغالب ، باذلا في ذلك جهودا كبيرة وشاقة ، وتلك ، مع الاسف ، سمة نادرة في المؤلفات المماثلة وخاصة المكتوبة

باللغة العربية •

ولا شك ان المأخذ الاساسي الذي يؤخذ على مجموع هـذه الدراسات هو طابعها المركز واسلوبها المكثف ، والحاجة في بعض الموضـوعات الى شروح اوفى ، بالنسبة للقارىء العام ، ولكن السبب في ذلك واضـح وهو ان هذا الكتاب هو مجرد (تلخيص) لمحاضرات القيت اصـلا وبشـكل مستفيض وحافل بالامثلة والشروح على طلبة جامعتي بغداد والمستنصرية ، وهو يهدف في الاساس الـ (التذكير) بتلك المحاضرات و (التركيز) عـلى نقاطها الجوهرية • ولهذا السبب ايضا فهو يضم اضافات مستمرة ومتلاحقة للمادة ، تبدو ـ من ناحية الشكل فقط ـ وكانها خارجة على السياق المنطقي للكتاب ، ولكنها ـ من حيث الجوهر ـ مجرد امتداد لموضوعاته •

آمل ان يستفيد اكبر عدد ممكن من القراء الاعزاء من هذا الكتاب ، وان يكون حافزا لهم لمراجعة الاصول نفسها •

كما آمل ان استطيع التفرغ لطبـع الاجزاء الاخرى من هـذه الدراسات •

المؤلف

١٩٦٩/١١/١

مقـــدمة
حول مادة (تاريخ الفكر الاقتصادي)

١ ـ حداثة المادة •

٢ ـ اهمية دراسة المادة •

٣ ـ الفكر الاقتصادي والكيان الاقتصادي •

٤ ـ الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية •

٥ ـ الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي •

٦ ـ تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد •

٧ ـ الفلسفة العامة والفكر الاقتصادي •

٨ ـ الفكر الاقتصادي والتحيز الايديولوجي •

٩ ـ الفكر الاقتصادي والمنهج الاقتصادي •

١٠ـ حول تفسير الفكر الاقتصادي •

١١ـ عناصر الفكر الاقتصادي •

١٢ـ الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي •

١٣ـالفكر الاقتصادي ونظرية النخبة •

هوامش الدراسـة •

حول مادة (تاريخ الفكر الاقتصادي)

١ ـ حداثة المادة :

يشير ارك رول في مقدمة كتابه القيم عن (تاريخ الفكر الاقتصادي)[١] الى حداثة هذه المادة • ففي القرن الثامن عشـــر ظهرت بعض المؤلفات في هذا الموضوع ولكنها كانت قليلة جدا وغير هامة • ومن المؤكد ان اهمهـا هو مؤلف آدم سمث (ثروة الامم) حيث يستعرض تاريخ النظم الاقتصادية السابقة وخاصة الماركنتيلية وينقدها على أساس انها خاطئة ، ولكن الهدف من الدراسة كـان نقديا وليس تاريخيا ، لان تلك النظم (الفيزيوقراط والماركنتيلية) لم تصبحا بعد تاريخا في زمنه بل كان بعضها قائما جزئيا في الواقع الاقتصادي • وفي القرن التاسع عشر اهتم التاريخيون والاشتراكيون الالمان معا بتاريخ الفكر الاقتصادي : الاوائل لاثبات صحة المنهج التاريخي (شمولر مثلا) والاشتراكيون لنقد النظام الرأسمالي وفكره الاقتصادي على ضوء دراسة جذوره التاريخية (مثلا ماركس[٢] في نظريات فائض القيمـة ودورنغ[٣] في التاريخ النقدي للاقتصـــاد الوطني والاشتراكية) • ومنذ اواخر القرن التاسع عشـــر واوائل القرن العشـرين اصبح تاريخ الفكر الاقتصادي مادة مستقلة ومرغوبا فيها Popular وان كان لا يزال حينذاك ملحقا بتاريخ الاقتصاد (مثلا اشلي في كتابه : مقدمة للتاريخ الاقتصـادي والنظرية الاقتصادية الانكليزية ، ١٩١٣)[٤] • ثم اصبحت المادة بالتدريج مادة مستقلة ضرورية للمعرفة الاقتصادية (جيد وريست مثلا في تاريخهما المشهور)[٥] أو ضرورية لاسباب تكنيكية ، اي لاستعراض تاريخ بعض المفاهيم او الطرائق التقنية للتطبيق الاقتصادي[٦] •

٢ ـ أهمية دراسة المادة :ـ

يمكن الاشارة في هذا الصدد الى النقاط التالية :

أولا ـ ان دراسة المادة تؤكد الطابع العملي لعلم الاقتصاد ومساهمته في تيار الفكر العام وارتباطه بتاريخ النظم الاقتصادية العملية ، اي ان دراسة المادة تجنب المرء خطر (التجريد) الشائع في علم الاقتصاد الاكاديمي المعاصر .

ثانيا ـ ان دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تهيىء (المدخل) لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة واستيعاب الجدل القائم فيها الآن . وكما يقول احد الاقتصاديين (رول)[٧] لم تمت ابدا نظرية ارسطو في الطبقات الاجتماعية أو نظرية ريكاردو في الريع التفاضلي أو آراء توماس الاكويني حول الربا أو النظريات الفيزيوقراطية حول الزراعة ... الخ . كذلك احيى كينز في عصرنا هذا نظريات مالثس وبرودون وسيسموندى في اهمية الطلب الفعال ودوره في التحليل الاقتصادي بعد نسيانهم تقريبا في الاقتصاد الاكاديمي السابق لكينز . ولهذا السبب فان النظريات التي يجب التأكيد عليها في تاريخ الفكر الاقتصادي هي تلك التي لها اهمية للجدل الاقتصادي المعاصر من جهة ، والتي تمثل اتجاهات اساسية في الفكر الاقتصادي من جهة اخرى . والمفكرون الذين يجب اختيارهم هم الذين لهم طابع تمثيلي للاتجاهات المذكورة .

ثالثا ـ يؤكد كونار (مقدمة الطبعة الاولى من تاريخ المذاهب الاقتصادية ، التي كتبها عام ١٩٢١ والمعاد طبعها في الطبعات اللاحقة من مؤلفه المعروف بالفرنسية طبعة ١٩٤٧ ص ٤)[٧آ] على اهمية دراسة المادة لتجنب تكرار الاخطاء في السياسة الاقتصادية ، ولضمان استمرارية التقدم في هذا الميدان ، والبناء على اسس الفكر السابق ، وتجنب ما يسميه (الزيزفية الفكرية) Sisiphisme Intellectuelle اشارة الى اسطورة زيزيف اليونانية المعروفة . كذلك يؤكد جيد وريست اهمية دراسة الاخطاء التاريخية للتعلم منها ويفند رأي ساى الذي يدعو لتناسيها . كما ان كونار

يرى بان المذاهب الاقتصادية هي انعكاس للتجارب المؤسفة للاجيال السابقة (المرجع المذكور ، صفحة ٥٨٩ بالفرنسية) .

رابعا ـ يشير الاقتصادي الامريكي هاني الى اهمية دراسة (تاريخ الفكر الاقتصادي) لاثبات استمرارية ووحدة الفكر الاقتصدي منذ العصور القديمة حتى الآن ، ويخطىء المنكرين لذلك بحجة (فراغ) العصور الوسطى[٨] مع انها حلقة كانت ضرورية بين الفكر القديم والفكر الحديث ، مثال ذلك النظريات السكولائية في النقود والفائدة والقانون الطبيعي .. الخ.

خامسا ـ لدراسة المادة اهمية اخرى هي التأكيد على الطبيعة الاجتماعية للاقتصاد وارتباطه بجميع العلوم الاجتماعية الاخرى (كالسياسة والاخلاق والفقه والجماليات وعلم الاجتماع ... الخ) ، ذلك لان القيم الاجتماعية لم تكن متميزة في الفكرين القديم والوسيط ، بل كانت موحدة ومندمجة .

سادسا ـ ادراك (نسبية) Relativity الافكار الاقتصادية وعدم تمتعها بقيم مطلقة وتوقفها على الظروف الزمانية والمكانية ، مما يوحي بأهمية (التطور) دون (الثورة) في زعم هاني[٩] ، وباهمية التميز بين (علم الاقتصاد) كمجموعة قوانين موضوعية وبين (الاقتصاديين) انفسهم الذين يختلفون في احيان كثيرة في تفسيراتهم لها لاسباب مختلفة ، شخصية ومصلحية احيانا ، وموضوعية احيانا اخرى ، اهمها عاملان : اختلاف (فلسفة الحياة) ، واختلاف (المنهج) Method وسنعود لهذه النقطة بعد قليل .

٣ ـ الفكر الاقتصادي والكيان الاقتصادي :

ان الكيان الاقتصادي وتحولاته في اي عصر من العصور هو العامل أو المقرر الاخير Ultimate Determinator للفكر الاقتصادي ، كما يؤكد رول بحق . ولكنه ليس العامل الوحيد على كل حال . والسلسلة

السببية Causal Chain بينهما ليست مباشرة بل طويلة وغير مباشرة Devious ، وقد تكون العوامل الاخرى اكثر مباشرة من العامل الاقتصادي ومن اهمها الفكر الاقتصادي القائم في العصر المعين ، والفكر السياسي ، والممارسة السياسية ، والفلسفة ، والفكر العلمي ... الخ . على انه من الملاحظ في المراحل التاريخية الثورية ان الصلة بين النظام الاقتصادي والفكر الاقتصادي تكون اوضح واكثر مباشرة منها في المراحل المستقرة نسبيا ، حيث يبرز اثر العوامل الايديولوجية . كذلك يجب ملاحظة حقيقة ان افكار عصر مضى تبقى احيانا مؤثرة في العصر الجديد وتساهم في صياغة السياسة والفكر الاقتصاديين فيه ، بالتفاعل مع البناء الاقتصادي الجديد . واخيرا فان عدم التطور المتساوى للوحدات السياسية القومية الحديثة خلال القرنين الاخيرين ، ساهم في عدم التطور المتساوى للفكر الاقتصادي بحيث ان بعض الافكار الماضية تختفي في بعض البلدان وتنبعث في الاخرى حسب الاوضاع الاقتصادية المحلية ، مثال ذلك تبني الفكر الاقتصادي السابق للبرالية في المانيا في القرن الماضي بما في ذلك التأكيد على دور الامة والدولة والتجارة الخارجية والحماية التجارية ... الخ .

٤ ـ الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية :

وراء كل الفكر الاقتصادي القديم والحديث فلسفة اجتماعية هي بتعبير شتارك (مجموع الافكار والمثل الاجتماعية التي صدر عنها في الاصل علم الاقتصاد السياسي والتي يرجع اليها على الدوام)[١٠] . وهناك اختلاف بالطبع بين المدارس المختلفة حول ماهية الفلسفة المذكورة فيرى شتارك مثلا بأن فيلسوفي الاقتصاد الكلاسيكي هما لوك ولايبنتز ، وان رائدى الاقتصادي الحديث (يقصد الكلاسيكي الجديد) هما جيننكز Jennings وكوسن Gossen ، وان خير معبر عن الازمة الكبرى التي قادت التحول من الاقتصاد الاول الى الاقتصادالثاني هما ثومبسون Thompson وهو جسكن

Hodgskin (ص ٧ من كتابه عن الاسس المثالية للفكر الاقتصادي ، ١٩٤٤، بالانكليزيـــة) ، ويرى لاجوجي[١١] ان هيوم هـو فيلسوف البرالية الكلاسيكية (ص ٢ من كتابه عن المذاهب الاقتصادية ، بالفرنسية)[١١] . وعلى كل فان الصلة اكيدة بين التحليل الاقتصادي ، والفلسفة الاجتماعيـة وان من المحال فهم الاول دون الثانية . كذلك يرى الاستاذ الالماني المعاصر شتافنهاكن في مؤلفه (تاريخ النظرية الاقتصادية الطبعة الثانيـة ، ١٩٥٧ ، ص ١٣ ، بالالمانية)[١٢] ان هناك جذرين للفكر الاقتصادي اولهما الجذر الفلسفي او ما يدعوه (الصورة العالمية للحياة الاجتماعية) وثانيهما الجذر العملي ، اي الآراء والحلول لمشاكل الحياة الاقتصادية العملية ، الصـادرة عن الساسة ورجال الادارة ورجال الاعمال ... الخ . وعلى هذا الاساس يصنف المؤلف مراحل تاريخ الفكر الاقتصادي في كتابه المذكور .

ولعل الاســـتاذ الامريكي اوفرتن تيلر ، في كتابـه (تاريخ للفكر الاقتصادي ـ المثل الاجتماعية والنظريات الاقتصادية من كنى الى كينز ، ١٩٦٠ ، بالانكليزية)[١٣] خير من دافع ، بين مؤرخي الفكر الاقتصـــادي المعاصـرين ، عن ارتباط تاريخ (الفكر الاقتصـــادي) بتاريخ (الفلسفة الاجتماعيـــة) بمعناها الواسع الـذي يشمل الفكر السياســـي والاخلاقي والاجتماعي على السواء . وقد رد تيلر على بعض الاعتراضات الاكاديميـة الموجهة ضد هذا المنهج بشكل مفصل ، وخاصة ، ضد اعتراضين اساسيين : اولهما مخالفة هذا المنهج لمبدأ التخصص الواجب الالتزام به بدقة في البحث العلمي ، وقد رد تيلر على هذا الاعتراض بالتأكيد على (ان عالم المعرفـة والفكر والبحث والمناقشة الفكرية ، بالرغم من اختلافاته الداخلية ، يتميز بوحدة شاملة ، تتيح لاجزائه المختلفة انارة بعضها البعض الآخر) (وان تاريخي النظرية الاقتصادية والنظرية السياسية ، على وجه الخصـوص ، يؤلفان دراستين مترابطتين تمامـا ، بحيث ان كلا منهما تلقي الضوء عـلى

الدراسة الاخرى ، ولا تغني احداهما عن دراسة الاخرى) ص ١١ من مقدمة الكتاب • اما الاعتراض الآخر على منهج المؤلف، فهو قائم على اختلاف الطبيعة بين مادتي الفكر الاقتصادي والفلسفة الاجتماعية ، فالاقتصاد علم من العلوم الوضعية وتاريخ الفكر لااقتصادي هو تاريخ لاكتشافات نظرية علمية وتسجيل لتطور انواع من المعرفة الحقيقية ، بينما لا ترتفع النظريات السياسية والاخلاقية والفلسفية عن المستوى (الايديولوجي) الصرف ، اي مجرد التعبير عن طرائق تفكير تأملية Speculative ذات طابع شخصي ومحلي وعابر ، عاطفي ومتحيز ودوغمائي ، يتعلق بحركات أو احزاب او عقائد سياسية في امكنة وازمنة معينة ، لا تتمتع باي طابع معرفي علمي قابل للتدليل والاثبات ، وانها لا تستهدف اساسا اكتشاف الحقائق وفهم الوقائع ، بل تستهدف مجرد (الايحاء بانواع معينة من السلوك السياسي ، والعمل لتحقيق اهداف محددة بوسائل محددة) فكيف يمكن الجمع بين مادتين متناقضتين اساسا في الطبيعة والاهداف والوسائل ؟ ويرد تيلر على الاعتراض المذكور ، بان الفرق بين المادتين ليس فرقا في الطبيعة ، بل مجرد فرق في الدرجة ، فلا يمكن القول بان الفكر الاقتصادي في جميع تاريخه هو فكر علمي بشكل مطلق يتمتع بالحياد وعدم التحيز ، والموضوعية وعدم التأثر بالمعتقدات الشخصية أو الفكريات السائدة في المجتمع ، كما لا يمكن القول من جهة اخرى بأن الفلسفات السياسية والاخلاقية والاجتماعية ، في جميع عصورها ، لا تتمتع بأي صفة علمية أو عقلانية او قابلة ، على الاقل نسبيا ، للتفسير العلمي • ان العلوم ، بمعناها الدقيق ، علوم (وسائل) ، بينما تحدد الفلسفة الاجتماعية (الغايات والقيم) الاساسية للنشاط الانساني • ومن الواضح ، الارتباط الكلي والدائم بين الغايات والوسائل • وينتهي تيلر من تحليله الى ضرورة اعتبار المادتين بمثابة (كل مركب)Composite Whole ومن اللازم دراسة العلاقات بين اجزائه وتفاعل هذه الاجزاء بمنتهى

الاهتمام • (ص ١٤ من المقدمة) • وقد طبق تيلر فعلا منهجه هـذا في دراسته لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فافتتح الكتاب بدراسة شاملة للمناخ الفكري العام في أوربا في القرن الثامن عشر (مناخ حركة التنوير Enlightenment) ليحدد الاطار الفلسفي العام ، للانجازات الاقتصادية النظرية للمدرسة الفيزيوقراطية • وعندما حاول دراسة الفكر الاقتصادي لادم سمث ، كرس ثلاثة فصول من كتابه لدراسة الفلسفة الاجتماعية والاخلاقية والسياسية السائدة في انكلترا في اواخر القرن الثامن عشر ، دارسا بتفصيل فلسفة شافتسبرى وماندفيل وهجسن من جهة ، وفلسفة سمث الاخلاقية والعلمية من جهة اخرى (مقالته عن تاريخ الفلك ، وكتابه عن نظرية العواطف الاخلاقية Theory of Moral Sentiments) قبل معالجة فلسفة سمث اللبرالية في الحقل الاقتصادي • وسار تيلر على نفس المنهج عند دراسته لاقتصاد مالثس وريكاردو ومل • لقد قدم لهم جميعا بدراسة متكاملة عن المذهب النفعي لبنتام واتباعه ، محللا نظرية السكان لمالثس ونظرية الريع لريكاردو ، بأرتباطاتها بفلسفة كودون Godwin الفوضوية ، وبفلسفة بنتام النفعية ، وبمجموع النظام الكلاسيكي • كذلك درس الاضافات الاقتصادية لجون ستيوارت مل ، في ضوء فلسفته الشاملة ، بعناصرها السياسية والاخلاقية والمنطقية • اما الدراسة التي كرسها تيلر للماركسية ، فقد تناولت مجموع المناخ الفكري الذي تنفس فيه ماركس ، كما تناولت جميع اجزاء الماركسية (الفلسفة والتاريخ الاجتماعي والنظرية الاقتصادية) مع تحليله ارتباطاتها بالفكر الاشتراكي العام وبالفلسفة الهيغلية وبالاقتصاد الريكاردى • كذلك طبق تيلر نفس المنهج في دراسته للمذاهب الكلاسيكية الجديدة وخاصة لنظريات الفريد مارشال في اواخر القرن الماضي ، محللا اياها في ضوء الجو الفكري العام الذي كان يسود الفكر السياسي في انكلترا حينذاك (ما يسميه تيلر بجو اللبرالية المحافظة Conservative Liberlasim) • ولم يخرج تيلر في كتابه عن هذا

المنهج حتى عند دراسته للفكر الاقتصادي الحديث جدا ، مثال ذلك الكينزية ونظريات جمبرلن والنيوديل ... الخ .

ان خلاصة رأينا في منهجية تيلر هو انه يبالغ كما يبدو في التأكيد على اندماج الفكر الاقتصادي بالفلسفة الاجتماعية ، فيتجاوز (الارتباط) بين المادتين الى الرغبة في (ادماج) الموضوعين في مادة واحدة ، كما فعل في كتابه القيم . ان الفرق بين المادتين في رأينا ليس فرقا في الطبيعة او في الدرجة ، كما يظهر من مناقشة المؤلف للاعتراضات الاكاديمية ، بل هو فرق في (الموضوع) . فلكل من المواد التي يعالجها تيلر في كتابه المذكور (الفلسفة، السياسة ، الاخلاق ، الاجتماع ، الاقتصاد) موضوع محدد ، مختلف عن موضوعات المواد الاخرى ، وهذا وحده هو المبرر لدراسة كل مادة على حده ، ولكن بدون ان تنسى لحظة واحدة العلاقات المتبادلة بينها جميعا والتأثيرات المتقابلة لكل منها على المواد الاخرى ، كما يفعل شومبيتر مثلا ، على الاقل من الوجهة المنهجية ، في مؤلفه المعروف (تاريخ التحليل الاقتصادي) .

٥ ـ الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي :

في الطبعة الاولى من المؤلف المشار اليه سابقا لجيد وريست (معادة في الطبعة السابعة ص ١٠ ، ١٩٤٧ ، بالفرنسية) يؤكد المؤلفان على اهمية المحيط الاقتصادي والوقائع الاقتصادية في صياغة الفكر الاقتصادي ، من حيث تقديم المواد وطرح المشاكل وتقديم الغذاء للفكر الاقتصادي (ويستشهدان بريكاردو ونظريته في الريع والاوراق المصرفية ، وبماركس وسيسموندى واهتمامهما بالازمات والمكننة والبروليتاريا الصناعية مثلا) ، ولكنهما ينكران كفاية عاملي الزمان والمكان لتفسير اي مذهب اقتصادي بدليل ظهور مذاهب متناقضة في نفس المحيط والعصر (ساى وسيسموندى ، باستيا وبرودون ، شولتز دليتش وماركس ، فرنسيس ووكر وهنرى جورج ..

الخ) ، وظهور نفس المذهب احيانا وبنفس الوقت في بلدان مختلفة (مثلا نظرية المنفعة النهائية او الحدية في ثلاثة اقطار اوربية مختلفة في سبعينات القرن الماضي) • ومن هنا ينتهي جيد وريست الى ضرورة افراد مادة مستقلة للمذاهب الاقتصادية (مستقلة عن التاريخ الاقتصادي) ، مع ضرورة الاهتمام ايضا بدراسة المادة الاخرى ، مادة تاريخ الوقائع والمؤسسات الاقتصادية (في فرنسا تركز الاهتمام في تاريخ المذاهب حيث توجد كراسي جامعية لهذه المادة في كليات الحقوق واقسام دكتوراه الاقتصاد وفي كليات السوربون ومدرسة الدراسات العليا ••• الخ ، بينما تركز الاهتمام في البلدان الاوربية الاخرى على التاريخ الاقتصادي بتأثير المدرسة التاريخية الالمانية والمدارس الاشتراكية) • كما ان المؤلفين المذكورين يؤكدان على دور الوقائع لا كسبب فقط للفكر بل كنتيجة له احيانا (مثلا اثر مدرسة مانجستر في المعاهدات التجارية واثر اشتراكية الدولة في التشريعات العمالية ••• الخ) • كذلك يرى الاستاذ الامريكي هاني (تفاعل) الفكر والواقع الاقتصادي في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي (هاني ، طبعة ١٩٥٧ ، ص٤ ، بالانكليزية) •

٦ ـ تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ علم الاقتصاد :

لا شك ان تاريخ الفكر الاقتصادي يمتد الى العصور القديمة والوسطى ، ولكن تاريخ (المدارس الكبرى) حسب تعبير جيد وريست ـ ص ١١ ـ أو تاريخ (الفكر العلمي) حسب تعبير ديشان Deschamps حاشية ص ١١ المذكورة ، يبدأ من اواخر القرن الثامن عشر مع آدم سمث والفيزيوقراط • ولهذا لابد من عدة تحديدات في كتابة اي تاريخ للمذاهب الاقتصادية : تحديد في الزمان ، وتحديد في المكان (اختيار مذاهب بلدان معينة دون اخرى) وتحديد في اختيار بعض المفكرين دون آخرين ، وبعض المذاهب دون اخرى • والمقياس الرئيسي للاختيار هو اثر المذاهب في صياغة علم الاقتصاد المعاصر ، حتى ان جيد وريست يتصوران هذه المادة باعتبارها تاريخا

أو تطورا للمذاهب الاقتصادية الحالية .

كذلك يميز هاني (تاريخ الفكر الاقتصادي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٥٧ ، الفصل الاول بالانكليزية) بين مادتي (التاريخ الاقتصادي أو التاريخ الصناعي) كما يسمى احيانا اي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ، وبين (تاريخ الفكر الاقتصادي) اي تاريخ جذور وتطور الافكار الاقتصادية ، اي افكار الناس حول الوقائع الاقتصادية ، وبين (تاريخ علم الاقتصاد) وهو احدث تاريخا من الثاني ولا يتناول الا تاريخ نظم الفكر الاقتصادي اي تاريخ الفكر الاقتصادي منذ ان اصبح (علما) منظما في اواخر القرن الثامن عشر .

٧ ـ الفلسفة العامة والفكر الاقتصادي :

فيما يتعلق بـ (الفلسفة العامة) التي تكمن وراء الفكر الاقتصادي وتطوره ، يرى الاستاذ هاني[١٤] ، ان الفلسفة منذ القرن الخامس ق.م. تطورت باتجاهين اساسيين هما :

أ ـ الاتجاه المثالي :

ويتضمن في نظره الافكار التالية : انكار الوجود الموضوعي المستقل للمادة ، قدرة العقل على تكوين الاحكام بأستقلال عن الظروف المادية ، الاعتقاد بالطبيعة الذهنية Intellectual وليس الحسية Sensual للاشياء ، اعتبار الانسان قوة مستقلة وليس ابن الظروف المادية ، التأكيد على اهمية وفعالية النظم الاجتماعية مقابل العوامل الطبيعية ، قبول الدولة كممثلة للمجتمع ضد انانية الافراد ، الاعتقاد بالطبيعة العضوية Godwin للمجتمع والطابع المحافظ للنظم الاجتماعية ، الايمان بوجود عقل أعلى Superior Reason وارادة الهية تحكم العالم ، الاعتقاد بسمو الاخلاقي Method على الطبيعي Natural ، امكانية الحصول على الكمال بالتربية والنظم

الاجتماعية ... الخ . ويستشهد هاني كأمثلة على الفكر المثالي باغلب المفكرين في الشرق القديم ، بالاضافة الى افلاطون وبعض الرواقيين والافلاطونيين الجدد والقديس اوغسطين وتوماس الاكويني وبركلي ولايبنتز وكانت وهيغل وشلنغ ومالبرانش وكونت ... الخ .

ب ـ الاتجاه المادي :

واهم أفكاره في نظر هاني : الايمان بالوجود المستقل للمادة وحدها ، الاعتقاد بان الكون محكوم بقوانين المادة وليس بالعقل الاعلى ، خضوع الانسان دائما لمحيطه المادي ، يؤمن الماديون عادة بالفردية والتسيب (وان كان بعض الاشتراكيين ماديين ايضا بصورة غير منطقية حسب زعم هاني ، حاشية ص١١ من كتابه) ، الايمان بالمساواة الطبيعية بين الافراد وبالمصدر المادي لاختلاف قدراتهم ، الدولة مجرد تجمع افراد لاسباب تتصل بطبيعتهم المادية ، النظام الطبيعي يفرض نفسه حتما ومن هنا ضرورة التسيب والاعتقاد بالمذهب الفردي Laisser Faire Jndividualism ، شعار الماديين : الخير المادي الاكبر للعدد الاكبر من الافراد الخاضعين لسيطرة الطبيعة ، البقاء Survival هو معيار الحق ... الخ . ويرى الاقتصادي الالماني الكبير شمولر (الوجيز في النظرية الاقتصادية العامة ، ص٧١ ، بالالمانية) انه في ظل المذهب المادي امكن (حل) نظم القرون الوسطى الدينية والسياسية والخلقية[١٥] . ويستشهد هاني كنماذج للفكر المادي بالسفسطائيين والابيقوريين في العصر القديم ، وهلفيسيوس والموسوعيين وبنتام في العصور الحديثة .

من الواضح ان هذا العرض السريع الذي يقدمه هاني للخطوط العامة للفكرين المادي والمثالي عرض ناقص ومضطرب بعض الشيء ، ولعل اهم عيوبه هو الخلط بين الانواع المختلفة للمادية والمثالية في الحقول المتعددة للمعرفة ، وخاصة في الحقل الوجودي (انتولوجيا) والحقل المعرفي

(ابستمولوجيا) والحقل الاجتماعي (سوسيولوجيا) • ان بحث هـذا الموضوع هو خارج الصدد هنا ، والغرض من الاشارة اليه هو التأكيد على صحة رأي هاني في شدة ارتباط الفكر الاقتصادي بالفلسفة • ويعطي هاني امثلة ملموسة لهذا الارتباط من تاريخ الفكر الاقتصادي• فمثلا يميل المثاليون الى انكار اهمية (القوانين) العلمية في الحياة الاقتصادية ، واحيانا حتى الى انكار وجود القوانين المذكورة ، وبهذا يجعلون علم الاقتصاد اقرب الى (الفن Art) منه الى العلم بالمعنى الحقيقي ، بينما يؤكد الماديون على خضوع الحياة الاقتصادية لمجموعة من (القوانين الطبيعية) لا يمكن الخروج عليها ، كما فعل الكلاسيكيون مثلا •

ولعل من المفيد هنا الاشارة الى ان شومبيتر [١٦] يكاد ينفرد بين مؤرخي الفكر الاقتصدي في انكار اثر الفلسفة في تطور الفكر التحليلي في الاقتصاد • فاذا اخذت الفلسفة بمعناها الاغريقي القديم ، اي مجموعة المعارف العلمية ، اي العلم الكلي Universsl Science اي مجموعة العلوم الطبيعيـة والاجتماعية والميتافيزية ، وهو المعنى الذي بقي سائدا حتى منتصـف القرن الثامن عشر تقريبا والذي كان يجسده كبار المفكرين الموسوعيين من امثـال ارسطو وتوماس الاكويني ولايبنتز وفيكو •• الخ من اصحاب النظم الفكرية الشاملة ، فان العلاقة معدومة في رأي شومبيتر بين فلسفة هؤلاء (آرائهـم حول العلل النهائيـة والمعاني الاخيرة للاشياء ••• الخ) وبين آرائهم في الحقول العلمية المختلفة • فمثلا لا يجد شمبيتر اي اثر لفلسفة ارسطو في نظرياته الفيزيائية أو آرائه الاقتصادية ، كما لا يجد اي اثر لفلسفة لايبنتز (المونادولوجيا Monadology) في آرائه في التجـارة الحرة • كذلك لا تؤثر الفلسفة في الفكر الاقتصادي اذا اخذت بمعناها الثاني ، كعلم اعتيادي بين سائر العلوم الاخرى ، له موضوع محدد ومنـاهج محددة واستنتاجات محددة ، هي بالاختصار توضيح معاني المفاهيم العلمية (المادة ، الحقيقـة ،

القوة ، المدركات الحسية ... الخ) ، أو بتعبير آخر ، اذا اخذت الفلسفة بمعناها الابستولوجي فقط ، كنظرية عامة للمعرفة . ففي هذه الحالة تكون الفلسفة محايدة بالنسبة لموضوعات العلوم الاخرى بما في ذلك علم الاقتصاد. ولكن مشكلة العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد تثور عندما تؤخذ الفلسفة بمعناها الثالث ، كمجموعة من النظم المعتقدية System of Beliefs تعطي احكاما في الحقائق النهائية أو الغايات النهائية أو القيم النهائية ، سواء أكانت ثيولوجية (لاهوتية) ام غير ثيولوجية . وبهذا المعنى تشمل الفلسفة التيارين المادي والمثالي على السواء . والسؤال الذي يطرحه شومبيتر هو هل اثرت (فلسفة) المفكرين الاقتصاديين ، بهذا المعنى الاعتقادي ، في آرائهم (الاقتصادية) ؟ ان جواب شومبيتر هو ان معتقدات العلماء لم يكن لها أي اثر في فكرهم العلمي ، سواء اكان ذلك في العلوم الطبيعية أم في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد . لقد عبر كثير من علماء لطبيعة والرياضيات مثلا (لابلاس ، نيوتن ، لا بنتز ، أويلر ، جول ... الخ) عن معتقداتهم المسيحية في مؤلفاتهم العلمية ، وصاغوا نظرياتهم في صيغ دينية ، ولكن أحدا لم يشك في امكان فصل فكرهم العلمي عن اشكاله الدينية . اما في العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد ، فان الجدل لا يزال محتدما في هذه المسألة ، بسبب الخلط بين (الفكر الاقتصادي) و (السياسة الاقتصادية) . ان السلوك الاقتصادي يتأثر حتما بالمعتقدات الفلسفية (دينية أم غيرها) ، ولذلك فأثر الفلسفة اكيد في (السياسات) الاقتصادية التي يدعو اليها الاقتصادي ، ولكن اثر الفلسفة معدوم ، في نظر شومبيتر ، بالنسبة لـ (التحليل) الاقتصادي ، اي بالنسبة لفروض ونظريات وادوات المحلل الاقتصادي . ومن المؤسف ان شومبيتر لا يقدم اية حجج لاثبات رأيه هذا ، بل يحيل القارىء الى التفاصيل الواردة في كتابه الضخم (تاريخ التحليل الاقتصادي) . والذي نعتقده ان كتابه المذكور بالذات ، والحجم الهائل الذي كرسه لفلسفات المفكرين الاقتصاديين

انما ينهض دليلا على عدم سلامة رأيه في انكار الصلة بين الفلسفة والفكر الاقتصادي .

٨ ـ الفكر الاقتصادي والتحيز الايديولوجي :

ومما له صلة بهذا الموضوع ، تحليل شومبيتر لاثر ما يسميه (التحيز الايديولوجي) Idealogical Bias في تشكيل الفكر لاقتصادي .

ويؤكد شومبيتر على حقيقة ان هذا الاكتشاف الهام في الفكر الاجتماعي الحديث يعود في الواقع لماركس (وزميله انغلز) عندما ربط بين الاقتصاد البورجوازي وبين (الايديولوجيا) البورجوازية ، واعتبر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي جزءا من الايديولوجيا المذكورة ، مع اعتبارها مجرد (بناء فوقي) يعكس مستلزمات ومصالح الطبقات الاجتماعية السائدة . ان الاكتشاف الماركسي المذكور تؤكده الدراسات الاجتماعية والنفسية الحديثة في تأكيدها على مفهوم (التعقيل Rationalizatin) ، أي اعطاء الاشياء تفسيرا عقلانيا مخالفا للحقيقة ولكنه يتفق مع اهواء المفسر . وهنا يوجه شومبيتر جملة انتقادات للمفهوم الماركسي للايديولوجيا ، تستند في الواقع لفهم خاطىء للمفهوم المذكور ، على اعتبار انه ـ في زعم شومبيتر ـ يحصر العوامل الاجتماعية التي تشكل (الذهن) الانساني بالمصالح الطبقية وحدها ، بالمعنى الاقتصادي الضيق ، في حين ان الصحيح ان الايديولوجيا تعكس جميع (حقائق البناء الاجتماعي الموضوعية) حسب تعبيره[١٧] . ان هذا التفسير (الوحداني Monist) للايديولوجيا ، لا صلة له ، في الواقع ، بالتفسير الماركسي ، خلاف ما يظن شومبيتر واغلب المفسرين الاكاديميين المعاصرين ، كما اوضحنا ذلك تفصيلا في اثناء هذه المحاضرات . الخلاصة ، حول هذه النقطة ، ان شومبيتر يؤكد خطر التحيز الايديولوجي على التحليل الاقتصادي ، وان من الضروري الانتباه له عند دراسة وتقييم الفكر المذكور ، خاصة وان المحلل الاقتصادي نفسه هو (نتاج محيط اجتماعي محدد ، وموقع

معين في المحيط المذكور) يوجهانه لنظر بعض الاشياء دون الاشياء الاخرى ، وللنظر اليها في ضوء معين ، دون الاضواء الاخرى .

ولابد من الاشارة هنا الى ان الاستاذ الامريكي (تيلر) يقف في هذه المسألة ايضا موقفا مناقضا لوجهة نظر شومبيتر ، حيث لا يجد أية غضاضة من الاعتراف بتحيزه الايديولوجي صراحة بالنسبة للموقف من الفلسفات الاجتماعية المختلفة ، وهو ينكر امكانية (الحياد) في هذه المسألة الاساسية . ان (الموضوعية العلمية) بالذات ، في جميع ميادين المعرفة ، تقتضي من العلماء ، في نظر تيلر ، التعبير عن وجهات نظرهم الفلسفية بصراحة وامانة ووضوح ، ومقارنة ذلك بـ (الايديولوجيات) الكامنة وراء الانجازات العلمية لكبار المفكرين ، وآثارها الاكيدة في الانجازات المذكورة (ص ١٢ من مقدمة كتابه المشار اليه سابقا) . ولا يسعنا في هذا الصدد الا الثناء على شجاعة وامانة تيلر في هذا الموضوع ، بالرغم من اختلافنا الجذري مع فلسفته اللبرالية المحافظة . اننا نرفض مع الاستاذ تيلر المنهج (الانتقائي) الذي يدعو اليه الاستاذ شومبيتر وامثاله من الاكاديميين المعاصرين .

٩ ـ الفكر الاقتصادي والمنهج الاقتصادي :

اما من ناحية (المنهج Method) واثره في تحديد الفكر الاقتصادي ، فيرى هاني[١٨] بان اختلاف المنهجية من اهم اسباب الخلاف في الفكر الاقتصادي . ويشير الى منهجين اساسيين اتبعا بصورة عامة في تاريخ الاقتصاد ، هما المنهج الاستنتاجي Deductive والمنهج الاستقرائي Inductive . اما المنهج الاحصائي فيعتقد هاني انه في التحليل الاخير جمع بين المنهجين المذكورين . ويطلق بعض الاقتصاديين على المنهج الاول المنهج (الفلسفي) وعلى المنهج الثاني ، المنهج (التاريخي) ، وعلى المنهج الثالث ، المنهج (التاريخي الفلسفي)[١٩] . ان المنهج الاستنتاجي يبدأ من العام الى الخاص بطريق عمليات التحليل الذهني . انه يفترض العلم المسبق

بالقوى والشروط التي تمس المسألة موضوعة البحث ، ومن هذه (المقدمات) المفترضة ، يستنتج (النتائج) المطلوبة ، بطريق بعض القواعد المنطقية . ومن الطبيعي ان حسن استخدام هذا المنهج يقتضي التحقق من صحة المقدمات والنتائج المترتبة عليها عن طريق الملاحظة والاختبار ، الا ان كثيرا ما يساء استخدام المنهج المذكور ، وذلك بوضع مقدمات تعسفية ، استنادا الى ما يسمى (التجربة العامة Common Experience) أو (الحقائق الاعتيادية Familiar Facts. او (الاتجاهات الطبيعية) Natural Tendencies دون الاستناد الى الوقائع الملموسة أو الخبرات الواقعية ، مما يؤدى الى وضع نظريات تجريدية ومطلقة ، قابلة للتطبيق ، في زعم اصحابها ، في كل زمان ومكان[٢٠] . اما المنهج الاستقرائي ، فيبدأ من الخاص وينتقل الى العام ، عن طريق اختبار حقائق العالم الخارجية وجعلها الاساس لصياغة القوانين التجريبية العامة Empirical Laws .

ويسمي هاني المنهج الاستقرائي بـ (منهج الملاحظة) Method of Observation وكما ان المنهج الاول (الاستنتاجي) قد يساء استعماله ، كذلك المنهج الثاني (الاستقرائي) . فمثلا ادى المنهج المذكور ، بالتطرف في تفسيره وتطبيقه ، ببعض اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية ، ليس فقط الى انكار الطابع المطلق للقوانين والمبادىء الاقتصادية ونفي الطابع الشمولي لمسلمات المدرسة الكلاسيكية الانكليزية (كالانسان الاقتصادي ، وانسجام المصالح) ورفض استنتاجات المدرسة المذكورة (تقسيم العمل الدولي ، حرية التجارة الدولية ... الخ) ، بل انه ادى بهم حتى الى انكار امكان صياغة نظرية اقتصادية او قانون اقتصادي ، ومعنى ذلك في الواقع انكار وجود اي (علم) للاقتصاد . ويرى هاني ان المنهجين المذكورين في الواقع متكاملان وان كبار الاقتصاديين في الماضي والحاضر يستخدمون المنهجين معا ، وان كان الاتجاه لديهم يتركز عادة على احدهما اكثر من الاخر ،

فينسب اليه المنهج المذكور • وبهذا المعنى يمكن اعتبار ريكاردوو فون ليست وفون تونن وجفنز مثلا من الاستنتاجيين ، بينما يعتبر الماركنتليون وفون مولر وهلدبراند مثلا من الاستقرائيين[٢١] • ومما له صلة بهذا الموضوع ، علاقة استخدام المناهج المذكورة في المرحلة المعينة من تطور الفكر البشري • فاذا اخذنا بنظرية الاجتماعي الفرنسي اوغست كونت Conpte التي شرحها في كتابه الشهير (الفلسفة الوضعية ، الفصل الاول)[٢٢] ، حيث صنف تطور الفكر البشري الى ثلاث مراحل : المرحلة الاولى هي المرحلة الثيولوجية (اللاهوتية) حيث حاول الانسان خلالها اكتشاف اسباب الظواهر ومنشئها في قوى علوية فوق الطبيعة ، والمرحلة الثانية هي المرحلة (الميتافيزية) ، حيث حاول الانسان اكتشاف الاسباب المذكورة في قوى أو جواهر تكمن في صلب الظواهر نفسها ولكنها منفصلة عنها ، والمرحلة (الوضعية) حيث حاول الانسان تصنيف العلاقات الكمية بين الظواهر وصياغة معادلات رقمية لها وتلمس الاسباب والنتائج في هذه العلاقات والصياغات الكمية ••• اذا اخذنا بهذه النظرية ، فتكون المرحلتان الاولى والثانية هما مرحلتا المنهج الاستنتاجي ، بينما بدأ المنهج الاستقرائي يسود في المرحلة الثالثة • انني اعتقد ان هذا الربط بين المنهج وبين نظرية كونت ، لا أساس له من الواقع بسبب الطابع المثالي والميتافيزي المناهض للعلم لنظرية كونت الوضعية ولمجموع امتداداتها في الفلسفة الحديثة (مثلا الوضعية المنطقية المعاصرة) • ان الوضعية تنكر في الواقع العلم ، لانها لا تعترف الا بالظواهر الخارجية وتنكر وجود العلاقات الجوهرية بين الظواهر المذكورة، اي انها تنكر في الواقع وجود (القوانين) بالمعنى العلمي • والواقع ان الذهنية الميتافيزية وحتى الثيولوجية ، لم تختفيا في العصر الحاضر ، بل على العكس فانهما اصبحتا جزءا من الايديولوجية الاكاديمية المعاصرة لحد كبير • اليس في الاستمرار في ترديد الكلام عن القوانين الاقتصادية (الطبيعية) ومعدلات الاجور او الارباح أو الاثمان ••• الخ (الطبيعية) ،

صدى واضح للذهنية الميتافيزية ، ذات الطابع التجريدي والمطلق واللاتاريخي ؟ وقد لاحظ هانسي ان هناك ما يشبه (الدورات) Cycles في التطور التاريخي للمنهجية • ففي العصور القديمة والوسطى سادت المنهجية الاستنتاجية او الفلسفية ، المطلقة • ثم جاء رد الفعل على ايدي الماركنتيليين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث تطرفوا في استعمال المنهج الاستقرائي • ثم مال الفيزيوقراط الفرنسيون والكلاسيك الانكليز الى استخدام المنهج الاستنتاجي ، وبعدها جاء رد الفعل العنيف من قبل التاريخيين الالمان الذين تطرفوا جدا في استخدام المنهج الاستقرائي ، ثم عاود اقطاب المدرسة النمساوية ومارشال الى استخدام المنهج الاستنتاجي ولكن باعتدال ••• وهكذا • اما الاقتصاديون المعاصرون فيميلون الى استخدام المنهجين معا •

اننا نعتقد ان تصنيف المنهجية في الاقتصاد الى استقرائية واستنتاجية واحصائية ، كما تبدو في جميع المؤلفات الاكاديمية المعاصرة تقريبا ، لا يستوعب كامل العملية المنهجية ، ولا حتى جوهر هذه العملية • وقد اشرنا الى الصياغة العلمية للمنهجية في العلوم الاقتصادية عند تطرقنا الى نظرية لانكه Lange في المقدمة العامة التي وضعناها لهذه المحاضرات •

١٠ ـ حول تفسير الفكر الاقتصادي :

لقد تطرقنا في المحاضرات الى اساليب الاقتصاديين الاكاديميين المعاصرين في عرضهم لمادة تاريخ الفكر الاقتصادي من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع • ونود ان نضيف هنا رأى الاستاذ الامريكي (بلوغ) الوارد في المقدمة التي كتبها لكتابه (النظرية الاقتصادية ، نظرة الى الوراء)[٢٣] ، حيث يرى ان المقياس الذي يجب ان نقيم به الفكر الاقتصادي في تطوره التاريخي هو النظرية الاقتصادية المعاصرة ، وان

الهدف من دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هو اكتشاف (التقدم) الحاصل في الفكر المذكور ، سواء من ناحية استكمال الادوات التحليلية أو من ناحية جمع المعلومات التجريبية لاثبات الفروض والنظريات الاقتصادية او من ناحية التحرر من الوان التحيز التي كثيرا ما تغلف الجوهر القابل للاختبار في الفكر الاقتصادي Testable Core ، او من ناحية التقدم في فهم آليات النظم الاقتصادية • ويرى بلوغ ان هناك اتجاهين اساسيين في نظرة المؤلفين المعاصرين لتاريخ الفكر الاقتصادي (والفكر العام بصورة أوسع) : الاتجاه النسبي والاتجاه المطلق Relativist, Absolutist • فالاتجاه الاول ينظر لاية نظرية اقتصادية في الماضي على اعتبارها انعكاسا لظروف عصرها ، وبهذا يبرر من ناحية المبدأ جميع النظريات الماضية • اما الاتجاه الآخر فيركز انظاره على التقدم الفكري الملوس في المسألة موضوعة البحث ، وينظر لتاريخ الفكر الاقتصادي على اعتبار انه تطور مستمر من الخطأ الى الصواب • وعلى هذا الاساس يصنف مؤلفنا جميع تواريخ الفكر الاقتصادي الاكاديمية ، وان كان يعترف بان جميع هذه المؤلفات لا تأخذ بأي من هذين الاتجاهين على اطلاقه ، ولكنها قابلة للتصنيف على اساس ميلها لهذا الاتجاه أو ذاك • ويستشهد المؤلف ، كأمثلة على الاتجاه النسبي ، بكتاب اريك رول (تاريخ للفكر الاقتصادي) الذي يعتبر الافكار الاقتصادية مجرد تعقيلات للمصالح الطبقية ، وان التغيرات في البناء الاقتصادي والنظم الاقتصادية تكون (المؤثرات الكبرى) Major Influences في الفكر الاقتصادي • كذلك يستشهد بكتاب شتارك (تاريخ الاقتصاد في علاقته بالتطور الاجتماعي)[٢٤] الذي يعتبر النظريات الاقتصادية التاريخية مجرد مرآة عاكسة لعالمها المعاصر • فنظرية قيمة العمل لريكاردو مثلا تعكس ضعف المكننة في الصناعة البريطانية حينذاك ، والتحفظات التي صاغها ريكاردو على نظريته المذكورة في اواخر حياته تعكس التقدم الآلي في الاقتصاد البريطاني • كذلك يستشهد

المؤلف بكتاب ليوروجن (معنى وشرعية النظرية الاقتصادية)[٢٥] ، الذي لا يكتفي بربط الفكر الاقتصادي بظروف العصر التاريخية والسياسية ، بل يتجاوز ذلك الى تحديد (المعنى الموضوعي) Objective Meaning لاية نظرية اقتصادية ، بالسياسة العملية التي توصي بها منظورا اليها لا من زاوية عصرها بل من زاوية عصرنا الحاضر • ان هذا التفسير لنظرية روجن هو تفسير خاطىء وغير أمين على وجه التأكيد ، لان روجن يؤكد صراحة على ضرورة تحديد شرعية النظريات الاقتصادية بمقاييس عصرها لا بمقاييس عصرنا نحن ، وعبارته التي اقتبسها هنا قاطعة بذلك (at the time of their projection) ص ١٣ من الاصل الانكليزي) كما اوضحنا ذلك اثناء المحاضرات • ويرى بلوغ ان هذا الموقف النسبي قد يؤدى احيانا بأصحابه الى (دمج) تاريخ الفكر الاقتصادي بتاريخ الفلسفة السياسية والاخلاقية ، وارساء هذا التاريخ الفكري على اساس من التاريخ الاقتصادي والسياسي • ويستشهد على ذلك بمحاضرات ميشل (ملاحظات حول نماذج النظرية الاقتصادية)[٢٦] وكتيب (غرى) حول (تطور المذهب الاقتصاي)[٢٧] • ان بلوغ يهاجم الاتجاه النسبي لانه لا يكتفي غالبا بـ (تفسير) الفكر الاقتصادي بالواقع الاقتصادي بل انه ينتهي الى (تبرير) جميع النظريات الاقتصادية السابقة ، على قدم المساواة ، وبالتالي الى انكار حصول اي تقدم حقيقي في تاريخ الافكار الاقتصادية ، متجاهلا بهذا ، التطور الهائل في ادوات التحليل الاقتصادي • على ان المؤلف يعترف بان التقدم التاريخي المذكور لم يكن مستويا أو مستمرا أو تدريجيا ، بل من الملاحظ ان تاريخ الفكر الاقتصادي شهد (قفزات) أو تحولات فجائية في الافكار ، مثال ذلك التحول من الاقتصاد الكلاسيكي الكلي Macro—Economics الى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الجزئي Micro—Economics وان من الضروري ربط هذه التحولات الفكرية الكبرى بتحولات حقيقية في الكيان

المؤسسي للمجتمع Institutional structure of Society

كذلك ينقد بلوغ بعض الاقتصاديين (النسبيين) الذين يضعون تفسيرات شاملة مزعومة لتاريخ الفكر الاقتصادي ، على اساس انه مظهر للصراع بين بعض المبادىء الفلسفية الكبرى ، من قبيل الصراع بين الفردية Individualism والعالمية Universalism كما يفعل الاستاذ الالماني شبان في كتابه (تاريخ الاقتصاد)[٢٨] ، أو الصراع بين النظرتين العضوية Organic والآلية Mechanical للنظام الاقتصادي كما يفعل الاستاذ السويدي مردال في كتابه (العنصر السياسي في تطور الفكر الاقتصادي)[٣٠]. وتطرف بعض النسبيين الى حد نسبة النظريات الاقتصادية الى عوامل سايكولوجية صرفة ، كما فعل فايسمان في كتابه (سايكولوجية الاقتصاد)[٣١] عندما نسب نظرية وليام بيتي في قيمة العمل (العمل وحده هو مصدر القيمة) ، ونظريته في المشكلة الاقتصادية (بخل الطبيعة هو وحده مصدر المشكلة) الى النفسية (الابوية) Patriarchal التي كانت تسيطر على المجتمع البريطاني حينذاك محتقرة الانثى (اي الطبيعة في نظرية بيتي) وممجدة الذكر (اي العمل في نظرية بيتي) . ان مثل هذه التفسيرات الشمولية التعسفية هي التي احدثت ردود فعل ، عنيفة احيانا ، لدى بعض المؤرخين الاقتصاديين المعاصرين ، فاتجهوا في الاتجاه الآخر (الاطلاقي) مؤكدين على الطابع المستقل ، الذاتي ، للتحليل الاقتصادي ، وعدم تأثره بالمصادر الخارجية ، فكرية كانت ام واقعية . ولعل شومبيتر في (تاريخ التحليل الاقتصادي) ابرز من يمثل هذا الاتجاه الاطلاقي المتطرف . انه ينكر تأثير الفلسفة في تشكيل التحليل الاقتصادي ، في اي زمان ومكان ، بالرغم من كونه يكرس نصف كتابه الضخم لدراسة الاجواء الفلسفية والفكرية والتاريخية ، المحيطة بالمذاهب الاقتصادية الكبرى . ويعتقد بلوغ ان تأثير (الايديولوجية) على نوعية التحليل الاقتصادي امر مفروغ منه ،

ويستشهد على ذلك بعدة امثلة من النظريات الاقتصادية التاريخية ، كنظرية التجارة الدولية لريكاردو وارتباطها بالعداء للملاكين العقاريين ، ونظريات ماركس المرتبطة بالعداء للرأسمالية ... الخ ، ولكنه يصر على وجهة نظره في ضرورة تقييم التحليلات الاقتصادية النظرية بمقاييس علمية موضوعية ، بصرف النظر عن الايديولوجية السياسية التي تغلفها ، اي تقييمها بمنطق النظرية الداخلي .

١١ـ عناصر الفكر الاقتصادي :

أشرنا بايجاز ، في المحاضرات الى العناصر المختلفة للفكر الاقتصادي ، والمعنا الى تمييزات بعض الاساتذة الاكاديميين في هذا الموضوع . ونود ان نضيف الآن الى ذلك ، حقيقة ان من اوائل من ميزوا بين (النظرية) و (المذهب) هو الاقتصادي الفرنسي كايتان بيرو ، في مؤلفه (المطول في الاقتصاد السياسي ، الطبعة الثانية ، ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، بالفرنسية)[٣٢] ، الذي أكد بالحرف الواحد ان (من المناسب الفصل بأقصى ما يمكن من الجذرية ... بين النظرية والمذهب ، بين التفسير والتقدير ، بين معرفة الواقع واصدار الحكم القيمي) . وقد سايره في هذا التمييز عدد كبير من الاقتصاديين الفرنسيين كان من آخرهم الاستاذ لاجوجي في مقدمة كتيبه (المذاهب الاقتصادية ، ١٩٤٩ ، المقدمة ، بالفرنسية) حيث أرتأى ان (النظرية) تكتفي بتفسير الواقع او الظاهرة الاقتصادية وتحاول اكتشاف عللها واسبابها ، وترصد ردود الفعل التي تحدثها في السلوك الاقتصادي ، وتشخص الآلية (ميكانزم) التي تسير بموجبها والقوانين التي تحكمها ، وهذه هي وجهة النظر العلمية . اما (المذهب) فيتجاوز التفسير الى التقدير ، ولا يكتفي بالتعليل بل يتجاوزه الى التقييم ، اي اصدار احكام قيمية Valeurs De Jugement على الواقع ، ويوصي باجراءات محددة ، أو الامتناع عنها ، لتغيير هذا الواقع ، ويقترح مشاريع اصلاحية تكون اساسا

للتوقع والتنبوء الاقتصاديين • انـــه ينتقل من ميدان (المعرفة) الى ميدان (العمل) ، وهذه هي وجهة النظر الاخلاقية• اما (السياسة) الاقتصادية ، فهي تطبيق للنظرية الاقتصادية بغية تعديل الواقع بالاجراءات التشريعية الوضعية ، وهذه هي وجهة النظر القانونية •

كذلك يؤيد أميل جام في كتابه (تاريخ النظريات الاقتصادية ، ١٩٥٠، ص ٧ ، بالفرنسية)[٣٣] هـذا التمييز بين المذهب والنظرية ، ويرد عـلى منتقديه من الاقتصادين الفرنسيين ، وخاصـــة الاستاذ (فيلي) في موجزه المعروف[٣٤] الذي ذهب فيه الى انه ليس هناك فرق في الطبيعة بين هذين المفهومين ، وان المذهب ما هـــو الا نظريـــة اتخذت صـفة موضـــوعية Objectivisee بعد دخولهـــا في القطاع العام وتحولها الى سياســـة اقتصادية • ولكن الواقع ان فيلي نفسه يعود الى التمييز المذكور بصورة غير مباشرة ، عندما يميز بين (المذهب) و (العلم) • فالعلم في نظره (يفصل) بين ميادين المعرفة المختلفة وذلك للتركيز على كل منها عـلى انفراد بغيـة دراستها بتعمق ، بينما المذهب (يربط) بين الميادين المختلفة (الاقتصـادية والسياسية والاخلاقية ••• الخ) وذلك لاستيعاب (وحدتها) كمجموع • ان هذه عودة للتمييز بين النظرية والمذهب ولكن بشكل آخر • عـلى ان (جام) يعترف بالصعوبات العملية في التمييزبين المذهب والنظرية في احوال كثيرة (راجع كتابه ص٨ ـ ١١) ، وذلك لعدة اسباب اهمها :

أ ـ الارتباط التام بين نظريات المفكرين الاقتصاديين ومذاهبهم ، بحيث يصعب فهم نظرياتهم دون الاشارة الى مواقفهم المذهبية • كما ان فشل النتائج المذهبية في التطبيق هو الذي يدفع لاعادة النظر في النظريات ، مثـال ذلك ان مراجعة النظرية الكلاسيكية غدت ضرورة نتيجة تعارضها الصارخ مع معطيات الواقع المتبدل ، اي نتيجة فشلها في العمل والتطبيق •

ب ـ صعوبة التمييز بين الطابع المذهبي والطابع النظري للافكـــار

الاقتصادية في احيان كثيرة • مثال ذلك نظرية الريع لريكاردو وطابعها المبرر للبرالية ، ونظرية الاستغلال (فائض القيمة) لماركس وطابعها الهجومي على الرأسمالية ، ونظرية الفائدة لبوم بافرك وطابعها التبريرى للرأسمالية المالية • وقد ذهب بعض الاقتصاديين المعاصرين الى استبعاد الاقتصاد التطبيقي من ميدان النظرية الاقتصادية وقصرها على الاقتصاد الصرف او الخالص Pure (مثال ذلك الاستاذ بوسكيه[٣٥] الفرنسي والاستاذ روبنز[٣٦] الانكليزي) ، الا ان اغلبية الاقتصاديين المعاصرين يخطئون هذا الاتجاه ، ويعممون مفهوم النظرية على دراسة المؤسسات والكيانات والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك بعض الاقتصاديين المعروفين بميولهم التحليلية النظرية المطلقة ، من امثال الاساتذة هايك وفرونسوا برو وانطونلي •

جـ ـ ان هذا التمييز بين المذهب والنظرية ، يستند لمفهوم خاطىء عن طبيعة العلوم الاجتماعية (ومنها الاقتصاد) ، وتعميم طابع العلوم الطبيعية عليها ، لان العلم الاجتماعي لا يقتصر على تفسير الواقع بل يتضمن ايضا تحديد (الغايات) و (الوسائل) الموصلة اليها • ان العلوم الاجتماعية هي علوم (غائية) Finalistes باعتراف عدد متزايد من العلماء المعاصرين ، وهي بهذا المعنى تشمل النظرية والمذهب ، بالمعنى السابق (راجع حول طبيعة العلم كتاب الاستاذ هنرى غتون المعنون : الكاثوليكية الاجتماعية ، ١٩٤٥ ، بالفرنسية)[٣٧] •

ومع كل هذه الصعوبات في التمييز بين المذهب والنظرية ، يدافع الاستاذ جام عن التمييز المذكور ، ويقصر تاريخ الفكر الاقتصادي على تاريخ النظريات الاقتصادية وحدها مستبعدا من هذا التاريخ كل ما ليس له صلة بتفسير الواقع ، من قبيل الاتجاهات الطوبائية ، التي يحفل بها التاريخ المذكور • ويرى جام ان هذا التاريخ يجب ان يتركز على ارتياد الميادين الثلاثة التالية :

أ ـ دراسة تطور المنهجية الاقتصادية في تحديد المفاهيم الاساسية لعلوم الاقتصاد Methodes De Conceptualisation وتسجيل التقدم الحاصل في هذا المضمار واكتشاف الاخطاء المرتكبة عبر التقدم المذكور • مثال ذلك تصنيف الدخل الى عناصره الاساسية من ربح وفائدة وريع واجور ••• الخ ، مع كيفية الوصول الى ذلك •

ب ـ تحديد العلاقة بين الفكر الاقتصادي والفكر العام ، وخاصة الفلسفة • ويعتقد جام ان نوعية الفلسفة السائدة في عصر ما (ارادية أم جبرية ، عقلانية أم ميتافيزية ، لاهوتية أم لا أدرية ••• الخ) تؤثر لحد كبير على أسلوب طرح المشاكل الاقتصادية وعلى حلولها على السواء •

ج ـ تسجيل تطور العلاقات المركبة بين الظواهر الاقتصادية نفسها ، اي اكتشاف ودراسة القوانين الاقتصادية وتطورها (مثلا تكون مستوى الاسعار ، او اسعار الصرف أو العلائق بين الادخار والاستثمار او بين مستوى الاجور وكميات الانتاج ••• الخ) •

من الواضح ان جميع التمييزات المذكورة هي تمييزات نظرية (مدرسية) ، قد تنفع في تحليل الظواهر الاقتصادية والعناصر العلمية ، ولكن لا أساس لها في الواقع الاقتصادي • واكثر الاكاديميين اليوم يؤكدون على التفاعل المستمر بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ، مثال ذلك ان (لاجوجي) وهو من انصار التميز ، يشير صراحة (ص ٦ ـ ٧ من كتابه السابق) الى الدور الحاسم في نظريات أرسطو وتوماس الاكويني وسمث وماركس في تطور النظام الاقتصادي والسياسي ، وان كان يستنتج من هذه المسلمات نتائج خاطئة بالمرة ، من قبيل دحض المادية التاريخية وتوكيد التفسير المثالي (وخاصة الهيغلي) للتاريخ ، بل حتى الى تأييد التفسير البطولي لامثال توماس كارلايل • اننا اذ نرفض هذه التشويهات المبتذلة للمادية التاريخية ، نحيل الى الفصل الذي كتبناه حول هذه النقطة في

محاضراتنا عن تطور النظم الاقتصادية • واخيرا فان الاستاذ (جام) نفسه تراجع كليا عن موقفه السابق في كتابه الجديد (تاريخ الفكر الاقتصادي في القرن العشرين ، الجزء الاول ، المقدمة ، ١٩٥٥ ، بالفرنسية)[٣٨] وأخذ يهاجم التمييز بين المذهب والنظرية على اساس انه (يشوه) اعمال المفكرين الاقتصاديين ويجزىء فكرهم الموحد ، ويقدم عنهم صورا غير انسانية • هذا بالاضافة الى ان هـذا التمييز يشـوه كذلك المنهجية العلمية ولا يستوعب مراحلها الخمس المتعاقبة ، مرحلة الملاحظة Observation فالفرضية Hypothese فالتعميم المنهجـي Systematisation فالتحقيق Verification واخيرا العمل او التطبيق Action • ومما يلاحظ ان الاستاذ بيرو نفسه ، وهو الرائد الاول لهذا التمييز ، لم يلتزم به بدقـة في مؤلفاته العديدة عن تاريخ الفكر الاقتصادي والفكر الاقتصادي المعاصر •

١٢ ـ الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

لقد تطرقنـا الى مفهوم (النظام) الاقتصـادي في اماكن مختلفة من المحاضرات (راجع نظريات شومبيتر ولانكه ولانداور ••• الخ) ، وقـد تطرقنا بكل ايجاز الى جانب من آراء الاقتصادي الامريكي المعاصر بكنكهام في هذه المسألة[٣٩] • ان مفهوم بكنكهام (التكنولوجي) للنظام الاقتصادي ، يرتبط بمفهومه عن المشكلة الاقتصادية التي تنشأ في نظره بسبب عدم كفاية قدرة الناس على اشباع حاجاتهم المادية ، أي ان مفهومه في هذا الصدد هو المفهوم الشائع في الاوساط الاكاديمية المعاصرة ، مفهوم الندرة الاقتصـادية Scarcity • كما انه ينتهي من تحليلاته الى ان الاختلاف بين النظـم الاقتصادية المعاصرة هو اختلاف في النوع وليس مجرد اختلاف في الدرجة ، كما انه يخطىء الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ذهبوا الى وحدة النظـام الاقتصادي ، اي خلود نظامهم الكلاسيكي في الواقع ، ويصر على تعدد الانظمة الاقتصادية بسبب تعدد الاساليب الممكنة لحل المشكلة الاقتصادية • كما انه

يهزأ بالرأى الذي يتصور امكان انهيار ما يسميه (النظـــام الصناعي غير الرأسمالي) ، ويقصد طبعا النظام الاشتراكي ، بسبب تعارضه مع آليـات النظام الرأسمالي • كذلك يرى المؤلف ان تعدد النظم الاقتصادية في العصر الحاضر يعود الى العوامل الثلاثة التالية :ـ

أ ـ تعدد الاهداف الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة بالرغم من وحدة الاهداف الاقتصادية الخمسة (وهي اولا تحقيق الحد الاقصى من الكفايـة الانتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية لتلافي البطالة ، وثانيا تحقيق الحد الاقصى من الاستقرار لتلافي الازمات الاقتصادية ، وثالثا تحقيق الحد الاقصى من المساواة في توزيع الدخول لسد حاجات المستهلكين ، ورابعا تحقيق الحد الاقصى من النمو الاقتصادي لضمان زيادة الانتاجية في الأمد الطويل ، واخيرا تحقيق مستلزمات التبدل الاقتصادي والاجتماعي) • ان المجتمعات تختلف في الافضليات التي تعطيها للاهداف الاجتماعية ، والاقتصاديون ـ في نظر بكنكهام ـ لا يصدرون (تقييمات) على الاهداف المذكورة بل يوصون فقط بأحسن (الوسائل) المناسبة للوصول اليها ، وهذا هو احد الاسباب لاختلاف وتعدد النظم الاقتصادية • ان بعض المجتمعات مثلا يعطي اهمية قصوى للقوة العسكرية بينما يخضع مجتمع آخر للسيطرة الدينية ويفضل مجتمع ثـالث الثروة المادية كما كانت الحال مثلا في المجتمع المادي الديمقراطي في العهد الكلاسيكي (الذي أتخذ شعار اكبر مقدار ممكن من الثروة لاكبر عـدد ممكن من الناس) •

ب ـ تعدد الطرق للوصـــول الى نفس الهدف الاقتصادي • فمثلا يمكن الحصول على هدف (زيادة الانتاج) بعدة طرق ، منها عـــلى سبيل المثال زيادة المنح الحكومية ، أو تخفيض الضرائب ، أو التأميم ، أو اجراءات التدخل الحكومي • كذلك يمكن الوصـــول الى (اعادة توزيع) الدخل الوطني ، بعدة طرق ، قد تكون مباشرة كالاجراءات التشريعية ، أو غير

مباشرة كالاجراءات المالية ، أو بواسطة نظام السوق نفسه .

جـ ـ الاختلاف في الاولويات التي تعطى لبعض الاهداف الاقتصادية دون الاخرى . فمثلا في مجتمع تتكون أغلبيته من الطبقة العاملة يكون هدف (العمالة الكاملة) من أول الاهداف الاقتصادية المطلوبة ، ولكن في مجتمع آخر تغلب عليه المراتب المهنية ، الوسطى والصغيرة ، يكون هدف (النمو) و (المهارة) من أول الاهداف الاقتصادية المرغوب فيها .

لهذه الاسباب جميعها ، يرى الاستاذ بكنكهام ، تعدد النظم الاقتصادية لا في البلدان المختلفة فحسب ، بل في البلد الواحد . مثال ذلك ان النظام الاقتصادي الامريكي الآن يختلف لحد كبير عن النظام الامريكي في سنوات ١٨٦٠ و ١٩١٠ وحتى في ١٩٣٢ . ان (النظام) الاقتصادي ما هو الا مجموعة (وسائل السيطرة) Control على العمليات الاقتصادية لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية . وتكون هذه الوسائل متعددة بطبيعة الحال ، ومن اهمها وسيلة التشريع ، ووسيلتا العادة Custom والتقليد Tradition ووسائل الرأى العام والاقناع Persuation والدعاية ، أو وسيلة السوق الحرة . وهذا الاختلاف في وسائل السيطرة هو جوهر الاختلاف في النظم الاقتصادية حسب رأى بكنكهام (تراجع تفاصيل جيدة عن هذه الوسائل ودورها في تحديد طبيعة النظم الاقتصادية في المؤلف الجديد للاستاذ الالماني هايمان بعنوان : النظرية الاجتماعية للنظم الاقتصادية ، بالالمانية ، ١٩٦٣[٤٠] .

واستنادا لهذا المفهوم التكنولوجي للنظام الاقتصادي ، يعرف بكنكهام النظام الرأسمالي بالشكل التالي : هو (نظام اقتصادي صناعي يملك درجة عالية من التكنولوجيا ويتميز بالمؤسسات الاربع التالية :

أ ـ الملكية الخاصة لاهم السلع الرأسمالية واغلب السلع الاستهلاكية .

ب ـ نظام السوق ، الذي يسمح بحساب النفقات والاسعار بصورة عقلانية ، كما يسمح للرأسماليين والعمال والمستهلكين جميعا بالحساب العقلاني لاستخدام مواردهم على أحسن صورة ممكنة لتحقيق اقصى اشباع لنفعهم المادي Material gain •

جـ ـ دافع الربح ، الذي يدفع جميع النشاطات الاقتصادية داخل النظام •

د ـ الحرية الاقتصادية Lasser Faire التي تقتضي عدم تدخل الحكومة في النظام الاقتصادي الا في حدود وضعها للاطار العام Framework اللازم لعمل نظام السوق ومؤسسة الملكية الفردية ، بأكفأ ما يمكن •

ان اجتماع هذه المؤسسات الاربع هو الذي يكون النموذج النظري Theoretical Model للنظام الرأسمالي • ولكن في الواقع والتطبيق ، قد لا تجتمع جميع هذه المؤسسات او قد تجتمع بدرجات متفاوتة • مثلا يرى بكنكهام ان النظام الامريكي المعاصر لا يعرف الا درجة ضعيفة نسبيا من الحرية الاقتصادية ، في حين ان النظام النازي السابق تميز بتوفر الملكية الفردية ودافع الربح دون الحرية الاقتصادية والمنافسة ، وفي النظام الاقتصادي الذي دعا اليه الاشتراكيان الفابيان البريطانيان سدني وبياتريزويب، تتوفر الحرية الاقتصادية والمنافسة دون الملكية الفردية وحافز الربح •

اما النظام الاشتراكي فيعرفه مؤلفنا كما يلي : هو (نظام اقتصادي صناعي ، يملك درجة عالية من التكنولوجيا ، ويتصف بالمؤسسات الاربع التالية :

أ ـ الملكية العامة لاهم السلع الرأسمالية ، دون السلع الاستهلاكية •

ب ـ العدالة النسبية في توزيع الثروة والمدخولات الفردية •

جـ ـ الديمقراطية الاقتصادية أو الصناعية ، اي سيطرة العمال لحد كبير على ظروف الانتاج •

د ـ التخطيط الاقتصادي ، اي تدخل الحكومة في الاقتصاد ، لتحقيق الاهداف الاقتصادية الشاملة للنظام Overall Economic Goals ومن الملاحظ ان بكنكهام يهدف من دراسته الواسعة للنظم الاقتصادية المعاصرة ، التوصل لايجاد نظام اقتصادي نموذجي عام Model General Economic order للمجتمعات الصناعية الحديثة ، يجمع بين السمات النموذجية للرأسمالية والاشتراكية ، على افتراض ان مؤسسات النظامين المذكورين لا تتعارض بالضرورة اذا اخذت كل على انفراد ، بالرغم من تعارض النظامين ككل • فمثلا يمكن ـ في زعم مؤلفنا ـ التوفيق بين مؤسستي الملكية الفردية والملكية العامة بايجاد نوع من الرقابة الاجتماعية على وسائل الانتاج الاساسية • كذلك يمكن تخفيف دافع الربح بشكل يمنع تعارضه مع الديمقراطية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخول • ويزعم بكنكهام ان نظام الاتحاد السوفيتي اقل عدالة في هذه النقطة من النظام الانكليزي الذي يصفه بانه (نظام رأسمالي ـ اشتراكي هجين) Hybride • ان هذا الاتجاه (الوسطي) و (التوفيقي) الذي يطبع كتاب بكنكهام هو جزء من النظرية التعددية Pluralist الواسعة الانتشار جدا في الفكر الاكاديمي المعاصر ، وخاصة في امريكا والمانيا الغربية ، وقد اشرنا الى شيء من ذلك في اثناء المحاضرات عند حديثنا عن المفهوم الاكاديمي المعاصر للدولة •

١٣ ـ الفكر الاقتصادي ونظرية النخبة :

لقد اكتفيت باشارة عابرة الى نظرية النخبة في هذه المحاضرات عند الكلام عن افلاطون وقد اطلعت مؤاخراً على كتاب الكاتب الامريكي المعروف ماكس نوماد (اوجه التمرد)[٤١] ، وهو كتاب مكرس بكامله لدراسة الفكر الاشتراكي الحديث من زاوية نظرية النخبة Elite ، تلك النظرية الشهيرة

في العلوم الاجتماعية البرجوازية ، والتي تعود جذورها للفكر الاجتماعي القديم ، وخاصة اليوناني (جمهورية افلاطون ، سياسة واخلاق ارسطو ، اقتصادي اكزينوفون) وبالنظر لان النظرية المذكورة تكون عنصراً اساسياً من عناصر الخلفية الاجتماعية وراء اغلب النظريات الاقتصادية الاكاديمية المعاصرة ، رأيت من المناسب استعراض الخطوط العريضة لتطور هذه النظرية ، بشكلها الحديث ، مستفيدا على الاخص من الكتاب الأخير لماكس نوماد .

ان دعاة هذه النظرية يستهدفون في الواقع تحطيم اعتقادين اساسيين كانا ولا يزالان يستحوذان على قلوب جميع التقدميين في العالم : الحكم الديمقراطي ، والمجتمع اللاطبقي . وهؤلاء الدعاة صنفان : صنف محافظ من خصوم الفكر التقدمي وابرزهم الاجتماعيان الايطاليان كايتاني موسكا وڤلفريدو پاريتو ، والصنف الآخر من المرتدين على ماضيهم التقدمي وابرزهم فاكلاف ماجاييسكي البولوني وروبرت ميخلس السنديكالي الالماني، ويمكن أن نعتبر كاتبنا ماكس نوماد من هذا الصنف الأخير أيضاً .

ان اهم كتاب كلاسيكي ظهر حتى الآن في هذه النظرية هو مؤلف ميخلس بعنوان (حول سوسيولوجية الاحزاب في الديمقراطية الحديثة ، ١٩١١)[٤٢] ، وقد ترجم الى الانكليزية بعنوان (الاحزاب السياسية) .

ان هدف الكاتب الالماني هو اثبات ما يسميه (الاتجاهات الاوليغارشية للحياة الجماعية) على اساس عجز الجماهير عن تنظيم شؤونها الجماعية أو العامة ، والاستحالة المادية للادارة الذاتية في الجماعات الكبيرة الحديثة ، والضرورة الحتمية (للقيادة) الفردية المحترفة ، بحكم ضرورات تقسيم العمل والتخصص ، وتحول هذه القيدة حتماً الى (اوليغارشية) ذات امتيازات سياسية وسلطوية تدعمها الجماهير نفسها . ان هذا (القانون الحديدي للاوليغارشة) كما يسميه ميخلس ، هو الذي سيؤدي دائماً الى انقسام

المجتمع الى قادة (سادة) ومقودين ، وانه قد ينتصر الاشتراكيون ولكن الاشتراكية مستحيلة الانتصار (بمعنى المجتمع اللاطبقي والقائم على المساواة، وليس بالمعنى الاقتصادي الصـــرف للاشتراكية) • يرى ميخلس ان اي مجتمع ، مهما كانت اعتقاداته ، لابد ان تســوده اقلية ، ذكية ، نشيطة ، لا اخلاقية ، تتوســط دائماً بين (الجماهير) ، وبين (القضية) التي نظم المجتمـع اصلاً لتحقيقها (وطن ، دين ، مثل اعلى ••• الخ) • ويحرص القادة على تثبيت المجتمع أو المنظمة ـ اي تثبيت سيطرتهم عليها ـ اكثر من حرصهم على القضية نفسها • يعتقد المؤلف ان هذا القانون الحديدي ينطبق على الحركات السياسية والدينية على السواء •

فالبوذية مثلاً بدأت كحركة احتجاج ضد فساد البراهمانية ، ولكنهـا انتهت بأوليغارشية رهبانية وثيوقراطية طفيلية في منغوليا والتبت •

والمسيحية ، انتهت بمؤسسات محاكم التفتيش والحروب الدينية •

والحركة الهاســية Hassadism (اليهودية) ـ صــاحبة المثل الانسانية ـ انتهت بطائفة مرتزقة فاسدة تعيش على دماء الاخرين •

واللبرالية تحولت من حركة موجهة ضد فضاعات الاقطاع والكنيسة ، الى حركة دفاع عن الاستغلال الرأسمالي واضطهاد الشغيلة •

والقومية ، تحولت من حركة تحرير وطني وتوحيد قومي ، الى حركة اضطهاد لأقلياتها القومية وشعوب العالم الاخرى •

والاشتراكية الديمقراطية ، تحولت من حركة تبنت المثل الماركسية (المجتمع اللاطبقي المتحرر من الاستغلال) الى حركة تسيطر عليها قيـادة انتهازية من الطبقة الوسطى تمالىء النظم الرأسمالية على حسـاب الجماهير الكادحة وتؤيد الحروب الرأسمالية والسياسة الكولونيالية •

والحركة النقابية (السنديكالية) ، التي بدأت كحركة احتجاج ضـد

القانون والنظام (اي الرأسمالية) الى قلعة للمحافظة وللدفاع عن النظام القائم .

والماركسية التي كانت لدى ماركس تعني تحرير الطبقة العاملة ، تحولت في روسيا مثلا الى شمولية (توتاليتارية) هيراركية (طبقية) اكثر استغلالاً واستبداداً من المجتمعات الرأسمالية . وبالمناسبة فان ميخلس هذا تجنس في أواخر حياته بالجنسية الايطالية واصبح من اشد انصار موسوليني .

* * *

وقبل ميخلس وضع الكاتب السياسي الايطالي المعروف كايتانوموسكا عام ١٨٩٥ مؤلفه (عناصر العلم السياسي)[٤٣] بالايطالية والذي ترجم مؤخراً للانجليزية بعنوان (الطبقة الحاكمة) .

ان فكرته الرئيسية هي ان كل المجتمعات ، مهما كان تركيبها الاجتماعي ، محكومة بـ (الاقليات) التي يسميها (الطبقة السياسية) ، وسلاحها الاساسي ـ عدا القوة المجردة ـ هو الشعارات السياسية ، التي يعرفها بانها (نظام الاوهام لتبرير حكم السلطة السياسية في اعينها أو اعين المحكومين على السواء) .

* * *

كذلك دافع عن نفس الفكرة الاجتماعي الايطالي باريتو ، صاحب نظرية (دورة النخبة) المشهورة ، والتي تنظر للتأريخ وكأنه تعاقب صراعات مستمرة حول السلطة والامتياز بين من يسميهم الداخلين والخارجين ومن المعروف ان الكتاب الرئيسي لباريتو هو مطوله في علم الاجتماع العام ، الصادر بالايطالية عام ١٩١٦[٤٤] .

ان السمة المشتركة بين هؤلاء الكتاب الثلاثة هي سمة التشاؤم من جهة (اي انعدام اي امل في تحرير الجماهير من حكم الاقليات السائدة) وسمة

الواقعية في تحليل السياسة من جهة اخرى .

* * *

من الكتاب الذين اثروا تأثيراً بالغاً في موسكا الاجتماعي البولوني - النمساوي لودفيك غومبلوفيج صاحب كتاب (الكفاح العنصري)[٤٥] الصادر بالالمانية عام ١٨٨٣ ، والذي اعتبر (ان المبدأ المحرك والدافع لحركة التاريخ) هو (الحافز الابدي للسيطرة والاستغلال الذي يحرك الاقوى من الناس) وان الاستغلال الانساني هو مظهر (لرغبة الانسان الطبيعية لاشباع حاجاته باقل الجهود الممكنة) .

* * *

ان هذه الفلسفة التشاؤمية (كما اسماها ميخلس نفسه) وصفت بحق بانها فلسفة (الخضوع المطلق) من جانب الجماهير لمصيرها المحتوم .

* * *

وأخيراً يفسر ماكس في كتابه موضوع البحث ، هذه الفكرة ، وهو من انصارها ، بانها تسجل حركة التأريخ كصراع بين (النخبة الحاكمة) In—Elite و (النخبة الساعية للحكم) Out—Elite ، التي تقود وتستغل (قضايا) الجماهير للوصول الى الحكم ثم تدير ظهرها للجماهير ، وان كانت هذه الجماهير تستفيد جزئياً من هذا الصراع في تحسين بعض ظروفها المعاشية ، ولكنها لن تصل الى الحكم اطلاقاً . ويرى نوماد ان قانون ميخلس الحديدي يولد بدوره قانوناً حديدياً آخر هو (قانون التمرد الدائم) ضد الاوليغارشية ، مهما كانت ، اقطاعية أو رأسمالية أو بيروقراطية ادارية .

ويرى نوماد أن البيروقراطية الادارية السوفياتية الحالية ، سبق ان تنبأ بنشوئها الكاتب الثوري البولوني ماجايسكي عام ١٨٩٩ أي قبل اربعين عاماً

من كتاب بيرنهام (الثورة الادارية) عام ١٩٣٩[٤٦] ، عندما فسر المثل الاعلى للمجتمع اللاطبقي ، الذي يميز جميع المدارس الاشتراكية ، بانه تعبير عن تطلعات (العمال الفكريين) اي مثقفي اليسار من الطبقة الوسطى ، لتحقيق (حكمهم الطبقي) هم ، باستغلال أوهام الجماهير حول الديمقراطية والاشتراكية • كذلك يرى المؤلف نوماد بان التأريخ الحديث يثبت بان (الصراع بين السادة انفسهم من جهة ، ومحاولات الجماهير الاستفادة من هذا الصراع لتحسين ظروفهم الاقتصادية من جهة اخرى ، يكون المحتوى الاساسي للعملية التأريخية) ، وان هذه العملية لا نهاية لها ، وان الصراع الطبقي مستمر الى الابد • ان هذه الثورة هي (الثورة الدائمة) ولكن ليس بالمعنى الماركسي او التروتسكي ـ الذي يضع نهاية للثورة طالما وصل القادة الجدد للسلطة ـ ، ولكن بمعنى حتمية الثورة العاجلة أو الآجلة ضد أي شكل جديد للاستبداد والاستغلال ، قد تقوم به (النخبات الجديدة) للثورات المنتصرة •

* * *

ان (الادارية) Manegerialism تعني ـ كما عرفها ماكس نوماد عام ١٩٥٣ في كتابه (القاموس السياسي لمتشكك)[٤٧] : النظرية التي ترى ان وارث الرأسمالي هوليس العامل بل المدير وموظف الدائرة ؛ ولهذه النظرية تأريخ طويل يلخصه نوماد بصورة مكثفة كما يلي :

أ ـ أول من أشار الى النظرية هو الفوضوي الروسي المعروف باكونين •

ب ـ ثم طورها الثوري البولوني المشار اليه ماجايسكي •

جـ ـ وعرضها في امريكا بصورة خاصة نوماد نفسه في مؤلفه (المتمردون والمرتدون ١٩٣٢)[٤٨] ومؤلفه الآخر (حواريو الثورة ١٩٣٩)[٤٩] •

د ـ ثم وضع فيها كتاباً خاصاً ناجحاً الفيلسوف الامريكي جيمس بيرنهام بعنوان (ثورة الادارة عام ١٩٣٩) دون الاشارة الى أسلافه في هذه الفكرة .

* * *

ان نقد هذه الفكرة ، وبيان موقعها من مجموع الفكر الامبريالي المعاصر ، لا يدخلان في هذا الاستعراض السريع ، وقد سبق وان تعرضت لهذه النظرية بشيء من التفصيل في المقدمة العامة التي كتبتها لكتاب (ازمة الفكر الاقتصادي) عام ١٩٥٣[٥٠] . وفي رأيي ان أدق واوفى شرح تفصيلي للخلفية الاجتماعية لهذه الفكرة ، مع تعزيزها بالمراجع الأصلية نفسها ، هو الشرح الوارد في المؤلف الضخم الذي كتبه الاجتماعي الاسباني المعروف الاستاذ لويس ريسكانس سيجس ، بعنوان (دروس في علم الاجتماع)[٥١] عام ١٩٤٨ .

هوامش الدراسة

(١) Roll — A History of Economic Thought, 1952, pp. 13.

(٢) Marx — Theorien uber den Meherwert, Dietz Berlin, 1957.

(٣) Duhring — Kritsche Geschischte der Nationalokonomie und Sozialismus, 1871.

(٤) Ashly — An Introduction to Economic History and Theory, 1883 - 1888.

(٥) Gide & Rist — Histoire des Doctrines Economiques, 1913.

(٦) يذكر هايمان ان عمر علم الاقتصاد كمادة علمية مستقلة ، لا يزيد على قرنين (تاريخ المذاهب الاقتصادية ، طبعة ١٩٥٩ ، بالانكليزية ، ص٣) .
Heimann — History of Economic Doctrines, 1959.

(٧) راجع رول ، المؤلف المذكور ، المقدمة .

(٧أ) Gonnard — Histoire des Doctrines Economiques, 1947, p. 4.

(٨) من المنكرين لاستمرارية الفكر الاقتصادي ، الاقتصادي الالماني اونكن (تاريخ الاقتصاد السياسي ، ص١٥ ، بالالمانية) .
Onken — Geschischte der Nationalokonomie, s. 15.

(٩) Haney — History of Economic Thought 1957, p. 7.

ولا حاجة للتأكيد بانعدام الصلة بين الاعتقاد بنسبية الافكار الاقتصادية والاعتقاد بالطبيعة التدريجية لتطور النظم الاقتصادية ، كما يتوهم هاني .

(١٠) Stark — The Ideal Foundations of Economic Thought, 1944, p. 7.

(١١) Lajugie — Les Doctrines Economiques, 1949, p. 21.

(١٢) Stvenhagen — Geschischte der Wirtsehaftstheorie, 1957 s 13 .

(١٣) Taylor — A History of Economic Thought, 1960.

(١٤) Haney — Ibid, pp. 7 - 20.

(١٥) Schmoller — Grundriss der Allgemeinen Volkwirtschaftslehre, s. 71, 1900 - 1904.

(الوجيز في النظرية الاقتصادية العامة ، ص٧١) .

(١٩) Schumpeter — History of Economic Analysis, 1955, pp. 29 - 32.

(١٧) شومبيتر ، المرجع المذكور ، الفصل الرابع بعنوان (اجتماعية الاقتصاد) وخاصة الفقرات المتعلقة بـ (التحيز الايديولوجي) ص٣٥ وبعدها ، بالانكليزية .

(١٨) هاني ، المرجع المذكور ، ص ٢٠ ـ ٢٧ ، بالانكليزية .

(١٩) يعتبر بعض الاقتصاديين المنهج الاحصائي منهجا مستقلا الى جانب المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي ـ راجع مقالة روملين Rumälin في (قاموس الاقتصاد السياسي) لشونبرغ ، الجزء الثالث ، ص٢٠٠

Schönberg — Handbuch der Politischen ökonomie.

(٢٠) أونكن ، المرجع المذكور ، ص٩ .

(٢١) راجع كأمثلة على هذا الاتجاه الاستنتاجي المتطرف ، المقتبسات التي يذكرها الاستاذ هاني من مؤلفات ريجارد وتلي وتورنز

Whatley — Political Economy, pp. 149 - 150.
Torrens — Essay on Production of Wealth, 1921.

Compte — Positive Philosophy, p. 26.

Blaug — Economic Theory in Retrospect, 1952. (٢٣)

تراجع المقدمة بعنوان : هل تقدمت النظرية الاقتصادية ؟

Stark — History of Economics in its Relation to Soclal Development, 1944. (٨٤)

Rogin — The Meaning & Validity of Economic Thought, 1956. (٢٥)

Mitchell — Lectures: Notes on Types of Economic Thought, 1949. (٢٦)

Gray — The Development of Economic Doctrine, 1931. (٢٧)

Spann — Geschischte der Nationalökonomie, 1931. (٢٨)

Heimann — Oper. cit., 1945. (٢٩)

Myrdal — The Political Element in the Development of Economic Thought, 1953. (٣٠)

Weismann — The Psycology of Economics, 1955. (٣١)

C. Pirou — Traite de L'Economie Politique, pp. 208 - 209. (٣٢)

وقد ألف (بيرو) في المذاهب والنظريات معا ، ومن ذلك كتبه التالية :

a. Les Doctrines Economiques en Rrance, 1930.

المذاهب الاقتصادية في فرنسا ، ١٩٣٠ .

b. Les Nouveaux Courants de la Theorie Economique aux Etats Unis.

التيارات الجديدة في النظرية الاقتصادية في الولايات المتحدة

c. La Theorie de L'Utilite Marginale chez Menger.

نظرية المنفعة الحدية لمنكر .

James — Histoire des Theories Economiques, 1950. (٣٣)

Villy — Petite Histoire des Grandes Doctrines Economiques. (٣٤)

Bousquet — Essai sur L'Evolution de la Pensee Economique. (٣٥)

Robbins — The Nature and Significance of Economic Science. (٣٦)

H. Guitton — Le Catholicicme Social, 1945. (٣٧)

Jame — Histoire de la Pensee Economique au Vigntieme Sciecle, 1955. (٣٨)

Buckingham — The Theoretical Economic Systems, 1958. (٣٩)

Heimann — Die Soziale Theorie der Wirtschafts— systemen, 1963, S. 36. (٤٠)

وقد أكد الاستاذ (كون) مؤخرا الترابط بين النظرية الاقتصادية والنظام الاقتصادي ، فكتب في مقدمة كتابه الجديد (تطور الفكر الاقتصادي) العبارة التالية : (بدون دراسة للتاريخ الاقتصادي والسياسي ، تبقى دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي (النظرية) غير شافية من عدة وجوه ، مهما تفرغ الدارس لذلك ، وبذل دونه من عناء) ـ راجع :

Kuhn — The Evolution of Economic Thought, 1963. P. 5.

Max Nomad—Aspects of Revolt, 1959. (٤١)

Robert Michels — Zur Soziologie des Parteiwesens, 1911 . (٤٢)

Caetano Masca — Elementi di Seienza Politica, 1893. (٤٣)

Vilfredo Pareto — Trattato di Sociologia generale, 1916. (٤٤)

(٤٥) Ludwig Gomplowicz — Rassenkampf, 1883.

(٤٦) James Burnhm — Managerial Revolution, 1939.

(٤٧) M. Nomad — Asceptic's Political Dictionary, 1953.

(٤٨) M. Nomad — The Rebels and Renegades. 1932.

(٤٩) M. Nomad — Apostles of Revolution, 1939.

(٥٠) اعيد طبعها في (هذا هو طريق ١٤ تموز) ١٩٦٩ .

(٥١) Li R. Siches — Lecciones di Sociologia, Mexico, 1948.

القسم الاول

دراسات في تاريخ الاقتصاد

الفصل الاول

مقدمة عامة في مادة (التاريخ الاقتصادي)

موضوع المادة ـ بعض المؤلفات الجامعية واسانيبها ـ بعض اسماء المادة ـ بعض التفسيرات الاقتصادية للتاريخ الاقتصادي ـ موقع المادة من العلوم الاقتصادية ـ علاقة المادة بمادة (تاريخ الفكر الاقتصادي) .

١ ـ موضوع (التاريخ الاقتصادي) :

يعني التاريخ الاقتصادي بدراسة تاريخ النشاطات الاقتصادية Activities كما تجرى في الواقع ، او حسب تعبير اندريه بيتر[١] ، يعني بتاريخ الحياة الاقتصادية Vie ، او بتاريخ الوقائع الاقتصادية Faits حسب تعبير مؤرخي الاقتصاد الفرنسيين[٢] ، أو بتاريخ الخبرات والتجارب الاقتصادية Experiences حسب تعبير شمبيتر[٣] في كتابه (تاريخ التحليل الاقتصادي ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥ ، ص ١٢ ـ ١٣) ، أو بتاريخ تطور العمليات الاقتصادية كما هي متجسدة عبر الزمن Processes حسب

---

(١) بييتر (الفكر الاقتصادي والنظريات المعاصرة) ١٩٦١ ص٢ :
Andre, Piettre Pensee economique et theories contemporaines dalloz, 1957 .

(٢) مثلا اندريه فليب (تاريخ الوقائع الاقتصادية والاجتماعية من عام ١٨٠٠ حتى ايامنا) باريس ١٩٦٤
A. Philip — Histoire Des faits Economiques Et Sociaux De 1800 A Nos Jours.

(٣) Schumpeter — History of Economic Analysis .

تعبير اوسكار لانكه[1] ، أو بكلمة مختصرة يدرس (التاريخ الاقتصادي) تاريخ تعاقب النظم الاقتصادية Economic Systems

٢ ـ اساليب عرض المادة في المؤلفات الاكاديمية :

باستعراضنا لاهم المؤلفات الاكاديمية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي نلاحظ ان هناك عدة طرائق واساليب لعرض الموضوع قد تستعمل بصورة انفرادية او في الغالب بصورة تجمع بين اكثر من اسلوب واحد • وفيما يلي نستعرض اهم هذه الاساليب مع بعض الامثلة عليها من المؤلفات الاكاديمية الشائعة •

أ ـ دراسة التاريخ الاقتصادي حسب التقسيم الاكاديمي التقليدي للتاريخ العام الى عصور قديمة ووسطى وحديثة • مثال ذلك هيتن[2] مؤلف كتاب (التاريخ الاقتصادي لاوربا) حيث يستعمل هذا الاسلوب جزئيا في دراسة التطور التاريخي للاقتصاد الاوربي ، فيدرس على التعاقب الغرب القديم ، الامبراطورية الرومانية ، اوربا الوسيطة ، التوسع الاوربي •••• الخ • وعيب هذه الطريقة ، فضلا عن الغموض والشكوك الحديثة حول هذا التقسيم التقليدي للتاريخ ، هو اقتصارها على دراسة التاريخ الاقتصادي من زاوية الاطر التاريخية فقط (زاوية شكلية) دون التعمق في محتويات هذه المراحل والاطر التاريخية ، او بعبارة اخرى ، اهمال دراسة النظم الاقتصادية نفسها في اطرها التاريخية •

ب ـ دراسة التاريخ الاقتصادي من زاوية القطاعات الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، تجارة ••• الخ) واستعراض تاريخ كل قطاع على

---

(١) لانكه ـ الاقتصاد السياسي ـ ترجمة محمد سلمان حسن ص ١٤٣ ، ١٩٦٧ •

(٢) Heaton — Economic History of Europe, 1964.

انفراد • وكمثال على هذا الاسلوب نشير الى (برني)[1] صاحب كتاب (تاريخ اقتصادي لاوربا ، الطبعة السابعة) حيث يستعرض تاريخ اوربا الاقتصادي خاصة في العصر الحديث وفق هذه الطريقة ، فيدرس الثورات الزراعية والصناعية والتجارية والثورة في المواصلات وفي السياسة التجارية ثم الائتمان والمصارف والاستثمار ثم الحركات العمالية والنقابية والسياسية ثم الحركة التعاونية ونظم المشاركة في الارباح وقوانين الفقراء والضمان الاجتماعي والثورة الروسية ومستقبل الرأسمالية والامبريالية الاقتصادية •• الخ • ويلاحظ ان المؤلف يحشر في كتابه اقساما تدخل في الواقع في تاريخ الفكر الاقتصادي وخاصة تاريخ الفكر الاشتراكي وليس في التاريخ الاقتصادي • كذلك يستعمل (هيتن) هذه الطريقة جزئيا في كتابه السابق ، فيعمد لدراسة كل قطاع اقتصادي بصورة منفصلة احيانا كما نعل في دراسته للزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والمؤسسات المالية ••• الخ • ان عيب هذه الطريقة يكمن اولا في تجزئتها للعملية الاقتصادية بصورة مصطنعة وعدم ملاحظة الطابع العضوي الذي يوحد جميع قطاعات هذه العملية داخل النظام الاقتصادي الواحد ، ثم يكمن ثانيا في استعراض تاريخ اجزاء من العمليات الاقتصادية تعود لانظمة اقتصادية مختلفة من دون ملاحظة وظائفها المتباينة داخل الانظمة المتباينة • ان استعراض تاريخ النقود مثلا (كمثال على هذه الطريقة القطاعية) يخفي تحته مفاهيم مختلفة تماما للنقود وحسب الانظمة التاريخية ، فقد تكون وظيفة النقود مجرد وسيلة لربط عملية التبادل وقد تكون وسيلة لفصم العملية الانتاجية كما هي الحال في نظام الانتاج السلعي البسيط ، أو وسيلة للاستثمار كما في النظام الرأسمالي • وعليه فلا يمكن استعراض تاريخ النقود منفصلة عن تاريخ النظم الاقتصادية نفسها كما تفعل الطريقة القطاعية •

---

(١) Birnie — An Economic History of Enrope, 1957.

جـ ـ الدراسة الاقليمية للتاريخ الاقتصادي ، اي استعراض هـذا التاريخ من زاوية التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية او بعبارة اخرى تجزئة التاريخ الاقتصادي العام الى تواريخ اقتصادية للبلدان المختلفة . كمثال على ذلك نشير الى كتاب (كول)[1] المعروف (مقدمة للتاريخ الاقتصادي ١٧٥٠ ـ ١٩٥٠) حيث يستعرض على التعاقب التاريخ الاقتصادي لانكلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة والشرق الاقصى وروسيا .. الخ. ومن رأينا انه لا غنى عن هذه الطريقة[2] في اي اسلوب علمي لاستعراض التاريخ الاقتصادي ولكن بشرط ان لا تستعمل الا كتجسيد او كتطبيق اقليمي لعملية تطور النظم الاقتصادية نفسها . اما اذا استعملت على انفراد أو بصورة اساسية فانها تؤدى الى الانطباع الخاطىء في وجود انظمة اقتصادية تاريخية وتواريخ اقتصادية وقوانين للتطور الاقتصادي مختلفة نوعيا لكل بلد من البلدان ، كما تفعل فعلا المدرسة التاريخية الالمانية (هلدر براند مثلا) . او بعبارة مختصرة ان هذه الطريقة تخلط بين الاسلوب المناسب للتاريخ الاقتصادي واسلوب الجغرافية الاقتصادية (دراسة التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية) وتهمل ما هو جوهري في التاريخ الاقتصادي ، اي الطابع الموحد لقوانين التطور الاقتصادي في البلدان المختلفة .

د ـ الدراسة المقارنة للتاريخ الاقتصادي، اي دراسة النظم الاقتصادية الرئيسية من زاوية الدراسة المقارنة . وقد يعمد بعض المؤلفين الى مقارنة

---

(١) G.D.H. Cole — Introduction to Economic History.

(٢) يستعمل هيتن (المرجع السابق الذكر) هذه الطريقة ايضا بجانب الطريقتين التاريخية والقطاعية ، فيدرس التاريخ الاقتصادي احيانا حسب البلدان والاقاليم (انكلترا ، الجنوب الاوربي ، اوربا القارية ، فرنسا، والمانيا ... الخ) ولكن عيبه الاساسي يبقى قائما وهو اهماله عضوية النظام الاقتصادي التي تستلزم دراسة اقتصاديات النظام ككل .

انظمة اقتصادية كاملة كما يفعل (وولتر بكنكهام)[1] في كتابه (النظم الاقتصادية النظرية ـ دراسة مقارنة) حيث يقارن بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ككل • ولكن عيب الكتاب هو خلطه بين مفهوم النظام الاقتصادي كنظام انتاج واقعي وبين النظام الاقتصادي النظري كمجموعة من التحليلات النظرية للنظام الاقتصادي ، أو بكلمة اخرى خلطه بين التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية • ويعمد بعض المؤلفين الآخرين الى دراسة مقارنة لمؤسسات الانظمة الاقتصادية المختلفة كما يفعل (رالف بلوجت)[2] في كتابه (النظم الاقتصادية المقارنة) حيث ينصب اسلوبه في الدراسة على المقارنة لا بين النظم الاقتصادية ككل بل بين (المؤسسات) الاقتصادية في كل من النظم الاقتصادية ، مثلا يقارن بين المبادىء الاقتصادية ثم الحكومة ثم تنظيم الانتاج ثم الزراعة ثم آلية التبادل ثم المصارف ثم توزيع الدخل ثم وضع العمل ثم التجارة الخارجية ثم المالية العامة ••• الخ في كل من النظام الرأسمالي ممثلا في امريكا والنظام النازي الالماني والنظام الفاشي الايطالي والنظام الروسي وما يسميه النظام الاشتراكي الجزئي في بريطانيا • ان هذا الاسلوب قد يكون مفيدا من الناحية العملية ولكنه مضر جدا من ناحية اهماله للطابع العضوي للنظام الاقتصادي ، والمقارنة السطحية بين مؤسسات قد تكون لها وظائف مختلفة في الانظمة المختلفة • ان المؤسسات الاقتصادية كسائر المؤسسات الاجتماعية الاخرى هي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي وتتفاعل بصورة عضوية مع سائر اجزاء النظام ، وعليه فلا يجوز مقارنتها بمعزل عن المقارنة الكلية الشاملة للنظام •

---

(١) W. Buckingham — Theoretical Economic systems - 1957.

(٢) R. Blodgette — Comparative Economic systems - 1949.

هـ ـ دراسة مؤسسية Institutional للتاريخ الاقتصادي اي التركيز على تاريخ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ، ومثال ذلك دراسة الاقتصاديين الامريكيين كولمان وسكنر[1] (النظام الاقتصادي ـ طبعة منقحة ـ ١٩٦٤) .

وبالرغم من ان هذه الدراسة تضم فصلا نظريا مكرسا للمفاهيم والعلوم الاقتصادية وعدة فصول في علم الاقتصاد السياسي ، الا ان اهم ما فيها هو دراسة تاريخ النظام الاقتصادي الامريكي من زاوية مؤسستيه الرئيسيتين ، الملكية الخاصة ونظام الاسعار الحر Free price — system . ولا شك ان دراسة المؤسسات الاقتصادية هي ضرورة حتمية لفهم التاريخ الاقتصادي ، ولكن فهم هذه المؤسسات مستحيل من دون استكشاف ارتباطاتها المتبادلة بسائر مكونات النظام الاقتصادي . ان المؤسسات عادة هي مجرد شرائح من العلاقات الاجتماعية للانتاج تخضع لضوابط معينة قانونية أو عرفية أو اقتصادية ... الخ . وعليه فلا يجوز دراستها بمعزل عن علاقات الانتاج والتوزيع اي الاساس الاقتصادي للمجتمع . ان دراسة سكنر تهمل في الحقيقة المفهوم العلمي للنظام الاقتصادي (نمط انتاج معين) فضلا عن مفهومها الخاطىء للرأسمالية (مفهوم قانوني شكلي) وخلطها بين الدراسة النظرية والواقع الاقتصادي . وقد اصاب شمبيتر (المرجع السابق ص٢٠) عندما جعل دراسة المؤسسات الاقتصادية أو ما يسميه السوسيولوجيا الاقتصادية احد العناصر الاساسية في دراسة التاريخ الاقتصادي بوجه عام .

و ـ دراسة النماذج النظرية Economic Models في التاريخ الاقتصادي ، اي دراسة الخصائص الجوهرية للنظم الاقتصادية التاريخية

---

(١) Kuhlman and Skinner — The Economic system, 1964.

(اقطاع ، رأسمالية ، اشتراكية ... الخ) وتجريدها من التفاصيل غير المهمة ، المتأثرة بالظروف المحلية الخاصة . ان هذا الاسلوب في دراسة التاريخ الاقتصادي هو خطوة اساسية لا غنى عنها لفهم جوهر الانظمة الاقتصادية الحقيقية التي تعاقبت على مر التاريخ ، وذلك لتركيز النظر على ما هو مهم وجوهري واساسي في النظام المدروس . الا ان هذا الاسلوب لا يمكن ان يكون مكتفيا بذاته بل لابد ان تعقب عملية (التجريد) هذه Abstraction عملية اخرى هي تقريب هذا النموذج النظري الى الواقع الملموس واعادة صياغة الصورة الكاملة للنظام الواقعي بعد ادخال جميع التفاصيل الخاصة التي اهملت ـ كخطوة تمهيدية ـ عند صياغة النموذج النظري أو حسب تعبير المنهجية العلمية لابد ان تعقب عملية التجريد عملية اخرى هي عملية (التقريب أو التحديد المتعاقب)[1] Successive Approximation اما اذا اكتفى المؤلف بدراسة النماذج النظرية وحدها كما يفعل الكثير من الاقتصاديين الاكاديميين فان دراستهم تكون مشوبة بعيب التجريد والبعد عن التاريخ الاقتصادي الحقيقي . ان مثالا ممتازا لحسن استعمال النماذج النظرية يمكن العثور عليه في دراسة (بول سويزى) المعروفة عن (نظرية التطور الرأسمالي)[2] ، كما نستشهد على طريقة ناقصة في استعمال هذا الاسلوب بدراسة بكنكهام المشار اليها سابقا .

ز ـ دراسة التاريخ الاقتصادي من زاوية النمو الاقتصادي Growth أو بعبارة اخرى دراسة تاريخ النمو الاقتصادي . وكمثال على هذا الاسلوب نشير الى مؤلف (كلاف) بعنوان (التطور الاقتصادي للحضارة

---

(١) راجع لانكه (المرجع السابق ، الفصل الرابع عن : منهج الاقتصادي السياسي) .

(٢) Paul Sweezy — Theory of Capitalist Development, 1949.

الغربية)[1] • وهذه الدراسة الممتازة تدور حول مفهوم النمو الاقتصادي وتعقب مراحل النمو المذكور عبر التاريخ في عصوره القديمة والوسطى والحديثة مع دراسة التاريخ الاقتصادي لكل عصر من زاوية قطاعية (زراعة ، صناعة ، تجارة ، ائتمان ، مواصلات ••• الخ) • والطابع العام لهذا الاسلوب هو الطابع التكنولوجي • وبالرغم من اهمية التكنولوجيا كعنصر من عناصر (قوى الانتاج) في تحريك التاريخ الاقتصادي ، الا ان هدف هذا التاريخ في الواقع هو دراسة نظم العلاقات الانتاجية نفسها في تأثيرها وتأثرها بتطور قوى الانتاج ، أو بعبارة اخرى ان دراسة تاريخ الاقتصاد تتركز حول تاريخ التنظيم الاجتماعي للانتاج في تحولاته المتعاقبة نتيجة لتطور قوى الانتاج •

ح – واخيرا نشير الى اسلوب بعض انصار المدرسة التاريخية الالمانية في تقسيم التاريخ الاقتصادي الى مراحل تاريخية مختلفة Stufen تتميز كل منها بسيادة نظام اقتصادي معين ، ولكن مع التأكيد على الطابع المثالي أو الروحي الذي يميز الانظمة المذكورة عن بعضها البعض أو بتعبير آخر تنسب هذه المدرسة المؤسسات والوقائع في الحياة الاقتصادية الفعلية الى السيكولوجيا أو الايديولوجيا او ما تسميه (الروح) Geist, Spirit الخاصة بالنظام ، كما يفعل ماكس فيبر (١٨٤٦ – ١٩٢٠) في كتابه (التاريخ الاقتصادي العام ، الاصل الالماني ، ١٩٢٣)[2] حيث يستعرض

---

(١) Clough — Economic development of western civilization, 1959.

ولهذا المؤلف ، على انفراد أو بالتعاون مع آخرين مؤلفات هامة اخرى في تاريخ الاقتصاد منها (تاريخ اقتصادي لاوربا ، بالانكليزية) و (التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة ، بالترجمة الفرنسية) •

(٢) Translated by Knight — General Economic history.

التاريخ الاقتصادي العام في اربعة اقسام ، يبحث القسم الاول مرحلة الاقتصاد المنزلي والنظام العشيري والفردي والاقطاعي ، ويبحث القسم الثاني مرحلة الصناعة والتعدين حتى بدايات الرأسمالية الحديثة ، ويبحث القسم الثالث مرحلة التجارة والتبادل في العصر السابق للرأسمالية ويبحث القسم الرابع مرحلة جذور الرأسمالية الحديثة . والكتاب كله يدور حول محور وجود أو غياب وتطور ما يسميه (الروح الرأسمالية) ويتابع فيبر في نفس الاسلوب ، دون التقيد بنفس النتائج والآراء مؤلفون آخرون امثال فرنر سومبارت (١٨٦٣ - ١٩٤١) في كتابه الضخم عن (الرأسمالية الحديثة)[1] والاشتراكي البريطاني توني في كتابه عن (الدين ونشوء الرأسمالية)[2] المتأثر مباشرة بمجموعة مقالات فيبر الشهيرة التي جمعت عام ١٩٠٤ تحت عنوان (الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) .

اننا لا نشعر بحاجة لنقد هذا المفهوم (الروحي) للتاريخ الاقتصادي لانه يستند لمنهج يخالف على طول الخط اوليات المنهج العلمي الذي يتسم بطابعه المادي (بالمعنى الفلسفي) اي يشتق الافكار والمواقف النفسية وجميع عناصر الوعي Bevustsein من الوجود الواقعي للنظم الاقتصادية وليس العكس . ان (الروح) الرأسمالية ، باي معنى اخذت ، هي نتيجة لنظام الرأسمالية ، وليس العكس ، كما يذهب اصحاب هذا المنهج التاريخي ، أو اللا تاريخي بالاحرى . ان جميع الطرائق الاكاديمية المذكورة في عرض التاريخ الاقتصادي مشوبة بعيبين مشتركين هما عيب النجزيئية من جهة ، اي انها تركز على بعض جوانب العملية الاقتصادية مع اهمال الجوانب الاخرى ولا تأخذ بنظر الاعتبار وحدة هذه العملية ، وعيب اللا تاريخية

---

(1) Sombart — Der Moderne Kapitalismus, 1902.

(2) Tawny — Relegion and the Rise of Capitalism, 1942.

من جهة اخرى ، اي انها تستعرض النشاطات الاقتصادية بشكل مطلق وليس في اطرها الاجتماعية والتاريخية • ان الطريقة الصحيحة في رأينا في عرض التاريخ الاقتصادي هي طريقة دراسة تطور وتعقب النظم الاقتصادية (نظم الانتاج والتوزيع) بسائر مقوماتها العلمية وفي أطرها الاجتماعية والتاريخية وهذا ما يفعله عادة مؤرخو الاقتصاد الاشتراكيون •

٣ ـ بعض اسماء المادة :

ان التاريخ الاقتصادي يدرس في الجامعات عادة تحت اسماء مختلفة ، كما ان مؤلفات التاريخ الاقتصادي قد تتخذ لها عناوين متباينة وفيما يلي نشير الى بعض الاسماء والعناوين الهامة ، مستشهدين بامثلة من المؤلفات المعروفة وخاصة الاكاديمية منها :

أ ـ مؤلفات باسم (التاريخ الاقتصادي) ، نذكر كأمثلة عليها[1] :

هيتن ـ التاريخ الاقتصادي لاوربا •

برني ـ تاريخ اقتصادي لاوربا •

ماير ـ دراسات في التاريخ الاقتصادي •

كول ـ مقدمة للتاريخ الاقتصادي •

هنري سي ـ تاريخ فرنسا الاقتصادي •

امبير ـ التاريخ الاقتصادي من الاصول حتى ١٧٨٩ •

---

(1) Heaton — Economic history of Europe.
Birnie — An Economic History of Europe.
Meyer — Studies in Economic history.
Cole — Introduction to Economic History.
H. See — Histoire Economique De La France, 1942.
Imbert — Histoire Economique Des Originies A 1789.

ب ـ مؤلفات باسم (التاريخ الاقتصادي العام) ، نذكر كأمثلة عليها[1] :
ماكس فيبر ـ التاريخ الاقتصادي العام ، ترجمة نايت بالانكليزية .
كونوف ـ التاريخ الاقتصادي العام ، بالالمانية في اربعة مجلدات .

جـ ـ مؤلفات باسم (تاريخ الوقائع الاقتصادية) نذكر كأمثلة عليها[2] :
اندريه فيليب ـ تاريخ الوقائع الاقتصادية من ١٨٠٠ حتى اليوم .
نيفو ـ تاريخ الوقائع الاقتصادية .

د ـ مؤلفات باسم تاريخ العلاقات الاقتصادية : مثـــال ذلك كتاب المؤرخ الاجتماعي البولوني كرزيفسكي بعنوان (تطور العلاقات الاقتصادية) وارشو ، ١٩١٢ .

هـ ـ مؤلفـــات تبحث تاريخ النظم الاقتصـــادية : وقد اشرنا سابقا لبعض المؤلفات الامريكية بهذا الاسم ونضيف اليها الآن كتاب لانداور[3] (النظم الاقتصادية المعاصرة) ١٩٦٣ ، وكتاب بورنشتاين[4] (النظم الاقتصـــادية المقارنة) طبعة ثالثة ١٩٦٦ ، وكتاب هرسكوفتس[5] (دراسة في النظم الاقتصادية المقارنة) ١٩٥٢ .

---

(1) M. Weber — General Economic History.
Cunov — Allgemeine Volkwirtschaftsgeschischte.

(2) A. Philip — Histoire Des Faits Economiques De 1800 A Nos Jours. Niveau — Histoire des Faits Economiques .

(3) Leandauer — Contemporary Economic Systems, 1963.

(4) Bornstein — Comparative Economic Systems. 1966.

(5) Herskovits — A Study In Comparative Economic Systems, 1952.

و ـ مؤلفات تبحث تاريخ النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية : مثال ذلك كتاب لنفس المؤرخ البولوني المذكور كرزيفسكي بعنوان (النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية في عهد الوحشية والبربرية) وارشو ١٩١٢ .

ز ـ مؤلفات في تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي ، مثال ذلك كتاب (كلاف) المشار اليه سابقا ، وكتاب روجر سولتو[١] القيم (خلاصة للتطور الاقتصادي الاوربي) ١٩٣٥ ، وكتاب موريس د و ب المشهور (التطور الاقتصادي السوفيتي)[٢] طبعة ثالثة ١٩٥٣ ، وكتابه الآخر الرائع (دراسات في تطور الرأسمالية)[٣] طبعة ١٩٦٣ ، والمؤلفات الاشتراكية السوفيتية الجماعية (خلاصة للتطور الاجتماعي)[٤] جزءان ، و (المجتمع الانساني)[٥] و(الانسان والعلم والمجتمع)[٦] .

ح ـ مؤلفات تبحث في التاريخ الاقتصادي تحت اسماء اخرى لا تدل على ذلك في الظاهر ، مثال ذلك اكثر الكتب الاشتراكية التي تبحث في الاقتصاد السياسي ، كمؤلف لانكه المشار اليه سابقا وكتاب الاشتراكي البريطاني جون ايتن[٧] (الاقتصاد السياسي) ، والمؤلف الجماعي

---

(1) Roger Saltau — An Introduction of European Economic development.

(2) M. Dobb — Soviet Economic Development 1953.

(3) M. Dobb — Studies In The Development of Capitalism, 1963.

(4) Outline of Social Development.

(5) Man's Society.

(6) Man, Science and Society.

(7) J. Eaton — Political Economy.

السوفياتي (مختصر الاقتصاد السياسي ١٩٥٥)[١] ، وكتاب ليونتيف[٢] بنفس الاسم وكتاب موريس دوب (الاقتصاد السياسي والرأسمالية)[٣] ... الخ .ومن الجدير بالذكر ان الاقتصادي الفرنسي جان مارشال كرس القسم الاول من مطوله (محاضرات في الاقتصاد السياسي)[٤] للتاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي على السواء . وكذلك الكتب التي تبحث في التاريخ الاقتصادي ضمن دراسة تواريخ الفكر الاقتصادي وهي من الكثرة بحيث لا نجد جدوى لذكر الامثلة . تراجع مذكراتنا في (تاريخ المذاهب الاقتصادية) لطلبة الصف الثالث هذا العام .

٤ ـ بعض النظريات الاكاديمية حول مراحل التاريخ الاقتصادي :

قبل ان نتطرق الى النظرية الاشتراكية في تحديد مراحل التطور الاقتصادي (نظرية نظم الانتاج الاشتراكية) نرى من المناسب الاشارة بكل اختصار الى بعض النظريات الاكاديمية الشائعة حول مراحل التاريخ الاقتصادي لامكان اعطاء تقييم صحيح للنظرية الاشتراكية على ضوء الفكر الاقتصادي العام . وسنختار من بين النظريات الاكاديمية بعض نظريات التفسير الاقتصادي فقط تاركين النظريات الاجتماعية الاخرى (الجغرافية أو السكانية أو الدورية Cyclical او الجيوبوليتيكية أو الميتافيزية ... الخ) لطابعها اللا علمي الواضح .

أ ـ نظرية فون لست حول مراحل التاريخ الاقتصادي القومي :

يمثل الاقتصادي الالماني فردريك لست (١٧٨٩ ـ ١٨٤٦) وهو احد

---

(1) Manuel D'Economie Politique, 1955.
(2) Leontief — Political Economy.
(3) Dobb — Political Economy and Capitalism.
(4) J. Marchal — Cours D'economie Politique.

رواد المدرسة التاريخية الالمانية والمدرسة الرومانتيكية الالمانية ومؤسس المدرسة الوطنية فيها ، يمثل رد الفعل (الوطني) أو القومي للمدرسة الكلاسيكية الانكليزية ويقوم نظامه الفكري المشروح في كتابه (النظام الوطني للاقتصاد السياسي)[1] ، ١٨٤١ على ثلاثة اركان : ركن نظري أو قانوني يستند الى فكرة العدالة في التبادل ، التي تقتضي (المساواة في المركز) بين المتبادلين • واستنادا لهذه الفكرة هاجم النظرية الليبرالية الكلاسيكية ، خاصة حرية التجارة **Free trade** لانها تخفي التفوق بل الاستعمار البريطاني[2] • والركن الثاني ركن عملي اي يتصل بالسياسة الاقتصادية ، ومفادها ضرورة الحماية Protectionism كوسيلة للامة الضعيفة لاجتياز حالة التخلف عن طريق تطوير القوى الانتاجية Produckttiven Krafte وبلوغ المساواة في المركز المشار اليها في الركن الاول • اما الركن الثالث فهو تاريخي والمقصود به تأكيد حقيقة عدم المساواة في مستوى التطور التاريخي بين الامم ، واستنادا لهذا الركن طرح لست نظريته الشهيرة في المراحل التاريخية الخمس[3] التي تمر بها كل امة سوية Normal وهي المرحلة الوحشية التي تعتمد على الصيد البري والمائي Jagd and Fisherie ومرحلة الرعي Viezucht والمرحلة الزراعية والمرحلة الزراعية الصناعية Ackerbau — Industrie والمرحلة الزراعية الصناعية التجارية Ackerbau Industrie Handel وليس في مقصودنا بيان جوانب القوة والضعف في نظرية

(1) F. List — Des Nationale System Der Poltischen Okonomie.

(2) Piettre — Pensee Economique et Theories contemporaines, 1961.

(3) Stavenhagen — Die Geschischte der volkwirtscha-Itsfehre, S. 179—181.

لست[1] ، ولكن لابد من الاشارة الى ان هذه النظرية تستند الى اعتبار (تقسيم العمل) العامل الحاسم في التطور الاقتصادي • وبالرغم من الاهمية العظمى لهذا العامل فعلا كما دلل على ذلك آدم سمث على الاخص وقبله افلاطون وارسطو ، الا ان هذا العامل لا يمكن ان يكتسب دلالته الا ضمن نمط العلاقات الانتاجية بمجموعها ، اي في الاطار الاقتصادي الاجتماعي ، وعليه فيجب ان تنصب جهود المؤرخين الاقتصاديين على دراسة تعاقب الانظمة الاقتصادية (انظمة الانتاج والتوزيع) بجميع عناصرها التكنولوجية بما في ذلك تقسيم العمل • ان الاطار (القومي) للاقتصاد مهم من دون شك ولكنه يبقى مجرد اطار للمحتوى الاقتصادي الاجتماعي ، الذي يكمن في نظام الانتاج والتوزيع القائم في المرحلة التاريخية المعينة ، وهذا ما اغفله لست واغلب اقطاب المدرسة التاريخية •

ب ـ نظرية هلدبراند حول مراحل التطور الاقتصادي للامم :

يعتبر برونو هلدبراند (١٨١٢ ـ ١٨٧٨) احد أقطاب الثالوث الذي اسس المدرسة التاريخية الالمانية الاولى (القديمة) في الاقتصاد Altere Historische Schule وقد هاجم المدرسة الكلاسيكية البريطانية في كتابه (الاقتصاد السياسي للحاضر والمستقبل)[2] ١٨٤٨ بسبب سيكولوجيتها التبسيطية القائمة على نظرية الانسان الاقتصادي Homo Economicus أي الانسان المدفوع بالدوافع الاقتصادية وحدها ، وكذلك بسبب اتجاهها لاقامة قوانين اقتصادية (طبيعية) أي عامة تنطبق في كل زمان ومكان

---

(١) راجع تقييم لويس بودان للنظرية (الوجيز في تاريخ المذاهب الاقتصادية) الطبعة الرابعة ص ١٦٢ ـ ١٦٣ •

L. Baudin — Precis d'histoire des doctrines economiques.

(2) Hildebrand — Die Nationalokonomie der gegenwart und Zukunft, 1848.

Allgemein gultig في حين ان علم الاقتصاد في نظره يجب ان ينصرف فقط لاقامة قوانين للتطور الاقتصادي Entwicklungsgesetze أي قوانين ذات طابع تاريخي فحسب[1] ، أو بعبارة أخرى يرى هلدبراند ان مهمة علم الاقتصاد يجب ان تقتصر على دراسة التاريخ الاقتصادي الحقيقي للامم[2] ، أو حسب تعبير الاقتصادي الالماني شتافنهاكن[3] ، دراسة قوانين التطور الاقتصادي للامم • وقد اقترح هلد براند استنادا لهذا المفهوم لعلم الاقتصاد نظريته الشهيرة حول المراحل الثلاث للتاريخ الاقتصادي وهي مرحلة الاقتصاد الطبيعي Naturalwirtschaft ومرحلة الاقتصاد النقدي Geldwirtschaft ومرحلة الاقتصاد الائتماني Kreditwirtschaft • هذا بالاضافة الى رأيه في ان الاقتصاد لا يجب ان ينظر اليه كعلم طبيعي بل كعلم اخلاقي Ethische wissenschaft ، أو حسب تفسير البعض كعلم ثقافي[4] •

ان نظرية هلدبراند ، فضلا عن النقد الذي وجه اليها من ناحية عدم انطباقها على وقائع التاريخ الحقيقي حيث اثبت التاريخ الاقتصادي ان استعمال الائتمان سبق استعمال النقود المعدنية ، فمثلا استعمل الفراعنة الائتمان منذ الالف الثانية ق•م بينما لم تستعمل النقود المعدنية قبل القرن الثامن ق•م• اقول ، فضلا عن ذلك فهي تستند الى نظرة سطحية مفادها ان

---

(1) Nogaro — Developpement de la pensee economique, 1944, pp. 212-213.

(2) Roll — A history of economic thought, 2nd edition, pp. 307-308.

(3) Stavenhagen, ibid, pp. 182.

(4) Kuhn — The evolution of economic thought, 1963, pp. 418.

(التبادل) هو المحور الاساسي لهذا العلم ، في حين ان التبادل ما هو الا (شكل تاريخي) من أشكال التوزيع ، لم يكن قائما في المراحل التاريخية الاولى بل ظهر تاريخيا بعد ظهور الملكية الفردية للمنتوجات ووسائل الانتاج وارتفاع مستوى تقسيم العمل ، ولن يبقى قائما في المستقبل بعد اختفاء مستلزماته التاريخية ، بل ان التوزيع نفسه يتقرر من حيث الاشكال والوسائل بنظام الانتاج • ان التاريخ الاقتصادي هو تاريخ نظم الانتاج ، من حيث الاساس ، وليس نظم التوزيع أو التبادل الا بالتبعية ، وهذا ما يهمله هلدبراند والتاريخيون عموما • كما ان مفهومهم الخاطىء للقوانين الاقتصادية كمجرد قوانين وصفية تاريخية (أي قوانين للتاريخ الاقتصادي) وليست قوانين علمية نظرية تحليلية ، يستند لخطأ منهجي كبير هو فصلهم المطلق بين علم التاريخ (والاقتصاد فرع منه في نظرهم) والعلوم البحته ، في حين ان الصحيح هو ان العلوم الاجتماعية عامة (ومنها التاريخ والاقتصاد معا) لا تختلف عن العلوم الطبيعية من ناحية طبيعية القوانين وموضوعيتها ، بل هي تختلف عنها من ناحية تاريخية القوانين فقط أي انطباقها في المرحلة التاريخية المعينة وليس في كل زمان ومكان ، وكذلك من ناحية انسانيتها أي ضرورة تدخل الارادة البشرية لابرازها لحيز التطبيق مقابل تلقائية عمل القوانين الطبيعية • ان المدرسة التاريخية بانكارها النظام النظري للقوانين الاقتصادية وفصلها النظرية عن التاريخ بشكل مطلق انما تكر في الواقع وجود (علم) للاقتصاد ، وتقصر دراسة الاقتصاد على مجرد تجميع المعلومات عن التواريخ الاقتصادية للامم وبهذا تحكم على نفسها بالعقم والعجز عن معالجة المشاكل الاساسية في النظام الاقتصادي كمشاكل الاستثمار والتخلف والنمو والتغير والتقلبات والتوزيع ••• الخ[1] • كما

---

(1) H. Denis — Histoire de la pensee economique, 1960, pp. 458.

ان تركيز هذه المدرسة على الطابع القومي للاقتصاد متأثرة بلا شك بفلسفة هيغـــل Hegel السائدة في المانيا حينذاك ضيق من نظرتها للطـــابع الاجتماعي للنظام الاقتصادي وجعلها تنظر للقوانين الاقتصادية وكأنها قوانين للتطور القومي فحسب (كقوانين اللغة والثقافة مثلا) بدل ان تكون قوانين لتطور النظم الاجتماعية • ان هلدبراند بالذات حدد غرضه في مقدمة كتابه المشار اليه أعلاه في انه تحويل علم الاقتصاد (لمـــذهب قوانين التطـــور الاقتصادي للامم)

Okonomischen entwickungs gesetzen der volker

(راجع جيدوريست ، تاريخ المذاهب الاقتصادية ، الطبعة السابعة ١٩٤٧)[١] وبهذا نظر هلدبراند للامة كعامل عازل يحول دون عمومية تطبيق القوانين الاقتصادية التاريخية (راجع تقييما للمدرسة التاريخية في كونار ـ تاريخ المذاهب الاقتصادية ، الطبعة الخامسة ١٩٤٧ الفصل الرابع[٢] ، وكذلك مؤلف بوفيه آجام[٣] ـ تاريخ المذاهب الاقتصادية ، ١٩٥٢ ، ص ٢١٥) •

ج ـ نظرية موركان لمراحل التطور الاقتصادي بفعل تطور أدوات الانتاج :

سوف نتطرق الى هذه النظرية بشيء من التفصيل عند عرضنا لنظام المشاعية البدائية ، وتكتفي هنا بالقول بان الانتروبولوجي الامريكي هنري موركـــان Morgan كان من اوائل من ركـــز على اهمية العوامل

---

(1) Gide et Rist — Histoire des Doctrines Economicques, 1947. pp. 440-441, deuxieme partie.

(2) Gonnard — historire des Doctrines economiques, 1947.

(3) Bouvier — Ajam — Histoire des Doctrines Economiques, 1952 pp. 215.

التكنولوجية (تطور أدوات الانتاج) في نشوء وتطور وانحلال النظم الاقتصادية • وقد شرح في كتابه (المجتمع القديم ، ١٨٧٧) المراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة في اقطار مختلفة حتى ظهور الحضارات القديمة في المجتمعات الطبقية • وهذه المراحل هي أولا مرحلة الوحشية (جمع الطعام) ومرحلة البربرية (انتاج الطعام) ومرحلة الحضارة (ظهور المجتمع الطبقي) • وقد قسم كلا من المرحلتين الاوليين الى مراحل فرعية ثلاث سوف نتطرق اليها فيما بعد • ان نظرية موركان كانت احد المصادر الاساسية للنظرية الاشتراكية في تفسير التاريخ وذلك بتأكيدها على عامل قوي الانتاج باعتباره الحافز الاولي للتطور الاقتصادي والاجتماعي • ولكن النظرية اذا اخذت على اطلاقها فانها من دون شك وحيدة الجانب One — sided لان التقدم التكنولوجي نفسه مشروط دائما بالمحيط الاجتماعي وخاصة نوعية التنظيم الاقتصادي (علاقات الانتاج) • ان النظرية الاشتراكية انطلاقا من نظرية موركان ومن مصادر فكرية واجتماعية كثيرة اخرى (الجدل الهيغلي ، المادية الفرنسية ، الفويرباخية ، الكلاسيكية الانكليزية ، الداروينية ، ومجموع التقدم العلمي في القرن التاسع عشر) استطاعت صياغة نظرية متكاملة للتفسير الاجتماعي تأخذ بنظر الاعتبار مجموع العوامل الاجتماعية المتفاعلة ، مادية وفكرية ، فتتجنب بذلك جميع النظرات الوحيدة الجانب الشائعة في الفكر الاجتماعي الاكاديمي الحديث • لقد كانت نظرية موركان خطوة كبيرة الى الامام بالنسبة للتفسيرات الخرافية الشائعة حينذاك عن الانسان القديم والمجتمعات البشرية الاولى •

د ـ نظرية بوخر في تطور الوحدات الاقتصادية :

كارل بوخر (١٨٤٧ ـ ١٩٣٠) هو احد اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية أو الجديدة أو الفتية أو المتأخرة كما تسمى أحيانا Die jungere Historische schule بجانب شمولر وماكس فيبر وبرنتانو وسومبارت

... الخ . وقد ذهب في كتابه (نشوء الاقتصاد ، ١٨٩٣)[1] الى ان الاقتصاد مر بثلاث مراحل تاريخية هي مرحلة الاقتصاد المنزلي فمرحلة اقتصاد المدن فمرحلة الاقتصاد الوطني . وقد طور نظريته هذه في كتاب آخر له بعنوان (الثورة الصناعية ، ١٩٠١) . وقد كان لهذه النظرية تأثير كبير في صياغة بعض نظريات المدرسة الاقتصادية الامريكية المعروفة بالمدرسة النظمية أو المؤسسية Institutional (فبلن ، كومنز ، ميتشل ... الخ) وخاصة في كومنز Commons كما يؤكد بعض الاقتصاديين المعاصرين[2] .

ومن الواضح ان هذه النظرية قديمة قدم الفكر اليوناني وقد أشار اليها بوضوح افلاطون وارسطو ، كما ان تحليلات آدم سمث لتقسيم العمل وتطور انتاجيته تفترضها أيضا . ان النظرية سليمة اذا كانت جزءاً من نظرية اشمل تتناول تطور النظام الاقتصادي كمجموع ، بعناصره الكمية والنوعية . اما اذا اضفى طابع الشمول والاطلاق عليها فتصبح مجرد نظرية آلية سطحية . ان الفروق بين المراحل التاريخية للتطور الاقتصادي لا تقتصر على الفروق الكمية (مجرد اتساع النطاق الاقتصادي من المنزل الى القرية فالمدينة فالدولة فالنطاق العالمي) بل ان هذه الفروق في جوهرها فروق نوعية ، فروق في نوعية العلاقات الانتاجية الاجتماعية ، وخاصة العلاقات بين العمل ومالكي وسائل الانتاج . ان ما يميز العصور الوسطى مثلا عن العصور الحديثة هو ليس مجرد اتساع النطاق الاقتصادي بل هو طابع القنانة Serfdom في الاولى وطابع العمل الاجير Wage — system

---

(1) K. Bucher — Die Entstehung der Volkwirtschaft, 1893.

وقد ترجم للفرنسية بعنوان (دراسات في الاقتصاد السياسي والتاريخ) .

(2) Kuhn — The Evolution of Economic thought, 1963, pp. 437.

في الثانية ، بل ان توسع الاطر الاقتصادية بالذات لم يكن من الممكن ان يتم تاريخيا الا بعد حصول التغير النوعي في العلاقات الانتاجية • ولهذا السبب بالذات ، أي بسبب الطابع الميكانيكي لنظرية بوخر هاجمها حتى بعض أقطاب المدرسة التاريخية نفسها وخاصة سومبارت[1] ، فضلا عن نقد الاقتصاديين المعاصرين (مثلا : اوليفيه لروا في ومقالته ـ مقدمة لدراسة الاقتصاد البدائي)[2] •

هـ ـ نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي :

يرى الاقتصادي الامريكي وولتر وتمان روستو في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي)[3] بان جميع الاقطار تمر في تطورها الاقتصادي بخمس مراحل تفضي كل مرحلة دنيا منها الى المرحلة الاعلى ، وهذه المراحل هي التالية :

١ ـ مرحلة المجتمع التقليدي : Traditional

وتتميز بركود المجتمع وتخلفه المادي والفكري • ان الانتاج وبالتالي الانتاجية فيه ضعيفة جدا وتستند الى العلم والتكنولوجيا السابقتين للعصر العلمي الذي بدأه نيوتن (١٦٤٢ ـ ١٧٢٧) ، كما انه يتميز ببدائية وسائل الانتاج وجمود التركيب الاجتماعي وغلبة الزراعة ومحدودية نسبة النمو للشخص الواحد Per Capita output وتشمل هذه المرحلة

---

(1) Oser — The Evolution of Economic Thought, pp. 365.

وقد وضع سومبارت نفسه نظرية بديله لثلاث مراحل أيضا هي مرحلة الاقتصاد الفردي فمرحلة الاقتصاد الانتقالي ثم مرحلة الاقتصاد الاجتماعي •

(2) Olivier Leroy — Essai d'introduction de l'economie

(3) W. W. Rostow — The Stages of Economic growth, 1960.

اوربا الغربية الى زمن نيوتن • ولا تزال كثير من اقطار العالم راكدة في هذه المرحلة •

٢ ـ مرحلة الشروط المسبقة للانطلاق :
Preconditions of take — off

وهي مرحلة انتقالية للمجتمع Transitional تجمع فيها ببطء شروط الانطلاق الاقتصادي من تطور الرأي وانتشار أفكار امكانية التقدم استنادا للعلم ، الى تأسيس البنوك والشركات سعيا وراء الارباح والمخاطرة الى تحول مركز السلطة الى المجددين في الانتاج والاستثمار ، الى دخول الشركات الفردية في الميدان الزراعي ، الى اقامة الرأسمال الاجتماعي اي بناء الاساس المادي لمواصلة التطـــور الاقتصادي • ومن الناحية السياسية تتطور القوميات وتنشأ الدول المركزية في هذه المرحلة • وفي كثير من بلدان العالم لم ينتقل المجتمع من المرحلة التقليدية الى المرحلة الثانية الا بفضل الغزوات الاجنبية التي تهز المجتمع التقليدي وتزعزع اركانه •

٣ ـ مرحلة الانطلاق : Take off

وتتميز بحدوث ثورة صناعية حقيقية بعد اجتياز جميع العقبات التي تحول دونها بصورة نهائية ، من شأنها ان تؤدي الى تحول النمو بمعدلات متزايدة الى الحالة الطبيعية للاقتصاد • تتميز هذه المرحلة بغلبة قوى التقدم على القوى المعارضة له بشكل حاسم وكذلك بالتجديد في المؤسسات والتكنيكات والآراء والصناعات ، وبزيادة نسبة الادخار والاستثمار الى ١٠٪ فأكثر من الدخل القومي ، هذا بالاضافة الى نشوء صناعات تتوفر فيها نسبة النمـــو المذكورة ، مع اقامة الاطـــر الاجتماعية التي تسهل استمرار هذه النسبة للنمو • ان هـــذه المرحلة تنشأ نتيجـــة فعالية بعض الحوافز الحادة Sharp stimuli الموافقة لها ، كثورة سياسية مثلا (ثورة ١٨٤٨ في المانيا وحركة الميجي Miji في اليابان عام ١٨٦٨ وثورة الاستقلال

الهندية وانتصار الثورة الشيوعية في الصين ... الخ) أو ثورة تكنولوجية تثير سلسلة من الافعال وردود الافعال المواتية ، أو ظروف دولية ملائمة كارتفاع مفاجيء في أسعار التصدير ... الخ . ويرى روستو ان بريطانيا انتقلت لهذه المرحلة بين عامي ١٧٨٣ - ١٨٠٢ وفرنسا بين ١٨٣٠ - ١٨٦٠ والولايات المتحدة بين ١٨٤٣ - ١٨٦٠ والمانيا بين ١٨٥٠ - ١٨٧٣ واليابان بين ١٨٧٨ - ١٩٠٠ وروسيا بين ١٨٩٠ - ١٩١٤ والهند والصين بعد ١٩٥٢ على وجه التقريب .

٤ - مرحلة السير نحو النضوج : Drive towards maturity

يرى روستو ان المجتمع يحتاج حوالي الستين عاما على العموم لاتمام تحوله من بداية الانطلاق الى مرحلة النضوج . ان هذه المرحلة تتميز بثبات نسبة النمو واستقرار نسبة الاستثمار بين ١٠٪ - ٢٠٪ من الدخل القومي وزيادة نسبة النمو على ازدياد نسبة السكان وتعقد العمليات التكنولوجية وامكانية تحول مراكز المركبات الصناعية من نوع لاخر من الصناعات (من صناعات الفحم والحديد الى صناعة المكائن والصناعات الكيمياوية والكهربائية مثلا) كما ان تغيرا يحصل في القيادة من بارونات الصناعة الى المدراء المتهنين الاكفاء Professional Managers .

٥ - مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع : High mass consumption

وتتميز بالتحول نحو البضائع والخدمات الاستهلاكية المستديمة durable وذلك بسبب زيادة الدخل الحقيقي للفرد per capita Real income زيادة تسمح بأكثر من اشباع الحاجات الحيوية الضرورية كالطعام والملبس والمسكن . كما تتميز بزيادة نسبة سكان المدن وزيادة القوة العاملة في دوائر الدولة والمشاريع الخاصة . والمهم في هذه المرحلة هو ان هدف استثمار الموارد القومية يتحول من زيادة وسائل الانتاج (التكنولوجيا) الى الرفاه الاجتماعي والاستهلاك الخاص وتحقيق

الأمن الجماعي (عسكرة الأقتصاد) • ويرى روستو ان الانتاج الواسع النطق للسيارة الرخيصة هو رمز هذه المرحلة العليا للتطور الاقتصادي • لقد دخلت الولايات المتحدة في هذه المرحلة بين ١٩١٣ والعقد الاول بعد الحرب العالمية الاولى اما اوربا الغربية وايابان فقد دخلتا المرحلة بشكل كامل خلال الخمسينات من هذا القرن ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فيرى روستو انه جاهز تكنولوجيا للدخول في هذه المرحلة الا ان نظامه الدكتوتوري الكلي Totalitarian هو الذي يمنعه من حل مشاكل التكيف الاجتماعية والسياسية التي ينطوي عليها الدخول في هذه المرحلة • ومن الملاحظ ان روستو لا يعرض نظريته كمجرد نظرية وصفية للتطور الاقتصادي بل كنظرية حركية (دينامية) للتغير الاقتصادي ، بل انه يطرحها ـ اكثر من ذلك ـ كبديل للنظرية الاشتراكية (نظرية نظم الانتاج) ، القائمة في نظره على فرضية تبسيطية هي انفراد الدافع الاقتصادي بتحريك السلوك الانساني في حين ان نظريته تأخذ بنظر الاعتبار تعقد الحوافز الاجتماعية للسلوك البشري والتوازن Balance بين الحلول البديلة Alternative المفتوحة للانسان • ويذكر روستو بين هذه الحوافز الاخرى التي تحرك الانسان والتي اهملتها النظرية الاشتراكية في زعمه الميول Propensities السبعة التالية : الميل للاستهلاك ، الميل نحو قبول التجديدات ، الميل نحو تطوير العلم ، الميل نحو تطبيق العلم على الاغراض الاقتصادية ، الميل نحو التقدم المادي ثم أخيرا الميل نحو انتاج الاطفال • وهذه الميول جميعها في نظر روستو تؤثر على مستوى الانتاج ونسبة النمو الاقتصادي ، وعن تفاعلها المعقد تتقرر الاتجاهات الطويلة الامد والبطيئة السير لحركة المجتمع •

نقد نظرية روستو :

لا يمكن في هذه العجالة نقد هذه النظرية بشكل مفصل لان هذا

يحتاج لنقد مجموع الفكر الاجتماعي البرجوازي بكل فرضياته ومنطلقاته • ولكن من الواضح ان هذه النظرية لا تحتوى على أي عنصر جديد لا في الفكر الاجتماعي ولا في الفكر الاقتصادي ، فهي خليط متنافر من آراء الاشتراكيين التصحيحيين Revisionists (برنشتاين ومدرسته ـ فكرة التطور البطيء بدل الثورة الاجتماعية) والتكنولوجيين المعاصرين (جيمس بيرنهام ومدرسته ـ فكرة المجتمع القائم على سيادة المدراء ، والفنيين) وبعض الآراء الكينزية (الميول للاستهلاك والادخـــار والاستثمار) ، الى جانب العديد من الآراء المغرقة في الفاشية والنازية (توجيه الانتاج للحرب بحجة الامن الجماعي ، فكـــرة فضل الاستعمار في ازالة التخلف الاقتصادي للمستعمرات) • وقد وجه روستو هذا الخليط من الافكار لتحقيق أهداف محددة واضحة يمكن اكتشافها على الفور من اول قراءة لمؤلفاته ، وهذه الاهداف هي التالية :

١ ـ ان الامبريالية : (مجتمع الاستهلاك العالي في اصطلاح روستو) هي أعلى مراحل التطور الاقتصادي ، بدل ان تكون أعلى مراحـــل الرأسمالية كما اثبت التاريخ •

٢ ـ ان الاشتراكية (التوتاليتارية في اصطلاح روستو) هي العقبـــة الوحيدة امام تطور الشعوب نحو مرحلة الرفاه العليا •

٣ ـ ان السبيل الوحيد امام الشعوب المتخلفة للحاق بالشعوب المتقدمة هو طريق التطور الرأسمالي على غرار ما حصل للشعوب الغربية •

٤ ـ ان الاسلوب الوحيد لتحقيق التقدم لهذه الشعوب المتخلفة هو سبيل التطـــور التدريجي Evolutionary البطيء ، وان سبيل الثورة الاجتماعية Revolution مسدود موضوعيا امامها (لاحظ ان مرحلة الانطلاق وحدها تستغرق ستين عاما في نظر روستو) •

٥ ـ ان محتوى التقدم هو محتوى تكنولوجي في الأساس وليس محتوى اجتماعيا ، وعليه فلا موجب لتركيز الشعوب المتخلفة على التغيرات الاساسية في البنى الاجتماعية • واراني في غنى عن اثبات بطلان هذه الحجة التي تتناقض مع كل التطور الاجتماعي الحديث حتى لاوربا الغربية • ان الثورة الصناعية مثلا في اوربا الغربية لم تنشأ الا بفضل الثورة الاجتماعية نفسها (ثورة البورجوازية) • ان الثورة الاجتماعية الرأسمالية هي التي اطلقت الثورات التكنولوجية الحديثة ، التجارية والزراعيـــة والصناعية ••• الخ وليس العكس كما يدعي روستو والتكنولوجيون المعاصرون • كما ان الثورة العلمية الحديثة (التي يجعل روستو نيوتن رمزا لها) والتي يضعها كمنطلق لعملية النمو الاقتصادي هي نفسها من انجازات هذه الثورة البورجوازية • انها نتيجة وليس سببا للثورة البورجوازية وان كانت هي الاخرى قد ساهمت في اطلاق قوى الانتاج • ان نظرية روستو اذ تميع المحتوى الاجتماعي وتغلب العامل التكنولوجي تسيء تقدير الاهمية النسبية للعوامل الفعالة في التطور التاريخي ولا توضح نوعية التفاعل بين هذه العوامل في كل مرحلة من مراحـــل التطور ، بعكس النظرية الاشتراكية التي ينسب اليها روستو ـ خطأ في احسن الفروض ـ فكرة انفراد العامل الاقتصادي في حركة التاريخ كما يفعـــل الكثير من الاكاديميين المعاصرين • يتضح من كل ما سبق بان نظرية روستو ، نظـــرية مكشوفة الهدف السياسي وهي موجهة في الواقع للشعوب المتخلفة ، وهدفها المباشر هو اغلاق السبيل الوحيد امام تطور هذه الشعوب ، طريق التحول النوعي السريع في نظام الانتاج الاجتماعي • كما ان هذه النظرية تعمم تجربة تاريخية خاصة هي تجربة البلدان الغربية الرأسمالية بعد ان تفسرها تفسيرا خاطئا بالمرة وتطرحها كنظرية عامة لجميع البلدان المتخلفة التي تكون اكثرية سكان العالم في ظروف

تاريخية مختلفة جذريا (ظروف الانتقال من الامبريالية الى الاشتراكية) عن ظروف التجربة التاريخية السابقة (ظروف الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية) .

ان هذه الطبيعة السياسية الصرفة لنظرية روستو ، كنظرية معارضة للاشتراكية وحركة التحرر الوطني ، هي السبب الحقيقي لشيوعها وانتشارها[1] في الاوساط الاكاديمية الامريكية ، وكما يلخص احد الاقتصاديين الامريكيين المعاصرين (اوزر ـ تطور الفكر الاقتصادي) بان من أهم أسباب ذيوعها هو طبيعتها التطورية اللاثورية وكونها ذات طبيعة تلقائية او قدرية Autonomus Fatalist أي لا تشترط سياسة منهاجية محددة Without being programmatic لتحقيق النمو الاقتصادي[2] .

و ـ نظرية اندريه پييتر في ربط مراحل التطور الاقتصادي بمراحل حضارات البحر المتوسط :

طرح الاقتصادي الفرنسي اندريه پييتر في كتابه (عصور الاقتصاد الثلاثة ١٩٥٥)[3] و (الفكر الاقتصادى والنظريات المعاصرة ١٩٦١) نظرية محددة في مراحل ما يسميه بحضارات البحر المتوسط ، التي تشمل الحضارات اليونانية والرومانية والغربية الحديثة ، اسند اليها نظرية اخرى في مراحل التطور الاقتصادي ونظرية ثالثة في مراحل الفكر الاقتصادي . ان نظريته تتلخص في مرور الحضارات المتوسطية بثلاث مراحل ..

---

(1) Oser — The Evolution of Economic thought, pp. 368.

(2) Rostow — The process of economic growth, 1960 pp. 11-38.

(3) A: Piettre — Les trois ages de l'economie, 1955.

١ ـ المرحلة الاولى :

تتميز بخضوع الحياة الاجتماعية لقواعد عرفية وتقاليد دينية واخلاقية ومهنية وعائلية ، من شأنها ان تجعل الاقتصاد في هذه المرحلة اقتصادا خاضعا Subordonnee وقد بقيت اوربا الغربية في هـذه المرحلة حتى القرن الثامن عشر .

٢ ـ المرحلة الثانية :

وتتميز بتحرر المجتمع من جميع التقاليد المذكورة وبنزع الوصايات المختلفة عليه وبمسح الطابع التقديسي على الاخص منه Se Desacralise وببلوغ مستوى الايمان النقدي Critique بالفردية . ومقابل ذلك ينزع الاقتصاد نفسه نحو التحرر فيتحول من اقتصاد خاضع الى اقتصاد مستقل Independante عن الاخلاق والسياسة على السواء . وقد دخلت اوربا الغربية في هذه المرحلة ابتداء من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

٣ ـ اما المرحلة الثالثة :

فتتميز بانحلال عناصر الفردية وتحول الحرية الى فوضى والسلطة الى استبداد بسبب الطابع اللا اخلاقي لتراكم الثروة . ولهذا السبب تحصل ردود فعل من جانب السلطات الاجتماعية التي تضطر للتدخل في الحياة الاقتصادية فيتحـول الاقتصاد من اقتصـاد مستقل الى اقتصاد موجـه Dirigee . ان المرحلة الثالثة اذن هي مرحلة تدخل الدولة Etatisme ويستنتج بيتر من هذه النظرية قاعدة يعتقد انها ثابتة في التاريخ وهي ان الحضارات تولد في احضان الدين وتموت في كنف تدخل الدولة . أو بعبارة أخرى فانه يعتقد ان فلسفات صوفية جديدة تنمو في أواخر المرحلة الثالثة تمهد لدورة حضارية تعاود نفس المراحل الثلاث وهكذا .

واستنادا لهذه النظريـة في المراحل الحضارية ، ومراحل التطور

الاقتصادي التي تقابلها يضع بيتر نظرية ذات مراحل ثلاث أيضا في تطور الفكر الاقتصادي[1] لا حاجة للتطرق اليها الان .

نقد النظرية :

ان هذه النظرية في مراحل التطـــور الاقتصادي هي مثال نموذجي للمنهج المثالي الذي يستحوذ على الكثير من الادب الاقتصادي الاكاديمي المعاصر . ان بيتر بدل ان يفسر التاريخ الحضاري استنادا الى التطـــور الواقعي للمجتمع ، كما يقتضي اي منهج علمي واقعي ، يلجأ الى منهج معاكس فيفسر المراحل الاقتصادية للمجتمع بتطوره الحضاري كمـا فعل هيغل مثلا . ان مقياســـه لتمييز المراحل الاقتصادية مقياس مفرط في السطحية ، وهو علاقة الاقتصاد (الاساس المادي للمجتمع) بالمؤسسات الاجتماعية غير الاقتصادية (وخاصة الدولة) في حين ان جوهر المراحل الاقتصادية يتجسد في تركيب البنيان الاقتصادي نفسه (طبيعة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والتفاعل بينهما) . وبنتيجة هذا المنطلق المثالي الخاطىء ، والمقياس الاقتصادي السطحي ، يصل بيتر الى نتيجة في منتهى الغرابة وهي انه لا فرق بين العصور القديمة حيث ساد النظام العبودي والعصور الوسطى حيث ساد النظام الاقطاعي والمرحلة الاولى من العصور الحديثة حيث سادت الرأسمالية التجارية . كما يصل الى نتيجة ثانية لا تقل غرابة عن الاولى وهي ان نظام الرأسمالية الصناعية (الاقتصاد المستقل حسب تعبيره) يختلف نوعيا عن الرأسمالية التجارية (كنوع من الاقتصاد الخاضع) ورأسمالية الدولـــة الاحتكاريـــة (الاقتصاد الموجـه حسب تعبيره) ، واخيرا يصل الى نتيجة غريبة ثالثة وهي ان الدولة الامبريالية انما تتدخل لكبح جماح النظام الامبريالي وليس لاسناده والحفاظ على اسسه . ومن الواضح ان

---

(١) اشرنا اليها في محاضرات (تاريخ المذاهب الاقتصادية) لطلبـة الصف الثالث المطبوعة بالرونيو ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ .

جميع هذه الاستنتاجات لا تحظى بالموافقة حتى لدى اغلبيـــة الاقتصاديين الاكاديميين المعاصرين • والواقع ان نظرية بيتر هي اقرب للفكر السكولائي الوجـــوبي Normative منها الى الفكر العلمي التحليلي Analytical

٥ ـ موقع (التاريخ الاقتصادي) من العلوم الاقتصادية الاخرى[١] •

جميع العلوم الاقتصادية انما تتناول الجوانب المختلفة من العمليـــة الاقتصادية Economic process اي النشاطات الاقتصادية ذات الطابع المستمر • والمقصود (بالنشاطات الاقتصادية) هي النشاطات المتعلقة بانتاج وتوزيع الوسائل المـــادية (أي البضائع) الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية • ويمكن تقسيم العلوم الاقتصادية الى قسمين رئيسيين :

أ ـ العلوم الاقتصادية النظرية Theoretical

وهي تشمل (الاقتصاد السياسي) الذي يعنى بدراسة مظاهر العملية الاقتصادية التي تفصح عن نفسها في القوانين الاقتصادية أو بعبارة أخرى هو دراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم العملية الاقتصادية • والاقتصاد السياسي ينطوي طبعا على مجموع اقتصاديات النظم الاقتصادية التاريخية المختلفة (للنظام البدائي ، للنظام العبـــودي ، للاقطاع ، للرأسمالية ، للاشتراكية ••• الخ) • أي انه جماع الاقتصاديات المذكورة من جهـة فضلا عن احتوائه على قسم يعالج المشاكل العامة المشتركة بين النظـــم المختلفة • ان اقتصاديات النظم المختلفة مترابطة ومتداخلة وتقوم على أساس مشترك هو الانتـــاج والتوزيع ، وهي كمجرد اقسام من علم الاقتصاد السياسي تقتصر على دراسة اسلوب عمل النظام المعين وقانون حركته • كذلك تشمل العلوم الاقتصادية النظرية (تاريخ الفكر الاقتصادي) أو ما

---

(١) راجع لانكه ، المرجـــع السابق ص ١٤٣ ـ ١٤٩ ، وشمبيتر المرجع السابق ، جميـــع الفصـــل الثاني الـــذي يعالج (تقنيات التحليل الاقتصادي) •

يسمى أحيانا (تاريخ المذاهب الاقتصادية) ، وهو دراسة تاريخ الصياغات النظرية للقوانين الاقتصادية سواء أكانت النوعية منها Specific اي الخاصة بنظام اقتصادي معين (قوانين الرأسمالية أو الاشتراكية مثلا) أو المشتركة Common بين أكثر من نظام اقتصادي واحد .

ب ـ العلوم الاقتصادية الوصفية Descriptive

وهي التي تدرس العملية الاقتصادية كما هي متجسدة في الواقع في ازمنة وامكنة معينة ، وعلى هذا فهي تشمل التاريخ الاقتصادي الذي يعالج تطور هذه العملية الاقتصادية عبر التاريخ ، والاقتصاد المعاصر لبلد معين (مثلا الاقتصاد العراقي) والجغرافية الاقتصادية التي تتناول التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية ، والاحصاء الاقتصادي الذي يتناول صياغة العملية الاقتصادية صياغة كمية .

جـ ـ والى جانب ذلك توجد العلوم الاقتصادية التطبيقية او كما تسمى احيانا الفرعية Branch او القطاعية Sectorial او المتخصصة Specialised (حسب تعبير شمبيتر) ، وهي تعالج مظاهر معينة أو قطاعات محدودة على انفراد من العملية الاقتصادية ، كالاقتصاد الزراعي والصناعي والتجاري والمصرفي والمالي ... الخ . وهذه العلوم التطبيقية تجمع بين الطابعين النظري (اي بالاشارة الى تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع المدروس) والوصفي (اي بالاشارة الى العمليات المتجسدة) .

يتضح من التصنيف السابق للعلوم الاقتصادية ان (التاريخ الاقتصادي) هو علم تاريخي ووصفي ، يقتصر على وصف تاريخ العمليات الاقتصادية ، ويقابله على الصعيد النظري (تاريخ الفكر الاقتصادي) .

٦ ـ علاقة (التاريخ الاقتصادي ب (تاريخ الفكر الاقتصادي) :

كثيرا ما تخلط المؤلفات الاكاديمية بين هذين العلمين الاقتصاديين ،

سواء اكان ذلك في الموضوعات ، أو حتى احيانا في العناوين[1] . ويمكن تحديد العلاقة بينهما في النقاط التالية :

أ - من الضروري التمييز بدقة بين العلمين : فالتاريخ الاقتصادي علم وصفي كما ذكرنا يتناول الواقع التاريخي للعملية الاقتصادية ، اي انه علم وقائع كما يعبر البعض Factual في حين ان تاريخ الفكر الاقتصادي يتناول تاريخ الصياغات النظرية للقوانين الاقتصادية .

ب - على ان التمييز الدقيق بين العلمين لا يعني امكانية الفصل بينهما باي شكل كان . انهما الوجهان ، النظري والواقعي لنفس العملية الاقتصادية التاريخية ، وعليه فمن المستحيل دراسة اي منهما بمعزل عن الآخر . ولهذا فان بعض الجامعات الاجنبية تدرس موضوعات المادتين في مادة واحدة باسم (تاريخ المذاهب والوقائع الاقتصادية) كما ان المؤلفات الاشتراكية بوجه عام تعالج المادتين بترابط كامل .

ج - ان العلاقة الحقيقية بينهما هي علاقة الفكر بالوجود ، علاقة النظرية بالواقع . فالفكر الاقتصادي هو جزء من مفهوم (الايديولوجية) ، وهذه جزء من مفهوم (البناء العلوى) أو التركيب الفوقي كما يسمى احيانا Superstructure . اما التاريخ الاقتصادي فهو جزء من (القاعدة الاقتصادية) Economic base ، جزء من (علاقات الانتاج) على الاخص . وعليه فان التاريخ الاقتصادي هو الاساس المادي لتاريخ الفكر الاقتصادي ، ولا يمكن ان تفهم اية نظرية اقتصادية تاريخية الا على ضوء جذورها المادية في النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم[2] .

---

(١) راجع امثلة كثيرة على ذلك في محاضراتنا عن (تاريخ المذاهب الاقتصادية) .

(٢) راجع امثلة تفصيلية على ذلك في محاضراتنا عن تاريخ المذاهب الاقتصادية .

الفصل الثـاني

نظرية (انماط الانتاج) والنظم الاجتماعية

حول بعض المفاهيم الاولية ـ الضوابط الاساسية للنظريـة ـ انماط الانتاج ـ النظام الاجتماعي ـ القوانين الاساسية لعلم الاجتماع ـ عمليـات التطور الاجتماعي ـ فعالية التركيب الفوقي ـ الصياغة الاخيرة للنظرية ـ ملاحظات اخيرة •

١ ـ حول بعض المفاهيم الاقتصادية الاولية :

يجدر بنا قبل ايضـــاح النظرية الاشـتراكية للتطور الاجتماعـي تعريف بعض المفاهيم الاقتصادية الاولية الضرورية لفهمها بكل اختصار[١] :

الاقتصاد السياسي[٢] :

هو العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم انتـاج وتوزيع البضائع لاشباع الحاجات الانسانية ، سواء اكانت هـذه الحاجات حيوية (بايولوجية) أو اجتماعية اي يقررها مستوى الثقافـــة العام في المجتمع ، كما قد تكون الحاجات فردية أو جماعية (الامن ، التسلية) •

البضاعة Good

هي كل ما يشبع الحاجة من الاشياء المادية Material •

---

(١) راجع كراسنا (المفاهيم الاساسية للاقتصـاد العلمي) ١٩٥٣ و (قاموس الفلسفة السوفياتي ، الترجمة الانكليزية A dictionary of philosophy ١٩٦٧ ولانكه ، المرجع السابق ، مجموع الفصل الاول •

(٢) راجع في تعريفات الاقتصاد السياسي ونقدها تفصيلا محاضراتنا في تاريخ المذاهب الاقتصادية •

السلعة Commo dity :

هي البضاعة المنتجة لغرض التبادل في انظمة الانتاج السلعي .

المنتوج Product :

هو كل ما يسد الحاجة على ان يتضمن نشاطا انسانيا .

العمـــل :

هو النشاط الواعي اي الهادف ، أو بعبارة اخرى هو استهلاك (قوة العمل) Labour Power عن وعي . ويمتاز الانسان وحده بالعمل .

الانتـاج :

هو ممارسة النشاط المذكور (العمل) لتحويل الموارد الطبيعيـــة Natural resources الى منتوجات .

بضائع او وسائل الانتاج Means of Production :

هي الاشياء المادية المستخدمة في الانتاج . وهي اما ان تكون (مواد عمل) Objects of Iabour وتشمل المواد الطبيعية والمواد الخـــام والمنتوجات نصف المصنوعة (قطن مثلا) ـ و (وسائل عمل) Means of Iabour وهي وسائل الانتاج المستخدمة في تحضير مواد العمل ، وهـــي نوعان ايضا ، ادوات الانتاج Instruments (مكائن ، مطارق) و (وسائل مساعدة) Auxiliary Means (كالمباني والمخازن والطرق والارض والموانى) .

الاستهلاك Consumption :

هو ممارسة النشاط لاشباع الحاجات .

الاستنفاد Using - up :

هو استهلاك وسائل الانتاج اثناء العملية الانتاجية .

بضائع أو وسائل الاستهلاك :

وهي التي تقوم مباشرة باشباع الحاجات وتسمى احيانا (البضائع المباشرة) .

التعاون Coooperation :

هو مجرد التشارك في الانتاج .

تقسيم العمل Division of Iabour :

هو التخصص في اعمال معينة يكون كل منها جزء من العمل الاجتماعي Social Labour .

الطابع الاجتماعي Social Nature :

للانتاج والتوزيع والعمل ووسائل الانتاج والمنتوج وبالتالي لقوى الانتاج وعلائق الانتاج ، ذلك لان العمل نفسه ذو طبيعة اجتماعية دائما ، اي ان النشاط الفردي بمعزل عن المجتمع مجرد خرافة .

العمل المنتج Productive :

هو العمل الذي يؤدى الى انتاج البضائع .

العمل غير المنتج Non — Productive :

هو النشاطات الاخرى التي تشبع الحاجة دون انتاج بضائع (كعمل المدرس والطبيب والموزع ... الخ) ويسمى العمل غير المنتج ايضا بالخدمة Service .

وسائل تأدية الخدمات Means of Performing services :

هي البضائع الاستهلاكية اللازمة لتأدية الخدمات (بناية مدرسة ، مكائن حسابية ، الآلات الموسيقية ... الخ) .

النشاط الاقتصادي Economic activity :

يشمل الانتاج والتوزيع فقط •

التبـادل Exchange :

هو مجرد شكل من اشكال التوزيع •

العملية الاقتصادية Economic Process :

هي مجموع النشاطات المستمرة المتعلقة بالانتاج والتوزيع وعلى هـذا يكون الاقتصاد السياسي علم القوانين الاجتماعيـة التي تحكم العمليـة الاقتصادية •

العلاقات الاقتصادية Economic Relations :

هي العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالبضائع (بوسائل الانتاج أو وسائل الاستهلاك)، اي العلاقات الانسانية المرتبطة بالاشياء • وهنا تكون هذه الاشياء المادية الحلقة او الرابطة بين الناس ، وعليه فيمكن عرض العلاقات الاقتصادية بالطريقة التالية : الانسان ـ الشيء ـ الانسان • وهذه العلاقات الاقتصادية اما ان تكون (علاقـات انتاج) Production relations اذا كانت مرتبطة بوسائل الانتاج وهي تنشأ طبعا اثناء عملية الانتاج ، او (علاقـات توزيع) Distribution relations اذا ارتبطت بوسائل الاستهلاك وتنشأ طبعا اثناء عملية التوزيع • ومن اشكالها علاقات التبادل Exchange

وهي التي تنشأ اثناء عملية التوزيع الذي يأخذ شكلا تبادليا في بعض مراحل التطور التاريخي • ومن اهم العناصر في علائق الانتاج هي علائق التملك • Property rel المرتبطة بملكية وسائل الانتاج لانها هـي التي تقرر اشكال استعمال هذه الوسائل وبالتالي تقرر اشكال التعاون وتقسيم العمل كما انها تقرر من يملك المنتوجات وبالتالي تقرر اشـكال التوزيع نفسـه •

انتاجية العمل Labour Productivity :

هي العلاقة بين العمل المنفق وكمية المنتوج •

المنفعة أو قيمة الاستعمال Use — Value :

هي العلاقة بين الحاجة وكمية المنتوج ، والعلاقة المقصودة هنا هي المتعلقة بالجانب الاجتماعي وليس التكنيكي •

القيمـــة Value :

هي ذلك الجزء من العمل الاجتماعي المتجسد في البضاعة وهي تخلق اثناء عملية الانتاج •

قيمة التبادل Exchange — Value :

هي كمية العمل الضروري اجتماعيا اللازم لمقارنة قيم السلع اثنـــاء عملية التبادل •

عملية العمل Labour Process :

هي عملية التفاعل بين الانسان والطبيعة اثناء عملية الانتاج ، وتنشـأ علاقات الانتاج (اي العلاقات بين البشر اثناء الانتاج) بسبب اجتماعيـــة الانتاج اي بسبب كون عملية الانتاج تتضمن التعاون وتقسيم العمل •

قوى الانتاج Production forces :

هي الوسائل والقابليات المستعملة والمطورة خلال عملية الانتاج ، اي العوامل المقررة لانتاجية العمل الاجتماعية في مرحلة معينـــة من التطور الاجتماعي • وهي تعبر عن (القابلية الانتاجية للمجتمع) Productive Potential of society ومن الطبيعي ان تتغير او تتحول العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد اثناء عملية الانتاج (اي علاقات الانتـــاج الاجتماعية) حسب تغير وتطور وسائل الانتاج المادية اي قوى الانتاج • كما

ان من الطبيعي ان تتغير علاقات التوزيع بتغير علاقات الانتاج ، وبهذا تصبح علاقات الانتاج هي الاساس لمجموع العلاقات الاقتصادية ، وهذا هو مفتاح ادراك القوانين التي تحكم العملية الاجتماعية للنشاط الاقتصـــادي وهي موضوع علم الاقتصاد السياسي كما ذكرنا سابقا .

نمط الانتاج Mode of Production :

هو مجموع قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المرتبطة بها والقائمة عـــلى نوع معين من ملكية وسائل الانتاج ، والمتفقة مع مراحل معينة من تطـــور التاريخ البشري . وهناك خمسة انماط انتاجية رئيسية عرفها التاريخ هـــي النمط المشاعي البدائي Primitive communal system والنمط العبودي Slavery والنمط الاقطاعي (القنانة) Serfdom والنمط الرأسمالي Capitalism والنمط الاشتراكي Socialism . كما ان هناك نمطا يعرف بنمط الانتاج الاسيوى لا يزال موضع دراســـة العلماء . وبجانب كل ذلك يوجد نمط انتاج ثانوي هو ما يعرف بالنمط (السـلعي البسيط) ـ أو السلعي على نطاق صغير Simple or small — scale وقد لعب دورا في تاريخ تطور وتحول الانماط الرئيسية . وفي المراحـــل التاريخية الانتقالية من نظام لآخر يســـود اكثر من نمط انتاجي واحد . ويمكن تقسيم انماط الانتاج الى نوعين : انماط متضادة Antagonistic اذا كانت ملكية وسائل الانتاج احتكارا للاقلية فتكون الطبقات الاجتماعية في مثل هذه الانماط متضادة ، وانماط غير متضادة Non — Antagonistic اذا كانت ملكية وسائل الانتاج للمجتمع بكامله مهما كان بسـيطا (مثلا : النمط البدائي ، النمط السلعي الصغير والنمط الاشتراكي) . وفي مثل هذا النمط ينعدم وجود الطبقات وبالتالي ، الصراع الطبقي .

الوعي الاجتماعي Social Conciousness :

هو مجموع الايديولوجيا والسيكولوجيا الاجتماعية السائدة في مجتمع

معين .

الايديولوجيا Ideology :

هي نظام الافكار الاجتماعية ، اي الافكار التي يعين الناس من خلال فاعليتها علاقاتهم الاجتماعية .

السيكولوجيا الاجتماعية Social Psychology :

هي النظرات النفسية التي تحدد مواقف الناس (عدائية أو ودية مثلا) من علاقاتهم الاجتماعية .

التركيب الفوقي Super Structure :

أو ما يسمى احيانا (البناء العلوي) لاي نمط انتاجي هو ذلك الجزء من العلاقات الاجتماعية (عدا العلاقات الاقتصادية) ، او بتعبير آخر المؤسسات الاجتماعية عدا الاقتصادية منها ، مع الوعي الاجتماعي الذي لا غنى عنه لوجود النمط الانتاجي . ان التركيب الفوقي للنظام هو ذلك الجزء من المؤسسات والوعي الذي يعزز نظام التملك القائم فقط .

النظام الاجتماعي (أو الشكل الاجتماعي) أو المجتمع Social Order

هو نمط الانتاج السائد وتركيبه الفوقي . ان نمط الانتاج يكون الاساس المادي Material foundation للنظام الاجتماعي المعين ، كما ان (علاقات الانتاج) في هذا النمط تكون القاعدة الاقتصادية ec. basis للنظام الاجتماعي .

الطبقة الاجتماعية Social Class :

هي جماعة من الناس مرتبطة بتملك وسائل الانتاج ، اي بالقاعدة الاقتصادية (عمال ، فلاحون ، رأسماليون ... الخ) .

المرتبة الاجتماعية Social Stratum :

هي جماعة من الناس يتقرر مركزها بخصائص التركيب الفوقي لنظام معين متضاد او غير متضاد (الموظفون ، رجال الدين ، المثقفون ... الخ) .

القانون(١) Law :

هو العلاقة الجوهرية Essential Connection الداخلية بين الظواهر ، والتي تقرر تطورها الطبيعي والضروري . ان مفهوم القانون يرتبط بمفهوم الجوهر Essence الذي يعني مجموع العلاقات والعمليات الداخلية التي تقرر المظاهر والاتجاهات الكبرى في تطور الأشياء . والقانون الاقتصادي ، كما رأينا هو القانون المتعلق بالانتاج والتوزيع .

٢ ـ الضوابط الاساسية للنظرية(٢) :

لابد من الاشارة الى ضابطين اساسين تعتمد عليهما نظرية انماط الانتاج الاشتراكية في اكتشاف القوانين الاجتماعية للتطور التاريخي وهما :

---

(١) راجع تفاصيل اخرى حول مفهوم القانون في (القاموس الفلسفي) المرجع السابق ص ٢٣٨ وبعدها .

(٢) راجع في الجو الفكرى العام الذي نشأت فيه النظرية كتاب شارل ترجون C. Turgeon (نقد المفهوم الاشتراكي للتاريخ ، باريس ١٩٣٠)

Critique de la conception socialiste de l'histoire 1930.

وكتاب شارل رابوبور (فلسفة التاريخ كعلم للتطور الطبعة الثانية ١٩٢٥)

C. Rappaport — Philosophie de l'histoire, 1925.

وكتاب الاقتصادي الامريكي سلغمان (التفسير الاقتصادي للتاريخ) ، الترجمة الفرنسية ، مع مقدمة للنقابي الفرنسي المعروف جورج سوريل G. Sorel .

أ ـ اعتماد علاقات الانتاج على قوى الانتاج :

والمقصود بذلك ان مستوى معينا من تطور قوى الانتاج يستلزم شكلا معينا من اشكال التعاون وتقسيم العمل في عملية الانتاج (قارن بساطة العلاقات الانتاجية في ورشة حرفي مع تعقدها وسعة نطاقها وعمق تخصصها في مصنع كبير ، وكذلك بين حقل فلاحي صغير ومزرعة رأسمالية ممكننة كبيرة ... الخ) .

ب ـ ملكية وسائل الانتاج هي اساس علاقات الانتاج :

اي هي التي تقرر نوعية العلاقات الانتاجية بمجموعها ، وذلك لسببين : الاول انها تقرر اشكال استعمال وسائل الانتاج وبالتالي اشكال التعاون وتقسيم العمل ، والثاني انها تقرر من يملك المنتوجات وبالتالي تقرر اشكال التوزيع . ويمكن تصنيف ملكية وسائل الانتاج الى ملكية عامة أو اجتماعية وذلك عندما تكون الوسائل مملوكة من قبل جميع افراد المجتمع (كما هي الحال في المجتمع المشاعي البدائي والمجتمع الاشتراكي) ، أو ملكية فردية (غير استثمارية) كما هي الحال في نظام الانتاج السلعي البسيط (البرجوازي الصغير) أو ملكية استثمارية وذلك عندما تكون الوسائل احتكارا لقلة في المجتمع تستخدمها لاستثمار عمل الاغلبية غير المالكة لوسائل الانتاج ، كما هي الحال في المجتمعات المتضادة او الطبقية . وقد تحتل الملكية مركزا وسطا بين الملكية العامة والخاصة ، اي تكون ذات طبيعة انتقالية ، كما هي الحال في الملكيات التعاونية أو النقابية ... الخ .

٣ ـ انماط الانتاج :

ان مفهوم (نمط الانتاج) هو المفهوم الاساسي في النظرية الاشتراكية لتفسير التاريخ . فالتاريخ الاقتصادي هو تاريخ تعاقب انماط الانتاج ، والتاريخ الاجتماعي هو تاريخ تعاقب النظم الاجتماعية التاريخية ، التي يقوم كل منها على نمط انتاج محدد هو النمط السائد ، ويستمد طبيعته واسمه من

خصائص هذا النمط . ويمكن تمييز خمسة انماط رئيسية ، كما ذكرنا سابقا ، تعاقبت تاريخيا وقامت عليها خمسة نظم اجتماعية تاريخية هي التالية :

أ ـ نمط الانتاج المشاعي البدائي :

حيث يتميز ببدائية قوى الانتاج (العمل ووسائل الانتاج) ومشاعية التملك ، تملك وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك على السواء .

ب ـ نمط انتاج العبيد :

حيث يكون المنتجون ووسائل الانتاج معا ملكية القلة من مالكي العبيد (الافراد أو الدولة أو الملك أو المؤسسات الدينية ... الخ) .

جـ ـ نمط الانتاج الاقطاعي :

حيث تكون الارض ملكية المستثمرين من (الملك ، الكنيسة ، اللوردات ... الخ) ويرتبط الفلاحون بالارض ، وتخصص لهم قطع صغيرة منها لاستعمالهم الشخصي ويتخذ الاستثمار شكل الريع Rent

د ـ نمط الانتاج الرأسمالي :

ويكون الانتاج فيه سلعيا ، ووسائل الانتاج ملكية للرأسماليين ، والمنتجون فيه لا يملكون الا قوة العمل التي تتخذ نفسها شكل السلعة ، ويتخذ الاستثمار فيه شكل (فائض القيمة) Surplus — value .

هـ ـ نمط الانتاج الاشتراكي :

وتعود فيه ملكية وسائل الانتاج لجميع افراد المجتمع ، وفي حالات خاصة لمجموعات معينة من المجتمع (تعاونيات ، بلديات ... الخ) ويقوم فيه الانتاج على اساس التخطيط Planning ويستهدف اشباع الحاجات الاجتماعية .

ان هذه الانماط الانتاجية تتفق تقريبا مع مراحل اجتماعية معينة .

ولكن توجد بين هذه المراحل مراحل انتقالية ، حيث يمكن ان يتواجد اكثر من نمط انتاجي واحد جنبا لجنب • والى جانب هذه الانماط الانتاجية الرئيسية يوجد نمط انتاجي ثانوي لم يسد في اية حقبة معينة وهو نمط الانتاج السلعي الصغير حيث تكون الملكية فيه فردية وغير استثمارية (مثلا : الملكية الصناعية الحرفية) • وقد لعب هذا النمط دورا هاما في اواخر الاقطاع وما زال يلعب دورا هاما في الانتاج الرأسمالي وبدايات النظام الاشتراكي ، خاصة على هيئة انتاج فلاحي صغير •

٤ ـ النظام الاجتماعي : القاعدة الاقتصادية والتركيب الفوقي :

سبق ان عرفنا مفهوم النظام الاجتماعي واساسه المادي المتمثل في نمط الانتاج ، وتركيبه الفوقي المتمثل في المؤسسات الاجتماعية غير الاقتصادية وفي الوعي الاجتماعي بعنصريه الايديولوجيا والسيكولوجيا الاجتماعية ، وقاعدته الاقتصادية المتمثلة في علاقات الانتاج او ما يسمى بالتركيب الاقتصادي للمجتمع •

ويمكن تمييز النظم الاجتماعية التاريخية التالية حسب تعاقبها التاريخي : المجتمع المشاعي البدائي[١] فالمجتمع العبودي[٢] فالمجتمع الاقطاعي ، فالمجتمع الرأسمالي ، فالمجتمع الاشتراكي • ويقابل كلا من هذه النظم اسلوب الانتاج الموصوف اعلاه • اما نمط الانتاج الذي ساد فيما دعاه ماركس

---

(١) اضيف هذا المجتمع الى المجتمعات التاريخية بعد دراسة مؤلفات موركان عن المجتمعات القديمة كما سيتضح فيما بعد •

(٢) يسمى ماركس هذا المجتمع بـ (المجتمع القديم) Antike ولكن الاشتراكيين المعاصرين عدلوا عن هذه التسمية لغموضها ووضعوا بدلها اسم المجتمع العبودي ـ راجع المؤلف الجماعي عن (الدولة والطبقات في المجتمع العبودي، بالفرنسية، ١٩٥٧) والذي سنشير الى الكثير من تحليلاته فيما بعد

L,etat et les classes en societe' esclavagiste, 1957.

بالنظام الآسيوي فلا تزال طبيعته محل جدل بين علماء الاجتماع والاقتصاد الاشتراكيين وذلك بسبب تعايش عدة سمات فيه تنتسب عادة لاكثر من نمط انتاجي رئيسي واحد • ان الخصائص الاساسية لهذا النمط الانتاجي الذي ساد بلدان الشرق القديم عامة كمصر وبابل والهند والصين وايران وسيلان ، هي الخصائص التالية :

أ ـ ملكية الدولة للارض بسبب الاهمية القصوى لمشاريع الري الكبرى وعدم امكان انجازها من قبل الافراد ، مع امكان حيازة الارض من قبل الافراد •

ب ـ لم يكن وضع العبيد القانوني قد بلغ تطوره الاعلى بالشكل الذي بلغه في دول العبودية الاوربية الكلاسيكية (وخاصة الامبراطورية الرومانية) بل اتسم نظام العبيد في الدول الشرقية القديمة بخصائص هي وسط بين اوضاع العبيد واوضاع الاقنان ، كما سنشير الى ذلك بتفصيل فيما بعد •

جـ ـ انتشار الضرائب العينية والسخرة بين الفلاحين الذين كانت تعيش اكثريتهم في مجتمعات قروية مشاعية اشبه بمجتمعات القنانة من ناحية اشكال الاستثمار •

د ـ تمثل التركيب الفوقي السياسي لهذا النظام في (الاستبداد الشرقي) Despotism القائم بالدرجة الاولى على ادارة مشاريع الري الجماعية التي تقتضي تركزا كاملا في السلطة على الارض والفلاحين والموارد المائية •

وبناء على هذه الخصائص انقسم الرأي في طبيعة النظام الآسيوي وهناك باختصار الآراء التالية :

(أ) يرى البعض ان النمط الآسيوي هو شكل من اشكال النمط

العبودي ، وا ن كون العبيد هم ملكية الدولة ، وكون وضعهم القانوني يتميز بخصائص خاصة محدودة لا يغير من طبيعة النظام ، وان السمات الخاصة لهذا النظام هي وليدة الظروف الطبيعية والاجتماعية التي ميزت بلدان الشرق القديم • والظاهر ان المدرسة السوفياتية تؤيد هذا الرأى[١] وكذلك بعض العلماء الهنود[٢] والالمان[٣] •

(ب) يرى آخرون[٤] ان النمط الآسيوى هو شكل من اشكال الاقطاع بسبب كون العلاقات الاستثمارية السائدة كانت اقرب لعلاقات القنانة (الحيازة الصغيرة ، السخرة ، الحصص العينية ••• الخ) فقد وصف نيدهام مثلا المجتمع الصيني القديم بالمجتمع الاقطاعي البيروقراطي وذلك في كتابه (العلم والحضارة في الصين ، ١٩٥٤) بسبب عدم لعب العبيد دورا هاما في الانتاج وكذلك بعض العلماء الهنود بالنسبة للهند القديمة ، كذلك

---

(١) راجع فيما بعد المراجع السوفيتية التي تؤيد هذا الرأى ، وكذلك مؤلف Ostrovitianov (خلاصة لاقتصاد الشكل السابق للرأسمالية) عن لانكه ، المرجع السابق ص ٣٨٤ •

(٢) مثلا Dange في كتابه (الهند من المشاعية البدائية الى العبودية ، ١٩٥٥ الطبعة الثالثة) India from primitive Communism to slavery, 1955

(٣) مثلا العالمان (شروت وغونتر) في مقالتهما في المرجع السوفياتي الجماعي ، السابق الذكر ، وسوف نرجع اليها فيما بعد •

(٤) راجع كامثلة على هذا الرأى :

Needham — Science and civilisation in China, 1954.
Molaviya — Village panchayats in India, 1956.
Kosambi — An Introduction to the study of Indian History, 1956.

يمكن ان نعتبر الكاتب المصري ابراهيم عامر[1] من هذا الرأى اذ انه انتهى من تحليلاته لنظام الارض في مصر القديمة الى النتيجة التالية (ومن ثمة فاننا نستطيع ان نقول بان ملكية الارض الزراعية في مصر والنظام الذي كان مؤسسا عليها لم تكن ملكية اقطاعية ولم يكن النظام نظاما اقطاعيا بالمعنى الاوربي وانما كانت ملكية اقطاعية شرقية تقوم على اسس تختلف عن اسس الاقطاعية الغربية وتلك الاسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية ومركزية سلطة الدولة في الزراعة ، وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية وهي تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف) • ان تعليقنا على هذا الرأى لابراهيم عامر هو ان المهم في النظام الاقطاعي هي (العلاقة الاستثمارية) بين العمل ومالك الارض الاقطاعي وليس خصائص المؤسسة السياسية • ان ما يميز الانظمة الاجتماعية عن بعضها هو سمات القاعدة الاقتصادية وعلاقات الانتاج وليس سمات البنى الفوقية • وعليه فلا يمكن ان يقال ان اسس الاقطاعية الشرقية تختلف عن اسس الاقطاعية الغربية ، بالرغم من اختلاف المظاهر التي تتخذها الاسس المشتركة •

(ج) يرى آخرون ان النظام الآسيوى نظام مستقل له خصائصه المتميزة ، وليس من الضروري خلطه مع الانظمة الاجتماعية الاخرى بل يجب اضافته اليها ، وهذا هو رأى لانكه[2] على سبيل المثال •

اما رأيي الخاص في هذه المسألة فيتلخص في نقطتين : الاولى رفض فكرة استقلال النظام الآسيوي عن النظامين العبودي والاقطاعي على السواء بحجة وجود سمات خاصة تختلف عن سمات النظامين كما عرفتهما اوربا •

---

(١) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨ •

(٢) لانكه ، المرجع السابق ، الترجمة العربية ، ص ٨٩ •

ان هذا الرأي يقوم في الواقع على عدم التمييز بين السمات الجوهرية للنظام المعين وسماته العرضية ، والمهم دائما عند تحديد طبيعة أي نمط انتاجي هو استكشاف خصائصه الاساسية وخاصة طبيعة تملك وسائل الانتاج • وبالنسبة للنظام الآسيوي لا يمكن ان تخرج طبيعة تملك وسائل الانتاج فيه من الطبيعة العبودية أو الاقطاعية • ان فكرة استقلال النمط الآسيوي تفترض فكرة اخرى كثيرا ما اشاعها المؤرخون الاقتصاديون الاكاديميون وهي اختلاف التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لاوربا عن تاريخ بلدان الشرق ، الامر الذي لا يخلو من شائبة التعصب العنصري • اما النقطة الثانية في رأيي فهي انه من الخطأ وضع نظرية (عامة) عن طبيعة النمط الآسيوى يمكن ان تنطبق على جميع اقطار الشرق القديم وطيلة الحقبة التاريخية المديدة التي تناولها تلك المرحلة • ان الاصح هو دراسة النظام الاجتماعي ونمطه الانتاجي في كل قطر على حدة وتتبع تطور العلاقة الاستثمارية في نمطه الانتاجي وبالتالي تقرير طبيعته الحقيقية • فاذا كانت علاقات العبودية هي السائدة في الانتاج كان النظام عبوديا وان اختلفت سماته الاخرى الخاصة مع النظام العبودي الغربي ، وان كانت العلاقات الانتاجية السائدة هي القنانة (الريع) كان النظام اقطاعيا مهما اختلفت سماته الخاصة الاخرى عن سمات الاقطاع الاوربي التقليدي • والنتيجة التي نتوصل اليها من هذا المنطلق هي ان نظرية نظم الانتاج الاشتراكية ونوعية النظم الاجتماعية التي استكشفتها في التاريخ الاوربي قابلة للتطبيق على التاريخ الشرقي ايضا •

٥ ـ القوانين الاساسية لعلم الاجتماع :

اكتشفت النظرية الاشتراكية ثلاثة قوانين اساسية لعلم الاجتماع تحكم تطور المجتمعات البشرية وهي التالية :

آ ـ قانون ضرورة التوافق بين علاقات الانتاج وطابع قوى الانتاج :

ومؤداه ان حالة معينة لقوى الانتاج تقتضى علاقات انتاج ملائمة ، أو

بتعبير آخر ، تتكيف علاقات الانتاج ـ وخاصة الاساس الذي تقوم عليه وهو ملكية وسائل الانتاج ـ حسب متطلبات حالة معينة لتطور قوى الانتاج • ان هذا التكيف بين العنصرين الاساسيين لـ (نمط الانتاج) هو الذي يحفظ التوازن الداخلي للنظام • واذا انعدم هذا التكيف بين العلاقات والقوى الانتاجية فان ذلك يعرقل تطور قوى الانتاج • واذن فان نوعية العلاقات الانتاجية (المؤسسات الاقتصادية) قد تدفع أو تعرقل نمو قوى الانتاج، ويتوقف ذلك على درجة استجابة علاقات الانتاج لحاجات قوى الانتاج •

ب ـ قانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والقاعدة الاقتصادية :

ومؤداه ان التركيب الفوقي في اية حقبة تاريخية (المؤسسات والوعي) لابد ان يتكيف وفق القاعدة الاقتصادية (علاقات الانتاج) • فحينما تتغير علاقات الانتاج الاساسية (خاصة ملكية وسائل الانتاج) يتغير التركيب الفوقي كذلك ، اي المؤسسات القانونية والسياسية والثقافية مع الايديولوجيا والسيكولوجيا الاجتماعية وبذلك يولد نظام اجتماعي جديد بقاعدة وتركيب فوقي جديدين •

ان القانونين المذكورين اعلاه هما قانوونا الحفاظ على النظام الاجتماعي لانهما يحددان الشروط الضرورية للانسجام والتوازن الداخلي للنظام ، اي يحددان شروط التكيف المتبادل للاجزاء المكونة له ، وعندما لا تتوافر شروط هذين القانونين ينقطع التكيف المطلوب فيتدهور النظام ويختفي ويحل نظام جديد محله •

جـ ـ قانون التطور المطرد لقوى الانتاج :

ومؤداه ضرورة التغير المستمر في قوى الانتاج والارتفاع المستمر في (قابلية المجتمع الانتاجية) • وهذه الضرورة ناجمة عن ظهور حوافز جديدة باستمرار تؤدي ، بتغييرها المحيط المادي الاصطناعي الذي يكونه الانسان في عملية الانتاج ، الى تغييرات مستمرة في اسلوب التفاعل بين

الانسان والطبيعة والى سيطرة متزايدة للانسان على العالم المادي المحيط به • ان هذا القانون هو العامل الذي يزعزع التوازن الداخلي للنظام الاجتماعي ويعطل التكيف المتبادل بين اجزائه ، فينشأ تناقض داخلي بين علاقات الانتاج القائمة وقوى الانتاج الجديدة ، وبفعل القانون الاساسي الاول لابد ان تعود حالة التوافق بين العنصرين المذكورين حيث تتكيف علاقات الانتاج وفق مقتضيات قوى الانتاج الجديدة • وكذلك يؤدى التغير في علاقات الانتاج الى زعزعة التوافق بين القاعدة الاقتصادية والتركيب الفوقي ، فيبرز تناقض داخلي بين التركيب الفوقي القائم والقاعدة الاقتصادية الجديدة • وبفعل القانون الاساسي الثاني لابد ان يعود التوافق بينهما ، اذ يحدث تغير في التركيب الفوقي فيتمخض عنه ظهور نظام اجتماعي جديد • ان تطور قوى الانتاج يكون الحافز الاولى للتغيرات في النظم الاجتماعية وذلك بفعل القانون الثالث المشار اليه اعلاه ـ وبسبب الطبيعة المحافظة نسبيا للقاعدة الاقتصادية والتركيب الفوقي • ومن الجدير بالذكر ان التركيب الفوقي الجديد (المؤسسات والوعي) لا يولد من العدم بل انه يستمد مكوناته من مكونات التركيب الفوقي الحالي والماضي ، المحلي والاجنبي ، بعد ان يكيفها حسب حاجات القاعدة الاقتصادية الجديدة• فمثلا احدثت نفس العلاقات الرأسمالية تراكيب فوقية مختلفة حسب اختلاف الخلفيات التاريخية للبلدان الرأسمالية، احدثت فكريا الحركة البيوريتانية Puritanism في انكلترة والمادية الآلية في فرنسا ، تقبلت المسيحية في اوربا والبوذية والشنتيوية في اليابان ، كيفت الملكية في بريطانيا والجمهورية في فرنسا وهكذا •

٦ ـ العمليات (الدايلكتية) في التطور الاجتماعي :

يتضح مما مر اعلاه ان عملية الانتقال من نظام اجتماعي لآخر تنطوى على ظهور عدد من التناقضات Contradictions في المجتمع تليها سلسلة من التعديلات أو التكيفات Adjustments التي تؤدى الى اختفاء

هذه التناقضات خلال التطور الاجتماعي • وتدعى عملية التطور عبر ظهور التناقضات واختفائها بالعملية الدايلكتية Dialectical Process •

آ ـ العمليات الدايلكتية الثلاث للتطور الاجتماعي :

هناك ثلاث عمليات دايلكتية ينطوى عليها كل تطور اجتماعي :

الاولى ـ تبدأ بظهور التناقضات المستمرة من التفاعل بين الانسان والطبيعة خلال عملية العمل الاجتماعي • وتنتهي بتغيير القوى المنتجة بيد ان هذه تنتج حوافز جديدة وبالتالي تناقضات جديدة ، وهكذا •

الثانية ـ تبدأ بظهور تناقض بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة • ويختفى هذا التناقض الذي يعيق القوى المنتجة بادىء الامر حينما تتكيف علاقات الانتاج وفق القوى المنتجة الجديدة •

الثالثة ـ تبدأ بظهور التناقض بين علاقات الانتاج الجديدة (القاعدة الاقتصادية الجديدة) والتركيب الفوقي القديم ، ويزول هذا التناقض الذي يعرقل ولادة ونمو القاعدة الاقتصادية الجديدة بادىء الامر حينما يتكيف التركيب الفوقي الجديد بمقتضاه •

وتكون هذه العمليات الدايلكتية الثلاث مجتمعة التطور الاجتماعي للبشرية •

ب ـ الطابع الدايلكتي لـ (قوانين) التطور الاجتماعي :

ان لكل نظام اجتماعي قوانينه الاقتصادية (النوعية) Specific اي المعبرة عن خصائصه النوعية التي تميزه عن الانظمة الاجتماعية الاخرى وتقرر طبيعة النظام وتطوره ، كما ان لكل نظام اجتماعي (اسلوب عمله) Mode of Operation أو ما يسميه الاكاديميون (آلية) ـ ميكانزم ـ النظام ، والمقصود بذلك هو نظام العلاقات المتشابكة داخل النظام الاجتماعي والتي تكون كلا موحدا مربوطا ربطا داخليا ، حيث تكون القوانين الاقتصادية

المتفاعلة مع بعضها (حلقات) للنظام ككل ، او بتعبير آخر ان اسلوب عمل النظام هو نظام تفاعل القوانين الاقتصادية ضمن نظام اجتماعي معين • كذلك لكل نظام اجتماعي قانونه الاقتصادي الاساسي وهو الذي يقرر اسلوب عمل مجموع النظام ، لانه القانون الناجم عن نوع ملكية وسائل الانتاج في النظام المعين ، اي انه الذي يقرر الحافز الاقتصادي الرئيسي للنظام مع طريقة التأثر به وبالتالي يقرر جميع القوانين الاقتصادية النوعية الاخرى الخاصة بالنظام • ان القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الرأسمالي مثلا هو قانون الربح الاقصى ، اما القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الاشتراكي فهو قانون الاشباع الاقصى لحاجات المجتمع • ان اهمية هذا القانون ناشئة عن الدور الحاسم الذي تلعبه العلاقة الجوهرية لملكية وسائل الانتاج في مجموع العلاقات الاجتماعية للنظام ، او بتعبير آخر لان ملكية وسائل الانتاج هي المبدأ المنظم الذي يقرر علاقات الانتاج بمجموعها • ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة التناقض في عمل القوانين الاقتصادية داخل النظام الاجتماعي ما هي الا انعكاس للتناقضات الاجتماعية الثلاثة المحركة للنظام ، ومع تراكم هذه التناقضات وعجز النظام عن حلها تزداد ظاهرة التناقض في مفعول القوانين الاقتصادية وبالتالي في (اسلوب عمل) النظام مما يستحيل معه عمل ذلك النظام في آخر الامر ، وهذا معنى (شيخوخة) النظام وانحطاطه • أو بكلمة اخرى ، ان هذه التناقضات في عمل انواع القوانين الاقتصادية هي القوة المحركة للنظام ولسيره نحو الانهيار فالموت • وقد اطلق على هذه الصفة التناقضية (الدايلكتية) لاسلوب عمل النظام الاجتماعي القانون الاقتصادي لحركة النظام Law of Motion • ان هذا القانون المنبثق طبعا عن القانون الاقتصادي الاساسي للنظام والمعبر عن الطابع الدايلكتي لفعل مجموع القوانين الاقتصادية للنظام (اي طابع التطور المتناقض لاسلوب عمل النظام) هو الذي يؤدى الى (حركة) النظام ، وتعيين (وجهة) الحركة على السواء •

جـ ـ شكل التطور الاجتماعي في النظم المتضادة :

ان شكل التطور الاجتماعي في النظم الاجتماعية المتضادة هو النضال الطبقي والثورة الاجتماعية ، اي النضال بين الطبقة أو الطبقات المحافظة التي تضمن لها علاقات الانتاج القائمة امتياز ملكية وسائل الانتاج وبين الطبقة أو الطبقات التقدمية التي ترتبط مصالحها بتطور القوى المنتجة فتناضل من اجل الامتياز الاجتماعي الناشىء عن علاقات الانتاج القائمة وتطالب بتغيير التركيب الفوقي الموافق لهذه العلاقات • ولا تزول التناقضات الاجتماعية التي يعكسها النضال الطبقي الا بتجريد الطبقة المتملكة المرتبطة بعلاقات الانتاج القديمة من امتيازها الاجتماعي وهذا معنى الثورة الاجتماعية• ولا يحدث هذا اعتياديا عن طريق تحول تدريجي بل عن طريق رجة عنيفة ولا سيما في التركيب الفوقي السياسي والقانوني الذي يحمي علاقات الملكية لوسائل الانتاج • لقد وضع ماركس ما اصبح الآن الخلاصة الكلاسيكية عن الانتقال من نظام اجتماعي لآخر حينما تكون علاقات الانتاج متضادة : (وفي مرحلة معينة من تطورها ، تدخل القوى المادية المنتجة للمجتمع في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة ، او ـ وهذا مجرد تعبير قانوني عن نفس الشيء ـ مع علاقات التملك التي بقيت تتحرك تلك القوى في داخلها ، ومن اشكال لتطور القوى المنتجة تنقلب هذه العلاقات الى قيود مثقلة لها • وحينئذ تبدأ حقبة من الثورة الاجتماعية • ومع تغير القاعدة الاقتصادية يتحول مجموع التركيب الفوقي الضخم عاجلا أو آجلا)[1] •

٧ ـ الاثر الفعال (للتركيب الفوقي) على القاعدة الاقتصادية :

سبق ان اشرنا الى ان اعادة التوازن في اختلالات النظام الاجتماعي

---

(١) ترجمتها عن الاصل الالماني ، طبعة ديتز ، برلين ، ١٩٥٨ ، ص١٥
Marx — Zur Kritik der Politischen okonomie, Dietz Verlag, Berlin, 1958, S. 15.

وانجاز (التكييفات) الضرورية في (التناقضات) الاجتماعية انما تتم بفعل القانونين الاجتماعين الاساسيين الاول والثاني • الا ان هذا يجب ان لا يفسر تفسيرا آليا وحيد الجانب One — Sided بمعنى ان كل (نمط انتاج) يولد ـ في التحليل الاخير ـ مواقف جديدة ومجموعة قيم جديدة وايديولوجية جديدة وانسانا جديدا ••• الخ كما توحي بذلك بعض صياغات (لانكه) في كتابه « الاقتصاد السياسي »[1] • ان النظرية الاشتراكية ليست نظرية مادية آلية ، بل مادية دايلكتية ، وعليه فان للبنى الفوقية ، وخاصة الايديولوجية ، حركتها (ديناميتها) الخاصة ضمن حدود معينة ، اي ان لها (مفعولها العكسي) على القاعدة الاقتصادية نفسها • او بتعبير آخر ان تقدم قوى الانتاج لا يكفل لوحده توليد كل ظروف التحويل الثوري لنمط انتاج معين بل ان هذا التقدم التكنولوجي وان كان الشرط الموضوعي الاساسي للتحويل ، الا ان التحويل لا يتحقق نهائيا الا بتوسط التناقضات الاجتماعية وانعكاساتها في صور الكفاح الطبقي وما يولده كل ذلك من تفاعل سياسي وايديولوجي واعي • والتاريخ ملىء بالشواهد على صحة هذه المقولة الدايلكتية : فمثلا عجز المجتمع العبودي عن تجاوز تناقضاته الاجتماعية بتوليد نمط انتاج جديد مشجع لتطور قوى الانتاج ، بسبب عدم ملاءمة البنى الفوقية الفكرية والنفسية وخاصة بسبب احتقار العمل المنتج[1] • كانت العبودية مستحيلة اقتصاديا ولكن عمل الرجال الاحرار كان محتقرا ففشلت الاولى في ان تكون قاعدة للانتاج ، في حين عجز الثاني ايضا ان يكون قاعدة هذا الانتاج ، فكان الحل الوحيد هو

---

(١) الفصل الثاني ـ راجع نقد بتلهايم Bettleheim (بناء الاشتراكية في الصين) ، الترجمة العربية ، ١٩٦٦ ص ٢٣٢ ـ ٢٤١ •

(٢) راجع في اثر هذا العامل (القيمي) الهام في سقوط الامبراطورية الرومانية ، مؤلف سولتو (خلاصة للتطور الاوربي) ١٩٣٥ ، ص ١٧ ـ ٢٠ بالانكليزية •

الثورة الشاملة اي قلب الابنية الفوقية نفسها قلبا كافيا يجعل من التقدم امرا ممكنا • ان مفهوم الطابع المحافظ للقاعدة الاقتصادية والتركيب الفوقي الذي يؤكده لانكه بحق يجب ان لا يفهم بصورة مطلقة اي بمعنى انهما يقاومان دائما تقدم قوى الانتاج وانه يتعذر عليهما التكيف معها الا لاحقا فقط وذلك تحت تأثير القانونين الاساسيين لعلم الاجتماع • ان التناقضات لا تحل بفعل قوانين مجردة (في التحليل الاخير) بل تحل بتدخل عامل الوعي ، عامل النضال الاجتماعي ، عامل توليد عناصر جديدة لتركيب تقدمي جديد، وعوضا عن ان يكون لهذا التركيب الفوقي طابع محافظ فانه على العكس من ذلك يؤدى الى انقلاب في القاعدة الاقتصادية والى تقدم جديد لقوى الانتاج • الخلاصة ان كل تحول اجتماعي يتطلب بالضرورة نضالا ثوريا ، ولا يبدأ هذا النضال الا بعدما تتكون وتتجسد بعض عناصر التركيب الفوقي (الافكار والمواقف النفسية ••• الخ) على شكل وعي طبقي ثوري وعلى شكل (تنظيمات) محددة يتجسد فيها هذا الوعي الطبقي ويعبر عن نفسه • ان مقولة (الافكار تصبح قوى عندما تستحوذ على الجماهير) مقولة صحيحة بشرط الادراك بان هذه الافكار لا تتحول الى قوى ايجابية الا عندما تستجيب لمتطلبات التطور الاجتماعي اي للمستوى الذي بلغته قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية الموجودة او ما هو منها في طور التكوين •

٨ ـ الصياغة الاخيرة للنظرية الاشتراكية :

صاغ لانكه النظرية الاشتراكية في تفسير التاريخ (المادية التاريخية) بالشكل التالي : (من وجهة نظر المادية التاريخية لا تكون العلاقات

---

(١) ان صياغات لانكه تجعله قريبا من (الماديين الاقتصاديين) الذين انتقدتهم المادية التاريخية بحق (راجع القاموس الفلسفي ص ٢٧٦) لعدم تأكيدهم بشكل كاف على دور التركيب الفوقي في التطور التاريخي ـ كذلك راجع Plechanov (المفهوم المادي للتاريخ) في اية ترجمة اوربية •

الأقتصادية) ولا حتى ذلك الجزء من العلاقات الاقتصادية الذي يكون علاقات الانتاج الحافز الاولى والحاسم في التطور الاجتماعي ، انما ذلك هو العملية الدايلكتية للتفاعل بين الانسان ومحيطه المادي - اي تطور قوى الانتاج الاجتماعي • انه تفسير مادي للتاريخ بكل معنى الكلمة)[1] •

ان هذه الصيغة في نظرنا لا تعبر عن الجوهر الاجتماعي للنظرية الاشتراكية (الاهمية الحاسمة لعلاقات الانتاج) بل هي صيغة تفسر النظرية تفسيرا تكنولوجيا (الاهمية الحاسمة لقوى الانتاج) ، كما انها تفسر مادية النظرية تفسيرا طبيعيا (علاقة الانسان بالطبيعة) وليس تفسيرا فلسفيا (علاقة الوعي الاجتماعي بالوجود الاجتماعي) • ان ماتؤكده النظرية الاشتراكية ، كما يتضح من الشروح السابقة هو التفاعل بين جميع مكونات النظام الاجتماعي (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وعناصر التركيب الفوقي)، مع اعتبار (نمط الانتاج) - باعتباره الاساس المادي للنظام الاجتماعي - هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي ، او بتعبير آخر ، ان (مادية) النظرية لا تنصب على العلاقة بين الانسان والطبيعة المادية فقط ، بل ، وبالدرجة الاولى ، على العلاقة بين الوعي الاجتماعي (التركيب الفوقي) والوجود الاجتماعي (نمط الانتاج) وجعل الاول مشتقا من الثاني •

وفيما يلي نورد بعض الصياغات العلمية الصحيحة للنظرية :

يؤكد جون ايتون[2] بان معنى مادية المنهجية الاشتراكية في الاقتصاد السياسي هي انها تفسر تطور النظام الاجتماعي تفسيرا ماديا اي استنادا الى (الاساس المادي) للحياة الاجتماعية وهو نمط الانتاج ، اي نظام العلاقات الاجتماعية للانتاج وليس التكنولوجيا او قوى الانتاج او الطبيعة المادية •

---

(١) ص ١٠٥ من الترجمة العربية •

(٢) (الاقتصاد السياسي) المرجع السابق - ١٩٤٩ ص٢ بالانكليزية•

كذلك نستشهد بنص آخر من كتاب (الاساسيات)[1] الذي يحدد النظرية بانها (تفسر كيف انه في التحليل الاخير يقرر نمط الانتاج جميع اوجه الحياة الاجتماعية ويظهر الحلقة بين العلاقات الاقتصادية الاجتماعية وجميع العلاقات الاخرى لمجتمع معين) .

وفي كتاب حديث اصدره عدد من اساتذة تاريخ الاقتصاد بعنوان (خلاصة للتطور الاجتماعي)[2] نجد النص الواضح التالي ، (ان نمط انتاج القيم المادية يلعب دورا حاسما في تطور المجتمع . وكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي يميزها نمط انتاجي محدد ، وطالما كان نمط انتاج القيم المادية الاساس المادي للمجتمع وجب النظر الى تاريخ المجتمع على انه تاريخ تطور التغيرات في نمط الانتاج في حين انه من الضروري ايضا عند دراسة فترة معينة من التطور الاجتماعي دراسة القوانين والعمليات الخاضعة لها الخاصة بالنمط الانتاجي لتلك الفترة) .

وجاء في (القاموس الفلسفي ص ٢٧٧ - ٢٧٨)[3] في مادة (المادية التاريخية) تأكيد واضح على هذا التفسير الفلسفي لمادية النظرية الاشتراكية. ان المادية التأريخية كما تؤكد الموسوعة هي (العلم الذي يدرس القوانين العامة للتطور الاجتماعي واشكال تحقيقها في نشاط البشر التاريخي ... انه يجد في نظام العلاقات الانتاجية الاساس والقاعدة الحقيقية لكل مجتمع ، حيث يقوم عليها تركيب فوقي سياسي وقانوني واتجاهات مختلفة من الفكر

---

(١) الترجمة الانكليزية بعنوان :
(Fundementals of Marxism — Leninism)
١٩٥٤ ، ص ١٢٣ .

(٢) الترجمة الانكليزية ، ص١٧
(Outline of social development)

(٣) A Dictionary of Philosophy — Rosenthal, 1967.

الاجتماعي ... الخ) .

واخيرا نختم استشهاداتنا بالنص الكلاسيكي المشهور الذي صاغه ماركس في مقدمته الشهيرة لـ (نقد الاقتصاد السياسي)[1] ـ النص الالماني ، ص ١٣ طبعة ١٩٥٨ الذي ينص بوضوح على (ان نمط انتاج الحياة المادية يشرط عملية الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام . انه ليس وعي البشر هو الذي يقرر وجودهم بل على العكس ان وجودهم الاجتماعي هو الذي يقرر وعيهم) او بتعبير آخر ان مادية النظرية الاشتراكية تنصب على العلاقة بين الوعي والوجود الاجتماعيين ، بين الـ Sein والـ Bewusstsein حسب تعبير ماركس وليس بين الانسان والطبيعة . ان العامل الحاسم في النظرية هو (نمط الانتاج) وليس الطبيعة . انها مادية اجتماعية « تاريخية » وليست مادية طبيعية أو تكنولوجية ، كما توحي بعض صياغات لانكة .

٩ ـ ملاحظات اخيرة حول النظرية :

نود ان نختم دراستنا للنظرية الاشتراكية ببضعة ملاحظات حول ضرورة تمييزها عن بعض النظريات الاخرى التي كثيرا ما يخلط الاكاديميون بينها وبين المادية التاريخية ، ناسبين للاخيرة آراء ومزاعم حاربتها بكل ضراوة وعنف ، وفيما يلي نشير الى بعض ذلك بكل اختصار وتركيز[2] .

---

(١) Marx — Zur Kritik der Politischen Okonomie, Berlin, 1958 S. 13.

(٢) راجع امثلة لهذا الخلط في كتاب الاستاذ الاسباني سيجس Siches (دروس في علم الاجتماع) مكسيكو ١٩٤٨ ص ٥٤٩ ـ ٥٧٩ ، بالاسبانية ـ وكتاب الاستاذ البرتغالي Moncada (فلسفة القانون والدولة) الجزء الاول ، ١٩٤٨ ص ٣٣٢ ـ ٣٤٠ ، بالبرتغالية ـ كذلك راجع عناوين المراجع المشار اليها في هذه الفقرة من الدراسة بلغاتها الاصلية ، في كتابي (نظرة سريعة في تطور النظام الاقتصادي) بغداد ، ١٩٥٣ ، المقدمة .

١ ـ ان النظرية الاشتراكية ليست نظرية ميتافيزية[١] اي قائمة على تعميمات غير قابلة للتحديد والتعريف ، بل هي انبثقت بنتيجة دراسات واسعة النطاق لعصور تاريخية مختلفة وحضارات بدائية وراقية جد كثيرة واوساط اجتماعية وجغرافية متعددة وموضوعات اجتماعية تشمل كل جوانب العلاقات الاجتماعية (اقتصاد ، سياسة ، فلسفة ، قانون ، ادب ... الخ) مما يضم اليوم آلاف الكتب والمجلدات . ان هذه التهمة القائمة على الخلط بين هذه النظرية والنظريات الفلسفية المثالية (خاصة فلسفة هيغل) تستند لدراسة سطحية نكاد تقتصر على بعض العناصر المشتركة ، خاصة في وحدة الاصطلاحات ولا تنفذ الى المضمون المختلف والمعكوس تماما لها في هذين النوعين النوعين المتناقضين من النظريات التاريخية . ولا يتسع المجال لمناقشة هذه التهمة التقليدية ويمكن الرجوع على سبيل المثال لبحث الفيلسوف الايطالي (كروشه)[٢] للاستزادة في الموضوع .

٢ ـ انها ليست نظرية احادية Monist [٣] في تفسير التاريخ ـ اي تنسب كل التطور التاريخي لعامل اجتماعي واحد هو الاقتصاد مثلا ـ بل هي على العكس نظرية تعددية Pluralist لا تجهل تعقد الحياة الاجتماعية وتفاعل العوامل المختلفة مع بعضها وتشابك الاسباب والنتائج ، بل ان مفهومها العلمي للسبب والنتيجة يختلف عن المفهوم الطبيعي القديم لهما اذ هي لا تسلم بكون السبب وحده هو العامل الفعال في الاجتماع وان

---

(١) هذه التهمة توجه عادة من المدارس المغرقة في الميتافزيقا كالمدرسة الكاثوليكية السائدة في اسبانيا والبرتغال (سيجس ص٥٥١ مونكادا ص ٣٣٣) والمدرسة الكانتية الجديدة (شتاملر ، دلفكيو) ومدرسة القانون الخالصة (كلزن وانصاره) والمجال لا يتسع لايراد الامثلة والاقتباسات .

(٢) كروشة Croce (المادية التاريخية) طبعة ١٩٥١ ، ص١ـ٢ ، بالايطالية .

(٣) كما يدعى (سيجس) مثلا حيث يقارنها مع فلسفة هيغل المثالية .

العوامل الاخرى مجرد نتائج سلبية بل انها ترى ان جميع العوامل الاجتماعية بما فيها العوامل الفكرية هي عوامل حية وفعالة ، كل منها يكون سببا ونتيجة بنفس الوقت يتأثر بالعوامل الاخرى ويؤثر فيها على السواء • والحقيقة ان النظرية الاشتراكية سبقت النظريات الحديثة (الوظيفية أو الدالية) Functional في هذا المجال ويكفي للتدليل على ذلك مراجعة كتاب الاشتراكي الايطالي الشهير واحد فلاسفة المادية التاريخية Labriola بعنوان (المادية التاريخية ـ الترجمة الانكليزية عام ١٩٠٤) • ومن الطريف ان هذه التهمة التي لا يزال اغلب اساتذة الجامعات يرددونها في كتبهم وابحاثهم قد انبرى لنقدها اكبر خصوم النظرية الاشتراكية في فلسفة القانون منذ اكثر من نصف قرن واعنى به Stammler في كتابه الضخم (القانون والاقتصاد حسب التفسير المادي للتاريخ)[1] اذ سلم بان هذه النظرية انما تؤكد على وحدة الحياة الاجتماعية وعلى وجود قوانين اجتماعية حتمية وعلى تفاعل العوامل الاجتماعية مع بعضها وعلى ان الاسباب الاقتصادية ليست الاسباب الوحيدة لكل مظاهر التطور الاجتماعي بل تشترك معها في ذلك جميع العوامل المادية والفكرية الاخرى •

٣ ـ انها لا تعتبر العوامل الاقتصادية هي الاسباب المباشرة لكل حوادث التاريخ • ان انتقادات المعتادة لهذه النظرية استنادا لهذا الاساس لا محل لها ، لان هذه النظرية لا يهمها في تفسيرها العام الظواهر التفصيلية ولم تدع ابدا ان العوامل الاقتصادية هي السبب المباشر (لكل موقف اجتماعي أو نفساني) كما توهم الاستاذ سيجس او الاستاذ Casso مثلا[2] ، بل الذي تؤكده هو ان البناء الاجتماعي بمجموعه ـ وليس

(١) رجعنا الى الترجمة الاسبانية لهذا الكتاب ، للاستاذ Roces ، مدريد ، ١٩٢٩ ، ص ٢٣ ـ ٦٠ •

(٢) في كتابه (فلسفة الحضارة) ، بالبرتغالية ، ص٢٦ •

بتفاصيله المختلفة ـ يقوم على اساس مادي هو علائق الانتاج والتوزيع ، وان تغير البناء المذكور لا يمكن ان يتحقق الا بعد تغير في قوى الانتاج نفسها يستتبع عاجلا او آجلا ـ عبر التناقضات الاجتماعية ـ تغيرا مماثلا في العلائق الاجتماعية .

٤ ـ ان النظرية الاشتراكية ليست (جبرية) اقتصادية ، اي انها لاتهمل عامل الانسان في التاريخ ، بل على العكس تؤكد حرية الارادة وان كان مفهومها لهذه الحرية مفهوما علميا اجتماعيا وليس مفهوما طبيعيا (عكس روسو مثلا والمدرسة العقلانية الفرنسية) ـ اي انها ترى في معرفة الضرورة (القوانين الاجتماعية الضرورية) الشرط الاول لاكتساب الحرية . ان الحرية تكتسب بالمعرفة والعلم والنضال ، وليست طبيعية تولد مع الانسان ، كما انها لا يمكن ان توجه ضد سير القوانين اللازمة سواء اكانت قوانين طبيعية أو اجتماعية[1] .

٥ ـ انها ليست نظرية آلية Mechanical اي انها لا تهمل دور (الافكار) في المجتمع واثرها الفعال في توجيه احداث التاريخ وهي بذلك تختلف عن المادية الآلية في كل افتراضاتها الاساسية ، سواء كان في نظريتها للمعرفة (المعرفة ليست في نظرها مجرد انعكاس مادي للواقع الخارجي) أو نظريتها السياسية (تؤكد على اهمية النشاط السياسي في توجيه التاريخ) أو نظريتها الحضارية (الحضارة مجموع مركب وليس نسخة من المحيط المادي) أو نظريتها الكونية (الكون مجموعة علائق متحركة وليست مواد جامدة) أو نظريتها في التطور (التطور لا يتبع خطا مستقيما او متشابها في

---

(١) يراجع Blake في (عناصر النظرية الماركسية ونقدها) . نيويورك ، ١٩٣٩ بالانكليزية ، ص ٦٤٩ ـ ٦٥٠ لمقارنة مفيدة بين المذهبين المختلفين .

كل الظروف بل تحولا من الكم الى النوع) ... الخ[1] .

٦ ـ انها ليست نظرية طبيعية Naturalist اي تؤمن بوجـــود قوانين اجتماعية ذات صفة طبيعية ، أي قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان . حسب وهم احد النقاد الاشتراكيين المعروفين ، هرمان هلر[2] Heller . بل انها على العكس من ذلك نظرية (تاريخية) اي لا تجد اية جدوى علمية في التعميمات التاريخية المطلقة بل ترى ان لكل (شكل اجتماعي) ـ اي نظام معين من علاقات الانتاج الاجتماعية ـ قوانينه التاريخية الخاصة ، او بكلمة اخرى ، ترى ان المفاهيم الاجتماعية مفاهيم نسبية ، تاريخية ، ليس غير .

٧ ـ واخيرا انها ليست نظرية صرفة (خالصة Pure) ، بمعنـــى انها خالية من المضمون الاجتماعي والسياسي ـ بل انها تؤكد ، على العكس استحالة انعزال النظرية عن الحياة وارتباط كل النظريات بالواقع وبطلان كل النظريات التي تزعم الحياد السياسي والترفع عن المشاركة في توجيه التاريخ (نظريات كلزن وشتاملر ومنكر مثلا) . ان النظرية الاشتراكية تسلم صراحة بانها نظرية سياسية بنفس الوقت ، وان السياسة العملية هي وسيلتها لتحقيق قوانين التطور التاريخي . هذه ملاحظات عابرة يمكن ان يجد القارىء تفاصيل اكثر عنها في مجموع دراساتي السابقة .

---

(١) يراجع لدراسة المادية الآلية تفصيلا كتاب الاستاذ الالماني Lange (تاريخ المادية) الطبعة الثامنة ، ١٩٠٨ ، بالالمانية ، في مجلدين .

(٢) في كتابه (نظرية الدولة) ـ بالترجمة الاسبانية ، طبعة ثانيـــة ١٩٤٧ ص ٢٣٧ .

الفصل الثـالث

نظام المشاعية البدائية[1]

Primitive Communal System

ظهور المجتمع البشري ودور العمل في ذلك ـ تطور ادوات العمل ـ تقسيم العمل الطبيعي ـ نظام العشيرة ـ بداية التقسيم الاجتماعي للعمـــل والتبادل ـ ظهور التملك الخاص والطبقات ـ عصر الحضارة ـ نظريـة مورگان وجايلد ـ آراء متروبولسكي ـ ماكس فيبر ونظام المشاعية الزراعية ـ رأى الاستاذ وتيكر .

(١) ظهور المجتمع البشري ودور العمل في ذلك :

١ ـ ظهر الانسان في بداية المرحلة الحالية لتاريخ الارض وهـــي المسماة (بالمرحلة الرابعة) Periode quarternaire قبل حوالي المليون سنة ، نتيجة تطور بايلوجي طويل امتد حوالي ثلاثين مليون سنة ، ويعتقد

---

(١) راجع في هذا الفصل على سبيل المثال المراجع التالية :
(ملخص في الاقتصاد السياسي) طبعة الادسيون سوسيال ، الترجمة الفرنسية ، معهد الاقتصاد السوفياتي ص ٢١ ـ ٣٢ . وكذلك :
أ ـ (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) لانكلز ، طبعة دينز فرلاك ، الاصل الالماني ، ١٩٥٣ خاصة الفصـــل الاول صفحة ٢٥ ـ ٣١ والفصل التاسع ص ١٥٧ ـ ١٧٩ .
ب ـ (الاقتصاد السياسي) ، لجون ايتن ، بالانكليزية ، الفصـل الاول ، صفحة ٦ ـ ١٥ .
ج ـ (تاريخ موجز لمجتمع ما قبل الرأسمالية) ، الترجمة الانكليزية، الفصل الاول ص ١ ـ ٤٠ .

العلماء ان الانسان ينتسب بايلوجيا الى نوع من القرود العليا الشبيهة بالانسان Anthropoide Apes هي السلف المشترك للانسان الحالي وبعض انواع القرود العليا المعروفة الآن • اما الانسان الحالي ، اى ما يسمى بـ (Homo — Sapiens) فقد ظهر منذ حوالي ستين الف عاما فقط •

ان هناك مصدرين لمنشأ الانسان : الاول هو المصدر البايلوجي وقد امتد حوالي ثلاثين مليون سنة كما ذكرنا ، تكاملت بنتيجة تطور وتكيف وسيطرة الانسان على الطبيعة ، الخصائص البايلوجية الحالية للانسان (القامة المعتدلة ، التخصص الوظيفي للاطراف ، حرية الاطراف العليا اي الايدى ، تطور العضوية البشرية ••• الخ) • ويمكن تلخيص النسب البايلوجي للانسان بالشكل التالي :

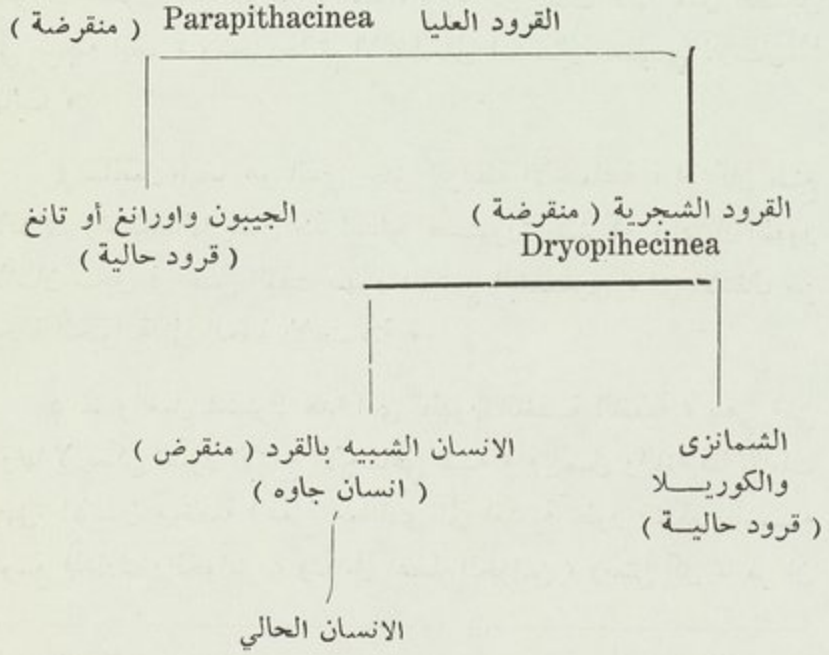

والمصدر الثاني هو المصدر الاجتماعي وقد امتد في المدة الواقعة بين

حوالي المليون ونصف المليون سنة من تاريخ الانسان ، وقد لعب العمل الدور الحاسم في هذه المرحلة حيث تشكلت الخصائص البشرية المميزة للانسان عن اقرب الحيوان شبها به ، وفي هذه المرحلة تطورت قدرات الانسان الاجتماعية (العمل الواعي ، صياغة المفاهيم التجريدية ، القدرة على النطق المفصل واللغة ... الخ) .

٢ ـ يتميز الانسان عن الحيوان بانه استطاع صنع ادوات للعمل ، مهما تكن بسيطة ، وذلك لاضطراره اليها بسبب ضعفه امام الطبيعة ولذلك سمى بعض العلماء الانسان (الحيوان الصانع) .

٣ ـ ومنذ ان بدأ الانسان صنع ابسط الادوات الحجرية ، بدأ (العمل) نفسه ، وبنتيجة هذا العمل ظهرت (يد) الانسان بهذا الشكل المعروف متطورة من اطرافه الامامية ، فاليد اذن ليست اداة العمل فقط بل هي نتيجته ايضا ، وبتحررها تم الانتقال الى السير العمودي للانسان[1] نهائيا .

٤ ـ العمل ايضا هو الذي خلق الرابطة الاجتماعية ، اذ كان صنع الادوات واستعمالها يتمان منذ البداية بصورة مشتركة ، اي ان ظهور الانسان سجل في نفس الوقت ظهور المجتمع البشري ، اي الانتقال من الحالة الحيوانية الى الحالة الاجتماعية .

٥ ـ والعمل المشترك هذا ادى لظهور اللغة اللفظية ، وهي التي بدونها لا يمكن تصور الانتاج الاجتماعي نفسه . وبالعمل واللغة معا تكاملت اجهزة الانسان وخاصة الدماغ مما ادى الى امكانية تطور التفكير نفسه وتوسع المدارك والحواس ، وتكامل اعضاء الحواس ، ومعنى كل ما مر ان

---

(١) يقدر ايتن (ص ٦) ان الانسان العمودي الاتجاه ظهر منذ حوالي نصف مليون الى اربعمائة الف عاما .

العمل هو الذي كون الانسان بالذات[1] .

(٢) شروط الحياة في المجتمع البدائي[2] ـ تطور ادوات العمل :

١ ـ استعمل الانسان لاول مرة الحجر غير المصقول والعصا ، الاول كان امتدادا للقبضة والثانية كانت امتدادا للذراع ، ومن هنا بدأت سيطرة الانسان على الطبيعة بكل بطء ، اي انه بفضل العمل المشترك وادواته سار الانسان في هذا الطريق الشائك ، طريق السيطرة على الطبيعة .

٢ ـ كانت الحياة مقتصرة على جني الثمار والقنص بشكل جماعي ، كما ان اكل اللحوم البشرية كان شائعا لدى البدائيين بسبب توفر الغذاء .

٣ ـ سجل اكتشاف (النار) نصرا هائلا للانسان ضد الطبيعة ، فقد كان في البداية يحفظ النار المشتعلة عفوا في الطبيعة ، ثم تعلم بعد آلاف السنين ان ينتجها بنفسه مقلدا الطبيعة نفسها . وقد بدلت النار شروط الحياة المادية للانسان بعمق ، فهي مكنته اولا من تهيئته للطعام بصورة هادفة ، ومكنته ثانيا من حفظه لمدة اطول ومكنته من توسيع مواد طعامه لحد كبير (سمك ، لحم ، جذور ودرنيات نباتية) ، كما مكنته ، وهذا هو الاهم ، من صنع ادوات انتاجية جديدة ، هذا فضلا عن الوقاية من البرد مما ادى الى سعة انتشار الانسان ، وتمكنه من الدفاع بصورة افضل ضدالوحوش المفترسة .

٤ ـ الغذاء اللحمي (بفضل الصيد) طور الانسان جسديا وفكريا ، وبذلك ازدادت مقدرته على صنع ادوات انتاج اكثر اتقانا .

---

(١) راجع انكلز (دور العمل في تكوين الانسان) في اي من اللغات الاوربية .

(٢) يقدر البعض مدة حياة (المجتمع المشاعي) أو المشاعية البدائية بانها استغرقت سبعة أثمان حياة الانسان الحالي أي حوالي الخمسين ألف عاما (ايتن ، ص ٦) .

٥ – بقي الحجر المادة الرئيسية لصنع الادوات ولهذا سمي ذلك العصر بالعصر الحجري الذي امتد آلاف السنين وتطورت ادواته من العصا المدببة الطرف الى تركيب سنان حجري في رأسها الى صنع الحراب والفؤوس والمجارف والسكاكين والكلاليب الحجرية ... الخ .

٦ – بعد ذلك تعلم الانسان صنع الادوات من المعدن الخام ، اولا من النحاس ثم البرونز وبعده من الحديد ، ولهذا سمي العصران اللاحقان العصر البرنزي والعصر الحديدي . ونرجع اول آثار البرنز المكتشفة في العراق الى الالف الرابعة قبل الميلاد ، واولى اثار الحديد في العراق الى الفي سنة قبل الميلاد .

٧ – سجل اختراع القوس والسهم مرحلة هامة في اتقان ادوات العمل مما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين) بشكلها البدائي (دجن الكلب أولا ثم المعز فالبقر فالخنزر فالحصان على التوالي) ثم أعقب التدجين استعمال الماشية كقوة للجر .

٨ – سجلت الزراعة البدائية[1] تقدما هاما جديدا في تطور قوى الانتاج في المجتمع وقد تعلمها الانسان بملاحظة نمو النباتات العفوى في الطبيعة . وادى استخدام الادوات المعدنية الى ازدياد انتاجية العمل الزراعي ، وبالتدريج بدأت القبائل البدائية (تتحضر) بالسكنى في مناطق

---

(١) يقدر البعض مدة استمرار نظام الانتاج القائم على الرعي والزراعة البدائيين بحوالي ٢٥٠٠ عاما (٥٥٠٠ – ٣٠٠٠) ق.م. – (ايتن ص ٧) . والملاحظ ان كثيرا من علماء تاريخ الاقتصاد يسمون مرحلة المجتمع الزراعي القائم على الملكية المشاعية لوسائل الانتاج بمرحلة (المشاعية البدائية الزراعية) ويعتبرونها المرحلة الاولى في تاريخ تطور النظم الاقتصادية (مثلا العالمان الالمانيان Haussen, Maurer) راجع الفصل الاول من كتاب ماكس فيبر المشار اليه سابقا . الا ان الواقع هو ان الزراعة مرحلة متأخرة نسبيا في تطور المجتمع البدائي .

مستقرة معينة بذاتها •

(٣) علاقات الانتاج في المجتمع البدائي ـ التقسيم الطبيعي للعمل :

١ ـ في هذا المجتمع كانت الملكية المشتركة لوسائل الانتاج اساس العلاقات الانتاجية وكانت تطابق تعاونية العمل ، بسبب بدائية قوى الانتاج كما ذكرنا • اي ان الملكية المذكورة كانت تتطابق بالضرورة مع طبيعة قوى الانتاج ـ او بعبارة اخرى كانت تعاونية العمل في هذا المجتمع نتيجة ضعف الفرد المنعزل وليس نتيجة جعل وسائل الانتاج اجتماعية •

٢ ـ كذلك كانت ثمار العمل (اي المواد الاستهلاكية نفسها) مشتركة ، لنفس الاسباب السابقة •

٣ ـ لم تكن الملكية الفردية موجودة الا في وسائل الدفاع فقط ، لضرورة استعمالها فرديا •

٤ ـ لم يكن بالامكان اي (انتاج اضافي) يزيد على سد ابسط ضرورات الحياة ، وبالتالي انعدم وجود الاستثمار او الاستغلال (لانعدام موضوعيته وهو الفائض) ، كما انعدم بالتالي نشوء الطبقات التي تتصارع حول تملك فائض الانتاج •

٥ ـ كان الناس يعيشون في مجتمعات منعزلة (كومونات او مشاعيات)، اي ان العمل الاجتماعي كان محصورا داخل المشاعة فقط •

٦ ـ كان الشكل الوحيد الاجتماعي للعمل ما يسمى (التعاون البسيط) اي مجرد استخدام قوة العمل بصورة مشتركة وفي وقت واحد لانجاز اعمال من نوع واحد •

٧ ـ كانت طريقة التوزيع هي المساواة التامة في توزيع منتجات العمل المشترك وذلك بسبب الانخفاض البالغ في مستوى قوى الانتاج •

٨ ـ ان القانون الاقتصادي الاساسي لنظام انتاج المشاعية البدائية هو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للانسان بالاعتماد على ادوات انتاج بدائية ، وعلى اساس مشاعية تملك وسائل الانتاج ، والعمل الجماعي ، وطريقة التوزيع المتساوى للمنتجات)[١] .

٩ ـ كان التقسيم الوحيد للعمل هو التقسيم الطبيعي اي تبعا للجنس (رجال ونساء) والسن فمثلا كان الصيد من اختصاص الرجل وجني النباتات والاهتمام بشؤون المنزل من اختصاص النساء ، مما ادى الى زيادة انتاجية العمل .

(٤) التنظيم الاجتماعي ـ نظام العشيرة[٢] ـ العشيرة الامومية والعشيرة الابوية :

١ ـ حالما تكون الاقتصاد البدائي (المشروح سابقا) انتظم المجتمع في وحدات عشائرية ، بعد حياة القطعان الوحشية . والمقصود بالعشيرة هنا هي وحدات جماعية تربطها رابطة الدم ، حقيقية كانت أو موهومة ، وهي اضيق نطاقا من حجم القبيلة ، وهذا الاصطلاح هو ترجمة لكلمة Gens اللاتينية ويترجمها بعضهم بكلمة (بطن)[٣] والبعض الاخر بكلمة (قبيلة)[٤] .

٢ ـ سبب اقتصار العمل المشترك على النطاق العشيري الضيق هو

---

(١) راجع (مختصر الاقتصاد السياسي) الترجمة الفرنسية ص٢٥ ـ ٢٦ ويلاحظ ان الترجمة العربية للكتاب ناقصة في هذه النقطة (موجز الاقتصاد السياسي ، دار الفارابي ص٣٠) .

(٢) يقدر العلماء ان (المجتمع العشيري) امتد من المرحلة الوسطى للهمجية وبلغ اوج ازدهاره في المرحلة الدنيا من البربرية ـ راجع انكلز ، المرجع المذكور ، ص ١٥٧ من الاصل الالماني .

(٣) راجع مثلا مجلة (الثقافة الجديدة) العراقية ، عدد ٦٤ ص٢٧ .

(٤) راشد البراوى في كتابه (النظام الاشتراكي) الطبعة الاولى ص ١٢ .

بدائية ادوات الانتاج بالطبع وعدم كفايتها لتوسيع نطاق الحياة المشتركة ، فكان من الطبيعي ان تبدأ الجماعة اولا في نطاق روابط النسب والدم وان يكون تقسيم العمل تقسيما طبيعيا •

٣ ـ احتلت المرأة دورا هاما في المرحلة الاولى من النظام العشيري[١] بسبب شروط الحياة المادية نفسها ـ اذ كانت الزراعة البدائية والتدجين البدائي (وهما من اختصاص المرأة كما ذكرنا) اهم من الصيد من الناحية الاقتصادية ، ولهذا فقد لعبت المرأة الدور الرئيسي في المجتمع العشيري في البداية واصبح النسل ينسب اليها من دون الرجل ، وهذا ما يعرف عادة بنظام العشيرة الامومية Matriarchal او (حق الامومة) كما يسميه البعض •

الا ان تطور القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور (المراعي) والزراعة المتطورة (زراعة الحبوب) ـ وقد كانا من اختصاص الرجال ـ احل نظام العشيرة الابوية Patriarchal محل العشيرة الامومية ، وانتقلت السيادة في الكومونة أو المشاعية البدائية الى الرجل واصبح النسل ينسب اليه أو بعبارة أخرى ان الثروات الجديدة ادت الى ثورة في نظام الاسرة[٢] •

---

(١) يصف انكلز تفصيلا هذا النظام العشيري فيذكر ان العشيرة الواحدة كانت منقسمة الى عدة عشائرفرعية Stamme كما ان كل مجموعة من العشائر كانت تؤلف قبيلة ، وكل مجموعة من هذه القبائل كانت تؤلف تحالفا قبليا Bund اهم وظائفه الحرب والدفاع ضد القبائل الاخرى • ومما لاحظه انكلز ان اساس الملكية المشتركة حينذاك كان العمل المشترك (في البيت والمزرعة والقارب •• الخ) اي ان الملكية لم تكن استثمارية ، عكس الملكيات في المجتمعات الطبقية ، اما ما كان يصنع بالانفراد فكان يملك بالانفراد ايضا كالاسلحة وادوات الصيد واثاث البيت ••• الخ (ص١٥٨ من الاصل الالماني) •

(٢) يستنتج انكلز من هذه الحقائق التاريخية (ان تحرير النساء لا يمكن ان يتم الا اذا اتيح لهن الاسهام في الانتاج على نطاق اجتماعي واسع ،

٥ ـ بالنظر لعدم وجود (الفائض) وانعدام الاستثمار ، وعدم ظهور الملكية الفردية لوسائل الانتاج والطبقات كنتائج لذلك ، لم يظهر نظام (الدولة) هو الاخر ، والمقصود بالدولة طبعا هو جهاز الحكم المبني على الالزام بالقوة[١] . وكان (العرف) وحده هو وسيلة الرقابة الاجتماعية واساس هيبة رؤساء العشائر .

(٥) بداية التقسيم الاجتماعي للعمل وبداية التبادل :

١ ـ ظهر (التقسيم الاجتماعي للعمل) مع ظهور تربية المواشي وزراعة الارض . فقد حصل تخصص في العمل على اساس المشاعيات نفسها. وكان تأليف (قبائل الرعاة) اول تقسيم اجتماعي كبير للعمل ، مما زاد في انتاجية العمل لحد كبير . وقد ظهر هذا التقسيم الاول في المرحلة الوسطى من البربرية .

٢ ـ وقد كانت اهم نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي للعمل هو نشوء وتطور (التبادل)[٢] بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعة ، ثم بدأ نطاق التبادل يتسع مع ظهور تقسيمات اجتماعية اخرى للعمل بنتيجة تطور ادوات الانتاج، فظهرت مهنة صنع الاواني الفخارية ومهنة الحياكة اليدوية . ومع ظهور

ولم يصبح هذا ممكنا الا بنتيجة نشوء الصناعة الحديثة الضخمة) ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(١) راجع في ذلك تعاريف القانون في كتب اصول القانون ، حيث ان جوهر القانون وبالتالي الدولة هو الاكراه أو (الجزاء) .

(٢) بظهور التبادل ظهر (نظام الانتاج السلعي) اي الانتاج لا للاستهلاك بل لتبادل المنتوج ، مما ادى الى فقدان المنتج سيطرته على منتوجه وانفسح المجال لامكانية توجه المنتوج ضد المنتج اي امكانية استخدام المنتوج (اداة الانتاج) لاستثمار المنتج واستعباده ، (انكلز الفصل الخامس) .

الحديد[1] امكن صنع الأدوات والأسلحة الحديدية (المحراث ، الفأس ، السيف) وبذلك تمهد الطريق لانقسام جديد هام في المجتمع هو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها مما ادى بالطبع الى توسع نطاق المبادلات[2] .

(٦) ظهور التملك الخاص والطبقات ـ تفكك المشاعية البدائية :

١ ـ منذ ظهور نظام (العشيرة الابوية)[3] بدأت (المشاعية البدائية) بالتفكك والانحلال .

٢ ـ السبب الرئيسي لذلك هو ان علاقات الانتاج السائدة فيها (ملكية مشتركة ، توزيع متساوى) اخذت تعيق تطور قوى الانتاج الجديدة ، خاصة بعد اكتشاف الحديد وصنع الادوات الحديدية . ان ارتفاع انتاجية العمل اصبحت تسمح بالانتاج في الزراعة والرعي والمهن ضمن نطاق

---

(١) يقول انكلز عن اكتشاف الحديد (انه آخر واهم جميع المواد الخام التي لعبت دورا ثوريا في التاريخ ، اخرها حتى ظهور البطاطة) ص ١٦١ . ولعل اهم نتائجه ظهور الحرف اليدوية التي تمثل في الحقيقة التقسيم الاجتماعي الكبير الثاني في العمل ، اي انفصال الحرف اليدوية عن الزراعة (ص ١٦١) كذلك دشن اكتشاف الحديد المرحلة العليا من البربرية ، حيث تعزز نظام الرق (الذي كان اول ما ظهر في المرحلة الوسطى من البربرية بشكل عرضي وضيق) واصبح جزء اساسيا من نظام المجتمع ، وبذلك ساهم الحديد في الواقع في عملية الانتقال الى المجتمع الطبقي .

(٢) يلاحظ ان التبادل كان في البداية على اساس عشائرى اى كان يتم بين ر ساء العشائر باسم عشائرهم ، ثم تحول (بعد تملك الماشية ملكية خاصة) الى تبادل بين الافراد . وقد كان هذا التحول تدريجيا الى ان اصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل (انكلز ، ص ١٥٩) .

(٣) كان موركان (المجتمع القديم ، ١٨٧٧ بالانكليزية) اول من عزا سيادة نظام الامومة وتحوله الى نظام الابوة لاسباب اقتصادية تتصل بنمو ادوات الانتاج بينما كان العلماء الذين سبقوه وخاصة باخوفن (حق الامومة ١٨٦١ بالالمانية) يعزون الظاهرة لاسباب دينية او لطبيعة العلاقات الزوجية.

اجتماعي اضيق من المشاعية اي ضمن نطاق الاسرة التي اصبحت الوحدة الاقتصادية الجديدة للمجتمع ، وهكذا انفسح المجال للعمل الخاص (على نطاق الاسرة) للحلول تدريجا محل العمل المشاعي المشترك ، والعمل الخاص ادى بالضرورة الى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • وهكذا نرى ان ظهور الملكية الخاصة كان مرتبطا مباشرة بالتقسيم الاجتماعي للعمل وتطور التبادل •

٣ ـ بدأت الملكية الخاصة اولا بـ (الماشية) • فقد بدأ زعماء العشائر يتملكونها بعد ان كانت ملكية مشتركة للمشاعية • ثم امتدت الملكية الخاصة الى جميع ادوات الانتاج ، وقد كانت (الارض) آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص • ومما يذكره انكلز ان الماشية اتخذت كذلك سلعة اولى لتقييم التبادل أو بعبارة أخرى اتخذت كنقود[١] •

٤ ـ ادت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى تفكك العشيرة ، اولا الى اسر كبيرة ، ثم بعده الى وحدات عائلية صغيرة قائمة على اساس التملك الخاص المذكور • وهذه الوحدات الجديدة لم تكن قائمة على روابط الدم بالضرورة بل على اساس وحدة المسكن ووحدة العمل المشترك •

٥ ـ ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ادت الى تغيير كامل في بنيان المجتمع البدائي • انها ادت الى ايجاد مصالح مختلفة داخل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والى تولي مالكي ادوات الانتاج المناصب الاجتماعية الاساسية والى انفصالهم تدريجا عن سواد افراد الوحدة ، وبهذا تم نشوء الاسر الارستقراطية التي اصبحت تتوارث الحكم وتستعبد الاخرين[٢] •

---

(١) انكلز ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ •

(٢) يذكر انكلز ان هناك مرحلة في الحكم سبقت النظام الارستقراطي يسميها (الديمقراطية العسكرية) وذلك عندما تحول رئيس التحالف العشائرى الى الآمر العسكري واصبح يحكم بمساعدة مؤسسات شعبية

٦ ـ بالنظر لان تطور قوى الانتاج افسح المجال لظهور (فائض في الانتاج) يزيد عن الحاجة ، وبالنظر لان المصدر الوحيد لهذا الفائض هو (العمل) ارتفعت قيمة العمل ارتفاعا كبيرا مما ادى الى ضرورة عدم قتل اسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم ، ثم توسع نطاق العبودية أو الرق الى افراد القبيلة نفسها ، وهكذا انتشر نظام (الرق) .

٧ ـ بظهور نظام الرق القائم على استثمار عمل الاخرين لامتصاص فائض الانتاج ، ظهر اول انقسام طبقي للمجتمع[١] هو الانقسام الى اسياد وعبيد ، وبذلك اختفت نهائيا علاقات الانتاج المشاعية (عمل مشترك ، ملكية مشتركة ، مجتمع عشيري) لتحل محلها علاقات انتاجية جديدة قائمة على العمل الفردي والتملك الخاص والمجتمع الطبقي .

(٧) عصر الحضارة ـ أو مراحل المجتمعات الطبقية :

١ ـ ان اول انجاز مهم لهذا العصر هو انه اضاف تقسيما جديدا ثالثا كبيرا للعمل ، هو ظهور طبقة التجار وهي طبقة لا تساهم مباشرة في الانتاج بل تتوسط بين طبقات المنتجين ، وبذلك استطاعت خلال فترات تاريخيـــة

(المجلس والجمعية) وكانت الحرب اهم وظيفة لهذا النظام وكانت مهمتهـا اقتصادية صرفة اي الغزو والاسترقاق وتجميع الثروات . ثم بدأت هـذه المؤسسات تتخذ طابعا وراثيا في اسر معينة هي الاسر الارستقراطية ، وهكذا تحول النظام العشيري الى نقيضه ، من ادارة شؤون العشيرة ادارة حرة الى استعباد العشيرة واضطهادها (انكلز ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ من الاصل الالماني) .

(١) يذكر انكلز حول هذه النقطة انه (استتبع التقسيم الاجتماعي الاول للعمل ، برفعه لانتاجية العمل وبالتالي بزيادته للثروة وبتوسيعه لنطاق الانتاج ، استتبع في ظل مجموع الشروط الاجتماعية المحددة ، الرق ، بصورة حتمية . ومن التقسيم الاجتماعي الكبير الاول للعمل انبثق الانقسام الكبير الاول للمجتمـــع الى طبقتين : الاســـياد والعبيـــد ، المســتثمرون والمستثمرون) ص١٦٠ من الاصل الالماني الالماني . لاحظ ان الترجمة العربية لهذا النص الهام ناقصة (ترجمة دار النداء للطباعة والنشر ص ١٩٣) .

طويلة الاستيلاء على ادارة الانتاج بمجموعه واخضاع الطبقات المنتجة لسيطرتها الاقتصادية والسياسية .

٢ ـ كذلك ظهرت النقود المسكوكة وانفسح المجال لاستخدامها كأداة للسيطرة الاقتصادية من قبل غير المنتجين على المنتجين وما ينتجون ، خاصة بواسطة الربا .

٣ ـ كذلك تحولت الارض نفسها الى سلعة ، بعد المنتجات والعبيد والنقود مما زاد في تركز الثروة وتمركزها في فئات قليلة على حساب افقار الاكثرية . ولم تلبث هذه الارستقراطية التجارية الجديدة ان اصطدمت بالارستقراطية العقارية القديمة . وقد كان تاريخ الاغريق[١] والرومان والجرمان القديم مسرحا لهذا الكفاح الطويل بين الطبقتين المذكورتين على حساب الكثرة الكاثرة من العبيد وفقراء الفلاحين الاحرار واصحاب الحرف الصغار .

(٨) تقسيم المراحل التاريخية من زاوية تطور ادوات الانتاج ـ نظرية موركان وانكلز ونظرية كوردن جايلد :

أ ـ نظرية موركان وانكلز :

يقسم الانتروبولوجي الامريكي لويس موركان L. Morgan ويتابعه في ذلك انغلز Engels [٢] (الفصل الاول) العصور الاجتماعية التي سبقت عصر الحضارة (اي العصر الذي ابتدأ بنظام الرق) الى مرحلتين

---

(١) راجع ارك رول (تاريخ الفكر الاقتصادي) الفصل الاول ، بالانكليزية .

(٢) لويس موركان في (المجتمع القديم أو ابحاث في خطوط التقدم البشري من العبودية عبر البربرية الى الحضارة) لندن، ١٨٧٧ ، بالانكليزية. وانكلز (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) الاصل الالماني . طبعة ١٩٥٥ ـ اول طبعة ظهرت عام ١٨٨٤ .

رئيسيتين هما الوحشية Wildheit (وبالانكليزية Savagery) والبربرية Barberei . ويقسم كلا منهما الى مراحل فرعية ثلاث يسميها انكلز (درجات) Stufen نلخصها بكل تركيز فيما يلي :

أ ـ الدرجة الدنيا : كان الانسان في هذه المرحلة يسكن الغابات ويعيش على الثمار والجذور البرية .

ب ـ الدرجة الوسطى : عاش الانسان على الاسماك والصيد البرى ، بعد اكتشاف النار ، وبدأ يستعمل الحجر غير المصقول والاسلحة البدائية (دبوس وحربة) مع عادة اكل اللحوم البشرية .

جـ ـ الدرجة العليا : تبتدىء باختراع القوس والسهم ، وبدأ الانسان يستعمل الاواني والادوات الخشبية ويمارس الحياكة اليدوية ، ويستعمل الحجر المصقول ، كما بدأ في هذه المرحلة ظهور القرى .

١ ـ عصر الوحشية : اي مرحلة تملك المنتوجات الطبيعية الجاهزة للاستعمال :

أ ـ الدرجة الدنيا : تميزت بصنع الادوات الفخارية .

ب ـ الدرجة الوسطى : ابتدأت بتدجين الحيوانات (في القارات القديمة) وزراعة النباتات الغذائية بواسطة الرى (في امريكا) ـ وكذلك باستخدام القرميد المجفف والحجارة للبناء ، وتتميز كذلك باقتصار اكل اللحوم البشرية على المناسبات الدينية فقط ، واخيرا باكتشاف المعادن عدا الحديد .

جـ ـ الدرجة العليا : تبتدىء بصهر فلز الحديد وتنتهي باختراع الكتابة الابجدية التي سجلت مرحلة الانتقال الى عصر الحضارة . والى هذه المرحلة ينتمي اغريق العصر البطولي ، والجرمان ايام تاسيت Tacite ، كما ظهرت فيها الادوات الحديدية (محراث ، فأس ، منفاخ ، رحى) وفن معالجة

المعادن وهندسة البناء ، وظهور المدن المسورة ، واستعمال السفن الخشبية ، كما تميزت المرحلة هذه ، بازدياد عدد السكان • وباختراع الكتابة دخل الانسان عصر الحضارة الذى يتميز بتحويل المواد الطبيعية الى منتجات (اي الانتاج بالمعنى الفني) ، اي مرحلة الصناعة الحرفية •

ومن مقارنة معمقة لهذا التقسيم للمراحل الاجتماعية من زاوية تطور ادوات الانتاج بالتقسيمات الاخرى للمراحل الاجتماعية من زاوية العلاقات الاجتماعية كما وردت في مصادر تاريخية عديدة (متروبولسكي ، كيروف ، الملخص السوفياتي ••• الخ) يتبين ما يلي :

١ ـ كانت حياة القطيع Horde هي السائدة في المرحلة الاولى (الدنيا) من عصر الوحشية •

٢ ـ يحتل نظام المشاعية البدائية ما يلي من المراحل التاريخية :

أ ـ يشغل (نشوء) المشاعية البدائية المرحلة الوسطى من عصر الوحشية •

ب ـ يشغل (تطور) المشاعية البدائية ، المرحلة العليا من عصر الوحشية والمرحلة الدنيا من عصر البربرية •

جـ ـ يبدأ (انحلال) المشاعية البدائية مع المرحلة الوسطى من عصر البربرية ، حيث بدأت بذور النظام الجديد (نظام العبودية) بشكل (رق منزلي) ، ثم يزداد التفسخ مع المرحلة العليا من عصر البربرية حيث يتعزز الرق كنظام الى ان ينتهي الامر بسيادة العبودية أو الرق مع بزوغ (عصر الحضارة) •

ب ـ نظرية كوردن جايلد Gordon Childe :

ومن احسن التطبيقات التاريخية لنظرية موركان في دراسة المراحل

الاجتماعية الاولى هي الدراسة القيمة المعززة بالوثائق التاريخية التي وضعها الآثاري (الاركيولوجي) البريطاني كوردن جايلد في كتابه (ماذا حدث في التاريخ ، ١٩٤١ بالانكليزية) والتي ترجمها للعربية جورج حداد عام ١٩٥٦ • ويمكن تلخيص خطوطها الاساسية فيما يلي :

(واذا ما القينا نظرة شاملة على الاحداث الطويلة التي تظهرها الوثائق الاثرية والادبية فان اتجاها واحدا يتضح بجلاء فائق في الميدان الاقتصادي من ناحية الاساليب التي حصلت بها ارقى المجتمعات على معيشتها • ويمكن في هذا الميدان ان تتبين مبتكرات متطرفة ، او بالاحرى ثورية يتبع كلا منهـا ازدياد عظيم في السكان حتى ان كل ما حدث من هذا النوع يمكن ان ينعكس في ارتفاع خط السكان البياني فيما لو وجدت احصاءات يعتمد عليها • وعلى ذلك فان هذه الثورات يمكن استخدامها للدلالة على مراحل في سلسلة الاحداث التاريخية التي يمكن تلخيصها سلفا كما يلي :

(١) تبدأ هذه القصة منذ ٥٠٠ر٠٠٠ سنة على وجه التقدير أو ربما منذ ٢٥٠ر٠٠٠ سنة حين يظهر الانسان كحيوان نادر وكجامع للمآكل يعيش مثل اي حيوان مفترس آخر كطفيلي على حساب مخلوقات اخرى باقتناص وجمع ما يتفق ان توفر له الطبيعة من مآكل • وهذا الاقتصاد القائم على (جمع المآكل) والذي يقابل ما يسميه مورغان Morgan « بالوحشية » كان يشكل المصدر الوحيد للمعيشة لاي مجتمع بشري اثناء ما يقرب من ٩٨ بالمائة من مدة اقامة البشرية على هذا الكوكب وخلال المدة التي يسميها علماء الآثار « بالباليوليتيك أو العصر الحجري القديم » والتي يطلق عليها علماء الطبقات اسم « عصر البليستوسين » ولا يزال يمارس هذا الاسلوب جماعات قليلة متأخرة ومنعزلة في غابات الملايو أو اواسط افريقيا ، وفي صحارى شمالي غربي استراليا وجنوبي افريقيا وفي المناطق القطبية •

(٢) ومنذ ١٠ر٠٠٠ سنة على الاكثر بدأت بعض المجتمعات في الشرق

الادنى اولا تتعاون مع الطبيعة تعاونا فعالا بزيادة كميات الطعام الموجودة وذلك بزراعة النباتات وبتربية الحيوانات الداجنة في اغلب الاحيان • وهذا النظام الاقتصادي الجديد اي نظام « انتاج المآكل » يميزه ما يسميه مورغان « بالبربرية » ويمثله بابسط اشكاله ما يطلق عليه الاثريون اسم « النيولتك » أو « العصر الحجري الحديث » ولكن العصر الحجري الحديث من الوجهة الاقتصادية على الاقل ، لا يمثل فترة معينة من الزمن طالما ان الماوريس في نيوزيلاندة كانوا لا يزالون نيولتكيين (في العصر الحجري الحديث) في جهازهم واقتصادهم عام ١٨٠٠م • وزيادة على ذلك فان كثيرا من المجتمعات التي لا تزال بربرية اقتصاديا قد تعلمت استخدام الادوات والاسلحة الحديدية والبرونزية بالرغم من ان الاستعمال الصناعي على الاقل للبرونز لم يكن ممكنا بتمامه الا بعد الثورة الاقتصادية التالية •

(٣) هذه الثورة بدأت في الوديان لنهر النيل أو الدجلة والفرات والسند منذ نحو خمسة آلاف سنة بتحويل بعض القرى الواقعة بجانب الانهار الى مدن • فقد اقنع المجتمع الفلاحين واجبرهم على ان ينتجوا مقدارا من المواد الغذائية يزيد عن حاجاتهم المنزلية واستخدام هذا الفائض بعد جمعه لاعاشة مجموعة « حضرية » من السكان من صناع اخصائيين وتجار ولاعاشة لكهنته وموظفيه وكتبه • وكانت الكتابة كما سنرى نتيجة طبيعية وضرورية لهذه الثورة الحضرية التي بدأت بها « المدينة » والتي اوجدت الوثيقة التاريخية • ويتابع (جايلد) تحليله للثورة الحضرية :

أ ـ ان اول الفي سنة من المدنية تطابق ما يصفه علماء الآثار « بالعصر البرونزي » لان النحاس والبرونز كانا المعدنين الوحيدين المستخدمين في الادوات والاسلحة وكان المعدنان ثمينين حتى انه لم يمكن ان يكونا في متناول احد سوى الالهة والملوك والرؤساء ومستخدمي المعابد والدول، وكان الفائض الاجتماعي الناتج بالدرجة الاولى عن زراعة المواد الاساسية بواسطة

الرى يتجمع في ايدى حلقه ضيقة نسبيا من الكهنة والموظفين الذين كانت نفقاتهم المحدودة تقيد ايضا نمو السكان الصناعيين والتجار في المدن •

ب ـ ان عصر الحديد الاول الذي بدأ بانتشار اسلوب اقتصادي لانتاج الحديد المصنوع نحو عام ١٢٠٠ ق•م كان معناه تعميم الاجهزة المعدنية • وفي نفس الوقت ادى اختراع الكتابة الابجدية في الشرق الادنى الى تعميم الكتابة التي كانت حتى ذلك الوقت لغزا مقتصرا على طبقة صغيرة من الكتبة المتعلمين ، ثم بعد عام ٧٠٠ ق•م ادى التغير البسيط في النقود المسكوكة الى تسهيل عمليات البيع بالمفرق • وفي نظام الاقتصاد «الكلاسيكي» اي « اليوناني الروماني » اصبح هذا الفائض الناشىء عن الزراعة الفنية الى حد ما يمكن توزيعه بصورة اوسع بين طبقة متوسطة عليا من التجار ورجال المال والمزارعين بفضل استعمال هذه المستحدثات المقرونة بتيسير النقل الرخيص عن طريق البحر المتوسط • وقد ادى ذلك الى ازدياد ملحوظ في عدد السكان في حوض البحر المتوسط على الاقل ، على ان هذا الازدياد قد توقف اخيرا بسبب افتقار المنتجين والصناع نسبيا او بسبب استعبادهم •

جـ ـ عملت الاقطاعية في اوربا على ربط المزارع البربري شبه المتنقل بالارض وبذلك زادت في انتاج منطقة الغابات المعتدلة • ولكنها حررته من العبودية الرومانية الطابع ، بينما ادى « نظام النقابات » الى اعطاء المصانع والمتاجر حرية ووضعا اقتصاديا لم يكن يتمتع بهما • وهكذا فان التجارة والصناعة بالاضافة الى الزراعة الاشد كثافة والاكثر استقرارا والتي اصبحت تستفيد من قوة المياه ادت الى زيادة لا مثيل لها في عدد سكان اوربا •

د ـ واخيرا فان اكتشاف العالم الجديد والطرق البحرية الى الهند والشرق الاقصى فتحت لاوربا الواقعة على المحيط الاطلسي سوقا عالمية • واصبح باستطاعة المجتمعات التي تعيش على ساحل الاطلسي ان تحصل على مواد غذائية من العالم كله لقاء البضائع العادية التي اخذت تنتجها بالجملة ،

وهذه المواد الغذائية نفسها اصبحت تتزايد بفضل نظام اقتصادي ريفي علمي آخذ في الترقي • وتشهد الخطوط البيانية المتصاعدة بشدة لسكان انكلترا بين ١٧٥٠ و١٨٠٠ لا بنجاح الاقتصاد « البرجوازي الرأسمالي » من الوجهة البيولوجية فقط وانما تبرر اطلاق اسم الثورة الصناعية على المظاهر الاولى لهذا الاقتصاد) •

يتضح مما مر اعلاه ومن مطالعة مجموع كتاب جايلد النقاط التالية فيما يتعلق بالعصور السابقة للحضارة :

١ – ان عصر الوحشية (يسميه المترجم هنا بالهمجية – الفصل الثاني ص ٢١) امتد عموما بين ٥٠٠٫٠٠٠ – ٨٠٫٠٠٠ ق•م وهو يوافق العصر الحجري القديم • وميزة هذه المرحلة هي حياة الانسان كعالة على الطبيعة (جمع المآكل) •

٢ – ان عصر البربرية امتد بين ٨٠٠٠٠ – ٥٤٠٠ ق•م وهو يوافق العصر الحجري الجديد وميزة هذه المرحلة هي مشاركة الانسان الفعالة مع الطبيعة (انتاج الطعام بالزراعة والتدجين) •

٣ – ان اخطر فترة في تاريخ الانسان القديم هي المرحلة العليا في عصر البربرية أو ما يسميه جايلد (البربرية الراقية للعصر النحاسي) وهي تمتد عموما بين ٤٠٠٠ – ٣٠٠٠ قبل الميلاد •

ويقول جايلد عنها (وربما كانت فترة الالف سنة التي سبقت عام ٣٠٠٠ ق•م مباشرة اخصب فترة من ناحية الاختراعات والاكتشافات المفيدة في اية فترة اخرى في التاريخ قبل القرن السادس عشر الميلادي • فاعمال هذه الفترة ادت الى ذلك التنظيم الاقتصادي للمجتمع الذي اطلق عليه اسم الانقلاب الحضري) – ص ٦٧ من الترجمة العربية • أو بكلمة أخرى ان هذه نقطة التحول من عصر البربرية (مجتمع لا طبقي) الى عصر الحضارة (عصر المجتمعات الطبقية) (عندما أصبح من الممكن استعمال فائض الانتاج

لاعاشة طبقات اقتصادية لا تعمل في انتاج طعامها بصورة مباشرة) كما يقول جايلد : اما الفصول اللاحقة في كتاب جايلد : (الفصول الثمانية الاخيرة) فهي تحليل تاريخي رائع لنظام العبودية أو الرق في اهم الحضارات التاريخية المعروفة •

(٩) رأى بعض الكتاب في تطور نظام المشاعية البدائية :

يرى متروبولسكي وجماعته Mitropolsky من مؤلفي كتاب (خلاصة للتطور الاجتماعي ، الترجمة الانكليزية الفصول ٣ ، ٤ ، ٥) ان نظام المشاعية البداعية على العموم مر بمراحل ثلاث مرحلة النشوء والتكون Formation وسنعود اليها بعد قليل لوجود بعض العناصر الجديدة في عرض هذه المرحلة ، ومرحلة التطور والازدهار Development وتتميز من حيث تطور (قوى الانتاج) بصنع القوس والنشاب ، وازدياد اهمية الصيد وصنع الاوعية الطينية والخشبية وبناء مساكن دائمة والانتقال الى الحياة الحضرية ، كما اصبحت الزراعة وتربية المواشي البدائيتان الوسيلة الرئيسية للحياة • اما من حيث تطور (علاقات الانتاج) فتمتاز بظهور الملكية القبلية Tribal وتوسع الملكية الجماعية لتوسع نطاق العمل الجماعي وظهور ثقافة عامة قبلية وشمول الطابع الاجتماعي حتى العمل المنزلي ، وعلى نطاق (المؤسسات غير الاقتصادية) كانت تسود الديمقراطية العشائرية وظهور مجالس الزعماء المنتخبة ، كما ظهرت في هذه المرحلة التصورات الدينية البدائية (عبادة الارواح ، الرقي والحجب ، عبادة الاصنام ••• الخ) • اما المرحلة الثالثة وهي مرحلة (تفسخ المشاعية البدائية) فتتميز من حيث تطور (القوى المنتجة) باستخدام الادوات المعدنية واختراع قالب الفخار وابسط نول للحياكة مع تطور كبير في الزراعة وتربية المواشي على السواء • اما من ناحية التغيرات في (علائق الانتاج) فقد ظهر التقسيمان الاجتماعيان الكبيران للعمل ، التقسيم الاول (زراعة وتدجين)

مع ظهور المحراث الخشبي واستخدام الحيوانات للجر ، والتقسيم الثاني (ظهور الحرف) المرتبط باستخدام الادوات الحديدية والمعدنية الاخرى • وقد ادى التقسيمان الاجتماعيان الى ظهور (التبادل) لمنتجات العمل ، وتحويل نظام الامومة الى نظام الابوة • وقد ادت كل هذه التطورات الى ظهور (الفائض الانتاجي) مع ما استتبع ذلك من ظهور التملك الفردي لوسائل الانتاج وما ادى اليه من تغير نظام التوزيع من قاعدة المساواة الى قاعدة اقتسام الفائض طبقا لمعدل العمل ونتائجه ، ثم ظهور (الملكية العائلية) تبعها من نظام (المشاعية الاقليمية) Territorial Commune أي المرتبطة بالارض المملوكة ملكية عائلية خاصة والذي يؤلف مرحلة انتقالية متناقضة الطابع بين الملكية المشاعية العشيرية القديمة والملكية العائلية الخاصة الجديدة ، وتنتهي هذه المرحلة الوسطى بظهور الملكية الخاصة على المنتج نفسه (الانسان) أي ظهور (الرق) وتطوره في مراحل مختلفة من الرق المشاعي (للمشاعية) الى الرق العائلي أو المنزلي (للاسرة) الى الرق الفردي (للرؤساء المتنفذين) • وهكذا ظهرت مرحلة التملك الاستثماري كنتيجة حتمية لاطراد تطور القوى الانتاجية ومع ظهورها ظهر أول انقسام طبقي للمجتمع (العبيد ، مالكو العبيد ، المشاعيون الاحرار) لاول نظام اجتماعي طبقي وهو نظام العبودية أو الرق •

ان هذه الصورة العامة لمراحل تطور المشاعية البدائية لا تختلف مع الصورة الكلاسيكية المعروفة ، الا ان عرضها للمرحلة الاولى (مرحلة النشوء والتكون) يحتوي على بعض المعلومات المفيدة التي يمكن تلخيصها على الشكل التالي :

أ ـ (القوى المنتجة) خلال (نشوء) المجتمع البشري :

١ ـ الانسان البدائي Primitive man كان مختلفا عن

الانسان الحالي (جبهة بارزة ، عيون غائرة ، حواجب كثيفة ، الفك الأسفل هابط ، الجسم مندفع للامام ... الخ) . ولكنه كان معتدل القامة (خلاف القرود مثلا) ، كما ان دماغه قريب جدا للانسان الحالي .

٢ ـ تطور أدوات العمل ـ الحجرية والخشبية :

أ ـ أول استعمال للادوات الحجرية ظهر منذ حوالي ٧٠٠ الف عاما ق.م ، أهم اكتشاف في هذا الصدد كان الاداة القاطعة Chopper والتي استعملت لعدة أغراض (حفر ، صيد ، قطع) . لقد كان الانسان في المرحلة المذكورة قريب الشبه بـ (الانسان ـ القـــرد) أو ما يسمى (انسان جاوة) .

ب ـ استعمال القطاعة البيضوية oval منذ حوالي (٥٠٠ ـ ٣٠٠ الف عاما ق.م) ، أي المصقولة من كل الجهات ، مما يدل على تطـور المهارة وتطور العضوية البشرية نفسها . وقد كان من نتائج ذلك زيادة الغذاء وبدء الاستقرار في الكهوف .

جـ ـ اكتشاف النار مع ما استتبع ذلك من توفير الحـرارة وطهي الطعام وتطويع الادوات وارهاب الحيوان . وقد أدى الاكتشاف المذكور الى تحسن العضوية البشرية نفسها بتحسن الطعام .

د ـ تطورت الادوات خلال العصر الجليدي Ice age أي منـذ حوالي ١٠٠ الف عاما ، وفي هذا العصر أصبحت اوربا مغطاة بالجليد والصحراء الكبرى مغطاة بالغابات الكثيفة ، فأنقرض كثير من الحيوان والنبات ، ولكن الانسان بقي بفضل العمل . ان الانسان الذي عاش هذه المرحلة الجليدية هو ما يعرف (بالانسان النياندرتالي) Neanderthal وقد تميز باستخدام الادوات الحجرية المحسنة وزيادة التخصص وتحول الصـــيد Hunting الى المهنة الرئيسية وممارسته بصورة جماعية ،

وبناء البيوت لاول مرة .

هـ ـ ظهور (الانسان الاجتماعي) او ما يعرف بانسان كرومانيون Cro-Magnon

ظهر الانسان الاجتماعي بين ١٤٠٠٠ ـ ١١٠٠٠ ق.م وكان قريبا جدا من الانسان الحالي عضويا ، قادرا فسلجيا على النطـق والتفكير ، بنتيجة العمل الجماعي . كذلك كانت الادوات أكثر مهارة وتخصصـا (حجر وعظام) خاصـة الرمح والمنجنيق (قاذف الرمح) . أصبحت المجموعات السكنية أكثر استقرارا . ومع بداية هذه المرحلة بدأ تطور الانسان وفق القوانين الاجتماعية المميزة لتطور المجتمع البشري وحده . كذلك ظهرت في هذه المرحلة (الاجناس البشرية) ، أي المجموعات البشرية التي تختلف من حيث الشكل الخارجي فقط (لون البشرة ، شكل الانف والشفة ، شكل الشعر) وقد ظهرت بعد اكتمال تطـور الانسان البايولوجي وذلك لاسباب مناخية ، وليس لها أية دلالة بايولوجية أو اجتماعية ، عكس ما تدعيه النظريات العنصرية الاستعمارية .

ومع نمو البشر وتشعبهم (سعيا وراء الطعـام) ظهرت مجتمعات جديدة مما أدى الى تبادل الخبرات وزيادة المعرفة ، وكل ذلك أدى بدوره الى تطور قوى الانتاج . وفي نفس هذه المرحلة (١٣ ـ ١٠ آلاف ق.م) انتقل السكان لامريكا واستراليا مما أدى الى عزلهم عن القارة الرئيسية (آسـيا) ومع ذلك جرى تطورهم اللاحق على غرار تطور الآخرين بوجه عام .

ب ـ تطور (علائق الانتاج) خلال نفس الفترة :

اتخذت علائق الانتاج طيلة (مرحلة النشوء) هذه ، شكلا مشاعيا Communal لضرورة ذلك لضمان جماعية العمـل وانتقال المهارات من جيل لآخر ، الا ان هذه المشاعية نفسها مرت بمراحل مختلفة تبعا لتطور

تقسيم العمل وزيادة انتاجيته بسبب تطور أدوات الانتاج •

١ ـ مرحلة القطيع البدائي Primitive Horde :

وقد ساد هذا الشكل المشاعي قبل وخلال ظهور الانسان النياندرتالي ، بسبب بدائية الادوات وجبروت الطبيعة والحيوانات • وقد كان تقسيم العمل في هذه المرحلة طبيعيا (أي حسب الجنس والسن) • فكان الاقوياء يتخصصون في الصيد والضعفاء في جمع الطعام وصيد الاسماك ، بينما ينصرف الشيوخ الى القيادة • وقد أدى هذا التقسيم الى القفز بقوى الانتاج وتطورها ، كما انه مر بمرحلتين ، مرحلة التعاون البسيط ، أي مجرد العمل الجماعي لنفس المنتوج ، وما يسمى أحيانا تعاون العمل أي التخصص في عمل واحد لكل جماعة على حدة •

٢ ـ مرحلة المشاعية العشيرية Clan :

حيث أصبحت العشيرة هي وحدة العمل أو الانتاج ، أي مجموعة مشتركة في واجبات العمل أصغر نطاقا من القطيع ، بفضل زيادة الانتاجية Tribal ولكنها اوسع نطاقا من العشيرة ، ومبنية على وحدة اللغة وطريقة الحياة • ومما قوى المشاعية (الكومونة) نظام الزواج الخارجي أولا Exogamy أي منع الزواج بين أفـــراد القبيلة ، ثم الزواج الداخلي Endogamy أي السماح بـه داخل حدود القبيلة وحدها ومنعـه بين الاقارب في حدود العائلة • اما الخصائص الجوهرية للعلاقات الاجتماعية في هذا الشكل المشاعي العشيري فيمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ـ العمل واجب على الجميع حسب المقدرة أي جماعية العمل •

ب ـ الارض والثروات ملك للجميع أي ضرورة استعمالها جماعيا بسبب بدائية وسائل الانتاج ، أو بتعبير آخر جماعية التملك •

جـ ـ هدف الانتاج مجرد سد الحاجات الاولية • أو بتعبير آخر ان بدائية

الادوات هي التي قررت شكل الملكية ، فعلاقات الانتاج ، فعلاقات التوزيع .

د ـ المساواة في توزيع البضائع (الخيرات) على الجميع .

هـ ـ انعدام الطبقات ، لانعدام الاستغلال (الاستثمار) .

و ـ سيادة نظام الامومة Matriarcal وذلك بسبب تفوق اهمية (الام) الاقتصادية لتخصصها في جمع الطعـــام والزراعة البدائية وتدبير المنزل ، وبسبب تراجع اهمية الصيد ، الذي كان من اختصاص الرجل . ومما ساعد في تثبيت النظام المذكور (أي الامومة) سيادة نظام الزواج الجمعي (المختلط) Group matrimony أي تعدد الازواج والزوجات ، ومجهولية الابناء دون الامهات . وقد سمى التنظيم الاجتماعي نفســـه اموميا والمشاعية نفسها المشاعية الامومية لانتمائها الى الام .

(١٠) ماكس فيبر M. Weber ونظام (المشاعية الزراعية) :

درس الاجتماعي الالماني ماكس فيبر في كتابه الذي نشر بعد وفاته (التاريخ العـام للاقتصـاد) ١٩٢٣ ، الفصـل الاول Allgemeine Volkwirtschaftgeschichte توجد ترجمة انكليزية بقلم الاستاذ نايت Night) بعنوان (التنظيم الزراعي ومسألة الشيوعية الزراعية) ، درس مسألة (المشاعية البدائية) باعتبارها المنطلق للتطور الاقتصادي اللاحق . وبعد دراسة سريعة لبعض البلدان الاوربية والآسوية (المانيا ، اسكتلندة ، روسيا ، الصين ، الهند) انتهى الى النتيجة التالية : (لا تؤيد جميع هذه الامثلة نظرية (لافلي)[1] Leveley في ان الشيوعية الزراعية كانت في

---

(١) مؤرخ فرنسي واحد رواد نظرية المشاعية البدائية ، وخاصة في كتابه

Lavelye — de la propriete et de ses Formes Primitives, 1874 (حول الملكية واشكالها البدائية) ، ١٨٧٤ .

بداية التطور الاقتصادي ... وفي الواقع لا يمكن الادلاء بتعابير عامة عن الحياة الاقتصادية للانسان البدائي . واذا بحثنا عن جواب بالنسبة للشعوب التي لم تمسها التأثيرات الاوربية لا نجد هناك اجماعا بل اشد الاختلافات) ص ٢٣ - ٢٤ . ان هذا الرأي (اللا اداري) Agnostic الذي ينتهي اليه فيبر في هذه المسألة التاريخية الهامة يتفق مع منهجه (البراكماتي) - أي الذي ينكر التعميمات التاريخية - في دراسة التاريخ بوجه عام ، والقائم على انكار وجود قوانين موضوعية عامة (أي نظرية عامة) للتطور الاجتماعي والاقتصادي ، وهو نفس منهج (المدرسة التاريخية الالمانية) الذى يعتبر احد اقطابها المتأخرين . لقد سبق ان انتقدنا هذا المنهج (اللاتاريخي) لهذه المدرسة عند تطرقنا لبعض آرائها فيما سبق (هلدربراند وبوخر) فلا حاجة للعودة اليه ثانية الآن .

وفي ختام هذا الفصل نشير الى رأي الاستاذ (وتيكر) في كتابه (مدارس وتيارات الفكر الاقتصادي) حيث يرى بان البحوث الانثروبولوجية الحديثة تدل على ان علاقات التملك لدى الشعوب البدائية كانت أكثر تعقيدا مما يظهر من نظريتي موركان الامريكي و (ماورر) الالماني[1] . ففي بعض الشعوب البدائية كانت توزع الاطعمة بموجب قواعد عرفية على بعض من لا يشاركون في العمل ، كرئيس القبيلة مثلا ، وفي بعض الشعوب البدائية الاخرى كانت توزع الارض على وحدات عائلية صغيرة خاصة اذا كان الزوج متعدد الزوجات ، وفي شعوب بدائية أخرى كان خطر مصادرة الارض من قبل القبائل الغازية مائلا على الدوام ، وفي داخل القبيلة نفسها كان يعاد توزيع الارض على أفرادها من سنة

---

(١) مؤرخ الماني كانت كتاباته هو الآخر احد مصادر نظرية المجتمع البدائي وخاصة كتابه (مقدمة لدساتير المدن والقرى والمشاعيات القديمة) Maurer — Eeinleitung zur Mark, Hof, dorf, und stadtverfassung, 1954.

لاخرى استنادا للعرف وهكذا ... الخ[1] . ان تعليقنا على رأي وتيكر هو ان نظرية المشاعية البدائية لا تنكر تعقد الانظمة الاقتصادية واختلافاتها التفصيلية حسب الظروف المحلية ، وذلك بسبب تطور هذه الانظمة ووقوف الشعوب البدائية في مراحل اجتماعية انتقالية مختلفة ، كما يظهر ذلك بوضوح من شرح النمط النظري للنظرية المذكورة في الصفحات السابقة ، ولكن المهم دائما هو نمط الانتاج السائد في كل مرحلة معينة وهو لا يخرج في جوهره بالنسبة لنظام المشاعية البدائية عن السمات المذكورة سابقا .

(1) E. Whittaker — Schools and Streams of Economic thought, 1959, pp. 219-220.

الفصل الرابع

نظـــام العبودية

SLAVERY

سوف نعالج النظام العبودي (الرق) في جملة فروع نذكر منها :
الفرع الاول ـ مسائل نظرية حول نمط الانتاج العبودي ـ نظرية شروت وكونتر .

الفرع الثاني ـ نشأة النظام العبودي ومصادره ـ دور القطاع السلعي .
الفرع الثالث ـ الطبقات في النظام العبودي ـ دراسة سولتو ، نظـــرية اوتشنكو .

الفرع الرابع ـ الدولة والمجتمع العبودي ، النظرية الاشتراكية ، رفض النظريات الاكاديمية .

الفرع الخامس ـ الازمة العامة للنظام العبودي ـ نظرية شتايرمان حول سقوط العبودية ـ نظرية كوفاليف حول طبيعـــة التحول الاجتماعي من العبودية الى الاقطاع .

الفرع الاول

مسائل نظرية حول النمط العبودي للانتاج

نظرية شروت وكونتر ونقدها

أثار العالمان الالمانيان شروت وكنتر في مقالة[1] لهما عن (بعض القضايا النظرية الخاصة بالنظام العبودي) نشراها في المجلة الالمانية المتخصصة (مجلة علم التاريخ) عدة مسائل نظرية من المفيد استعراضها كما يلي :

(١) عدم جدوى مفهوم (العصر القديم) و (نمط الانتاج القديم) :

جرت عادة المؤرخين الاكاديميين على تقسيم التاريخ العالمي الى عصور قديمة ووسطى وحديثة واعتبار العصر القديم die Antike يشمل العالمين اليوناني والروماني قبل سقوط روما على يد البرابرة الجرمان وخلع آخر الاباطرة الرومان الغربيين روموليس اوغسطس Romolus Augustus على يد القائد الجرماني اودياكر Odeacre عام ٤٧٦م . ان النظرية العلمية ترفض هذا المفهوم لانه مفهوم زمني Chronologique فحسب ، لا يحدد (محتوى) النظام الاجتماعي السائد حينذاك ولا يفسر تعاقب الانظمة الاجتماعية وتحولها من نظام لآخر ، ولا يحدد بصفة خاصة الفروق في طبيعة العلاقات الاستثمارية Rapports d'exploitation علائق الانتاج والتملك والتبعية) التي تميز نظاما ما عن نظام آخر ، وتستبدل بهذا

(1) Schrott und gunter — Einige Probleme zur Theorie der auf sklaverel Beruhenden gessllschaftsordnung — zeitschrift fur geschischtswissenschaft, 1956 — Z. 900-1008.

التقسيم الزمني للتاريخ ، التصنيف العلمي لتطور الانظمة الاجتماعية ، وبمفهوم العصر القديم (ونمط الانتاج القديم)[1] مفهوم النظام العبودي ونمط الانتاج العبودي الذي يحدد محتوى العصور القديمة .

(٢) توقيت المجتمع العبودي :

لا جدوى من وضع تاريخ عام ينطبق على جميع الانظمة العبودية في العصور القديمة ، بل يجب دراسة العبودية في كل بلد بشكل حسي محدد واكتشاف السمات (قوى الانتاج وعلائق الانتاج) المميزة للعبودية في البلد المختص . وقد ذهبت جميع جهود العلماء في محاولة وضع حدود زمنية عامة لبداية ونهاية المجتمع العبودي ادراج الرياح[2] .

(٣) عمومية المجتمع العبودي في الشرق والغرب :

هناك محاولات من بعض المؤرخين لقصر النظام العبودي على تاريخ اوربا فقط واستبعاد انطباقه على تاريخ الشرق القديم (الادنى والاقصى) . وهناك محاولات أخرى تستبعد بلدانا شرقية معينة من سريان النظام العبودي[3] الا ان الدراسات الحديثة[4] تؤيد عمومية النظام المذكور في

---

(١) وهذا التعبير استعمله ماركس في (نقد الاقتصاد السياسي) في مقدمته الشهيرة ـ المشار اليها سابقا .

(٢) مثلا محاولات العالم الالماني Bengston في كتابه (مقدمة في التاريخ القديم) مونيخ ١٩٥٣ بالالمانية
Einfuhrung in die alte geschischte

(٣) مثلا المؤرخ الالماني Morenz في دراسة له عام ١٩٥٥ ـ راجع المؤلف الجماعي الصادر بالفرنسية عام ١٩٥٧ بعنوان (الدولة والطبقات في العصور القديمة العبودية) ص ٩ حيث يستبعد الصين والهند من العبودية .

(٤) تذهب المدرسة السوفياتية الى هذا الرأي ـ راجع تقرير Sidorov في (المؤتمر الدولي للعلوم التاريخية) المنعقد في فلورنسة عام ١٩٥٥ ، بالايطالية Relazioni, Vol. VI, pp. 409-419.

العصور القديمة وتعتبر النظام الاجتماعي الذي ساد الشرق القديم هو شكل من أشكال العبودية تميز ببعض المميزات الخاصة نتيجة بقـايا ومخلفات المجتمعات البدائية ، ولا تميل هذه الدراسات الى الرأي الآخر الذي يرجح كون النظام الاجتماعي للشرق القديم كان نوعا من القنـانه الاقطاعيـة servage .

(٤) مراحل المجتمع العبودي :

يمر المجتمع العبودي نفسه في ثلاث مراحل لا تختلف نوعيا عن بعضها بل تختلف كميا فقط ومن حيث الدرجة وهي :ـ

أ ـ المرحلة الابوية Patriarcale للمجتمع الطبقي الاول ـ وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع البدائي والمجتمع العبودي المتطور تتميز بظهور تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصـة وتطور التمايز الاجتماعي وظهور بوادر الطبقات والدولة ... الخ ، الا ان العلاقات العبودية (تملك واستثمار العبيد) لم تصبح هي السائدة بعد . وقد بقيت مصر وبابل والصين والهند القديمة في هذه المرحلة ، ولم تتعدها . كما كانت هذه المرحلة هي السائدة لدى اليونان من العصر الهومرى حتى الغزوات الفارسية ، وفي روما حتى بدايات العهد الجمهوري .

ب ـ العبودية المتطورة developpe ـ وتتميز بسيادة العلاقات الاستثمارية العبودية واحترام التناقضات الاجتماعية للنظـام ، وخراب المنتجين المستقلين نتيجة منافسة مالكي العبيد ، وانفجار ثورات العبيد وفقراء الاحرار ، وعجز هؤلاء المنتجين عن تقديم أي بديل عن النظـام العبودي السائد . لقد دخلت اليونان القديمة في هذه المرحلة منذ القرن الخامس ق.م وروما بين القرن الثاني ق.م حتى القـرن الثاني الميلادي .

جـ ـ العبودية المتأخـــرة tardive وتميز بانحلال المجتمع العبودي بنتيجة ظهور علاقات انتاجية جديدة داخل النظام هي أقرب للعلاقات الاقطاعية • ان هذه المرحلة تتميز بتناقص عـدد العبيد من جهة ، ولكن الأهم من ذلك هو ازدياد استغلالهم الى حد عرقلة أي نمو جديد في قوى الانتاج ، مما أدى الى انحلال النظام وركوده الكامل • وهذا هو السبب الرئيسي للجوء مالكي الاقطاعيات الكبيرة الى اقامة نظـــام الكولون colonat (ايجـــاد قطع صغيرة من الارض للمنتجين مقابل حصص عينية من المنتوج) لتلافي السقوط الكامل للنظام • الا ان التناقض بين علاقات الانتاج العبودية وهذا القطاع الكولوني الجديد استمر في الاحتدام مؤديا الى مرحلة عصيبة من الازمـات السياسية والاقتصادية (خاصة الانخفاض في الانتاجيـــة والانتاج وحجم التجارة) وتفجر الثورات والحروب الاهلية •• الخ مما أودي أخيرا بالنظام العبودي مفسحا المجال لنمو النظام الاقطاعي الجديد •

(٥) الوضع القانوني للعبيد في الشرق القديم :

أ ـ مصر القديمة :

لم يدخل العبيد نطاق الانتاج الزراعي طيلة عهود الفراعنة وجزئيا في عهد البطالسة الا بصورة غير مباشرة أي بواسطة العائلة المالكة للعبيد • وقد كان الوضع القانوني للعبيد وضعا وسطا بين نظام الاشخاص statut des personnes ونظام الاموال biens مثل ذلك ان قاتل العبد في القانون المصري القديم كانت عقوبته الموت ، كما كان للعبد حق التملك المحدود وحق الزواج الشرعي ، ولم يكن بالامكان فصل العبد عن عائلته • واذا حرر العبد اكتسب المركز القانوني الكامل للرجل الحر • اما بالنسبة لعبيد الاديرة في مصر القديمة فقد كانت لها بعض الامتيازات ، مثلا اعفاؤهم

من نظام السخرة corvee للدولة ، وانصرافهم لخدمة الاديرة انتاجيا ودينيا • ان هذه السمات الخاصة بالعبودية المصرية القديمة يمكن تعميمها على جميع بلدان الشرق القديم ، فقد بقي النظام في هذا المستوى الاول ولم يبلغ المرحلة الكلاسيكية التي عرفتها روما وبعض اقاليم اليونان •

ب ـ بابل وآشور :

نشأ نظام العبودية هنا قبل نشوئه في مصر القديمة • وقد كانت العبودية الخاصة (ملكية الافراد للعبيد) منتشرة جدا ، وقد كان استثمارهم في القطاع الزراعي أكثر انتشارا منه في مصر ، وعلى الاخص في أراضي الملك وأراضي الاديرة ومقاطعات رجال الحاشية الملكية • ولكن مع ذلك لم تكن العبودية قاعدة الانتاج في بابل وآشور بل كان استثمار الفلاحين الاحرار (المضطهدين بشدة) في الارياف أكثر انتشارا وشيوعا • كان من حق العبيد ان يتملكوا ملكية محدودة جدا وكان وضع النساء من العبيد اللواتي يلدن لحر يمتاز ببعض الحماية القانونية ، كما ان عبيد الدولة وبعض كبار موظفيها كان من حقهم الزواج من الاحرار وليس من حق سادتهم تملك اطفالهم • وفي حالة وفاة العبد كان من حق ارملته مشاركة السيد في نصف التركة • وبموجب القانون السومري كان من حق النساء من العبيد اللواتي يلدن لسيد حر ان يتزوجنه شرعيا بعد وفاة زوجته الحرة وان يرث اطفالهن السيد بعد وفاته • الخلاصة ان العبيد في بابل وآشور كانوا أكثر عرضة للاستغلال منهم في مصر القديمة ولكنهم مع ذلك لم يكونوا مجرد (أشياء) res كما كانت الحال في روما الكلاسيكية مثلا •

(٦) النظام الشرقي القديم نظام عبودي غير متطور :

على ان الفروق القانونية السابقة بين وضع العبيد في الشرق القديم ووضعهم لدى اليونان والرومان لا يجب ان تحمل على الاستنتاج بان النظام

الاسيوي القديم نظام مختلف نوعيا عن عبودية اليونان والرومان • ان مثل هذا التفسير تفسير قانوني شكلي يعزل الظواهر القانونية عن محيطها الاجتماعي • والواقع ان قوانين التطور الاجتماعي تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة وبوتائر مختلفة السرعة حسب الشروط الاقتصادية والتاريخية السائدة في البلدان المختلفة • ان سبب اختلاف سمات العبودية الشرقية عن العبودية الكلاسيكية يعود لمفعول قانون التطور غير المتساوي الذي يظهر مفعوله في جميع النظم الاجتماعية التاريخية بما فيها النظام العبودي • ويذكر المؤرخون بين أسباب تخلف النظام العبودي في الشرق القديم تخلف قوى الانتاج واستمرار استنادها بصورة رئيسية الى العصور الحجرية والنحاسية والبرونزية بخلاف العبودية اليونانية والرومانية التي اقامت نظامها الانتاجي على عصر الحديد • ان من الفروق الهامة بين النظامين الشرقي والغربي هو انتشار اسلوب (تحرير الرق) مقابل بدل نقدي في الشرق ، وانعدام هذا الاسلوب الا استثناء في الغرب • كذلك من الفروق الهامة بينهما هو المركز الثانوي الذي كان يحتله العبيد في التركيب الاجتماعي الطبقي في الشرق بينما أصبح العبيد هم الطبقة الرئيسة في الغرب القديم ، أو بعبارة أخرى كان التناقض الاجتماعي الرئيسي في الشرق القديم هو التناقض بين كبار ملاكي الارض وصغار الفلاحين الذين كانوا جمهرة المنتجين المضطهدين من ابناء البلاد والبلدان المفتوحة ، في حين ان التناقض الرئيسي في العبودية الرومانية المتطورة مثلا كان التناقض بين جمهرة العبيد والسادة ملاك العبيد • وقد نتج عن هذه الفروق في التركيب الطبقي غلبة الثورات الفلاحية في الشرق القديم بينما غلبت ثورات العبيد في التاريخ اليوناني والروماني • الا ان هذه الفروق على اهميتها في دراسة التاريخ الحقيقي الواقعي لبلدان الشرق القديم لا تخرج العبودية الشرقية عن كونها نوعا خاصا من النموذج النظري العبودي كما يتضح من عرض القانون الاقتصادي الاساسي للعبودية •

(٧) القانون الاقتصادي الاساسي للنظام العبودي :

ان مهمة القانون الاقتصادي الاساسي لاي نظام اجتماعي ـ كما رأينا في فصل سابق ـ هو التعبير بشكل عام وموجز عن الخصائص الاساسية والنموذجية لنمط الأنتاج ، وذلك بتحديد الهدف من الانتاج ، والوسائل المستخدمة لتحقيقه • وبهذا يكون هذا القانون الاقتصادي الاساسي مجرد (تعميم) لجميع القوانين الأقتصادية الاخرى للنظام ، يقرر جميع لسمات الهامة والحاسمة في تطوره • ولم توضع حتى الآن صياغة حاسمة للقانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي ، وحتى المؤلفات الاشتراكية الهامة في هذا الموضوع لا تزال تعدل من هذه الصياغة في طبعاتها المتعاقبة حسب تقدم الدراسات التاريخية للانظمة العبودية القديمة • ونشير هنا الى الصياغة التي وردت في الطبعة الثانية من الكتاب الجماعي (المختصر في الاقتصاد السياسي ، ١٩٥٦ ، ص ٤٠ ، الترجمة الفرنسية)[١] ، وهي غير الصياغة الناقصة التي وردت في الطبعة الاولى • جاءت هذه الصياغة كما يلي (يكمن القانون الاقتصادي الاساسي للنظام العبودي في انتاج مقدار من فائض المنتوج Surproduit لأشباع حاجات مالكي العبيد ، وذلك عن طريق الأستثمار الوحشي للعبيد على اساس التملك الكامل لوسائل الانتاج والعبيد من قبل مالكيهم ، وعن طريق استرقاق asservissement والحاق الخراب بالفلاحين والحرفيين وتحويلهم الى عبيد ـ مرحلة الانتقال الى العبودية ـ وكذلك عن طريق قهر واسترقاق شعوب البلدان الاخرى)[٢] • ومع ذلك فهذه الصياغة الأخيرة لم تسلم من نقد بعض العلماء الأشتراكيين وقد وجه اليها المؤلفان صاحبا الدراسة (شروت وكنتر) النقدين التاليين :

---

(1) Manuel d'economie politique, 1956.

(٢) الترجمة العربية لهذا القانون كما وردت في (الاقتصاد السياسي) بيروت ١٩٥٨ ص٥١ ترجمة خاطئة بالمرة ومضللة •

أ ـ ان عبارة (على أساس التملك الكامل) الواردة في الصيغة لا تنطبق الا على العبودية المتطورة ، وعليه فيقترحان العبارة البديلة التالية (على اساس التملك المتدرج والمتنوع لوسائل الأنتاج والعبيد .. الخ) . اننا نعتقد ان هذا النقد غير وارد لان هذه العبارة وردت فعلا للتعبير عن العبودية المتطورة . اما التعبير عن العبودية المبكرة (الشرقية) فقد وردت في العبارة الاخرى (استرقاق والحاق الخراب بالفلاحين والحرفيين .. الخ) الواردة في نفس الصياغة .

ب ـ اما النقد الآخر الذي وجهاه الى الصيغة فهو خلوها من الاشارة الى انتاجية العمل اى (وضع وتطور تكنيكات وادوات وطرائق العمل) خلال مراحل النظام العبودى وهو امر ضرورى في نظر الناقدين في اية صياغة للقانون الأقتصادى الاساسي لاى نظام اجتماعي . اننا لا نشارك الناقدين في هذه الملاحظة الاخيرة لان القانون الاقتصادى الاساسي يحدد السمات الجوهرية لعلاقات الأنتاج المستندة بدورها لمستوى معين من تطور قوى الأنتاج ولا يعالج الاخيرة بصورة مباشرة. الا اننا نعتقد ان الصياغة الموضوعة البحث لا تعبر فقط عن نظام الانتاج العبودى الصرف (او المتطور) بل عن نظام انتاجي اكثر تركيبا يتعايش فيه اكثر من نمط انتاجي واحد ويلعب فيه النظام العبودي دورا متفاوتا ، كما كانت عليه الحال فعلا في الكثير من بلدان الشرق القديم .

ان ملاحظتي الأخيرة على نظرية شروت وكنتر ، هي انهما يقتصران في الواقع في المسائل النظرية التي يطرحانها على دراسة المراحل الأولى فقط من العبودية الشرقية (العبودية المشاعية ، العبودية الأبوية .. الخ) . واذا صح ما يقولانه من ان الشرق القديم لم يعرف غلبة نمط الأنتاج العبودى ولم يصبح هذا النمط قاعدة الانتاج ـ اصبحت استنتاجاتهما وخاصة

اصرارهما على اعتبار النظام الآسيوى نوعا من العبودية لا تستند لاساس علمي • ولكن الدراسات الحديثة كما سيتضح فيما بعد تثبت على العكس بناء الدول الشرقية القديمة على انتاج العبيد بالرغم من وجود سمات اخرى سبق ان اشرنا اليها عند تطرقنا الى (النظام الآسيوى) ، وخاصة استمرار الكومونات الفلاحية ، مع ملكية الملك أو الدولة للارض ، وتحول الفلاحين المشاعيين الى اشباه عبيد • ولكن ليس من شأن تلك السمات ان تغير من الجوهر العبودى للنظام • ان الخطأ الاساسي في نظرية شروت كنتر في رأينا هو الخلط بين (المرحلة الأنتقالية) التي توسطت بين نظام المشاعية البدائية والنظام العبودى وبين النظام العبودى نفسه ، واعتبار تلك المرحلة الأنتقالية شكلا نوعيا خاصا من أشكال النمط العام العبودي في حين ان الاصح هو اعتبار تلك المرحلة مرحلة جنينية ان صح التعبير للنظام العبودي لا تختلف طبيعتها عن اية مرحلة انتقالية اخرى في تطور وتعاقب الأنظمة الاجتماعية الرئيسية •

(٨) الشرق القديم ونظام العبودية :

لقد سبق ان انتقدنا نظرية شروت وكنتر حول عبودية الشرق القديم بالنظر لانطلاقها من مقدمة خاطئة تاريخيا هي عدم سيادة نمط الأنتاج العبودى حينذاك لتخلف قوى الانتاج • ان حجتنا في هذا النقد هي قوانين حمورابي بالذات (حوالي عام ٢٠٨٣ ق•م) التي لا تلقي ضوءا باهرا على علاقات الأنتاج في العبودية البابلية فحسب بل هي تساعد على فهم طبيعة العبودية الشرقية بوجه عام • لقد كان المجتمع البابلي من حيث الجوهر مجتمعا عبوديا تسوده طبقة مالكي العبيد الصغار والمتوسطين ، وكانت الدولة البابلية بأجهزتها وقوانينها مكرسة كليا لخدمة مصالح هذه الطبقة • فقد نص تشريع حمورابي مثلا على ان قتل العبد يعاقب بتقديم مثله للمالك ، وعلى ان من يصيبه بأذى تقديم مجرد التعويض عن ذلك ، كما ان العبد كان

مجرد (مال) من الأموال يباع ويشرى ويوهب منفصلا حتى عن اسرته الخاصة • ان اقسى العقوبات كانت توقع بمنتهكي حقوق التملك الخاصة وخاصة تملك العبيد ، قاعدة النظام الاجتماعي برمته ، فسارق العبد كان يعاقب بالموت ، بل امتدت تلك العقوبة حتى لمن يخفي العبد الهارب من مالكه • وكان العبيد في بابل يوسمون بسيماء خاصة يشار فيها الى اسماء مالكيهم ، ومن تجرأ على محوها يعاقب بأقسى العقوبات • وبالاختصار فقد كان العبد البابلي ليس مجردا فقط من وسائل الانتاج وثمار العمل بل محروما من جميع الحقوق الآدمية • ولهذا السبب فالسمات التي يذكرها شروت وكنتر عن اوضاع العبيد القانونية في بابل وغيرها من دول الشرق القديم لا تنطبق الا على المراحل الأنتقالية الأولى فقط (العبودية العشيرية والمنزلية • اما العبودية في دولة بابل الحمورابية فقد بلغت مستوى النضج اي التملك الكامل الخاص لا لثمار عمل العبيد فحسب بل لقوة العمل المنتجة ، اي لاشخاص العبيد بالذات[1] •

ولكن الى جانب الطبقة المنتجة الرئيسية ، العبيد ، كانت هناك فئات منتجة اخرى تلعب دورا هاما جدا في الانتاج البابلي ايضا وهي طبقة (المساكين) Mesquino ـ طبقة من الأحرار ولكنها ليست كاملة الحقوق قانونا ـ والفئات المعدمة من طبقة الأحرار كاملة الحقوق Full-Fledged

يظهر مما سبق ان التركيب الطبقي للمجتمع البابلي في زمن حمورابي كان بالشكل التالي :

---

(١) راجع في ذلك المؤلف الجماعي لتروبولسكي وجماعته ، المذكور سابقا ، الترجمة الانكليزية ، ص٥٦ ـ ٥٨ •

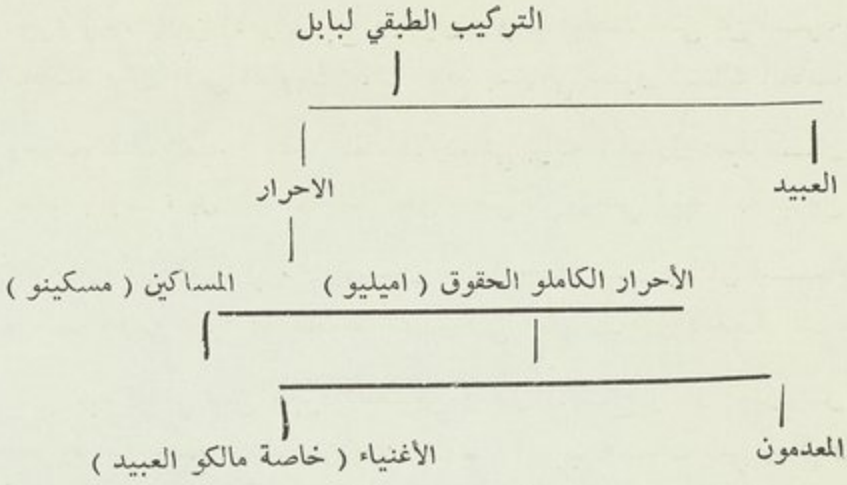

وقد لعبت مراتب المساكين ومعدمو الأحرار دورا اساسيا في مد النظام بجمهرة العبيد بنتيجة اضطرارهم لبيع كل ما يملكون سدادا لديونهم وبالتالي رهن انفسهم لدى الدائن ثم بالتالي تحولهم لعبيد بسبب العجز عن سداد الديون • وقد تكونت نتيجة لهذه الأوضاع المزرية طبقة مستثمرة خاصة في المجتمع البابلي متفرغة لاصطياد (عبيد الديون) debtors slaves وتأجيرها للطبقات المستثمرة في حقول الأنتاج المختلفة •

الوضع في مصر :

ان الوضع في مصر لم يكن يختلف من حيث (الجوهر) عن الوضع في بابل وان اختلف من حيث (الاشكال) التي اتخذتها القوانين العامة لتطور العبودية • لقد اتسمت العبودية المصرية القديمة (خاصة في عهد المملكة القديمة ٣٠٠٠ ـ ٢٤٠٠ ق•م) بالطابع العسكرى العدواني الطاغي ، والطابع البيروقراطي الشديد المركزية ، وكذلك باستخدام (الكومونة الفلاحية) كأداة لاسناد الأقتصاد الزراعي العبودي بالزامها بصيانة أسسه التكنولوجية المتقدمة (مشاريع الري والخزن والتطهير الكبرى) ، وكذلك الدور الكبير الذي لعبته المؤسسة الدينية (الكهانه) في اسناد الدولة العبودية•• الخ ولكن هذه

الأشكال المتميزة لا تغير من جوهر العبودية المصرية ولا تجردها من طابعها العبودى الصارخ (ذلك لأن العبيد كانوا المصدر الأساسي لقوة العمل في مقاطعات الملك والأديرة وكبار الملاكين وكبار الموظفين) كما ان (الهدف الرئيسي لدول الفراعنة كان دعم حكم ملاك العبيد)[1] .

الوضع في الهند القديمة :

واذا انتقلنا الى الهند القديمة نجد ان اول دولة عبودية نشأت في شبه جزيرة الهند كان قد تم تأسيسها في بداية الألف الأولى قبل الميلاد وذلك عبر مرحلة انتقالية طويلة تم فيها تحول (التحالف العشيري) الى (استبداد) شرقي نموذجي ، بتأسيس امبراطورية (الموريا) Maunria في القرن الرابع ق.م. وقد كان للتركيب الطبقي في الهند القديمة سماته الخاصة ، من ذلك مثلا تعدد المراتب الاجتماعية لطبقة الأحرار Varna وانعزالها عن بعضها مما جعلها السلف التاريخي للطبقات المغلقة فيما بعد في الهند . وقد لعبت هذه السمة (التعدد المراتبي) الدور الاساسي في افراز النظام العبودى حيث تحولت المرتبة السفلى الى العبيد والمرتبة العليا الى ملاك العبيد . كذلك من سمات العبودية الهندية غلبة القطاع العام في النظام العبودي حيث كان القطاع المذكور (الدولة أو الكومونات) يملك اكبر نسبة من العبيد تستثمرهم في المشاريع العامة وخاصة مشاريع البناء والاشاء ، وكذلك غلبة النساء على جماهير العبيد بالنظر لاحتفاظ العبودية المنزلية والأبوية بأهمية خاصة في النظام العبودى الهندى . كما ان الملكية الصغيرة كانت هي الغالبة في القطاع الزراعي بالنظر للدور الهام (للكومونة الزراعية) ولطابعها الاجتماعي في العمل لصيانة مشاريع الري حينذاك . هذا الى جانب اهمية المؤسسة الدينية في الهند القديمة (تأليه الحكام) لاسناد النظام

---

(١) العبارات بين الأقواس مقتبسة من متروبولسكي، المؤلف الجماعي المذكور ، ص٦٧ ـ ٦٨ .

العبودى ، سواء أكان ذلك بشكلها البراهمي القديم أو البوذى الجديد . الا ان جميع هذه السمات النوعية الخاصة للعبودية الهندية لم تغير (الجوهر) العبودى للمجتمع والدولة . فقد كان النظام الأجتماعي ككل قائما على استثمار العبيد بالدرجة الأولى ومعدمي المراتب الدنيا من الأحرار بالدرجة الثانية . كما ان الدولة الهندية القديمة كانت مكرسة لخدمة الأرستقراطية العبودية الخاصة والقطاع العام الطاغي العبودي ايضا[1] .

الوضع في الصين القديمة :ـ

واخيرا نشير الى العبودية في الصين القديمة حيث نشأت بدايات العبودية منذ تأسيس دولة الشانغ أو اليين Chang—yin في القرن ١٢ ق.م. وبلغت مرحلة النضج بين القرنين الخامس والثالث ق.م ، وتم انشاء امبراطورية الصين الكبرى في نهاية القرن الثالث ق.م. لقد كانت الحروب الخارجية والداخلية قبل تأسيس الامبراطورية اهم مصادر العبيد ، كما ان احكام القضاء باستبعاد المدينين العاجزين عن الوفاء كانت من المصادر الهامة للعبودية في القطاع العام . وقد استخدم النظام العبودي في الصين (الكومونة) الزراعية كأداة من ادواته الخاصة مضفيا عليها الطابع العبودي . كذلك لعبت التجارة بالعبيد وخاصة الاجانب منهم دورا هاما في مد النظام العبودى بالحياة . الا ان جميع السمات المذكورة للعبودية الصينية كانت مجرد (اشكال) لتجسيد (الجوهر) العبودى للنظام الصيني القديم ممثلا في الملكيات الواسعة (للدولة والافراد معا) القائمة على استثمار العمل العبودي[2] .

---

(١) راجع متروبولسكي ، ص٦٧ ـ ٦٨ من الترجمة الانكليزية .

(٢) راجع متروبولسكي ـ ص ٦٩ بالانكليزية ـ كذلك راجع الدراسة القيمة التي كتبها العالم الصيني كوموجو Kouo—mo—Jo رئيس اكاديمية العلوم الصينية في المؤلف الجماعي المشار اليه سابقا وذلك بعنوان (المجتمع العبودي الصيني) ص ٣١ ـ ٤٩ بالفرنسية .

الخلاصـة :

ان العبودية في دول الشرق القديم لا تختلف جوهريا عن العبوديـة المتطورة في الغرب القديم وان كانت لها سماتها النوعية الخاصة التي يمكن تشخيصها في تعدد وتنوع المراتب الاجتماعية الوسطى لطبقة المنتجين الصغار الاحرار والدور الهام الذي لعبته في افراز العلاقات العبودية بسبب التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين مراتبها وكذلك الدور الاساسي للكومونة الفلاحية في اسناد النظام العبودى واقامة وصيانة اسسه التكنيكية خاصة في القطـاع الزراعي ، الى جانب الدور الفعال الذي قامت به المؤسسات الفوقية وخاصـة المؤسسات السياسية والعسكرية والقانونية والدينية في الدفاع عن النظام وقمع جماهير الشغيلة وامداده بالعمل العبودي المستمر نتيجة الحروب العدوانية • الخ ، ويمكن ارجاع جميع السمات المذكورة الى عامل اساسي هو ضعف مستوى قوى الانتاج وبطء تطورها مما ادى الى اطالة فترات التحول الانتقالية في دول الشرق القديم عشرات القرون احيانا • ولا شك ان اسبقية الشرق في ممارسة نمط الانتاج العبودى وتكريسه للخبرات والمعارف العلميـة والتكنيكية عبر القرون كان احد العوامل الحاسمة في سرعة انتقال الغرب القديم بعد ذلك الى النظام العبودى واستثماره لجميع الطاقات الانتاجية للنظام المذكور لانه لم يبن مؤسساته في الفراغ او ما يشبه الفراغ بل انطلق في بناء نظامه العبودي على آخر منجزات الحضارات الشرقية القديمة ـ وتلك لعمرى احدى المهام التاريخية لعبودية الشرق القديم • ان بناء الحضـارتين اليونانية والرومانية على آخر منجزات الحضارات الشرقية القديمة وخاصـة حضارات الشرق الادنى مسألة مفروغ منها تاريخيا ، مما يؤكد النقطة التي

اشرت اليها في هذا المجال . ويمكن ان نضيف الى ذلك سمات اخرى تميز العبودية الشرقية منها ان رجحان الاقتصاد الطبيعي كان اكثر بروزا منه في العبودية الغربية ، وكذلك انتشار العبودية المنزلية ، وعبودية الدين ، واهمية القطاع العام العبودي ، بنتيجة تمركز اراضي المشاعات في يد الملك ، والشكل الاستبدادي للدولة ، وغير ذلك من السمات الخاصة التي لا تغير من (جوهر) النظام العبودى كما ذكرنا[1] .

---

(١) راجع (موجز الاقتصاد السياسي) الترجمة العربية ، ص٥٠ . وكذلك كتاب ل. دلاپوپور (بلاد ما بين النهرين) ، الترجمة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

الفرع الثـــاني

نشأة النظام العبودي ومصادره ـ دور القطاع السلعي

نشأ النظام العبودي اول ما نشأ في احضان المشاعية البدائية نتيجـــة سلسلة من اكتشاف ادوات الانتاج ادت الى زيادة انتاجية العمل وظهـور تقسيمات اجتماعية جديدة للعمل وتطور التبادل والملكة الفردية ، ونشـــوء الطبقات والدولة .

والعبودية هي تاريخيا اول اشكال الأنظمة الأستثمارية واشـدها قسوة وفظاظة ، وقد وجدت لدى جميع الشعوب تقريبا . (ثم الانتقال من نظـام المشاعية البدائية الى نظام العبودية في بلدان الشرق اول الأمر . وكان نمط الأنتاج القائم على العبودية سائدا في بلاد ما بين النهرين ـ سومر وبابل وآشور ... الخ ـ وفي مصر والهند والصين من الألف الرابعة الى الألف الثانية ق.م. ثم ساد في بلاد ما وراء قفقاسيا ـ اوراراتو ـ خلال الألف الأولى ق.م. وقد وجدت في خوارزم دولة قوية قائمة على العبودية استمرت من القرنين الثامن والسابع ق.م. الى القرنين الخامس والسادس للميلاد . ان حضارة بلدان الشرق القديم التي كان يسودها النظام العبودى قد اثرت تأثيرا عظيما على الشعوب الأوربية وقد بلغ نمط الأنتاج القائم على العبودية اوجه في اليونان بين القرن الخامس والقرن الرابع ق.م ، ثم تطور في آسيا الصغرى وفي مصـــر ومقدونيا من القرن الرابع ق.م. الى القرن الأول الميلادي ، على انه بلغ أعلى درجات تطوره في روما من القرن الثاني ق.م. الى القرن الثاني للميلاد)[1] .

---

(١) العبارات الواردة بين قوسين اعلاه مقتبسة من (موجز الاقتصاد السياسي بالفرنسية ص ٣٠ ، وص٤٠ من الترجمة العربية بعد تصحيحها)

ان السلسلة التاريخية (اي سلسلة التفاعلات الاجتماعية المعقدة بين قوى الانتاج الجديدة وعلائق الأنتاج البدائية المشاعية) يمكن وصفها ، من زاوية تطور ادوات الانتاج والآثار التي ادت اليها بالشكل التالي :

١ـ اكتشاف المعادن وعلى الاخص الحديد ، ٢ـ انفصال الحرف عن الزراعة (التقسيم الأجتماعي الثاني للعمل) ٣ـ زيادة التبادل السوقي (الأقتصاد السلعي الذي ادى الى التطورات التالية بالتعاقب : آـ ظهور السلعة (الأنتاج للسوق) بـ ظهور النقود (كمقياس عام لتبادل السلع) جـ ظهور التمايز الأجتماعي نتيجة التفاوت في الثروات بسبب المنافسة في السوق ، دـ انتشار القروض الربوية ونزع اراضي الفلاحين والحروب ، وهذه هي المصادر الأساسية لانتشار العبيد وبالتالي تثبيت النظام العبودي ، فالدولة العبودية ، ٤ـ ظهور طبقة التجار (التقسيم الاجتماعي الثالث للعمل) خلال المرحلة العبودية ، ٥ـ ظهور المدن (كمراكز للتجار والحرفيين) وانفصالها عن الأرياف (اي مناطق الزراعة) • اما من الناحية الاجتماعية (اي ناحية علائق الانتاج) فقد سارت السلسلة التاريخية بالشكل التالي بالتتابع :ـ

١ ـ المجتمع العشيري (السابق شرحه) الذي افضى الى مرحلة انتقالية هي:

٢ ـ (الكومونة او المشاعية الريفية) ، حيث تتميز بمشاعية الأرض (اي ملكيتها العامة) والأستثمارات الفلاحية الصغيرة ، والأستثمار العائلي (لا الفردى) والملكية الفردية لادوات الأنتاج • وقد بقيت هذه المرحلة الأنتقالية ملازمة لدول الشرق القديم حتى في اوج نظامها العبودى ولكنها (اي المشاعية) قد تحولت الى مؤسسة عبودية ، اي استخدمتها الدولة العبودية الاستبدادية الشرقية لاسناد النظام العبودى، بسبب الضرورة المطلقة لصيانة مشاريع الرى الكبرى التي لم يكن من الممكن تركها للعمل الفردي اي لملاك العبيد الخاصين • وهذا هو

السبب الحقيقي في جميع السمات الخاصة (النوعية) للعبودية الشرقية (ملكية الدولة للأرض والعبيد ، الأحتفاظ بالمشاعيات الفلاحيـة ، مركزية السلطة السياسية ...)[1] .

٣ ـ واخيرا توسع نظام العبودية على حساب نظام المشاعيات الفلاحية حيث تحول الأخير في الشرق القديم الى نظام انتاج ثانوي يخدم اهداف النظام الاول ، حتى اختفى نهائيا في العبودية المتطورة لدى اليونان وروما الغربية على الأخص .

ان الملاحظات السابقة هي التي تفسر كون الشكل الأول من اشـكال النظـام العبودي ارتدى الطابع المشاعي من جهـة (العبودية المشاعية) Communal لانه ولد في احضان المشـاعية البدائيـة ، والطـابع الأبوى Patriarcal أو المنزلي Domestic من جهة ثانية ، لانه لم يتخذ فـي البداية شكل التملك الكامل (القانوني) للعبد ، بل مجرد انتماء العبد للعائلة، وقد كان العبيد في الغالب من نفس عائلة السـيد . والمهم في كل ذلك ان العبودية في هذه المرحلة لم تصبح بعد نمط الأنتاج الأساسي بل مؤسسـة مشاعية بدائية تلعب دورا ثانويا في الاقتصاد المشاعي الـذي بقي يستهدف تأمين حاجة الأسرة الأبوية التي لم تعرف بعد التبادل تقريبا . ومع التطور العام للملكية الخاصة قام تدريجا حق الملكية لا لمنتجات العمل فحسب بل للمنتج نفسه ايضا ، فالقريب المعدم او أسير الحرب المتبنى أخذ يصبح عبدا ليس فقط من الناحية العملية (الأستثمارية) بل وقانونيا ايضا . ان انتقال المجتمع

---

(١) خلاف بعض الكتاب ، وحتى بعض الاشتراكيين منهم ، الذين يجعلون هذا النمط مستقلا بنفسه ـ راجع في تأييد هذا الرأى الخاطىء في نظرنا كتاب (الماركسية والشرق) لالياس مرقص ـ بيروت ، ١٩٦٩ ـ وهو يميل الى جعل ما يسميه (الصدام بين الشـرق والغرب) جوهر التاريخ البشري حتى الآن !!

الى النظام العبودي عبر المراحل الأنتقالية السابقة انما كان يتم نتيجة التناقض الأساسي في نظام الأنتاج البدائي بين علاقات الأنتاج المشاعية (مشاعية الأرض ، المساواة في التوزيع ، انعدام التبادل ... الخ) وبين قوى الأنتاج الجديدة (اكتشاف المعادن وخاصة الحديد ، وزيادة انتاجية العمل نتيجة لذلك ، وظهور فائض مهم في المنتوج يزيد عن مجرد الكفاف ، وظهور التملك الفردى لهذا الفائض ، وانقسام المجتمع الى طبقات اجتماعية مالكة وغير مالكة ، والحاجة المتزايدة لتملك الطبقات المالكة لا لمجرد منتجات العمل بل للمنتج العامل نفسه ، واستخدام كل الطرق الممكنة للحصول على هذا الهدف اي تملك المنتجين ، اي تملك العبيد ـ بما في ذلك نزع اراضي الفلاحين المشاعيين أو المستقلين وتحويلهم الى عبيد ، وارهاق الفقراء المعدمين بالديون العينية والنقدية بقصد تحويلهم الى عبيد ، الى شن الحروب المستمرة بقصد تحويل الأسرى الى عبيد ، الى فتح ميدان جديد هام للتجارة هو التجارة بالعبيد .. الخ) . ان النمو المتزايد في قوى الأنتاج هو الذي ادى الى التقسيمات الاجتماعية المتتالية في العمل ، وقد رأينا سابقا ان التقسيم الاجتماعي الأول للعمل (ظهور الزراعة المستقرة) قد تم في المرحلة الوسطى من البربرية ، وان التقسيم الأجتماعي الثاني للعمل (انفصال الحرف) قد تم في مرحلة انحلال المشاعية . ومع ظهور الحرف تطور التبادل ، وزادت النقود وتعمق التفاوت في الثروات واستطاعت اقلية مستثمرة في المجتمع اخضاع الاكثرية الكادحة وان تحولها الى عبيد ارقاء . وتطور الأنتاج التجاري والتبادل النقدي وظهرت للمرة الاولى طبقة التجار التي بدأت تلعب (دون ان تساهم بقسط في الأنتاج باي طريقة من الطرق دور الوسيط الذي لا غنى عنه بين اثنين من المنتجين مستقل كل منهما عن الاخر . وكانت بدعوى اعفاء المنتجين من مشاق ومخاطر المبادلة وتوسيع فيض منتجاتهم في الاسواق البعيدة وبدعوى كونها اكثر الطبقات نفعا للسكان تستولي تحت شكل الأجور عن الخدمات الحقيقية التي كانت ضئيلة جدا في

الواقع على زيد (يقصد فائض) الانتاج المحلي وعلى زيد الأنتاج الخارجي وتستحوذ على ثروات طائلة ونفوذ اجتماعي له اعتباره)[1] .

وقد نشأت الصلات التجارية قبل كل شيء بين البلدان التي كانت تقع على شواطىء البحار وضفاف الأنهر . وفي نهاية الألف الثالث ق.م. كانت (دول المدن الفينقية العبودية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط بصورة رئيسية دولا للتجار . فقد كان للفينيقيين صلات تجارية مع آسيا الصغرى وقبرص وكريت واليونان ومدن اخرى تقع على البحر المتوسط . وكان هؤلاء يستوردون من آسيا الصغرى الفضة والرصاص والحديد ومن قبرص النحاس ... الخ . كما نشأت في العهد القديم في بلدان آسيا وافريقيا طرق تجارية ممتازة كانت تربط اقصى البلدان فيما بينها . فعلى امتداد البحر الاحمر كانت تمر الى الشمال الطريق المسماة بـ (طريق التوابل) وهي طريق القوافل المنطلقة من جنوب شبه جزيرة العرب الى المدن الواقعة على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، وكان يجرى الاتجار بالتوابل والبخور والذهب وفيما بعد بالعبيد . وكان هناك طريق تجارية اخرى للقوافل تتجه من جنوب شبه جزيرة العرب الى ما بين النهرين ، وعن طريق مضيق باب المندب الضيق كان التجار يحصلون على البضائع من افريقيا الشرقية ويرسلونها الى الشمال . كذلك كان هناك طريق القوافل القديم الذي يمر عبر آسيا الوسطى رابطا الصين بايران وبلدان البحر الأبيض المتوسط وخلاله كانت تستورد من الصين مختلف البضائع كالمعادن والجلود وبصورة رئيسية الحرائر ، وقد سميت هذه الطريق التجارية بـ (طريق الحرير) وأخيرا كانت آسيا الوسطى مركزا للتجارة

---

(١) ان الفقرات الموضوعة بين قوسين مقتبسة من احمد محمد غنيم (تطور الملكية الفردية) القاهرة ١٩٥٧ ص٣٨ دون تبديل بعض الكلمات غير الدقيقة .

بين مختلف البلدان الكوشية Kushan في عهد المملكة الكوشية ، فكان التجار الكوشيون يحملون الى الصين في الغالب الزجاج والحلي ، كما كانت لآسيا الوسطى صلات تجارية مع الهند وفي الغرب مع بلدان الجزء الشرقي من البحر المتوسط ومع شرقي اوربا وكذلك مع الأمبراطورية الرومانية[1] .

ومع تزايد اهمية الأنتاج الحرفي والتجاري نشأت المدن (لقد ظهرت المدن منذ أقدم العصور مع فجر نمط الانتاج العبودي ، ولم تتميز المدينة في البداية عن القرية الا قليلا جدا ، ولكن بالتدريج بدأت الحرف والتجارة تتركز في المدينـــة ثم بدأت تتميز المدن عن الريف بأسـلوب حياة سكانها وانماط معيشتهم . وهكذا بدأ انفصال المدينة عن الريف وارتسم التعارض بينهما)[2] .

واهم نتيجة لكل التطورات السابقة هي ازدياد التفاوت في الثروات ، فكانت النقود وحيوانات الجر وادوات الأنتاج الاخرى والبذار تتكدس بين ايدى الأغنياء ، بينما كان المعدمون مضطرين لاستعارة وسائل الأنتاج من الأغنياء لمجرد الأستمرار في البقاء ، وكانوا يضطرون نتيجة عجزهم عن الوفاء لبيع اراضيهم واولادهم ثم اخيرا انفسهم فيتحولون الى عبيد . كما ان الأرض نفسها اصبحت ملكية خاصة بنتيجة هذا التفاوت في الثروات فتركزت ملكيتها هي الأخرى مع مرور الزمن لدى الأغنياء مما ساعد عـــلى دفع الفلاحين المعدمين الى زيادة جيوش العبيد . ولعب الربا نفسه (اي التجارة بالنقود) كعامل مستقل دوره في ازدياد تحول المشاعيين الاحرار الى عبيد . هذا بالاضافة

---

(١) راجع متروبولسكي (خلاصة التاريخ الأجتماعي . ص ٦٠ ـ ٦١ بالانكليزية) ، مع العلم ان الترجمة العربية المطبوعة في موسكو لهذا الجزء من البحث مشحونة بالاخطاء .

(٢) العبارة مقتبسة من (موجز الاقتصاد السياسي) المطبعـــة الفرنسية ، ص٣٥ .

الى طرق الاستيلاء بالقوة بمختلف الحجج من قبل المالكين الاغنياء (أفرادا أو مؤسسات) على مروج ومراعي المشاعيات الريفية وتحويل فلاحيها الى عبيد • (وهكذا تمركزت ملكية الأرض والمال وجمهور العبيد بين ايدى اغنياء الملاكين • وبينما كانت الأستثمارات الفلاحية الصغيرة تسير سيرا مطردا نحو الخراب كان الأقتصاد القائم على العبودية يقوى ويتسع ويمتد الى جميع فروع الأنتاج • يقول انكلز : ان نمو الأنتاج بأستمرار وبالتالي نمو انتاجية العمل قد زادا من قيمة قوة العمل البشرية • والعبودية التي كانت في المرحلة السابقة ما تزال في البداية مشتتة متفرقة اصبحت الآن عنصرا رئيسيا من عناصر النظام الأجتماعي فلم يبق العبيد مجرد مساعدين ثانويين في الأنتاج بل اصبحوا يزجون بالعشرات في اعمال الحقول وفي المصانع اليدوية)[1] •

يتضح مما سبق ان مصادر العبودية الأساسية هي اولا اسرى الحرب وثانيا تجريد المشاعيين من وسائل الأنتاج وخاصة الأرض وثالثا الربا والتجارة بالنقود ورابعا الأستيلاء بالقوة المجردة وخامسا التجارة بالعبيد •

من ذلك نرى أيضا ان تقدم ادوات الأنتاج كان العامل المحرك لكل عملية التحول الأجتماعي والاقتصادي من النمط المشاعي الى النمط العبودى• وكما يشير مصدر مهم حول هذه النقطة (لقد فتح الأنتقال من الأدوات الحجرية الى الأدوات المعدنية ميادين جديدة للعمل البشري • فان اختراع كور الحداد جعل في الأمكان صنع ادوات من الحديد ذات صلابة لا عهد للناس بها من قبل ، كما اتاحت الفأس الحديدية احياء الأراضي المغطاة بالغابات والأدغال واعدادها للزراعة ، وافسح المحراث المجهز بسكة من حديد المجال لزراعة مساحات واسعة نسبيا ، واخلى الأقتصاد البدائي

---

(١) مقتبسة من (الوجيز في الأقتصاد السياسي ، الطبعة الفرنسية ص ٣٥) ومؤلف انكلز السابق ذكره (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) بالفرنسية ، طبعة الأيدسيون سوسيال ، ١٩٥٤ ، ص١٤٩ •

القائم على الصيد الميدان للزراعة وتربية المواشي • وظهرت الحرف الى الوجود • وفي الزراعة التي ظلت اهم فروع الانتاج تحسنت طرق الزرع وطرق تربية المواشي فغرست نباتات جديدة : الكرمة والكتان والنباتات الزيتية ••• الخ • ونمت قطعان الماشية بسرعة لدى الأسر الغنية ، واصبحت العناية بالماشية تتطلب على الدوام مزيدا من الأيدي العاملة • وتطورت الحياكة ، وفن معالجة المعادن ، وصنع الفخار ، وسائر الحرف الأخرى • ان الحرفة التي كانت سابقا من الشواغل الثانوية للفلاح ومربي المواشي اصبحت بالنسبة الى الكثيرين ميدان نشاط مستقل • وهكذا انفصلت الحرفة عن الزراعة وكان هذا هو التقسيم الاجتماعي الكبير الثاني للعمل • ومع تقسيم الانتاج الى فرعين اساسين ، الزراعة والحرفة ، ظهر الأنتاج المعد مباشرة للتبادل ، الا انه في الحقيقة كان لا يزال ضعيف التطور • وادى ارتفاع انتاجية العمل الى ازدياد كمية المنتوج الفائض • الأمر الذي أتاح لأقلية في المجتمع بسبب وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ان تكدس الثروات وان تخضع بواسطتها الأكثرية الكادحة وان تحول الشغيلة الى عبيد ارقاء)[1] •

وهكذا نرى ان النظام العبودى انتج اهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وطورها مستخدما اياها لخدمة العلاقات العبودية نفسها ـ القطاع السلعي ، التبادل المنتظم ، النقود ، التجارة الواسعة ، الرأسمال التجاري ، الرأسمال الربوي ، انفصال المدينة عن الريف والتعارض بينهما ، طبقة التجار ••• الخ • ان الاقتصادي السوفياتي ليونتيف ، الذي يحلل ويبسط هذه العملية التاريخية في موجزه المعروف ، ينهى هذاالتحليل بالعبارة الآتية : (لقد قوضت نشاطات الرأسمال التجارى والربوي اساس الاقتصاد الطبيعي، وزاد اتساع التبادل من شهوات اصحاب العبيد • ان مجتمع نملك العبيد

---

(١) (موجز الاقتصاد السياسي) الطبقة العربية ، مصححة على ضوء الطبعة الفرنسية •

جعل الشغيل « المنتج » شيئا من الاشياء • وفي هذه الاوضاع لم يكن بوسع الرأسمال التجاري والربوى ان يسيطر على الانتاج وان يقيم العمل الاجير • واذا شئنا ان نستعمل تعبير ماركس الرائع فانه ظل امينا لاسلوب الانتاج القائم على العبودية مستنزفا ثروته حتى النهاية)[1] •

بقى اقتصاد العبودية من حيث الاساس اقتصادا طبيعيا ينتج للاستهلاك المباشر من قبل مالكي العبيد وبطانتهم ، الا ان التبادل بدأ يلعب دورا متعاظما خاصة في مرحلة الازدهار والتطور • وقد لعبت التجارة دورا هاما ، سواء في ذلك ، تجارة السلع الاستهلاكية وخاصة الترفيه منها ، او التجارة بمواد الانتاج وخاصة المواد الاولية ، أو التجارة بالعبيد وهم قوة الانتاج العبودية الاولى ، أو التجارة بالنقود • ومع تطور التبادل ظهرت النقود كما رأينا سابقا وقد قامت الماشية بوظيفة النقد لدى كثير من الشعوب خاصة المعتمدة على تربية المواشي وقامت بذلك سلع اخرى احيانا (الملح ، الفراء ، القمح •• الخ) ثم استخدمت بعد ذلك النقود المعدنية تدريجا محل الاشكال السلعية الصرفة ، وكانت قد ظهرت لاول مرة في بلدان الشرق القديم بشكل سبائك ذهبية وفضية منذ الالف الثالثة والثانية ق•م وسكت النقود المسكوكة ابتداء من القرن السابع (أو الثامن حسب رأى Piettre) ق•م• وفي اليونان راجت النقود الحديدية في القرن الثامن ق•م•م وفي روما استعملت النقود النحاسية حتى القرن الخامس والرابع ق•م•م وفيما بعد حلت الفضة والذهب محل المسكوكات المعدنية الاخرى[2] •

ومن المهم الاشارة الى ان التجارة كانت مصحوبة منذ البداية بوسائل الاكراه ، ومصحوبة بالنهب والسلب والقرصنة واستعباد المستعمرات

---

(١) (دروس موجزة في الاقتصاد السياسي) ـ الترجمة العربية ، ١٩٦٩ •

(٢) (موجز الاقتصاد السياسي) ، الترجمة العربية ، ص ٥٢ •

والجزية المفروضة على الجماهير ، مما يذكرنا بوسائل التراكم البدائي في فجر النظام الرأسمالي • ومن الوظيفة (النقدية) للنقود – اي استعمالها لمجرد الشراء والبيع لسد الحاجة – ظهرت وتطورت الوظيفة (الرأسمالية) – اي استخدام النقود لتملك عمل الغير وثماره ، اي استخدامها للاستثمار Exploitation • ولقد كان الرأسمال التجاري والرأسمال الربوى أول اشكال الرأسمال تاريخيا ، ومن اهم الوسائل لامتصاص فائض المنتوج الذي ينتجه العبيد وصغار الفلاحين والحرفيين في نظام العبودية ، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة ، اى عن طريق اقراض الارستقراطية ومشاركتها في استثمار الكادحين[1] • ولعل دور القطاع السلعي والتجاري والنقدي والاشكال الرأسمالية الاولى بلغ اوجه في العبودية الرومانية المتطورة حيث أقيم نظام كامل لتجارة الرقيق قائم على مئات اسواق النخاسة المنتظمة في سائر انحاء الامبراطورية الرومانية • كما لعبت التجارة الخارجية الدور الاول في قطاع التبادل ، مصحوبة على الدوام بسلب المستعمرات ونهب خزائن وكنوز البلدان المفتوحة ، والاعتماد على مناجم المستعمرات (اسبانيا مثلا) كمصدر دائم للمسكوكات النقدية ووسيلة اساسية لموازنة الميزان التجاري[2] • كما ان روما العبودية عرفت مؤسسات متقدمة جدا لممارسة القروض الربوية (كانت تسمى Publicans) والقيام بالمعاملات الصيرفية والحوالات الاجنبية • والواقع ان ما يسميه بعض مؤرخي الاقتصاد الاكاديمين بـ (البورجوازية العليا[3] في روما أصبحت تؤلف مرتبة منفصلة ضمن الطبقة المستثمرة الاساسية في العبودية الرومانية •

ويسهب مؤرخو الرومان في بيان اهمية (المدن) في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للامبراطورية الرومانية ، بالرغم من كون الاغلبية الساحقة من

---

(١) A. Barjonet — plus — Value et salaire — P. 22

(٢) Mitropolsky, P. 108

(٣) Soltau — first chapter

سكانها استمروا يعملون في القطاع الزراعي ، بل ان المؤرخ المعروف (روستو فيتزيف) يصف تلك الامبراطورية بأنها سلطة مفروضة من اعلى Superimposed على تحالف واسع من المدن • اما (سولتو) فيشير الى بناء خمسمائة مدينة رومانية في آسيا الصغرى ومائة وخمسين مدينة بين الراين والينكار وخمسمائة مدينة في شمال افريقيا • وهذه المدن كانت أساس النظام الأداري المتقن لروما فهي التي كانت تزود الأمبراطورية بالأطارات (الكوادر) الادارية على مختلف المستويات بعد تدريب طويل في (نوادى) المدن ذات السلطات الواسعة في ممارسة الادارة المحلية • ولم تحل البيروقراطية والمركزية الا في المراحل الأخيرة للعهد الأمبراطورى[1] • وكانت تجتمع في (المدينة) الرومانية جميع التناقضات التي تعرفها المدن الكبرى في العالم الرأسمالي اليوم ـ الاحياء المترفة بقصورها الفخمة وميادينها العريضة وشوارعها المستقيمة وحدائقها الغناء الى جانب الأزقة الضيقة والاكواخ القذرة المزدحمة بالعبيد والمعدمين والبروليتاريا الرثه • لقد كانت (التجارة) و (الصناعة الحرفية) اساس الحياة الاقتصادية للمدن الرومانية• فالى جانب الأنتاج الحرفي المنزلي الواسع الانتشار كان جزء كبير من الصناعة يتم في وحدات كبيرة على اساس اجارة العمل الحرفي hired Iabour وخاصة في الصناعات التصديرية والصناعات الماهرة الدقيقة • وقد نشأ نوع من التخصص الأقليمي في انواع الصناعة الدقيقة ، فاختصت صيدا مثلا بالصناعات الزجاجية ، وبعض المدن السويسرية بالصناعات البرونزية ، ومدن فرنسية بالصناعات الخزفية ، ومدن في آسيا الصغرى بالصناعات الغذائية •• الخ • ويشير المؤرخون الى الاشكال المختلفة لتنظيم المحلات التجارية في روما فبعضها كان يدار مباشرة من قبل اصحابه الحرفيين الاحرار ، والبعض يدار من قبل مدراء بالعمولة لحساب التجار المستثمرين ، والبعض الآخر

---

(١) سولتو ، المرجع المذكور ، ص ٦ ، بالانكليزية •

يدار من قبل العبيد أو المعتقين على اساس المشاركة في الربح مع بعض ارباب الرأسمال التجارى او الربوى ... الخ • ولكن اهم ما يميز الرومان هو الدور النشيط الذي كانت تلعبه التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية الرومانية • وتدل قائمة الاستيرادات التي يذكرها المؤرخ (فايل)[1] على اتساع مدهش لاسواق التجارة الرومانية من الناحية الجغرافية ومن ناحية تنوع السلع على السواء • فمثلا كانت تستورد روما من مصر القمح والتمور واوراق البردى ومواد البناء والكتان والقنب ومختلف انواع المعادن • وكانت تستورد من سوريا المواد الانشائية والاخشاب والفواكه والاصباغ والكتان والحرائر والنبيذ والزجاجيات وكانت تستورد من آسيا الصغرى الزيت والزيتون والحشائش الطبية والأسماك والفواكه والقنب والعلك ومواد البناء والرخام والمعادن ، كما كانت تستورد من اليونان الزيت والزيتون والعسل والخزفيات والرخام ، ومن افريقيا القمح والفواكه وزيت الزيتون والاسماك والمخللات والاخشاب والرخام والجلود والفرو والعبيد والحيوانات الوحشية للملاعب الرومانية ، ومن اسبانيا وبريطانيا وفرنسا .. الخ • مختلف المواد الخام والمصنوعة • وقد امتدت التجارة الخارجية لروما في الواقع من اقصى الشرق (كانتون) الى اقصى الغرب (بريطانيا) • على ان ثلاثة اقاليم رومانية كانت تحتل مركزا تجاريا خاصة في هذه الأمبراطورية الواسعة وهي فرنسا (Gaul) ذات الاجواء الجغرافية المتنوعة والموارد الطبيعية الوافرة التي استطاعت ان تحسن استغلالها وتطويرها مستفيدة من شبكة المواصلات الممتازة التي كانت تربطها بايطاليا ، وسوريا التي بلغت قمة ازدهارها التجاري في العهد الروماني حيث يذكر المؤرخ الكبير (مومسن)[2] ان آثارها المكتشفة تضم اكثر من مائة مدينة رومانية مزدهرة ، وقد لعبت

---

(١) فايل ـ تاريخ صناعة السفن العالمية
Fayle — History of World's shipping industry.

(٢) تاريخ روما ، المرجع المشار اليه سابقا ، بالالمانية •

على الأخص دورا اساسيا في تجارة الترانسيت بين الشرق والغرب • واخيرا فقد احتلت مصر مركز التموين الغذائي للأمبراطورية الرومانية ، فضلا عن بروزها كمركز صناعي وسياحي هام ، خاصة في الصناعات الورقية والزجاجية والمنسوجات • ومن الجدير بالذكر ان مصر كانت تعتبر ملكية خاصة للأمبراطور الروماني ، فكانت تجمع حبوبها من كل انحاء الأقليم المصري في ميناء الأسكندرية ومنها تشحن على سفن مصنوعة خصيصا لذلك الى روما حيث تخزن في المستودعات الامبراطورية للبيع أو التوزيع المجاني • ومن الطبيعي ان مثل هذه التجارة الواسعة كانت تستند الى شبكة واسعة منتظمة ودقيقة من المواصلات البرية والبحرية تشرف عليها ادارة عالية المستوى للصيانة وحفظ الأمن • ويكفي ان نشير الى ان (١١٫٠٠٠) احد عشر الف ميلا من الطرق البرية كانت تمتد في فرنسا وحدها • كما ان الموانيء الرومانية كانت مجهزة بكل التسهيلات الضرورية كالفنارات والمراسي والمستودعات والفنادق •• الخ • وكانت المواصلات سريعة نسبيا ، فمثلا تستغرق السفرة البحرية من جنوب ايطاليا الى مصر العليا حوالي خمسة وعشرين يوما ، وكان يصل البريد الرسمي من روما الى قليقيا عبر برنديزى واثينا وازمير في حوالي الاربعة أسابيع • وكان معدل سرعة السفينة الرومانية بين خمسة عشر وعشرين ميلا يوميا[1] • ولم تكن البوصلة قد استخدمت بعد • وكانت هذه التجارة البحرية تخضع لتنظيم دقيق يشبه التنظيمات الحديثة ، قائم على عقود الاجارة الطويلة Charter بكل تفصيلاتها المعروفة • على ان التجارة التي كانت تمثل اساس اقتصاد المدن الرومانية لم تكن تلعب مع ذلك الا دورا تابعا Subordonne في مجموع الاقتصاد العبودى الروماني ، وذلك بسبب العقبات الأساسية التي كانت تحدد تطورها بالضرورة ، ومنها : عدم امكان التجارة بالسلع السريعة التلف

---

(١) راجع في كل ذلك سولتو والمراجع التي يشير اليها ص ١٠ ـ ١١

لأنعدام وسائل التخزين الاصطناعي ، وكذلك بطء تطور التكنيك لرخص العمل الحر والعبودى ، وعدم وجود ضمانات لصيانة حقوق المخترعين ، والاحتقار العام ، الموروث عن اليونان للعمل الحرفي والتجاري بحيث طغى الاجانب وخاصة الشرقيون منهم من جهة والعبيد المعتقون من جهة اخرى على التجارة الخارجية وهما من الفئات التي كان يحتقرها الرومان • ومن الجدير بالذكر ان الفيلسوف الروماني شيشرون يعدد بين المهن المحتقرة ، التزام الضرائب ، الأقراض بنقود ، العمل اليدوى باجرة ، المتاجرة بالأطعمة ، الرقص ، الالعاب البهلوانية ، الطب والتعليم بالنسبة للشيوخ والفرسان ، التجارة بالمفرد •• الخ • ولا بمجد في الواقع الا مهنة الزراعة • ان هذا الاحتقار العام للتجارة والصناعة ادى الى نوع من الأنفصال بين المصالح الاقتصادية والتجارية من جهة والاوساط الحاكمة (الارستقراطية) من جهة اخرى ، كما ادى الى غياب اية سياسة اقتصادية هادفة لادارة الاقتصاد العام ، كما انه أدى ايضا الى حرمان الاوساط التجارية والمهنية من المشاركة في الحكم ، مما اضطرها الى تسريب نفوذها السياسي في مسارب خفية وغير مشروعة • وقد كان لكل ذلك أثر حاسم في افساد الجهاز السياسي والادارى وشيوع الرشوة والاختلاس وتبديد الاموال العامة والحاق الخراب بالجماهير المنتجة في الريف والمدينة على السواء ، والى تكديس الثروات المنقولة وغير المنقولة لدى الفئات الحاكمة والمثرية ، وانتشار عادات الاكتناز العام والخاص ، وطغيان ظاهرة الاستهلاك الترفي غير المنتج ، وتحول البروليتاريا من طبقة منتجة الى طبقة طفيلية تعيش عادة على النظام العبودى • ومما له صلة مباشرة بهذه الاوضاع الاقتصادية فداحة النظام الضريبي الروماني ، وخاصة في المستعمرات ، وطابعها غير المباشر ، وتعدد اشكالها واتساع نطاقها (ضرائب على الأرض ، على التركة ، على البيوع ، على الاستيراد ، على العزوبة •• الخ) وسوء طرق جبايتها (نظام الألتزام من

قبل شركات خاصة) وتجاهل أثارها بالمرة على سياسة الدولة والاقتصاد الوطني •

يستنتج بعض المؤرخين من الوضع الاقتصادي العام لروما الأمبراطورية بأن (التجارة) لم تكن احدى الوسائل الاعتيادية لتكديس الثروات اذا قيست بالوسائل الاخرى الأكثر شيوعا كالرشوات والتزام الضرائب والربا بفوائد فاحشة والمقاولات الحكومية • ومن اهم الحقائق التاريخية في العبودية الرومانية ان الأقاليم الآسيوية كانت تشكل المعين الذي لا ينضب لثروة السادة الرومان ، بل لقد لاحظ شيشرون نفسه ، بحق ، بان نظام الأئتمان Credit الروماني كان قائما بكليته ومرتبطا عضويا بموارد الأقاليم المذكورة بل انه ليعترف من تجربته الشخصية بانه جمع خمسين الف دينار في اول سنة من ممارسة وظيفته الادارية في اقليم آسيوى فقير نسبيا[1] •

يمكن استنتاج عدة نتائج اقتصادية هامة من تحليل القطاعات الاقتصادية في المدن الرومانية :

١ ـ كانت القطاعات المذكورة قطاعات عبودية بمعنى انها تابعة للنظام العبودي القائم اساسا على اقتصاد زراعي ، بالرغم من انها كانت تشكل الأساس لأقتصاد المدن • ومن هنا يجب تجنب الخطأ الكبير الذي يقع فيه اكثر الاقتصاديين والمؤرخين الاكاديميين في مقارنة هذه القطاعات بالقطاعات الرأسمالية الحديثة ، وبالتالي دعوى توفر الأقتصاد الرأسمالي في روما القديمة • ان جميع سمات الرأسمالية الحديثة كانت غائبة حينذاك : الثورة الصناعية ، التراكم الرأسمالي ، العمل البروليتارى المنتج الحر ، التخطيط العقلاني للمستقبل حتى على نطاق المشاريع الفردية ، الصراع على الاسواق ، التطور الديموغرافي

---

(١) سولتو ، ص ١٤ •

(السكاني) واثره في توسيع الطلب العام ، نظام متكامل للأئتمان .. الخ[1] .

٢ – ان الشكل الأساسي للتملك والثروة والأستثمار في العبودية الرومانية كان ملكية الأرض . ويقدر بعض المؤرخين ان الاقتصاد العقاري (في الزراعة والتعدين والاشغال العامة) كان يستوعب اكثر من تسعين بالمائة من الأستثمارات الرومانية . وهذه الحقيقة وحدها كافية لاستبعاد الزعم بوجود طبقات رأسمالية في روما . لقد كانت هناك ثروات مثرية طبعا ولكنها لا تعتمد في ثرائها على الأستثمار في صناعات واسعة النطاق أو في مشاريع تجارية ضخمة طويلة الأمد أو استثمارات في اموال الدولة ... الخ . وقد بقيت الأرض وحدها كما يؤكد المؤرخ الاقتصادي (هنرى سي) الشكل الوحيد الثابت والمستقر للثروة في روما .

---

(١) يؤيد حتى بعض الاقتصاديين الاكاديميين هذا الأستنتاج ، مثل سولتو (ص ١٥) وهنرى سي في كتابه القيم (تاريخ اوربا الاقتصادي والاجتماعي) المشار اليه في مقدمة هذه المحاضرات .

الفرع الثالث

الطبقات في النظام العبودي

أ - مع سيادة نمط الانتاج العبودى اصبح المجتمع ينقسم الى قسمين رئيسيين : العبيد والأحرار • فالاحرار يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية (مع تفاصيل وتحفظات سنشير اليها فيما بعد) وخاصة حق التملك (ما عدا النساء فقد كانت حالتهن اشبه بحالة العبيد) • والعبيد الذين كانوا محرومين من جميع الحقوق الأنسانية وكانوا من الناحية القانونية مادة او موضوعا ليمتلك ، اى كانوا جزء مما يسمى بنظام الأموال RES وليس نظام الأشخاص •

ب - على ان الأحرار انفسهم كانوا عرضة للتمايز الطبقي الشديد فقد كانت قلة منهم تكون كبار مالكي الأرض والعبيد ، وهي الطبقة التي تحتل القمة في النظمام الاجتماعي ، وكثرتهم من صغار المنتجين ، الزراعيين والحرفيين ، الذين تتفاوت مراتبهم في السلم الاجتماعي حسب مستوى ملكيتهم للقوة الانتاجية الرئيسية حينذاك ، قوة عمل العبيد • ومع تطور النظام العبودي وسيادة نمط الانتاج العبودي اصبح التناقض الرئيسي في المجتمع هو التناقض بين العبيد ومالكي العبيد ، بينما تراجعت التناقضات الاخرى ، في الغالب ، الى مرتبة التناقضات الثانوية • لقد سبق ان المعنا الى التركيب الطبقي لمجتمعات الشرق العبودي القديم على ضوء الوثائق التاريخية الحديثة وخاصة شريعة حمورابي[1] ، وفيما يلي سنشير بصورة مركزة الى بعض سمات

---

(١) E. Edwards — The world's earliest laws. 1934.

التركيب الطبقي لنظام انتاجي عبودى متطور ونموذجي هو العبودية الرومانية الغربية التي بلغت قمتها في العصر الكلاسيكي ، مستعرضين في هذا الصدد نظريتين بارزتين الاولى لمؤلف اكاديمي هو الاستاذ سولتو Saltau [1] والثانية لمؤلف اشتراكي سوفياتي هو الاستاذ اوتشنكو Outschenko [2] .

جـ ـ سولتو والتركيب الطبقي لروما الأمبراطورية :

لاحظ الاستاذ سولتو بحق بانه بالرغم من المساواة القانونية في الحقوق المدنية فان التفاوت الكبير في الملكية ادى في روما الأمبراطورية[3] الى فروق طبقية شاسعة . فألى جانب (الارستقراطية الحكومية) التي تحتل قمة السلطة السياسية في الامبراطورية ، وهي مؤلفة من الشيوخ Senators والفرسان Knights وكبار ضباط الجيش ونخبة المثقفين الحكوميين ، بجانب هذه القمة الحاكمة كانت تأتي البرجوازية العليا التي كانت تتمتع بنفوذ اقتصادى كبير في روما وان كانت خارج السلطة . وقد ادى حرمانها من المشاركة العلنية في الحكم الى التغلغل في اجهزة الدولة العليا بصورة مختلفة غير مشروعة مما ادى الى افساد الجهاز السياسي . ثم تأتي بعد ذلك البرجوازية الصغيرة المؤلفة من مهرة الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين والقليل من اصحاب المهن الحرة كالاطباء . على ان الأغلبية الساحقة من سكان روما كانت تتألف اما من العبيد واما من احرار الشغيلة الفقراء (البروليتاريا) .

---

(١) Saltau — An outline of European economic development, 1935, P. 16.

(٢) في دراسة طويلة له في المؤلف الجماعي المذكور ، بالفرنسية .

(٣) يصف سولتو التركيب الطبقي لروما حوالي عام ٣٠٠ ميلادية .

ويقدر بعض المؤرخين الغربيين (Frank مثلا) عدد البروليتاريا بخمس أو سدس شغيلة روما (والباقي من العبيد طبعا) • وقد كانت تعيش عيشة مزرية وتعمل في اشق الاعمال الجسدية بالرغم من انتظامها في مختلف الطوائف والجمعيات المهنية guilds ذات التركيب المعقد ، بالرغم من موقف السلطات المعادى لمثل هذه التنظيمات المهنية وذلك لطابعها السياسي المعادي في البداية للنظام • لقد كانت هذه التنظيمات المهنية تضم النساجين والنجارين والخمارين والأسكافية وعمال النسيج والمعادن والقوارب والساعات والمجوهرات •• الخ • وفي العهود المتأخرة من الحكم الأمبراطورى اتخذت بعض السمات الرسمية وعهد اليها بمسؤولية ادارة بعض الشؤن المحلية والمرافق العامة المحلية وجباية بعض الضرائب المحلية من اعضائها •• الخ • وبمرور الزمن اصبحت هذه المنظمات جزء من النظام الاجتماعي بل اصبحت العضوية في بعضها الزامية بل ووراثية احيانا • وبالرغم من تشابه سمات هذا التنظيم مع تصنيف الاصناف والطوائف في العهد الاقطاعي الا ان الفرق الأساسي – في نظر سولنو – بينهما هو ان التنظيم الأول العبودي لم يحاول السيطرة على شروط الانتاج الفعلية كما هي الحال في التنظيمات الاقطاعية ، وان كانت الشغيلة بدأت تفقد الكثير من حرياتها بالارتباط القسرى بنظام الطوائف المذكور •

اما العبيد فكانوا يمثلون القاعدة الاقتصادية لمجموع النظام العبودى حيث كانوا يعملون في جميع ميادين الانتاج بدون استثناء بالأضافة الى عملهم في البيوت • والعبودية المنزلية كانت تمثل في روما نوعا من الملكية المترفة لكبار البيوتات الرومانية الغنية ، فكان العبيد يعملون كسواق للعربات الخاصة وفلاحين في الحدائق المنزلية وكتاب وسكرتارين وحلاقين ومعلمين وموسيقيين ومدرسي رقص خصوصين ••الخ• وصورة عامة كانت الظروف المادية للرق المنزلي المذكور جيدة ، وقد كان باستطاعة الكثير من هؤلاء

استعادة حريتهم بطرق مختلفة وغالبا بموافقة سادتهم • على ان عبيد البيوت لم يكونوا الا اقلية لا يؤبه لها بالنسبة لجمهرة العبيد الذين كانوا يكدحون في ميادين الأنتاج المختلفة وخاصة في الزراعة[1] والمناجم والمرافق العامة كالطرق والموانىء ••• الخ • لقد كانت حالة هؤلاء العبيد أسوأ من الموت نفسه حسب تعبير سولتو • وقد كان من اخطر الآثار التي تركها نظام العبيد في الاقتصاد الروماني هو الأحتقار العام للعمل ومنافسة العبيد القاتلة للشغيلة الحرة (البروليتاريا) في روما واضطرار الكثير منها الى الهجرة الى الارياف بحثا عن لقمة العيش • ان المتعمق في دراسة التركيب الطبقي للأمبراطورية الرومانية يلاحظ بوضوح ان علاقات العبودية كانت تتغلغل في جميع عناصر البناء الاجتماعي من القاعدة الى القمة • لقد كانت الحريات معدومة من الناحية الواقعية في جميع الطبقات الاجتماعية ، فكان الموظفون اشبه بالعبيد بالنسبة للأمبراطور ، والمهنيون والحرفيون اشبه بالعبيد لمنظماتهم الطائفية ، والجنود اشبه بالعبيد لكبار الضباط وهكذا • وربما كان الجيش كمؤسسة فوقية ـ وهو ارستقراطي الطابع تماما ـ اكثر المؤسسات استقلالا وحرية وسلطة خاصة خلال العهد الأمبراطوري المتأخر • وقد ادت حركات العصيان العسكرية في القرن الثالث الميلادي الى القضاء على نفوذ الطبقات الوسطى الذي كان قويا في المراحل الأولى للأمبراطورية ، والى اقامة دولة استبدادية مركزية اشبه بالاستبداد الشرقي ، قائمة على بيروقراطية قوية وجماهير غفيرة من الفلاحين المغلوب على امرهم ، مما ادى الى اضمحلال نفوذ المدن اقتصاديا وسياسيا وتمركز السلطة الامبراطورية السياسي والاقتصادي ، والعودة الى اشكال اكثر بدائية في علاقات الانتاج الصناعي والزراعي • ان السبب

---

(١) راجع عن حالة العبيد الرومان في القطاع الزراعي مقالة Heitland في الكتاب الجماعي (تراث روما) بالانكليزية ، ١٩٤٠ ، ص٤٧٤ ـ ٥١٢ •
Legacy of Rome — 1940.

الرئيسى في سقوط الامبراطورية الرومانية هو باجماع المؤرخين[1] ـ وان كانوا يعبرون عن ذلك بصور وتعابير مختلفة ـ هو نظامها الطبقي العبودى القائم على تحكم القلة الحاكمة بسائر طبقات المجتمع وخاصة العبيد والبروليتاريين ويسائر شعوب الأمبراطورية مما افقد الأمبراطورية حيويتها الاقتصادية واستنفد طاقاتها الخلاقة وناقم صراعاتها الطبقية واشعل حروبها الخارجية والاهلية ، وجعلها فريسة سهلة للغزوات البربرية الأجنبية خلال القرون الثلاثة الاخيرة قبل سقوطها في اواخر القرن الخامس للميلاد .

ان الصورة التي يقدمها سولتو عن التركيب الطبقي لروما الامبراطورية في اواخر القرن الرابع الميلادي تؤيد النظرية الاشتراكية في تحليل العبودية بوجه عام . وليس لنا عليها الا بعض الاعتراضات المنهجية ، من ذلك مثلا اشارته الى الارستقراطية الحاكمة بين الطبقات الاجتماعية اي خلطه بين الفئات الحاكمة في السلطة (المؤسسة السياسية) وبين الطبقة المستثمرة (المرتبطة بلقاعدة الاقتصادية) . وكذلك استعماله لمقولات Categories النظام الرأسمالي (بورجوازية ، بروليتاريا .. الخ) وتطبيقها على تحليل النظام العبودى . وليس هناك ضير من استعمال هذه المقولات اذا ميز المرء بوضوح بين مضامينها المختلفة في الانظمة الاجتماعية المختلفة كما يفعل سولتو لحسن الحظ ، الا ان اكثرية المؤرخين الاكاديميين يعمدون الى استعمال المقولات الرأسمالية لتحليل جميع مراحل التاريخ الاقتصادى انطلاقا من منهجية خاطئة قوامها اضفاء صفة (الاطلاق) و (الطبيعية) و (الأزلية) و (الأبدية) على العلاقات الرأسمالية ، وبهذا يجردون نمط الانتاج

---

(١) راجع على سبيل المثال المراجع التالية :

1. Price — Economic problems of Europe P. 13.
2. Rostovtzeff — Social and Economic history of Rome.
3. Salviole — Le capitalisme dans le monde antique.

الرأسمالي من طابعه التاريخي ، النسبي ، الأنتقالي ، والمحدود[1] • بل ان عددا كبيرا من الاساتذة الأكاديميين لا يترددون حتى عن تطبيق مقولة (الاشتراكية) نفسها على الانظمية القديمة بما في ذلك النظام العبودى • ان الاشتراكية في نظرهم نظام قديم قدم التاريخ المسجل ، عرفته التوراة والانجيل وطبقته طائفة الاسينيين sauassa الموسوية ، والمسيحية البدائية وجمهورية افلاطون وتمثلت في حركات وانتفاضات تاريخية عديدة في الأمبراطورية الرومانية ، مثلا حركة غراتش وانتفاضة سبارتكاس •• الخ • ان كل هذا الضلال التاريخي مصدره بصرف النظر عن الاهداف السياسية التي تكمن وراءه ـ الخطأ المنهجي القاتل في الاصرار على تجاهل الطبيعة التاريخية للمقولات الاجتماعية • ذلك لان جميع الأمثلة السابقة لا علاقة لها اطلاقا بالاشتراكية كنظام مجتمعي ، بل لا يوجد دليل واحد على ان تغير النظام الاجتماعي ككل قد شغل تفكير القادة والزعماء ورجال الدين فضلا عن عامة الناس في ذلك الزمان[2] •

د ـ نظرية اوتشنكو حول التركيب الطبقي في العبودية المتطورة :

في مقالة مركزة عن الطبقات والتركيب الطبقي في المجتمع العبودى القديم المتطور (اليوناني والروماني) انتهى المؤرخ السوفياتي (اوتشنكو) من دراسته الى النتائج التالية التي نستعرضها بكل اختصار :ـ

١ ـ ان الانقسام الأساسي في المجتمع العبودى المتطور هو الانقسام الى (احرار) و (عبيد) •

---

(١) راجع حول نقدنا للمنهجية الاكاديمية من هذه الزاوية محاضراتنا في تاريخ المذاهب الاقتصادية المطبوعة بالرونيو ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ •

(٢) راجع بول سويزى (الاشتراكية) ١٩٤٩ ، بالانكليزية ، الفصل الخامس P. Sweezy — Socialism, 1949.

٢ ـ كان العبيد يؤلفون الطبقة المستثمرة الاساسية في المجتمع اليوناني والروماني .

٣ ـ كان الاحرار بدورهم ينقسمون الى طبقة (مالكي العبيد العقاريين) التي تنتسب اليها مراتب اجتماعية اخرى وهي مالكو مشاغل العبيد ، والتجار ، والمرابون ... الخ من الطبقات المستثمرة ، وطبقة صغار المنتجين التي ينتسب اليها الحرفيون والفلاحون . وهذه الطبقة الاخيرة كانت تقوم احيانا باستثمار بعض العبيد في حدود ضيقة ولكنها عموما كانت واقعة تحت استثمار طبقة مالكي العبيد (كالمرابين وغيرهم) . لقد كانت طبقة صغار المنتجين طبقة انتقالية وتابعة — transitoire accessoire تنحل مع تطور المجتمع العبودي الى مراتب مختلفة ترقى العليا منها الى طبقة مالكي العبيد وتهبط الدنيا منها الى طبقة العبيد (عبودية الدين) كما كانت الحال في المجتمعات العبودية البدائية أو الى طبقة البروليتاريا الرثة Lumpenproletariat كما كانت الحال في المجتمعات العبودية المتطورة ، ولكنها على العموم وفي اكثر انحاء الامبراطورية الرومانية مثلا لم ينقطع وجودها تماما طيلة المرحلة العبودية .

٤ ـ لما كان العبيد ومالكو العبيد يؤلفون الطبقتين الاساسيتين في المجتمع العبودى اصبح التناقض بينهما هو التناقض الطبقي الأساسي fondamentale في هذا المجتمع وان التناقضات الاخرى (بين الطبقات الانتقالية او التابعة) كانت ثانوية وان كان بعضها يحتل المركز الاول وبشكل موقت في بعض فترات تطور النظام العبودى[1] .

---

(١) تجد ترجمة فرنسية لدراسة اوتشنكو في المؤلف الجماعي السابق الذكر (الدولة والطبقات في المجتمع العبودي) ، بالفرنسية ، ص ١٠٠ ـ ١١١ ـ وكذلك للمؤرخ الروسي كتاب مشهور بعنوان (الكفاح الأيديولوجي والسياسي في روما عشية سقوط الجمهورية) ١٩٥٢ .

٥ ـ بالطبع لم يظهر المجتمع العبودى دفعة واحدة في اليونان وروما بل ظهر نتيجة مرحلة طويلة من انحلال النظام العشيرى اليوناني والروماني •

ففي اليونان هناك علائم على استخدام عمل العبيد بصورة متفرقة في آثار مبكرة جدا (آثار هوميروس وهزيود وثيوبومت)[1] • ولكن التطور النوعي الذي حصل في نشوء نظام العبودية اليوناني كان قد تم نتيجة الكفاحات الطبقية الشديدة التي صاحبت الثورات السياسية في عصر سولون وكلسثين Clisthenes • لقد كان سكان اثينا والمدن اليونانية الاخرى منقسمين الى طبقات اجتماعية متمايزة تماما : طبقة مالكي الأرض Eupatrides وطبقة صغار المنتجين demiurges وتؤلف هاتان الطبقتان الرجال الاحرار (المواطنين) ، الى جانب الفئات المحرومة من حقوق المواطنة والحرية وهي طبقة الميتيك (الاجانب) Meteques • واذا اخذنا مفهوم (الشعب) Demos لدى اليونان في قمة ازدهارهم لوجدنا ان هذا المفهوم معقد غاية التعقيد • لقد كان الشعب يضم عناصر صغار ومتوسطى ملاكي الأرض من جهة ، وعناصر متباينة من سكان المدن كالتجار والحرفين واصحاب المشاغل والمراتب الدنيا من الموظفين الحكوميين ، الى جانب البروليتاريا الرثه التي تؤلف اغلبية سكان المدن الأحرار • ان هذا التركيب المعقد للشعب انعكس مباشرة في شدة وتعقد الصراعات الطبقية في المجتمع الاثيني داخل مراتب الشعب من جهة ، وبينه وبين طبقة مالكي العبيد العقاريين من جهة اخرى • وقد كانت المراتب التجارية والصناعية من سكان المدن تلعب دورا بارزا جدا في مفهوم (الشعب) الاثيني وبالتالي في الصراعات الاجتماعية والسياسية ضمن اطار المجتمع العبودى • فاذا انتقلنا الى المجتمع العبودى الروماني وجدنا بان الصورة العامة لمنشأ المجتمع المذكور لا تختلف جوهريا عن الصورة السابقة للمجتمع

---

(١) المراجع واردة تفصيلا في المرجع السابق ، حاشية ص١٠٠ ـ ١٠٦ •

اليوناني وان كانت تختلف في السمات الخاصة التفصيلية • لقد كان الشعب الروماني القديم[1] Populus Romanus في البداية يتألف من الفئات العلي Patriciens والفئات الدنيا Clientes ثم تعقدت الصورة عندما اندمجت في المجتمع الروماني طائفة جديدة من خارجه وهي طائفة (البليبيين) Plebus وتحول الصراع الطائفي بين هاتين الطائفتين مع تطور التمايز الاجتماعي والاقتصادي وتفسخ النظام المشاعي العشيري ، والتفاوت المتزايد في توزيع الثروات ، تحول هذا الصراع الطائفي الى صراع اجتماعي اقتصادي بين البليبيين والارستقراطية الباتريسية ، الى ان اندمجت الفئات الارستقراطية من الطائفتين معا في الطبقة الحاكمة الجديدة في المجتمع العبودى ، طبقة مالكي الاراضي والعبيد الرومانية في النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي[2] • ومن السمات الخاصة بتطور المجتمع العبودى الروماني هو ان العناصر الجديدة في الطبقة العبودية الحاكمة (التجار ، المرابون ، مالكو المشاغل ••• الخ) نشأت خارج الطائفة الرومانية من طائفة البليبيين ، بعكس الحال في اليونان حيث نشأت هذه العناصر من داخل الشعب (الديموس) الأثيني ، وهذا مما فاقم الصراع الاجتماعي بين هاتين الطائفتين المالكتين في المجتمع العبودى الروماني • كما ان من الخصائص الاخرى في تطور التركيب الطبقي للمجتمع المذكور هو انفصال هذه العناصر المالكة الغنية من جذرها الاجتماعي (البليبيين) ليس من الناحية الواقعية الاقتصادية فقط بل حتى من الناحية القانونية بحيث اصبحت تكون فئة تتمتع بامتيازات قانونية خاصة ، بينما انحدرت الاغلبية الساحقة من صغار الحرفيين والمنتجين المستقلين نتيجة ازدياد التفاوت في الثروات والمنافسة القاتلة من العبيد ،

---

(١) حول تركيب الشعب الروماني القديم يراجع نيبور (التاريخ الروماني) الطبعة الرابعة ص ٣٣٩ بالالمانية •

Niebuhr — Romische geschischte

(٢) راجع انكلز ، المرجع السابق ، الترجمة الفرنسية ، ص١٢٠ •

والاضطهاد المتزايد من الطبقات المستثمرة ، انحدرت الى حضيض البؤس والفاقة والأملاق ، وتحولت الى تلك الفئات الاجتماعية المسحوقة ، فئات (البروليتاريا الرثة) ، التي زادت في بؤسها الحروب الأهلية المستمرة واصبحت مجرد أداة مسخرة بيد الفئات الحاكمة المتنازعة على السلطان في روما . وأخيرا فان مما يميز المجتمع العبودي الروماني هو بلوغ الصراع الطبقي بين الطبقتين الأساسيتين ، طبقة العبيد وطبقة مالكي العبيد ، ذروته بالنسبة للمجتمعات العبودية الاخرى بما في ذلك المجتمع اليوناني . ففي اثينا مثلا كان الصراع بين الفئات المالكة الغنية (اصحاب الأراضي ، كبار التجار والصناعيين) وبين صغار المنتجين الاحرار يحتل المركز الاول في تاريخ اليونان القديم[1] ، في حين لا تمثل حركات العبيد الا دورا ثانويا أو مساعدا . وعلى العكس من ذلك فقد احتلت انتفاضات العبيد دورا هاما جدا في تاريخ الرومان وخاصة في عهد سيادة روما على حوض المتوسط ، بحيث كادت ان تزعزع اسس النظام العبودى بالذات . هذا بالاضافة طبعا الى الصراع الذي احتدم ، خاصة في السنوات الاخيرة للعهد الجمهورى ، بين طبقة مالكي العبيد وبين صغار المنتجين الاحرار الذين انحدروا بسرعة الى اوضاع غير محتملة نتيجة سرعة انتشار العمل العبودى . ان كل هذه السمات والخصائص النوعية التي ميزت تطور المجتمع العبودى أدت بالتالي الى تحول السلطة السياسية في المجتمع العبودى الروماني الى الفئات العسكرية واقامة امبراطورة عسكرية صرفة وظيفتها الاساسية الدفاع عن النظام العبودى بالقوة المجردة ، بعد ان استنفد النظام مهامه الاجتماعية واصبح عقبة كأداء تعترض تطور القوى المنتجة . ومن الطبيعي ان مثل هذا النظام المهترىء لم

---

(١) يبدو لي ان هذا الرأى يجب ان يؤخذ بتحفظ شديد ، اذ ان الاصح هو ان الصراع بين الارستقراطية العبودية (مالكي الارض) والبورجوازية العبودية (القطاع التجارى خاصة) هو الذي كان يحتل المركز الاول في اليونان .

يستطع الصمود أمام غزوات البرابرة الأجانب فانهار نهائيا في أواخر القرن الخامس الميلادي مفسحا المجال لظهور نظام جديد أكثر تقدمية اصبح ، بعد تطور طويل ، النظام الأقطاعي .

ويمكن تلخيص نظرية اوتشنكو في تحليل التركيب الطبقي العبودى لليونان والرومان في النقاط التالية :

سمات العبودية الرومانية :ـ

أ ـ تحول الصراع الطائفي الى صراع اجتماعي وامتزاجهما مما فاقم حدة الصراع الطبقي .

ب ـ نشوء الطبقات الجديدة في المدن (البرجوازية العليا ، الصغيرة ، البروليتاريا) من الاجانب Plebus مما ادى الى امتزاج الصراع الطبقي بالصراع الوطني .

جـ ـ سيادة النمط العبودى سيادة كاملة مما ادى في اواخر المرحلة الى اضمحلال المدن واستنفاد حيويتها وضمور دورها (عكس اليونان) مما ادى بدوره الى عدة آثار اجتماعية منها :

(١) غلبة انتفاضات العبيد (عكس اليونان) .

(٢) الطابع العسكرى للدولة خاصة في اواخر العهد الامبراطورى .

(٣) البطالة العامة للبروليتاريا (بسبب المنافسة من العبيد) وضرورة اعالتها من قبل النظام .

سمات العبودية اليونانية الأساسية :

أ ـ اهمية القطاع السلعي وخاصة التجارى في المدن في تطور النظام العبودى .

ب ـ دور (التجار) في قيادة الشعب Demos في الصراعات السياسية (لأنهم منه) عكس الرومان .

سمات عامة للعبودية في الغرب القديم :

يمكن تلخيص الخصائص العامة للعبودية في الغرب القديم ، استنادا الى أهم المؤلفات المتوفرة ، اشتراكية وغيرها ، في النقاط التالية :

أ ـ دور البرجوازية الصغيرة (صغار المنتجين) في نشوء النظام العبودى واستمراره (نفس دور المشاعية الريفية في الشرق العبودى القديم) .

ب ـ دور الاجانب في تطور العبودية ، وعلى الأخص الرومانية ، عكس اليونان بالنسبة لدور (الميتيك) السلبي .

جـ ـ لعب التناقض بين الديموس ومالكي الارض دورا أساسيا وأحيانا الدور الاول في اثينا . ويمكن مقارنة دور التجارة في اثينا مقابل دور الأرض في روما .

د ـ اتجاه النظام في روما نحو سمات العبودية الشرقية في فترة الانحلال في اواخر العهد (عسكرية ، بيروقراطية ، اضمحلال المدن والفئات الوسطى ، علاقات انتاج اكثر بدائية .. الخ) .

الفرع الرابع

دور (الدولة) في النظام العبودي

مع الأنقسام الطبقي الأول في المجتمع ، في النظام العبودى ، ظهرت (الدولة) كجهاز عنف لحماية وتثبيت المجتمع الطبقي ضد الاخطار التي تهدده من الخارج والداخل • وهكذا فقد كان من اهم مخلفات النظام العبودى تاريخيا هي مؤسسة الدولة • والمقصود بالدولة هنا ليس الجوانب التنظيمية فيها ، لان هذه ضرورية في كل المجتمعات بدون استثناء ، بل الجوانب القمعية التي تنبثق ضرورتها من الطابع الاستثمارى (الاستغلالي) للمجتمع • لقد حدد لنين العلاقة العضوية بين ظهور الدولة والطابع الطبقي لنظام العبودية بعبارة اصبحت كلاسيكية هي التالية (عندما ظهر الشكل الأول لانقسام المجتمع الى طبقات ، اي عندما ظهر نظام العبودية ، وعندما استطاعت طبقة من الناس كرست نفسها لأقسى انواع العمل الزراعي ان تنتج بعض الفائض ، وعندما استولى مالك العبيد على هذا الفائض الذي ما كان مما يمكن الاستغناء عنه قط لمعيشة العبد البائسة ، وعندما رسخ على هذه الصورة وجود هذه الطبقة من ملاكي العبيد ، ولكي تستطيع هذه الطبقة ان تثبت اقدامها ، عند ذلك ومن اجل ذلك اصبح لزاما ان تظهر الدولة الى الوجود)[1] •

لم تظهر الدولة بمعناها الحديث دفعة واحدة بل مرت بمراحل متعددة منبثقة من النظام العشائري في النمط المشاعي البدائي • لقد أخذت العشائر والقبائل تتقارب وتتحد في (تحالفات) عشائرية وقبلية federations مع ازدياد وتطور التقسيم الاجتماعي للعمل والتبادل واتساع نطاق السوق ،

(1) Lenine — L'etat et la Revlution, 1947, p. 116.

وبدأت طبيعة النظم العشيرية والقبلية تتغير (وفقدت اجهزة النظام العشائرى تدريجيا صفتها الشعبية وتحولت الى اجهزة للتسلط على الشعب ، هدفها ابتزاز واضطهاد قبائلها نفسها والقبائل المجاورة وأصبح الشيوخ والزعماء العسكريون في العشائر والقبائل امراء وملوكا • كانت سلطتهم فيما سبق منبثقة من صفتهم منتخبين بايعتهم عشيرة أو مجموعة من العشائر ولكنهم اصبحوا بعد الآن يستغلون سلطتهم المدفاع عن مصالح الفئات المالكة لكبح مواطنيهم السائرين الى الخراب ولقمع العبيد • وفي سبيل هذه الغاية ايضا نشأت الفصائل المسلحة والمحاكم والاجهزة العقابية[1] •

ان الدولة اليونانية مثلا في مراحلها الاولى انبثقت من تفسخ النظام العشيري اليوناني نفسه • لقد ولدت كما يقول انكلز مباشرة من التناقضات الطبقية التي كانت تنمو في داخل احشاء المجتمع العشيري بالذات[2] •

وكذلك الأمر في الدول المصرية العبودية القديمة : كتب الاستاذ (اريك بيت) حول هذه النقطة ما يلي : (كان الملك في الحضارة المصرية القديمة بادىء ذى بدء مجرد زعيم محلي ينتخبه الناس ، فقد كان الزعيم القبلي حاكما وكاهنا اعظم ومشترعا لقبيلته ، وما من شك في ان مهامه قد زادت بسرعة في اثناء توحد القبائل الذي تم بالفتح او بالرضا حتى حول مصر القبلية الى مملكة ، فاصبح على رأس الدولة الملك وبلاطه والى جانب هؤلاء كانت توجد بيروقراطية من هذا الطراز اي من طراز حاشية الملك في كل مديرية وكانت تسير على منوال هذه الحاشية • وما من شك في ان الكثيرين من حكام الأقاليم كانوا يملكون في اقاليمهم ضياعا غنية • وكانت هوة سحيقة تفصل هذه الطبقة عن طبقة الفلاحين الذين كانوا يعملون كالارقاء في مزارع

---

(١) موجز الاقتصاد السياسي ، الترجمة العربية مصححة على ضوء الترجمة الفرنسية ، ص٤٥ •

(٢) انكلز ، اصل الدولة •• الخ ، الترجمة الفرنسية ، ص١٥٥ •

الملوك ، يحرثون الأرض ويروونها او يرعون الماشية والأغنام • ولم تكن لهم حقوق قبل سادتهم ، وكانوا يجلدون بلا شفقة ولا رحمة لاقل هفوة • ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل انهم كانوا في موسم الفيضان الذي يحول دون العمل في الحقول ينتظمون تحت امرة موظفي الحكومة لنقل الاحجار من المحاجر الفرعونية فوق الحقول المغمورة بالفيضان الى حيث يحتويها هرم الملك •• الخ)[1] •

وهكذا فقد لعبت الدولة العبودية دورا اساسيا في تطوير وتوطيد علاقات الانتاج في المجتمع العبودي لابقاء جموع العبيد في حالة الطاعة والانقياد ، وقد نمت واتسعت مع تطور النظام حتى أصبحت جهازا ضخما رهيبا للتسلط والعنف موجها ضد جماهير الشغيلة[2] • وهكذا فقد كان من اهم مخلفات النظام العبودي تاريخيا هو مؤسسة الدولة ، الى جانب الطبقات ، والمسكوكات النقدية والطبقة التجارية مثلا • ومن التزوير التاريخي ما نجده من مديح يكال جزافا لما يسمى بـ (الديمقراطيات) اليونانية والرومانية في الكتب الدستورية والتاريخية الأكاديمية ، في الوقت الذي لم تكن فيه هذه الديمقراطيات المزعومة سوى أشكال صارخة للمجتمع القائم على تملك العبيد •

فاذا أخذنا (الدولة اليونانية) العبودية على سبيل المثال نجد انها كانت قائمة على اساس (المدينة) Polis ـ خلاف الدولة العبودية الشرقية ذات الطابع المركزي كما رأينا ـ والمدينة اليونانية لا يمكن مقارنتها بالمدينة الشرقية أو (المشاعية الفلاحية) الشرقية ، حيث انها كانت مجتمعا للقلة من مالكي العبيد • اما الاجانب من سكان المدن الاخرى او الاقاليم الاجنبية

---

(١) مقتبس حرفيا عن محمد غنيم (تطور الملكية الفردية) ١٩٥٧ ، ص ٤٢ ـ ٤٣ •

(٢) موجز الاقتصاد السياسي الترجمة العربية ص٤٥ •

فقد كانوا مجردين من حقوق المواطنة • وفي هذه المدينة اليونانية كان المواطنون وحدهم (اي القلة ذات الامتياز) ينتخبون مؤسساتها العبودية (الديمقراطية !) كمجلس الشيوخ Council of elders والجمعية الشعبية Popular assembly • وهيئاتها الادارية والحاكمة ، الى جانب تقرير الشؤون المشتركة • وترجع هذه المؤسسات تاريخيا الى المرحلة الانتقالية التي توسطت بين (المشاعية البدائية) و (العبودية) في اليونان ، وهي مرحلة الكومونة الاقليمية Territorial commune حيث تحللت العشائر القديمة الى اسر كبيرة تتملك غالبية الارض ملكية خاصة • وقد اكتسب نمط الانتاج الطابع العبودي نتيجة الحرب وتطور التبادل واتساع التعامل النقدي وشيوع التجارة والربا واستعباد الاجانب وفقراء المواطنين ، وهكذا اكتسبت المؤسسات السياسية ، الشعبية سابقا ، طابعا طبقيا ارستقراطيا عبوديا في عملية تحول تاريخية امتدت منذ القرن الثامن حتى القرن السادس ق•م• ولم ينشأ نظام (دول المدن) دفعة واحدة باعتباره الشكل الأساسي لمجتمع العبودية اليونانية ، بل سبقه شكلان : الاول هو الأرستقراطية العشيرية Clan aristocracy وكانت تسيطر عليه الطبقة الغنية من الشعب (الديموس) ، الا ان هذا الشكل لم يدم الا فترة قصيرة نسبيا لانه لم يحقق مطالب العبودية المتطورة ومن ابرز امثلته الحكم القوى الذي اقيم في جزيرة ساموس Samos في النصف الثاني من القرن السادس ق•م برئاسة الطاغية بوليكراتس Polycrates وقد اتخذ نظام (البولس) هذا شكلين اساسيين في اليونان القديمة : الشكل الديمقراطي (ديمقراطية العبيد طبعا) الذي كان يمثل سلطة جميع ملاكي العبيد (نظام اثينا مثلا) والشكل الاوليغارشي Oligarchy الذي كان احتكارا لمرتبة ملاك الأرض بين طبقة مالكي العبيد (نظام سبارطة مثلا) • وقد قادت سبارطة الرجعية اليونانية في كل جزر اليونانية وترأست الحلف (البليبونيسي) Peleponessian

لاقامة الحكم الارستقراطي في اليونان واسقاط الشكل الديمقراطي للعبودية (في اواخر القرن السابع ق٠م) ٠ وكان المجتمع الاسبارطي متخلفا في عبوديته تحكمه قلة عددية مستثمرة (تسمى Spariates) تحتكر ملكية الأرض بصورة مشاعية وليست فردية وان كان استغلالها فرديا ، كما كانت تحتكر وحدها الحقوق السياسية ٠ والى جانبها تواجدت الاكثرية الساحقة من الشغيلة (كانت تسمى Helats) التي كانت قريبة جدا من العبودية ٠ وتاريخ سبارطة ملىء بانتفاضات هذه الجماهير الكادحة ومذابحها الوحشية (مثلا انتفاضة سنة ٦٤٦ ق٠م) ٠ اما الفئة الثالثة فهي حرفية كانت تتمتع بجميع الحقوق المدنية (بما في ذلك حق التملك الفردى) دون الحقوق السياسية (كانت تسمى Perioeci) ٠ اما ملكا سبارطة فكانا ينتميان للفئة الأولى الأرستقراطية وكانا من اعضاء اكبر مؤسسة للحكم في سبارطة وهي gerousia ٠

اما في اثينا الديمقراطية فقد تطورت اشكال الدولة بسرعة لتساير التطورات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة للنظام العبودى ٠ لقد حكمت اثينا في البداية من قبل طائفة من الرؤساء Basilees الذين جمعوا في ذواتهم السلطات العسكرية والدينية والقضائية ، ثم انتقلت السلطة لارستقراطية الارض Eupatrides التي كانت تحكم بواسطة مجلس الشيوخ Areopagus٠ ومع تطور الحرف والتجارة والملاحة البحرية تكونت طبقة مثرية من البرجوازية بدأت تقود الصراع الاجتماعي ضد الحكم الأرستقراطي ٠ وفي عام ٥٩٤ ق٠م انتخب سولون Solon للحكم في اثينا (كان عضوا في مجلس الشيوخ) فقام بعدة اصلاحات توفيقية لتخفيف حدة الصراع الاجتماعي والسياسي ، فالغى رهون الارض مع سائر الديون ، كما حرم عبودية الدين ، وشرع حرية تنفيذ الوصايا ، وقام بعدة اجراءات لتطوير التجارة والحرف ، وبدأت (الجمعية الشعبية) تلعب دورا متعاظما

في الحياة السياسية • ان حصيلة أعمال سولون هي قيام الارستقراطية الحاكمة ببعض التنازلات السياسية للطبقة التجارية في محاولة توفيقية ادت في الواقع لاسناد النظام العبودى ككل وتثبيت طابعه الطبقي الاستثماري ، الا انها فشلت في تخفيف حدة الصراع بين الطبقتين العبوديتين المتنافستين على الحكم • وقد تكاملت الدولة العبودية في اثينا في شكلها (المديني) في دستور كليستين Clistnenes (نهاية القرن السادس ق•م) الذي الغى نهائيا الطابع العشائري للادارة والحكم واقامه على أساس اقليمي Territorial • لقد وضع تقسيم اداري جديد للدولة ، واقيم (مجلس الخمسمائة) المنتخب على اساس التمثيل النسبي من قبل الوحدات الأدارية Phule واعطي صلاحيات تنفيذية واسعة ، كما اقيم (مجلس الستراتيجيين) Stratagi الممثل لكل الأقاليم والذي اصبح فيما بعد اعلى هيئة تنفيذية للحكم • ان دستور كليستين كرس نهائيا سيادة النظام العبودى في اثينا في شكله الديمقراطي وبرز الفوارق الاجتماعية بين الأرستقراطية والبرجوازية (التجارية والحرفية) والفئات الكادحة فضلا عن جيوش العبيد •

على ان الارستقراطية في سبارطة سرعان ما هاجمت الجمهورية الاثينية التي استطاعت الانتصار عليها موسعة نفوذها وراء حدود (اتيكا) Attica حتى بلغت الأوج في القرن الخامس ق•م تحت حكم بيريكلس Pericles عندما اصبح الحكم يمارس من قبل (مجلس الخمسمائة) لمعالجة الشؤون العسكرية والسياسية والادارية ومن قبل (الجمعية الشعبية) التي تضم جميع المواطنين ، بالاضافة الى (مجلس الستراتيجيين) و (محكمة القضاة) Magistrates court • ولم يكن المواطنون الاحرار الا قلة ضئيلة في الواقع بالنسبة لمجموع السكان • فقد كان النساء مستثنيات من الحقوق السياسية ، وجماهير الفلاحين بحكم بعدهم عن العاصمة اثينا لم يمارسوا عمليا حضور المجالس الشعبية (كان عدد الممارسين حوالي الألفين فقط من

مجموع خمسة وثلاثين الفا تقريبا)[1] .

ومما يجدر التأكيد عليه هو الدور الهام الذي لعبته الحروب اليونانية الفارسية في تركيز عبودية اليونان وانتصار العبودية الأثينية مع حلفائها من دول المدن اليونانية الاخرى على الامبراطورية الفارسية العبودية أيضا في معارك تاريخية مشهودة اهمها معركة ماراثون Marthon عام ٤٩٠ ق٠م ، ومعركة ثرموفيل Thermopylae عام ٤٨٠ ق٠م ، ومعارك مختلفة اخرى عام ٤٤٩ ق٠م التي كرست نهائيا انتصار اليونان على الفرس وثبتت اسس النظام العبودى الاثيني من ناحيتين : الاولى تزويد النظام بآلاف مؤلفة من العبيد الجدد عبر تلك الأنتصارات، والثانية هي السيطرة الكاملة على البحر المتوسط والاحتكار اليوناني للتجارة الخارجية ذات الطابع العبودى .

ومن الحقائق التاريخية ان الديمقراطية اليونانية لم تكن اقل امعانا في استعباد الشغيلة (من عبيد واحرار) من الأرستقراطية اليونانية . وبين القرنين الثامن والسادس ق٠م انتشرت المستعمرات اليونانية الأسكانية Colonies في مناطق بعيدة تمتد حتى فرنسا غربا وبحر آزوف شرقا ، في هجرات مستمرة لليونانيين لاسباب اقتصادية وسياسية وتجارية مختلفة (طرد الفلاحين من أراضيهم التي استحوذت عليها العبودية ، خراب المنتجين المستقلين بسبب منافسة القطاع العبودى ، املاق جماهير الاحرار بسبب منافسة العبيد ، مغامرات التجار وراء الربح .. الخ . وقد كان للأستعمار اليوناني كما هو معروف دور هائل في تاريخ الشعب اليوناني وشعوب المنطقة جمعاء .

اما الشكل الامبراطوري للعبودية المقدونية فسوف نشير اليه بأختصار في الفرع القادم من الدراسة .

كذلك مرت (الدولة الرومانية) العبودية في عدة مراحل تعكس

---

(١) راجع متروبولسكي ، المرجع السابق ، ص٨٦ بالانكليزية .

مراحل تطور علاقات الأنتاج العبودية ، ويمكن تلخيص التطور المذكور في النقاط التالية :

١ ـ المرحلة الملكية :ـ

وهـــذه تمثل الشـــكل الأول للدولة الرومانية ، عندما تم تحالف القبائل[١] الرومانية Tribes في اتحاد عرف بأســـم (الشعب الروماني) Populus Romano • وكان يتم انتخاب الملك في (الجمعيات الشعبية) Commissions ، ويعاونه في الحكم (مجلس الشيوخ) Senate وكان في قمة هذه (الارستقراطية العشائرية) Patricians هم الشيوخ وعوائلهم • اما الباقون من السكان (خارج الشعب الروماني) فهم ال Plebs اي الاجانب الممنوعون بالحريات الشخصية دون الحقوق السياسية ، وقـــد اندمجوا مع مرور الزمن بالعشائر الفقيرة • الخلاصة ان (الملكية العشائرية) كانت أول شكل للدولة الرومانية يلائم مرحلة (الأرستقراطية العشائرية)• وبنتيجة كفاح البليبين تم اسقاط الارستقراطية المذكورة مع مبدئها العشائري نفسه وحل المبدأ الاقتصادي (تملك الارض) كأساس للتقسيم الأجتماعي ، واصبح مقدار الثروة المملوكة ، وليس الأصل العشائري ، هو العامل الحاسم في تقرير مركز الانسان الاقتصادي ووزنه الأجتماعي • وقد تم هذا التحول من المجتمع العشيري الى المجتمع الاقليمي Territiorial في عهد الملك سرفيوس تلوس Servius Tellus (القرن السادس ق•م) • وقـــد كرس هذا التحول نهائيا باسقاط النظام الملكي واقامة الجمهورية الرومانيـــة عام ٥٠٩ ق•م •

٢ ـ المرحلة الجمهورية :ـ

وهي تمثل مرحلة اعلى في تطور العلاقات العبودية في روما ، عندمـا

---

(١) انبثقت القبائل الرومانية نفسها من تحالفات عشائرية Clans كل منها كان يضم عشر عشائر Curia • راجع متروبوسكي ، ص١٠٥ من الترجمة الانكليزية •

تطور التبادل وتقسيم العمل الاجتماعي وزادت اهمية العمل العبودى واتسع نطاق الاقتصاد العبودى ، فاحتاج الأمر الى مؤسسة سياسية حاسمة في طابعها الطبقي لاسناد النظام الجديد • لقد كانت اهم مؤسسات هذه المرحلة هو (مجلس الشيوخ) ورئيسيه (القنصلين) Consuls الذين حلا محل الملك وكانا من الأرستقراطية الباتريسية • اما الصراع الأساسي في هذا العهد فقد كان الصراع بين الباترسيين والبليبين ، سواء أكان ذلك في الحقل الاقتصادي (الصراع على الأرض ، وقضية الديون) أو في الحقل السياسي (الصراع على السلطة) • وقد حقق البليبيون انتصارا اقتصاديا هاما بالغاء عبودية الدين ، كما حققوا انتصارا سياسيا بمنح منتخبيهم (التريبون) Tribune حق النقض ضد قرارات الحكام الباترسيين في حالة اضرارها بهم • وقد انتهى هذا الصراع بالغاء كل مخلفات المبدأ العشيري واندماج الفئات العليا من البليبيين والباترسيين مكونين طبقة جديدة هي طبقة (النبلاء) ، واصبح لاصطلاح البليبيين معنى جديد تماما هو الفئات المضطهدة من السكان بصرف النظر عن اصولها العشائرية •

وفي منتصف القرن الثالث ق•م دشن الرومان حملاتهم الاستعمارية ، وذلك في محاولة ضخمة لحل المسألة الزراعية على حساب الشعوب الأخرى ، فدخلوا في حروب طاحنة مع قرطاجنة (اعظم الدول العبودية في شمالي افريقيا) Punic Wars انتهت ، خلال ثلاث مراحل ، بتحطيمها نهائيا عام ١٦٤ ق•م وواصلوا خلال ذلك توسيع وتثبيت امبراطوريتهم الواسعة التي كانت تمدهم بالعمل الرخيص والثروات الهائلة وتوسع من وتمد في حياة نظامهم العبودي الجديد • لقد أدت التطورات المذكورة الى انتشار الملكيات الزراعية الواسعة المكرسة للتصدير (اللاتيفنديات) Latifundia على حساب الاراضي المشاعية من جهة والمستغلات الصغيرة والوسطى للزراع الاحرار من جهة أخرى مما دفع اكثريتهم للهجرة الجماعية نحو المدن ،

مكونين جماهير (البروليتاريا الرثة) • اما حرفيو المدن فقد انتظموا في مؤسسات مهنية collegia للدفاع عن مصالحهم امام طغيان الانتاج العبودي ، وانضم اليهم العبيد فيما بعد ، ويعتبر القرن الثاني ق•م نقطة التحول نحو سيادة النمط الانتاجي العبودي لدى الرومان • ومع تطور الانتاج العبودي تطورت القطاعات السلعية العبودية (تجارة العبيد ، التجارة الخارجية ، الرأسمال الربوى •• الخ) وبدأت تلعب الدور الاساسي في اقتصاد المدن كما المعنا الى ذلك سابقا • وهكذا اصبح التناقض الاساسي في النظام الجديد هو التناقض بين العبيد وملاكي العبيد ، وأصبحت انتفاضات العبيد هي النمط السائد في الانتفاضات الجماهيرية (مثلا انتفاضة سبارتاكس ٧٤ - ٧١ ق•م التي دوخت الجيوش الرومانية) دون ان تقضي طبعا على الاشكال الاخرى كالحروب الوطنية (انتفاضات شعوب المستعمرات) والحركة الفلاحية (انتفاضات صغار الملاكين ضد الارستقراطية العبودية حول اعادة توزيع الاراضي المشاعية والمغتصبة) • على ان جميع هذه الاشكال المسلحة للمعارضة لم تكن علامة على ازمة النظام العبودي ككل - كما سيأتي بيانه فيما بعد - اي ازمة المجتمع بل علامة على مجرد ازمة سياسية هي ازمة الدولة أي انها تعكس عدم ملاءمة الشكل الجمهوري للحكم لمقتضيات العبودية الرومانية المتطورة • لقد كانت الجمهورية الرومانية تستند الى (دولة المدينة) على النمط اليوناني ، ولكن اقامة الامبراطورية الرومانية الواسعة وتضخم مصالح الارستقراطية العبودية ، واحتدام التناقضات الاجتماعية المتعددة ، وتفاقم اخطار الانتفاضات المسلحة ، جعل الشكل الجمهوري للدولة متخلفا عن مسايرة الاوضاع الجديدة واثار بالحاح الحاجة لشكل جديد لها يساير الشكل الاجتماعي الجديد •

٣ - المرحلة الأمبراطورية :

وفي منتصف القرن الاول ق•م تم الغاء الجمهورية الرومانية بعد حرب

اهلية قاسية باعلان دكتاتورية قيصر Cesar ثم امبراطورية ولده المتبنى اوغسطس Augustus (القرن الاول الميلادي)بعد احتكاره لجميع السلطات السياسية والعسكرية • وبدأ (الجيش) يلعب دورا متعاظما ومستقلا في الحياة العامة • وقد بلغت الامبراطورية الرومانية اوجها في النصف الثاني من القرن الاول وخلال القرن الثاني للميلاد • ومع بداية الازمة العامة للنظام العبودي وحتى سقوط روما الغربية (اي خلال القرون الثلاثة الاخيرة للعبودية الرومانية الغربية) تحولت الدولة الرومانية (الامبراطورية السفلى) الى نوع من (الاستبداد الشرقي) قائم على الاكراه المادي المصرف وعاجزا عن حل تناقضات النظام المتفاقمة حتى سقط نهائيا امام الغزوات الاجنبية في اواخر القرن الخامس للميلاد بعد ان امتص جميع طاقات العبودية ، كما سيأتي بيانه في البحث القادم •

يظهر من كل الشروح السابقة بما لا يقبل الشك بأن مؤسسة (الدولة) ما هي الا مؤسسة ذات طابع تاريخي بمعنى انهما انما نشأت في ظروف تاريخية معينة ولانجاز اهداف تاريخية محددة وان نشأتها مرتبطة عضويا بنشأة الطبقات الاجتماعية وانها جزء من (التركيب الفوقي) للمجتمعات الاستثمارية ، وبالتالي فان مصيرها لا يمكن ان ينفصل عن مصير المجتمعات المذكورة • ولعل نظرة سريعة الى تشريعات الدول العبودية تقطع بصحة التحليل المذكور • لقد سبق ان اشرنا الى الطابع العبودي لشريعة حمورابي، ونضيف لذلك تفسير أحد المؤلفين لطبيعتها بالشكل التالي (كان قانون حمورابي يحمي الملكية وحقوق الاغنياء والنبلاء وملاك العبيد والاراضي ، فكان يجب على الفلاح الذي لم يسدد دينه الى دائنه أو الذي لم يدفع ايجار أرضه الى المالك العقاري ان يقدم زوجته أو ابنه او ابنته للدائن أو المالك باعتبارهم عبيدا ، ويبقون كذلك حتى يقومون بسداد الدين

بعملهم)[1] . ولو انتقلنا الى القانون الروماني العبودي المعروف بقانون الالواح الاثنى عشر لوجدناه ينص على الحكم بالموت لمن يقطع أو يحصد حاصلات الغير اذا تمت الجريمة فعلا ، كما انه ينص على نفس العقوبة القصوى على السرقة ليلا مع حمل السلاح وينيط مهمة تنفيذهـــا بالمالك المسروق منه ، اما اذا ارتكبت السرقة نهارا مع حمل السلاح وكان السارق حرا فان القانون يحلل للمسروق منه استعباد السارق (وفي نظر بعض الشراح يجيز له حق التصرف فيه حتى بالقتل) . اما اذا كان السارق عبدا فللمالك المسروق منه بعد جلـــده اعدامه بقـــذفه من اعلى الجبل ... الخ)[2] كذلك نجد في قانون مانو الهندي القديم (القرن الثالث عشر ق.م) نصوصا مماثلة تعاقب بالاعدام كل من يخفي في منزله عبدا هاربا .

ان الفكريات (الايديولوجيات) العبودية هي الاخرى تكرس هذا الطابع العبودي وتوصى بالاستسلام لمصالح الطبقات العبودية المستثمرة ، وهذا موضوع طويل يقع خارج حدود هذه المحاضرات .

ان الحقائق المذكورة تدحض جميع النظريات الاكاديمية حول طبيعة مؤسسة (الدولة) واسنادها الى الطبيعة البشرية الثابتة ، أو المصلحـــة الاجتماعية العامة ، أو التضامن الاجتماعي ، أو التعاقد الحر ، أو الى القوة العسكرية المجردة أو الى الجذور الدينية والميتافيزية ... الخ والتي تعامل الدولة وكأنها معلقة في الفراغ او منفصلة عن التركيب الطبقي للمجتمع . كما انها بنفس الوقت ترفض النظريات (الوسطية) المختلفة في منشأ الدولة وطبيعتها ـ وخاصة النظرية الشائعة جدا الان في الاوساط الاكاديمية الغربية وخاصة في امريكا والمانيا الغربية والمعروفة بنظرية التعدد Pluralismus

---

(١) عن (ادواردس) ، المرجع المشار اليه سابقا ، عن الشـرائع العالمية القديمة ، بالانكليزية .

(٢) نقلا عن احمد محمد غنيم ، المرجع السابق ص٤٢ـ٤٣ والمراجع الاجنبية المشار اليها فيه .

– وهي التي تعترف بتعدد الفئات الاجتماعية وبالتالي بتناقض مصالحها ، ولكنها تستبدل بمفهوم (الطبقات) العلمي مفهوم (الجماعات) الغامض Gruppen وبمفهوم (الصراع الطبقي) العلمي مفهـــوم (تعارض المصالح) الغامض Interessenkonflikte وبمفهوم (الامبريالية) العلمي مفهوم (المجتمع الصناعي) الغامض ، وبمفهوم (الاشتراكية) مفهـــوم (الشمولية) المضلل Totalitarismus ، وبعد ان تجرد هذه النظريات الاكاديمية الوسطية جميع مفاهيمها الجديدة ، بل القديمة في الواقع[1] من أي محتوى طبقي محـدد ، تصـل الى اعتبار الدولة ، لا كوعاء للسلطة

---

(١) الواقع ان جذور هذه النظريات تمتد الى فكرية (ايديولوجية) النظام العبودى بالذات في العصور القديمة · وبالنسبة للنظرية التعدديـة الشائعة اليوم نجد اصولها بوضوح منذ فجر المرحلة الامبريالية في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن · ويكفي ان نشير الى المؤلفات الاولـى لفيلسوف العمالية الانكليزية هارولد لاسكي ، خاصة : دراسات في مشكلة السيادة ، ١٩١٧ ، والمؤلفـات الأولى لفيلســـوف النازية كارل شمت ، وخاصة : مفهوم السياسي ، ١٩٢٧
(K. Schmitt — Der Begriff des Politischen)
هذا اذا تغاضينا عن المؤلفات البراغماتيـــة الأولى (مثلا وليم جيمس : الكون المتعدد ـ ١٩٠٩) · الا ان هذه النظريات بشكلها المعاصر ، والتـي تجد صدى احيانا حتى في بعض الاوساط الاشتراكية وخاصة في يوغوسلافيا وهنغاريا وبولونيا ·· الخ ، هي جزء لا يتجزأ من الأيدلوجية المضـــادة للثورة · راجع في كل ذلك الدراسات القيمة التي نشرتها المجلات السياسية والقانونية المتخصصة في المانيا الديمقراطية خلال السنتين الاخيرتين وخاصة مجلتا (العدالة الجديدة) الشهرية Neue Justitiz و (الدولـــة والقانون) الفصلية Statt und Recht · اما عن طبيعة ووظائف الدولة في المجتمعات الاشتراكية فتراجع الدراسة الطويلة الجماعية التـــي نشرها عدد من الاساتذة الالمان وعلى رأسهم Franke بعنوان (الدولـــة كمؤسسة سياسية واجتماعية في نظام المجتمع الاشتراكي المتطور) ، في العدد التاسع من مجلة (الدولة والقانون) ١٩٦٨ ، بالالمانية ·

السياسية العليا التي تحتكر السيادة والسلطان والجزاء بل كمجرد مؤسسة بين مئات المؤسسات الاجتماعية الاخرى لا تختلف عنها من حيث الطبيعة والوظائف وتتساوى واياها في اقتسام السيادة والسلطان ـ لا كجهاز طبقي قمعي مرتبط بالتركيب الطبقي للمجتمع بل كمجرد أداة تنظيمية كسائر الادوات التنظيمية التفصيلية الاخرى في المجتمع الحديث ـ لا كعامل لحسم الصراع الطبقي لصالح بعض الطبقات ضد الاخرى ، بل كمؤسسة (توفيقية) تقف خارج الصراع الطبقي وتعمل لصالح (المجتمع) ككل .. الخ . ان جميع هذه النظريات الاكاديمية ، القديمة الجديدة ، هي بالذات جزء لا يجزأ من الفكرية الطبقية والصراع الايديولوجي للطبقة المتسمرة ولا علاقة لها بدعوى الحاد العلمي .

هذا فيما يتعلق بوظيفة الدولة كمؤسسة سياسية مرتبطة بالتركيب الفوقي (وظيفتها القمعية) . اما عن وظائفهـــا الاقتصادية ـ كمؤسسة مرتبطة بالقاعدة الاقتصادية ـ في النظام العبودي ، فقد اشرنا اليها في مواضع مختلفة من هذه الدراسة ولا نرى حاجة للعودة اليها .

الفرع الخامس

الازمة العامة للعبودية ونهاية النظام العبودي

لقد سبق ان اشرنا الى طابع الاكراه السافر في نمط الانتاج العبودي ، الامر الذي يستتبع تعرض (قوة العمل) العبودية للفناء السريع • ومن هنا كانت حاجة المجتمعات العبودية المستمرة الى افواج جديدة من العبيد ، قوة الانتاج الرئيسية في النظام • ومن هنا أيضا أصبحت الحرب من السمات الرئيسية في المجتمعات العبودية لسد هذه الحاجة الحيوية لقوة العمل عن طريق استعباد الاسرى في الحرب ، بل استعباد قسم كبير من سكان البلاد المفتـــوحة ، أي انتشار ظاهـــرة الاستعمار والامبراطوريات الاستعمارية القديمة • كما ان ازدهار أسواق النخاسة كان سمة أخرى من سمات تلك الانظمة المرتبطة بالطلب المتزايد على العبيد • ومن نتائج ذلك أيضا زيادة عدد العبيد زيادة طاغية في المجتمعات العبودية المتطورة • (ففي أثينا كان يوجد في عام ٣٠٩ ق•م واحد وعشرون الف مواطن من الاحرار مقابل اربعمائة الف من العبيد • وفي روما كان يوجد في عام ٢٠٤ ق•م مائتان واربعة عشر الف من المواطنين الاحرار مقابل عشرين مليون من السكان اغلبيتهم الساحقة من العبيد)[1] •

ان هذه العلاقة الاستثمارية الاساسية في العبودية (عبودية العمل) هي التي استتبعت جميع خصائص النظام الاقتصادية وخاصة الاساسية منها ، كندرة العمل (بسبب طابعه الاكراهي السافر) وصفة التعاون البسيط ،

---

(١) عن (تطور الملكية الفردية) لاحمد محمد غنيم ، والمراجـــع الأجنبية التي يشير اليها ، صفحة ٤٦ •

وتمركز قوة العمل ، وعدم التوازن بين القطاع العبودي المتركز والقطاعات الصغيرة الحرة ، واستعباد المدن (مراكز الطبقات المالكة للعبيد) للريف في العبودية المتطورة ، وكذلك انخفاض التكنيك وعدم تطبيق المخترعات التكنيكية الا في الحرب والاعمال الانشائية واقتصار القوى المحركة على القوة الجسمانية للانسان والحيوان ، وولادة التعارض بين العمل اليدوي والفكري ، والتبذير الهائل في قوى الانتاج (الحرب ، الاكتناز ، العمل غير المنتج ـ الاهرام ، المعابد ، القصور ، الملاعب ، الجيوش .. الخ) . يقول احد المصادر المهمة حول هذه النقطة :[1] (في ظل نظام العبودية كان ملاكو العبيد في جميع البلدان ينفقون القسم الاعظم من عمل العبيد ونتاجه ، بطريقة غير منتجة ، متوخين اشباع نزوات فردية والاكتناز وبناء المنشآت العسكرية وتكوين الجيوش وتشييد وصيانة القصور والمعابد الفخمة . ان اهرامات مصر هي مثل صارخ على تبذير العمل بذلك الشكل الهائل في وجوه غير منتجة . ان جزءا ضئيلا فقط من عمل العبيد ونتاجه كان يخصص لتجديد الانتاج مما جعل تطوره من جراء ذلك بطيئا جدا ، وكانت الحروب المدمرة تؤدي الى تحطيم القوى المنتجة وابادة قسم عظيم من السكان غير المحاربين ومحو حضارات بكاملها) . ان جميع الخصائص السلبية السابقة وهي التي تكون في الواقع محتوى التناقضات المختلفة التي مزقت النظام العبودي واسلمته في النهاية لمصيره المحتوم يجب ان لا تنسينا اطلاقا الجوانب الايجابية للنظام العبودي والدور التاريخي الهائل الذي لعبه في تطور المجتمع الانساني والحضارة البشرية . لقد كانت العبودية مرحلة ضرورية في تاريخ المجتمع . (ان النظام العبودي هو الذي كان قد مكن ـ على نطاق واسع نسبيا ـ من تقسيم العمل بين الصناعة والزراعة ، وبالتالي

---

(١) عن (موجز الاقتصاد السياسي) ، الترجمة العربية مصححة ، ص ٥١ .

من بلوغ العالم القديم الذروة في الحضـــارة الهيلينية Hellenisme . وبدون العبودية لم يكن من الممكن وجود الدولة اليونانية أو الفن والعلم الاغريقيان • والحـــال ، بدون قاعـــدة الحضارة الهيلينية والامبراطورية الرومانية ، ما كان بالامكان ظهور اوربا الحديثة)[1] •

الا ان النظام المذكور كانت تمزقه تناقضاته الداخلية ، وخاصة تدمير قواه المنتجة ، سواء في ذلك ، العبيد وهم القوة الانتاجية الرئيسية بنتيجة الاستثمار الوحشي الذي لا يطاق ، أو القوى البشرية الاخرى كالحرفيين المستقلين وصغار المزارعين بنتيجة الضرائب الباهضة ومنافسة القطاع العبودي القاتلة والحروب ••• الخ • فضلا عن تجميد قوى بشرية كبيرة من معدمي الاحرار وتحولها الى طبقات طفيلية تعيش عالة على النظام (البروليتاريا الرثة في روما) • وقد أدى تدمير القوى المنتجة وخاصة المنتجين المستقلين وعلى الاخص الفلاحين ، الى هـــزال الدولة العبودية وضعف مؤسساتها القمعية وخاصة الجيش ، وتحولها الى مؤسسات مرتزقة ، مما أدى في اواخر المرحلة الى هزائم سياسية وعسكرية متتالية أدت بدورها الى نضوب معين العبيد ، الطبقة التي تشكل قاعدة المجتمع العبودي برمته •

وتميزت القرون الثلاثة الاخيرة من عهـــد الامبراطورية الرومانية (الامبراطورية السفلى) بهبوط عام في الانتاج ، واختلال في التجارة ، وخراب الاقاليم حتى الغنية منها ، وانخفاض عـــدد السكان ، وانقراض الحرف ، والهجرة الواسعة من المدن الى الارياف ••• الخ • وبالاختصار دخل النظام العبودي في مرحلة الازمة العامة ، وتحولت علاقات الانتـاج العبادية من أشكال لنمو قوى الانتاج الى عقبات في طريقها • وأصبح من الضروري تاريخيا تبديل العلاقات المذكورة لافساح اجال لعلاقات انتاجية

---

(١) مقتبسة من انغلز (الرد على دورنغ) طبعة الأيدسيون سوسيال ص ٢١٣ بالفرنسية • Engels — Anti — Duhring, P. 213.

جديدة تسمح بتغيير الوضع الاجتماعي للجماهير الكادحة ، التي تمثل القوة المنتجة الرئيسية • كما يقول (اوستروفيتيانوف) وزملاؤه ، فان قانون التطابق الضروري بين علاقات الانتاج وطبيعة قوى الانتاج كان يتطلب استبدال العبيد بنوع آخر من الشغيلة تكون لها بعض المصلحة في نتاج عملها[1] • ومن هذا الاساس الموضوعي لازمة العبودية ، بدأت حركة واسعة لتحرير العبيد في المراحل الاخيرة من النظـــام مع توزيع الاملاك العبودية الكبيرة (اللاتيفنديات) بعد تجزئتها الى قطع صغيرة على العبيـد المعتقين أو على فقراء المواطنين الاحرار بعد ربطهم بالارض بصورة عضوية والزامهم بعدد من الالتزامات الواجب تأديتها للمالك العقاري ، وهكذا انبثق نظام انتاجي جديد ، قائم على استثمار فئة جديدة من صغار المنتجين كانت تحتل مركزا وسطا بين العبودية والحرية ، ولم تعد علاقتها بالطبقة المستثمرة علاقة مباشرة قائمة على الاكراه الشخصي السافر ، بل علاقة غير مباشرة ، جوهرها الارتباط الكامل بالارض (بحيث يتم بيعهم معها) ومن سماتها الجمع بين الاكراه المادي والاكراه الاقتصادي ، وتلكم هي فئات (الكولون) التي تكون السلف الحقيقي لاقنان Seres القرون الوسطى الاقطاعية • وهكذا في احضان المجتمع العبودي بالذات بدأت تظهر عناصر نمط انتاجي جديد تحول فيما بعد الى النمط الاقطاعي •

يظهر من كل ما سبق بان العامل الاساسي الموضوعي في زوال العبودية هو التناقض الاساسي بين علاقات الانتاج العبودية التي استنفدت اغراضها التاريخية وبين مستوى تطور القوى المنتجة وخاصة قوة العمل • ولكن الى جانب هذا العامل الاساسي الموضوعي ، تضافرت عدة عوامل مساعدة ذاتية عجلت في انهيار النظام العبودي ، وانضاج بذور النظام الجديد ، ونكتفي

---

(١) عن (موجز الاقتصاد السياسي) ، الترجمة الفرنســـية ، ص ٤٣ •

في هذه المرحلة من البحث بالاشارة الى انتفاضات الطبقات المستثمرة وخاصة العبيد والفلاحون وصغار المنتجين • وكذلك ثورات الشعوب المستعمرة والمضطهدة الى جانب الغزوات الاجنبية (البرابرة) التي دمرت اخيرا الامبراطورية الرومانية الغربية • هذا بالاضافة الى العوامل الفكرية والروحية[1] (التي تخرج عن اطار هذه المحاضرات) وخاصة المسيحية الاولى وكذلك الحركة الديمقراطية التي كانت تهاجم الارستقراطية لصالح الفئات الغنية والوسطى من الشعب •

بعد هذه النظرة العامة للعوامل التي أدت الى سقوط النظام العبودي نشير باختصار الى عملية انهيار العبودية اليونانية والعبودية الرومانية ، ثم ننهي هذا الفرع بمبحثين تفصيليين يتناولان بعض المشاكل التاريخية التي تثيرها مرحلة الانتقال من العبودية الى الاقطاع ، في روما على الاخص ، في ضوء احدث الدراسات الاشتراكية في هذا الصدد •

ان الاساس الاقتصادي للدولة العبودية اليونانية واحد مهما اختلفت أشكالها الدستورية ، وهذا الاساس هو استثمار العمل العبودي ، على اختلاف مصادره (حروب ، تجارة بالعبيد •• الخ) وفي جميع القطاعات الاقتصادية (زراعة ، ملاحة ، تجارة ، صناعة) • وقد كان تنظيم العمل من نوع (التعاون البسيط) الذي من شأنه زيادة انتاجية العمل • كما ان تطور تقسيم العمل أدى الى تطوير الحرف والتجارة وازدهارهما خاصة في اثينا • ولكن العبودية اليونانية (ككل نظام عبودي آخر) سرعان ما أصبحت ، مع تطورها بالذات ، عقبة دون نمو قوى الانتاج ، وذلك بسبب الوضع المزري لقوة الانتاج الاساسية في النظام وهي العبيد ، وظروفهم غير الانسانية ، وتعرضهم للموت السريع ، ونضوب حيويتهم ، او بتعبير آخر

---

(١) راجع تلخيصا ممتازا لهذه العوامل الايديولوجية في (موجز الاقتصاد السياسي) الترجمة الفرنسية ص ٤٣ ـ ٤٧ •

ان العبودية مع تطورها تقضي على قوتها الانتاجية الاساسية (العبيد) فسير لحتفها بضلفها كما يقال • ومما يزيد الطين بلة هو عدم امكان تعويض هذه القوة الانتاجية المبددة ، بالنظر لعزوف الاحرار ـ مهما كانت مراتبهم ـ عن العمل اليدوي نظرا لاحتقاره العام وربطه بالوضع العبودي • وقد بقيت هذه السمة الخطيرة (اي انفصال العمل اليدوي عن العمل الذهني) ـ وهي من مخلفات العبودية الشرقية في البداية ـ بقيت هذه السمة مستمرة حتى الآن في جميع الانظمة الطبقية المتعاقبة •

لقد بدأت الازمة العامة للعبودية اليونانية منذ اواخر القرن الخامس قبل الميلاد بسبب التناقض الاساسي السابق ذكره بين علاقات الانتاج العبودية وقوى الانتاج (خاصة القوة البشرية ـ العبيد وفقراء الاحرار) بجانب عوامل اقتصادية أخرى منها : نضوب حيوية البرجوازية الصغيرة (المنتجون المستقلون الاحرار في الزراعة والصناعة) وتحولهم الى بروليتاريا اصبحت عالة على النظام العبودي وطابعه الاكراهي الصرف مما افقد العبيد اي حافز لتحسين المهارات وتطوير طرائق الانتاج • كذلك لعبت العوامل السياسية والعسكرية والايديولوجية دورا بارزا في تسريع ازمة النظام ، نذكر منها : التناقض بين الاطار المتسع بأستمرار للقاعدة الاقتصادية للنظام (امتداده الجغرافي الهائل) وضيق اطره السياسية (دول المدن) ، وكذلك غلبة المرتزقة الاجانب في الجيوش اليونانية مع توسع النظام العبودي ونضوب حيوية اليونانيين (الاحرار) ، مما أدى الى اضعاف المؤسسة العسكرية اليونانية ، وكـــذلك يحسن ذكـــر دور الحروب الاهلية البيلوبونيسية Peloponnesian (٤٣١ ـ ٤٠٤ ق•م) بين اثينا وحلفائها وسبارطه وحلفائها، في اضعاف النظام اليوناني ككل مما سهل الفتح المقدوني لليونان عام ٣٣٧ ق•م • اما امبراطورية الاسكندر المقدوني ، التي اختارت بابل عاصمة لها ، والتي امتدت من مقدونيا واليونان غربا الى آسيا الوسطى شرقا فهي تمثل

نظاما عبوديا اكثر تعقيدا وتركيبا ، قائما على مزيج من العبودية اليونانية واشكال العبودية الشرقية وبعض مخلفات الانظمة السابقة للعبودية • ولم يكن بالامكان لمثل هذا النظام العملاق في امتداده ان يستقر ويثبت بالنظر لعمق تناقضاته الداخلية (التناقض بين العبيد وملاكي العبيد ، التناقض بين مراتب ملاكي العبيد انفسهم ، التناقض بين الغزاة والشعوب المغلوبة ، التناقض بين الشكل اليوناني ـ المدينة ـ والشكل الملكي الشرقي للدولة ، افتقاد الوحدة الاقتصادية للامبراطورية •• الخ) فلم تلبث ان انهارت امبراطورية الاسكندر بعد بضع سنوات فقط من وفاة مؤسسها الكبير (٣٢٧ ـ ٣٢٣ ق•م) • وكذلك الامر بالنسبة للعبودية الرومانية التي بلغت ذروة التطور في العالم القديم • فقد بدأت الامارات الاولى لانحلال نظامها في وقت مبكر جدا ، كانت تبدو فيه الدولة الرومانية في اوج عظمتها • ومن اولى هذه الامارات تناقض اهمية المستغلات الزراعية الكبيرة) ـ اللاتيفنديات ـ القائمة على عمل العبيد منذ اواخر القرن الاول ق•م ، واضطرار كبار الملاكين لاستخدام نظام معقد من وسائل السيطرة والاكراه المادي كان يزيد كثيرا من نفقات الانتاج ، وذلك بسبب عزوف العبيد عن الاهتمام بثمار عملهم مما أدى الى ضعف الانتاج والانتاجية في هذا القطاع المهم ، واضطر الطبقة المالكة لاتباع نظام الحيازات الصغيرة (Small holdings) في هذه اللاتيفنديات على اساس تسليم العبيد قطعا صغيرة من الارض مع وسائل الانتاج المناسبة لاستغلالها لقاء حصة ضئيلة من الحاصل • وقد وجد ايضا بجانب ذلك نظام الكولون اي المستغلين الاحرار في الاصل Free tenants الذين بدأوا يتحولون من دفع ريعهم (ايجار الارض) نقدا الى دفعه عينا (جزء من الحاصل) ، وبهذا زادت تبعيتهم للارض وللمالك • وقد بدأ هذا النظام الجديد (الكولون) يحل تدريجيا محل العمل العبودي ، مع ازدياد انحلال العبودية وخراب المستأخرين الاحرار وتحرير العبيد ،

وذلك لمزاياه الواضحة لجماهير المنتجين بالنسبة للعمل العبودي الوحشي • والى جانب النظامين المذكورين وجد نظام ثالث يقوم على السماح للعبيد باستعمال جزء من ثروتهم في اعمال تجارية مقابل دفع حصة من الربح لسادتهم ، وقد عرف هذا النظام في روما باسم Peculium • ان جميع الانظمة المذكورة كانت تعبر عن محاولة السادة ملاك العبيد ، التغلب على ازمة العبودية الرومانية بالتكيف مع الاوضاع الجديدة ، واعطاء تنازلات معينة للجماهير المنتجة ، وربطها مصلحيا بالنظام العبودي بعد فشل الاكراه الصرف في تثبيت دعائم النظام • الا ان هذه المحاولات (التوفيقية) لم تنجح في اعاقة تعميق الازمة حتى تحولت الى ازمة عامة للنظام العبودي الروماني في القرن الثالث الميلادي • لقد حدثت عدة تطورات في التركيب الطبقي والعلائق الطبقية في المجتمع الروماني : فمن جهة تطورت حركة تحرير العبيد مع زيادة تفسخ النظام وعجزه عن مواصلة استثمار جماهير العبيد • ومن جهة ثانية توطد نظام الكولون بنتيجة تفوقه اقتصاديا وسياسيا على النظام القديم وتحولت افواج متزايدة من العبيد والفلاحين الاحرار وحتى من الملاكين الصغار والمتوسطين بل حتى من صغار ملاكي العبيد انفسهم الى العمل على أساس الارتباط بالارض واستيفاء حصة من الحاصل والالتزام بروابط تبعية غير حرة بالملاكين مما ادى الى نتائج اجتماعية في غاية الاهمية ، كان من ابرزها تقويض (المدينة) الرومانية (باعتبارها تجمعات لملاكين احرار) كأساس من أسس النظام العبودي الروماني • وقد ادى اضمحلال المدن الى اضمحلال القطاعات الحرفية رغم محاولة الدولة اسناد نقاباتها المهنية Collegiums وجعلها الزامية ومنحها اختصاصات ادارية ومالية واسعة ، كما اشرنا الى ذلك سابقا •

ان اضمحلال الدور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (للمدن) الرومانية وما ادى اليه من املاق اكثرية سكانها وهجرتهم المتزايدة الى

الارياف وزيادة اعباء الضرائب عليهم وضم أراضيهم المشاعة Communal lands الى الدولة ... الخ كان من العوامل الهامة التي عجلت في انهيار النظام العبودي وقد صاحب هـذه التغيرات الطبقية وهـذه الازمات الاقتصادية المتلاحقة في القرن الثالث الميلادي ، انتفاضات اجتماعية واسعة النطاق ، وحدت في جبهة واحدة جميع الطبقات المسحوقة ، العبيد واحرار الفلاحين وفقراء المدن .. الخ . كذلك صاحبت هذه الانتفاضات الداخلية حركة انفصالية في الاقاليم الرومانية المختلفة (بلاد الغال ، اسبانيا .. الخ) ، الامر الذي انعكس على الصعيد السياسي في حروب اهلية بين الفئات المتصارعة على الحكم ، وزيادة تدخلات الجيش في السياسة وانفجار الازمة السياسية (١٩٣ ـ ١٩٧ للميلاد) . ومع دخول القرن الرابع الميلادي ، وخاصة منذ حكم الامبراطور قسطنطين اصبح (الكولون) هو الشخصية الرئيسية في الزراعة الرومانية ، بعد ان ارتبط مصيريا بالارض وامتنع عليه مغادرتها والزم بزراعة أراضي السيد أيضا . وباختصار اقترب وضع الكولون من وضع القن ولكن نظام الكولون لم يتم تحوله الى نمط انتاج اقطاعي حينذاك بسبب انتصاب الدولة العبودية كعقبة تعترض عملية التحول المذكور[1] .

لقد استمرت الدولة المذكورة تصر على استمرار العبودية بكل وسائل القهر والعنف فاصدرت عدة تشريعات لاطالة حياة العبودية بالقوة ، كالسماح بقتل العبيد (بعد ان منع ذلك في مرحلة سابقة) والسماح للفقراء ببيع اولادهم كعبيد ، واخضاع النقابات الحرفية تجاه الدولة لوضع لا يختلف عن الوضع العبودي ، واحلال علاقات اشبه بالعبودية بين الحرفيين ونقاباتهم امتدت حتى الى احوالهم الشخصية (كالزواج مثلا) ، وتحريم الهجرة

---

(١) متروبولسكي ، الترجمة الانكليزية ، ص١١٣ . ان جميع هـذا الجزء من الدراسة مقتبس اساسا من المرجع المذكور .

بتاتا من المدن بالنسبة لجميع السكان • الا ان جميع هذه المحاولات من قبل الدولة لاسناد النظام العبودي كانت تؤدي على العكس الى ازدياد اهمية الطبقة المالكة الجديدة المستثمرة للارض على اساس الكوان ، ولجوء اعداد متزايدة من جماهير الشغيلة على اختلاف مواقعها في النظام الاقتصادي الى الملكيات الجديدة طلبا للحماية من تعسف الدولة وسعيا وراء رغيف الخبز • وهكذا نرى ان عملية انهيار العبودية الرومانية لم تجر بيسر وسهولة ، او دفعة واحدة ، او في خط مستقيم ، بل نتيجة تفاعل عشرات العوامل ، وعبر صراع اجتماعي وسياسي قاس وعنيف بمختلف الاشكال • وقد انعكس كل ذلك أخيرا في انقسام الامبراطورية الرومانية (عام ٣٩٥م) الى امبراطورية رومانية غربية وامبراطورية رومانية شرقية هي الامبراطورية البيزنطية ، التي تحولت بعد ذلك الى دولة اقطاعية استمرت حتى منتصف القرن الخامس عشر • الا ان تعقد العوامل المذكورة يجب ان لا ينسينا ـ كما يفعل الاكاديميون عادة ـ الامساك بالحلقة الرئيسية في سلسلة هذه العوامل الا وهي انتصاب العمل العبودي عقبة اساسية اصبحت تعترض استمرار التقدم التكنيكي والتطور الاجتماعي ، مما جعل تبديل نمط الانتاج العبودي العتيق لنمط انتاجي جديد يقوم عليه شكل اقتصادي اجتماعي جديد أكثر تقدمية ، ضرورة تاريخية حتمية • وهذا هو بالضبط الاساس الموضوعي للتحول من العبودية الى الاقطاع • على ان هناك عوامل خارجية عجلت في الاجهاز على الامبراطورية الرومانية السفلى أو المتأخرة (bas—later) في الغرب وخاصة الغزوات البربرية للجرمان والقوط والسلاف والسارمات Sarmatae والداك ... الخ ، الذين استطاعوا التسلل لاجهزة الدولة وخاصة لمؤسسة الجيش ، الذي تحول في الفترة الاخيرة من حياة روما الغربية ، (لجيش مرتزقة) يعتمد بالدرجة الاولى على الاجانب البرابرة • ان الغزوات الاجنبية المذكورة ، انضمت الى الانتفاضات

الداخلية للعبيد والحرفيين والفلاحين وشعوب المستعمرات كعوامل مساعدة عجلت في سقوط النظام العبودي الروماني والدولة العبودية الرومانية ، بعد ان تأكلته تناقضاته الداخلية بالذات • وبعد انتفاضات داخلية مسلحة استغرقت قرونا عديدة ، وبعد نقل عاصمة الامبراطورية من روما الى رافنا Ravenna في شمال ايطاليا (٤١٠م) انتهى المطاف بخلع آخر الاباطرة الرومان على يد القائد الجرماني (اوديا سر) عام ٤٧٦م كما مرت الاشارة الى ذلك في أول هذا الفصل • وبسقوط الامبراطورية الرومانية انهار النظام العبودي • وبأنهيار هذا النظام تسارعت عملية التحول الثورية من العبودية الى الاقطاع • وفي المبحثين الآتيين سنتطرق الى نظريتي شتايرمان وكوفاليف حول بعض المشاكل النظرية والتاريخية التي تثيرها عملية التحول المذكورة •

المبحث الاول

حول سقوط النظام العبودي

نظرية ايلينا شتايرمان[1]

في دراسة طويلة ممتازة عن المشاكل المتعلقة بسقوط النظام العبودي ، عالجت المؤرخة السوفياتية ايلينا شتايرمان عدة نقاط غامضة في هذا الموضوع والقت كثيرا من الضوء عليها • ويمكن تلخيص أهم النقاط الواردة في دراستها فيما يلي :

١ ـ تشير المؤرخة أولا الى بعض النقاط المتفق عليها بين المؤرخين السوفيات في هذا الصدد ، ومنها ان سقوط العبودية لم يتم بالطرق السلمية عكس ما تذهب اليه بعض المدارس الاكاديمية البورجوازية (مثلا فوستيل دى كولونج ودويش) ومنها ان السقوط لم يتم فجأة بل استغرق مرحلة تاريخية طويلة ومنها ان سقوط الانظمة العبودية في الدول القديمة المختلفة تم بطرق مختلفة ولم يسلك نفس الطريق ••• الخ • على ان هناك كثيرا من النقاط الاخرى التي لم يتم حتى الان الاتفاق عليها ، وتحاول دراسة المؤرخة القاء بعض الضوء على بعض هذه النقاط •

٢ ـ ان صعوبة الموضوع نفسه هي السبب في عدم الاتفاق • وهذه الصعوبة

---

(١) وردت هذه الدراسة في المؤلف الجماعي السابق الذكر (ص ١١٣ ـ ١٥٨) بالفرنسية
E.Chtaerman — la chute du regime Esclavagiste.

ناجمة عن عدة حقائق تاريخية ، منها تعدد وتداخل عوامل سقوط العبودية (انتفاضات العبيد والكولون ، والغزوات الاجنبية .. الخ) وعدم حدوث ثورات اجتماعية وسياسية مركزة موحدة او محدودة كما حدث مثلا بالنسبة للثورات البورجوازية ، وعدم الغاء العبودية بتشريعات محددة التاريخ كما حصل مثلا بالنسبة لالغاء القنانة بحيث يمكن تحديد تاريخ معين لالغاء النظام العبودي . وحتى بعد سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية بقيت بقايا العبودية اكثر من اربعة قرون وذلك بسبب استمرار تخلف قوى الانتاج وبطء عملية نشوء العلاقات الاقطاعية[1] ، اضف الى ذلك ضعف الكفاح الطبقي بين الطبقة المالكة الجديدة شبه الاقطاعية والطبقة المالكة القديمة (العبودية) لاتفاق مصالحهما في كثير من الاحيان في اضطهاد الجماهير المنتجة (الكولون واشباه الاقنان) مما ساعد على بطء عملية التحول من العبودية الى الاقطاع واستمرار بقاء المخلفات العبودية في قوانين الاقطاع[2] . هذا بالاضافة الى ضعف الكفاح الايديولوجي ضد العبودية كنظام ، بل ان المسيحية نفسها وهي التي هاجمت في البداية السلطة الامبراطورية الرومانية ودعت الى واجب العمل على الجميع ... الخ ، تحولت في المرحلة الجديدة الى سلاح ايديولوجي بيد الاقطاع ، ولكنها لم تهاجم العبودية كنظام بل اننا نرى على العكس ان ايدلوجيي (مفكري) الطبقة المالكة القديمة يدعون الى التخفيف من اضطهاد العبيد ويدعون الى بعض الحريات الديمقراطية على نمط

---

(١) حتى ان بعض المؤرخين يذهب الى حدوث (ردة) عبودية بعد سقوط روما بسبب تشدد القوانين في معاملة العبيد (راجع بعض هذه النصوص القانونية في المرجع السابق ص١١٤) .

(٢) راجع انكلز ـ أصل العائلة ـ الترجمة الفرنسية ، طبعة الايدسيون سوسيال ١٩٥٤ ، ص ٢٧٥ .

الديمقراطية اليونانية الكلاسيكية .

هذه بعض الحقائق التاريخية التي تجعل من الصعوبة بمكان حتى تشخيص نمط الانتاج في مرحلة التحـــول من العبودية الى الاقطاع وتقييم الادوار التي اضطلعت بها الفئات الاجتماعية المختلفة . وترى شتايرمان ان المقياس الوحيد الممكن هو تشخيص شكل التملك السائد (بالرغم من بقاء المخلفات العبودية) الذي يقرر بدوره الشكل الرئيسي للاستثمار .

٣ ـ بعد هذا تنتقل المؤلفة الى دراسة بعض الفئات الاجتماعية في مرحلة التحول وذلك لتحديد أدوارها في عمليـــة سقوط النظام العبـودي الروماني . تتناول اولا دور العامة bas—peuple في المدن الرومانية الذين لعبوا في الواقع دورا رجعيا باسنادهم للنظام العبودي بغيـــة الاستمرار في تلبية مطالبهم (في الخبز والالعاب) مجانا على حساب اضطهاد واستثمار الطبقات المنتجة[1] ، كما انهم ساهموا في تقوية (دول المدن) Polis العبودية التي كانت تعرقل التطور نحـو الاقطاعية . اما دور الانتفاضات الجماهيرية المعينة في بعض المقاطعات الرومانية خلال القرون الاخيرة من الامبراطورية الرومانية وخاصة الحركة (الاغونسطية) Agonistique الواسعة في موريتـــانيا ونوميديا الغربية ، والحركة (الباغودية) Bagaude في شمالي شرق بلاد الغال ، فقد كانت من حيث الجوهر انتفاضات (فلاحية) شاركت فيهـا جماهير واسعة من العبيد . وقـد لعبت هذه الحركة أدوارا حسب الاقليـم ، ولـكن بصورة عـامة ساهمت في اضعاف الامبراطورية والجيش الروماني لحد كبير وبهذا افسحت المجال

---

(١) راجع دراسة ستوزيونوف Stouziounov (الكفاح الطبقي حول الالعاب في الامبراطورية الرومانية الشرقية) ١٩٥٢ .

لنمو (الارستقراطيات العقارية) المحلية ، رائدة الطبقات المالكة الاقطاعية فيما بعد ، وحليفة الغزاة الاجانب (البرابرة) في كثير من الاحيان ، كما ان هذه الحركات اسهمت احيانا في عقد (مساومات) طبقية بين الارستقراطيات المحلية وبين الدولة الرومانية العبودية ، لقمع هذه الانتفاضات على اساس (تنازلات متقابلة) وبهذا دفعت هذه الحركة الدولة العبودية لتشديد ربط الفلاحين بالارض واسناد نظام (الكولون) رائد (القنانة) الاقطاعية • اما عن دور (البرابرة) في اسقاط النظام العبودى فهو مسألة معقدة في نظر شتايرمان • ان الرأي الذي يجعل منهم جميعا حليفا للطبقات المضطهدة الرومانية بشكل مطلق رأي خاطىء بالتأكيد ، لانه لا يأخذ بنظر الاعتبار (التمايز الاجتماعي) لدى البرابرة ، الذي كان قد اكتمل في القرن الخامس الميلادي عند التطويح بالامبراطورية الرومانية • والواقع ان (جماهير) البرابرة ممن انضم الى جيوش العبيد والكولون كانوا فعلا حلفاء للطبقات المضطهدة في المجتمع الروماني ، الا ان (المراتب العليا) من البرابرة كانوا على العكس حلفاء للطبقات الحاكمة في هذا المجتمع • ولهذا نجد الكثير من (الارستقراطيات المالكة) في الاقاليم الرومانية ايدت الغزوات البربرية ودعت بشدة رؤساء (القوط والفاندال والفرنك) لاسقاط الامبراطورية ، وعندما تم ذلك شدد الملوك البرابرة الجدد من اضطهاد الحركات الفلاحية (خاصة الحركة الاغونسطية والحركة الباغودية) وتابعوا سياسة الاباطرة الرومان في سحق هذه الحركات مسندين الطبقات الارستقراطية المالكة • وعلى كل حال يمكن القول بصورة عامة بان جميع الفئات الاجتماعية التي حاربت الامبراطورية الرومانية السفلى (بين القرن الثالث والخامس الميلادي) الفلاحون ، العبيد ، اشباه

الاقنان ، الكولون ، البرابرة ، الارستقراطيات في الاقاليم بالرغم من تناقضاتهم الخاصة وبالرغم من اختلاف الدوافع لكفاحهم ضد الامبراطورية يمكن القول ان هذه الطبقات والمراتب الاجتماعية ساهمت جميعها وانصبت افعالها جميعا في نفس المجرى العام ، مجرى تفسخ النظام العبودي ، ووضع الشروط المادية والبشرية لنشوء وتطور العلاقات الاقطاعية • الا انه من الواضح ان الجماهير كانت تعمل للاسراع في تصفية المخلفات العبودية والمطالبة بوزيع الارض عليها ، بينما كانت تعمل للاسراع في تصفية المخلفات العبودية والمطالبة بتوزيع الارض عليها ، بينما كانت الطبقات العقارية الجديدة Noblesse Terrienne تحاول الاستفادة من نفس المخلفات العبودية لاسناد وضعها الاستثماري الجديد وعرقلة القضاء الحاسم على النظام القديم •

٤ – بعد هذا تطرح المؤلفة شتايرمان اربع مسائل تعتبرها اساسية لفهم طبيعة سقوط النظام العبودي وتشخيص مرحلة التحول من العبودية الى الاقطاع ، وتحاول الاجابة عليها : المسألة الاولى : ما هو الشكل الذي اتخذه قانون التطابق بين علاقات الانتاج وطبيعة قوى الانتاج في هذه المرحلة • والمسألة الثانية ماذا كان دور (الاكراه غير الاقتصادي) في التحول • والمسألة الثانية : ما هو الشكل الرئيسي للتملك حينذاك • والمسألة الرابعة ما هي الطبقة التي اتخذت الدور (الطليعي) في ذلك التحول •

أ – ففيما يتعلق بالمسألة الاولى : تبدو اهمية قانون التطابق بين قوى الانتاج وعلائق الانتاج في تأريخ (توقيت) بداية الازمة للنظام العبودي • من الاراء الشائعة حتى الان لدى بعض

المؤرخين[1] ان بداية ازمة العبودية في روما ترجع لانتفاضات العبيد الكبرى في القرنين الثاني والاول ق٠م ، وان عدم نجاحها موقتا لا يعود لاسباب موضوعية (غياب التعارض الشديد بين علائق الانتاج العبودية وقوى الانتاج) بل لاسباب ذاتية صرفة (عنف الاجراءات القمعية عدم الوعي والتنظيم لدى جماهير العبيد ، عدم الاسناد الكافي من فقراء الاحرار ، اعلان الدكتاتورية العسكرية ٠٠ الخ) ـ والحال ان مثل هذه الآراء خاطئة تماما ومخالفة للمنهج العلمي ، لان نظام العبودية في تلك المرحلة المبكرة لم يدخل بعد مرحلة الهبوط والتأزم ، لعدم استنفاده بعد لكل امكانيات قوى الانتاج المتوفرة وخاصة العمل العبودى ، ولعدم انتصابه بعد كعقبة دون تقدم القوى المنتجة ٠ ان الانتفاضات المذكورة كانت علامة على ازمة النظام السياسي فقط أي الحكم الجمهوري الارستقراطي[2] وليس علامة على ازمة العبودية كمجتمع ، أو بتعبير آخر ، كان انعكاسا للتناقض بين التركيب السياسي المتخلف (الجمهورية) وبين القاعدة الاقتصادية المتقدمة نسبيا (نمط الانتاج العبودي) ، وقد حل التناقض فعلا باسقاط النظام الجمهوري واعلان الامبراطورية العليا التي بلغت خلالها العبودية فعلا قمة الازدهار (حتى القرن الثالث الميلادي)[3] ٠

---

(١) مثال ذلك المؤلف الجماعي السوفياتي (تاريخ العالم القديم) بأشراف ديكوف ونيكولوسكي Dikov — Nikolosky ١٩٥٢ ٠

(٢) من هذا الرأى ايضا سرجييف وماخين Machine وكوفاليف (في دراساته الاخيرة) متروبولسكي في المؤلف الجماعي (خلاصة التطور الاجتماعي ، بالترجمة الانكليزية ، الفصل المتعلق بروما) ٠

(٣) كان الحكم الجمهورى خاصة في مراحله الاولى لا يزال يمثل مرحلة انتقالية بين النظم السابقة للعبودية والنظام العبودى ٠ وفي نظرنا

لقد استمر نمط الانتاج العبودي في التقدم مستثمرا طاقات انتاجية جديدة (نشوء المزارع العبودية اي الملكيات المتوسطة الحجم المتقدمة تكنيكيا ، ازدياد اهمية القطاعات السلعية ، ازدهار التجارة الخارجية ، تقدم الملكية الخاصة للارض ... الخ) قبل دخوله مرحلة الازمة العامة في بداية القرن الثالث الميلادي فقط .

ب – وفيما يتعلق بالمسألة الثانية :– دور الاكراه المادي في تطور وسقوط العبودية تؤكد الكاتبة بحق ان هذا الاكراه لم يكن أساس النظام بل نتيجته فقط . ان العبد ليس مجرد انسان محروم من حق تملك أدوات الانتاج وتملك منتوج عمله ، بل هو بحد ذاته مملوك للسيد اي انه يمثل بحد ذاته قيمة مادية للسيد فلا يمكن ان يتركه هذا يموت جوعا كما يحصل بالنسبة للعامل البروليتاري في النظام الرأسمالي مثلا . وبالنظر لانعدام اي (حافز) لدى العبد لزيادة الانتاج ، كان الاكراه المادي نتيجة حتمية ملازمة للنظام ، وبهذا الاعتبار فقد لعب الاكراه دورا كبيرا في (تقوية) النظام ولكنه لا يفسر اطلاقا نشوءه أو تطوره أو سقوطه[1] ، خلاف الرأي الشائع في ان الحروب التوسعية في العهد الجمهوري الروماني وتدفق العبيد على روما كان هو السبب الاساسي في سيادة النظام ، وان وقف

كان يمثل مرحلة نشوء العبودية الرومانية قبل سيادة نمط الانتاج العبودي .

(١) يلخص انكلز اسباب سقوط النظام العبودي بانه لم يعد مجزيا وان جماهير العبيد اصبحت عبئا على الانتاج ، ولم يذكر (الاكراه) بين اسباب سقوط النظام . (اصل العائلة ، الترجمة الفرنسية المذكورة ، ص ١٣٨) .

هـــذه الحروب في العهـــد الامبراطوري كان السبب وراء سقوطه • ان هذا الرأي خاطىء تماما لانه يتعارض اولا مع الحقائق التاريخية التي تؤكد زيادة جماهير العبيد زيادة هائلة خلال العهد الامبراطوري المتأخر وان الشكوى كانت عامة من كثرتهم لا من ندرتهم[1] ، وثانيا لان دعاة الحرب التوسعية في تلك الفترة لم يكونوا من الطبقة القديمة (اي ملاك العبيد) بل من الارستقراطية العقارية الجديدة المعتمدة على نظـــام الكولون ، او بتعبير آخر لم تعد الحروب الامبراطورية مصدرا لتدفق العبيد بل مصدرا لتجهيز المنتجين الجدد ، الكولون واشباه الاقنان ، المرتبطين بالارض • وتنتهي شتايرمان في هذه النقطة الى النتيجة المهمة التالية : لقد ساعدت الحروب ، خاصة خلال المراحل الاولى ، على تطور العبودية ، ولكنها لم تكن العامل الحاســـم ، بل على العكس كانت الحـاجة للحروب كمصدر للعمل العبودي تتوقف نفسها على مستوى تطـــور النظام الاقتصادي العبودي •

ج ـ اما فيما يتعلق بالمسألة الثالثة وهي الشكل الرئيسي لتملك وسائل الانتـــاج في تلك المرحلة الانتقالية من العبـودية الى الاقطاع ، فتبدو اهميتها القصوى باعتبار انه مع انحلال النظام العبودي تبدأ اشكال جديدة من التملك لم تكن موجـــودة سابقا ، او كانت تتعايش مع النمط العبودي السائد دون ان تلعب دورا مهما في العبودية ، تبدأ هـــذه الاشكال الجديدة

---

(١) ان آثار الكتاب الرومان لتلك الفترة قاطعة بهذا المعنى ، امثال بليني Pliny وجوفنال Juvenal (راجع مقتبسات من كتاباتهم ، حاشية ص ١٢٢ من المؤلف الجماعي ، بالفرنسية •

بدورها تلعب الدور الاساسي • ولهذا فمن المهم جدا لتحديد بداية النهاية للعبودية تحديد بداية المرحلة التي يبدأ فيها احد هذه الاشكال الناشئة في ممارسة النفوذ الحاسم على جميع الاشكال الاخرى • كما انه من المهم ملاحظة التغير في العلاقات بين الطبقات والمراتب الاجتماعية ، وتشخيص الطبقات الجديدة ، والتناقضات الطبقية الجديدة ، التي تبدأ باحتلال الاولوية في الوضع الجديد • مثال ذلك ، لا يمكن التأكيد بان الامبراطورية الرومانية في زمن قسطنطين وخلفائه بقيت امبراطورية يسودها النظام العبودي الا اذا امكن اثبات : ١- استمرار سيادة شكل التملك العبودي باعتباره الشكل الاساسي للتملك • ٢- استمرار شكل الاستثمار العبودي في لعب الدور الاساسي في الاستثمار ، اي استثمار المنتج المباشر المجرد تماما من وسائل الانتاج والمملوك من قبل مالك لوسائل الانتاج ، له عليه السلطان المطلق دونما قيود • ٣- استمرار التناقض بين مالكي العبيد والعبيد باعتبار ان كلا منهما يكون طبقة موحدة Unique تقف في مواجهة الطبقة الاخرى • على ان شتايرمان ترى ان هاتين الطبقتين لم تعودا موحدتين في القرن الرابع الميلادي • فطبقة مالكي العبيد لم تعد قادرة في نهاية العهد الامبراطوري على الاستمرار في الاعتماد على العمل العبودي وحده ، بل بدأت في الاعتماد بصورة متزايدة على عمل الكولون ، أي المنتج الذي يملك بحقوق محدودة ، بعض وسائل الانتاج ، وحتى قطعة من الارض أحيانا ومقدارا محدودا من منتوجات العمل بحيث ان الاستثمار لم يعد يسير بالشكل العبودي الكلاسيكي القائم على الاستحواذ المباشر على

جميع منتجات عمل العبد ، بل يتخذ أشكال غير مباشرة أقرب الى أشكال الريع rent السابقة للعهد الرأسمالي • وهكذا فقد شهدت تلك المرحلة الانتقالية انحلالا في وحدة الطبقة المستثمرة المالكة وتعارضا في مصالحها ، خاصة وان انحلال الوحدات الادارية اللامركزية (المدن Polis—Municipe) التي كانت تمثل الوحدة الطبقية لمجموع طبقة مالكي العبيد ، سرع من تفككها الطبقي بسبب الاعباء الجسيمة التي كانت تسببها تلك الوحدات لمالكي الكولون الجدد ومساعي هؤلاء للتخلص من قيودها الثقيلة[1] • كذلك الحال بالنسبة لطبقة العبيد فانها هي الاخرى قد تعرضت لعملية تمايز اقتصادي واجتماعي في اواخر العهد الامبراطوري قضت على تماسكها الطبقي ، فاندمجت اكثريتها الساحقة الكادحة بالكولون وارتبطت بالارض واصبحت تباع وتشرى معها ، وانتقلت بعض فئاتها ذوات الامتياز (رقيق البيوتات المترفة) الى القوات المسلحة للطبقات المتملكة ، أو الى المواطنين الاحرار ، اما بنتيجة العتق المباشر أو بنتيجة ممارسة بعض (الاعمال الشريفة) مدة طويلة ـ عشرين عاما عادة ـ بموافقة المالكين واكتسابها بذلك التحرر القانوني من العبودية (قوانين جوستنيان وثيودوسيان)[2] •

د ـ واخيرا تعالج المؤرخة شتايرمان المسألة الرابعة وهي دور

---

(١) راجع في تطور عملية الانحلال المشار اليها في المتن : ماركس تخطيطات نقد الاقتصاد السياسي ، الأصل الالماني ، ١٩٥٣ ، ص ٣٨٠ • Grundrisse, Berlin, 1953

(٢) راجع النصوص القانونية في المؤلف الجماعي المذكور ، ص١٢٧، بالفرنسية

الطبقات والمراتب الاجتماعية في الكفاح الطبقي الذي عجل في عملية الانتقال من العبودية الى الاقطاع ، فنلاحظ اولا بان هذا الدور مرتبط مباشرة بشكل التملك الرئيسي السائد وشكل الاستثمار الناجم عنه ، ذلك لان الطبقات المرتبطة حياتها بشكل اجتماعي معين تتفق مصالحها عادة في الاحتفاظ به وتطويره ، بعكس الطبقات الاخرى التي يعرقل الشكل المذكور تطورها • وقد سبق ان ذكرنا الدور الرجعي لعامة المدن Plebus لارتباطها بالنظام العبودي في دور انحلاله وبالشكل السياسي الملائم له وهو الشكل البلدي (البلدية) ، بينما كانت دور العبيد تقدميا في تلك المرحلة لارتباطه بالشكل الجديد الناشىء للتملك واستثمار العمل • وبنفس المنهجية يمكن تشخيص دور الجيش الروماني في المراحل المختلفة من تاريخ الامبراطورية الرومانية • ففي القرن الثالث الميلادي مثلا (فترة الازمة) كانت جماهير الجيش الروماني تجند من سكان الريف حيث كانت تعطى للجنود قطع صغيرة من الارض يستثمرونها بواسطة عمل العبيد ، وهذا بالضبط ما كان يحدد الوظيفة الاجتماعية للجيش • لقد أدى تطور ملكية الجنود للارض ـ كما هي الحال في تطور ملكية الارض Propriete Municipale الى تفسخ العلاقات المشاعية ، وتطور العلاقات السلعية والنقدية ، واكتمال الاشكال الكلاسيكية للاقتصاد العبودي ، ولهذا كله يجب اعتبار جيش القرن الثالث الميلادي أقرب المراتب الاجتماعية للطبقات المرتبطة بالملكية العبودية حينذاك • اما في القرن الرابع الميلادي فقد اختلف دور الجيش ، نتيجة للانحلال العام في نمط الانتاج العبودي ، ذلك لان قطع الارض

الموزعة على الجنود لم تعد مجزية من الناحية الاقتصادية ولهذا فقد نضب المعين الروماني للجيش وبدأ يتحول الى جيش من المرتزقة الاجانب وهكذا نرى بان تفسخ الجيش الامبراطوري منذ القرن الرابع كان مرتبطا عضويا بانحلال وتفسخ الفئات الاجتماعية التي كان مرتبطا بها • ثم تنتقل المؤلفة بعد هذا الى دور القطـــاع العـــام في الارض – أي أراضي الدولة الرومانية – في تطور النظام العبودي وتقرير مصائره ، فتشير الى ان مصير النظام كله كان معلقا منذ القرن الثالث الميلادي على مصير القطاع المذكور ، هل يكون (احتياطيا) لتطـور العلاقات العبودية بتوزيعه بقطع صغيرة ومتوسطة على مستأجرين يستثمرون في الانتاج العمل العبودي ويدفعون فائض المنتوج بشكل ضريبي للامبراطورية العبودية ، ام على العكس يستخدم القطاع العام لتقوية علاقات الانتاج الجديد بتوزيعه على كبار ملاكي الارض الجدد من مستثمرى الكولون ؟ • قبل القرن الثالث الميلادي كان (الاباطرة الجنود) Empreurs Soldats يستخـدمون القطاع العام لتقوية العبودية عـــن طريق توزيع أراضي الدولة على الجنـود ومصادرة أراضي كبار الملاكين ، ولكن بعد انحلال الجيش نتيجة ازمة القرن الثالث تغيرت الصورة تماما وبدأت أراضي الدولة تتحـــول بمقادير هائلة الى القطاع الخاص ، الى كبار الملاكين الجدد ، الى الارستقراطية العقـــارية الجديدة المتجهة نحـــو علاقات الاقطاع[1] • بعد هذا تنتقل المؤلفة لدور الملكية البلدية أي

---

(١) فيما يتعلق بهـــذه العمليـــة خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين راجع دراسة ليفتشنكو Levtchenko (مواد لدراسة تاريخ

أراضي المدن والبلديات ، والدور الذي لعبته في نشوء وتطور النظام العبودي الروماني • من المعلوم ان الاراضي البلدية نشأت عن انحلال المشاعات الريفية التي سبقت تاريخيا النظام العبودي ، وتحول الاراضي المشاعية الى أراضي المدن والبلديات مع تحول الفلاحين المشاعيين الى مالكين صغار جدد ، مرتبطين كمجموع بالمدينة أو البلدية الرومانية ، أي تحولهم الى (مواطنين) في دولة روما • لقد لعب هذا القطاع البلدي دورين مختلفين خلال تطور العبودية • ففي المرحلة الاولى (مرحلة نشوء العبودية) لعب القطاع دور (المعين أي المصدر) لنشوء العلاقات العبودية نتيجة التمايز الاجتماعي بين مزارعي المدن الاحرار وتطور العلاقات السلعية والنقدية بينهم ، وتحول اكثريتهم المعدمة الى عبيد واقليتهم الموسرة الى ملاك للعبيد • بينما لعب نفس القطاع في المرحلة الاخيرة من العبودية (مرحلة الانحلال) دور المعين لنشوء العلاقات الانتاجية الجديدة ، علاقات الاستثمار الكولوني ، وذلك نتيجة لنفس عملية الانحلال في الاراضي العامة للبلديات ، والتمايز الاجتماعي بين صغار ومتوسطي الفلاحين ، وتحول الكثرة المعدمة الى الارتباط المباشر بالارض (كولون) واستيلاء كبار الملاكين العقاريين الجدد على أراضيهم • لقد تم على هذه الطريقة تحول الكثير من الاقاليم الرومانية ، خاصة النائية منها ، الى النظام الاقطاعي ، عن طريق تفسخ (الكومونات) والنظام البلدي المرتبط بها ، ونمو علاقات الانتاج الجديدة عبر العملية

الامبراطورية الرومانية الشرقية في القرنين الرابع والخامس الميلادي) ١٩٤٥ ـ حيث تجد اشارات الى بيع الاباطرة اكثر اراضي الدولة لكبار الملاكين باثمان تافهة •

المذكورة (مثال ذلك مقاطعات الدانوب والراين وموريتانيا وربما جميع الاقاليم الشرقية أيضا) • واستنادا لهذا الدور المختلف للكومونة الرومانية ، حسب مراحل تطور النظام العبودي نفسه ، يجب تشخيص الدور المختلف ايضا لثورات الفلاحين العاصفة في المراحل الاخيرة للامبراطورية الرومانية• ففي بعض الاقاليم كان دور الانتفاضات الفلاحية موجها من الناحية الموضوعية ضد النظام العبودي بصرف النظر عن نوايا الثوار (انتفاضات Boudicca و Tacfarinas و Filorus و Sacrovir) بينما كانت بعض الانتفاضات الضخمة الاخرى موجهة ضد العلاقات الانتاجية الجديدة ، علاقات الكولون ، كما هي الحال في انتفاضات الباغوديين والاغونسطين • ولقد لعب العبيد دورا مهما في جميع هذه الحركات الفلاحية ولكنهم لم يكونوا القوة الرئيسية فيها، لتحول اكثرهم الى كولون في تلك الفترة • وأخيرا فان شكل الملكية الذي كان يتطور ويتقدم ويزداد اهمية في تلك المرحلة هو الملكية العقارية الكبيرة الخاصة ، الذي كان ينمو على حساب ، وفي معارضة تامة ، للملكية العبودية من جهة وللملكية الدولة من جهة أخرى (نظرا لعرقلتها لتوسع الملكية الخاصة وفرضها الضرائب المرهقة عليها واستئثارها بجزء كبير من قوة العمل في مؤسسة الجيش) ، مع معارضة جزئية ايضا للملكية البلدية التي كانت عملية انحلالها تقوى الملكية الكبيرة الجديدة• ومع ذلك فقد كانت هذه الارستقراطية الكبيرة المتطورة قادرة احيانا على عقد بعض المحالفات الطبقية مع احرار الملكية البلدية ، بالنظر لان الاستثمار الجديد كان اكثر فائدة عليها من الاستثمار العبودي القديم او استثمار الدولة المباشرة •

وقد انعكس هذا التحالف فعلا في تطور نظام (الولاء) الروماني Patrocinum .

وبعد اكمال المؤلفة استعراض اشكال التملك المختلفة في الامبراطورية في تلك الفترة الانتقالية ودور كل منها تطرح السؤال الاساسي الآتي : كيف يمكن تطبيق المقولة الاشتراكية القائلة بان الطبقة الطليعية وحدها هي التي تستخدم القوانين الاقتصادية لصالح المجتمع ، بينما تعارض الطبقات الهابطة ذلك ، على تلك الفترة ؟ وتجيب على السؤال بالشكل التالي : من الواضح ان طبقة مالكي العبيد امست طبقة رجعية ، همها الاحتفاظ بالعبودية بشكلها النقي والابقاء على الملكية والاستثمار العبوديين ، وعلى المؤسسات السياسية العبودية كالنظام البلدي والاجهزة الامبراطورية . اما طبقة العبيد فبالرغم من انها عجلت في عملية الانتقال لاشكال استثمارية جديدة فقد كانت عاجزة عن التحرر كطبقة بالنظر لعدم تمثيلها لنمط انتاجي جديد اكثر تقدمية[1] ، ولهذا السبب انتهت انتفاضات العبيد ضد مستثمريهم في النظام العبودي بتحطيم كلا الطرفين المتصارعين[2] . اما الطبقات التقدمية في فترة نشوء الاقطاع فقد كانت الطبقات الجديدة الناشئة ، وخاصة طبقة كبار ملاكي الارض ، والمزارعين المستقلين ، الذين اتفقت مصالحهم في اقامة علاقات استثمار جديدة أكثر تقدمية في القطاع الزراعي ، وان اختلفت في عدد من النقاط ، خاصة في شكل التملك الجديد ، وفي الاجهاز التام على بقايا العبودية . وتنتهي المؤلفة السوفياتية من تحليلها الى هذه النتيجة : يبدو ان الطبقة الطليعية في فترة التحول من العبودية الى الاقطاع كانت (الارستقراطية المالكة

---

(١) كان هذا رأى انغلز في مقالته المشهورة (برونوباور والمسيحية البدائية) مايس ، ١٨٨٢ .

(٢) لعل ما جاء في (البيان الشيوعي) ، الترجمة الفرنسية ص٢٩ حول هذه المسألة يشير الى مصائر النظام العبودى .

للارض) الاخذة في التحـــول الى الاقطاع ، L'Aristocratie en voie de feodalisation Terrienne وان الحركات التقدمية كانت تتمثل في جميع الحركات التي سرعت في عملية التحـــول ، والحركات الرجعية كانت تتمثل في الحركات التي عرقلت ذلك . فمن قبيـــل الاولى انتفاضات الفلاحين والكولون والعبيد ، وغزوات البرابرة ، والحركات الانفصالية في الاقاليم الرومانية ، وتحـــول الفلاحين الى نظام الولاء ، وحركة الهروب الواسعة من قبل عديد من الفئات الاجتماعية في المدن الى الملكيات الريفية الواسعة .. الخ ، بينما لعبت دورا رجعيا حركات من قبيل انتفاضات العامة في المـــدن الرومانية وانتفاضات صغار الملاكين في النظام العبودي ضد الملكيات الكبيرة الجديدة ، وحركات الحكومة ضد نظام الولاء الجديد .. الخ .

٥ – من المعروف ان بداية الازمة العامة لاى نظام اجتماعي انما تتحدد ببداية التعارض الاساسي بين علائق الانتاج وطبيعة قوى الانتـــاج وعجز النظام عن حل التعارض المذكور . ولهذا فمن الاســـئلة الاساسية التي يجب ان تطرح بالنسبة للنظام العبودى هو كيفية تطور قوى الانتاج في النظام المذكور . وترى شتايرمان بان تطور ادوات الانتاج والتكنيك كان بطيئا جدا في اطار العبودية ، بالنظر لحلول العمل العبودي محل العمل الحر ، ولهذا فقـــد كان تطور قوى الانتـــاج في ذلـــك النظـــام متأتيـــا بالدرجـــة الاولى من تحسن (خبـــرات) العمـــل وطرائق الانتـــاج . بالطبـــع كـــان يجـــرى بعض التحســـن حتـــى في بعض أدوات الانتـــاج الزراعيـــة (أنواع محســـنة من المحـــاريث ذوات العجـــلات ، ومعدات الحصاد ، ومعاصر الزيت والخمر .. الخ) الا انهـــا في الغالب كانت تنتقل من الاقاليم التي كان يسودها الانتاج الحر الصغير المستقل (كبعض مقاطعات الراين والغال) الى الممتلكات العبودية

الكبيرة في مراكز الامبراطورية الرومانية • اما التحسن الحقيقي فقد كان يجرى في طرائق الانتاج والعمل في الزراعة وتربية الحيوانات وخاصة زيادة التخصص في العمل ، سواء أكان ذلك بطريقة تخصص بعض الاقاليم في انتاج انواع معينة من الزراعة أو بزيادة تقسيم العمل داخل الاقليم الواحد او بتخصص وتنوع المهارات الزراعية[1] • هذا بالاضافة الى التعاون البسيط (اي مجرد العمل بصورة مشتركة في نفس العملية الانتاجية أو في عمليات انتاجية مترابطة) الذي لعب دورا اساسيا في زيادة انتاجية العمل في النظام العبودي ، كما أثبتت ذلك الدراسات الحديثة[2] • ومن بين نتائج التعاون المذكور امكان القيام باعمال مشتركة ضخمة كان من المستحيل انجازها بالعمل الفردى (كتجفيف المستنقعات واستصلاح الاراضي وشق الترع وبناء السدود وزراعة البساتين ••• الخ) ، وكذلك تركيز العمل في اللحظة الضرورية في ميادين الانتاج العامة، والتوفير في قوة العمل بتكريس العبيد كل جهودهم في الانتاج العبودى وعدم توزيعها في اعمال متباينة كما كانت الحال في نظام الانتاج المنزلي الصغير المستقل (كالقيام بالامور البيتية والعمل الحرفي الى جانب العمل الزراعي وبنفس الوقت)[3] • والاهم من كل ذلك اتاحة المجال لزيادة التخصص في الفيلا Villa الزراعية العبودية الكبيرة ، حيث تتركز اعداد من العبيد يتفرغ كل منها لنوع من فروع العمل الزراعي أو الحرفي أو الحيواني (تربية النحل ، صيد

---

(١) ترك لنا الرومان مؤلفات زراعية حافلة بالمعلومات في هذا الصدد من اهمها دراسة بالاديوس Palladius عن الزراعة •

(٢) راجع اوستروفتيانوف Ostrovitianov في كتابه (ابحاث في اقتصاد النظم السابقة للرأسمالية) ١٩٤٥ •

(٣) ماركس (رأس المال) ، الجزء الثاني ، ص١٨ طبعة الاديسيون سوسيال ، ١٩٥١ •

الاسماك ، مشاغل لحرف مختلفة ، الى جانب النشاطات الزراعية الاساسية) بشكل لم يكن القيام به ممكنا في الانتاج الصغير المستقل .

وقد ادى التخصص المذكور الى تقدم وتنوع المهارات وتحسن طرائق العمل وانصراف بعض المستغلات العبودية المتخصصة الى الانتاج السوقي ، خاصة تلك القريبة من الاسواق مما ساعد على نمو وتوسع التبادل ونمو الاقتصاد الزراعي النقدي (خاصة في الفواكه والخضروات والازهار .. الخ) . على انه الى جانب هذا النمط الزراعي المتقدم بقيت أنماط زراعية متخلفة خاصة في المستغلات الزراعية الصغيرة البعيدة عن الاسواق حيث استمرت بعض سمات المشاعيات الريفية قائمة ، وخاصة بشكل العمل العائلي وتبادل العون بين الجيران ، وبدائية ادوات الانتاج ، وانعدام التخصص والتعاون .

وفي المراحل الاولى من الحكم الروماني وخاصة خلال العهد الجمهوري نجد في القطاع الزراعي تعايشا بين نظامين مختلفين ، العمل العبودى في المراعي الواسعة ، والعمل الحر المستقل في المستغلات الزراعية الصغيرة ، مما اعاق تطور قوى الانتاج بوجه عام . ولم يتغير هذا الوضع الاخلال العهد الامبراطورى بعد تطور الملكية الزراعية العبودية بالشكل الذي وصفناه اعلاه . وتلاحظ شتايرمان بان اعلى مستوى بلغه تطور قوى الانتاج وتطور علائق الانتاج المتفقة معها خلال كامل مرحلة النظام العبودى الروماني هو في الفترة الممتدة بين القرن الاول ق.م والقرن الثاني الميلادي ، عندما ازدهر نظام (الفيلات) الرومانية العبودية وبلغ التخصص والتعاون فيها قمة التطور ، وتحول الانتاج العبودى من مرحلته الابوية ، حيث كان هدف الانتاج مجرد سد الحاجات العائلية المباشرة الى مرحلته

التجارية او السوقية ، بفضل تطور التجارة والرأسمال التجارى[1] . والى هذا الانسجام بين علائق الانتاج العبودية والمستوى العالي من قوى الانتاج يعزى الازدهار العام الذي بلغته الامبراطورية الرومانية في جميع الحقول في هذه الحقبة التاريخية ومن ذلك استصلاح مساحات واسعة من الارض ، وتقدم مشاريع الرى ، وادخال زراعات مختلفة جديدة ، والتحسن العام في المهارات الحرفية ، وبناء مدن جديدة متعددة ، وتقدم الفن المعمارى ، وتحسن طرق التجارة والمواصلات ، وازدهار وانتشار الثقافة الرومانية الاغريقية . ومن الناحية السياسية ازدهر في هذه الحقبة نظام (البلديات) الرومانية حيث كانت الوحدة البلدية **Municipe** تمثل المصالح الطبقية الموحدة لمالكي العبيد المنتسبين لها . وهنا تدخل المؤلفة في تحليل تفصيلي ممتع لخصائص (العبودية المتطورة) ويمكن تلخيص تحليلاتها في النقاط التالية :

أ - ان العبودية المتطورة تفترض سيادة نظام (الفيلات) حيث يمكن تطوير التخصص والتعاون وتحسين المهارات وطرائق العمل والاشراف المباشر على العمل العبودى .

ب - انها تفترض ايضا تجريد المنتج (العبد) من كل وسائل الانتاج وممارسة سلطان مطلق على حياته الشخصية بالذات وارغامه على العمل للسيد بالاكراه المادي[2] .

---

(١) راجع حول هذه النقطة (رأس المال) ، الجزء الثالث ، الاصل الالماني ، برلين ١٩٥١ ، ص ٣٦٤ .

(٢) التقنينات الرومانية التي وصلتنا قاطعة في هذا التمييز القانوني للعبيد واخراج العبيد المرتبطين بالارض فقط (والذين يمارسون العمل الزراعي بطريقة الكولون) من مفهوم العبيد (راجع النصوص في مجموعة جوستنيان في المؤلف الجماعي ، ص ١٣٧) .

جـ ـ كذلك تفترض السلطان المطلق لرب الاسرة Pater Familias في النظام العبودى على جميع افرادها بما في ذلك حقوق الحياة والموت •

د ـ تطور العلاقات السوقية وتقدم مستوى الانتاج السلعي ، كجزء متمم للطابع التخصصي للفيلا العبودية •

هـ ـ واخيرا الاحتفاظ بنظام (البلديات) الضروري لصيانة مصالح ملاك العبيد كطبقة موحدة وتخفيف حدة تناقضاتها الداخلية ، وابراز التناقض الرئيسي للعبودية ، التناقض بين العبيد وبين ملاك العبيد •

٦ ـ ترى شتايرمان ان هذه الشروط والافتراضات بدأت في الاهتزاز ابتداء من النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي في اغلب انحاء الامبراطورية الرومانية ، وبهذا بدأت الأزمة العامة للعبودية الرومانية ، حيث لم يعد نمط الانتاج العبودي قادرا على تجديد الانتاج الموسع Reproduction elargie

وفي بعض الاحيان بدأ يتراجع تدريجيا حتى تجديد الانتاج البسيط Simple • ان السبب الاساسي لذلك هو الطابع المحافظ للأساس التكنيكي للنظام العبودى وبطء الزيادة في انتاجية العمل بسبب الطابع البدائي (الاكراهي الصرف) للعلاقة بين الفرد والمجتمع ، كما لاحظ ذلك ماركس بالنسبة لروما[1] ، مما ادى الى ندرة استخدام (فائض المنتوج) في تجديد الانتاج الموسع ، الأمر الذي انعكس بوضوح في نصوص القانون الروماني لتلك الفترة والتحديدات الشديدة التي

---

(١) ماركس (تخطيطات نقد الاقتصاد السياسي) ، الاصل الالماني، برلين ، ١٩٥٣ ، ص ٣٨٦
Marx — Grundrisse der Kritik der politischen Okonomie.

فرضها على حقوق الزوج في الانفاق على تحسين اراضي زوجته ، وحصر حالات الاباحة التي يجوز فيها الانفاق في قائمة متواضعة جدا لا تشمل مثلا شراء ادوات انتاج جديدة او عبيدا جدد او اراضي جديدة ، وهي جميعها متجهة نحو زيادة محدودة في توسيع الاقتصاد داخل الفيلا فقط ، او تحسين طرائق انتاج العمل دون العناية بتوسيع الاقتصاد بمجموعه (مثلا : ترميم اراضي الفيلا ، علاج العبيد المرضى ، اصلاح المجاري ، تعويض الاشجار الميتة بشتلات جديدة ، بناء مخازن للحبوب والطحين ، شراء دواب لتحسين الاسمدة الحيوانية .. الخ). يضاف لذلك ان جزء كبيرا من فائض المنتوج كان يبدد في نفقات غير منتجة ، اما في الاكتناز أو في النفقات الترفية للسادة ، أو في اعاشة الطبقات الطفيلية المتزايدة من البروليتاريا الرثة ، مع توسع وانتشار النظام البلدى (الكوموني) العبودى . كذلك من ظواهر هذه الازمة العامة ومن عوامل تجديدها هو زيادة التناقضات الطبقية بين العبيد والسادة وزيادة مظاهر الكفاح الطبقي بينهم ، وان كانت انتفاضات العبيد المسلحة اقل منها في اواخر العهد الجمهورى . ومما له دلالة في هذا الصدد ان (شيشرون) مثلا ، وهو فيلسوف معاصر لثورة سبارتاكس ، كان اقل اهتماما بمشاكل العبيد من (سينيكا) الذي عاش في فترة الازمة العامة ، حيث قدم عدة نصائح لطبقة السادة لتحسين معاملتهم للعبيد تفاديا لخطر ثورتهم العامة على النظام . وقد عبر هذا النضال الطبقي عن نفسه في صور مختلفة ، خفية احيانا ، كظاهرة هروب العبيد أو انتشار ظاهرة قطاع الطرق .. الخ وقد انعكست ظاهرة الخوف من العبيد في ادخال عدة استثناءات في القوانين الرومانية اخلت لحد كبير بالمبادىء العامة للنظام العبودى من ذلك مثلا اضعاف حقوق رب الاسرة تجاه افراد اسرته ، وقبول شهادة العبيد ضد السادة

في احوال كثيرة (الخيانة العظمى ، الغش ، تهريب الضرائب ، الزنا ، تأخير العتق القانوني ، المعاملة الوحشية للعبيد ..) ، حتى ليمكن القول انه مع نهاية القرن الثاني للميلاد ، وفي غضون القرن الثالث ، حصل تبدل اساسي في وضع العبيد ، فلم يعد في مقدور السيد قتل العبد أو وضعه في سجونه الخاصة ، أو محاكمته بنفسه في احوال الخطأ الكبرى ، أو سحب حريته بعد الحصول عليها أو وضع عقبات غير قانونية امام تحريره او فصله عن عائلته ، بالرغم من عدم اكتساب العبد حق الزواج القانوني ، كما اصبح للعبد مقاضاة السيد في حالات سوء المعاملة . من الوجهة القانونية الشكلية كان العبد لم يزل ملكا لسيده ولكه من الوجهة الواقعية اصبح يملك ما يكسبه وكأنه من ذمته المالية Pecule ،بل اصبحت هذه الذمة Quasi—Patrimonium تشمل حتى ديون السيد للعبد . ان هذه المكاسب التي حصل عليها العبيد لم تكن مشروطة بالعوامل الاقتصادية وحدها بل هي نتيجة ايضا من نتائج نضالاتهم الطبقية ، وقد ادى تغير اوضاعهم العبودية الخالصة[1] الى انزال ضربة قاضية بنمط الانتاج العبودى وبكل البنى الاجتماعية المرتبطة به والقائمة عليه . وبالرغم من ان العبيد كانوا في هذه الفترة الطبقة الرئيسية في النضال الطبقي الا ان تغير طبيعتهم العبودية جعلهم يندمجون في جماهير الكولون والفلاحين المربوطين بالارض في جبهة واسعة للاجهاز على جميع بقايا النظام العبودى .

والمهم في هذا الصدد هو ان تطور العلاقات السلعية ـ النقدية ـ بعد ان لعب في البداية دورا حافزا لتطور النظام العبودى ـ بدأ يلعب في

---

(١) ان التغير الذي حصل لم يكن في اتجاه (تحرير العمل) نهائيا ، كما يزعم بعض المؤرخين البرجوازيين (وسترمان وروستوفتزيف) مثلا ، بل في اتجاه القنانة .

الأخير دورا مفسخا للنظام • لقد فشلت جميع محاولات الأباطرة الرومان في تحويل الريع العيني Rente en argent الى ريع نقدى Rente en nature ضمن اطار النظام العبودى ، حتى بالنسبة لذلك الجزء من الريع الذي اتخذ شكل ضرائب الدولة ، وذلك بسبب ضعف مستوى تطور قوة انتاجية العمل الاجتماعية حينذاك ، مما يدل على ان الانتاج السلعي لا يمكن ان يلعب دورا تقدميا مستقلا في تطوير الأنتاج ، وان دوره مرتبط دائما بمستوى تطور قوى الانتاج الاجتماعي[1] • لقد ادت المحاولات المذكوورة الى استفحال الربا وبالتالي الى زيادة تركيز الارض والقوة العاملة في ايدى القلة على حساب الاكثرية الساحقة من الوحدات الانتاجية • كذلك لعبت التجارة نفس الدور التفسيخي للنظام[2] بسبب الخسائر الجسيمة التي كانت تصيب اكثرية المستغلات الصغيرة والوسطى المضطرة للمساهمة في التجارة لحاجتها القصوى للنقود وذلك لتغطية اغبائها الضريبية والنقدية المتزايدة ، وذلك بسبب المنافسة القاتلة من قبل المستغلات الكبيرة من جهة ، في النظام العبودى ، والعقوبات الصارمة التي كانت تفرض ، خاصة في احوال المجاعات ، ضد المحتكرين والمضاربين[3] • ان من اهم آثار العلاقات السلعية القدية هو خراب الملكيات الوسطى العبودية واضطرار اصحابها اما الى تحرير عبيدهم والتحول الى ملاك صغار عاديين ، أو الى بيع اراضيهم سدادا للدين والتحول الى مستأجرين للأرض عاديين

---

(١) سبق لماركس ان ابدى هذه الملاحظة في (رأس المال) ، الجزء الثالث ، الاصل الالماني ، برلين ، ١٩٥١ ، ص٨١٨ •

(٢) راجع انغلز حول دور التجارة التفسيخي (الرد على دورنغ) ، الترجمة الفرنسية ص ٢٢٢ •

(٣) راجع عدة نصوص في هذا المجال في المؤلف الجماعي المذكور ، حاشية ص١٤٢ •

Tenanciers ، بل ان بعضهم انضم لطبقة العبيد الكادحين في حين راح البعض الآخر يحاول التخلص من (الاراضي البلدية) لفداحة اعبائها وعدم امكان سد نفقاتها[1] • ان خراب الملكيات الوسطى العبودية ، كان يقابله في الطرف الآخر تركز الاراضي والثروات في ايدى اقلية من مالكي الارض ، استطاعت توسيع اراضيها على حساب صغار الملاك وعلى حساب أراضي البلديات والمدن ، وأراضي الدولة •• الخ ، مما أدى في النهاية الى اضمحلال المؤسسات العبودية النموذجية للرومان (البلديات ، المدن ، القطاع العام ، الفيلات •• الخ) واستنفاد الحيوية الاقتصادية للنظام العبودي وتحول الدولة الرومانية الى دكتاتورية مركزية عسكرية للابقاء على العلاقات العبودية بالقوة المجردة ، وارهاق الجماهير المنتجة بالضرائب الباهضة ، مما عجل في النهاية في دفع العبودية لمصيرها المحتوم •

٧ ـ بعد هذا تنتقل المؤرخة السوفياتية الى دراسة آثار هذه الازمة العامة للنظام العبودي الروماني منذ منتصف القرن الثاني للميلاد في الاقاليم الغربية للامبراطورية الرومانية ، وكيف انها ادت الى ظهور اشكال جديدة للاستثمار تتعارض مع الاسس العامة للعبودية • ان تركز الارض وتوسعها وانحصارها في أيدي قلة من الطبقة المالكة ، بفعل العوامل السابق ذكرها ، أدى الى ظهور الملكيات الكبيرة للارض Latifundia في الاقاليم الغربية • وفي هذا النوع من الملكيات الضخمة لا يمكن الاحتفاظ بالظام العبودي بشكله الكلاسيكي وذلك لعدة أسباب : الاول : عدم امكانية الانتاج السلعي لعدم امكانية تصريف المنتوجات الواسعة والاضطرار للعودة للاقتصاد الطبيعي

---

(١) راجع حول جميع هذه النقاط دراسة شتايرمان (العبودية في الاقاليم الغربية للامبراطورية الرومانية في القرنين الثالث والرابع) ١٩٥١ •

(الانتاج للاستهلاك داخل الوحدة الانتاجية)[1] . والسبب الثاني هو ان اساليب القهر الضرورية في النظام العبودي أصبحت ممنوعة قانونا ومستحيلة واقعيا في عهد الازمة العامة للنظام بسبب الانتفاضات الجماهيرية المستمرة في الاقاليم الغربية . والسبب الثالث هو الصعوبات المتزايدة لتنظيم وظيفة الاشراف على العمل العبودي في هذه الملكيات الواسعة[2] . والسبب الرابع هو الصعوبات المتزايدة في تنظيم الانتاج وزيادة انتاجية العمل في هـذا النوع من الملكيات الكبيرة لصعوبة استخدام اساليب التعاون البسيط والتخصص في العمل ، وضرورة فتح سبل جديدة للتنظيم المذكور عن طريق خلق حوافز ذاتية للعمل (تمليك شيء من وسائل الانتاج للمنتج واعطائه جزء من المنتوج) مما يتنافى بالطبع مع الاسس الاقتصادية للنظام العبودي .

ومنذ نهـاية القرن الثاني للميلاد ، تبـدأ عملية اجتماعية معاكسة تماما لعملية نشوء النظام العبودي ، عملية تتحل فيها العلاقة المباشرة بين المنتج (العبد) ومالك وسائل الانتاج (مالك العبيد) لتحل محلها علاقة غير مباشرة بين الطرفين ، علاقة يتم فيها الارتباط العضوي بين المنتج (العبد أو الكولون أو الحرفي) ووسائل الانتاج (الارض او المواشي أو المشغل) . لقد حل الدومين Domaine محل العائلة العبودية ـ حلت الوحدة التي تتكون من عدد من العمال ومقدار من وسائل العمل مرتبطة بهم دون انفصال ، يرأسها مالك الوسائل المذكورة دون ان يكون له سوى سلطة محدودة جدا على

---

(١) يميز ماركس بين نظام العبودية المنزلية والعبودية المتطورة على هذا الاساس : الانتاج للاستهلاك ام للسوق (راس المال ، الجزء الثالث ، الاصل الالماني ، ١٩٥١ ص ٨٣٧ ، ٨٥٥) .

(٢) راجع عن اهمية وظيفة الاشراف على عمل العبيد في النظـام العبودى، ماركس (رأس المال ، الجزء الثالث ، الأصل الالماني ، ص ٤١٩) .

العمال محل الوحدة التي تتكون من عدد من العمال ، فاقدى الحقوق تماما ، يرأسها مالك مطلق ، له سلطة غـير محدودة على اشخاص العمال ووسائل عملهم جميعا • لقد فقد المالك الجديد بالتدريج حقوقه المطلقة على المنتجين ، وكرست التشريعات الوقائع الجديدة وأصبح محظورا في القرن الرابع مثلا بيع المنتج دون الارض المرتبط بهـا كاملة • ان أوضاع الملكيات الجديدة (اللاتيفنديات) أصبحت تختلف كليا عن اوضاع (الفيلات) العبودية القديمة • فهي من جهة قابلة للتوسع الى ما لا نهاية ، لعدم ارتباطها بالسوق ، ولضرورة هـذا التوسع لامكان تنظيم التبادل الداخلي الذي لم يكن يخضع للضرائب التجارية ، ولزيادة (الريع العيني) الذي أصبح يكون دخـول اصحاب الدومين • وهي من جهة أخرى أصبحت تضع عددا متزايدا من الحرفيين ، ينتجون لسد حاجات الدومين وتحقيق اكتفائه الذاتي واستقلاله الاقتصادي عن المدن وخروجه نهائيا عن الدورة التجارية العامة • وهي من جهة ثالثة اصبحت تلهث وراء أكبر عدد ممكن من قوة العمل لزيادة مساحات وانتاجية الدومين • وقد لجأت في سبيل ذلك لجميع الطرق المتصورة : شراء الاسرى كعبيد ، شراء الاحرار واستعبادهم ، استئجار الاسرى ككولون ، استئجار الكولون من الغير ، (أفراد أو قطاع عام) ، قبول الحماية والولاء (باترون) من الكولون ، قبول العمل ككولون مقابل العجز عن سد الديون ، ربط المدينين وورثتهم بالارض مقبل الديون المتزايدة على الدوام •• الخ • ان الاوضاع المذكورة حولت الاقتصاد في الاقاليم الرومانية الغربية الى اقتصاد طبيعي ، وقد ساعد على ذلك تدهور القوة الشرائية العامة بسبب خراب الفيلات المتوسطة والصغيرة ، كما ساعد عليه أيضـا تدهور قيمة العملة الرومانية بسبب زيادة (التخفيض النقدي) التي

كان يتبعها اباطرة الرومان كشكل مقنع للضرائب الباهضة ، وقد أدى جميع ذلك الى اختفاء الريع النقدي والعودة للريع العيني وريع العمل (السخرة) ، وهي أشكال تزيد من ارتباط المنتج بالارض وتمهد للنظام الاقطاعي .

الخلاصة ان الملكيات الجديدة (اللاتيفنديات) أصبحت تمثل النقيض للملكيات القديمة (الفيلات) في الامبراطورية الغربية :ـ الاولى أقرب للاقطاع بينما ترتبط الثانية بالنظام العبودي . لقد حاول ملاك الفيلات بالطبع ، هم الاخرين ، اللجوء لمطرق الاستثمارية الجديدة والتكيف مع الاوضاع المتغيرة في عهد الازمة العامة للنظام ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل ، بالنظر لعدم كفاية مساحاتهم للشكل الاستثماري الجديد ، ولاعتمادهم الاضطراري على السوق لعدم اكتفائهم الذاتي ، ولحاجتهم المتزايدة للنقود لسد اعبائهم الضريبية المرهقة مما يجعل تكيفهم مع الاقتصاد الطبيعي بحكم المستحيل ، واخيرا لعجزهم عن حماية الكولون تجاه اعتداءات السلطات السياسية والعسكرية الطاغية الامر الذي كان يدفع بالجماهير المنتجة المعدمة والمستضعفة التي تتلمس حماية الاقوياء من مالكي (الدومينات) الجديدة . ان تدهور الفيلات أدى بدوره الى تدهور (المدن) العبودية في روما الغربية ، وقد ادت جميع العوامل الاذكورة بكل تفاعلاتها وتعقيداتها الى عملية انحلال وتفسخ النظام العبودي وعملية نشوء النظام الجديد ، في طريق مباشرة في روما الغربية بحيث ازاحت (اللاتيفنديا المتجهة نحو الاقطاع) من طريقها ، الفيلا الرومانية ، كما ازاحت الطبقات الجديدة (كبار الملاك والفلاحون التابعون للارض) الطبقات القديمة (العبيد ومالكي العبيد) . ولم يبق الا تصفية (الدولة العبودية) ومخلفات اشكال التملك العبودية ، التي

كانت تحد من حقوق الكولوون على وسائل انتاجهم الحية أو الميتة ، وعلى جزء من منتوج عملهم ، لاقامة النظام الاقطاعي •

٨ ـ بعد دراسة الاقاليم الغربية تنتقل المؤرخة شتايرمان لدراسة الوضع في الاقاليم الشرقية للامبراطورية الرومانية ، فتلاحظ المؤلفة بحق بان الفتح الروماني في الشرق لم يحـــدث نفس الآثار العميقة التي احدثها في الغرب ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها بطء التطور العام في الشرق وارتفاع مستوى المهن والتجارة والعلاقات السلعية النقدية في الشرق قبل الفتح الروماني ، ونمو المدن في فترة مبكرة جدا ، وعدم طغيان العلاقات العبودية في العراق كما حصل في اليونان وايطاليا مثلا بنتيجة الفتح الروماني • لاشك ان الفيلات العبودية وجدت في أقاليم الشرق الرومانية أيضا ، ولكنها لم تلعب الدور الرئيسي كما كانت الحال في الغرب • اما وضع (العمل) في القطاع الزراعي فقد كان متدرجا وغير حدي ، كان وسطا بين العبودية والقنانة ، وقد لعبت (الكومونة) دورا هاما في النظام العبودي الشرقي • كذلك كان نظام (الكـــولون) منتشرا فيهـــا ، ليس فقط في المقـــاطعات الكبرى (اللاتيفنديات) كما كان الحال في الغرب بل حتى في المقاطعـــات الاصغر مساحة • وقد أصبح النمط الحاسم في فترة مبكرة نسبيا • ومن الحقائق الجديرة بالذكر هي ان العبيد انفسهم استخدموا في نظام الكولون في الشرق الروماني منذ القرن الثالث الميلادي وعلى نظام واسع ، كما تشهد بذلك بعض التشريعات التي وصلتنا عن تلك الفترة[1] •

بعد هذا تناقش شتايرمان بعض الآراء الشائعة عن العبودية في

---

(١) راجـع بعض النصـــوص في المؤلف الجمـــاعي ، ص١٤٩ ، بالفرنسية •

روما الشرقية فتنفى أولا الرأي الذي يؤكد بان النظام الاقطاعي تأخر في الشرق بالنظر للوضع القانوني الخاص للكولون ، وانقسامه الى كولون احرار ينمعتون بحق التملك وكولون تابعين فقدوا هـذا الحق ، مما أخر تصفية النظام العبودي وعرقل التعجيل في نشوء الاقطاع • ان المؤلفة تؤكد بان الغرب هو الاخر عرف نظام الكولون الاحرار وتستشهد بنصوص قانونية من بعض الفقهاء الرومان (باولوس وبالاديوس مثلا) ، هذا بالرغم من ان سادة الارض كانوا يحاولون حرمان الكولون من حقوق التملك في الشرق والغرب على السواء • كذلك تنفى الرأي الذي يؤكد استمرارية العبودية في الشرق مدة طويلة ، بسبب بطء تطور العبودية الشرقية ، واستنادا الى بعض النصوص القانونية والادبية التي تذكر وجود العبيد في مرحلة متأخرة في أقاليم الشرق • ان شتايرمان تؤكد ، على العكس ان وجود العبيد شيء ووجود النمط العبودي شيء آخر ، وكل ما يمكن تأكيده في هذا الصدد هو استمرار مخلفات العبودية ضمن النظام الاقطاعي الجديد في الامبراطورية الرومانية الشرقية • كذلك تنفي المؤلفـة اعتبار استمرار وجود المدن والعلاقات التجارية والنقدية وارتفـاع مستوى المهن[1] دليلا على استمرار النمط العبودي في روما الشرقية ، ذلك لان هذه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الهامة نشأت في الشرق قبل تطور العبودية واستمرت أيضا بعد زوالها ولم تكن مرتبطـة عضويا بالنظام العبودي او نتيجة من نتائجه ، كما كانت الحال في روما الغربية ، كما انهـا لم تقض نهائيا على حيوية (الكومونة) الشرقية كما حدث ذلك في الغرب ، بل على العكس استطاعت الكومونة

---

(١) العمل الاساسي في قطاع المهن كان عملا حرا وليس عبوديا في الشرق ، عكس الحال في الغرب الروماني •

نفسها ان تتكيف مع تطـــور النظام العبودي ، وان تقاوم التفسخ والانحلال مدة طويلة جدا • وقد كان من نتائج استمرار الكومونة في النصف الشرقي من الامبراطورية الرومانية ان بقى القطاع العام العبودي (ملكية الدولة للارض) يلعب دورا هاما في النظام ، عكس الحال في الغرب الروماني ، حيث سادت الملكية الخاصة العبودية بعد ان صفيت نهائيا (الكومونة البدائية) • كما كان من نتائجه أيضا عدم تأثير الازمة العامة للنظام العبودي في الشرق بنفس العمق الذي احدثته في الغرب بالنظر لاهمية (الكومونة) في اقتصاد الشرق • وقد انعكس ذلك أيضا على الاستقلال النسبي لمصير (المدينة) الشرقية عن مصير النظام العبودي ، لان المدينة الشرقية لم تكن مجرد تجمع لملاك العبيد ـ كما كان الحال في الغرب ـ بل تجمع لملاك الارض الذين يمارسون مختلف أشكال الاستثمار (العبيد ، الكولون ، المستأجرون الاحرار ••• الخ) ، ولهذا فلم تختفى المدن الشرقية بكل مؤسساتها وقطاعاتها المعروفة باختفاء النظام العبودي أو فقدانه السيادة ، خلال العهـــد الامبراطوري[1] ، بل بقيت المـــدن تلعب دورها الهام في الحيـــاة الاجتماعية والاقتصادية الى جانب الكومونة ونظام الكولون ونظام الاجارة الزراعية Metayage • ومن الحقائق التي تهتم شتايرمان بابرازها عـــدم ارتباط الانتاج السلعي في روما الشرقية بالعمـــل

---

(١) يؤيد كثير من المؤرخين الاشتراكيين فقدان العبودية في الشـرق طابعها السائد خلال العهد الامبراطورى ، بعد ان ازدهرت خلال العهـــد الهيليني وبداية السيادة الرومانية (راجع مؤلف رانوفيتش Ranovitsch الاقاليم الشرقية للامبراطورية الرومانيـــة ، ١٩٤٩) ، كمـا انهم يؤكدون (الطابع الرجعي) للفتح الروماني ، بالنظر لان نظامه العبودى في فتـــرة فتوحاته الشرقية كان في دور التفســـخ والانحلال (راجـع مؤلف باخانين Bakchanine حول سقوط النظام العبودى القديم ١٩٥٢) •

العبودي ، فقد كانت غالبية السلع السوقية تنتج في القطاعات غير العبودية (العمل الحرفي الحر أو عمل الاقنان خاصة في المشاغل الامبراطورية) مما أدى الى استمرار هذا القطاع الهام بالرغم من ازمة النظام العبودي • وقد كان لهذا الواقع نتائج اقتصادية هامة ، تذكر المؤلفة بعضها فيما يلي :

أ ـ عدم وجود فروق هامة بين أشكال الاستثمار في الملكيات الكبيرة (الدومينات) والملكيات الوسطى في الشرق ، كما كانت الحال في الغرب ، ولهذا فقد سارت عملية التحول نحو الاقطاع في الشرق ، ليس بطريق تبدل جذري في نمط الاستثمار (من العبودية الى القنانة ، من العلاقات السلعية الى الاقتصاد الطبيعي ، من الاعتماد على السوق الى الاكتفاء الذاتي ••• الخ) ، بل بطريق الصراع بين أنواع الملكيات المختلفة (خاصة بين الملكية الخاصة من جهة وملكية الدولة من جهة أخرى) حول الاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الكولون المربوطين بالارض ، والاستيلاء على فوائض انتاجهم •

ب ـ عدم تضرر الملكيات الوسطى في الشرق بشكل الاستثمار الجديد ، وقدرتها على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية المستحدثة واستمرار الطابع السوقي لانتاجها ، مما ساعد على استمرار الاسواق المحلية في النظام الجديد ، وقد لعبت التجارة مع بلدان الشرق الاقصى والادنى دورا بارزا في ذلك •

ج ـ اتخاذ (الريع) في النظام الجديد ، لحد كبير جدا ، شكل (الريع النقدي) في الملكيات الكبيرة والوسطى ، مما ساعد بعض الاباطرة (انستاس مثلا) على اعادة الضريبة النقدية •

والواقع ان المؤلفة تميل الى الاعتقاد بان النمط السائد للريع في الدومينات الكبيرة الشـــرقية كان النمط العيني ، بسبب مشاركة اربابها بنشاط في التجارة واستفادتهم بالنتيجة من هذا الشكل للريع ، مع وجود الشكلين الآخرين أيضا ، النقدي والسخرة • اما في الملكيات الوسطى التابعة للمدن (الملكيات البلدية) أو المملوكة للامبراطورية ، حيث كانت الضرائب تفرض على الكومونات ككل ، فتعتقد المؤلفة ان الريع النقدي هو الذي كان يسودها • وهذه الحقيقة هي التي تفسر في نظر المؤلفة استمرار (الكومونة الفلاحية) كوحدة ضريبية ، واستمرار النصوص الرومانية في الكلام عن (كولون احرار) أي يتمتعون باستقلال نسبي لارتباطهم بالشكل النقدي للريع ، خلاف الحال في كولون الملكيات الكبيرة ، الذين بلغت تبعيتهم للارض ومالكها حدا يقترب جدا من وضع القنانة الكاملة •

د ـ التناقض الحاد الذي أصبح يفصل عـــامة المدن (Plebe) عن أصحاب الدومينات الكبيرة ، الذين وسعوا ملكياتهم على حساب أراضي المدن ورفضوا الالتزام باطعام العامة • وقـــد انعكس هذا التناقض الاجتماعي في صراع ايديولوجي حـاد بين المفكرين الرومان لتلك الفترة ، فانتصر بعضهم (مثـلا Dion Cassius) لكبار الملاكين وطالب بالغاء الاستقلال الاداري للمدن وقهر العامة وارغامهم على العمل ، بينما انتصر البعض الآخر (مثلا ابولونيوس التياني Apollonius de Tayne) للمـــدن وفقراء المـــدن ، وهاجم جشع الملاكين واحتكارهم للطعام واجاعة العامة •

وتنتهي المؤرخـة السوفياتية من تحليلها للعبودية في الاقاليم

الرومانية الشرقية الى هذه النتيجة : ان قـوة (الدولة) الرومانية الشـرقية ومركزيتها واستقرارها النسبي ، بسبب العوامل السابق ذكرها (استقرار المـدن ، استقرار الكومونات ، اهمية الدومينات الامبراطورية ، اسناد طبقة الملاكين الكبار ... الخ) ليست دليلا ، كما يتوهم البعض ، على ازدهار العبودية الشرقية ، بل على العكس ، بدأت الاتجاهات الاقطاعية في الشرق الروماني في وقت مبكر ، الا ان عملية التحول الى النظام الاقطاعي بشكله الغربي استغرقت فتـرة طويلة جدا ، مع الاحتفاظ بالريع النقدي ، بجميع الآثار المترتبـة على ذلك .

٩ – وأخيرا تنتهي شتايرمان في دراستها الطويلة الى الاستنتاج التالي : ان ما يسمى بـ (ازمة القرن الثالث) في النظام الروماني لم يكن الا تعبيرا عن الصراعات : أ – بين (ارستقراطية الارض المتجهة نحو الاقطاع Aristocratic Terrianne en voie de feodalisation) ممثلة النمط الجديد للانتاج وبين الفئات الاجتماعية المرتبطة بنمط الانتاج العبودي المتدهور وبالملكية العبودية . ب – بين المنتجين المباشرين المندمجين في كتلة عريضة من الزراع التابعين والمتجهين الى القنانة وبين الطبقات المسيطرة . ومن هـذه الحقبة بدأت غزوات الشعوب البربرية ضـد روما ، وكانت لم تزل حليفـة الجماهير الرومانية ، الا انها بدأت منذ تلك الفترة تستخدم من قبل ارستقراطية الارض الجديدة ومن قبل جميع العناصر المعارضة لروما لاغراضها الخاصـة ، تلك الطبقـات والعناصر التي اشتركت في الصراعات الاجتماعية في جميـع الاقاليم الرومانية على اختلاف في مواقفهـا ومناهجها ، حسب الاوضاع العامة للاقاليم المذكورة . ومن المعلوم ان (ازمة القرن الثالث) انتهت بهزيمة الفئات العبودية القديمة :

اقتصاديا ، حل الكولون محل العبيد ، وسياسيا استبدلت الامبراطورية التي كانت تمثل جمهرة سادة العبيد (Principat) بامبراطورية تلعب دور الاداة لارستقراطية الارض (Dominat) • لقد أضفى الامبراطور قسطنطين مثلا الشرعية على ربط الكولون بالارض ، مما سهل استخدام أساليب الاستثمار الجديدة ، كما انه وجه ضربات قاضية للمدن والبلديات بزيادته اعبائها المالية ، وسماحه للارستقراطية العقارية بدخول (مجلس الشيوخ) ••• الخ ، مما اطلق العنان لنمو العلاقات الاقطاعية التي كان نظام البلديات يشكل احدى العقبات الاساسية التي تعترضها • وهنا تدخل المؤلفة في مناقشة حادة مع الرأي لذي يعتبر حكم قسطنطين (ردة عبودية) Reaction استنادا الى بعض القوانين التي شرعها لاحكام قبضة السادة على العبيد • ان حجة المؤلفة في تفنيد هذا الرأي هو ان المخلفات العبودية نفسها لا تغير من جوهر التطور الجديد ، بل هي نفسها استخدمت لزيادة سيطرة الارستقراطية العقارية على جميع المنتجين التابعين ، من المستثمرين (بفتح الميم) الجدد • وترى المؤلفة بان الامبراطور قسطنطين لو كان قد عمد الى مصادرة أراضي الارستقراطية فوزعها على المدن والبلديات أو أجرها لمستأجرين جدد واستخدم في استغلالها العمل العبودي ، لامكن حقا الكلام عن ردة عبودية ، ولكن أهداف قسطنطين من تشريعاته كانت مناقضة لكل ذلك • لقد انتصرت الملكية الخاصة على الملكية العامة للارض نهائيا ، وأصبح الممثل الاساسي للاخيرة هو (الملكية الامبراطورية) وليس (الملكية البلدية) ، بل حتى هذه الاراضي الامبراطورية كانت تنتقل تدريجيا لحوزة (الاسر الامبراطورية) أو لمستأجرين كبار ينتمون لنفس الارستقراطية العقارية • وتنتهي شتايرمان من مناقشتها لطبيعة

الحكم القسطنطيني الى التأكيد على ان دولة قسطنطين كانت في الواقع تكريسا لانتصار الطبقة الارستقراطية الجديدة المسيطرة اقتصاديا والمستثمرة للمنتجين المباشرين ، الحائزين على وسائل انتاجهم ، والمرتبطين لا بسيد معين بل بالارض فقط ، والذين لم يعودوا (عبيدا) بالمعنى الكامل للكلمة • انها كانت (الجهاز) الذي تستخدمه هذه الطبقة في كفاحاتها الطبقية لا ضد الفئات العبودية القديمة بل ضد الحركات الثورية الجماهيرية • وهذا وحده هو الذي يفسر النجاح الموقت والقوة النسبية لحكم قسطنطين ، الذي كان ضروريا لفترة معينة لاسناد ارستقراطية الارض • وابتداء من حكم قسطنطين لم يعد من الممكن الكلام عن وجود (نظام عبودي) كشكل للمجتمع ، بل بالاحرى يمكن ربط هذه الفترة باقامة النظام الاقطاعي ، وهي فترة مليئة بالصراعات ضد مخلفات العبودية • اما كون الكولون في تلك الفترة لم يتملكوا بعد وسائل انتاجهم ملكية كاملة كما هي حال الفلاح الاقطاعي او ان (البروليتاريا الرثة) الطفيلية استمرت في الاقاليم الشرقية ، أو تحول الدولة الى جهاز بيروقراطي ثقيل أصبح عالة على الطبقة المالكة الجديدة خاصة في الغرب ••• الخ ، فتلك حقائق تاريخية لا تمثل الا استمرار (مخلفات) النظام العبودي ، وقد امكن القضاء عليها تدريجا بنتيجة الحركات الثورية للجماهير من جهة والغزوات الاجنبية للبرابرة من جهة أخرى • صحيح انه امكن سحق هذه الانتفاضات الجماهيرية في أواخر القرن الثالث الميلادي ، الا انها عادت للانبعاث بقوة متعاظمة في منتصف القرن الرابع مع ازدياد هجمات البرابرة • وما كان بالامكان تصفية تلك المخلفات العبودية دفعة واحدة بل استغرق ذلك فترة طويلة جدا مع تعاقب موجات الغزو الاجنبي ، وانبعاث (الكومونة) من جديد على يد

القبائل السلافية والجرمانية الغازية • ومن الجدير بالذكر ان الطبقة المالكة الجديدة ، اتحدت مصالحها في البداية مع مصالح نقيضها الطبقي (الجماهير المنتجة) في ضرب المخلفات العبودية :ـ الدولة العبودية والمدينة العبودية والبروليتاريا الرثة العبودية ••• الخ • ذلك لان هاتين الطبقتين تمثلان (النظام الجديد) ضد (النظام القديم) ، ولم يحتدم الصراع الطبقي بينهما الا في فترة لاحقة وعلى أساس جديد هو نمط الانتاج الاقطاعي ، في سبيل التصفية الكاملة للمخلفات العبودية وفي سبيل الاستحواذ على الارض • اما مصير هذا الصراع بين الطبقتين الجديدتين فقد كان معلقا على تفاعل عدة عوامل متشابكة ومعقدة :ـ قوة الحركات الجماهيرية ، الاحلاف مع الغزاة الجدد ، درجة انحلال المشاعية البدائية لدى القبائل الغازية ، العلاقات المعقدة بين فئات ومراتب الطبقة المالكة الجديدة ، مستوى تطور الاقتصاد السلعي ، الاشكال المختلفة للريع والشكل السائد من بينها ، وربما عدد آخر من العوامل التي لا يمكن تشخيصها الا بدراسة معمقة وحسية لمختلف أقاليم الامبراطورية الرومانية في تلك المرحلة التاريخية الهامة • والمهم ان هذا التحليل لا يتعارض مع استمرار الدولة المركزية والمدينة الكبيرة في الاقاليم الرومانية الشرقية ، لان ذلك مرتبط ـ كما اشرنا فيما سبق ـ بحيوية (الكومونة) في الشرق ، وسيادة الريع النقدي ، وربما بتنوع أساليب الاستثمار ، بما في ذلك استمرار (الاستثمارة الفلاحية الصغيرة) المبنية على العمل العبودي المنزلي أو الابوي[1] • الا ان هذه الاساليب كانت ثانوية •

---

(١) تستشهد المؤلفة هنا بتشريعات رومانية من القرن الخامس الميلادى تصف حالة (العبيد) في هذه الاستثمارات الفلاحية ، وهي حالة قريبة من العبودية المنزلية ، فمثلا كان للعبد حق الزواج ، حتى من امرأة حرة •• الخ (المؤلف الجماعي المذكور ، ص ١٥٧) بالفرنسية •

اما النمط الاساسي فقد كان استثمار الكولون ، حيث تملك الطبقة الجديدة قلاعها وجيوشها ووحداتها العسكرية الخاصة (من مرتزقة وعبيد) • كما ان التعاون بينها وبين الدولة كان تامـا ، وموضحا تفصيلا في عدة تشريعات تذكر منها المؤلفة على سبيل المثال مرسوم ٤٥١ ميلادي ، الذي ينظم كيفية القبض على قطاع الطرق المختفين في الدومين وتسليمهم للسلطة بما في ذلك الاستعانة بالمليشيا المدنية Civilia Auxilia و (الجيش النظامي) • ومن الواضح ان الهدف من ذلك هو قمع الانتفاضات الفلاحية •

وأخيرا تنهى المؤلفة شتايرمان مقالتها بالفقرة الآتية التي انقلها حرفيا لاهميتها : (وهكذا فان الازمة العامة للنظام العبودي تبتدىء في النصف الثاني من القرن الثاني للميلاد • وفي القرن الثالث ينتهي الصراع بين الاشكال القديمة والاشكال الجديدة للاقتصاد بانتصار الجديد • وفي بداية القرن الرابع الميلادي لم يعد من الممكن الكلام عن وجود الشكل العبودي أو وجود طبقتى العبيد ومالكي العبيد باعتبارهما طبقتين رئيسيتين وحاسمتين• وهنا تبتدىء مرحلة انتقالية Periode de transition مليئة بحركات الجماهير الثورية وبالصراع ضد بقايا العبودية التي تعرقل تطور النظام الجديد • وتنتهي هذه المرحلة مع اقامة العلاقات الاولى الاقطاعية ، بأشكال تقررها الشروط التاريخية الحسية لكل اقليم من اقاليم العـــالم الروماني القديم •)

ان ملاحظتنا على دراسة (شتايرمان) الممتعة هي عدم وضوحها في استنتاجاتها النهائية وامكان تفسير صياغاتها بمعان مختلفة ، وقد تعطى بعض صياغاتها الانطباع بانها تعتبر بداية النظام الاقطاعي ترجع الى زمن الامبراطور قسطنطين ، الا ان مجموع حجمها يمكن تفسيرها ـ على الارجح ـ بالشكل التالي :ـ

١ ـ ان بداية الازمة العامة للعبودية في روما هي منتصف القرن الثاني للميلاد .

٢ ـ ان سيادة نمط الانتاج العبودي انتهت في القرن الثالث للميلاد وحلت محلها سيادة نمط انتاجي جديد هو نمط الانتاج (الكولوني) .

٣ ـ ان هذا النمط الاخير يمثل مرحلة انتقالية نحو النمط الاقطاعي الذي ساد اوربا في العصور الوسطى .

والذي اعتقده هو ان نقطة الضعف في هذه الاستنتاجات ـ ان صحت تفسيراتي لها ـ هو اعتبار النمط الكولوني مرحلة انتقالية من جهة ونمطا انتاجيا سائدا بنفس الوقت من جهة أخرى ، في حين ان انماط الانتاج الانتقالية في التاريخ تكون بطبيعتها انماطا ثانوية تتوسط الانماط الرئيسية وتجمع بين خصائصها المختلفة وتمثل المراحل الاخيرة من النمط القديم والمراحل الاولى من النمط الجديد في نفس الوقت ، مثال ذلك ، المشاعية الاقليمية والعبودية العائلية ونظام التوزيع الحرفي (ما يسمى (Verlag ... الخ . ونحن نميل الى اعتبار نظام الكولون هذا من جملة هذه النظم الانتقالية التاريخية ، ولقد احتل دور (الحلقة) التاريخية بين نظامي العبودية والاقطاع ، ولم يرق الى مرتبة نمط انتاجي أساسي يقوم عليه بناء مجتمعي كامل ، على غرار الانماط الاساسية المعروفة لتطور المجتمع الانساني ، بل على العكس من ذلك ، اتخذ في البداية شكلا عبوديا ، أي لجأ اليه النظام العبودي كوسيلة (تكيف) للظروف الجديدة ، ووسيلة (اصلاح) توفيقية لانقاذ اسس العبودية ، ولكن ، كما يحصل دائما في التاريخ الاجتماعي ، انقلب هذا النظام (الاصلاحي) الى نقيض (الغرض) الذي قصد منه ، وانتهى الى نمط انتاجي جديد قام على انقاض العبودية ، هو النظام الاقطاعي .

المبحث الثـاني

نظرية كوفاليـف KOVALEV

حول طبيعة التحول الاجتماعي من العبودية الى الاقطاع

من المشاكل الرئيسية التي لا تزال محل بحث وجدل واسعين في الاوساط التاريخية في البلدان الاشتراكية وخاصة في الاتحاد السوفياتي هي المشاكل المتعلقة بمرحلة التحول من النظام العبودي الكلاسيكي (اليوناني والروماني) الى النظام الاقطاعي • لقد كتبت مئات الدراسات حول هذا الموضوع الهام وترجم بعضها الى الفرنسية في المؤلف الجماعي (الدولة والطبقات في العصر العبودي القديم) ، وسنعرض فيما يلي الى دراسة المؤرخ الروسي المعروف كوفاليف حول طبيعة التحول الاجتماعي في الامبراطورية الرومانية الغربية بين القرنين الثالث والخامس الميلادي ، وهي فترة انحلال النظام العبودي الروماني ونشوء البدايات الاولى لعلاقات الانتاج التي مهدت للاقطاع[1] •

---

(١) الدراسة منشورة في المؤلف الجماعي المشار اليه اعلاه بالفرنسية (ص ١٥٨ ـ ١٧٨) • كذلك هناك اشارات الى عدد آخر من الدراسات الممتعة ، منها دراسة (شتايرمان) بعنوان (مسألة سقوط النظام العبودى) وهي المحللة في المبحث الاول من هذا الفصل ، ودراسة (كاجدان) Kajdan بعنوان (تحول الامبراطورية الرومانية الى الاقطاع) • ودراسة كرزونسكي Karsounsky بعنوان (مشكلة سقوط النظام العبودي ومسألة ولادة الاقطاع للامبراطورية الرومانية) ، ودراسة سوزيوموف Siouzioumov بعنوان (عمليات التحول للاقطاع في الامبراطورية الرومانية) ، ودراسة ليبشوتز Lipchutz بعنوان (مشكلة سقوط النظام العبودى ومسألة ولادة الأقطاع في بيزنطة) ••• الخ •

يلاحظ كوفاليف في البداية بان المؤرخين الاشتراكيين توصلوا في هذا الصدد الى نتائج بالغة القيمة • فمثلا حددت شتايرمان بداية الازمة العامة للنظام العبودي الروماني في منتصف القرن الثاني الميلادي مع ظهور تناقض جذري بين علاقات الاوتاج وقوى الانتاج • كما شخص (كادجان) الاتجاه السياسي في تطور علاقات الانتاج في الامبراطورية الرومانية في تقوية المستغلة الزراعية الصغيرة المستقلة اقتصاديا • وكذلك (كرزونسكي) الذي أكد استمرار سيادة النظام العبودي طيلة حياة الامبراطورية السفلى الرومانية (بين القرنين الثالث والخامس للميلاد) بالرغم من اشتداد ساعد القطاع الكولوني (المزارع الحر المرتبط بالارض والذي مهد لظهور القن الاقطاعي) في تلك الفترة على حساب العمل العبودي • كما ان جميع الدراسات الاشتراكية في هذا الصدد تتفق على ان العامل الاساسي الذي حرك عملية التحول من العبودية الى الاقطاع هو نمو القـــوى المنتجة في احضان النظام العبودي ، وعجز علاقات الانتاج العبودية عن اللحاق بها • الا ان كوفاليف يلاحظ بان جميع الدراســات المذكورة لم تثر بصــراحة وبشكل كامل المسألة المنهجية (الميثودولوجية) الاساسية ، مسألة طبيعـــة التحول المذكور من العبودية الى الاقطاع ، وهل يكون فعلا (ثورة اجتماعية) بالمعنى العلمي لهذه الكلمة ، يمكن مقارنتها بالثورات الاجتماعية الاخرى كالثورة البورجوازية مثلا • ان دراسة (شتايرمان) مثلا ومجمل آرائهـــا التفصيلية ، تفترض وجود مثل هذه الثورة الاجتماعية التي انتهت بسقوط الامبراطورية الرومانية ، الا ان هذه الفرضية تبقى كامنة وليست صريحة في دراستها مما يوقعها ـ في رأى كوفاليف ـ في بعض التناقضات • مثال ذلك انها تقرر صراحة بان ازمة القرن الثالث الميلادي، التي اجتازتها الامبراطورية الرومانية ، كانت تعبيرا عن الصراع بين (ارستقراطية الارض السائرة نحو الاقطاع) والتي تمثل نمط الانتاج الجديد وبين الفئات الاجتماعية المرتبطة

بنمط الانتاج العبودى العتيق ، كما انها اي شتايرمان تعتبر الارستقراطية المذكورة هي الطبقة الطليعية او القائدة للتحول الاجتماعي المذكور بينما تؤلف الجماهير المنتجة قوتها المحركة Force montrice ، وان هذه الطبقة الجديدة احرزت نصرا نهائيا على الطبقة القديمة ، طبقة مالكي العبيد ، في القرن الرابع الميلادي ، بحيث ان المنتج المرتبط بالارض والمالك لادوات الانتاج (اي الكولون) حل محل العبد اقتصاديا ، كما حلت الدولة الممثلة للأرستقراطية الجديدة (وخاصة منذ حكم الامبراطور قسطنطين) محل الامبراطورية القديمة الممثلة للعبودية سياسيا ، وانه مع بداية القرن الرابع لم يعد العبيد ومالكو العبيد يمثلون الطبقتين الرئيسيتين المحركتين للتطور الاجتماعي في الامبراطورية الرومانية الغربية • ان مثل هذه الآراء التي تقدمها شتايرمان لا يمكن ان تعنى الا انتصار النظام الاقطاعي الجديد منذ القرن الرابع الميلادي ، ومعنى ذلك ان منطلقات شتايرمان كان يجب ان تؤدى بها الى اعتبار الثورة الاجتماعية التي بدأت منذ القرن الثاني الميلادى هي ثورة اقطاعية قادتها طبقة النبلاء الاقطاعية وانتهت بانتصار الاقطاع في القرون الاخيرة من الامبراطورية الرومانية نفسها ، في حين ان شتايرمان تتردد في قبول هذه النتائج المنطقية لاقتراحاتها ، فتلجأ الى مفهوم (المرحلة الانتقالية) الذي تستعيره من مؤرخين سوفيات آخرين وخاصة من (سرجييف)Serguev[1] ، وتعتبر القرون الاخيرة للامبراطورية الرومانية الغربية وتحولاتها الاجماعية وانتصار (الملكية العقارية السائرة نحو الاقطاع ••• الخ) مجرد خطوات في طريق انتصار الاقطاع • اننا نعتقد بعد دراسة كاملة لآراء شتايرمان (المبحث الاول) بان نقد كوفاليف اياها لا يستند لحجج مقنعة • ان الخطأ الاساسي في هذا النقد هو ان كوفاليف

---

(١) سرجييف : (مقالة في تاريخ روما القديمة) ، ١٩٣٨ ، نقلا عن المؤلف الجماعي (حاشية ص١٦٢) بالفرنسية •

يربط بصورة اعتباطية بين انهيار النظام العبودى الروماني وبين الانتصار النهائي للنظام الاقطاعي • ان ما تؤكده شتايرمان هو ان النظام العبودي لروما اندحر نهائيا في القرن الرابع ، ولكن هذا لا يستتبع بالضرورة الانتصار النهائي للاقطاع ، ولا يتعارض مع دخول النظام الروماني مرحلة انتقالية بدأ نظام الكولون يلعب فيها دورا متعاظما في الاقتصاد والسياسة ، وهذا بالضبط هو جوهر نظرية شتايرمان ـ بالرغم من بعض العبارات غير الدقيقة في دراستها التي قد تبرر انطباعات كوفاليف الخاطئة عنها ـ التي لا تختلف في هذه النقطة عن الرأى السائد في الفكر الاشتراكي بصورة عامة[1] •

بعد هذه الملاحظات الاولية الانتقادية ، ينتقل المؤرخ الكبير ـ كتمهيد لعرض نظريته في طبيعة التحول الاجتماعي من العبودية الى الاقطاع ـ الى التأكيد بان الثورة الاجتمعية (اي تعاقب الانظمة الاجتماعية وانماط الانتاج التي تكون اسسها) تخضع للقانون العام الذي اكتشفته الاشتراكية العلمية وهو قانون الملاءمة (او الانطباق او الانسجام) بين علائق الانتاج وطبيعة قوى الانتاج ، وان عصر الثورة الاجتماعية انما يبدأ عندما يحصل تغير اساسي في العلاقة بين هذين العنصرين للقاعدة الاقتصادية ، اي عندما تصبح علاقات الانتاج عقبة اساسية تعيق تطور قوى الانتاج ، وهذا بدوره لا يمكن ان يحصل الا بعد اكتمال تطور جميع قوى الانتاج ، واكتمال توفر جميع الشروط المادية لانبثاق علاقات الانتاج الجديدة داخل النظام الاجتماعي[2] القديم نفسه • فالى اي مدى ينطبق هذا القانون الاساسي للثورات الاجتماعية على عملية التحول من العبودية الى الاقطاع ؟ • ان دراسة هذه المسألة هي الهدف الاساسي من مقالة كوفاليف التي سنلخصها

---

(١) راجع مثلا دراسة (كادجان) المشار اليها سابقا •

(٢) راجع مقدمة ماركس لكتابه (نقد الاقتصاد اسياسي) ، الاصل الالماني المشار اليه سابقا ، وكذلك الفصل الثاني من هذه المحاضرات (نظرية انماط الانتاج) •

بكل تركيز في القاط التالية :ـ

١ ـ ان الآراء التي كانت شائعة الى وقت قريب لدى الكثير من مؤرخي الاقتصاد الاشتراكيين[١] ، بان (الهبوط المطلق) الكامل لقوى الانتاج في أواخر الامبراطورية الرومانية الغربية كان السبب الاساسي في انهيارها ، لا تتفق مع المنهجية العلمية ، التي تفترض التقدم المطرد لقوى الانتاج وان كان بسرعات متفاوتة تتوقف على درجة ومدى تطور النظام الاجتماعي نفسه ككل . ان المسألة المهمة لفهم تحول العبودية الى الاقطاع هي دراسة مدى تقدم قوى الانتاج خلال تطور المرحلة العبودية ، ومدى التعارض الذي حصل بين علاقات الانتاج العبودية (الملكية العبودية) والقوى المذكورة ، في القرون الاخيرة من مسيرة النظام المذكور .

٢ ـ من المعلوم ان (قوى الانتاج) تتكون من عنصرين ، الاول هو (وسائل الانتاج) والثاني هو (الانسان المنتج) الذي يستخدم تلك الوسائل لانتاج القيم المادية . فبالنسبة لوسائل الانتاج ، تميز النظام العبودى عموما بمستوى منخفض جدا في التكنيك ، ولكنه مع ذلك طور بالتأكيد وسائل الانتاج . ففي اليونان القديمة مثلا ، طور نظامها العبودى (نول الحياكة) Le metier a tissage المصري ، الذى كان قد اخترعه المصريون القدماء ، كما ان الاغريق طوروا (الاسلحة القاذفة) Armes a jet الى حد منع الرومان من اجتياح مدنهم حتى نهاية القرن الثالث ق.م. ومن الحقائق التاريخية المعروفة تقدم تكنيك الملاحة البحرية لحد كبير لدى اليونان القديمة (بالنسبة لاحجام وسرعات وتكنيك السفن البحرية) ، وكذلك العدد والآلات

---

(١) مثلا ماخين في مؤلفه (تاريخ روما القديمة) ١٩٤٩ ، وكوفاليف نفسه في مؤلفه (تاريخ روما) ١٩٤٨ .

المائية (الهايدرولوجية) مثل حمام ارخميدس ومضخة كتوزيبوس Pompe de Ktosibius .. الخ . على ان اكبر مستوى بلغه تقدم وسائل الانتاج في النظام العبودى كان لدى الرومان بين القرن الاول ق.م والنصف الاول من القرن الثاني للميلاد (اي بين نهاية العهد الجمهورى وبداية العهد الامبراطورى) كما تدل على ذلك الآثار[1] المادية والفكرية التي تركها الرومان . ففي حقل المواصلات استطاع الرومان بناء جسور خشبية وحجرية رائعة عبر الأنهر الاوربية الكبرى (الراين ، الدانوب .. الخ) ، كما انهم طوروا الرافعات المائية Polies وآلات قياس المسافات المقطوعة (نوع من العدادات ـ تكسيميتر) . هذا فضلا عن استخدامهم الطواحين المائية التي استعملت لاول مرة في آسيا الصغرى ثم انتشر استعمالها في الغرب منذ القرن الاول الميلادى . وفي نهاية العصر الجمهورى شمل تقدم قوى الانتاج التكنيك الزراعي ايضا، فظهر المحراث ذو العجلات Charrue a roues الذي سجل تقدما هاما في الانتاج الزراعي ، كما ظهر نوع من الآلة الحاصدة Moisonneues . وأخيرا ففي الانتاج الصناعي الحرفي ، بلغ تقسيم العمل الاجتماعي مستوى مرتفعا ، وقد حدث نوع من التخصص الاقليمي في الحرف ، فأشتهرت (كابوا) بتطعيم الاثاث بالمعادن ، واشتهرت (دلوس) بصناعة اقدام الاسرة المرفهة ، واشتهرت (تارنته) بصنع الاجزاء العليا من القناديل الكبيرة ، بينما اشتهرت (يجينه) بصنع اجزائها السفلى وهكذا . كذلك تقدمت (وسائل الجراحة) تقدما كبيرا في عهد الرومان ، كما تدل على ذلك آثار (بومبي) ، هذا فضلا عن تقدم فن العمارة تقدما مدهشا ، وتطور

---

(١) راجع المظان الرومانية بشكل مفصل في المؤلف الجماعي ص١٦٦ ـ ١٦٩ ، بالفرنسية .

العدد البيتيـــة تطورا كبيرا جدا كما تدل عـــلى ذلك آثار الرومان المكتشفة .

والى جانب تقدم وسائل الانتاج ، حصل تقدم كبير في (طرائق الانتاج) ايضا كطريقة صنع الزجاج باسلوب النفخ Soufflage بدل طريقة الصب Moulage (اول ما اكتشفت في فينيقيا الرومانيـة في القرن الاول الميلادي) وطريقة صنع الادوات البرونزية (مزيج من النحاس والزنك) في بلاد الغال (فرنسا القديمة) التي بدأت تنافس المصنوعات النحاسـية في اســواق اوربا منذ القرن الاول للميلاد . الخلاصة ان النظام العبودي الروماني شهد تقدما تقنيا اكيدا خاصة في عهد الامبراطورية العليا . وقد قدمت عدة تفسيرات لهذا التقـدم التكنيكي في اليونان وروما القديمة بالرغم من علاقات الانتاج العبودية، التي يفترض فيها عرقلة اي تقدم تكنيكي ، لطابعها المتخلف القائم على الاكراه والقسر والاستعباد الكامل للعمل . ومن هـــذه التفسيرات نجتزىء بذكر ما يلي :

أ ـ ان الانتاج الحرفي لم يكن يعتمد على عمل العبد فقط بل كثيرا ما لجأ الى العمل الحر ايضا ، حيث كان تحرير العبيد مقابل مبلغ من المال Pecule شائعا حينذاك ، وهذا ساعد على زيادة انتاجية العمل .

ب ـ كان العمال المهرة من العبيد انفسهم محل رعاية خاصة وتشجيع معين لشدة الحاجة اليهم في الانتاج الحرفي .

جـ ـ استخدم الجنود ايضا في كثير من أعمال البناء والانشـــاء التي بلغت مستوى متقدما .

وعلى كل وبصرف النظر عن الاسباب ، فقد عرف النظام العبودي

تقدما ملحوظا في وسائل الانتاج (ادوات العمل وطرائق الانتاج وعادات العمل) خلال مرحلة ازدهاره (الامبراطورية الرومانية العليا) • والآن تثور المسألة الهامة الآتية :ـ هل شهدت مرحلة الازمة العامة للنظام العبودى (التي ابتدأت في النصف الثاني من القرن الثاني للميلاد بالنسبة للرومان الغربيين) هبوطا في قوى الانتاج ، وما هو مدى ذلك ، وما هي اسبابه ؟ يجيب كوفاليف على هذا السؤال ، بان قوى الانتاج شهدت فعلا هبوطا واضحا خلال القرون الاخيرة من الامبراطورية الرومانية (الامبراطورية السفلى) ولكنه ليس بالهبوط المطلق ، كما يذهب الى ذلك بعض المؤرخين • ان الآثار الرومانية الباقية من هذه المرحلة (قوس قسطنطين ، معبد آيا صوفيا •• الخ) والمؤلفات الفكرية التي وصلتنا عنها (كتابات القديس اوغسطين مثلا) تدل على استمرار التقدم الفني والتكنيكي والحرفي ، حتى اواخر عهد الرومان ، وان كان هذا التقدم نفسه تعرض لبطء نسبي شديد بسبب عوامل الازمة العامة للنظام العبودى ، مع ما رافقتها من الغزوات الاجنبية المستمرة التي انتهت اخيرا بالقضاء على الامبراطورية الرومانية ونظامها العبودى •

٣ ـ اما بالنسبة للعنصر الثاني في قوى الانتاج ، وهو العنصر المحرك لعملية الانتاج ، اي وضع الجماهير المنتجة في النظام العبودى ، اي وضع العبيد ، فقد كان مرتبطا طبعا بتطور وسائل الانتاج ارتباطا عضويا تعبر عنه الخبرة الانتاجية او عادات العمل ، التي تكون في الواقع (الجسر) الذي يربط بين عنصرى قوى الانتاج • لقد كان تطور العبيد بطيئا بالضرورة ، بحكم علائق الاستثمار العبودية المبنية على الاكراه المطلق • ومع ذلك فقد عني مالكو العبيد بتطوير المهارات الفنية لعدد محدود من العبيد في الانتاج الحرفي على الاخص كما تدل

على ذلك اعمال (كاتو) و (كراسوس) Crassus ، التي وصفتها بتفصيل مؤلفات بلوتارك[1] • الا ان جمهرة العبيد لم تكن بحال يسمح لها الا باستخدام ادوات انتاج متخلفة ، بعكس النظام الرأسمالي مثلا الذي اطلق العنان لقوى الانتاج ، بعنصريها الأساسيين ، ادوات الانتاج والمنتجين ، خلال المرحلة الصاعدة للنظام • ان هذه الحقيقة الهامة (عدم امكان تطوير العمل العبودى نوعيا) جعل الوسيلة الوحيدة لتطوير الانتاج هي زيادة عدد العبيد كميا • ومع بطء تدفق العبيد من خارج الامبراطورية الرومانية ، بعد اكتمال توسعها خلال العهود الاخيرة ، ارتدت مشكلة (تجديد انتاج العبيد) Reproduction طابعا مأساويا حادا بالنسبة لمصير النظام العبودى • وقد ارتبطت هذه المشكلة بمشكلة اخرى من نوع خاص هي مشكلة (الازمة الزراعية في ايطاليا) التي بدأت منذ اواخر العهد الجمهورى • وقد حاولت الطبقة المسيطرة في روما (طبقة مالكي العبيد) حل المشكلة في البداية عن طريق احلال نظام (الاجارة الحرة) Fermage libre محل استخدام العبيد ، اي اجارة قطع من الارض لمنتجين احرار مقابل بدل نقدي • وقد دافع عن هذا النظام على الاخص الكاتب الزراعي الروماني المعروف (كولوملا) في كتابه الشهير عن الزراعة De Agriculture الذي وضعه حوالي منتصف القرن الأول الميلادي • الا ان هذا الحل فشل تماما لمعالجة المشكلة الزراعية بالنظر لعجز المستأجرين الاحرار دفع ديونهم للمالك ، واضطرارهم لرهن أموالهم لدى المرابين مما أدى الى تفاقم كبير في المشكلة الزراعية ، كما تدل على ذلك رسائل (بليني الصغير) Pline le jeune التي كتبها بعد نصف قرن من مؤلف كولوملا • وقد دافع بليني عن نظام

---

(١) راجع المقتبسات في المؤلف الجماعي المذكور ، ص١٧٠ ، بالفرنسية •

آخر هو تزويد المستأجرين الاحرار بعدد محدود من العبيد لزيادة الانتاج الزراعي ، ولكن هذا الاقتراح فشل هو الآخر في حل المشكلة المتفاقمة لاستمرار تردى انتاجية العمل الزراعي وهبوط الدخـــول الزراعية ونقصان اليد العاملة في الزراعة .. الخ ، وكل هذه العوامل هي التي ادت ، مع تفاقم الازمة العامة للنظام العبودى بوجه عام ، الى الربط القوى للجماهير المنتجة في الحقل الزراعي بالارض ، وفقدانها حريتها واستقلالها الاقتصادي ، وتحويلها بالتدريج الى نظام الكولون اي اشباه الاقنان المرتبطين كليا بالأرض والمستثمرين (بفتح الميم) من قبل الارستقراطية الزراعية عن طريق الريع العيني خاصة ، وقد تم ذلك على الاخص خلال القرنين الثاني والثالث الميلادى ، الى ان انتهى الأمر خلال القرن الرابع الميلادى الى اضفاء الصفة الشرعية عـلى هذا النظام الجديد الواقعي ، نظام عبودية الأرض والعمل القناني الـذي تطور من العمل الحر والعمل العبودى على السواء بطرق مختلفـــة دفعت اليها الازمة العامة للنظام العبودى كما رأينا . والواقع ان عمليتين مرتبطتين ببعضهما كانتا تجريان معا في مرحلة انحلال النظام العبودى ، عملية ربط العمل الحر بالارض من جهة وعملية تحسين احوال العبيد من جهة أخرى . الا ان كلتا العمليتين كانتا تصبان في نفس المجرى العام الجديد ، مجرى النظام الكولوني ، الذي يمثل المرحلة الانتقالية لنظام القنانة الاقطاعي فيما بعد .

اذن يتضح من كل ما سبق ، بان قوى الانتاج شاهدت تقدما فعليا خلال النظام العبودى ، سواء أكان ذلك من ناحية وسائل الانتاج ام من ناحية القوى البشـــرية المنتجة ، الا ان هـــذا التقدم كان محدودا بالضرورة بالاطار التاريخي العبودى المتخلف . وقد بدأت الازمـــة العامة للنظام في اللحظة التي اختل فيها الانسجام بشكل واسع ومتزايد

بين الملكية العبودية وبين تطور قوى الانتاج ، وخاصـــة بعد استنفاذ (الدولة الرومانية) ، حفاظا على النظام العبودى ، لكل الطاقات الانتاجية للجماهير المنتجة ، بحيث اعاق ذلك وبشكل طبيعي ومتفاقم كل تطور جديد لليد العاملة المنتجة .

ولكن يتساءل كوفاليف ، متى بدأت الازمة العامة للنظام العبودى الروماني ، التي تعكس هذا التناقض بين قوى الانتاج وعلائق الانتاج العبودية ؟ ويجيب على ذلك بان الازمة ، بالنسبة لايطاليا بدأت فيما يبدو منذ القرن الاول قبل الميلاد مع ثورة سبارتاكوس التي وجهت ضربة قوية للاقتصاد العبودى ، وتطورت خاصـــة منذ القرن الاول الميلادى . اما بالنسبة للاقاليم الرومانية ، فلم تتجسم الازمة قبل النصف الثاني من القرن الثاني للميلاد . لقد حاولت الطبقة المالكة في النظام العبودى اعادة الانسجام بين قوى الانتاج وعلائق الانتاج عن طريق جملة حلول (اصلاحية) اشرنا اليها سابقا ، كنظام الكولون واجراءات تحرير العبيد ، وقبول فدية العبد .. الخ . الا ان جميع هذه المحاولات (الترقيعية) لم تمنع تعمق الازمة العامة للنظام ، ولم تمنع انهياره الكامل بسبب تناقضاته الداخلية المستعصية وغزوات البرابرة .

٤ ـ على ان (الثورة الاجتماعية) ضـــد النظام العبودى ، لها مميزاتهـا النوعية الخاصة ، التي تميزها عن الثورات الاجتماعية اللاحقـة . ولعل اهم هذه المميزات هي انعدام الطبقة الثورية المنظمة الواعية ، التي تقود الثورة الاجتماعية الى النصر الحاسم ، باستيلائها عـــلى السلطة السياسية ، وتصفيتها لآثار النظام القديم ، وبنائها علاقـات الانتاج الجديدة بما يتفق مـــع تطوير قوى الانتاج . والواقع ان الجماهير المنتجة والمضطهدة في النظام العبودى (العبيد ، الكولون ، البروليتاريا الرثة) لم تكن طبقة ثورية بالمعنى العلمي ، لفقدانهـــا

الوعي الطبقي والتنظيم السياسي والمنهاج الثوري المناسب ، ولذلك فلم تكن قادرة على اكثر من الانتفاضات السلبية المتفرقة • ولهـذا فقد انتهى النظـام العبودى ، عبر كفاحات طبقية شديدة العنف الى تحطيم جميع الطبقات المتصارعة ، دون ان يترك اية طبقة منتصرة بالمعنى الحقيقي[1] • وليس المقصود بالطبع التحطيم المادى للطبقات المتصارعة ، اذ من الثابت تاريخيا ان اعدادا كبيرة من مالكي العبيد ومن العبيد بقيت عـلى قيد الحياة من الوجهة المادية بعد سـقوط الامبراطورية الرومانية ، بالرغم من هلاك اعداد هائلة منها خـلال القرون الثلاثة الاخيرة من العهد الروماني ، بنتيجة الحروب الاهلية والغزوات الاجنبية والمجاعات والاوبئة •• الخ • ولكن المقصود هو تحطمها من زاوية الوظيفة الاجتماعية اي باعتبارها شرائح طبقيـة اجتماعية • ان الذى حصل فعلا هو اضمحلال فاختفاء الطبقـات الرئيسية للنظام العبودى ، وحلول طبقات جددة محلها ، اتخـذ الصراع بينها اشكالا جديدة ، وعلى هذه الصورة اختفى النظـام العبودى كشكل اقتصادى اجتماعي ، مفسحا المجال لظهور نظـام اجتماعي جديد ـ بطبقات جديدة ، واشكال جديدة من الصـراع الطبقي ـ هو نظام الاقطاع • لقد اختفت الطبقات العبودية (العبيد ومالكو العبيد) بنتيجـة انحلال نمط الانتاج العبودي وشـكل الاستثمار العبودى • وقد كان من اهم علامات هذا الانحلال ، حلول المستغلات الزراعية الصغيرة ، المستقلة عمليا ، محل المستغلة العبودية الواسعة (اللاتيفنديا) المدارة مركزيا ، والدور المتعاظم الذي بدأ يلعبه المنتجون الجدد (الكولون الاحرار واشباه الكولون من العبيد

---

(١) العبارة الواردة في (البيان الشيوعي) لماركس وانغلز ، حول هذه النقطة ، انما تشير من دون شك لنهاية النظام العبودي القديم •

الذين ربطوا بالارض) في الانتاج • ان دراسة التشريعات الرومانية للقرن الرابع الميلادى مثلا تعكس بصراحة هذا التطور الاقتصادى الهام • فمثلا منع تشريع ٣٢٢م هروب الكولون من الارض ، واعتبر عقاب الهارب منهم العبودية • كما ان تشريع ٣٦٤م منع هروب المنتج الزراعي ، عبدا او كولونا ، من الارض ، وألزمه (مع اولاده واحفاده) بالعودة للأرض ، وان كان اختار مهنة الجندية نفسها • كذلك قرب تشريع جوستينان (عام ٥٣٠ م) الوضع القانوني بين العبيد والكولون ، واجاز للمالك في الحالتين طردهم من الارض • وقل مثل ذلك في قوانين فالنتيان وفالنتين وكراتيان ••• الخ[1] • الخلاصة ان نظام الكولون اتخذ في بداية الامر شكلا عبوديا واصبح أداة في خدمة النظام العبودى ، بحيث ان طبقتي العبيد ومالكي العبيد بدأتا تتحولان مع الوقت الى طبقتين جديدتين هما طبقتا الكولون والارستقراطية الزراعية المستثمرة للكولون • أو بتعبير آخر ، ان عملية انحلال النظام العبودى بالذات ، واختفاء طبقاته الرئيسية ، كانت تتمخض ، في نفس الوقت ، عن الانبثاق التدريجي ، للطبقتين الجديدتين (الكولون والارستقراطية العقارية) ، الرائدتين الحقيقيتين لطبقتي الاقنان وسادة الاقنان في النظام الأقطاعي للعصور الوسطى •

٥ ـ ومن هذه السمة الرئيسية (للثورة الاجتماعية) للقرون الثلاثة الاخيرة من النظام العبودى الروماني ، اي سمة عدم توفر الطبقة (الثورية) بالمعنى الحقيقي ، الطبقة القائدة للصراع الطبقي ، تنبثق جميع السمات الاخرى للثورة المذكورة • ومن ابرز هذه السمات تداخل الغزوات البربرية الخارجية بانتفاضات العبيد الداخلية • وفي

---

(١) راجع النصوص في المرجع الجماعي السابق الذكر ، ص ١٧٤ ـ ١٧٥ ، بالفرنسة •

الواقع لقد بدأت الغزوات المذكورة مع بداية ازمة النظام العامة في النصف الثاني من القرن الثاني للميلاد • ولم يكن هذا التوافق الزمني نتيجة الصدفة ، بل كانت هناك رابطة عضوية بين العاملين • فاولا ادت الازمة العامة للنظام الى اضعاف الطاقة العسكرية لروما مما جعلها فريسة سهلة نسبيا للغزاة الاجانب • وثانيا ، في نفس هذه القرون الاولى للميلاد بدأ التمايز الطبقي لدى القبائل الغازية وظهور السلطة السياسية الطبقية لديها (التحالفات العشائرية وهي اول اشكال الدولة)، مما سهل اجتياحها لروما • واخيرا أدى غياب الطبقة الثورية القائدة للثورة الاجتماعية ، خلال القرن الثالث ، الى عجز النظام الروماني عن الدفاع الجدى ضد الغزوات الخارجية ، بل اكثر من ذلك ، لقد ايدت الطبقات المضطهدة (العبيد والكولون) الغزو الاجنبي ، الامر الذي يفسر سرعة اجهازه على الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي •

اما السمة الاخرى الهامة للثورة الاجتماعية فهي عدم انتهائها باقامة النظام الاقطاعي فور انهيار الامبراطورية الرومانية ، بل حصول فاصل زمني ، استغرق في نظر بعض المؤرخين اربعة قرون كاملة ، تم خلالها تكامل نمط الانتاج الاقطاعي في حوالي القرن التاسع الميلادي تقريبا[1] •

٦ – واخيرا يختم كوفاليف دراسته القيمة باعادة طرح السؤال الاساسي ، هل لنا الحق في اعتبار ثورة القرن الثالث الميلادي في الامبراطورية الرومانية الغربية (ثورة اجتماعية) بالمعنى الحقيقي للكلمة• ان الثورة الاجتماعية الناضجة (كالثورة البورجوازية او الثورة الاشتراكية)

---

(١) راجع انغلز (اصل العائلة والملكية والدولة) ، الاصل الالماني ، طبعة ديتز ، المشار اليه سابقا •

تتميز عادة بالخصائص التالية : تغير نمط الانتاج ، الكفاح الطبقي الذى ينتهي بالحرب الاهلية ، انتصار الطبقة الثورية واعلان دكتاتوريتها ، اعادة الانسجام بين علائق الانتـــاج وقوى الانتاج • ولكن مفهوم (الثورة الاجتماعية) بشكل عام اوسع من مفهوم (الثورة الاجتماعية الناضجة أو المتكاملة) • انها تشمل اي تغير في نمط الانتاج ، واي تغير في النظام الاجتماعي يثيره التناقض بين علائق الانتاج وبين طبيعة ومستوى قوى الانتاج[1] • اما طبيعة التغير ووسائله ونوع الصراعات التي تحركه ونوعية الطبقات المتصارعة ، فكل ذلك يتغير ويتباين ، حسب نوعية النظم الاجتماعية ومستوى قواها المنتجة وعلائقها الانتاجية ودرجة الوعي والتنظيم في طبقاتها الثورية •• الخ • وعليه فالجواب النهائي الذي يقدمه كوفاليف في دراسته هو ان ثورة القرن الثالث الرومانية ، موضوعة البحث ، هي ثورة اجتماعية بكل معنى الكلمـة ولكنها ادنى مستوى من الثورات الاجتماعية الناضجة في العصـــور الحديثة وذلك بسبب ضعف مستوى تطور الطبقات الثورية في النظام العبودى (العبيد والكولون) الناجم بدوره عن ضعف مستوى تطور قوى الانتاج في النظام المذكور • وهذا هو الذي يفسـر الضـــرورة التاريخية للغزوات البربرية للاجهاز على النظام العبودى الروماني ، كما انه هو الذي يفسر ايضا الفاصل الزمني بين سقوط روما والنشوء المتأخر لنمط الانتاج لاقطاعي الجديد • واخيرا يختم كوفاليف مقالته بالتأكيد على ان الثورة الاجتماعية التي اجهزت على النظام العبودى الروماني ، بين القرن الثالث والخامس الميلادي ، تميزت بالطابع الهدام السلبي ، فهي ثورة اجتماعية مناهضة للعبودية ، على خلاف الثورات البورجوازية والاشتراكية التي تميزت بطابعها الانشائي البناء • انني

---

(١) هكذا عرفها ماركس في مقدمته لـ (نقد الاقتصاد السياسي) •

اعتقد ان هذه الملاحظة الأخيرة خاطئة ومخالفة للمنهجية العلمية • فالثورة الاجتماعية تعنى استبدال نظام اجتماعي بنظام اجتماعي آخر ، والصحيح كما تدل جميع الحقائق المشروحة سابقا ، هو ان الثورة الاجتماعية الموضوعة البحث في المرحلة الاخيرة من النظام العبودى ، كانت جزءا فقط ، مرحلة هامة فقط ، خطوة هامة جدا فقط ، من الثورة الاجتماعية الاقطاعية بجانبيها السلبي (انهاء العبودية) والايجابي (اقامة الاقطاع) •

الخلاصة ان الاستنتاج الاخير لكوفاليف من مجمل دراسته (نظرية الثورة السلبية أو الهدامة) يبدو لي متهافتا ، لا يصمد امام النقد ، والاصح هي نظرية (شتايرمان) التي بدأ كوفاليف دراسته بنقدها (نظرية الثورة الانتقالية ، كجزء من الثورة الاقطاعية العامة) ، بالرغم من بعض المآخذ عليها مما اشرنا اليه في المبحث السابق •

القسم الثاني

محاضرات

في

تاريخ الفكر الاقتصادي

الفصل الاول

ملاحظات عامة حول تحديد مادة

تاريخ المذاهب الاقتصادية

(١) الملاحظات العامة

١ ـ معنى (المذهب) الاقتصادي •
٢ ـ من اين يبدأ (تاريخ) المذاهب الاقتصادية •
٣ ـ تحديد معنى (الاقتصادي) •
٤ ـ طريقة العرض في الدراسة •
٥ ـ ارتباط الفكر بالواقع الاقتصادي •
٦ ـ ارتباط الفكر الاقتصادي بالفلسفة العامة •
٧ ـ الاسماء المختلفة لهذه المادة •

(٢) الاضافات للملاحظات العامة

١ ـ مفهوم شومبيتر لـ (التحليل) الاقتصادي •
٢ ـ مفاهيم لانكه عن (التجريدات) المنهجية للاقتصاد السياسي •
٣ ـ هنرى دنى وبداية الفكر الاقتصادي •
٤ ـ بعض المفاهيم الاكاديمية لعلم الاقتصاد •
٥ ـ تلخيص آراء كولمان وسكنر في المواضيع الجدلية للاقتصاد •
٦ ـ المفهوم الماركسي لعلم الاقتصاد •
٧ ـ تحليل پول سويزى للمنهج العلمي في الاقتصاد •
٨ ـ في مفهوم القوانين الاقتصادية •

٩ ـ تقييم لمفهوم لانكه حول القوانين الاقتصادية •

١٠ـ حول مفهوم (النظام) الاقتصادي •

١١ـ أسلوب عرض تاريخ الفكر الاقتصادي من حيث (الشكل) و (الموضوع) •

١٢ـ ارتباط الفكر الاقتصادي بالفكر العام •

١٣ـ التصنيف العلمي لتاريخ الفكر الاقتصادي •

١٤ـ بعض التصنيفات الاكاديمية •

ملاحظات عامة حول تحديد مادة

تاريخ المذاهب الاقتصادية

لتحديد مادة (تاريخ المذاهب الاقتصادية) يجب معالجة النقاط الثلاث التاليـة :ـ

١ ـ معنى (المذهب Doctrine) الاقتصادي :

آ ـ يميز بعض[١] مؤرخي تاريخ المذاهب الاقتصادية بين (المذهب) و (النظرية) و (السياسة) و (المنهج) .
فالمذهب لا يكتفي بتفسـير الظواهر الاقتصـادية بل يعطي تقديرا لها .

و (النظرية) تكتفي بتفسير الواقع او الظاهرة الاقتصادية .
و (السياسة) هي تطبيق للنظرية الاقتصادية لغرض تغيير الوقائع الاقتصادية .

واخيرا فان (المنهج) هو الاسلوب العلمي للوصول الى النظرية كالمنهج الاستقرائي أو الاستنتاجي أو الاسلوب الرياضـي ... الخ .

ب ـ على ان بعض[٢] العلمـاء يميز بين المذهب وبين (الفكرة)

---

(١) مثلا لاجوجي (Lajugie) في (المذاهب الاقتصـادية) ١٩٤٩ ، راجع المقدمة بالفرنسية .

(٢) مثلا هاني (Haney) في (تاريخ الفكر الاقتصادي) راجع مناقشة هذه المسألة بتفصيل صفحة (١ ـ ٣٨) بالانكليزية .

الأقتصادية على اساس ان المذهب هو مجموعة منظمة موحدة ومنسقة من الافكار الاقتصادية بينما تكون الفكرة مجرد رأى في احدى الظواهر الاقتصادية اي انها تنظر الى المذهب باعتباره (نظاما) من الافكار الاقتصادية •

اننا نعتقد ان هذه التمييزات بين المذهب وغيره من المفاهيم المماثلة هي مجرد تمييزات نظرية لا يمكن الفصل بينها في واقع المذاهب والنظريات الاقتصادية القائمة وعليه فسوف ندرس في تاريخ المذاهب الاقتصادية مجموع الفكر الاقتصادى دون تمييز •

٢ ـ من اين يبدأ (تاريخ) المذاهب الاقتصادية ؟! :

لو راجعنا المؤلفات المعروفة في تاريخ المذاهب الاقتصادية في شتى اللغات واستعرضنا الفترات التاريخية التي يبتدىء المؤلفون تاريخ المذاهب الاقتصادية انطلاقا منها ، وحاولنا تصنيف هذه المؤلفات استنادا الى ذلك ، لامكن تشخيص بضعة مجموعات من المؤلفين في هذا الصدد يمكن تلخيصها فيما يلي :ـ

(١) يبدأ البعض تاريخ المذاهب الاقتصادية ابتداء من عصر العبودية[١] حيث كان نظام الانتاج المبني على عمل الرقيق هو السائد ، فبعضهم يبتدىء من دراسة شريعة حمورابي او قوانين مانو الهندية أو الفكر العبرى واغلبهم يبتدىء من الفكر اليوناني والروماني •

---

(١) كأمثلة على ذلك تذكر فركسون (Fergueson) في (معالم الفكر الاقتصادي) وهايمان (Heimann) في « تاريخ المذاهب الاقتصادية » واريش رول في « تاريخ الفكر الاقتصادي » وهاني الذي سبق ذكره ، وجميع هذه الكتب بالانكليزية •

(٢) يبتدىء البعض الآخر من عصر الاقطاع[١] اي من الفكر المدرسي في العصور الوسطى (توماس اكويناس) .

(٣) ويبتدىء البعض الآخر ابتداء من العهد الرأسمالي ، وهؤلاء يمكن تصنيفهم كما يلي :

أ ـ يبتدىء البعض[٢] من الرأسمالية التجارية ، اي بدراسة المذهب المركنتيلي .

ب ـ يبتدىء البعض الآخر[٣] بالمدرسة الفيزيوقراطية (الممثلة لمصالح الرأسمالية الزراعية في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر) .

جـ ـ من الرأسمالية الصناعية[٤] ، اي من المدرسة الانكليزية الكلاسيكية (آدم سمث) .

اننا نفضل الابتداء في دراسة تاريخ المذاهب الاقتصادية من النظام الاقتصادى الاول الذي ظهرت خلاله بعض الافكار الاقتصادية الهامة اي نظام العبودية ، وسنبدأ دراستنا للفكر الاقتصادي بالفكر اليوناني لتأثيره البالغ على تطور الفكر الاقتصادى فيما بعد .

---

(١) كمثال على ذلك ، جان جارشال (Marchal) في (محاضرات في الاقتصاد السياسي) بالفرنسية .

(٣) كمثال على ذلك ، بودان (Bodin) في (الوجيز في تاريخ المذاهب الاقتصادية) بالفرنسية ونيومان (Neumann) ، في (تطور الفكر الاقتصادي) بالانكليزية .

(٣) مثلا : جيدوريست (Gide et Rist) في « تاريخ المذاهب الاقتصادية » بالفرنسية .

(٤) كمثال على هذا النوع من المؤلفين ـ نوكارو (Nogaro) في (تطور الفكر الاقتصادي) بالفرنسية ، كارل ماركس (Marx)

٣ ـ تحديد معنى الاقتصادي[١] :

ان الطابع الاقتصادي للمذهب أو النظرية يتحدد بكونه يتعلق بدراسة (قوانين نظام انتاج الثروة المادية ، وتوزيعها على الطبقات الاجتماعية ، عبر مراحل التاريخ) •

من هذا التحديد يتبين بأن خمسة عناصر يجب توفرها لاضفاء الطابع الاقتصادي :ـ

(١) لها علاقة بدراسة (القوانين) الاقتصادية ، اي بالعلائق الداخلية (علائق العلية والارتباط المتبادل) بين الظواهر الاقتصادية •

(٢) لها علاقة (بالنظام الانتاجي) ، اي بمجموعة العلاقات البشرية التي تتكون بالضرورة اثناء القيام بعملية الانتاج الاجتماعي •

(٣) المقصود بالانتاج من الناحية الاقتصادية هو انتاج الثروة (المادية) تمييزا لها عن الجوانب الاخرى للانتاج التي تكون موضوعا لدراسة العلوم الاخرى طبيعية أو اجتماعية •

(٤) لها علاقة بتوزيع الثروة المادية على (الطبقات) الاقتصادية اي على مجموعات بشرية لها علاقة من نوع واحد بتملك وسائل الانتاج في المجتمع •

(٥) القوانين الاقتصادية (وهي موضوع دراسة علم الاقتصاد) لا يمكن ان تتعلق الا بنظام انتاجي معين ، وبما ان النظم الانتاجية ذات طابع تاريخي (اي ذات نشأة وحياة تاريخية معينة) ،

في (نظريات في فائض القيمة) بالالمانية •

(١) راجع في ذلك جون ايتن (Eaton) في (الاقتصاد السياسي) بالانكليزية ، وكتاب (ملخص في الاقتصاد السياسي) بالفرنسية ، خاصة مقدمة بليك (Blake) في (عناصر نظرية الاقتصاد الماركسية) بالانكليزية •

كانت القوانين الاقتصادية نفسها ذات طابع تاريخي ايضا ، ولهذا وضعنا عبارة (عبر مراحل التاريخ) في التعريف الوارد اعلاه .

٤ ـ طريقة البحث المتبعة في دراسة تاريخ المذاهب الاقتصدية :

يمكن بعد دراسة معمقة لمؤلفات تاريخ المذاهب الاقتصادية التي تدرس في الجامعات الغربية على العموم ، تصنيف هذه المؤلفات من حيث الطريقة التي تتبعها في دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى الى الاصناف التالية :

أ ـ دراسة الفكر الاقتصادى ممثلا في (مفكريه الكبار)[١] ـ

ب ـ دراسة الفكر الاقتصادي على ضوء استعراض تاريخ (الافكار)[٢] الاقتصادية الهامة .

جـ ـ دراسة الفكر الاقتصادى على اساس (المدارس[٣] الاقتصادية) الهامة .

د ـ دراسة الفكر الاقتصادي مرتبطا بتاريخ (النظم)[٤] الاقتصادية

---

(١) كمثال على ذلك ـ شومبيتر (Shumpeter) في (الاقتصاديون العشرة الكبار) بالانكليزية .

(٢) كمثال على ذلك ـ وتيكر (Whittaker) في (تاريخ الافكار الاقتصادية) بالانكليزية .

(٣) كمثال على ذلك ـ روجين (Rogin) في (معنى وصحة النظريات الاقتصادية) .

(٤) بعض المؤلفين يدرس الفكر الاقتصادي قبل دخوله في دراسة النظم الاقتصادية ، وكمثال على ذلك نشير الى مارشال في كتابه السابق . ولكن البعض الاخر يدرس الفكر الاقتصادي لكل نظام انتاجي معين بعد دراسته للنظام المذكور ، وكمثال على ذلك نشير الى (ملخص في الاقتصاد السياسي) المشار اليه في حاشية سابقة .

التاريخيـة •

هـ ـ يستخدم بعض المؤلفين[1] مزيجا من الطرق السالفة في وقت واحد• اننا سنتبع الطريقة الرابعة من الطرق المشار اليها اعلاه اي دراسـة الفكر الاقتصادى على ضوء ارتباطه بنظام اقتصادى معين وذلك للاسباب التاليـة :ـ

(١) ان النظام الاقتصادي يكون الاسـاس المادي للفكر الاقتصادي وعليه فلا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادى عن تاريخ النظم الاقتصادية ، وعليه فكان من اللازم تدريس المادتين المنفصلتين الآن كمادة واحدة بأسم (تاريخ النظم والمذاهب الاقتصادية) في جامعة بغداد •

(٢) ان طريقة دراسة المفكرين تخفي حقيقة ان الافكار الاقتصادية لا يخلقها المفكر من لا شيء بل يصل اليها فقط باكتشافه العلائق الحقيقية بين الظواهر الاقتصادية •

(٣) ان طريقة دراسة تاريخ الافكار لا تأخذ بنظر الاعتبار الوحدة العضوية بين مجموعة الافكار ضمن المذهب الواحد ، فضلا عن تجاهلها الصلة بين الافكار والوقائع الاقتصادية •

(٤) ان طريقة استعراض المدارس ، وان كانت اقل عيوبا من سائر الطرق السابقة الا انها هي الاخرى تفصل بصورة مصطنعة بين

---

(١) يخلط الكثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي بين أكثر من طريقة في دراسة المذاهب الاقتصادية، وكمثال على ذلك، هچسن (Hutchson) في (استعراض المذاهب الاقتصادية) حيث يتبع طريقة دراسة المفكرين في القسم الاول من الكتاب وطريقة تاريخ الافكار الاقتصادية في القسمين الثاني والثالث منه ، وكذلك يفعل جيدرويست في كتابهما المشار اليه سابقا •

النظم الفكرية واساسها المادي في النظم الاقتصادية[1] .

٥ ـ ارتباط الفكر الاقتصادي بالواقع الاقتصادي :

ان هذا الارتباط الذي اشـــرنا اليه اعلاه ينطبق على جميع المذاهب الاقتصادية وخاصة الاساسية منها ، ونكتفى بالاشارة الى بعض الامثلة الامثلة على ذلك :ـ

أ ـ ان الفكر الاقتصادي اليوناني والروماني مرتبط مباشرة بطبيعة وخصائص النظام الانتاجي المبني على عمل الرقيق ، كما سنفصل ذلك في حينه[2] .

ب ـ ان الفكر المدرسي في العصور الوســطى (توما الاكويني) مرتبط مباشرة بخصائص ومستلزمات النظام الاقطاعي[3] .

جـ ـ ان المركانتيلية (التجارية) تعكس[4] بصورة مباشـــرة مصالح التجار الذين سيطروا (بين القرن الخامس عشر ومنتصـــف الثامن عشر) على نظام الرأسمالية التجارية .

د ـ ان المدرسة الكلاسيكية (خاصة ريكاردو) كانت تقنن مستلزمات الرأسمالية الصناعية في انكلترا بعيد الثورة الصناعية .

---

(١) ان اكثر المؤلفات الاكاديمية تعترف بجميع احقائق المذكـــورة أعلاه ، وان كانت كثيرا ما تتجاهلها أثنـــاء البحث التفصيلي في المذاهب الاقتصادية .

(٢) رول ـ الفصل الاول ـ .

(٣) يرى جان مارشال بأن مذهب توما الاكويني يعكس مستلزمات القطاع المهني في النظام الاقتصادي الاقطاعي ، ولكن الاصح انه يعكس النظام المذكور كمجموع ـ راجع (ملخص في الاقتصاد السياسي) الفصل الثالث .

(٤) راجع الفصل القيم الذي كتبه دوب (Dobb) في (دراسات في تطور الرأسمالية) الفصل الخامس ـ طبعة ١٩٥٠ (بالانكليزية) .

هـ ـ ان الاشتراكية الطوبائية كانت تمثل مطامح ومصالح الشغيلة المنتجة قبل تبلورها في طبقة العمال الصناعيين الحديثة .

و ـ ان الماركسية كانت وليدة نمو طبقة العمال الصناعيين في عهد الرأسمالية الصناعية .

ز ـ ان الكينزية وليدة الازمة العامة للنظام الرأسمالي وخاصة بعد تفاقم مشاكلة الاقتصادية والاجتماعية على اثر ازمة ١٩٢٩ .

ح ـ وكذلك فتمثل المدرسة الاقتصادية النمساوية مصالح ومستلزمات النظام الرأسمالي في فترة تحوله من المرحلة الصناعية الحرة الى المرحلة المالية الاحتكارية .

٦ ـ ارتباط الفكر الاقتصادي بالفلسفة العامة :

الفكر الاقتصادي مرتبط بطبيعة الحال بالفكر العام ، وعليه فتاريخ الفكر الاقتصادي مرتبط بالتاريخ العام ، والتاريخ الفلسفي خاصة ، ولا يمكن فهم اي مذهب اقتصادي هام الا بارتباطه باحد المذاهب الفلسفية الكبرى[١] ، وكمثال على ذلك نذكر :ـ

آ ـ الفكر الاكويني مرتبط مباشرة بالفكر المدرسي (الاسكولائي) الديني في العصور الوسطى .

ب ـ المدرسة الكلاسيكية تستند دائما الى الفكر اللبرالي (الفردية ، الحقوق الطبيعية ، العقلية ... الخ ...)

جـ ـ الكينزية تستند مباشرة الى المدارس النفسانية الحديثة (الميل للادخار ، الميل للاستهلاك ... الخ ...) .

---

(١) راجع في كل ذلك المقدمة الواسعة التي كتبها وتيكر في هذا الموضوع (المرجع السابق) ص (١ـ٥٨) .

د ـ المدرسة التاريخية في المانيا تستند مباشرة الى المثالية الهيغلية ، وخاصة مفهومها العضوي عن الدولة[1] .

٧ ـ الاسماء المختلفة لهذه المادة :

يلاحظ الانسان أحيانا أسماء مختلفة لمادة تاريخ المذاهب الاقتصادية وفيما يلي محاولة لتصنيف هذه الاسماء بوجه عام .

آ ـ تاريخ (المذاهب) الاقتصادية :

مثال على ذلك كتب الاساتذة بودان وجيد وريست و (Espinaas) و (Gonnard) و (Raumbau) ولاجوجي ، وكلها مؤلفة بالفرنسية وبالاسم المذكور . كذلك من المؤلفات الانكليزية بهذا الاسم (هايمان) الذي سبقت الاشارة اليه .

ومن المؤلفات الايطالية بهذا الاسم كتب الاساتذة Gossa و Gabodaglio و Galodoglio .

ب ـ تاريخ الفكر الاقتصادي أو تطور الفكر الاقتصادي :

فمن المؤلفات الفرنسية بهذا الاسم كتاب نوكارو السابق الذكر ، و (Bousquet) (بحث في تطور الفكر الاقصادي) ومن المؤلفات الانكليزية بهذا الاسم كتب رول ، وفركسون ونيومان وهاني السابقة ، وكذلك كتب (Homan) (الفكر الاقتصادي المعاصر) و (Stark) (الاسس المثالية للفكر الاقتصادي).

جـ ـ تاريخ (الافكار) الاقتصادية :

مثال ذلك كتاب وتيكر المشار اليه سابقا و (Soule) (افكار الاقتصاديين الكبار) بالانكليزية ، وهو المترجم الى العربية خطأ

---

(١) راجع رول (ص ٢١٣ ـ ٢٣٣) .

تحت عنوان (المذاهب الاقتصادية الكبرى) ترجمة البراوى •

د ـ تاريخ (النظريات) الاقتصادية :

فمن المؤلفات الانكليزية بهذا الاسم ، كتاب روجين ، ومن المؤلفات الفرنسية بهذا الاسم كتاب (James) (النظريات الاقتصادية) •

واكثر المؤلفات الالمانية بهذا الاسم ، مثال ذلك (Mayer) في (النظرية الاقتصادية المعاصرة) و (Roscher) في (حول تاريخ النظرية الاقتصادية الانكليزية) و (Unger) في (تطور النظرية الاقتصادية) •

هـ ـ تاريخ (علم الاقتصاد) :

ويمتاز المؤلفون الالمان خاصة باختيار هذا الاسم لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ، وكمثال على المؤلفات الالمانية بهذا الاسم نذكر مؤلفات الاساتذة (Diehl) و (Mombert) و (Onken) .

ومن المؤلفات الانكليزية بهذا الاسم مؤلف (Ingram) •

و ـ تاريخ (النظم الاقتصادية) :

والمقصود في الواقع تاريخ النظم الفكرية الاقتصادية وكمثال على ذلك مؤلف الاستاذ الفرنسي (Denis) ومؤلف الاستاذ الالماني (Honneger) (النظم الاقتصادية المعاصرة) •

ز ـ (أسماء خاصة) أخرى :

قد لا يبدو ان لها علاقة بتاريخ الفكر الاقتصادي ، وكمثال على ذلك نذكر مؤلف الاستاذ النمساوي شومبيتر (تاريخ العقائد

والمناهج الاقتصادية) ومؤلف ماركس (نظريات فائض القيمة) الـــذي ترجم الى الفرنســـية تحت عنوان (تاريخ المـذاهب الاقتصادية) .

٨ ـ خلاصة المنهاج لهذا العام :

استنادا الى الملاحظات العامـة الســـابقة الذكر حول طبيعة مادة تاريخ المذاهب الاقتصادية ، سوف ندرس تاريخ الفكر الاقتصادي استنادا الى الملاحظات العامة السابقة ، وفق المنهاج التالي :ـ

(١) افكار عصر الرق (خاصة الفكر اليوناني والروماني) .
(٢) افكار العصر الاقطاعي (خاصة آراء توما الاكويني) .
(٣) المذاهب الاقتصادية التي نشأت في العهد الرأسمالي .

آ ـ المذهب الماركنتيلي (الرأسمالية التجارية) .

ب ـ المذهب الفيزيوقراطي (الرأسمالية الزراعية في فرنسا).

جـ ـ المذاهب التي نشأت في عهد الرأسمالية الصناعية .

(١) المدرسة الكلاسيكية (سمث ، ريكاردو) .
(٢) الاشتراكية الطوبائية .
(٣) مذهب سيسموندى وبرودون .
(٤) المدرسة الوطنية في المانيا (ليست) .
(٥) تقنين المدرسة الكلاسيكية (مالش ، سي ، باستيا ، كيرى) .
(٦) المدرسة التاريخية الاولى .

(٧) الماركسية .

د ـ المذاهب التي نشأت في عهد الرأسمالية المالية حتى الحرب العالمية الاولى .

(١) المدرسة النمساوية (جيفونز ومنكر) .

(٢) مدرسة التوازن (فالراس ، باريتو) .

(٣) المدرسة المختلطة (مارشال ، كلارك) .

(٤) المدرسة التاريخية الثانية .

(٥) المدرسة النظمية .

هـ ـ المدارس المعاصرة .

(١) المدرسة اللبرالية الجديدة (هايك) .

(٢) الكينزية .

(٣) الاقتصاد الموجه .

(٤) تطور الماركسية .

(٥) الاشتراكية الديمقراطية[١] .

---

(١) راجع تفصيل المنهج فيما بعد .

اضافات للملاحظات العامة

حول تحديد مادة (تاريخ المذاهب الاقتصادية)

١ ـ مفهوم شمبيتر Schumpeter (للتحليل) الاقتصادي تمييزا له عن (الفكر) الاقتصادي .

يمكن تلخيص آراء شمبيتر في هـذه المسألة بكل تركيز بالشـكل التالي :

(١) يحدد المؤلف مفهوم (التحليل) Analysis بأنه مجموع التكنيكات اللازمة للاقتصادي العلمي تميزا له عن كتاب الاقتصـاد العاديين . ويصنف هذه الادوات تحت اربعة عناوين :ـ التاريخ الاقتصـادي ، والاحصاء ، والنظرية ، والسوسيولوجيا الاقتصادية .

(٢) يذكر بان التاريخ الاقتصادي هو اهم هذه الميادين اطلاقا ، ويفسره بانه تاريخ الوقائع والخبرات الاقتصادية Experiences and facts وهو يظهر تلازم الحقائق الاقتصادية بغيرها وتلازم جميع العلوم الاجتماعية كما انه يستلزم دراسة (روح العصر) Spirit of Times لفهـم (نسبية) Relativity التحليل الاقتصادي في اي زمان كان وذلك لعدة اسباب من اهمها تأثير مواقف الاقتصاديين من مشاكل عصـرهم على مستوى ونوعية تحليلهم الاقتصادي . الخلاصة ان المنهج التاريخي من اهم ادوات (Tools) المحلل الاقتصادي .

(٣) كذلك يظهر شمبيتر اهمية المنهج الاحصائي المتضمن دراسة الارقام وتفسيرها للمحلل الاقتصادي .

(٤) فيما يتعلق بالنظرية يذكر لها معنيين : الأول مجرد فروض تفسيرية Hypotheses للظواهر الاقتصادية كنشوء المدن مثلا • والمعنى الثاني وهو المطلوب والمقصود به نماذج Models تبسيطية تصور بعض جوانب الحقيقة وافتراض بعض الاشياء (تسمى بديهيات Axioms أو فروض Postulates أو Assumptions أو مبادىء Principles أو قوانين ••• الخ ••) لاقامة اشياء اخرى بواسطة بعض قواعد الاجراء (تسمى عندئذ هذه الاشياء Theorems) • ان احسن ما قيل في النظرية الاقتصادية حسب رأى شمبيتر هو قول الاقتصادية جون روبنسن (انها صندوق للادوات) التحليلية •

(٥) واخيرا يضيف الى الميادين الثلاثة المذكورة ميدانا رابعا هو الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology ويقصد به دراسة المؤسسات الاجتماعية ذات الاهمية للنشاط او السلوك الاقتصادي (الحكومة ، العقد ، الملكية الخاصة •• الخ ••) •

(٦) ان مجموع هذه الادوات التكنيكية هي ما تكون علم الاقتصاد (في المانيا شاع اصطلاح الاقتصاد الاجتماعي Sozialokonomie بفضل ماكس فيبر Weber ومدرسته) أو الاقتصاد السياسي كما كان يسمى سابقا • وهنا يحذر المؤلف من الاستعمالات التالية لمصطلح الاقتصاد السياسي او ما يقابله •

آ ـ استعماله بمعنى (السياسة الاقتصادية العامة) من جراء استعماله

---

(١) عن كتاب (تاريخ التحليل الاقتصادي) نيويورك ١٩٥٤ بالانكليزية ، الفصل الثاني بعنوان (تكنيكات التحليل الاقتصادي) •

بهذا المعنى من قبل مونكريتيان Monchretien (القرن السابع عشر) والتعبير الالماني المستعمل أحيانا (علم الدولة) Staatswissenschaft .

ب – استعماله بمعنى (الاقتصاد النظري) فقط اي النظرية الاقتصادية .

جـ – استعماله بمعنى (نظم الاقتصاد السياسي) Systems اي بمعنى (مجموعة من السياسات الاقتصادية العامة التي يقترحها المؤلف استنادا الى بعض المبادىء الموحدة Uniforming كمبدأ اللبرالية الاقتصادية او الاشتراكية مثلا) . ويرى شمبيتر ان علم الاقتصاد لا يشمل مثل هذه الدراسة الا اذا احتوت على ادوات للتحليل الاقتصادي ، ويستشهد بكتاب « ثروة الامم » لآدم سمث فان جميع وصفاته (الحرية .. الخ ..) ستار لجهد تحليلي قيم . وليس المهم هذه الوصفات بل كيف توصل سمث اليها واية ادوات تحليلية استخدم . (راجع الفصل الرابع من شمبيتر : اجتماعية الاقتصاد) .

د – واخيرا قد يستخدم التعبير للدلالة على (تاريخ الفكر الاقتصادي) Thought اي تاريخ الافكار الشعبية Popular حول المسائل الاقتصادية ، اي الافكار التي تطوف في الذهن العام Fublic mind وهو ذهن يمثل طبقات ومراتب مختلفة ولهذا فهو يعكس فعلا التركيب الطبقي للمجتمع . ويرى شمبيتر ان ما يدخل في الاقتصاد العلمي (التحليل) هو فقط الادوات التحليلية التي قد يتضمنها هذا الفكر الاقتصادي فقط بالرغم من اهمية هذه الارضية الفكرية لفهم (ظروف) اي تحليل

اقتصادي • وهنا يلاحظ شمبيتر بان الأراء حول السياسات الاقتصادية (اشتراكية ، لبراليه •• الخ ••) لا تخضع لاية مقاييس علمية للمفاضلة فهي مجرد مسألة ذوق وتقييم فردي صرف ، كما هي الحال في الفنون الجميلة مثلا !! ولهذا فهو يستنتج بان التقدم ممكن وقد حصل فعلا فقط في ميدان الفكر الاقتصادي أو نظام الاقتصاد السياسي بالمعنى السابق (راجع الفصل الرابع بعنوان سوسيولوجية الاقتصاد) •

الخلاصة :

ان (تاريخ التحليل الاقتصادي) في نظر المؤلف (هو تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية في الفكر الاقتصادي) ـ الفصل الاول ، المقدمة والخطة •

(٧) يؤكد المؤلف على عدم صحة وضع حد فاصل بين الاقتصاد والتكنولوجيا اي بين الجانب الاجتماعي والفني ، كما هو واضح في حقل الاقتصاد الزراعي أو اقتصاد السوق أو البنوك او الاقتصاد الصناعي مثلا (حاشية صفحة ٢٣) •

(٨) كذلك يؤكد شمبيتر على اهمية ما يسميه (الحقول التطبيقية أو المتخصصة) وهي تشمل :ـ

أ ـ حقول متخصصة لنفس مواضيع الاقتصاد العام (مثلا النقود والصيرفة ثم التجارة الخارجية ثم الازمات) •

ب ـ حقول مستقلة عن الاقتصاد العام ولكنها ضرورية للاقتصادي لانها تقدم ادوات تحليل أو فرصا لتطبيقها (مثلا المحاسبة أو التأمين) •

جـ ـ حقول قديمة للسياسات العامة الاقتصادية كالزراعة مثلا أو

العمل أو المالية العامة أو الرقابة العامة على الصناعة .. الخ ...

د - مواضيع النظم الاقتصادية المعاصرة ، كالاشتراكية ، وموضوع السكان وموضوع الدراسات الحقلية Area Studies ... الخ .

ان من رأى المؤلف ان هذه المواضيع يجب ان تدخل في تاريخ التحليل الاقتصادي لانها تقدم مساهمات قيمة في اغناء التحليل الاقتصادى كما يدل على ذلك تاريخ الاقتصاد الزراعي أو المالية العامة أو اقتصاد المواصلات ... الخ .

من الواضح ان آراء شمبيتر السابقة تتضمن الكثير من الحقائق وخاصة تأكيده على الطابع الاجتماعي للفكر الاقتصادي وصلته العضوية بالفكر العام وبالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ... الخ . وهي تسجل تقدما واضحا بالنسبة للاقتصاد الاكاديمي ، ولكن عيبه الاساسي هو نظرته (المنهجية) الصرفة لمفهوم العلم بوجه عام بما في ذلك علم الاقتصاد اي انه يخلط بين (المنهج) العلمي و (النتائج) العلمية ، ويفتقر للنظرة (الموضوعية) للعلم القائمة على وجود مقاييس (موضوعية) للعلم . ان المنهج العلمي ضرورة اولية وشرط مسبق للعلم ، ولكنه غير كاف وليس (بديلا) عن العلم (المادى) اي القائم على اكتشاف القوانين التي تحكم حركة وتطور الظواهر المدروسة . ان هذه النظرة المنهجية ، التكنولوجية لعلم الاقتصاد هي ظاهرة عامة في الاقتصاد الاكاديمي الحديث وخاصة لدى الكتاب المعاصرين عن النظم الاقتصادية المقارنة امثال آرون وبكنكهام ولانداور وروجن .

٢ ـ مفاهيم لانكه[١] Lange عن (التجريدات) المنهجية للاقتصاد السياسي :

يرى لانكه ان (منهج) الاقتصاد السياسي ينطوى على ثلاث مراحل : التجريد Abstraction والتحديد المتعاقب Successive Concretization والتدقيق Verification • واذا تركنا العمليتين الاخيرتين لبعدهما عن موضوعنا نجد ان المرحلة الاولى ، عملية التجريد ، التي تهدف لالتقاط العناصر الجوهرية المتكررة باستمرار في العملية الاقتصادية وللعلاقات الدائمة بينها ، بعد عزلها ذهنيا عن العناصر العرضية الاخرى ، نجد ان عملية التجريد هذه تتمخض عن نشوء اربعة مستويات من المفاهيم تتدرج من الادنى الى الاعلى وهي :

(١) المستوى التجريدي الادنى هو (المقولات) الاقتصادية Categories ويقصد بها الافكار المجردة المعبرة عن الخواص العامة المشتركة بين عناصر العملية الاقتصادية (من نشاطات أو علاقات بينها) في ظروف معينة • وكأمثلة على مقولات تمثل خواص عامة (لنشاطات) اقتصادية متكررة نشير الى مقولتي العمل والتبادل ، وكأمثلة على مقولات تمثل الخواص العامة (لعلاقات) اقتصادية تظهر دائما حيث توجد ظروف معينة نشير الى مقولات القيمة ورأس المال والاجور والفائدة والريع ••• الخ •

(٢) المستوى التجريدى الثاني الذي يعلو الاول هو (قوانين الاقتصاد

---

(١) عن كتابه (الاقتصاد السياسي) الترجمة الانكليزية ، ١٩٦٣ • وتضاف هذه الفقرة كفقرة ـدـ الى نفس القسم المشار اليه في الحاشية السابقة عن معنى (المذهب) الاقتصادي ص ٢٦٦ من هذا الكتاب •

السياسي) Laws of Pol. eco. وهي الصياغات النظرية للعلاقات التي يقيمها العلم بين المقولات الاقتصادية لتعكس القوانين الاقتصادية الموضوعية اي العلاقات التي تظهر دائما بين عناصر العملية الاقتصادية (من نشاطات وعلاقات) بالشكل المشار اليه اعلاه • وكأمثلة على ذلك نشير الى قانون العرض والطلب المعبر عن العلاقة بين سعر السوق والكميات المتبادلة من السلعة، وقانون القيمة المعبر عن العلاقة بين كمية العمل الاجتماعي المتجسد في السلعة وما يقابله من نسب التبادل ، وقانون معدل نسبة الربح المعبر عن العلاقة بين نسب الربح التي يحققها الرأسماليون في ظل المنافسة الحرة •

(٣) المستوى التجريدي الثالث الذي يعلو الثاني هو (النظريات الاقتصادية) Eco. Theories وهي الانظمة النظرية التي تجمع القوانين التجريدية بالمعنى السابق لاعطاء صورة مبسطة لقطاع كامل من العملية الاقتصادية • مثال ذلك نظرية القيمة التي تعطي صورة مبسطة وتجريدية عن العلاقات الاقتصادية للمنتجين السلعيين ، اي الذين ينتجون فرديا ويرتبطون ببعضهم عن طريق التبادل في السوق ، وكذلك نظرية الدورة التجارية Cycle التي تعطي صورة تجريدية مبسطة عن العملية الدورية لاعادة الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي • ان النظريات الاقتصادية بهذا المعنى تحدد عددا من الشروط لجعل قوانين الاقتصاد السياسي المجردة قوانين حقيقية (اي تنطبق فعلا على الواقع) ومترابطة• وهذه الشروط تسمى (الفروض)Assumptions وكل مجموعة منها تسمى (نموذج اقتصادي نظري) Theoretical ec. Model ، مثلا نموذج رأسمالية المنافسة الحرة أو نموذج عملية اعادة الانتاج أو نموذج عملية التراكم وهكذا •

(٤) واخيرا هناك المستوى التجريدى الاعلى الذي يستهدف صياغة

(نظرية عامة) لنظام اجتماعي بمجموعه • ولا توجد الى الآن في نظر لانكه نظرية كاملة التطور من هذا النوع الا لنمط الانتاج الرأسمالي فقط •

ان هذه التجريدات الاربعة تؤدي وظيفتها في منهجية الاقتصاد السياسي اذا استطاعت ان تعكس ، على قدر الامكان ، العملية الاقتصادية التاريخية الحقيقية ، اي اذا كانت صياغات موضوعية وليست ذاتية ، تصطفي الخصائص الجوهرية فعلا في العملية الاقتصادية وتترك السمات العرضية وغير المتكررة •

٣ ـ هنرى[١] دني H. Denis وبداية الفكر الاقتصادي :

يمكن تلخيص آراء الاقتصادي الفرنسي المعاصر هنري دني حول بداية الفكر الاقتصادي بالشكل التالي :

(١) يرى دني (بان تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي يبدأ في اليونان لان اليونان القديمة كانت مهد حضارتنا) صفحة ـ١ـ • الا ان الواقع هو ان الحضارةاليونانية نفسها نتاج حضارات اقدم ، وان مجرد كون اليونان مهد الحضارة ، على فرض صحة ذلك ، لا يستتبع بالضرورة بدء تاريخ الفكر الاقتصادي فيها • ان الجذور الحقيقية للفكر الاقتصادي اليوناني تمتد في ارضية (الواقع الاقتصادي) وخاصة تطور تقسيم العمل في النظام العبودي •

(٢) يربط دني التحليل الاقتصادي لدى اليونان بنظرتهم الروحية Spiritualiste للانسان ، باعتبار ان حياة الفرد تندمج لديهم في حياة الدولة وهذه ليست حياة (مادية) • ويرى المؤلف ان هذه

---

(١) عن كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي ، ١٩٦٦ بالفرنسية) • وتضاف هذه الفقرة الى تلك التي تحمل عنوان (من أين يبدأ تاريخ المذاهب الاقتصادية) ص ٢٦٧ من الكتاب •

النظرة تتعارض مع النظرة الحديثة منذ عهد النهضة الاوربية وهي النظرة (الطبيعية) Naturaliste للانسان ، اي اعتباره حيوانا اعلى ، وهي النظرة التي سادت لدى مؤسسي الاقتصاد السياسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر • ان هذا التفسير الذي يطرحه هنري دني ، وهو من كبار الماركسيين في فرنسا ، تفسير (مثالي) للفكر الاقتصادي يتعارض مع المبادىء العلمية المعروفة للتفسير الاجتماعي •

(٣) يرى ان الماركسية تتعارض مع كلا النظرتين المذكورتين (الروحية والطبيعية) فهي تهدف لخلق الانسان الجديد Homme Novveau ولكن ماركس تلميذ لهيغل وقد كانت نظرة هذا للانسان نفس نظرة اليونان اي اعتبار الحياة السياسية مظهرا اساسيا للحياة الروحية • ان كثيرا من آراء ماركس في نظر دني ، لا تفهم الا على ضوء الفلسفة اليونانية ، ولكنه يرى ان ماركس متأثر أيضا وبعمق بالطبيعية الحديثة ، ومن هنا يمكن ان يجد الانسان في فكره بعض التناقضات التي تساعد دراستها على انارة بعض المناقشات الاقتصادية الحديثة جدا • ان تعليقي على آراء دني هذه هي انها لا تشخص جوهر الفكر الاقتصادي الماركسي وهو كونه فكر (مادي تاريخي) ، اي انه جزء لا يتجزأ من التفسير المادي للتاريخ المرتبط هو الآخر بالنظرة المادية الدايلكتية •

٤ ـ كلمة عن المفاهيم الاكاديمية لعلم الاقتصاد :

يصنف موريس بوفيه آجام[1] Ajam المفاهيم الاكاديمية لعلم

---

(١) عن كتابه (الاقتصاد السياسي وتاريخ المذاهب الاقتصادية) ، ١٩٥٢ ، بالفرنسية صفحة ١٣ ـ ١٥ وتضاف هذه الفقرة مع الفقرات التالية الى الفقرة الثالثة من الاصل المتعلقة بتحديد معنى (الاقتصادي) • (ص ٢٦٩ من هذا الكتاب) •

الاقتصاد الى عدة اصناف حسب وجهة نظرها في (موضوع) العلم المذكور • ذلك لان الانسان من اجل سد حاجاته الضرورية لابد ان (يتملك) (الاشياء) (المعطاة) من الطبيعة • فهل ان علم الاقتصاد يدرس (الاشياء) المعطاة اي الثروة ام انه يدرس عملية (تملكها) ؟

(١) رأت المدرسة الكلاسيكية (آدم سمث) ان علم الاقتصاد هو علم الثروة ، ولكنها لا تنظر للثروة على انها مجرد المواد الطبيعية بوضعها الطبيعي بل تشمل الثروة في نظرها بصورة خاصة الاشياء الوسيطة Intermediary اي وسائل تداول الثروة وخاصة النقود • كما انها لا تنظر للثروة من وجهة النظر المادية والتكنيكية الصرف والا لاصبح الاقتصاد مجموع العلوم الطبيعية فقط دون اضافة اي جديد اليها بل هي تدرس بصورة خاصة وسائل الحصول على الثروة ونتائج ذلك بالنسبة للانسان ، ولهذا اهتم الكلاسيكيون بالمؤسسات السياسية والحقائق النفسية والسلوكية في ابحاثهم الاقتصادية أو بعبارة اخرى لم يغفل الكلاسيكيون الجانب الاجتماعي لعلم الاقتصاد • ولا يزال بعض الاقتصاديين حتى الآن يعرفون الاقتصاد بأنه (علم الثروات) كالاستاذ روسي[١] Rossi مثلا •

(٢) اما جان بابتيست سي ، الاقتصادي الكلاسيكي التبريري المعروف ، فانه اكد في مفهومه لعلم الاقتصاد لا على الثروة كموضوع للتملك بل على عملية الانتقال الاجتماعي للثروة المادية من يد لأخرى ، أو بعبارة أخرى يؤكد على ان علم الاقتصاد هو في الجوهر علم التبادل Echange وقد بقى هذا التعريف سائدا الى وقت متأخر جدا في

---

(١) روسي (علم الثروات) نقلا عن كتاب ريبو (الوجيز في الاقتصاد السياسي) الجزء الاول ، الطبعة الثامنة ١٩٣٩ ، صفحة ٣ ، بالفرنسية (Ribeau) .

علم الاقتصاد الاكاديمي[1] . ويمكن ان يدخل تحت مفهوم هذا التعريف أيضا ، التعريف الكلاسيكي الجديد (النيوكلاسيكي) ـ كارل منكر ومدرسته ـ بالرغم من بعض التعديل الذي ادخلوه عليه ، اذ ان (القيمة) حسب رأى هذه المدرسة هي الموضوع الاساسي لعلم الاقتصاد ، ولكن بما ان القيمة في نظرهم لا تتحدد الا اثناء عملية التبادل ، امكن ان يحتفظ الاقتصاد وهو علم القيم بمفهومه الكلاسيكي الاصيل كعلم للتبادل . على ان من الاصح ان يعتبر مفهوم هذه المدرسة مفهوما مستقلا بذاته كما سنرى . ان كثيرا من الاقتصاديين لا يزالون يأخذون بهذا المفهوم بشكل او بآخر كالاقتصادي الفرنسي (غايتان بيرو) Gaetan Pirou مثلا الذي يعرف الاقتصاد بأنه (دراسة التبادل) ولكنه يعرف التبادل بانه (الجسر الذي يربط انتاج الثروة باشباع الحاجات المادية)[2] . وهو بهذا التعريف للتبادل يجرد الاقتصاد في الواقع من طابعه الاجتماعي اذ يمكن ان يدخل في هذا المفهوم حتى المنتج الذي يستهلك منتوجه بنفسه ، بل يمكن ان توصف حتى نشاطات روبنسن كروزو في جزيرته المنعزلة بانها اعمال اقتصادية تبادلية !

(٣) ومنذ ظهور المدرسة النمساوية (منكر Menger وانصاره) في اواخر القرن الماضي اتجه الاقتصاد الاكاديمي الى التأكيد على الخواص النفسانية من النشاط الاقتصادي باعتبار ان (القيمة) وهي الموضوع الاساسي للاقتصاد تتحدد من جهة (بالتضحية) الناشئة عن التنازل عن المال المتبادل ، ومن الجهة الاخرى (بالمنفعة) الناشئة من

---

(١) هذا بالرغم من ان عنوان مؤلف (سى) يوحي بتعريف للاقتصاد اقرب لتعريف المدرسة الكلاسيكية الانكليزية حيث صاغه بالشكل التالي (بحث في الاقتصاد السياسي أو عرض بسيط لكيفية تكون وتوزيع واستهلاك الثروات) .

(٢) عن آجام ، نفس المصدر ، ص ١٥ .

الحصول على المـــال البديل ، ومن هنا انبثق التعريف الجديد لعلم الاقتصاد بانه علم الاشياء النافعة Science de L'utile[1] .

ان هذه المفاهيم الثلاثة لعلم الاقتصاد تشترك فيما بينها حسب رأى آجام بانها تؤكد جميعا على (الثروة) كموضوع لعلم الاقتصاد دون التأكيد بالدرجة الاولى على الانسان . وقد جمعها جميعا تحت تعريف واحد هو الآتي (علم الاقتصاد هو دراسة الثروة بجميع علاقاتها الماضية أو الحاضرة أو المستقبلة بالانسان وبالمجتمعات)[2] . ويطلق آجام على التعريف المذكور المفهوم المادي لعلم الاقتصاد . ومن الجدير بالذكر ان هـذا المفهوم لا يزال يجد اوسـع القبول لدى الاقتصـاديين الاكاديمـيين[3] . ولهـذا أطلـق بعض الاقتصـاديين اسماء اخرى مسـتندة لهذا المفهوم المـادي للعلم مثـال ذلك علم (الكريماتسـتيك) Chrematistique اي علـم الثروة و (البلوتولوجيا) اي علم الثروة ايضا ، (وبلوتونوميا) اي قـانون الثروة ـ راجع ريبو[4] صفحة ٤ .

(٤) على ان هذه المفاهيم المادية للاقتصاد اثارت بعض ردود الفعل لدى بعض المدارس الاكاديمية نفسها ، ومن ذلك مدرسة الاقتصادي الفرنسي لوبلاى Le Play الذي اكد على ضرورة دراسة ما سماه (الاقتصاد العلمي) أي دراسة الثروة المادية . كما ان بعض أقطاب المدرسة التاريخية الالمانية ، مثلا كارل بوخر Karl Bucher دعوا ايضا الى

---

(١) نفس المصدر صفحة ١٦ .

(٢) نفس المصدر صفحة ١٦ .

(٣) هذا ما يؤكده الاستاذ الانكليزي روبنز Robbins في كتابه (طبيعـة واهمية علم الاقتصـاد) الطبعة الثانيـة صفحة ١٩ ، ١٥٣ (بالانكليزية) .

(٤) ريبو Riboud ، المرجع المذكور سابقا .

اعتبار الانسان نقطة الانطلاق في دراسة العلوم الاقتصادية[1] ، ذلك لان المهم في الاقتصاد ليس الثروة بحد ذاتها بل هي (الحاجة) للثروة أو بعبارة اخرى الانسان الذي يشعر بالحاجة المذكورة • ان علم الاقتصاد في نظر هذه الفئة من الاقتصاديين الاكاديميين هو علم اجتماعي بكل معنى الكلمة ولهذا فلابد من التركيز على هذا الجانب الاجتماعي في اي تعريف علمي لعلم الاقتصاد • نذكر على سبيل المثال تعريف بوفييه آجام التالي : « الاقتصاد السياسي[2] هو دراسة النشاط الانساني بكل علائقه الماضية والحاضرة والمستقبلة بالثروة »[3] • على ان تصوير آجام في هذا التعريف للعلاقات الاقتصادية وكأنها علاقات بين الانسان من جهة والثروة من جهة اخرى هو تصوير سطحي اذ ان العلاقات المذكورة هي في حقيقتها علاقات بين الانسان والانسان ناشئة عن وجود الثروة[4] • لقد أكد ريبو على هذه الحقيقة اثناء شجبه لما يسميه المفاهيم المادية لعلم الاقتصاد موضحا بان ما يهم العلم المذكور من الثروة هو الشروط الاجتماعية لعمل الانسان (صفحة ٤ من ريبو) ، ومع ذلك فهذا الخطأ شائع جدا في الاقتصاد

---

(١) المرجع السابق صفحة ١٧ •

(٢) ان الاقتصاد السياسي هنا مرادف لعلم الاقتصاد ككل وليس على الاقتصاد الوطني فقط (الذي يستثنى الاقتصاد الدولي) كما كانت بعض المدارس الاقتصادية تستعمله وخاصة مدرسة فردريخ لست الالمانية •

(٣) كذلك يقدم كامي برو C. Perreau تعريفا مشابها هو التالي : يدرس الاقتصاد السياسي (الانسان في علائقه مع الثروة ويبحث عن كيفية تكون وتوزيع واستهلاك الثروات التي تشبع حاجات المجتمعات) •

(٤) نشير ايضا الى تعريف Cairness للاقتصاد السياسي بانه (يدرس ظاهرة الثروة ويعرض القوانين التي تتعايش co—exist بموجبها هذه الظواهر أو تتعاقب) ورد في بكنغهام (النظم الاقتصادية النظرية) ، ١٩٥٨ بالانكليزية ، الفصل الثاني •

الاكاديمي ، وكمثال على ذلك نشير الى روبنز الذي انتهى في تحليلاته التفصيلية الى اعتبار النظام الاقتصادي (كمجموعة من العلائق بين الانسان والاموال الاقتصادية)[1] • ويبدو ان الاستاذ الامريكي هيبارد Hibbard في كتابه (الاقتصاد الزراعي ، ١٩٤٨ صفحة ٢ ، بالانكليزية) قد ادرك هذا الخطأ فتجنبه في تعريفه الذي صاغه كما يلي : (دراسة العلائق الاجتماعية الناشئة عن الحصول على الثروة واستعمالها) • وكذلك الحال في تعريف الاستاذ الفرنسي ريبو الذي حدد موضوع علم الاقتصاد بـ (دراسة النشاط الذي يمارسه البشر في المجتمع لاشباع حاجاتهم المادية وزيادة رفاهيتهم) •

ويبالغ بعض الاقتصاديين الاكاديميين في تأكيد هذا الطابع الاجتماعي لعلم الاقتصاد بحيث يصلون احيانا الى تعاريف تتجاوز علم الاقتصاد الى علوم اجتماعية او طبيعية اخرى • نذكر على سبيل المثال تعريف الاقتصادي الفرنسي لوسيان بروكار Lucien Brocard الذي يرى بان (الاقتصاد السياسي هو دراسة الانسان في الأطر الطبيعية لنشاطه) Dans les cadres naturels de son activite ، أو تعريف الاقتصادي الفرنسي لويس بودان Bodin الذي يعرف علم الاقتصاد بأنه (علم الحياة) ، أو تعريف شارل بودان (الاقتصاد السياسي هو علم الجهد) ولا حاجة للقول ان هذه التعاريف الاخيرة فضلا عن غموضها وعدم تحديدها تتجاوز في الواقع نطاق الاقتصاد الى علوم كثيرة أخرى • كما ان هناك بين الاقتصاديين من يفسر الطابع الاجتماعي لعلم الاقتصاد تفسيرا ذاتيا[1] ، فهو لا ينظر للعلاقات

---

(١) راجع كتابي : نظرة سريعة في تطور النظام الاقتصادي ، ١٩٥٣ في صفحة ١٢٣ •

(٢) راجع بهذا المعنى مقدمة الاستاذ الامريكي بول سويزي Paul Sweezy لكتابه (نظرية التطور الرأسمالي ، ١٩٤٩ ، صفحة ٣ ـ ٨ بالانكليزية) •

الاقتصادية باعتبارها علاقات موضوعية Objectiv يفرضها نظام انتاجي تاريخي معين[1] بل ينظر اليها من زاوية السلوك الفردي النفساني فقط . وكمثال واضح على هذا الاتجاه نشير الى تعريف الاستاذ روبنز الذي يرى (بان الاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين مجموعة من الاغراض ووسائل محدودة يمكن ان تجد عدة منافذ في التطبيق) . وكذلك يميل الاستاذ الامريكي بلاك Black الى هذا الاتجاه ، حيث يرى (بان علم الاقتصاد هو علم اجتماعي بالطبع ، اي علم لسلوك الناس في المجموعات الاجتماعية على اختلاف اوصافها)[2] . لاشك ان هذا التعريف تعريف للسلوك الانساني عامة وليس لعلم يتصل بالعلائق الاجتماعية ، ولهذا لا نستغرب ان يصل اصحابه الى نتائج وتعاريف في المفاهيم الاقتصادية الرئيسية يطبقونها على كل صور المجتمعات دون اهتمام بشكل العلائق الاجتماعية الخاص بكل منها[3] . ويلاحظ ان كثيرا من المؤلفات العربية الاكاديمية تأخذ بمثل هذا التعريف (السلوكي) للاقتصاد ، مثال ذلك حسين عمر في كتابه (الرفاهية الاقتصادية ، ١٩٥٦) حيث حدد هدف علم الاقتصاد بانه (تفسير السلوك الاقتصادي للفرد أو الجماعة) . ومما يدخل في هذا الاتجاه النفساني تأكيد الكثير من الاقتصاديين الاكاديميين في الوقت الحاضر على ان المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد هو مشكلة (الاختيار) Choice بين البدائل المختلفة Alternative وكمثال على ذلك اشير الى تعريف الاستاذ الامركي ايرل هدى Earl—Heady في كتابه (اقتصاديات الانتاج الزراعي واستعمال الموارد) ١٩٥٣ ، صفحة ٤ ، بالانكليزية) الذي يعرف الاقتصاد بأنه (العلم الذي يبحث ويعالج مشاكل

---

(١) راجع كتابي المشار اليه سابقا ، صفحة ١٢٣ .

(٢) بلاك (مقدمة لاقتصاديات الزراعة ، ١٩٥٣ ، صفحة ٧ ، بالانكليزية) .

(٣) راجع فيما بعد تحليل سويزى للمنهج الماركسي في الاقتصاد .

الاختيار بين الاشياء البديلة) .

٥ ـ تلخيص آراء كولمان وسكنر SKinner, Kuhlmann في المواضيع الجدلية للاقتصاد[١] :

يمكن تلخيص الآراء الواردة في الفصل الاول من هـذا الكتاب بكل تركيز على الوجه التالي :

(١) يرى المؤلفان ان سبب عدم الاتفاق حول كثير من مواضيع علم الاقتصاد هو حداثة هذا العلم الذي لم يدخل الجامعات الامريكية مثلا الا في اواخر القرن الماضي فقط . اما بالنسبة لفروع الاقتصاد التطبيقي فان سبب الاختلاف هو مساس هذه اوضوعات بالجمهور العريض (ضرائب ، صرف ، توفير ..) . وكثرة عدد من يصدر احكاما تقييمية فيها .

(٢) يشيران الى عدة تعاريف للاقتصاد منها تعريف روبنز (المشار اليه سابقا) والفريد مارشال Marshall الذي ينظر لعلم الاقتصاد بانه يدور حول (ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي المتصل عن قرب بالحصول على واستعمال المستلزمات المادية للرخاء)[٢] ، وتعريف ديفنبورت Davenport الذي يعرف الاقتصاد بانه (العلم الذي يبحث الظواهر من زاوية السعر)[٣] . ثم ينتهيان اخيرا الى تعريفهما التالي : ان علم الاقتصاد يهتم فقط (بالبضائع الاقتصادية اي

---

(١) عن كتابهما (النظام الاقتصادي) ، ١٩٦٤ ، الفصل الاول ، بالانكليزية .

(٢) مارشال (مبادىء الاقتصاد) الطبعة الثامنة ، لندن ١٩٤٧ بالانكليزية .

(٣) دافنبورت (المشروعات الاقتصادية) ١٩٣٢ ، نيويورك ، بالانكليزية .

بتلك التي تملك المنفعة Usefulness مع الندرة Rarity) .

(٣) يشير المؤلفان الى الاستاذ كينز الأب (جون) الذي قسم الاقتصاد الى ثلاثة اقسام : الاقتصاد الوضعي Positive والاقتصاد القاعدي Normatire وفن الاقتصاد Art ، فالاول يبحث عما هو كائن والثاني يعني بما يجب ان يكون والاخير يبحث في القواعد اللازم اتباعها للحصول على هدف معين • ويبدو واضحا ان هذا التقسيم يشابه التقسيم الشائع لدى كتاب المذاهب الاقتصادية في فرنسا خاصة والذي اشرنا اليه في أول الدراسات (نظرية ، مذهب ، سياسة اقتصادية) • ويرى المؤلفان ان علم الاقتصاد هو الاقتصاد الوضعي فقط ، الذي يعنى ، في زعمهما ، بـ (دراسة الحاجات البشرية ووسائل اشباعها)[1] •

(٤) يميز المؤلفان (القانون الاقتصادي) عن القوانين الخلقية والتشريعية Moral, Jural بانه لا يمكن نقضه (كالقوانين الطبيعية) ، ويميزانه عن هذه الاخيرة ، اي القوانين الطبيعية ، باه (مشروط بدرجة اكبر) Has a Bigger if وعليه فانه اقرب للميل Tendency منه الى الحقيقة العامة General Truth (عكس القانون الطبيعي) ولكنهما لا يشيران بكلمة الى جوهر القانون الاقتصادي وهو طبيعته التاريخية •

(٥) يذكر المؤلفان اربعة شروط للعلم الاقتصادي وكل علم آخر ، هي :ـ اولا الموضوعية في المعرفة اي عدم التحيز ، وثانيا المنهج العلمي ، وثالثا صياغة المبادىء اي القوانين واخيرا التنبوء استنادا الى المبادىء المذكورة •

---

(١) المرجع المذكور ، صفحة ١٣ •

(٦) يشير المؤلفان الى (منهجين) لعلم الاقتصاد : الأول هو المنهج التحليلي أو الاستنتاجي Analytical, Deductive ، وهو فرض مجموعة من الفروض ثم استنتاج النتائج منها وبناء نموذج (موديل) على هذا الاساس ثم استخدامه للتنبوء • والمنهج الثاني هو المنهج التجريبي أو الاستقرائي Inductive, Empirical ، اي جمع الحقائق Data واستنتاج القوانين منها ، ويرى المؤلفان ان هذا المنهج الأخير يستعين بالاحصاء والتاريخ الاقتصادي ، ويذكران كمثال على استعماله في امريكا مؤلفات ميشل Mitchell عن الازمات وبيرلمان Perlman عن اقتصاديات العمل • اما عن (التاريخ الاقتصادي) فيريان انه لا يجب الاكتفاء فيه بالوصف بل اشتقاق المبادىء العامة من التاريخ كما يريان ان الاقتصاديين التحليليين قد يستعينون ايضا بالاحصاء والتاريخ الاقتصادي ، كالكلاسيك والمدرسة التاريخية الالمانية في القرن التاسع عشر مثلا • وينتهي المؤلفان اخيرا الى التأكيد على ضرورة المنهجين معا في الاقتصاد وعقم الاكتفاء باحدهما والاشارة الى ان جميع الاساتذة الكبار مؤخرا يستخدمونها على السواء •

(٧) يشير المؤلفان الى ان عصر (الاقتصاد الجزئي) Micro—econ اي الاعتقاد بالاتجاه نحو العمالة الكاملة ، هو الفترة التي تمتد بين نشر مؤلف جان بابتيست ساى (١٨٠٣) وظهور (النظرية العامة) لكينز ، المعبرة عن ظهور الازمة الكبرى (١٩٢٩) – اي الفترة التي امتدت حوالي ١٢٥ عاما • اما عصر (الاقتصاد الكلي) Macro—eco فيأتي بعد العصر الاول • ان الاقتصاد الاول هو اقتصاد المشاريع Firms ، اما الثاني فهو اقتصاد الكليات والدخل القومي Mational income and aggregates ، كما يريان بان النظرة الاسلم هي التي تجمع بين الاقتصاديين معا وتوازن بينهما •

(٨) يرى المؤلفان بان الاقتصادي يجب ان لا يعطى حكما على السياسات اللازمة في الاقتصاديات التطبيقية ، بل عليه الاكتفاء فقط ببيان الحلول البديلة ونتائجها • اما اتخاذ القرارات التقديرية فليس من مهمته بل هي مسألة سياسية !

(٩) يطلق المؤلفان على الاقتصاد الاكاديمي بوجه عام (اقتصاد الاساتذة) Scholars .

(١٠) بالرغم من كلام المؤلفين السابق فانهما يصدران الحكم التالي (الحلول الدائمة لمشاكل الامة يجب ان تكون معتدلة بطبيعتها) وذلك تعليقا على الآراء المختلفة في مسألة التأميم ! ، كما انهما يمجدان (المجتمع الحر) ويشجبان (المجتمع التوتاليتارى) ، اي الاشتراكي طبعا •

٦ – بعض تعاريف ماركسية لعلم الاقتصاد :

ان التعاريف الماركسية لعلم الاقتصاد تؤكد دائما على الجوانب الستة التالية لعلم الاقتصاد : الاول هو الجانب الموضوعي ، والثاني هو الجانب الاجتماعي ، والثالث هو الجانب التاريخي ، والرابع هو الجانب الطبقي ، والخامس هو الجانب الدايلكتي (اي جانب التفاعل بين مختلف عناصر النظام الاقتصادي) والاخير هو الجانب الحركي (اي جانب التغير في النظام الاقتصادي وتعاقب الانظمة الاقتصادية) • وفيما يلي نكتفي باستعراض امثلة قليلة من التعاريف الماركسية لعلم الاقتصاد •

(١) عرف كارل ماركس علم الاقتصاد بانه دراسة (قانون حركة النظام الاجتماعي) وذلك بصدد تعريفه لموضوع كتابه الرئيسي (رأس المال) •

(٢) عرف لنين الاقتصاد بانه (العلم الذي يدرس تطور النظم التاريخية للانتاج الاجتماعي) • وفي تعريف آخر له ايضا (دراسة علائق

الانتاج في مجتمع تاريخي محدد من حيث نشوئها وتطورها وانحلالها)[1] وفي تعريف ثالث له ايضا (ان الاقتصاد السياسي لا يعنى ابدا بالانتاج بل بالعلاقات الاجتماعية بين الافراد في الانتاج اي بالبناء الاجتماعي للانتاج)[2] .

(٣) عرف جون ايتن Eaton الاقتصاد بانه العلم الذي يوضح (كيفية حصول الانسان على المعيشة اي يعالج مسألة انتاج وتوزيع الخيرات المادية ضمن مجتمعات بشرية معينة)[3] .

(٤) عرف وليم بليك Blake الاقتصاد بانه (دراسة نظم الانتاج الاجتماعية للثروة وتوزيعها على المشاركين أو المدعين فيها)[4] .

(٥) عرف لانكه Lange الاقتصاد بانه العلم الذي يعنى (بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج وتوزيع الوسائل المادية ، اي البضائع والخيرات التي تقتضي نشاطا انسانيا ، وذلك لاشباع الحاجات الانسانية)[5] . وواضح ان هذا التعريف تجريدي بعض الشيء لانه لا يشير الى المراحل الاجتماعية التي يبحثها المؤلف نفسه في مؤلفه بتفصيل .

(٦) واخيرا نشير الى بعض التعريفات الواردة في الترجمة الفرنسية لكتاب Manuel d'econ. Pol. (الاقتصاد السياسي) الذي اصدره

---

(١) عن (ماركس ، انجلز ، الماركسية) الطبعة الانكليزية ، صفحة ١٥ ، ١٩٣٥ .

(٢) عن كتابه (تطور الرأسمالية في روسيا) الترجمة الانكليزية .

(٣) عن كتابه (الاقتصاد السياسي) ، ١٩٤٩ ، صفحة ٢٢ ، بالانكليزية .

(٤) عن كتابه (عناصر النظرية الاقتصادية الماركسية ونقدها) ١٩٣٩ ، بالانكليزية .

(٥) المرجع المشار اليه سابقا .

المعهد السوفياتي للعلوم الاقتصادية . ففي تعريف اول يتحدد علم الاقتصاد بأنه (دراسة قوانين الانتاج الاجتماعي وتوزيع الخيرات المادية في مختلف المراحل من تطور المجتمع البشري)[1] . وفي تعريف آخر عرف الاقتصاد بانه العلم (الذي يدرس علاقات الانتاج في تفاعلها مع قوى الانتاج)[2] وانه (يدرس علاقات الانتاج التي تشكل اساس المجتمع في تفاعلها مع البناء الفوقي أي مع الايديولوجيا والنظرات والمؤسسات السياسية)[3] . وفي تعريف ثالث جاء في نفس المؤلف بان الاقتصاد (يدرس القوانين الاقتصادية الخاصة بمختلف انماط الانتاج)[4] وانه (يدرس الانماط الاساسية للعلاقات الانتاجية المعروفة في التاريخ) . واخيرا فان مؤلفي الكتاب ينتهون الى التعريف النهائي التالي (ان الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يبحث تطور علاقات الانتاج الاجتماعة بين الناس ، اي العلاقات الاقتصادية بينهم ويكشف عن القوانين التي تحكم انتاج الخيرات المادية وتوزيعها في المجتمع البشري في مختلف مراحل تطوره)[5] .

ان هذه التعاريف تركز على بعض الجوانب الجوهرية لعلم الاقتصاد دون بعض الجوانب الاخرى ، حسب السياق ، وقد سبق ان وضعنا التعريف المشار اليه في اول المحاضرات لطابعه الشمولي (راجع المحاضرات الاصلية).

٧ ـ تحليل بول سويزى للمنهج العلمي في الاقتصاد[6] :

يمكن تلخيص آراء سويزي في المنهجية العلمية للاقتصاد على الوجه

---

(١) المرجع المذكور صفحة ٩ من الترجمة الفرنسية ، طبعة ١٩٥٥ .
(٢) الترجمة العربية صفحة ١٤ ـ ١٥ .
(٣) الترجمة العربية صفحة ١٦ .
(٤) الفصل الاول من الترجمة الفرنسية .
(٥) عن الترجمة الفرنسية صفحة ١٤ .
(٦) بول سويزى (نظرية التطور الرأسمالي طبعة ١٩٦٢ ، بالانكليزية) .

التالـــي :ـ

(١) يبدأ سويزي تحليله بالاشـارة الى بعض التعـــاريف الشائعة لعلم الاقتصاد في الاقتصاد الاكاديمي ، فيشير الى تعريف روبنز المعـروف (اشير اليه سابقا) ويستنتج من هذا التعريف بان روبنز وامثالـــه لا ينظرون الى النظام الاقتصادي الا بكونه (مجموعة علائق بين البشر والبضائع الاقتصادية) اي انها لست علائق اجتماعية بل بين الانسان والاشـياء .

(٢) كذلك يشـير الى رأى روبنز في ان نظرية القيمـــة تنطبق في كل الظروف ، على روبنسن كروزو ، والاقتصاد التبادلي ، والاقتصـــاد الشيوعي على السواء .

(٣) كذلك يشير الى مفهوم (الاجور) Wages وكيف انه يتحول لدى الاقتصاديين الاكاديميين الى مفهوم كوني Universal وليس اجتماعيا (خاصا بشكل اجتماعي معين) . اي ان مفهوم الاجور يشـــمل في نظرهم (كل منتوج عيني أو نقدي مقابل اي نشاط انتاجي) مهما كان النظام الاجتماعي . ومن ذلك جميع نظريات الانتاجية للاجور بما فيها نظرية الانتاجية الحدية للعمل .

(٤) يشير سويزى ايضا الى اسلوب الاقتصاديين في مسخ المفاهيم الاقتصادية وهو اسلوب قائم على الخطوات التالية :ـ

آ ـ اســـتعارة المفهوم من اللغة الاعتياديـة المشحونة بالمضـــمون الاجتماعي .

ب ـ تجريد المفهوم من محتواه الاجتماعي المحدد .

جـ ـ تطبيق المفهوم (بعد التجريد المذكور) على جميع الانظمـــة الاجتماعية .

ففي مفهوم (الاجر) مثلا يعمد الاقتصاديون الى التقاط هذا المفهوم من الواقع الرأسمالي ثم تجريده من محتواه الرأسمالي ، ليصبح مجرد علاقة بين عمل وبضاعة ، قابلا للتطبيق ، بشكله المجرد الجديد ، على كل الظروف والانظمة الاجتماعية .

(٥) يشير سويزى الى ان موضوع دراسة الاقتصاد الماركسي هو (القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث) وليس (مواضيع) الاقتصاديين الاكاديميين مثلا اسباب الثروة (سمث) ، أو قوانين توزيعها (ريكاردو) أو النشاط الاقتصادي (الفريد مارشال) أو الاسعار (ديفنپورت) أو السلوك الاقتصادي (روبنز) .

(٦) يلاحظ بان ماركس كان ينظر للاقتصاد لا كهدف بحد ذاته بل كميدان يتقرر فيه (الدافع Impetus للتغير الاجتماعي) لان اهتمامه كان منصرفا الى (المجتمع) ككل ولعملية التحول الاجتماعي خاصة ، ويرى ان موضوع الاقتصاد هو (تحليل) المجتمع (ماركس ـ مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي) . واذا فان صاحب (رأس المال) لم يحول كل شيء لتعابير اقتصادية ، كما هو الخطأ الشائع ، بل حاول فهم العلائق بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في مجموع الكيان الاجتماعي . او بتعبير آخر انه درس الاقتصاد (من زاوية القوانين التي تحكم التغير في نمط الانتاج) .

(٧) كذلك يلاحظ سويزي بان ماركس ، متأثرا بالجدل الهيغلي ، ركز على العناصر الاساسية في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي وهي (التناقضات بين القوى الاقتصادية) معبرا عنها في الكفاح الطبقي ـ اي ان الطبقات داخل نمط الانتاج هي ما يكون (جوهر) النظام الاقتصادي ، الجديرة بعملية (التجريد) لغرض التحليل .

(٨) على ان العلاقة الاساسية الطبقية لديه ، بالنسبة لنظام الاقتصاد

الرأسمالي ، هي بين رأس المال والعمل الاجير Wage Labour كما كانت الحال لدى الكلاسيك الانجليز (ريكاردو مثلا) ، ولهذا فهذه العلاقة بالذات هي هدف التجريد • وبما انها علاقة تبادلية نوعية ، فاذا يجب ان تبدأ دراستها بعد دراسة النوع الذي يشمل جميع علائق التبادل ، ومن هنا فقد بدأ ماركس (رأس المال) بدراسة ظاهرة التبادل العامة اي دراسة (السلعة) Commodity ، وكرس الجزء الاول كله لدراسة العلاقة بين رأس المال والعمل بشكلها المجرد ، النمطي •

(٩) ولهذا السبب يستنتج سويزى بحق بان استنتاجات ونظريات ماركس في الجزء الاول هي ذات طابع موقت فقط ، ومن الضروري تعديلها عند مواجهتها بالواقع ، وانها غير قابلة لأخذها كتوقعات للمستقبل[١] • ويستشهد سويزى بقانون الشقاء المتزايد للبرولتاريا ، (وهو احد القوانين الواردة في الجزء الاول من رأس المال) ويؤكد انه قانون تجريدي ، وان ماركس نفسه أكد على انه يخضع في التطبيق لعدة ظروف معاكسة جديرة بالتحليل • اما الجزءان الثاني والثالث من (رأس المال) فهما تقريب متعاقب Approximation Successive للمجرد Abstract الى المحدد Concrete اي تقريب النمط النظري الى الواقع الفعلي •

٨ ـ في مفهوم القوانين الاقتصادية :

القانون الاقتصادي ـ وهو موضوع دراسة علم الاقتصاد ـ يدرس (العلاقات) الداخلية لظاهرتين اقتصاديتين او اكثر • وهذه العلائق قد

---

(١) راجع بهذا المعنى تحليلات كروسمان Gorossmann في كتابه (قانون التراكم والانهيار للنظام الرأسمالي) ، ١٩٢٩ ، بالالمانية للتفصيل •

تكون من انواع مختلفة : علائق عليه أو سببية Causal وعلائق تبادلية أو تفاعلية Interdependant Reciprocal (السعر والطلب مثلا يتأثران ببعضهما) وعلائق وظيفية Functional اي ان هناك صلة طردية أو عكسية بين تغيرات كل من الظاهرتين (مثلا بين تغيرات سعر الفحم وتغيرات اجور عمال المناجم في فترة معينة) • وقد ورد في مؤلف معروف[1] التعريف التالي للقانون الاقتصادي : (القانون الاقتصادي يعبر عن جوهر الظواهر والعمليات الاقتصادية اي عن العلاقات الداخلية السببية والتفاعلية الضرورية ، الثابتة والمتكررة اللازمة لهذه الظواهر والعمليات) • ان هناك قوانين اقتصادية بالمعنى المشار اليه في تعريف ريبو[2] مثلا ، اي وحدة في العلائق بين الظواهر الاقتصادية • ولكن من الواضح ان لكل من هذه القوانين شروطه الخاصة التي لا يمكن ان يظهر مفعوله الا بتوفرها[3] ، وهو في كل هذا لا يختلف عن القوانين العلمية الاخرى في الحقول المختلفة ، هذا مع العلم ان مفعول هذه القوانين قد يبطل بسبب تدخل قوانين اقتصادية اخرى ، ولكن هذا لا يعني اي استثناء من مفعول القوانين الاقتصادية كما يؤكد بحق الاقتصادي الانكليزي الفريد مارشال في كتابه (مبادىء الاقتصاد السياسي) ، الترجمة الفرنسية ، صفحة ١٣٩ من الجزء الاول •

وهذه القوانين الاقتصادية ، هي (قوانين تطور علاقات الانتاج) اي انها

---

(١) (الاقتصاد السياسي) الترجمة الفرنسية ، المعهد السوفياتي ، صفحة ١٣ •

(٢) راجع (الوجيز في الاقتصاد السياسي) لريبو ، ص١١ الذي يعرف القانون العلمي بوجه عام بالشكل التالي (بانه العلائق الثابتة Constant الموحدة Uniform بين الظواهر عند توفر شروط معينة) •

(٣) راجع سابقا رأى المؤلفين الامريكيين كولمان وسكنر حول الفروق بين القانون الاقتصادي والقانون الطبيعي من ناحية شروط كل منهما ، والواقع ان هذه الفروق كمية وليست نوعية •

تعبر عن جوهر البناء الاجتمـــاعي للانتاج ، وليس (قوى الانتاج) بالتعبير العلمـــي •

٩ ـ تقييم لمفاهيم لانكه حول القوانين الاقتصادية :

يعرف لانكه (القانون الاقتصادي) بانه (رابطة او علاقة جوهريـــة وداخلية بين الافعال المكونة للنشاط الاقتصادي ، والمستمرة وفق نمط معين من الضوابط المتميزة ، في مجتمع معلوم)[1] • ويصـــنف لانكه القانون الاقتصادي الى ثلاثة اصناف :ـ

آ ـ القوانين (السببية) لانها علائق بين حادثة معينة سابقة تدعى (السبب) واخرى لاحقة تدعى (المسبب) •

ب ـ القوانين (القرينية) Concomittance Laws لانها علاقات بـين حوادث تقع مقترنة ببعضها على الدوام ، وتسـمى احيانا (تركيبية) Structural لأن حوادثها تكون نوعا من (التركيب) المنظم ، بسبب وقوعها المشترك باستمرار (يلاحظ ان هذا المفهوم يعادل مفهوم ريبو عن القوانين الوظيفية ، المشار اليها سابقا) •

جـ ـ القوانين (الداليه) Functional لانها علاقات يمكن قياسها كميا ، اي صياغتها صياغة الدالات الرياضية •

على ان القوانين السببية هي الاصل ، ويمكن ارجاع الصنفين الآخرين اليها في الواقع •

يؤكد لانكه ايضا على الصفة (الموضوعية) للقوانين الاقتصادية ، لانها سمة حقيقية داخلية ملازمة للعملية الاقتصـادية بالذات • كذلك يميز بين القوانين الاقتصادية ، وقوانين الاقتصاد السياسي ، اي الصياغات العلميـــة

---

(١) عن كتابه (الاقتصاد السياسي) المشار اليه سابقا •

للقوانين الاقتصادية ، ولابد ان تنطبق هذه على تلك لتكون صحيحة من الوجهة العلمية .

ان القوانين الاقتصادية ذات طابع احصائي ، Stockastic اي انها لا تظهر قط الا عند تكرار الافعال الاقتصادية على نطاق كبير . والواقع ان (قانون الاعداد الكبيرة) هو الذي يمكن من ظهور مفعول (القوانين الاقتصادية) كما انه يمكن ايضا من صياغة قوانين الاقتصاد السياسي المعبرة عنها ، واخيرا فهو يمكن من التمييز بين العلاقات الجوهرية والعرضية داخل العملية الاقتصادية الفعلية .

يؤكد لانكه ايضا على طابع (استقلال) القوانين الاقتصادية عن وعي الانسان وارداته معا ، اي انها ليست نتاج العقل البشري من جهة ولانتاج علم الاقتصاد السياسي من جهة ثانية ولانتاج وعي وارادة الانسان من جهة ثالثة . وعليه فان الجهل بهذه القوانين او الخطأ في فهمها لا يحولان دون عملها المستقل تماما من رغبات الانسان وارادته .

على ان هذه القوانين ليست (اعتباطية) لانها مشروطة تاريخيا اي مشروطة بشروط نمط الانتاج القائم ، بقوى الانتاج وعلى الاخص بعلائق الانتاج وهي قوى وعلائق مشروطة بالمحيط المادي وليست اعتباطية ، فهي التي تحدد اهداف واشكال النشاط الاقتصادي (ربح ، منافسة ، تعاون ، احتكار ، تخطيط ، .. الخ .) اذن تكون (النتيجة الاجتماعية) للافعال الاقتصادية على الرغم من قيام الاشخاص بها بشكل واع وهادف مختلفة عن (مقاصد) اولئك الافراد العاملين في العملية الاقتصادية .

كذلك يميز لانكه بين ثلاثة انواع من القوانين الاقتصادية من حيث مصدرها ، هي :

أ ـ قوانين الانتاج الفنية والتوازنية
Technical and Balance L. of Prod.

وهي العلاقات المعينة التي يفرضها في عمليـــة الانتاج المستوى المعين للتكنيك اي شروط الانتاج الفنية خلال مرحلة تاريخية معينة ـ مثلا لانتاج كمية محددة من الفولاذ نحتاج لكميات معينة من العمل ووسائل الانتاج وهذا مثال لعلاقات (فنية) ، ومثال آخر ، لا يمكن ان يكون استهلاك الفحـم اكثر من انتاجه زائدا الاستيراد ناقصا التصدير ان وجدا ، وهذا مثال لعلاقات (توازنية) • وكلا النوعين من العلاقات مصدرهما مستلزمات (قوى الانتاج) اي الضرورات المادية والفنية لعملية الانتاج • اننا نعتقد ان هذا النوع من القوانين لا يدخل في مفهوم القوانين الاقتصادية بالمعنى العلمي ، لانه يعبر عن العلاقة بين الانسان والطبيعة • وهذا الخطأ (التكنولوجي) الذي يقـع فيه لانكه هو وجه واحد من اوجه عديدة تميز تحليلاته الاقتصادية في كتابه الجديد عن الاقتصاد السياســي بوجه عام • ان هـذا الاتجاه التكنولوجي المخالف لجوهر الماركسية يميز آراءه في نقاط اخرى لعل اخطرها هـــو تفسيره الخاطىء (التكنولوجي) للمادية التاريخية ، باعتبارها ، نظرية تفسير تطور المجتمع عبر عمليات دايلكتية حافزها الاولي ، في نظره ، هو التفاعل بين الانسان ومحيطه المادي في عملية الانتاج الاجتماعي • انه يؤكد ما يلي : (من وجهة نظر المادية التاريخية لا تكون العلاقات الاقتصـادية ولا حتـى ذلك الجزء من العلاقات الاقتصـــادية الذي يكون علاقـات الانتاج الحافز الاولي والحاسم في التطور الاجتماعي • انما ذلك هو العملية الدايلكتيـة للتفاعل بين الانسان ومحيطه المادي ، اي تطور قوى الانتاج الاجتماعي • انه تفسير مادي للتاريخ بكل معنى الكلمة)[1] • ان هذه المادية التي يبشر بها

---

(١) عن (الاقتصاد السياســي) ، الترجمة العربية لمحمد ســملان حسن ص ١٠٥ •

لانكه هي في الحقيقة المادية (الآلية) الشـــائعة في الاقتصـاد الاكاديمي (مؤلفات آرون وفورستيه وبرو في فرنســا وشمبيتر وروستو في امريكا مثلا) وليست المادية العلمية (التاريخية) • ان لانكه يحل (الطبيعة) محل (نمط الانتاج) كعامل حاسم في التطور الاجتماعي • انه يفهم (المادية) كعلاقة بين الانسان والطبيعة وليست كعلاقة بين (وجود اوكيان) المجتمع و (الوعي) الاجتماعي • انه (فويرباخي) وليس (ماركسيا) في مسألة المسائل هذه • وبهذه المناسبة نشير الى بعض الصياغات العلمية الصحيحة •

يؤكد جون ايتن (الاقتصاد السياسي ، ١٩٤٩ ، صفحة ٢ بالانكليزية) بان معنى مادية المنهجية الماركسية في الاقتصاد السياسي هي انها تفسير تطور النظام الاجتماعي تفسيرا ماديا اى استنادا (للاساس المادي) للحياة الاجتماعية وهو نمط الانتاج ، اي نظام العلاقات الاجتماعية للانتاج وليس التكنولوجيا أو قوى الانتاج أو الطبيعة المادية • كذلك فان النص الرئيسي للماديـــة التاريخية ، الوارد في المقدمـة الشـــهيرة التي كتبها ماركس لكتابه (نقد الاقتصاد السياسي) ، الاصل الالماني ، برلين ، ١٩٥٨ ، صفحة ١٣) يقرر (بان نمط انتاج الحياة المادية يشرط Bedingt عملية الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجـه عام • انه ليس وعي البشـــر هو الذي يقرر وجودهم بل على العكس ان وجودهم الاجتماعي هو الذي يقرر وعيهم) • أو بتعبير آخر ان (مادية) هذه النظرية تنصب على العلاقة بين الوعي والوجود الاجتماعيين ، بين ال Sein وال Bewusstsein » وليس بين الانسان والطبيعة • ان العامل الحاسم في النظرية هو ، بتعبير ماركس نفسه (نمط الانتاج) Produktionsweise وليس الطبيعة • انها اذن مادية اجتماعية وليست مادية طبيعة او تكنولوجية كما يذهب لانكه •

ونستشهد بنص آخر من كتاب (اساسيات الماركسية اللينينية) ، موسكو ١٩٥٤ ، بالانكليزية ، صفحة ١٢٣ ، الذي يحدد النظرية موضوعة البحث

بانها (تفسر كيف انه في التحليل الاخير يقرر نمط الانتاج جميع اوجه الحياة الاجتماعية ويظهر الحلقة بين العلاقات الاقتصادية الاجتماعية وجميع العلاقات الاخرى لمجتمع معين) .

وفي كتاب حديث اصدره عدد من اساتذة تاريخ الاقتصاد بعنوان (خلاصة للتطور الاجتماعي ، بالانكليزية) نجد النص التالي (ان نمط انتاج القيم المادية يلعب دورا حاسما في تطور المجتمع . وكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي يميزها نمط انتاجي محدد ، وطالما كان نمط انتاج القيم المادية يكون الاساس المادي للمجتمع ، وجب النظر الى تاريخ المجتمع على انه تاريخ تطور التغيرات في نمط الانتاج ، في حين ان من الضروري ايضا عند دراسة فترة معينة من التطور الاجتماعي دراسة القوانين والعمليات الخاضعة لها الخاصة بالنمط الانتاجي لتلك الفترة) ـ صفحة ١٧ ونستطيع ان نورد استشهادات اخرى من مئات المراجع في شتى اللغات تؤيد ان مادية النظرية العلمية في التطور الاجتماعي هي المادية الفلسفية (مادية مقابل المثالية) وليست المادية الطبيعية (الطبيعة مقابل الانسان) حسب تفسير لانكه .

وبهذه المناسبة نشير الى ان الاقتصادي الفرنسي بتلهايم قام بنقد من نوع آخر لكتاب لانكه موضوع البحث ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الاساس الاقتصادي والابنية الفوقية للمجتمع ، ولكنه لم يلتفت الى ان ميكانيكية لانكه في هذه النقطة ما هي الا احدى نتائج نظرته الاساسية الخاطئة لمحتوى النظرية العامة للتطور الاجتماعي[1] .

ب ـ (قوانين السلوك الانساني) Laws of Human Behaviour

اي المعبرة عن الحوافز الاقتصادية القائمة في النشاط الاقتصادي (مثلا

---

(١) بتلهايم (بناء الاشتراكية في الصين ، الترجمة العربية ، الفصل الخامس ، ١٩٦٦) .

الربح ، خفض الكلفة) اي القائمة في علاقات الانتاج والتوزيع ، وطريقة تأثر الناس بها • ومن الواضح ان لانكه في هذا المفهوم للقوانين الاقتصادية واقع مباشرة تحت تأثير التفسير السلوكي في الاقتصاد الاكاديمي (روبنزو تلامذته) ، وليس مجددا أو مسهما باصالة في تطوير علم الاقتصاد •

جـ ـ (قوانين التفاعل أو التأثير المتبادل بين الافعال البشرية) :

وهي المعبرة عن التفاعل بين نشاطات الافراد المساهمين في العملية الاقتصادية ، بنتيجة العلاقات التوازنية المشار اليها اعلاه ـ مثال ذلك قوانين السوق ، قانون معدل الربح ، قانون ظهور واختفاء فائض الربح •• الخ •

ان هذين النوعين الاخيرين من القوانين الاقتصادية مصدرهما (علاقات الانتاج) بالدرجة الاولى و (علاقات التوزيع) و (التركيب الفوقي) اي المؤسسات الاجتماعية الاخرى غير الاقتصادية كالدولة والنقابات والمؤسسات الدينية ، في بعض الاحيان •

الخلاصة :

انني ارى ان تصنيف لانكه للقوانين الاقتصادية يتسم بوجه عام بالغموض والاصطناع ، وبالنسبة للنوع الاول (قوانين الانتاج الفنية والتوازنية) خروج على المفاهيم العلمية اساسا •

ويقسم لانكه القوانين الاقتصادية من حيث نطاقها التاريخي الى :ـ

أ ـ القوانين الاقتصادية النوعية Specific اي الخاصة بنظام انتاجي معين ، وهي المفتاح لفهم (اسلوب عمل) ذلك النظام • ويرى لانكه ان قوانين السلوك تبقى مع بقاء النظام بخلاف قوانين التفاعل التي تتغير عادة اثناء تطور النظام تاريخيا •

ب ـ القوانين الاقتصادية المشتركة بين اكثر من نظام اجتماعي واحد

Common لانها تعبر عن ظواهر مشتركة بين الاسس الاقتصادية لاكثر من نظام واحد ، مثلا قوانين السوق (العرض والطلب وتكوين الاسعار) ، وقانون القيمة ، والقوانين العامة لتداول النقود • ويقع لانكه في بعض الامثلة التي يضربها هنا في بعض الاخطاء • فمثلا يعتبر قانون القيمة معبرا عن ظاهرة التبادل بوجه تجريدي مطلق دون أخذ الطابع التاريخي المحدد المشروط لهذا القانون • ومن الاشياء المعروفة في الاقتصاد الماركسي ان قانون القيمة لا يعكس التبادل بصورة مطلقة بل يعكسه فقط في انظمة الانتاج السلعي ، السابقة للاشتراكية ، اي في ظل قانون فوضى الانتاج • Anarchy of pr أو حسب تعبير (سويزى) فان القيمة هي ببساطة مظهر للعلاقة بين المنتجين في مجتمع يقوم الانتاج فيه على اساس فردي مستقل وتملك خاص لوسائل الانتاج ومنتجات العمل ، اي انها لا تظهر الا في شكل تاريخي معين للنظام الاجتماعي يتميز بتطور تقسيم العمل والملكية الخاصة ، واذن فليس هناك لا سلع ولا قيم في المجتمع الاشتراكي القائم على مبدأ (الخطة) Plan البديلة عن نظرية القيمة في المجتمع الرأسمالي[1] •

جـ ـ القوانين الناتجة عن تأثير التركيب الفوقي في العلاقات الاقتصادية للنظام الاجتماعي • وطبيعي ان هذه القوانين تتبدل مع تبدل التركيب المذكور خلال تطور النظام الاجتماعي نفسه • ففي الرأسمالية مثلا قد توجد نظم حرية التجارة أو الحماية ، وقد توجد اشكال متنوعة

---

(١) سويزى (نظرية التطور الرأسمالي) ص٤٩ • اما عن المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع بين الاقتصاديين الماركسيين وخاصة السوفييت فيراجع هنرى دنى H. Denis (تاريخ الفكر الاقتصادي) ، بالفرنسية ، الفصل الاخير •

للعملة من معدنية أو ائتمانية أو ورقية بموجب تشريعات الدولة وهي مؤسسة فوقية طبعا • ان قانون كريشام مثلا قانون منبعث عن التركيب الفوقي (تثبيت الدولة لسعر الصرف في نظام العملتين المعدني) ولا يمكن ان يستمر مع تغير سياسة الدولة كأن تترك النظام المعدني الى النظام الورقي •

ان اهم انواع القوانين المذكورة هي القوانين النوعية الخاصة بالنظام لانها تعبرعن خواصه النوعية اي التي تميزه عن الانظمة الاخرى • كما انها تقرر طبيعة النظام وتطوره ، كذلك يشير لانكه الى ما يسميه (اسلوب عمل) Mode of Operation النظام الاجتماعي أو ما يسميه بعض الاقتصاديين الاكاديميين آلية (ميكانزم) عمل النظام (مثلا شمبيتر ـ لانداور ـ كولمان وسكنر ـ روجن •• الخ ••) • والمقصود بذلك هو نظام العلاقات المتشابكة داخل النظام الاجتماعي والتي تكون كلا موحدا مربوطا ربطا داخليا ، حيث تكون القوانين الاقتصادية المتفاعلة مع بعضها (حلقات) للنظام ككل ، أو بتعبير آخر ان اسلوب عمل النظام هو نظام تفاعل القوانين الاقتصادية ضمن نظام اجتماعي معين •

ان كل نظام اجتماعي هو كل عضوى متوازن توازنا داخليا ، عنصراه الاساسيان هما قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، المكونان لنمط الانتاج • وعلاقات الانتاج نفسها هي كل متوازن لانها تكون (الاساس الاقتصادي) للنظام الذي يقوم عليه تركيبه الفوقي Superstructure • ويتم هذا التوازن الداخلي للنظام بفعل القانونين الاساسيين لعلم الاجتماع ، قانون ضرورة التوافق بين قوى الانتاج وعلائق الانتاج ، وقانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي والاساس الاقتصادي • وتؤدى القوانين الاقتصادية النوعية (بالمعنى السابق) دون غيرها وظيفة (المفتاح) لفهم اسلوب عمل النظام ، لانها تعبر ـ كما ذكرنا ـ عن خصائصه النوعية المميزة اي الخواص النوعية لعلاقات الانتاج (اي الاساس الاقتصادي)

لذلك النظام • كذلك يشير لانكه الى القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الاجتماعي ------ وهو الذي يقرر اسلوب عمل مجموع النظام ، لانه القانون الناجم عن نوع (ملكية وسائل الانتاج) في النظام المعين ، اي انه الذي يقرر الحافز الاقتصادي الرئيسي للنظام ، مع طريقة التأثر به ، وبالتالي يقرر جميع القوانين الاقتصادية النوعية الاخرى الخاصة بالنظام ، كما انه يؤثر كذلك في القوانين المشتركة ، وفي قوانين الانتاج التوازنية فضلا عن تأثيره على نتائج مفعول القوانين الناجمة عن التركيب الفوقي • ان القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الرأسمالي مثلا هو قانون الربح الاقصى Maximum Profit اما القانون الاقتصادي الاساسي للنظام الاشتراكي فهو قانون الاشباع الاقصى لحاجات المجتمع Maximum Satisfaction • ان اهمية هذا القانون الاساسي ناشئة عن الدور الحاسم الذي تلعبه العلاقة الجوهرية لملكية وسائل الانتاج في مجموع العلاقات الاجتماعية للنظام ، أو بتعبير آخر ، لان ملكية وسائل الانتاج هي المبدأ المنظم الذي يقرر علاقات الانتاج بمجموعها •

يشير لانكه ايضا الى ظاهرة التناقض في عمل القوانين الاقتصادية داخل النظام الاجتماعي ، اي الى ظاهرة التناقض في اسلوب عمل النظام ، ويعزو هذه الظاهرة الى الطابع الحركي (الدينامي) للنظام ، الناشىء عن فعل التناقضات الاساسية الثلاثة المحركة للنظام وهي :

(١) التناقض في عملية التفاعل بين الانسان والطبيعة بسبب تطور قوى الانتاج •

(٢) التناقض بين قوى الانتاج الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة •

(٣) التناقض بين علاقات الانتاج الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة •

(٣) التناقض بين علاقات الانتاج الجديدة (الاساس الاقتصادي الجديد)

والتركيب الفوقي القديم .

وعليه فان التناقض في عمل (القوانين الاقتصادية) هو انعكاس للتناقضات الاجتماعية الثلاثة المذكورة . ومع (تراكم) هذه التناقضات وعجز النظام عن حلها تزداد ظاهرة التناقض في مفعول القوانين الاقتصادية مما يستحيل معه عمل ذلك النظام في آخر الامر ، وهذا معنى (شيخوخة) النظام او انحطاطه أو سيره نحو حتفه ، أو بكلمة اخرى ان هذه التناقضات في عمل اصناف القوانين الاقتصادية المختلفة هي القوة المحركة لتطور النظام نحو الانهيار فالموت . وقد اطلق على هذه الصفة التناقضية (الدايلكتية) لاسلوب عمل النظام الاجتماعي القانون الاقتصادي لحركة النظام Law of Motion . ان هذا القانون المنبثق طبعا عن القانون الاقتصادي الاساسي للنظام ، والمعبر عن الطابع الدايلكتي لفعل مجموع القوانين الاقتصادية للنظام (اي طابع التطور المتناقض لاسلوب عمل النظام) هو الذي يؤدى الى (حركة) النظام ، وتعيين (وجهة) الحركة على السواء .

واخيرا يشير لانكه الى صفة (التلقائية) Spontaniety في القوانين الاقتصادية للنظم الاجتماعية السابقة للاشتراكية (سواء أكانت قوانين نوعية أو مشتركة) اي العمل بطريقة لا تتفق مع اهداف الانسان الواعية . وينتج عن هذه الصفة للقوانين الاقتصادية ، تلقائية اسلوب عمل النظام ككل ، وتلقائية عملية التطور الدايلكتية نفسها وعملية حركة النظام الاجتماعي بمجموعه . ان هذه التلقائية تفسر ايضا الصفة الطبيعية والميتافيزية والفتيشية Fetichisim (اي التقديسية) لعملية التطور في الانظمة الاجتماعية السابقة للاشراكية ، اي نسبتها الى عوامل طبيعية أو ميتافيزية (فوق طبيعية) أو تقديسية ، في حين انها ليست الا نتيجة غير مقصودة لافعال الانسان المقصودة على انفراد . ان هذا الطابع الاخير يجرد القوانين الاقتصادية من طابعها الانساني ويحاول البحث عن اصلها خارج

ميدان النشاط البشري • ومن المعلوم ان الاشتراكية هي وحدها التي تتغلب على تلقائية القوانين الاقتصادية لان نمط الانتاج الاشتراكي ينطوى على فرصة السيطرة على عملية التطور الاجتماعي وعلى عمل القوانين الاقتصادية •

اما عن القوانين الاقتصادية في النظام الاشتراكي فيمكن تلخيص آراء لانكه فيما يلي :

(١) يبقى الطابع الموضوعي قائما في القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، بمعنى ان هذه القوانين لصيقة بالعملية الاقتصادية ذات الطابع الموضوعي نفسها •

(٢) اما الطابع التلقائي فهي صفة لاسلوب عمل القوانين الاقتصادية • وهذا الطابع يختفى مع بروز وتطور النظام الاشتراكي بفضل الاستخدام الصحيح الواعي (لموضوعية) القوانين الاقتصادية •

(٣) يبقى الطابع الدايلكتي للتطور في النظام الاشتراكي ، اي تبقى العمليات الثلاث الدايلكتية للتطور ، وتبقى نفس التناقضات الرئيسة الثلاثة ذات الطابع الموضوعي في عملية التطور الاجتماعي وفي القوانين الاقتصادية ، كما تبقى الضرورة (لحل) هذه التناقضات تجنبا لوقوع الاضطرابات في العملية الاقتصادية • ولكن الفروق من هذه الجهة بين النظام الاشتراكي والانظمة التاريخية السابقة تنحصر فيما يلي :-

١ - عدم وجود (طبقات) ممتازة في النظام الاشتراكي قادرة على الحيلولة دون حل التناقضات الاجتماعية والتناقضات في فعل القوانين الاقتصادية بصورة واعية وهادفة •

٢ - يكون عمل (القانونين الاساسيين لعلم الاجتماع) تحت سيطرة

الأنسان ، بنتيجة ما تقدم .

٣ ـ لا يصل النظام لمرحلة (الشيخوخة) والانحلال ، بل يتطور الى اعلى دون الاستمرار في الدورات التلقائية المتكررة لنشوء وانحلال النظم المتعاقبة فيما مضى . ذلك لان النظام الاشتراكي يتمتع بقابلية غير محدودة لتكييف علاقات الانتاج والتركيب الفوقي حسب متطلبات قوى الانتاج الاجتماعية المتطورة ، وبذلك يتيح الفرصة لفتح حقبة جديدة في التاريخ قوامها السيطرة على قوى الطبيعة والقوى الاجتماعية على السواء .

١٠ ـ حول مفهوم (النظام الاقتصادي) النظري
: The Economic System

يستعمل بعض الاقتصاديين تعبير (النظام الاقتصادي) لا بالمعنى الذي نستعمله في هذه المحاضرات اي نمط الانتاج التاريخي المحدد (اقطاع ، رأسمالية ، اشتراكية .. الخ ..) بل بمعان اخرى غالبا ما تخلط بين نظام الوقائع الاقتصادية (مجموع العمليات الاقتصادية) والنظام الفكري الاقتصادي (مجموع الافكار الاقتصادية المنظمة) ونظام الضوابط أو التكنيكات الاقتصادية التي يستخدمها النظام لتحقيق اهدافه الاقتصادية . واحيانا نجد هذا الخلط لدى الكاتب الواحد وفي الصفحة الواحدة . وقد سبق ان اشرنا الى رأى شمبيتر في هذه النقطة ، وفيما يلي نشير الى بعض النماذج من المؤلفات الاقتصادية الاكاديمية في هذا الصدد[١] .

---

(١) راجع المؤلف الجماعي الذي نشره الاستاذ الامريكي موريس بورنشتاين Bornstein عام ١٩٦٥ بعنوان (النظم الاقتصادية المقارنة ـ نماذج وقضايا) حيث يستعرض (٢٤) دراسة هامة بقلم قادة الفكر الاقتصادي الاكاديمي المعاصر .

أ ـ مفهوم كارل لانداور (Landuer) للنظام الاقتصادي :

يمكن تلخيص آراء هذا الاقتصادي الامريكي فيما يلي :ـ

يعرف النظام الاقتصـــادي بأنه (مجموع الوســائل Devices التي يتقرر بواسطتها التفضيل بين الاغراض البديلة Alternative Purposes للنشاط الاقتصادي ويتم بواسطتها التنسيق بين النشـــاطات الفردية لتحقيق تلك الاغراض) ص٢ ، اي ان النظام الاقتصادي في نظر المؤلف هو بناء ذهني Intellectual Construction ومجموعة من المقولات لتصنيف الوقائع ص٨ • وواضح ان هذا المفهوم مفهوم ذاتي ذهني صرف يفتقد الى الطابع الموضوعي الذي اكدنا عليـــه فيما سبق (راجع مفاهيم لانكه سابقا) • وهنا يشير لانداور الى بعض الامثلة على النظـــام الاقتصادي فيتطرق اولا الى (الاقطاع) فيفسره بانه (سلطة Authority الملاك الكبير على العامة المجاورين له والذين يقعون تحت حمايتـــه ، مع استعمال الارض وبعض المساعدات الاقتصادية مقابل واجب العمل أو الريع وقبول وضع تبعي Dependant Status مكرس قانونا ام لا) ص٣ • ان هذا التعريف هو الآخر تعريف ســـطحي لانـــه لا يحدد الســـمة الجوهرية للاقطاع وهي نوعية الصلة الخاصة بين (العمل) الاقطاعي ، اي القنانة و (الملكية) الاقطاعية ، بل يتجاوز ذلك الى بعض الخصـــائص الثانوية (السلطة والتبعية والحماية) ثم يتطرق المؤلف الى (الرأسمالية) فيعرفها بأنها (نظام التملك الخاص في البضائع الانتاجية والاستهلاكية مع حرية العقد والمنافسة الكاملة وقصر التدخل الحكومي على حمايـــة التملك وانفاذ العقد ومنع التدليس Fraud) . وهذا التعريف هو الآخر سطحي تماما ، يتجاوز السمة النوعيـــة المميزة للرأســـمالية وهي الطابع السلعي (لقوة العمل) نفسها ، الى سمات ثانوية تتعلق بالمؤسسات الاجتماعيـــة والقانونية للنظام • اما (التجارة الخارجية) الواسعة ، فيعرفها لانداور بأنها

(مؤسسة رأسمالية نشأت داخل الاقطاع وانعشته حينا ، وان كانت ساهمت كأجسام خارجية في تحويله للرأسمالية) ، كما يزعم المؤلف (بان الاقطاع زال بسبب هذه الاجسام الاجنبية التي تمت في داخله) • وهكذا فان لانداور يهمل التناقضات الداخلية للنظام باعتبارها القوة المحركة لتطوره كما فصلنا سابقا • ان لانداور يؤكد ايضا بان جميع الانظمة الاقتصادية مبنية من نفس ما يسميه الآجرات الاربع Four Bricks ، اي انها جميعا تستعمل جميع الحوافز الاربعة ولكن بنسب مختلفة لتحديد الاهداف الاقتصادية للنظام وتنسيق النشاطات اللازمة لتحقيقها ، وهذه الآجرات أو الحوافز الاربعة هي الامر Command والتبادل Exchange والتضامن Solidarity والتقليد Tradition (راجع تفاصيل اخرى حول دور الحوافز في النظام الاقتصادي في كتاب هايمان Heimann — Soziale Theorie der Wirtschaftssysteme (النظرية الاجتماعية للنظم الاقتصادية ١٩٦٣ ، بالالمانية) • واخيرا يفترض لانداور ان كل نظام اقتصادي يمكن ان يتلاءم مع اكثر من نظام سياسي معين ، وان نظاما سياسيا ما (حكم ديمقراطي مثلا) يمكن ان يتلائم مع اكثر من نظام اقتصادي[1] ، ويستنتج من ذلك صحة نظرية التدرج (التطور التدريجي) في التغيرات الاجتماعية ، عكس المفهوم الثوري (التغير عن طريق الثورات) المبني على كون التغيرات في المؤسسات الاجتماعية لنظام ما تحصل في وقت واحد وليس في اوقات متفاوتة • ومن الواضح ان ليس هناك علاقة بين المقدمة والنتائج في هذه المقولة التي يقدمها

---

(١) يتصور لانداور خطأ بان هذا الرأى يتعارض مع المفاهيم الماركسية •

لانداور • ان الطابع الثوري للتغير الاجتماعي مصدره طبيعة التناقضات الداخلية الموضوعية للنظام والطابع الدايلكتي للصيرورة الاجتماعية وتوازن القوى المعين في المرحلة المحددة •

ب ـ مفهوم وولتر بكنكهام Buckingham (للنظام الاقتصادي النظري)[1] :

يقصد بكنكهام (بالنظام الاقتصادي النظري) ليس النظم الاقتصادية كما هي في الواقع (في روسيا أو امريكا مثلا) بل النمط النظري لها ، والكتاب كله يدرس النمطين الرأسمالي والاشتراكي بتفصيل • يعترف المؤلف بالارتباط بين الجانب الظري (موضوع دراسته) والواقع التاريخي ، الذي يستشهد به فقط للتأكيد على مواضيع دراسته • اذن فدراسة المؤلف تدور في الواقع حول (الفكر الاقتصادي) اي المدارس الاقتصادية التي تحلل النظامين الرأسمالي والاشتراكي بالمعنى النمطي النظري • على ان المؤلف يخلط دائما بين الواقع والفكر في استعمال مفهوم النظام الاقتصادي فيستعمله احانا بمعنى (واقع) النظام واحيانا اخرى بمعنى (النظريات) التي تفسره : مثلا يتكلم عن (النظام الاقتصادي المارکنتيلي) بمعنى نظام الرأسمالية التجارية (صفحة ٣٦) ويتكلم عن (النظام الاقتصادى الكلاسيكي) لآدم سمث ، بمعنى التحليلات النظرية لسمث (ص ٣٧) ويلخص بكنكهام مفهومه للنظام الاقتصادي بكونه (نظام System of Processes التي تجتمع لتؤلف النظام الاقتصادي ec. order) . وواضح ان هذا المفهوم للنظام الاقتصادي لا يتناول علائق الانتاج بصورة مباشرة بل فقط وسائل السيطرة على مصادر الانتاج • انه يعرف النظام الاقتصادي ، في محل آخر من كتابه ، بأنه

---

(١) راجع كتابه القيم (النظم الاقتصادية النظرية) ، ١٩٥٨ ، بالانكليزية •

(مجموع وسائل السيطرة control المتفاعلة والمتبادلة التأثير لضبط عملية الانتاج وتحقيق الاهداف الاقتصادية الخمسة لاي اقتصاد متقدم) وهي اولا تحقيق اقصى حد من الاستخدام للموارد وثانيا تحقيق اقصى حد من الاستقرار لتلافي الازمات وثالثا تحقيق اقصى حد من المساواة في توزيع الدخول لسد حاجات المستهلكين ورابعا تحقيق اقصى حد من النمو الاقتصادي واخيرا ضمان مستلزمات التبدل الاقتصادي والاجتماعي • من هذا نرى ان مفهوم بكنكهام للنظام الاقتصادي مفهوم تكنولوجي وليس اجتماعيا • انه يجعل مفهوم (النظام) اقرب الى (الميكانزم) الاقتصادي ، او (السياسة الاقتصادية) •

ج ـ مفهوم جورج هالم Halm (للنظام الاقتصادي)[1] :

يبدأ هالم ـ وهو مؤلف امريكي من اصل الماني ـ مقدمة الطبعة الاولى من كتابه بالتأكيد على ان المقصود بالنظام الاقتصادي هو (التحليل النظري) وليس وصف الاقتصاد الواقعي للبلدان المختلفة ، ولكنه مع ذلك لا يهمل (المؤسسات) الاقتصادية الواقعية في كتابه ، (لان النظم الاقتصادية اشتراكية ورأسمالية ، مخططه ام غير مخططه ، انما تختلف فيما بينها باختلاف مؤسساتها) كما يقول المؤلف • والهدف من التحليل النظري للنظم في نظره هو (تثبيت بعض المبادىء التي تمكن من ارشادنا عبر الركام الهائل من المؤسسات المتغيرة) ص٧ • ان الفقرة السابقة وحدها كافية لاظهار هذا (الخلط) بين النظام الاقتصادي كنمط انتاج محدد ، والتحليل النظري كجزء من الفكر الاقتصادي • ان ارتباط (الفكر) بـ (الواقع) الاقتصادي الذي يؤكد عليه هالم بحق ، لا يبرر الخلط بينهما واستعمال مفهوم (النظام الاقتصادي) للدلالة على المعنيين المختلفين في وقت واحد •

---

(٢) راجع كتابه (النظم الاقتصادية ـ دراسة مقارنة) طبعة منقحة ، ١٩٦٠ ، بالانكليزية •

ان بعض الاقتصاديين الاكاديميين يدركون تماما الفرق بين المفهومين، نذكر على سبيل المثال المؤلف الامريكي رالف بلوجت R. Blodgette في كتابه (النظم الاقتصادية المقارنة ، الطبعة المنقحة ، ١٩٤٩ ، بالانكليزية) حيث يقوم الكتاب كله على دراسة النظم الاقتصادية الواقعية (انماط الانتاج) من زاوية الدراسة المقارنة لمقولات النظام الاقتصادية ومؤسساته الاجتماعية والسياسية ذات الصلة بنشاطاته الاقتصادية • كذلك يحدد المؤلفان الامريكيان لوكس وهوست Loucks — Host [1] مفهوم (النظام الاقتصادي) بمعناه الواقعي ويدرسان عدة نظم اقتصادية ، خاصة الرأسمالية والاشتراكية، من وجهة النظر المقارنة • الا ان المؤلفين يحشران في مؤلفهما عدة فصول نظرية صرفة ، هي في الواقع جزء من تاريخ الفكر الاقتصادي وليست جزء من تاريخ النظم الاقتصادية (الرواد الطوبائيون ، النظرية الماركسية •• الخ ••) ولكن دون خلط في مفهوم النظام الاقتصادي نفسه •

وأخيرا ننهي هذه الفقرة عن مفهوم (النظام الاقتصادي) في الاقتصاد الاكاديمي بالاشارة الى تعريف الاستاذ الامريكي (هايمان) الذي يعرف النظام الاقتصادي تعريفا تكنولوجيا بمعنى (الوظائف المتخصصة المتلاحمة Interlocking التي لابد من وجودهما في جميع الانظمة الاجتماعية المتقدمة)[2] • ويركز هايمان في التمييز بين الانظمة الاقتصادية على وضعية (التكنيك) المستعمل لتنظيم النشاطات الاقتصادية ، فمثلا يصف النظام الاقطاعي بانه اقتصاد مخطط سلطوي Authoritarian مع تكنيك اداري لتنظيم الاقتصاد بينما يميز مفهوم(الاقتصاد الحر) ـ ويقصد الرأسمالي ـ (بغياب السلطة الحكومية في تحديد سلم الحاجات وفي

---

(١) راجع كتابهما الضخم (النظم الاقتصادية المقارنة) الطبعة الرابعة ، ١٩٥٢ ، بالانكليزية •

(٢) هايمان (تاريخ المذاهب الاقتصادية) ، ١٩٤٥ ، بالانكليزية •

تخصيص الوسائل اللازمة لاشباعها) ص ٨ .

١١ ـ طريقة عرض تاريخ الفكر الاقتصادي من حيث الشكل والموضوع :

استعرضنا في المحاضرات الاصلية طريقة عرض تاريخ الفكر الاقتصادي في الاقتصاد الاكاديمي من حيث الشكل واشرنا الى طرائق عرض (المفكرين) و (المدارس أو النظريات أو النظم الفكرية) ، ونضيف الى ذلك الان طريقة أخرى استعملها المؤلف الامريكي هنري وليم شبيكل H.W. Spiegel[1] وهي استعراض آراء كبار المفكرين الاقتصاديين في بعضهم البعض ، في تسلسل تاريخي يبدأ منذ فجر العلم الاقتصادي حتى الاقتصاد الحديث (أي من آراء ارسطو في افلاطون حتى آراء ساموليسن في كينز) . وميزة هذه الطريقة في نظر مقدم الكتاب الاستاذ بولدنك Boulding هي انها تعرض خلاصة لآراء كبار ممثلي الفكر الاقتصادي الغربي بشكل يبرز (الطبيعة العضوية Organic والداخلية للفكر الاقتصادي) ، فضلا عن اثارتها شهية القارىء للاستزادة من المعلومات بمراجعة الاصول نفسها . ان تعليقنا على هذه الطريقة لا يختلف عن تعليقنا على الطريقة الاولى المشار اليها في المحاضرات الاصلية (استعراض المفكرين) ، اذ ان هذه الطريقة الجديدة هي نفس الطريقة الاولى ولكن بدل ان تعكس آراء مؤلف الكتاب بالذات في تطور الفكر الاقتصادي تعكس آراء كبار الاقتصاديين الذين اختارهم المؤلف كنماذج لتقييم أجزاء معينة من تاريخ الفكر الاقتصادي .

اما من حيث أساليب عرض تاريخ الفكر الاقتصادي الاكاديمي من ناحية الموضوع أو بتعبير آخر من الزوايا (وجهات النظر) الاكاديمية المختلفة لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي فيمكن الاشارة الى الاساليب التالية[2] :

---

(١) في كتابه (تطور الفكر الاقتصادي) ، ١٩٦٤ ، بالانكليزية .

(٢) راجع في ذلك هايمان ـ المرجع السابق ـ .

أ ـ الاسلوب الانتقائي Ecclectic

أي دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي دون التقيد باتباع (مبدأ موحد) Unifying Principle أو خط عام بتنظيم التاريخ المذكور ككل • ان عيب هذا الاسلوب واضح لانه يثير الاضطراب في ذهن القارىء ولا يتيح له السيطرة على التيارات المتناقضة في تاريخ علم الاقتصاد • ان هذا الاسلوب هو الشائع بوجه عام في الكتب الاكاديمية ، وكمثال على ذلك نشـــير الى المؤلف الكلاسيكي للاقتصاديين الفرنسيين شارل جيد وشارل ريست (تاريخ المذاهب الاقتصادية ، في مجلدين ، بالفرنسية) •

ب ـ الاسلوب التحليلي Analytical :

أي دراسة تطور ونمو (التحليل) في تاريخ الفكر الاقتصادي ، أو حسب تعبير هايمان ، دراسة تطور المذاهب الاقتصادية نحو بلوغ (علم) الاقتصاد • واحسن مثال على هذا الاسلوب هو كتيب شمبيتر القديم بعنوان (عصور تاريخ المناهج والعقائد ، بالالمانية ، ١٩٢٤)[1] ، وكتابه الضخم الجديد (تاريخ التحليل الاقتصادي ، بالانكليزية ١٩٥٤) • ان عيب هذا الاسلوب هو انه تعسفي بعض الشيء لانه يخضع تاريخ الاقتصاد لوجهة نظر المؤلف نفسه مع اهمال وجهات النظر الحقيقية لاصـــحاب المذاهب التاريخية •

ج ـ الاسلوب المنهجي Methodological :

وقد اخذ بهذا الاسلوب هايمان في مؤلفه المشار اليه سابقا حيث اكد على ضرورة دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي من زاوية (المنهجية) أي

---

(١) Schumpeter — (Epochen der Methoden und Dogmengeschischte).

الذي ترجم مؤخرا الى الفرنسية بعنوان (تلخيص لتاريخ العلم الاقتصادي) ١٩٦٠ ، ترجمة المستعرب الفرنسي Bousquet .

(المنهج المتبع لحل المشكلة الاقتصادية أي مشكلة ندرة الموارد) • ان هذه النظرة في رأي هايمان تتضمن استيعاب التقدم التكنيكي في التحليل كما تتضمن التعبير عن فلسفة العصر في وقت واحد (صفحة ١٥ من مؤلفه) • ويرى المؤلف ايضا ان المهم ليس العلاقة بين الفكر الاقتصادي والمصالح الطبقية السائدة ، بل العلاقة بين الاشكال المتغيرة لفهم الانسان في عالم متغير وأساليب التفكير الاقتصادي (صفحة ١٧) ، أو بتعبير آخر يؤكد هايمان على العلاقة بين الفكر الاقتصادي والفكر العام دون ادراك الصلة العضوية بين الفكر كمجموع وبين اساسه المادي المتمثل في النظام الاقتصادي • يؤكد هايمان على اهمية (النهج) في تقرير (النتائج) التي يصل اليها المؤلف ، ويستشهد بمنهج آدم سمث ومدرسته ، الذي نفى امكانية الازمة والتقلبات في الاقتصاد بسبب منهجه الطبيعي الميكانيكي القائم على قياسه القوانين الاقتصادية على القوانين الطبيعية ، بعكس الدكتور كنى ومدرسته الفيزيوقراطية ، الذي اعتبر القوانين الاقتصادية قوانين عضوية (منهج بايولوجي) ، ولهذا ادخل مفهوم (المرض) في نظرية العضوية الاقتصادية Economic Organism ، ومن المعلوم ان نظرية الازمة الحديثة تأخذ بمنهجه العضوي • على ان هايمان لا يرى بان وحدة المنهج تؤدي بالضرورة الى وحدة النتائج ، اذ هناك مجال واسع لاختلاف التفسيرات ، ويستشهد هايمان مرة أخرى بمنهجية آدم سمث ، حيث امكن ظهور التفسيرات التالية انطلاقا من نفس الفرضية المنهجية ، فرضية انسجام المصالح
: Harmony of Interestes

(١) التفسير التفاؤلي (سمث نفسه) :

لأن العناية الالهية خلقت الدافع Impulse الطبيعي للانسجام في الطبيعة والانسان •

(٢) التفسير التشاؤمي (مالثس وريكاردو) :

القائم على ضرورة كبت ما يسميه مالتس (الدافع نحـــو التكاثر) Procuration Impulse في الانسان لامكان فعالية قوانين الطبيعة •

(٣) التفسير الاشتراكي لمعاصري ريكاردو :

القائم على الاعتقاد بان العيب لا يكمن في قوانين الطبيعة بل في النظم والمؤسسات الاقتصادية البشرية المخالفة لها ويمثل اوبنهايمر Openheimer امتدادا معاصرا لهذا التفسير •

(٤) التفسير اللبرالي (مدرسة مانجستر) :

القائم على الاعتقاد بان العيب في النظم الاجتماعية المعاصرة انما يكمن في التدخل غير الاقتصادي أي تدخل المؤسسات الاجتماعية غير الاقتصادية ، ويمثل فون ميزس Von Mises الامتـــداد النموذجي في الفكـــر الاقتصادي الحديث لهذا التفسير اللبرالي •

(٥) التفسير الماركسي (ماركس نفسه) :

يرى هايما نبان ماركس نقل فرضية (انسجام المصالح) للمستقبل بدل سحبها على الماضي وانه استنتج هذه الفرضية من مجموع (تناقضات الحاضر) بالذات • ان هذا التفسير للفكر الماركسي تفسير واضح الخطأ ، لان الماركسية تركز نقدها بالضبط على المفهوم الطبيعي للقانون الاقتصادي وتؤكد على الطبيعة التاريخية للعملية الاقتصادية (راجع سابقا مفاهيـــم لانكه) ، كما انها تؤكد من جهة ثانية على الطابع الدايلكتي (وحـــدة المتناقضات) للقانون الاقتصادي ، نافية نفيا مطلقا فرضية انسجام المصالح الكلاسيكية • ان هذا الرأي لا يتعارض مع التأكيد على الطابع الكلاسيكي للفكر الماركسي ، ولكن من زاوية أخرى ، هي زاوية التحليل الاقتصادي (نظرية قيمة العمل) •

د ـ الاسلوب الطبقي :

يشير هايمان الى هذا الاسلوب المستعمل من قبل بعض الاقتصاديين ، بمعنى اخضاع المذاهب الاقتصادية لمفهوم المصالح الطبقية لاصحابها ، أي اعتبارها مجرد (تعقيلات) Rationalizations لمصالح الطبقات التي يفترض المؤرخ انها (أي المذاهب) وضعت لخدمتها • ويستشهد هايمان كأمثلة على هذا الاسلوب بمؤلف ماركس (نظريات حول فائض القيمة) وارك رول Roll (تاريخ الفكر الاقتصادي) ومردال Myrdal (العنصر السياسي في تكوين المذاهب الاقتصادية ، ١٩٣٢ ، بالالمانية) • وفي رأيي ان هذه الامثلة التي يضربها هايمان لا تشترك في منهجيتها بوجه كامل • فكتاب ماركس المشار اليه أعلاه لا يمكن اختزاله على هذا الوجه التبسيطي الى مفهوم (الاسلوب الطبقي) ، لانه يستند في الواقع الى (المنهجية الماركسية) بطابعها المركب ، الذي اشرنا اليه عند عرض آراء لانكه • اما كتاب ارك رول ، فانه وان كان يميل الى المنهجية الماركسية ، الا انه لا يستوعبها بشكل شامل • واخيرا فان كتاب مردال (وهو احد اقطاب المدرسة السويدية المعاصرين) فانه يستند بوجه قاطع الى المنهجية الاصلاحية التطورية وليس الى المنهجية الماركسية • ان النقد الذي يوجهه هايمان الى هذا الاسلوب وهو انه اسلوب جزئي ، لا يستوعب الا جزء من الحقيقة فقط ولا يأخذ بنظر الاعتبار وجود نظريات تخالف المصالح الطبقية السائدة ، هو نقد صحيح اذا اخذنا بمفهوم (المصالح الطبقية) الضيق ، ولكنه لا ينطبق اطلاقا على المفهوم الماركسي القائم على تعدد العوامل الفعالة في التاريخ وطابعها المركب والمتبادل التأثير •

وكمثال جديد على اتباع هذا الاسلوب نشير الى الكتاب القيم الذي الفه الاستاذ الامريكي جاكوب اوزر J. Oser بعنوان (تطور الفكر الاقتصادي ، ١٩٦٣ ، بالانكليزية) ، حيث استعرض اهم المدارس الفكرية

الاقتصادية عبر التاريخ ابتداء من الماركنتيلية وانتهاء بالمدارس المعاصرة للتطور الاقتصادي ، وذلك على اساس الاجابة على ما يسميه (الاسئلة الخمسة الكبرى) The 5 Major Questions وهي التالية :

(١) ماذا كانت (الخليفة الاجتماعية) Social Background للمدرسة الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى ماهية النظام الاقتصادي الذي يكون الاطار الاجتماعي للمدرسة .

(٢) ماذا كان جوهر Essence المدرسة ، أو بعبارة أخرى ما هي الافكار الاساسية المشتركة بين أقطاب المدرسة .

(٣) ما هي الفئات الاجتماعية Social Groups التي خدمتها أو حاولت ان تخدمها المدرسة ، أو بعبارة أخرى ما هية الطابع الطبقي للمدرسة .

(٤) أسباب (فعالية) المدرسة وماهية (الدور) الذي قامت به في ضوء ظروفها الخاصة .

(٥) تشخيص أسباب تخلف المدرسة واضمحلالها .

اننا نعتقد ان هذا المنهج الاخير (منهج المادية التاريخية) هو وحده المنهج العلمي الجدير بدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ، لانه يربط بين الفكر الاقتصادي ـ كجزء من التركيب الفوقي للنظام ـ وبين الاساس الاقتصادي للنظام ـ أي نمط الانتاج القائم ـ ومرحلته النوعية الخاصة[١] .

هـ ـ اسلوب دراسة الفكر الاقتصادي من وجهة نظر (الشرعية) الاقتصادية :

وأخيرا نشير الى الاسلوب الذي استخدمه المؤلف الامريكي ليوروجين

---

(١) راجع سابقا ، الفقرات المتعلقة بمنهجية لانكه .

L. Rogin في كتابه القيم (معنى وشرعية النظرية الاقتصادية)[1] ، فهو يدرس تاريخ الفكر الاقتصادي من وجهة نظر شرعية او صحة Validity النظرية الاقتصادية أي انطباقها مع الواقع الاقتصادي باعتبار ان الاقتصاد علم وقائع Science of facts او بتعبير آخر مناسبتها للسياسة الاقتصادية • ولهذا فان دراسة المشاكل الملحة Urgencies المحيطة بنشوء النظرية لازمة لتحدد معنى Meaning النظرية وبالتالي صحتها أو شرعيتها بالمعنى السابق ، أي قدرتها على حل المشاكل الموجهة لحلها ، أي توفيرها لمستلزمات الواقع أي ملاءمتها للاستعمالات التي قصدتها ، أو بعبارة أخرى امكانية استخدامها كدليل للعمل في محيطها الخاص •

كذلك يرى (روجن) ان النظريات الاقتصادية تخضع لهذا المفهوم بصرف النظر عن (الشكل) الذي تصاغ فيه ، أي سواء كانت موضوعة بشكل نمط وجوبي Normative model أو نمط وضعي Positive model •

وكمثال على الشكل الاول يستشهد المؤلف بـ (الجدول الاقتصادي) للدكتور كنبي أو (نظام الحرية) لآدم سمث • وكمثال على الشكل الثاني يستشهد المؤلف بـ (قانون الاسواق) لساي • وفي كلا الحالين فان النظريات الاقتصادية موجهة لاصلاح الوضع القائم وفق (النمط النظري) المعين ، أي انها موجهة لنقد النظم القائمة باعتبارها غير اعتيادية abnormal من زاوية (النظرية) •

كذلك يرى المؤلف ان (اهمية) Significance النظرية تتوقف على العوامل الستراتيجية التي اختارتها ، أي ما تعتبره الحقائق المهمة في

(١) Leo Rogin — Meaning and validity of economic theory. 1956.

الواقع المعين ، فاذا كانت العوامل التي توجهت اليها ثانوية فهي تفقد في نظر روجن صحتها وشرعيتها • وكمثال على ايضاح هذه النقطة يستشهد المؤلف بالجدل المعروف الذي ثار بين مالتس وريكارد والذي استمر ثلاثة عشر عاما وكان مصدره اختلاف العوامل الستراتجية في نظرهما • فبالنسبة لمالتس كان العامل الستراتيجي هو مسألة الاستقرار أو الثبات الاقتصادي Stability اما بالنسبة لريكاردو فقد كان العامل الستراتيجي هو مسألة النمو الاقتصادي Growth • ولهذا فقد كانت مشكلة مالتس هي مشكلة الازمات بسبب عدم توازن العرض والطلب الناتج في نظره عن عدم كفاية الطلب الموضوع تحت تصرف المستهلكين غير المنتجين Unproductive Consumers وقد تركز العلاج في نظره في زيادة عددهم ، بينما كانت مشكلة ريكاردو هي اتجاه الربح نحو الانخفاض بسبب عدم كفاية استخدام رأس المال في الزراعة ، الناتج بالدرجة الاولى عن استمرار قوانين الحبوب ، Corn laws ، وقد تركز العلاج في نظره في الغاء هذه القوانين • ومعنى كل ذلك هو ان مالتس كان يدافع عن طبقة مالكي الارض المؤجرة ، بينما كان دفاع ريكاردو ينصب على الطبقة الرأسمالية المستأجرة للارض •

كذلك يعترف المؤلف بانه ليس من الضروري ان تكون (نية) المنظر الاقتصادي منصرفة عمدا الى الاستعمالات المعينة ، كما ان المهم هو التقييم بالنسبة لعصر المنظر لا بالنسبة لعصرنا الحاضر •

ولا حاجة بنا للتأكيد بان آراء روجن هي في جملتها اقتراب واضح من المنهجية العلمية وتقدم أكيد في دراسة الفكر الاقتصادي بالنسبة للمؤلفات الاكاديمية •

١٢ ـ ارتباط الفكر الاقتصادي بالفكر العام :

نشير كأمثلة حديثة تؤكد هذا الارتباط الى بعض المؤلفات الجديدة في

أ ـ اثر الثورات الكبرى الثلاث في تطوير الفكر الاقتصادي ـ آراء (اوزر) :

يؤكد اوزر[1] بحق اهمية الثورات العلمية الثلاث في تاريخ الفكر الاقتصادي وهي ثورات نيوتن ودارون واينشتاين .

(١) فيما يتعلق بنيوتن ١٦٤٢ ـ ١٧٢٧ ، اثرت اراؤه الثورية الجديدة في الرياضيات والطبيعيات (التجربة كمصدر للمعرفة ، القانون الطبيعي ، التوازن الكوني الآلي والثابت) مباشرة في اتجاهات المدرسة الكلاسيكية الانكليزية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة النمساوية والسويسرية (فكرة التسيب الاقتصادي ، فكرة الصالح الخاص ، فكرة انسجام المصالح ، فكرة القانون الطبيعي الثابت .. الخ ..)

(٢) وفيما يتعلق بدارون ١٨٠٩ ـ ١٨٨٢ ، أثرت أفكاره الثورية في البايولوجيا (مبدأ الكفاح من أجل البقاء ، مبدأ الانتخاب الطبيعي ، فكرة بقاء الاصلح ، فكرة النشوء والارتقاء) في عدة مدارس اقتصادية كبرى في مقدمتها المدرسة الماركسية والمدرسة التاريخية الالمانية والمدرسة النظمية أو المؤسسية الامريكية ، كما اثرت أيضا في من يسمون انفسهم الداروينيين الاجتماعيين (أنصار سبنسر وكراهام سمنر) أي بمفاهيم العرقية والاستعمارية .

(٣) وكذلك فيما يتصل باينشتاين ١٨٧٩ ـ ١٩٥٥ ، ومفهوم النسبية ، فانه وان لم يكن له تأثير مباشر حتى الآن في العلوم الاجتماعية والاقتصادية لاسباب معروفة (حداثة النظرية ، التخصص المفرط في العلم الحديث ، ظهور النسبية في العلوم الانسانية بصورة مستقلة عن

---

(١) راجع كتابه (تطور الفكر الاقتصادي) المشار اليه سابقا الفصل ٢٤ .

نسبية اينشتاين وموازية لها) الا ان آثارها غير المباشرة ظاهرة في جميع مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تأخذ جميعها بفكرة (نسبية) المفاهيم والقيم .

ب ـ نظرية بييتر Piettre في ربط مراحل الفكر الاقتصادي بمراحل الحضارات الغربية[1] :

يقسم بييتر تطور الفكر الاقتصادي الى ثلاث مراحل : الاولى يسميها مرحلة (اقتصاد الخدمة) Economie de service وتشمل مجموع تاريخ الفكر الاقتصادي حتى القرن الثامن عشر ـ والمرحلة الثانية يسميها مرحلة (اقصاد الحرية) Economie de liberte ـ والاخيرة يسميها مرحلة (اقتصاد التدخل) ـ Economie de l'intervention .

ويربط المؤلف هذه المراحل الفكرية بثلاث مراحل في تطور الحضارات الغربية (حضارات البحر المتوسط) اليونانية والرومانية والغربية ، وهي مراحل سيطرة التقاليد (الدينية أو الخلقية أو القانونية .. الخ .) على المجتمع ، فمرحلة التحرر من التقاليد المذكورة ونقدها ويسميها المرحلة (الفردية) ، فمرحلة تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية . وتكون الحياة الاقتصادية (الواقع الاقتصادي) مطابقة لهذه المراحل الحضارية في كل من الحضارات المذكورة . ففي المرحلة الاولى يكون الاقتصاد خاضعا Subordonne وفي الثانية يكون الاقتصاد مستقلا Independante وفي الاخيرة يكون الاقتصاد سائدا Dominante . وحسب هذه النظرية تشمل المرحلة الاولى للفكر الاقتصادي (اقتصاد الخدمة) مجموع العصور القديمة والعصور الوسطى والمرحلة الاولى من العصور الحديثة . وكل ما يتبدل في الفكر الاقتصادي ، حسب المؤلف ، هو (المخدوم الذي يخدمه

---

(١) راجع كتابه (العصور الثلاثة للاقتصاد) ، ١٩٥٥ ، بالفرنسية ـ وكتابه المشار اليه سابقا (الفكر الاقتصادي والنظريات المعاصرة) ، بالفرنسية

الاقتصاد . ففي العصور القديمة يكون الاقتصاد في خدمة المدينة أي دولة المدن اليونانية ، وفي العصـــور الوسطى يكون في خدمة الصالح العـــام Bien public وفي الاخيرة يكون في خـــدمة الامير Prince أي الدولة المطلقة .

ان هذه النظرية نموذج واضح للتفكير المثالي في تفسير التاريخ العام والاقتصادي فهي تفترض (نظرية) ما لتطور التاريخ العام ، وتسند تطور الاقتصاد (حياة وفكرا) اليها ، خلاف النظرية العلمية التي ترى في تطور الافكار انعكاسا لتطور الوقائع نفسها . ان النتيجة العملية لهذه النظرية هي ان المؤلف يدخل الفكر الاقتصادي لثلاثة نظم اجتماعية مختلفة (المجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي والرأسمالية التجارية) ضمن نمط واحد تحت اسم (اقتصاد الخدمة) كما رأينا .

١٣ ـ التصنيف العلمي لتاريخ الفكر الاقتصادي(١) :

في رأينا ان التصنيف المناسب لتاريخ المذاهب الاقتصادية ، من زاوية ارتباطه العضوي بتاريخ (النظم الاقتصادية) هو التصنيف التالي :

(١) الفكر الاقتصادي للعهد العبودي (الرق) Slavery ـ (خاصة الفكر اليوناني) ، القرنان الخامس والرابع ق.م .

(٢) الفكر الاقتصادي للعهد الاقطاعي Feudalism ـ ٥٠٠ ـ ١٥٠٠م (خاصة الفكر الاكويني ـ القرن ١٣م) .

(٣) الفكر الاقتصادي للعهد الرأسمالي :

١ ـ المدارس الرأسمالية :

---

(١) تحل هذه الفقرة محل الفقرة الاخيرة من (الملاحظات العامة) بعنوان (خلاصة المنهاج لهذا العام) .

أ ـ عهد الرأسمالية التجارية (القرن ١٥ ـ ١٨م) ـ المدرسة الماركنتيلية ، وبعض الاتجاهات الطوبائية .

ب ـ عهد الرأسمالية الصناعية (اللبرالية) ـ القرن ١٨ ـ ١٨٧٠)

(١) المدرسة الفيزيوقراطية ـ (محاولة توفيقية لبرجزة الاقطاع والقطاع الزراعي في فرنسا) ١٧٥٠ ـ ١٧٨٠ .

(٢) المدرسة الكلاسيكية الانكليزية (سمث ، ريكاردو) ١٧٧٦ ـ ١٨٤٨م .

(٣) المدرسة التبريرية Apologetic (سي ، باستيا ، مالتس ، كيرى) .

(٤) المدرسة الانتقائية (جون ستيوارت مل) .

(٥) المدرسة التاريخية الالمانية الاولى (روشر وتلاميذه) .

(٦) المدرسة الوطنية الالمانية (لست) .

٢ ـ مدارس البرجوازية الصغيرة ـ (سيسموندي ، برودون ، الاشتراكيات الطوبائية) .

٣ ـ الماركسية .

جـ ـ عهد الرأسمالية الاحتكارية (الامبريالية) ـ ١٨٧٠ ـ ١٩١٤

(١) المدرسة النمساوية (مدرسة فينا) ـ (منكر ، جيفونز) حوالي ١٨٧٠ .

(٢) مدرسة التوازن (مدرسة لوزان) ـ (فالراس ، باريتو) ـ أواخر القرن ١٩ .

(٣) المدرسة المختلطة (مارشال وكلارك) ـ حوالي ١٨٩٠ .

(٤) المدرسة التاريخية الالمانية الثانية ـ شمولر وانصاره ـ

(٥) المدرسة النظمية (المؤسسية) الامريكية ـ ڤبلن وانصاره .

د ـ عهد الازمة العامة للرأسمالية (١٩١٤ ـ ١٩٣٩)

١ ـ المدارس الرأسمالية :

١ ـ المدرسة الاحتكارية اللبرالية (عدم تدخل الدولة)

اللبراليون الجدد (الكلاسيكيون) Neo — liberals

ـ فون ميزس Mises ومدرسته ، المدرسة السويدية (فكسل Wicksel ومدرسته) .

٢ ـ المدارس الاحتكارية التدخلية

(١) المدرسة الفاشية (تدعو للتأميم لغرض الحرب) .

(٢) توجيه الدولة للقطاع الاحتكاري (الاقتصاد المختلط) .

(٣) تدخل الدولة لتحقيق القيمة (الكينزية) .

٢ ـ المدارس البرجوازية الصغيرة (الاشتراكية الديمقراطية ـ مدرسة اقتصاد الرفاه ـ پيغو وانصاره ـ مدرسة هوبزن وهلغردنغ .

٣ ـ امتدادات الماركسية

١٤ ـ بعض تصنيفات المؤلفات الاكاديمية :

لاجل عقد مقارنة بين التصنيف الذي اقترحه والتصنيفات الاكاديمية الشائعة ، اكتفى بالاشارة الى تصنيفين هما :

أ ـ تصنيف بكنكهام للفكر الرأسمالي(١) :

ان تصنيف بكنكهام لمدارس الفكر الاقتصادي تصنيف يقترب من

---

(١) راجع كتابه المشار اليه سابقا (النظم الاقتصادية النظرية ، ١٩٥٨ ، بالانكليزية) .

التصنيف العلمي ومتأثر به قطعا وخاصة فيما يتعلق بتصنيف المدارس الرأسمالية ونشير فيما يلي الى خلاصة التصنيف •

(١) الرأسمالية التنافسية ـ المدرسة الكلاسيكية الانكليزية ، المدرسة الكلاسيكية الجديدة •

(٢) الرأسمالية التطورية ـ المدرسة التاريخية الالمانية •

(٣) الرأسمالية التطورية أيضا ـ النظمية الامريكية •

(٤) الظريات الاشتراكية للرأسمالية ـ الماركسية •

(٥) الرأسمالية الموجهة ـ الكينزية •

(٦) الرأسمالية المنظمة ـ النظريات الاحتكارية (Monopoly Th.)

(٧) الرأسمالية المنظمة أيضا ـ نظريات احتكار القلة (Oligopoly Th.)

اما بالنسبة للنظام الاشتراكي فهو يدرس فكره الاقتصادي على أساس التصنيف التالي :

(١) نظرية الاشتراكية اللبرالية Iiberal

(٢) نظرية الاشتراكية السلطوية Authoritarian (نظرية التخطيط المركزي) •

ان العيب الاساسي في هذا التصنيف لمراحل الرأسمالية هو التركيز في التمييز بين المراحل على التغيرات في التركيب الفوقي للنظام ، وخاصة سياسة الدولة الرأسمالية ، في حين ان التغيرات التي تستحق التسجيل في تطور الرأسمالية هي التغيرات في الاساس الاقتصادي ، أي في علاقات الانتاج نفسها ، وهذه هي ميزة التصنيف الذي اقترحته سابقا •

ب ـ تصنيف ليكخمان للفكر الاقتصادي[1] :

يصنف ليكخمان مدارس الفكر الاقتصادي استنادا الى مفهومه العام المشار اليه سابقا حول ارتباط الفكر الاقتصادي بالفكر العام دون التركيز على ربط الفكرين معا بالنظام الاقتصادي الواقعي نفسه • وفيما يلي نذكر خلاصة تصنيف هذا المؤلف :

(١) البدايات ـ (من اليونان حتى العصور الوسطى والمدرسة الماركنتيلية)•

(٢) المدرسة الكلاسيكية (وتشمل ماركس أيضا في نظر ليكخمان) •

(٣) المدرسة الحدية (أي النمساوية) وخصومها (أي المدرسة التاريخية الالمانية والمدرسة المؤسسية الامريكية) •

(٤) المدارس الاقتصادية المعاصرة ـ (ويدخل المؤلف فيها المدرسة الكينزية ونظريات الازمات ، ونظريات الاسعار ، ونظريات تحليل الرأسمالية بما في ذلك مدرستا الرفاه الاقتصادي الاولى والمتأخرة) •

من الواضح ان هذا التصنيف الذي يقترحه ليكخمان تصنيف غير تاريخي ومضلل ، فالنظريات الرأسمالية تفقد وحدتها ، وكذلك الماركسية فانها تفقد استقلالها وخصوصيتها •

---

(١) راجع كتابه المشار اليه سابقا (تاريخ للافكار الاقتصادية) ١٩٦٤ ، طوكيو ، بالانكليزية •

الفصل الثاني

الفكر الاقتصادي خلال عصر العبودية

١ ـ الفكر الاقتصادي العبودي :

١ ـ قيمة الافكار الاقتصادية لهذا العهد .

٢ ـ الفكر العبري .

٣ ـ الفكر اليوناني (أساسه المادي ـ الفلسفة اليونانية) .

أ ـ افلاطون (أصل الدولة ـ الدولة المثالية ـ أفكاره الباقية) .

ب ـ ارسطو (الدولة المثالية ـ تحليله الاقتصادي ـ أفكاره الباقية) .

حـ ـ اكزينوفون (الاقتصاد المنزلي ـ موارد اثينا) .

د ـ تلخيصات اخرى للفكر اليوناني .

٤ ـ الفكر الروماني (أساسه المادي ـ فكره الاقتصادي ـ الثورة المسيحية ـ تلخيصات أخرى) .

٢ ـ اضافات للفكر الاقتصادي العبودي :

١ ـ تطور المدارس الفلسفية الرئيسية في الفكر اليوناني .

٢ ـ شومبيتر والفكر الاقتصادي اليوناني .

٣ ـ ملاحظات ليكخمان حول الموضوع .

٤ ـ ملاحظات بيتر حول الموضوع .

٥ ـ ملاحظات هايمان حول الموضوع .

الفكر الاقتصادي خلال عصر العبودية

الفكر العبري واليوناني والروماني

١ ـ قيمة الافكار الاقتصادية لهذا العهد :

هناك اتجـــاهان متطرفان في الادب الاقتصادي حول قيمـــة الافكار الاقتصادية لهذا العهد (وخاصة بالنسبة لليونان) واثرها بالنسبة لتطـور الفكر الاقتصادي اللاحق •

آ ـ الاتجاه السلبي :

وهو الذي ينكر وجود أية أفكار اقتصادية ذات قيمة لدى مفكري هذا العهد ، بما فيهم اليونان ، ونذكر على سبيل المثال :ـ

(١) جيدوريست (تاريخ المذاهب الاقتصادية) اللذين ابتدءا دراستهما للفكر الاقتصادي بالمدرسة الفيزيوقراطية مهملين دراسة الافكار التي سبقتها •

(٢) كـــانان (Cannan) (استعراض النظرية الاقتصادية) الذي يؤيد نفس الاتجاه •

(٣) دورنـــك (During) (التاريخ النقـــدي للاقتصاد السياسي والاشتراكية) الذي لم يجد للفكر القديم أو الوسيط أية مساهمة ايجابية في علم الاقتصاد •

(٤) شومبيتر (عصـور تاريخ العقائد والمناهج) الذي يهمل قيمة مـا يســميه الانجازات (المباشرة) للقـــدماء في تطوير النظـــرية الاقتصادية •

ب ـ الاتجاه الايجابي :

وهـــو الذي يبالغ في اثر الفكر اليوناني خاصـــة في تطور الافكار الاقتصادية الحديثة وينسب لهم كثيرا من النظريات التي ما كان يمكن ان توجد الا بعد ظهور النظام الصناعي الحديث وذلك لمجرد اشارات عابرة يعثر عليها في مؤلفاتهم • وكمثال على ذلك نذكر (هاني) في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي) طبعه (١٩٤٧) الفصل الرابع، الذي يرىان الفكر اليوناني كان عاملا (مستقلا) في تطور المذاهب الاقتصادية ، كما يرى ان افلاطون مثلا أول من وضع التفسير الاقتصادي للتاريخ (صفحة ٥٦) وذلك لمجرد ذهابه الى ان سبب وجود الدولة هو تنوع حاجات الانسان وعدم امكان سدها لوحده •

جـ ـ التقدير الصحيح :

يمكن صياغته بالشكل التالي :

(١) لم تظهر نظريات اقتصادية بالمعنى الحديث الا بعد وضع (اسس) نظـــام الرأسمالية الصناعية ، أي في عهـــد نشوء نظام ما يســـمى بـ (المانكفتورة) أي في أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر ، ولذلك فهذه النظريات تعكس في الحقيقة الشروط الماديـــة للنظام المذكور[١] •

(٢) ولكن وجدت لدى مفكري عهد الرق وخاصة لدى فلاسفة اليونان بعض العبـــارات الاقتصادية التي كانت تعكس بعض الشروط المادية لنظام الانتاج السلعي (أي الانتاج للسوق) الذي وجد لدى اليونان بعد تطور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتقسيم العمل وتوفر شروط

---

(١) يراجع في هذا الصدد ـ اريش رول (الطبعة الرابعة ص ٢٢) ، وانكلز (الرد على دورنغ) الفصل العاشر ص (٢٥٢ ـ ٢٥٦) بالترجمـة الانكليزية •

التبـــادل السوقي واستعمال النقود • وهـــذه النظريات أو الآراء الاقتصادية اليونانية كانت في الواقع نقاط انطلاق للنظريات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة[1] •

(٣) وبالرغم من ان المجتمع البدائي (العشيري) انتج بعض الآراء التكنيكية المتعلقة بسد الحاجات الاقتصادية (تبدل المواسم ، خصوبة التربة ، عادات الحيوان) فأنه لم يثر أية مشاكل اقتصادية لان عملية الانتاج ومصير المنتوج كانا تحت سيطرة المنتج مباشـرة ولهذا بالضـبط لم توجد في هذا العهد أفكار اقتصادية • ولكن عند تحول المجتمـــع البدائي الى مجتمع طبقي ، بنتيجة ظهور الملكية الانتاجية الخاصة ونظام الانتاج للسوق ونظام تبادل المنتوجات ، وبفقدان المنتج سيطرته على عملية الانتاج والتبـــادل ، توفرت الظروف المادية لظهـــور أفكار اجتماعية واقتصادية تتعلق بتفسير نشوء المجتمع والبنـــاء الاقتصادي وهذا ما حصل فعلا في المجتمعات القديمة التي ظهرت فيها الافكار التي ستكون موضوع بحثنا في هذا الفصل •

٢ ـ الفكر العبري :

أ ـ اساسه المادي :

ان الاساس المادي لبعض الافكـــار الاقتصادية العبرية هو تحول المجتمع العبري القديم من النظام العشيري الى مجتمع العبودية ، أي نظام الانتاج القـائم على عمل العبيد • وكانت خطوات التحـول الاساسية من النظـام القديم الى النظام الجديد هي : أولا ـ ظهور الملكية الفردية في الارض وفي العبيد ، وثانيا ـ تطور التجارة الخارجية وخاصة تجارة العبيد ، واحتكارها في بعض العهود من قبل الدولة ، وثالثا ـ ظهور الممالك العبرية التي عجلت

---

(١) سخر ماركس اشد السخرية بدورنغ عندما استخف هذا بعبقرية الفكر الاغريقي (راجع الرد على دورنغ ص ٢٥٤) •

عملية التطور المذكور • وقد كان ضحايا هذه العملية هم الاكثرية الساحقة في المجتمع العبري الذين نزعت أراضيهم وارهقت كواهلهم بالضرائب والرسوم لسد حاجات البلاط العبري المتزايدة ، ولاثراء الطبقة التجارية الجديدة •

ب ـ الثورة الروحية لانبياء اليهود :

ان المحتوى الاساسي للثورة الروحية التي قام بها أنبياء العبريين هو مهاجمة الطبقات الجديدة (التجار والمرابين خاصة) والمطالبة بمنع الحجز على أدوات وملابس ووسائل معيشة المدين (وقد دخل هذا الرأي في القانون اليهودي كما دخل فيما بعد في اكثرية القوانين في البلدان الاخرى) • ومن الطبيعي ان تتخذ الثورة المذكورة الشكل الديني فتضع طريق الخلاص من النظام السائد حينذاك في ضرورة التمسك بالتعاليم الدينية اليهودية وفي تغيير سلوك الانسان • الا ان تلك الثورة الروحية لم تحقق أهدافها في ارجاع الوضع الاجتماعي الجديد الى وضعه السابق بالنظر لان قوى المجتمع الجديد (وخاصة التجارة) كانت تخدم تقدم قوى الانتاج حينذاك وتساهم في سيطرة الانسان على الطبيعة •

وقد كانت المسيحية فيما بعد امتدادا للثورة الروحية اليهودية ، والظاهر انها فشلت في تحقيق أهدافها لنفس الاسباب •

٣ ـ الفكر اليوناني[١] :

آ ـ اساسه المادي :

ان الاساس المادي للفكر اليوناني هو أيضا انحلال المجمع العشيري

---

(١) راجع حول الفكر اليوناني :
اسماعيل صبري (دروس في الاقتصاد السياسي) ص ٢٩٧ـ٣٠٠ •
انكلز (الرد على دورنغ) الطبعة الثالثة ص ٥٦ـ٨٥ ، بالانكليزية •
انكلز (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) طبعة ١٩٥٥ ، الفصلان

وتحوله الى مجتمع العبيد الطبقي .

ففي العهد البطولي – سبق ان ظهرت ملكية الارض وتقسيم العمل والتبادل ، وبالنتيجة ظهر نظام ارستقراطية الارض وخاصة في (دول المدن) اليونانية منذ القرن الثامن قبل الميلاد ، ومنذ ذلك الوقت بدأ نظام (الزراعة المغلقة) يعتمد تدريجيا على السوق مما أدى بالتدريج الى نزع ملكية الفلاحين المستقلين (أي مالكي الارض ووسائل الانتاج) وتحولهم الى عبيد .

وقد حاول سولون في تشريعه المعروف في القرن السادس قبل الميلاد تكييف الدولة اليونانية للوضع الاقتصادي الجديد من دون عنف ، فمنع استعباد المدين والغي كثيرا من الديون القائمة ، واناط وظائف الدولة

الخامس والتاسع خاصة ، بالالمانية .

جون ايتون (الاقتصاد السياسي) الطبعة الاولى ص ٧ – ١٦ بالانكليزية .

رول – (تاريخ الفكر الاقتصادي) الطبعة الرابعة ص (٤١ – ٤٢) بالانكليزية .

سول – (المذاهب الاقتصادية الكبرى) الترجمة العربية للبراوى ص (١٧ – ٢٠) .

فركسون – (معالم الفكر الاقتصادي) الطبعة الثانية ص (١ – ١٦) بالانكليزية .

كرى (Gray) (تطور المذهب الاقتصادي) طبعة (١٩٤٨) ص (١١ – ٣٩) بالانكليزية .

كونار (Gonnard) (تاريخ المذاهب الاقتصادية) الطبعة الخامسة ، تراجع المقدمة (بالفرنسية) .

المعهد الاقتصادي السوفييتي (الاقتصاد السياسي) الطبعة الاولى ص (٣١ – ٤٧) الترجمة (الفرنسية) .

هاني – (تاريخ الفكر الاقتصادي) الطبعة الثالثة ص (٥٦ – ٨٥) بالانكليزية .

بطبقتي ملاك الارض والتجار دون بقية الفقراء من الاحرار ، ولكنه فشل فشلا ذريعا في تخفيف حدة النزاع بين التجار وارستقراطيي الارض وهو النزاع الاساسي بين طبقتي مالكي وسائل الانتاج في المجتمع اليوناني ، الذي كان يكمن وراء جميع احداث التاريخ اليوناني •

وفي عام ٥٠٩ قبل الميلاد (دستور كليستينس Cleastenes) حطمت (ديمقراطية الطغاة) الحكم الارستقراطي لمالكي الارض وثبتت حكم التجار ودشنت عهد الاستعمار الاغريقي ، الا ان الديمقراطية اليونانية فشلت في قهر المدن الارستقراطية الاخرى وخاصة سبارطة بسبب بناء

هيكل التجارة والمشاغل في نظامها الانتاجي على العبيد ، كما حطمت في نفس الوقت طبقة الاحرار (من فقراء الفلاحين والمهنيين) وبذلك عملت على انحلال نظامها نفسه من الداخل قبل اسقاطه من الخارج على يد سبارطه • وفي عام ٣٣٨ قبل الميلاد • سيطر الحكم المقدوني على جميع بلاد اليونان •

ب ـ الفلسفة اليونانية :

ان الفلسفة اليونانية تعكس في جوهرها هذه النزاعات الاجتماعية الي اشرنا اليها بين فئات المجتمع اليوناني ، وخاصة النزاع بين الطبقتين المتنازعتين على الحكم ، الطبقة التجارية والطبقة الارستقراطية • وقد ظهر أكبر فلاسفة اليونان في الفترة الاخيرة لهذا التطور التاريخي الطويل للتبدل الاجتماعي في اليونان •

افلاطون : ٤٢٨ ـ ٣٤٨ قبل الميلاد :

كان افلاطون نفسه ارستقراطيا ، ولكنه لم يكن ضد الديمقراطية (أي حكم التجار حينذاك) بشكل مطلق ، ولكنه ثار ضد مبالغات وتطرفات الحكم المذكور • وقد عاش افلاطون في العهد الديمقراطي لاثينا ، وقد

اشتغل بصورة مباشرة في السياسة ، وهناك دلائل كثيرة على ان كتابه الرئيسي (الجمهورية) كتبه بأمل الحظوة لدى ملك (سيراقوزة) ديونيسيوس الثاني • ان أهم مصادر تفكيره الاقتصادي موجودة في (الجمهورية) وبعض أقسام (القوانين) •

١ ـ نظريته في اصل المدينة (أي الدولة) :

يمكن تلخيص نظرية افلاطون في اصل المجتمع والدولة في النقاط التالية :

آ ـ تمتد جذور المجتمع وبالتالي الدولة الى تقسيم العمل الاجتماعي ، ويرى افلاطون ان التقسيم المذكور انما نشأ بالضرورة لاختلاف المواهب الطبيعية بين الناس من جهة[1] وتعدد حاجات الانسان من جهة أخرى •

ب ـ ان تقسيم العمل (أو التخصص) يؤدي بالضرورة الى نشوء التجارة •

جـ ـ الا ان افلاطون لا يتابع نظريته لبيان الصلة بين تقسيم العمل والتبادل من جهة وبين نشوء الدولة من جهة أخرى ، وهو ما اكتشفه علم الاجتماع في القرن التاسع عشر ، وذلك بتحديد سلسلة الاتصال بين تقسيم العمل ، فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فالتبادل ، فنشوء الطبقات ، فضرورة نشوء الدولة •

د ـ كذلك اهمل افلاطون المصدر الاجتماعي لتقسيم العمل ورأى فيه مجرد ظاهرة طبيعية تتصل بالمواهب الطبيعية للانسان كما رأينا أعلاه •

---

(١) يرى هاني في فكرة الربط بين وجود الدولة وبين حاجات الانسان الطبيعية مبررا لرأيه في نسبة نظرية التفسير الاقتصادي للتاريخ الى افلاطون •

هـ ـ كذلك لم يدرك افلاطون الصلة بين تقسيم العمل وتوسع السوق ، وهو ما أكد عليه فيما بعد (آدم سمث) •

و ـ استخدم افلاطون نظريته لاغراض سياسية واضحة وهي :ـ تمجيد نظام الطبقات المغلقة او ما يدعونه بـ (Castes) وبنى جمهوريته على الاساس المذكور •

٢ ـ نظريته في الدولة المثالية (الجمهورية) :

كذلك يمكن تلخيص هذه النظرية المشهورة في النقاط التالية :ـ

آ ـ انعدام النزاع الطبقي في الجمهورية ، ولاشك ان هذا الرأي يعكس اشمئزاز افلاطون من النزاعات الطبقية المحتدمة التي كانت تتأكل الديمقراطية اليونانية •

ب ـ ازالة النظام الطبقي في الدولة المثالية ، لا بالغاء الطبقات ، بل بخلق نظام طوائف مغلق ، يقوم على اختيار احداها للحكم والدفاع على ان تكون هذه الطائفة حرة من الاستثمار والعمل (وهذه هي الفكرة الشيوعية المزعومة في جمهورية افلاطون) ، وتتخصص الطوائف الاخرى للعمل والانتاج • ان طائفة الحكام يجب ان تهيأ للحكم منذ الطفولة وتؤدي الامتحان اللازم لذلك ، وتتألف عادة من (الحراس) و (المساعدين) •

جـ ـ ان افلاطون اذن يدعو الى حكم الفئة المختارة (النخبة) (ضد فئات المجتمع المنتجة وهو بذلك يسجل في الحقيقة اشمئزازه من كلا النظامين السائدين في اليونان في زمانه ، نظام آثينا الديمقراطي ، ونظام سبارطه الارستقراطي ، حيث كان الفساد والانحلال يعتورهما على السواء • وقد استغلت هذه النظرية الافلاطونية حتى في زمن افلاطون لتبرير (الثورة المضادة) للارستقراطية ضد حكم التجار

الديمقراطي •

٣ ـ افكار افلاطون الباقية في الفكر المعاصر :

آ ـ فكرة حكم (النخبة) ـ لقد دخلت هذه الفكرة في كثير من النظريات الاجتماعية والسياسية المعاصرة ، فدعا اليها (باريتو) (أحد رواد المدرسة الرياضية في الاقتصاد) ورأى فيها القوة الدافعة لمجموع التطور الاجتماعي ، كما دعا اليها (ويلز Wells) في بعض مؤلفاته ورواياته (راجع المقدمة حول تفاصيل النظرية) •

ب ـ حكم العقل : وقد دعا الى هذه الفكرة جميع الفلاسفة العقليين في العصر الحديث •

جـ ـ فكرة (العهد الذهبي السابق) : وهي الفكرة التي كانت تظهر دائما لدى المدارس الرومانتيكية في الاقتصاد ، كما هي الحال لدى الرومانتيكيين الالمان في القرن الماضي (فيخته ومولر) الذين اعتبروا العصور الوسطى هي العصر الذهبي المزعوم •

د ـ احتقار التجارة الخارجية : كذلك نجد هذه الفكرة بارزة في كتابات الاقتصاديين الرومانتيكين في المانيا •

هـ ـ النظر للاقتصادي كمصلح اجتماعي : وهذه النظرة لاتزال تسود الكثير من الكتابات الاشتراكية غير العلمية حيث ينظر الى وسائل تطور المجتمعات بمعزل عن قوانين الاقتصاد العلمي •

ارسطو : ٣٨٤ ـ ٣٢٣ قبل الميلاد :

لم يكن ارسطو منتميا للطبقة الارستقراطية ، ولذلك كان أقل عداء لحكم تجار المدن • وقد وضع ارسطو الكثير من اسس العلم الحديث ، كما

---

(١) راجع كتابه السابق (ص ٥٦) •

كان أول محلل اقتصادي • ان اكثر آرائه الاقتصادية موجودة في كتابه (السياسة) وفي بعض أقسام كتابه (الاخلاق) •

١ ـ نظريته عن الدولة المثالية :

يمكن تلخيص نظرية ارسطو عن الدولة المثالية بالنقاط التالية :ـ

آ ـ ينتقد الجوانب الشيوعية في جمهورية افلاطون (مشاعية الملكية والنساء لدى الطبقة الحاكمة) ويرى انها مخالفة لطبيعة الانسان فضلا عن اضرارها بمصلحة المجتمع[١] •

ب ـ يدافع عن الملكية الفردية بحجة انها ضرورية كدافع (للعمل) وقد انتقلت هذه الحجة كما هو معروف لجميع نظريات الملكية الحديثة وخاصة عن طريق الفيلسوف الانكليزي (جون لوك) • ان اصحاب هذه النظريات يخلطون بالطبع بين نوعين مختلفين من التملك هو التملك الاستثماري (تملك ثمرات عمل الغير) والتملك غير الاستثماري (تملك المالك لثمرات عمله هو) ، ولا يمكن ان تكون حجة الواعز مقبولة الا بالنسبة للنوع الاخير منهما •

جـ ـ يقسم ارسطو المجتمع الى طبقتين : الاولى طبقة الحاكمين وهم الذين يجب ان يمارسوا الوظائف الاساسية الاربعة : الدفاع والسياسة والقضاء والرهبنة ، كما يرى ارسطو ان الفرد من هذه الطبقة يجب ان يمارس جميع هذه الوظائف على التعاقب وحسب السن ، اما الطبقة الثانية : فهي المحكومون وتتألف من جميع الطبقات المنتجة في المجتمع : الفلاحون ، والعمال ، والحرفيون •

د ـ يعترف ارسطو بأن العبيد هم أساس المجتمع ، ولكنه مع ذلك يصر على

---

(١) راجع الكتاب الثاني من (السياسة) لارسطو ـ في تراجمه العديدة بشتى اللغات •

ان اساس الرق كامن في الطبيعة البشرية ، وان الرقيق ما هو الا اداة (حية) لا تختلف عن أدوات العمل الاخرى الجامدة[1] ، وان مهمته الوحيدة التي ولد لها هي التفرغ لخدمة السادة ، كما ان (فن) السادة يكمن في حسن (استثمار) العبيد ، ولكن ارسطو عارض شمول نظام العبودية للمواطنين ورأى وجوب قصره على مواطني البلدان الاجنبية فقط .

٢ ـ نظرياته التحليلية في الاقتصاد :

يمكن تلخيص هذه النظريات في النقاط التالية :

آ ـ نطاق علم الاقتصاد :

يقسم ارسطو الاقتصاد الى نوعين :ـ

(١) الاقتصاد بالمعنى الخاص ، أو علم ادارة البيت (Oikanomik) ويعني به الاقتصاد المنزلي المغلق الذي لم يعرف التبادل ، ومن هذه الوحدة الاقتصادية المنزلية ، وتطورها عبر القرية فالمدينة فالدولة ، وضع ارسطو نظريته في نشوء المجتمع والدولة .

(٢) علم العرض ، أي فن الاكتساب (Crysmatistik) ويقصد به الاقتصاد التبادلي ، أي القائم على أساس الانتاج من أجل التبادل .

ب ـ تحليله للتبادل والنقود :

يقسم ارسطو التبادل الى قسمين : تبادل طبيعي ، سواء كان بالمقايضة أو النقد ، وهو الذي يستهدف مجرد سد حاجة البيت ، وتبادل غير طبيعي : وهو الذي يستهدف مجرد الربح ، أي تكديس النقود ، وقد هاجم ارسطو

---

(١) راجع (الاقتصاد السياسي) لمعهد الاقتصاد السوفياتي ، آخر الفصل الثالث .

النوع الثاني بعنف .

كذلك يرى ارسطو ان لكل سلعة استعمالين : اولها ـ استعمالها لسد الحاجة بالاستهلاك ، وثانيهما : استعمالها كوسلة للتبادل ، وبهذه النظرية اهتدى[1] ارسطو في الحقيقة الى اكتشاف من أهم الاكتشافات الاقتصادية وهو التمييز المعروف بين (قيمة الاستعمال) و (قيمة التبادل) ويشرح ارسطو بتفصيل تطور التبادل من شكله الطبيعي (لسد الحاجة) الى شكله غير الطبيعي (لمجرد الربح) ويربط التطور المذكور بتطور النقود نفسها من سلعة عادية الى المسكوكات النقدية .

يرى ارسطو ان اسوء استعمال النقود هو الربا (أي استخدام النقود نفسها كمصدر لتكديس النقود) ويهاجم هذا النظام على أساس كون النقود عقيمة ويبدو ان هذا الرأي لارسطو يعكس رغبته في تحديد نطاق التجارة وقصرها على أنواع معينة ووضعها على أساس اخلاقي . وقد انتقل هذا الرأي الى مؤلفات (المدرسيين) في العصور الوسطى . ان هذا الرأي الهام يضع ارسطو موضع المكتشف الاول في التاريخ للتمييز بين وظيفة النقود كوسيلة للتبادل وبين وظيفتها كرأسمال . هذا وان ارسطو يرى ان اساس النقود لا يكمن في خصائصها الطبيعية بل في العرف والعادة ، أي بمجرد الاتفاق على استعمالها في السوق . وقد وقع كثير من الاقتصاديين المحدثين في خطأ ترجمة الكلمة اليونانية (Nomos) وتعنى (العرف) الى الكلمة اللاتينية (Lex) وتعنى القانون الوضعي ، فاعتبروا ارسطو رائد النظرية (القانونية) في النقود وهي التي ترى ان اساس النقود يكمن في تشريع الدولة فقط والزامها الناس باستعمال النوع الملزم من النقود .

ومن النقاط التي اثارت جدلا طويلا بين الاقتصاديين هي طبيعة رأى

---

(١) أكد ماركس (الرد على دورنغ ص ٢٥٤) على اهمية هذا الاكتشاف الارسطوطاليسي وهاجم دورنغ بعنف لانه انكر اكتشاف ارسطوله .

ارسطو في القيمة والاساس الذي يرى انها تستند اليه ـ فهناك اتجاه يرى في ارسطو انه رائد المدارس الذاتية في القيمة ، على أساس انه اعتبر القيمة (أي قيمة التبادل) تقديرية ومختلفة حسب القائمين بالتبادل • الا اننا نرى ان ارسطو في الحقيقة هو الرائد للمدارس الموضوعية في القيمة لانه يفرق بوضوح بين (القيمة) و (الاسعار) ويرى ان الاولى تتكون قبل دخول السلعة الى السوق ، أي قبل تكون الاسعار ، وهذا هو جوهر النظرية الموضوعية للقيمة •

ومن الاكتشافات الهامة الاخرى لارسطو هو ادراكه لوظيفة النقد كمقياس لقيمة التبادل ، أي لتحديد الاسعار ، وبالرغم من انه لم يذكر جوهر هذه الوظيفة الا انه أشار الى سبب وجودها وهو الطلب المشترك على السلع المتبادلة •

وأخيرا ، فقد أشار ارسطو أيضـــا الى وظيفة النقـــد (كمقياس للمحاسبة) أي لمقارنة السلع بما يساويها من السلع الاخرى ، ووظيفتها (كوسيلة للادخار) أي لشراء السلع في المستقبل[1] •

٣ ـ افكار ارسطو الباقية في النظريات الاقتصادية الحديثة :

يمكن تلخيص الأفكار الاقتصادية التي خلفها ارسطو للفكر الاقتصادي المعاصر كما يلي :ـ

آ ـ وضع صحيح لنظرية القيمة ، وان كان ارسطو لم يطورها ببيـــان (جوهرها) كما فعل الكلاسيك فيما بعد (وخاصة ريكاردو) •

ب ـ كذلك كان الشكل الاخلاقي الذي صاغ به نظرياته الاقتصادية نقطة انطلاق المدرسيين (السكولائيين) في العصور الوسطى (مثلا نظرية

---

(١) فيما يتعلق باسس القيمة وتنوعها ، راجع الكتاب الخامس من (الاخلاق) لارسطو في تراجمه الكثيرة الى اللغات الاوربية •

الثمن العادل والاجور العادلة ، ونظرية الربا .. الخ ..) .

جـ ـ كان ارسطو أول من فصل بين النظرة الوضعية وبين النظرة الاخلاقية للعملية الاقتصادية ، ثم عاد فوحد بينهما عن طريق جعل الاخلاق شكلا للعملية المذكورة .

د ـ في تحليله لمبادىء اجتمع في انتقاله من الزراعة المغلقة الى التجارة ، لم يسبقه احد ولم يلحقه أحد خلال عدة قرون .

هـ ـ على ان أكبر نقطة ضعف فيه كانت تأييده المصطنع لنظام العبودية مع العلم ان هذا النظام كان السبب الرئيسي في انحلال فسقوط الحضارات اليونانية والرومانية . وقد اسند ارسطو نظام العبودية الى عدم المساواة الطبيعية المزعومة بين الناس .

اكزينوفون[1] (Xenophnes) : ٤٨٤ ـ ٣٥٤ قبل الميلاد :

كان اكزينوفون مؤرخا وقائدا من الطبقة الارستقراطية في اثينا ، كتب عدة أبحاث عن المالية العامة من اهمها بحثه (الاقتصاد المنزلي) وبحثه الآخر الشهير (وسائل زيادة موارد اثينا) ويبدو من آرائه بوجه عام انه أقرب ما يكون الى المدرسة (المار كنتيلية) التي سندرسها عند تطرقنا الى أفكار الرأسمالية التجارية .

أفكاره الرئيسية في بحث (الاقتصاد المنزلي) :

ان أهم أفكاره في هذه الدراسة هي التالية :ـ

آ ـ تمييزه لمفهوم الثروة ، فقد عرفها بأنها ما زاد من الملكية على الحاجة ، أي انه جعل (الحاجة) وسدها مقياس الثروة ، وعليه فقد كان يرى ان الرجل الفقير قد يكون اغنى من الغني اذا كانت حاجاته

---

(١) راجع خاصة كتاب (فركسون) (معالم الفكر الاقتصادي) ص (٧) .

قليلة وقابلة بسهولة للاشباع .

ب ـ عقد مقارنته بين المهن المختلفة فضل فيها الزراعة على التجارة والصناعة الحرفية باعتبار ان الاولى تقوى الزارع بينما الاخيرة تضعف اصحابها .

ج ـ سلم بشرعية وطبيعية نظام الرق وان كان قد دعا الى معاملتهم معاملة انسانية .

افكاره الرئيسية في (موارد اثينا) :

هنا في هذا البحث تبدو مركنتيلية اكزينوفون على اتم الوضوح :

آ ـ فقد اعتبر التجارة الخارجية أهم مورد للدولة ، ولهذا دعا الى التساهل مع التجار الاجانب وعدم ارهاقهم بالقيوود والتحديدات .

ب ـ أشار الى ما يدعى (بقانون الغلة المتناقصة) اشارة واضحة .

جـ ـ أكد تغير قيمة الذهب حسب زيادة الكمية ، الا ان من الغريب انه لم يعمم هذه الملاحظة على الفضة بحجة ان الطلب عليها غير محدود .

د ـ أشار الى قانون العرض والطلب كعامل مقرر لمستوى الاسعار .

هـ ـ استنكر الضرائب الباهضة ودعا الى تخفيفها قدر الامكان .

٤ ـ تلخيصات أخرى للفكر اليوناني[1] :

حلل الاستاذ هاني الفكر اليوناني بشيء من التفصيل ويمكن تلخيص تحليلاته بالنقاط التالية :ـ

آ ـ ان الفكر اليوناني كان اول من اهتدى للتفسير الاقتصادي للتاريخ (ص ٥٦) ومع ذلك فقد اعترف هاني بأن التفسير اليوناني المذكور

---

(١) راجع الاستاذ هاني (تاريخ الفكر الاقتصادي) الفصل الرابع .

لم يكن ماديا ، وحجة هاني في رأيه المذكور هو ان اليونان نسبوا وجود الدولة لتنوع حاجات الانسان وعدم امكان سدها انفراديا ، ومن الطبيعي ان مثل هذا الرأي المبسط لا يمكن ان يعتبر تفسيرا اقتصاديا للتاريخ بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر .

ب ـ ان تفسير اليونان للدولة كان تفسيرا عضويا (Organic) ، أي ان اليونان اعتبروا الدولة هي (الكل) بينما اعتبروا الفرد مجـرد (جزء) منها ، فهي سابقة له من حيث الاهمية ، بل ان الفرد لا يمكن ان يكون انسانا من دون الدولة ـ ويرى هاني ان هذا الرأي في الدولة وضع لتبرير تدخل الدولة اليونانية حينذاك في كثير من الشئون الاقتصادية والاجتماعية للافراد ، كالرقابة على الاوزان والمقاييس ، وتحديد أسعار بعض المواد ، والاشراف على الحركة في الموانىء ، ومساعدة منكوبي الحرب .. الخ ...

جـ ـ دعا الفكر اليوناني الى تنظيم الدولة للسكان ، وكان افلاطون أهم الدعاة لذلك ، ويرى هاني ان هذه النظرة هي نظرة جامدة (staic) للسكان ، على أساس ضرورة تحديد عدد مواطني الدولة ، وضرورة التدخل لاعادة توازن السكان عند فقدانه زيادة أو نقصا (ففي حالة الزيادة اقترح افلاطون الهجرة للمستعمرات ، وفي حالة النقصـان اقترح تشجيع الزواج بمختلف الوسائل) .

د ـ كانت نظرة اليونان للملكية الفردية نظرة معتدلة ، فقد اعتبروا الملكية المذكورة هي الشيء الطبيعي الملائم لطبيعة الانسان لانها تدفع للعمل وتتجنب النزاعات واللامساواة التي تنتج في نظرهم من شيوعيـة التملك ، ومع ذلك فأنهم اجازوا نظام الشيوع في بعض الملكيات اذا كان ذلك ضروريا للصالح العام (افلاطون مثلا) .

هـ ـ لاحظ هاني بأن أساس تحريم فوائد الربا لدى مفكري الاغريق كان

بسبب كونها لم تكن انتاجية بل كانت على العموم استهلاكية وتقرض للمحتاجين .

و ـ حارب اليونانيون التطرف في الغنى والفقر معا ، فقد كان يرى ارسطو ان الفقر أبا الجريمة والثورة ، وان الغني المفرط يقلل كفاءة الانتاج ويمنع توفر السعادة ، أي الصلاح في نظره .

ز ـ تطرق هاني أيضا الى الفلسفة اليونانية الرواقية (stoics) ورأى ان مفاهيمها حول القانون الطبيعي كانت ذا اثر بالغ في فكرة (القانون الاقتصادي) فيما بعد ، كما ان المذهب الرواقي في التفاؤل كان له بالغ الاثر في التفسيرات التفاؤلية للمذهب الكلاسيكي فيما بعد .

ح ـ كذلك تطرق هاني الى الفلسفة اليونانية الابيقورية ، ورأى ان مفاهيمها حول اعتبار الحواس مصدر المعرفة كانت أساس المنهجية الواقعية في الاقتصاد المعاصر ، كما ان مفاهيمها حول اللذة والالم كانت أساس المذاهب النفعية التي سادت خلال القرن الماضي .

ط ـ ومن ملاحظات هاني على الفكر اليوناني ان مفهومه للاقتصاد بوجه عام هو مفهوم وضعي (أخلاقي خاصة) ، باعتبار انه الفكر المذكور لم يفصل علم الاقتصاد عن التطبيق ورأى انه مجرد وسيلة للحياة الصالحة ورفع المستوى الخلقي للمجتمع ، كما انه ، أي الفكر اليوناني ، لم يفصل الاقتصاد عن السياسة اطلاقا .

ي ـ ومع ذلك فقد اعتبر هاني الفلسفة اليوونانية فلسفة مثالية ، باعتبار انها كانت ترى ان السلوك الاقتصادي يتقرر حسب مثل عليا ، وان

الحاجات نفسها تتحدد بموجب المثل المذكورة[1] .

ك ـ اخضع الفكر اليوناني الفرد للدولة ، بمعنى ان مفهومه للدولة مفهوم (كلي) (Totalitarian) وليس مفهوما تعاقديا ، على خلاف النظريات التي سادت الفكر السياسي في مطلع النظام الرأسمالي (هوبز) و (لوك) و (روسو) .

الفكر الروماني :

١ ـ الاساس المادي :

أول ما يلاحظ حول هذا الموضوع هو عدم وجود أفكار اقتصادية هامة خاصة بالرومان في تركة الفكر الروماني . ويعلل المؤرخون ذلك بأسباب مختلفة ، ولكن أهمها في نظرنا هو ان الاصطدام والتناقض والكفاح بين البناءين الاجتماعيين القديم والجديد لم تكن في روما والامبراطورية الرومانية بمثل الحدة التي كانت عليها في زمن الفلاسفة اليونان الذين سبقت الاشارة اليهم .

لقد تم الانتقال بسرعة في روما القديمة من المجتمع العشيري الزراعي البسيط الى مجتمع أكثر تعقيدا ، بفضل تضافر عدة عوامل ، من أهمها الموقع الجغرافي الملائم ، ووفرة المواد الطبيعية ، وسرعة تحقيق شيء من الوحدة الوطنية في وقت مبكر ، وبصورة خاصة بسبب الاستعمار الروماني الذي استطاع حل مشاكل الفلاحين الفقراء لمدة مؤقتة . ومع ذلك فلم يتم التحول المذكور من دون تناقض في المصالح بين الاغنياء الفقراء ومن دون

---

(١) الواقع ان الفلسفة اليونانية كانت تضم جميع الاتجاهات الفلسفية ، وان المادية الفلسفية اسبق تاريخا لدى اليونان من المثالية الفلسفية ، وان ارسطو بالذات كان ماديا في نظرياته في العلوم وان كان مثاليا في بعض الميادين ، راجع في هذا الصدد مؤلفات (جون لويس) و (هوارد سيلسام) و (موريس كورنفورث) حول الموضوع .

تعمق الهوة بين فقراء الفلاحين المستقلين الذين نزعت ملكياتهم الزراعية خاصة بسبب فداحة الضرائب ، وبين الاغنياء من الطبقات القديمة والجديدة وخاصة أصحاب الاراضي الواسعة والمرابين والتجار الذين اثروا بسبب الحروب التوسعية على الخصوص • الا ان استقرار الامبراطورية الرومانية وكفاءة ادارتها لمدة طويلة أديا الى فترة من الرخاء العام خفت فيها نسبيا حدة التناقضات الاجتماعية •

ولهذه الاسباب جميعا لا نرى اي اهتمام من قبل الرومان بالمشاكل الاجتماعية الا في فترة تدهور الامبراطورية الرومانية وافول مجدهـــا ، وكانت أكثر الآراء التي قدمت هي نسخة ثانية محرفة لحـــد كبير من آراء اليونان •

ان الافكار الرومانية تدور في الغالب حول اوهام الرجوع للعهـود الذهبية القديمة ، وتتضمن هجوما شديدا على الاقطاعيات الرومانية الواسعة القائمة على انتاج العبيد Latifundia •

٢ ـ الفكر الاقتصادي الروماني(١) :

ان أهم تطور جديد في هذا المجال هو موقف مفكري الرومان من نظام الرق : انهم بدأوا يشكون في كون النظام المذكور نظاما طبيعيا كما كان يؤكد فلاسفة اليونان ، لقد أكـــد (كولوملا) (Columella) مثلا ، الذي عني بالنواحي التكنيكية للزراعة ، عدم كفاية انتاجية العبيد ، وقـد كان هـذا الرأي يعكس واقع الصعوبات التي كان يجـدها مالـكو

---

(١) راجع المراجع السابقة المشار اليها عند دراسة الفكر اليوناني ، وخاصة رول (الفصل الاول) ، و (الاقتصاد السياسي) آخر الفصل الثالث ، وهاني (الفصل الرابع) ، وفيبر (Weber) في الفصـــول الاولى من كتابه (التاريخ الاقتصادي العام) الترجمة الانكليزية الطبعة الاولى •

الاقطاعيات الكبيرة في السيطرة والاشراف على انتاج عبيدهم • وعندما بدأ معين جلب العبيد من الخارج ينضب نتيجة انتهاء فترة الفتوح الرومانية ، تزعزع مجموع النظام الاقتصـــادي الروماني الذي كان قائما على عواتق العبيد • وقد ادى ذلك الى تردى الصناعة والتجارة ايضا ، اللتين كان ينظر اليهما بعين الاحتقار لانهما لا تليقان الا باعمال العبيد والاجانب والطبقـــة الدنيا من الرومان (Plebians) ، مما ادى بالنتيجة الى اضمحلال نفوذ الطبقات الحاكمة وانتشار شيء من الحريات السياسية ، استطاعت في ظلهـا بعض الفئات الدنيا في المجتمع تسنم بعض المناصب السياسية الهامة •

لقد عجزت الامبراطورية الرومانية عن ايجاد الحلول اللازمة لمشاكلها بعد القرن الثاني للميلاد[1] • لقد كانت الطبقات الحاكمة التي بدأ نفوذها بالاضمحلال تواجه جماهير العبيد اليائسين من جهة ، واعدادا كبيرة مـن العـامة (پلبيـان) ارهقتهـا الضرائب التي اقتضاها تضـخم الجهـــاز الاداري الامبراطوري ، وقد سرع انحلال النظام الروماني فقدان السـيطرة العسكرية للاجهزة المركزية على اقاليم الامبراطورية مما ادى الى سـقوطها النهائي •

وبالرغم من ان الرومان ، للاسباب السالفة لم يتركوا لنا تركه[2] ذات

---

(١) يرى (هاني) (ص ٧٣) ـ (ان الافكار الاقتصادية الرومانية لم تكن الا وسائل تخفيف وتهدئة لدولة تسير في طريق الانهيار) •

(٢) يقسم بعض المؤرخين الافكار الاقتصادية للرومان الى ثلاثة أنواع حسب المصادر :ـ افكار الفقهاء ، وافكار الفلاســـفة ، وافكار الكتـــاب الزراعيين • وقد كان تأثير الفقهاء بالغا جدا من ناحية تطوير النظـــم والمؤسسات القانونية والاقتصادية • ويعتقد بعض المؤرخين بأن الرومان مثلا عرفوا بعض وسائل التبادل الشبيهة بالحديثة خاصة الحوالة والشيك (راجع Olivier (الاحوال الاقتصادية للرومان في نهاية العهـــد الجمهوري) صفحة (١٣٠ ـ ١٣١) بالانكليزية •

قيمة في ميدان الفكر الاقتصادي ، الا ان طبقاتهم الحاكمة ، ملاك الارض والتجار والوجهاء استطاعوا بالنظر لحياتهم السلمية والباذخة لمدة طويلة ، ان يتركوا للتاريخ تركه ضخمة من القوانين والتشريعات تركت اعظم الاثر

اما من ناحية الفلسفة فقد لعبت الرواقية الرومانية دورا هاما في مهاجمة تكديس الثروة لذاتها ، على أساس الدعوة للقناعة والزهد والاهتمام بالقيم الخلقية دون القيم المادية (راجع ـ تأملات ماركوس اورليوس ـ الجزء الرابع ص ٣١ بالترجمة الانكليزية) . كما ان فلاسفة الرومان عامة أطروا الزراعة دون المهن الاخرى ، فمثلا يقول شيشرون (لا مهنة بين المهن المكسبة خير من مهنة الزراعة ، فهي أكثر المهن انتاجية واشدها متعة واجدرها بالرجل الحر) ـ راجع تفاصيل أكثر في هاني ص (٨٠) .

وأخيرا فمن ناحية الكتاب الزراعيين ، هاجم اكثرهم نظام الاقطاعيات الكبيرة القائمة على نظام الرقيق ، وامتدحوا نظام الانتاج الزراعي الصغير القائم على الملكية الصغيرة ، ومن ابرزهم كاتو (Cato) وفارو (Varro) وكولوملا . وقد لاحظ بعض المؤرخين اوجه شبه كبيرة بين هذه الافكار الرومانية التي سادت في عهد انحلال الجمهورية الرومانية وبين آراء الكتاب الفرنسيين في عهد انحلال الاقطاع قبيل الثورة الفرنسية (راجع مثلا ـ Kautz) في كتابه (تاريخ تطور الاقتصاد السياسي) ص (١٧٣) بالالمانية .

على ان الآراء الاقتصادية لدى الرومان كانت على العموم ، من ناحية التحليل النظري أدنى بكثير من مستوى اليونان . مثال ذلك ان آراءهم في القيمة كانت أدنى بكثير من آراء ارسطو ، فهم لم يهتموا الا بمشكلة الاسعار (أي المظهر السطحي فقط للقيمة) وقرروا انها تابعة للعرض والطلب ، دون ان يشيروا الى القوى التي توجه كلا منهما ، أو حتى الاشارة الى أي تعريف لهما (هاني ص ٨٢) . وفي أواخر العهد الامبراطوري جرت محاولات تشريعية لتحديد (السعر العادل) على أساس نفقة الانتاج ، ولكن لم تطبق هذه التشريعات في الواقع . على ان هذا لم يمنع بعض مؤرخي الاقتصاد من الذهاب الى ان شيشرون اعتبر (المنفعة اساسا للقيمة) اعتمادا على بعض فقرات في كتاباته (مثلا Rost في كتابه ـ نظرية القيمة والاسعار ، ص ٢٦ بالالمانية) الا ان كثرة المؤرخين لا تؤيد هذا الرأي .

في تطور الانظمة التشريعية والسياسية اللاحقة •

لقد تركوا اولا ما يسمى بقانون الشعوب (Jus Gentium) [1] وهو مجموعة القوانين المشتركة التي كانت تسود امم الامبراطورية والامم المحيطة بها التي مارست نفس عملية التطور التاريخي • وقد كان لقانون الشعوب هذا اثر كبير جدا في فكرة (القانون الطبيعي) التي اثرت بدورها في تطوير الفكر الاقتصادي •

على ان مذاهب الفقه الروماني المتعلقة بالملكية الفردية المطلقة وحرية التعاقد[2] الكاملة ، كانت ذات اثر اكثر مباشرة ، من اي شيء آخر تركه الرومان ، في توجيه وصياغة مؤسسات النظام الرأسمالي• ان هذين الاثرين، يعكسان الطبيعة الفردية جدا للبناء الاقتصادي الروماني بالمقارنة مع البناء الاقتصادي للمدن الاغريقية ، الذي كان لا يزال يحتفظ ببعض البقايا من العناصر الجماعية (group elements) في النظام البدائي القديم • ومقارنة بسيطة بين آراء ارسطو في الملكية حيث كان يرى ضرورة تحديدها بالاعتبارات الاخلاقية وبين مفهوم القانون الروماني للملكية المطلقة غير المحدودة[3] ، توضح الملاحظة السالفة خير توضيح • ولذلك فليس من

---

(١) راجع هنري مين (H. Maine) (القانون القديم) بالانكليزية ، حول تمييز قانون الشعوب عن القانون المدني الروماني (Jus civile) الذي كان يطبق على الرومان وحدهم (ص ٥٦ ــ ٥٨ من الكتاب المذكور) • وقد لعبت الفلسفة الرواقية الرومانية دورا هاما في صياغة القانون المذكور باتجاهات مفهوم (القانون الطبيعي) وهو المفهوم الذي لعب دورا بارزا في بداية الفكر الاقتصادي الحديث •

(٢) رول (ص ٤٠ ــ ٤١) •

(٣) على ان الجمهورية الرومانية كثيرا ما تدخلت في الشؤون الاقتصادية الخاصة في فترات معينة ، كتحديد أسعار بعض المواد ، أو مراقبة التصدير والاستيراد أو حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية أو تنظيم المواصلات الداخلية (راجع اوليفييه ص ٧٥) •

الغريب ان تكون آراء ارسطو في الملكية قاعدة للمذاهب المدرسية في العصور الوسطى ، بينما استخدمت مبادىء القانون الروماني قاعدة للنظم والمؤسسات والمذاهب القانونية للنظام الرأسمالي (١) .

ومن الافكار الهامة لدى الفقهاء الرومان مفاهيمهم عن النقود ، وخاصة التأكيد على ارتباط وظيفتها النقدية بقيمتها السلعية ، اي اعتبار الطبيعة السلعية للنقود اساس وظائفها النقدية ، وقد طور هذه الفكرة على الخصوص الفقيه الروماني بول (Paulus) (٢) ، لذلك ميز القانون الروماني (قانون الالواح الاثني عشر) مثلا ، بين الفائدة التي وضع حدا اعلى لها وبين الربا الذي منعه ، الا ان الفائدة من الناحية العملية لم تكن تتبع التحديدات القانونية بل التقلبات السوقية ، اما الفلاسفة الرومان فأنهم شجبوا الربا بل حتى الفائدة بكل عنف ، حتى لقد ذهب كاتو الى القول بأن اخذ الفائدة لا يقل اجراما عن القتل العمد (هاني ص ٧٧) .

الثورة المسيحية :

على ان روما شهدت اعظم ثورة روحية في العصر القديم ، تلك هي المسيحية ، التي كانت في بدايتها امتدادا للثورة اليهودية . لقد جاءت

---

(١) يرى مارشال (مبادىء الاقتصاد السياسي) ص (٢٣) الطبعة الرابعة بالانكليزية ، بأن كثيرا من محاسن ومساوىء نظامنا الاقتصادي الحالي ، ويقصد النظام الرأسمالي يمكن نسبتهما الى الرومان ، بالنظر لتأثير مفهومهم عن الملكية الفردية المطلقة ، بمساوئها ومحاسنها في مفاهيمنا الحالية .

ان لهذا المفهوم لدى الرومان تاريخا طويلا يتفق مع تطور نظام الملكية نفسه لديهم ، من النظام العائلي (الملكية العائلية) الى النظام الفردي (الملكية لرب العائلة Pater Familias) . ويلاحظ هاني بحق (ص ٧٥) بان الملكية وحرية التعاقد لم تكونا في الواقع لدى الرومان الا امتيازا لبعض الطبقات المالكة القليلة العدد .

(٢) هاني ـ حاشية ص (٧٦) .

المسيحية لتحرير الرقيق ، والدعوة للعمل الصالح وانصاف الضعفاء والفقراء واستنكار الاستغلال والاضطهاد[1] .

على ان هناك بعض الفروق بين تعاليم المسيحية وتعاليم اليهود من اهمها انعدام العنصر الرومانتيكي في المسيحية (الحنان نحو عصر ذهبي مزعوم) ، وهو الذي كان يسود تعاليم اليهودية بسبب قرب عهد انبياء اليهود بالمجتمع البدائي العشيري ، ولذلك فقد تحول مركز الثقل من العدالة الى المحبة . وبهذا كانت المسيحية أكثر ثورية من اليهودية ، لان قاعدتها أكثر سعة وشمولا ولان الطبقات التي استهدفت تحريرها أكثر انتشارا وتعرضا للاضطهاد ، لقد استهدفت المسيحية قلب المجتمع بكامله ، بدل ازالة بعض عيوبه كما كانت تهدف اليهودية[2] .

كذلك كانت هناك فروق هامة بين المسيحية وبين الفلسفة الاغريقية ، فقد كانت الاخيرة (خاصة فلسفة افلاطون) واضحة النزعة الارستقراطية تموج بالسخط والكره ضد الروح التجارية والديمقراطية ، اما المسيحية فقد كانت ثورية ، كانت تستهدف تحرير الانسان كأنسان دون تمييز بين الاحرار والعبيد . لقد كانت تعاليم المسيح الخاصة باخوة البشر والمحبة العامة بينهم تتناقض تماما مع نظام العبودية . وبينما رأينا ان فلاسفة الاغريق كانوا يستثنون العبيد من عداد البشر ويمتهنون الاعمال اليدوية عدا الزراعة ، نرى التعاليم المسيحية تقرر لاول مرة في التاريخ القيمة المطلقة للعمل من الناحيتين المادية والروحية . على ان ثورية التعاليم المسيحية الاولى لم يكتب لها النجاح في تحقيق اهدافها ، ذلك لان الجماهير الفقيرة التي تبنت المسيحية منذ البداية « العبيد ، الشغلة ، ابناء المستعمرات » لم تكن عنصرا فعالا في الكفاحات

---

(١) رول – ص (٤٠ – ٤١) .

(٢) يرى البعض ان المسيحية كانت تتضمن أيضا عنصرا سلبيا هو الحث على الاستكانة والخضوع (الاقتصاد السياسي ، الترجمة العربية ص ٦٠) .

الاجتماعية الكبرى التي كانت تدور بين اغنياء الأحرار وعامتهم خلال العهود الرومانية • لقد كان الكيان الاقتصادي لروما يقوم من حيث الجوهر على نهب المستعمرات وعلى الربا والاحتكار ، ولم يكن قائما على الصناعة لعدم توفر الشروط التكنيكية لازدهارها حينذاك ، ولذلك فلم تؤد الكفاحات الاجتماعية في روما لاحلال نظام اجتماعي جديد محل النظام القديم المتفسخ ، بل انتهت بانحلال المجتمع الروماني برمته • لقد استبدل المسيحيون الاوائل برغبتهم في تحسين احوالهم المادية على وجه الارض رغبة اخرى لخلاصهم الروحي ، وبذلك بدأت الجوانب الروحية للديانة المسيحية تنقوى على حساب مضمونها الاجتماعي ، وبدأ التعارض بينها وبين الواقع الاقتصادي المعقد يزداد ، حتى ادى الامر الى ان تصبح الكنيسة ، في قمة النظام الاقطاعي من أهم ركائزه ومؤسساته الرئيسية • لقد أصبحت الكنيسة في العصر الوسيط لا تستند فقط الى التعاليم المسيحية الاولى الثورية ، بل تستند اكثر فاكثر الى فلسفة ارسطو ، التي نشأت في جو تاريخي مختلف كل الاختلاف كما رأينا فيما سبق •

تلخيصات أخرى للفكر الروماني(١) :

فيما يلي تلخيصات اخرى للفكر الروماني :

(١) يرى البعض بأن الفكر الروماني وان لم تكن له قيمة ذاتية من ناحية

---

(١) راجع (Ortmann) (النظرية الاقتصادية في القوانين الرومانية) برلين ، بالالمانية .
و (Hoffmeister) (التطور الاقتصادي لروما) فينا بالالمانية .
و (Onken) (تاريخ الاقتصاد السياسي) لايبزغ بالالمانية .
و (پالكريف) (قاموس الاقتصادي السياسي) مادة القانون المدني ، بالانكليزية .
و (هاني) (ص ٨٣ ـ ٨٥) .

الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ، الا ان دراسة فقهاء وفلاسفة وكتاب الرومان ضرورية لتشخيص استمرارية تاريخ الفكر الاقتصادي ، مع العلم ان كثيرا من الافكار الاقتصادية اليونانية انتشرت في اوربا والعالم عبر كتابات الرومان انفسهم • ويضرب الاستاذ هاني مثلا على ذلك من (آدم سمث) الذي اعتمد في نظريته عن تقسيم العمل الاجتماعي على كتابات هيوم وهجسون ، الا ان الاخيرين يعترفان صراحة في مؤلفاتهما بأنهما مدينان بالشيء الكثير حول هذه الظرية للكتاب الرومان وخاصة شيشرون[1] •

(٢) ان اهم انجازات الرومان في تطوير الفكر الاقتصادي ، حسب رأى البعض هي في تطويرهم المذهب الفردي ، الذي اصبح فيما بعد قاعدة الاقتصاد الكلاسيكي كما هو معلوم •

(٣) كذلك اثرت الفلسفة الرواقية الرومانية تأثيرا بالغا في رأى البعض الآخر من المؤرخين ،في تطور الفكر الاقتصادي ، وذلك عن طريق فكرة (القانون الطبيعي) •

(٤) اما البعض الآخر فيرى بأن اهم وسائل تأثير الرومان في الفكر الاقتصادي ، انما تحققت عن طريق (المؤسسات) الرومانية المختلفة وخاصة المؤسسات القانونية ، اي عن طريق تطوير (النظم الاقتصادية) نفسها ، التي تشكل دائما الاساس المادي لتطور الافكار الاقتصادية على العموم[2] •

---

(١) راجع تفاصيل أكثر حول عبارات شيشرون في هاني حاشية ص (٨٤) •

(٢) منهذا الرأيالاستاذ انكرام ، المرجع السابق ، « تاريخ الاقتصاد السياسي » ص (١٩) بالانكليزية •

اضافات للقسم المتعلق بالفكر الاقتصادي للنظام العبودي

أولا ـ تطور المدارس الفلسفية الرئيسية في الفكر اليوناني(١) :

رسمنا في الدراسة السابقة صورة سريعة للنظام الاقتصادي في اليونان القديمة من جهة وللنظام السياسي السائد فيها من جهة ثانية ، ولكي تكتمل هذه الصورة نرسم الآن صورة سريعة للفكر الفلسفي السائد حينذاك، وبهذا يمكن استيعاب (الاطار العام) للفكر الاقتصادي اليوناني .

فيما يتعلق بالمسألة الاساسية في الفلسفة ، مسألة العلاقة بين المادة والفكر، بين الوجود والوعي ، اي مسألة المادية والمثالية، يمكن استعراض تطور الفكر اليوناني وفق التصنيف التالي :

أ ـ الفلسفات المادية :

يمكن تعقب الاتجاه المادي في الفلسفة اليونانية حسب خط التطور التالي :

١ ـ المدرسة الايونية :

التي ذهبت الى (مادية الكون) ، ممثلة على الاخص في طاليس Tales وانكسماندر Anexamandrs وانكسيمينس Anexemenes وقد نشأت في القرن السابع قبل الميلاد .

---

(١) راجع على سبيل المثال متروبولسكي وزملائه (خلاصة التطور الاجتماعي) الترجمة الانكليزية ، الفقرات المتعلقة بايديولوجية النظام العبودي .

٢ ـ خط هيراقليطس (Heracletus) :

رائدُ المادية الدايلكتية ، وتدور افكاره الرئيسية على حركة المادة ووحدة الاضداد ـ عاش في القرن السادس قبل الميلاد .

٣ ـ خط ديموقريطس (Democritus) :

واهم افكاره هي ذرية الكون وازلية وخلود المادة ، عاش في القرن الخامس قبل الميلاد .

٤ ـ المدرسة الابيقورية :

نسبة الى الفيلسوف ابيقور ٣٤١ ـ ٢٧٠ ق.م (Epicurus) واهم افكاره الاساسية : ذرية الكون ، وفكرة العقد الاجتماعي ومذهب السعادة (Hedonism) (أو مذهب اللذة والالم) ومذهب العقل (Rationalism) وفكرة النخبة (Elite) ومن ابرز انصاره (ايفيمير) (Ephemere) صاحب اليوطوبيا المعروفة (جزيرة باناكيا) Panacheae

ب ـ الفلسفات المثالية :

اما بالنسبة للفلسفات المثالية فيمكن تعقب خط التطور التالي :

١ ـ خط فيثاغورس (Pythagoras) :

القرن السادس قبل الميلاد ـ وفكرته الرئيسية هي (رقمية) العالم وطابعه الصوفي .

٢ ـ السوفسطائيون (Sophistes) :

(وخاصة كورجياس) ـ القرن السادس قبل الميلاد ـ واهم أفكار هذه المدرسة هي نسبية وذاتية المعرفة أي عدم موضوعيتها ،

والمذهب الفردي ، واطراء التجارة ، والمنهج العلمي التحليلي ، وريادة حركة التنوير (Aufklarung) .

٣ ـ سقراط (Socarates) :

رائد المثالية الذاتية ، القائمة على ان العالم هو انعكاس للفكر الانساني (٤٧٠ ـ ٣٩٩ ق٠م) .

٤ ـ افلاطون (Platones) :

رائد المثالية الموضوعية ، القائمة على ان (الفكرة المطلقة) ـ خارج الكون والانسان ـ هي التي خلقت العالم (٤٢٨ ـ ٣٤٨ ق٠م) .

ج ـ الفلسفات الانتقائية أو الوسطية (Ecclectic) :

ورائدها الكبير هو الفيلسوف ارسطو (Aristotles ٣٤٨ ـ ٣٢٢ ق٠م٠ الذي جمع في فلسفته بين الاتجاهين المادي والمثالي باشكال مختلفة حسب ميادين المعرفة التي ارتادها ، فقد كان ماديا في نظرية الوجود Anthology (موضوعية العالم) ، ومثاليا في نظرية المعرفة (Epistomology) (النفس هي مصدر المعرفة) . كما انه يمكن اعتبار الفلسفة الرواقية (Stoics) من الفلسفات الانتقائية لجمع اقطابها بين الاتجاهين المادي والمثالي . ومن اهم افكار هذه المدرسة فكرة العقل ، وفكرة المواطنة العالمية (الكوسموبوليتية) ، وفكرة تحرير العبيد ، وفكرة القانون الطبيعي . كذلك يمكن اعتبار بعض الفلاسفة (الشكوكيين) Sceptics بين الانتقائيين .

ثانيا ـ شمبيتر والفكر الاقتصادي اليوناني[1] :

يرى شمبيتر ان عملية تكون (علم الاقتصاد) كما نعرفه الآن نشأت

---

(١) راجع الفصل الاول من القسم الثاني من كتابه (تاريخ التحليل الاقتصادي ، بالانكليزية) .

في الفترة الواقعة بين منتصف القرن السابع عشر واوخر القرن الثامن عشر. ولكن قمة هذه الفترة (ثروة الامم لآدم سمث ١٧٧٦) قوت العمل السابق في فترة امتدت اكثر من الفي عاما هي ما يسميه (البدايات) . كذلك يرى شمبيتر ان هناك مصدرين مستقلين لحد ما كونا علم الاقتصاد وهما المصدر الفلسفي (آراء الفلاسفة) والمصدر العملي آراء رجال الشؤون العملية وخاصة رجال السياسة)[١] .

كذلك يرى شمبيتر ان تاريخ (الفكر الاقتصادي) بالمعنى الشومبيتري المشار اليه سابقا ، بدأ منذ الشيوقراطيات القومية القديمة ، ولكن (التحليل الاقتصادي) لم يبدأ الا مع اليونان . كذلك يرى ان مصر القديمة وبابل وآشور والصين القديمة ... الخ ... عرفت الاقتصاد الموجه ومؤسسات اقتصادية وقانونية وادارية متقدمة (مشاريع الري المصرية وقانون حمورابي ومؤسسات صيرفية ونقدية متطورة في بابل ورقابة على التحويل الخارجي في الصين) الا ان الادب الذي وصلنا اقرب الى (الفكر الاقتصادي) العام ، ولا يبلغ مستوى (التحليل) العلمي ـ انه يسجل (سياسة اقتصادية) شاملة ، دون فكر وادوات تحليل اقتصادي[٢] . كذلك يذهب شمبيتر الى

---

(١) يؤيد الاقتصادي الالماني (شتافنهاكن) المشار اليه سابقا في كتابه (تاريخ النظرية الاقتصادية ، الطبعة الثانية الموسعة ، ١٩٥٧ ، بالالمانية) هذا الرأي عن جذرى الفكر الاقتصادي النظري ، الجذر الفلسفي ممثلا بالفكر اليوناني خاصة ، والجذر العملي ممثلا بالفكر الماركنتيلي ، ولهذا فهو يعالج الفكر السابق للعهد الكلاسيكي تحت عنوان (المراحل التمهيدية للنظرية) Vorstufen der Theorie ص ١٣ ـ ١٤ .

(٢) في مؤلف حديث بعنوان (تطور الفكر الاقتصادي ، بالانكليزية ١٩٦٣) يميز الاستاذ الامريكي (كون) Kuhn هو الآخر بين (الفكر الاقتصادي) و (علم الاقتصاد) ويرى ان الاول بدأ مع بداية سعي الانسان للحصول على معيشته في استخدام الموارد الطبيعية النادرة . اما الآخر (العلم) فهو حديث جدا ، ولكن المؤلف لا يحدد بدايته ـ راجع مقدمة الكتاب ـ .

ان الفكر اليوناني لم يعرف الا قليلا من التحليل الاقتصادي ولكن هـذا القليل كان المصدر لكل ما تبعه حتى العهد الكلاسيكي • ولم يكن مستقلا بل مندمجا مع فلسفتهم الاجتماعية والسياسية وينتقد شومبيتر المبالغة في تقدير الفكر الاقتصادي اليوناني ويرى ان ذلك متأثر باهمية (الفلسفة) اليونانية وليس الاقتصاد (التكنيكي) Technical Econ. • ان شمبيتر يهمل مؤلفات اكزينوفون Exenophones لانها تتصل في نظره (بالتاريخ الاقتصادي) وليس (بتاريخ علم الاقتصاد) ـ انها تبحث في تدبير المنزل وبعض السياسات المالية •

ويرى شمبيتر انالفسطائيينهم رواد Forefathers مناهجنا العلمية الحديثة بما في ذلك (وضعيتنا المنطقية)[1] Logical Positivisim . عكس مجموع الفلسفة اليونانية التي كانت في جوهرها سياسية ، تنظر للعالم من زاوية (المدينة) Polis اي الدولة اليونانية •

كذلك يرى شمبيتر ان (الجمهورية) Politea لأفلاطون عمل ادبي وليس علميا ، انه Staatsroman كما يقول الالمان اي (يوطوبيا) وان كان يعكس طبعا الحركة الاجتماعية لعصره • والتحليل فيه قليل جدا• اما خصائص الجمهورية المثالية فهي : سكان محدودون ، ثروة محدودة ، نشاط موجه ، طبقات مغلقة ، مساواة بين الجنسين ، الحكم بيد (الحراس) المتحررين من التملك والاستثمار والعائلة ، تقييد لحرية الفكر • لايرى شمبيتر ان (الجمهورية) هي رائدة للاشتراكية أو الشيوعية الحديثة ، واذا كان لابد من تصنيفها فهي اقرب الى (التعاونية) الفاشية Corporative . اما الكتاب الآخر لافلاطون (القوانين) Nomoi فهو اقرب الى الواقع ولكنه

---

(١) راجع حول هذا المذهب باللغة العربية مؤلفات زكي نجيب محمود •

لا يغير (المبادىء) التي تقوم عليها الجمهورية الفضلى • ويرى شمبيتر ان وراء مؤلفات افلاطون تفسيرا ماركسيا للتحول الاجتماعي خلاصته ان عدم المساواة في الثروة ، بسبب التجارة ، هو سبب نشوء نظام (الاوليغارشية) التي تنتهي بـ (الديمقراطيـــة) ثم (الاستبداد) Tyranny الذي كان يكرهه بوضوح •

اما المواضيع الاقتصادية التي تطرق اليها افلاطون[1] فهـــذه بعضها حسب تلخيصنا لشمبيتر :

١ ـ تقسيم العمل مصدر (الطبقات المغلقة) ـ ومصدره الاختلاف الطبيعي في الكفاءات •

٢ ـ النقود هي مجرد (رمز) لتسهيل التبادل ، وقيمتها غير مستمدة من (مادتها) Stuff ولهذا فقد كان افلاطون ضد المسكوكات الذهبية والفضية ومن انصار العملة ذات القيمة داخل البلاد فقط • وعليه فانه ـ في نظر شمبيتر ـ رائد احدى النظريتين الاساسيتين في النقود ، بينما ارسطو رائد النظرية الاخرى • اما فيما يتصل بارسطو فيرى المؤلف ان لديه (نية) التحليل ، عكس افلاطون بدلالة (اسلوبه في العمل) وهو التوصل الى آرائه السياسية مثلا نتيجة تحليل ضافي لدساتير المدن اليونانية ، بصـــرف النظر عن دوافع واهداف التحليل ، التي لا تختلف عنها لدى افلاطون (العدل ، الفضيلة ، الدولة المثلى ، الخير الاقصـــى Summum Bonum ••• الخ •••) ولم يتأثر بالمثل الابيقورية (السعادة هي اللذة أو المنفعة) • ويرى شمبيتر ان ارسطو استعمل واعيا (المنهج التحليلي) ويستشهد بنص

---

(١) يرى شمبيتر في كتاب آخر قديم (عصور تاريخ المناهج والعقائد) ان افلاطون لم يقدم أية مفاهيم محددة ذات طابع اقتصادي أو أية حجج تحليلية (ص ١٣) من الاصل الالماني •

واضح من كتاب (السياسة) لارسطو ـ صفحة ٥٧ ـ ٥٨ ، الحاشية من شمبيتر .

الا ان انجازات ارسطو التحليلية تتصل اساسا بـ (السوسيولوجيا السياسية) ثم (السوسيولوجيا الاقتصادية) وبالقليل من (**الاقتصاد التقني**) وقد اخضع ارسطو هذين الاخيرين معا (للاجتماع السياسي) . (سياسته) هي تلخيص Textbook في (الاجتماع والدولة) و (اخلاقه) مكمل (للسياسة) ، لانها تبحث في السوك البشري من زاوية (الانسان السياسي) ويؤلف الكتابان معا أول عرض لعلم اجتماعي موحد Unitary Social Science كذلك يرى شمبيتر ان ارسطو حقق الانجازات التالية :

(١) طور جهازا مفاهيميا متكاملا Conceptual Apparatus اي مفاهيم مترابطة تستعمل معا .

(٢) حلل عملية التطور أو التغير الاجتماعي .

(٣) ميز بين الظواهر الاجتماعية الداخلية أو الضرورية من جهة والعرضية التي يكرسها التشريع أو العرف .

(٤) عالج المؤسسات الاجتماعية من زاوية (الغاية) Purpose التي تحققها ، أي المنافع التي يفترض انها انشئت من اجلها . وهذا (الخطأ الغائي) Teleological error هو احد مظاهر الخطأ الاوسع (العقلاني) في العلوم الاجتماعية Rational Error أي افتراض وجود علل واسباب عقلانية (اي مقصودة من الانسان) للمؤسسات الاجتماعية ويعرض شمبيتر آراء ارسطو حول اصل الدولة والملكية الخاصة والعبودية بالشكل الذي نلخصه فيما يلي :

١ ـ لم يقبل ارسطو فكرة افلاطون حول كون العائلة هي أصل الدولة ولا فكرة السفسطائيين في ان اصلها هو العقد الاجتماعي ، وان كان

تأثر بها في بعض نصوصه • ويرى شمبيتر ان ارسطو رغم رده المستمر على السفسطائيين تأثر بهم لحد كبير •

٢ ـ ان آراء ارسطو في نقد (شيوعية) افلاطون هي ، في رأي شمبيتر غير عادلة وغير امينة (حول العائلة أو الملكية الخاصة) وهي نفس آراء لبراليي القرن التاسع عشر تماما •

٣ ـ اما آراء ارسطو في (الرق) فهي نموذج لما يسميه شمبيتر بـ (التحيز الايديولوجي) Ideaological Bias والهدف التبريري ، وذلك للاسباب التالية :

أ ـ فسر وبرر (الرق) بعدم المساواة الطبيعية في القابليات ، أي بـ (دونية) العبيد •

ب ـ ولكنه لم يواجه او يحل مشكلة اثبات تحقق هـذا التفسير في العمل والتطبيق الفعلي •

جـ ـ اعترف (تفاديا للمشكلة) بوجود رق (غير عـادل) أو(غير طبيعي) في حالة (رق الحرب) وذلك بالنسبة للرقيق من اصل يوناني •

كذلك يحلل شمبيتر الآراء الاقتصادية الصرفة لارسطو بالشكل الذي نلخصه كما يلي :

(١) يرى شمبيتر ان هذه الآراء تمثل طبقة مثقفة متفرغة عاطلة عن العمل Leisured تكره العمل اليدوي ورجال الاعمال والمرابين وتحب وتحب المزارع الذي يهيىء لها الطعام •

(٢) ان تحليل ارسطو الاقتصادي قائم على (الحاجات) واشباعها • فهو يبـــدأ بـ (المنزل المغلق) Self-sufficient ثم يدخل في

تحليله بالتدريج تقسيم العمل ، فالمقايضة ، فالنقود • ان هذا الخط التحليلي يبقى قائما حتى زمن آدم سمث الذي تمثل فصول كتابه الخمسة الاولى (ثروة الامم) تحليلا في نفس الخط والاتجاه •

(٣) اما عن نظرية (القيمة) Value لارسطو فيرى شمبيتر انه ميز بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، ولكنه اشتق الثانية من الاولى[١] على شكل ما ـ ولم يتقدم اكثر من ذلك ، اي لم يطور (نظرية للاسعار)[٢] ، حتى فعل ذلك متأخرو السكولائيين • (مدرسيي العصور الوسطى) • ان السبب في هذا النقص لدى ارسطو ، في نظر شمبيتر لا يعود لاهتمامه بالعدالة التبادلية Commutative justice كما يذهب لذلك كثير من المؤرخين ، ـ اي بالاسعار كما يجب ان تكون ـ بدليل ان السكولائيين الذين كانت لهم نفس الاهتمامات الخلقية ، دفعتهم هذه الاهتمامات بالذات الى تحليل (آلية الاسعار السوقية) الواقعية • ويرى شمبيتر ان ارسطو حاول دون نجاح وضع نظرية للاسعار تستند الى نفقة العمل Labour cost • ان رأيي الخاص هو ان ارسطو وضع نظرية موضوعية للقيمة تستند لعوامل

---

(١) يؤيد المؤلف الامريكي (كون) في كتابه (تطور الفكر الاقتصادي) المشار اليه سابقا هذا الرأي ، ولكنه مع ذلك يرى ان ارسطو وفق بين النظريتين الموضوعية والذاتية (نظرية المنفعة ونظرية الانتاج) ص ٨ • كذلك يرى ان هذا التمييز بين نوعي القيمة هو احدى ثلاث نتائج لتمييز ارسطو بين وظيفتين للسلعة هما وظيفتها لسد الحاجة (الاستهلاك) ووظيفتها للتبادل • اما النتيجتان الاخريان فهما أولا التمييز بين الثروة الطبيعية (ما يسد الحاجة) والثروة غير الطبيعية (النقود) • والنتيجة الاخرى هي التمييز بين حاجات الاقتصاد المنزلي وحاجات التراكم (ما يفوق الحاجات المنزلية) وهو محل شجب ارسطو ص ٧ •

(٢) يؤيد شتافنهاكن هذا الرأي ، ولكنه يتطرف في التفسير فيذهب الى ان ارسطو هو رائد النظرية الذاتية في القيمة (المرجع المذكور ص ١٤) •

الانتاج وخاصة العمل ، لان النص الذي يستشهد به شمبيتر من كتاب (الاخلاق) ورد بصدد بحث القيمة وليس الاسعار ، كما يحاول التدليل على ذلك شمبيتر • كذلك شجب ارسطو الاحتكار (بمعنى البائع الوحيد) واعتبره غير عادل • ان اهم ما جاء في تحليلات شمبيتر لفكر ارسطو هو رفضه تفسير بعض المؤرخين لآراء ارسطو في اتجاه مقياس موضوعي للقيمة (Objective) ، ويستنتج بان مقياسه للعدالة التبادلية هو مجرد الاسعار التنافسية القائمة فعلا في السوق ، وهو مقياس موضوعي بمعنى واحد هو عدم امكان تغييره من قبل الافراد • ولكنه يرفض فكرة القيمة الداخلية Intrinsic المطلقة والموضوعية ، لطابعها الميتافيزي فيما يزعم ، ولا يعترف الا بقيم التبادل ، أي بمعنى الاسعار • لقد سبق ان انتقدنا هذا التفسير سابقا وقدمنا الادلة على التفسير المعاكس تماما •

اما عن آراء ارسطو في النقود فيرى شمبيتر ان نظرية ارسطو النقدية معارضة عن وعي لنظرية افلاطون • ويمكن تلخيص نظرية ارسطو حسب تفسير شمبيتر كما يلي :

(١) في كل مجتمع غير شيوعي لابد ان يتم التوزيع عن طريق (التبادل) •

(٢) في البداية يتم التبادل بواسطة (المقايضة) • ولتلافي صعوباتها الواضحة لجيء الى اختيار سلعة معينة واحدة (لا يشير ارسطو الى امكانية اختيار أكثر من سلعة واحدة) هي (النقود) • اذن النقود حسب رأى ارسطو هي (وسيلة للتبادل) • ويشير ارسطو الى مزايا المعدن (الذهب والفضة) المعروفة في هذا الصدد ـ كالتشابه Homogeneity وقابلية التجزئة Divisibility وسهولة الحمل Portability والثبات النسبي Relative Stability

(٣) كذلك يشير ارسطو الى وظيفة النقود (كمقياس للقيمة) of Value

Measure و ـ على الاقل ضمنيا ـ (كمخزن للقيمة) Store of Value • اما الوظيفة الرابعة للنقود وهي (مقياس للدفع المؤجل) Deferred Payment فلا يشير ارسطو اليها • ان المهم في نظرية ارسطو ، حسب تفسير شمبيتر ، هو انها من النظريات (التبادلية) للنقود حسب تعبير فون ميزس Catallactic اي ان وظيفتها الرئيسية خدمة التبادل السلعي ، ثم بعد هذا لابد ان تكون نفسها سلعة اي منتوج ذو فائدة وله « قيمة تبادلية » مستقلة عن وظيفته النقدية ـ وهذا يجعل نظرية ارسطو من النظريات المعدنية Metallic مقابل النظريات الورقية Cartal التي من امثلتها نظرية افلاطون •

ويرى شمبيتر ان نظرية ارسطو في النقود بقيت سائدة حتى اوائل القرن العشرين ويستبعد التفسير الآخر لارسطو (استنادا الى بعض عباراته في كتاب الاخلاق) من ان النقود لا تنشأ بالطبيعة بل بالتشريع أو الاتفاق Convention ، ويرى ان معنى ذلك هو ان التشريع يختار (معدن) النقود ويعطيها (شكلها) عند السك ، ولا يمكن حسب شمبيتر اعطاء عبارات ارسطو اكثر من ذلك[1] وبالنسبة لنظرية ارسطو في الفائدة فان شمبيتر يعتقد بان ارسطو لم يقدم اي (تحليل) للفائدة ، بل شجبها (مساويا اياها بالربا دائما) على أساس عدم وجود أي مبرر لزيادة النقود وبمجرد انتقالها من يد لأخرى ، دون ان يبحث عن (سبب) الظاهرة اصلا أو (وظيفتها) الاقتصادية ، خلاف ماركس مثلا الذي شجب الفائدة بنفس

---

(١) الذي ارجحه هوان ارسطو من رواد النظرية الائتمانية للنقود Fiduciary التي تجعل الاساس في قيمة النقود هو العرف اي الاتفاق على استعمالها بحكم العادة وليس قيمة معدنها أو التشريع الملزم باستعمالها ـ راجع دراستنا عن ارسطو سابقا •

القوة ولكن يعد تحليل كامل للعملية في رأى شمبيتر • ولهذا يرى ان ارسطو ليست لديه نظرية للفائدة ، وعلى الاخص فلا يمكن اعتباره رائد (النظريات النقدية للفائدة) وان الاسكولائيين فقط هم اول من حلل هذه الظاهرة ووضعوا اسس نظريتها[1] •

اما بالنسبة للمدارس اليونانية اللاحقة لارسطو Post-Aristotelian فيرى شمبيتر انها اثرت في الجو العام الفكري على مر العصور ، وخاصة لدى الرومان وفي العصور الوسطى ، ولكن لم يكن لديها تحليل اقتصادي ، ويشير بين هذه المدارس الى (الرواقية) و (الابيقورية) و (التشككية) و (الافلاطونية الجديدة) ، ونكتفي بتلخيص رأى شمبيتر في المدرستين الاوليين فقط :

فبالنسبة للمدرسة الرواقية يرى شمبيتر ان اهم انجازاتها هو فكرة القانون الطبيعي الذي يسود (الكون العقلاني) •

وبالنسبة للابيقوريين ، يرى شمبيتر ان ثلاثة عناصر من فلسفتهم بقيت مؤثرة في العصور الوسطى وعهد الاحياء وما بعده : العنصر الاول هو (المادية الذرية) Atomic Materialism التي اثرت في الفلسفات الآلية اللاحقة • والعنصر الثاني هو فلسفة السعادة Hedonism أو كما تسمى احيانا فلسفة اللذة والالم ، وقد اثرت في (البنتامية) وان كانت الاخيرة مبتذلة بالنسبة للاولى في نظر شمبيتر • واما العنصر الثالث فهو فكرة العقد الاجتماعي Social Contract التي يعتبر ابيقور احد كبار

---

(١) الواقع ان ارسطو ، خلاف رأي شمبيتر ، هو الذي اكد على وظيفة النقود كرأسمال لاستغلال عمل الغير (راجع ما سبق) خلاف رأي البعض (اميل جام ـ E. Iames) مثلا ، الذي يعلل شجب ارسطو للفائدة بعدم ادراكه ان وراء واجهة النقود المعارة انما يختفي رأس المال (راجع كتابه : تاريخ النظريات الاقتصادية ، ١٩٥٠ بالفرنسية ، ص ١٧) •

شارحيها دون ان يكون مبتدعها ، وقد اثرت في فلسفات القانون الطبيعي ، خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر عبر سكولائيي القرون الوسطى.

وفي كتاب شومبيتر القديم (عصور تاريخ المناهج والعقائد) ـ والذي ترجم للانكليزية والفرنسية مؤخرا ـ يشير المؤلف الى التراث الاقتصادي اليوناني في الفكر الحديث حسب اهميته بالتدرج الآتي : ارسطو ثم افلاطون، ثم الرواقيون واخيرا الابيقوريون (راجع ترجمة Aris للكتاب المذكور ، ١٩٦٧ بعنوان: المذهب الاقتصادي والمنهج Economic Doct. & Method) ص ١٠ كما يشير الى ان ارسطو هو اول من صاغ تعريف الاقتصاد بمعنى (علم الثروة) ص١٢ وانه واضع الاسس لنظرية القيمة والاسعار ، وان نظريته في القيمة ذاتية ، وانه ميز بوضوح بين النقود والثروة ورأس المال ، وان نظريتـــه في الفائدة لم تكن بين اخطائه الكبيرة ، وانه نســـب الربح Profit الى التدليس ، كما انه قيم المؤسسات الاجتماعية من زاوية نفعها العام وانه وضع اسس علم الاجتماع (ص ١٣) .

ثالثا ـ ملاحظات ليكخمان حول الفكر الاقتصادي اليوناني :

يرى ليكخمان (كتابه المشار اليه سابقا ، الفصل المتعلق بالاقتصـــاد اليوناني والروماني) ان (المنزل) Household كان الوحدة الاقتصادية بدل المشروع Firm في اقتصـــادنا الرأســـمالي ، وانـــه كان مركز النشاطات الاقتصادية ، بدل السوق الآن ، وان اغلب النشاط كان زراعيا في دول المدن اليونانية بينما كانت التجارة هامشية وجديدة . كذلك كان العمل اليدوي هو الغالب في عمل العبيد ، ولم يكن الاقتصاد منفصلا عن المجتمع ولهذا فقد عولج كجزء من القضايا الاجتماعية والاخلاقية الكبرى (السعادة ، العدل ، الخير) كوجه لعلم المجتمع الموحد ، كما يفعل القلة من الاقتصاديين المعاصرين الآن ، مثلا بالكت بارسنس Parsons في كتابه : النظام الاجتماعي

١٩٥١ والاقتصاد والمجتمع ١٩٥٦ ، بالانكليزية .

ويرى ليكخمان بعد هذه المقدمة ان افلاطون وارسطو توصلا الى كثير من المفاهيم الحديثة ، مثلا التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل، وتحديد وظائف النقود ، وتحليل تقسيم العمل .. الخ .. ، كما انهما كتبا في اطار الديمقراطية اليونانية ولكن ضدها تماما ، متأثرين مباشرة بجو التدهور العام في اثينا . فيما يتعلق بافلاطون يرى ليكخمان ان نظريته في تقسيم العمل كانت المنطلق لنظريته حول الدولة والنشاط الاقتصادي على السواء ، فلم يهتم افلاطون بعلاقة تقسيم العمل بتوسيع السوق ـ كما فعل سمث مثلا ـ لان اهتمام الدولة في نظره لا يجب ان ينصب على زيادة الانتاج بل على تحسين حالة المواطن اي ليس بالكمية بل بالنوعية . كذلك لاحظ افلاطون بكل وضوح الكفاح الطبقي فكتب ان كل مدينة هي في الواقع مدينتان الاولى للفقراء والآخر للاغنياء ، ولكنه لم يشخص اسبابه الاقتصادية لاهماله عامل الثروة الحاسم ، اما هجومه على الديمقراطية فقد استند لمفهومه عن النخبة Elite والتخصص الوظيفي . اما بالنسبة لارسطو ، فيلخص ليكخمان آراءه في الدولة بالشكل التالي : ان اساس الدولة لديه اساس طبيعي (كالعائلة) وهو سد حاجات الانسان . ان الدولة في نظر ارسطو مخلوق طبيعي . كذلك ركز على اهمية الطبقات الوسطى للدولة ، وفهم السياسة كعملية Process متطورة ، ومن هذا المفهوم نبعت نظرية ارسطو في مراحل النظام السياسي الثلاث ، وانحرافاتها المقابلة (ملكية تنحرف الى استبداد ، ارستقراطية تنحرف الى اوليفارشية ، شعبية Property تنحرف الى ديمقراطية) . كذلك يلخص ليكخمان آراء ارسطو حول الملكية Property على الشكل التالي : يعرف ارسطو الملكية تعريفا ماديا (ادوات الانتاج بما فيها العبيد) ، اي انه يستثنى غير الملموسات Intangibles من تعريف التملك ، كالنقود والاوراق المالية وسندات الملكية .. الخ ..

ان هذا التعريف ملائم للاقتصاد المنزلي حينذاك • كذلك يشير ليكخمان الى تمييز ارسطو بين الرق (الطبيعي) وهو مشروع في نظره ، والرق (القانوني) اي المفروض من قبل المشرع ، وهو غير مشروع لعدم استناده الى طبيعة العبد الدنيا • وقد شجب ارسطو ، استنادا الى هذا التمييز بين نوعي الرق ، استرقاق اليونانيين •

رابعا ـ ملاحظات بييتر حول الفكر الاقتصادي اليوناني(١) :

لن نتطرق بالنسبة لآراء بييتر حول الفكر اليوناني الا لبعض الافكار الجديدة التي لم ترد فيما سبق • سمى بييتر آراء افلاطون في (الجمهورية) بالاشتراكية او الشيوعية الارستقراطية والمثالية ، كما يسمى آراءه في (القوانين) بالتدخلية Etatism ، وقد سبق له ايضا ان اطلق على آراء انبياء اليهود الاقتصادية (اشتراكية الانبياء) وذلك لدعوتهم لنوع من العدالة الاجتماعية •

كذلك يرى بييتر في الفلسفة السفسطائية ـ كورجياس وبروتاكوراس ـ دفاعا عن الفلسفة الفردية وتأييدا لحرية التجارة ودعوة الى المواطنة العالمية (كوسموبوليتية) التي استتبعت دعوة البعض منهم لتحرير العبيد ، وحسب بعض المؤرخين الالمان يعتبر السفسطائيون روادا (لفلسفة الانوار) الاوربية Aufklarung •

كذلك يرى بييتر في الفلسفة الكلبية فلسفة تتجه نحو الشيوعية Communisante مع طابع فوضوي وخاصة لدى قطبها الكبير هيوداموس Hippodames في عصر بركليس ، الذي وضع مشروعا لمدينة (اي دولة) يتقسم مجتمعها لثلاث طبقات : الرهبان والمحاربون ثم الشغيلة واصحاب المهن تتقاسم فيما بينها الملكية بصورة متساوية دقيقة ـ وواضح تأثر افلاطون

---

(١) راجع كتابه المشار اليه سابقا (الفكر الاقتصادي والنظريات المعاصرة) ، ١٩٦١ ، بالفرنسية •

بهذا الرأى •

من رأى بيتر ايضا ان في بعض آثار ارستوفان الكوميدى المعروف بعض آراء اقتصادية مثلا ، فانون كريشام في (الضفادع) ، وملاحظات حول الثروة في (Plutus) ونقد لشيوعية الكلبيين في (جمعية النساء) التي كتبها الكوميدي اليوناني عام ٣٩٢ ق٠م٠ •

بالنسبة لسقراط يرى بيتر انه اخضع الانسان للقانون الطبيعي الذي يشجب الثروة ، وان كان سقراط لم يشجب العمل المهني ، بل هو نفسه كان عاملا مهنيا • وبالنسبة لاكزينوفون ، فيرى بيتر انه دعا كحل للازمة المالية ، الى ما يسمى الآن (اشتراكية دولة) Socialisme d'etat (قيام الدولة بادارة المخازن العامة وتملكها لاسطول تجاري حكومي مع استغلال حكومي للمناجم) وذلك في كتابه المعروف (موارد أتيكا) Revenus de l'Attique •

اما بالنسبة لارسطو فيمكن تلخيص آراء بيتر بالنقاط التالية :

(١) يترجم مصطلح Chrematistique [١] الذي هاجمه ارسطو في (السياسة) باقتصاد الثروة أو الاقتصاد النقدي ، ويهاجمه ارسطو باسم قانون الغاية Telos باعتباره لا يحقق غاية الانسان وهي سد الحاجة، ويدعو ارسطو بدله لاقتصاد طبيعي Economie de Nature لا يستهدف تراكم الثروة • ان جوهر رأى ارسطو حسب المؤلف هو شجب (التبادل) ، أو ما يدعوه بمذهب (عقم التبادل) • وعلى اساس هذا النقد يهاجم ارسطو الربا والتجارة ، ويرى ان العلاج الذي وضعه ارسطو هو (اقتصاد المدينة) ، القائم على الاعتراف بمؤسستي

---

(١) اما شومبيتر فانه يترجم المصطلح (الاقتصاد السوقي) وذلك في كتابه (عصور تاريخ المناهج والعقائد) ، الترجمة الانكليزية ، ١٩٦٧ •

العائلة والملكية الفردية (عكس افلاطون تماما في جمهوريته) مع اخضاعهما لصالح المدينة (مثلا قطاع عام ، تحديد السكان ، تحديد الفائدة ... الخ) .

(٢) ينتقد بيتر شمبيتر لانه يرى ان ارسطو دافع عن الملكية الفردية المطلقة ، ويؤيد المؤرخ الفرنسي سوشون Souchon (النظريات الاقتصادية في اليونان القديمة ، باريس ١٨٩٨ ، بالفرنسية) الذي ذهب الى ان اقتصاد ارسطو قائم على اساس من الاخلاق الخاضعة لصالح الدولة Morale etatique .

(٣) فيما يتعلق بنظام العبودية أو الرق ، اعتبره ارسطو نظاما (طبيعيا) ، عكس افلاطون الذي لم يبت في المسألة حسب رأى بيتر ، الى ان بدأ الرواقيون هجومهم الوجاهي على النظام المذكور فيما بعد .

واخيرا ينوه بيتر بالفكر اليوناني في العهد الاسكندراني أو الهيلنستي Hellenstic (من القرن الرابع الى القرن الاول ق.م) فيرى اولا انه فكر طبيعي Naturaliste اي يمجد الحالة الطبيعية للشعوب البدائية حيث تسود الملكية المشاعية وحيث ينظر للملكية الفردية كأنها افسدت المجتمعات بعد غياب العصر الذهبي، ويشير المؤلف الى ان روسو في كراسه المشهور (خطاب في اللامساواة) يجعل احد مفكرى هذه الحقبة (ديسيارك Dicearque رائدا له في ذلك[1] . كذلك يرى بيتر ان الفكر الفلسفي لهذه الحقبة كان فكرا (عقلانيا) وخاصة لدى (ابيقور) الذي انكر تماما كل التقاليد المقدسة بما في ذلك الدينية ، وكذلك لدى (ايفيمير Euhemere الذي يعتبره المؤلف اول نظرى للالحاد الفلسفي Atheisme وقد ألف

---

(١) راجع تفاصيل أخرى حول هذه النقطة في بولمان Pohlmann في كتابه (تاريخ المسألة الاجتماعية ، بالالمانية) .

مدينة فاضلة ذات اتجاه شيوعي باسم (جزيرة باناكيا) l'ile de Panacheaie • وأخيرا يرى بيتر انه فكر (كوني وكوسموبوليتي) وخاصة لدى الرواقيين الذين وضعوا عدة مشاريع لمدن طوبائية فاضلة ، حيث يختفي أي مبرر لسلطان النظم والمؤسسات السياسية وخاصة الدولة • ومن الناحية العملية خفف الرواقيون كثيرا من صرامة القانون الروماني ودفعوه في اتجاه انساني ، بل ان احد تلامذتهم Posidonios (احد اساتذة شيشرون) كان اول من هاجم نظام الرق مهاجمة منظمة في رأى بيتر •

ملاحظة حول مصادر الفكر الافلاطوني :

يتضح من التفاصيل المشار اليها اعلاه ان بالامكان تحديد بعض المصادر الفكرية لنظريات افلاطون كما يلي :

(١) مفهوم (الطبقات المغلقة) نقله عن (الكلبيين) ، وخاصة هيبوداموس، الذين دعوا كما رأينا الى بعض الآراء الفوضوية (الغاء المؤسسات السياسية) والتملك الشيوعي •

(٢) مفهوم (العصر الذهبي) تأثر فيه بـ (الطبيعيين) وخاصة ديسيارك •

(٣) فكرة حكم النخبة وفكرة العقل تأثر فيهما بالابيقوريين العقليين •

(٤) فكرة امتهان التجارة نقله عن مجموع التراث اليوناني العبودى •

(٥) خلط الاقتصاد بالاخلاق نقله عن مجموع التراث اليوناني أيضا •

خامسا ـ ملاحظات هايمان[١] حول الفكر اليوناني :

يرى المؤلف الامريكي هايمان بان الاقتصاد ، وكل العلم الاجتماعي ، في العصور القديمة والوسطى لم يكن الا (اخلاقا في التطبيق) Ethics

---

(١) هايمان ، المرجع المذكور سابقا ، الفصل الثاني •

Applied ، أي لم يدرس لذاته بل كجزء من (تنظيم الحياة) على الوجه الافضل ، اي انه لم يكن علما واقعيا وتكنيكيا Factual كما هو الآن بل فلسفيا واخلاقيا • ويرى ان السبب في ذلك هو قياسه على الاقتصاد المنزلي (اويكونوميا) وهو اقتصاد مخطط تحت سيطرة السلطة (الاسرة تحت سلطة رب الاسرة) • اما النظام الكسبي (كريماتستيكا) ـ ومنه التجارة والتبادل النقدى الاستثماري والربا ـ فقد اعتبره ارسطو غير سليم لانه يتنافى مع (الاقتصاد) بالمعنى الاول[1] •

---

(١) راجع تفاصيل أخرى في مؤلف ادغلر سالين Salin (تاريخ النظرية الاقتصادية) ١٩٢٩ ، بالالمانية •

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادي في العهد الاقطاعي

١ ـ تحديد (العصر الوسيط) •

٢ ـ طبيعة واهمية العصر الوسيط •

٣ ـ الاساس (المادي) للفكر الاقتصادي الوسيط (الاقطاع) •

٤ ـ المصادر (الفكرية) للفكر المذكور •

٥ ـ اهم الافطار الاقتصادية للسكولائيين

أ ـ مفهوم الاقتصاد •

ب ـ مفهوم الثروة والتملك •

جـ ـ نظرية القيمة والاسعار •

د ـ نظرية الاجور •

هـ ـ نظرية الربا •

و ـ الوظائف الاقتصادية للدولة •

ز ـ نظرية النقود (او رزم) •

الفكر الاقتصادي في العهد الاقطاعي

١ ـ تحديد العصر الوسيط :

جرت عادة المؤرخين الاكاديميين عامة الى قبول التقسيم التاريخي الكلاسيكي[١] الى العصور القديمة والوسطى والحديثة . وما يهمنا هنا هو تحديد فترة العصر الوسيط ، وهي الفترة التاريخية التي ساد فيها النظام الاقطاعي في اوربا بوجه عام ، والتي سندرس فكرها الاقتصادي[٢] في هذا الفصل .

---

(١) يرجع هذا التقسيم الى القرن السابع عشر حيث قسم احد المؤرخين الهولنديين التاريخ الى عصر قديم ينتهي بحكم قسطنطين الكبير عام ٣٣٧م ، وعصر وسيط ينتهي بسقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، والعصر الحديث (فركسون ص ٧) .

(٢) راجع حول الافكار الاقتصادية للعهد الاقطاعي المراجع التالية :

اسمان (Esmein) (محاضرة اولية في تاريخ القانون الفرنسي) بالفرنسية .

اشلي (Ashly) (التاريخ الاقتصادي المبكر) بالانكليزية .

أوبرين (O'brien) (بحث في التعاليم الاقتصادية للعصور الوسطى) بالانكليزية .

توني (Tawny) (الدين ونشوء الرأسمالية) طبعة بليكان ١٩٤٨ ، بالانكليزية .

دوب (Dobb) (دراسات في تطور الرأسمالية) طبعة ١٩٥٠ .

روبرتسن (اوجه نمو المذهب الفردي في الاقتصاد) ١٩٣٣ ، بالانكليزية .

روشر (Roscher) (تاريخ الاقتصاد السياسي في المانيا) بالالمانية .

أ ـ يخطيء بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي بالقول بأن المناقشات الآن حول تحديد مدة العصور الوسطى اصبحت نادرة ، فالواقع ان المناقشات لا تزال دائرة على اشدها ، سواء أكان ذلك في العالم الرأسمالي ، أو العالم الاشتراكي ، حول طرح هذه المسألة وحول حلولها على السواء .

ب ـ ان الموقف من تحديد هذه الفترة يتحدد بالطبع بالموقف من المضمون الاجتماعي الحقيقي لها ، ولا تجد في العادة لدى المؤرخين الاكاديميين اي تحديد ملموس واضح لجوهر العصور الوسطى[1] . فبعضهم

رول (المرجع السابق) ، الفصل الاول .

سيول (Sewall) (نظرية القيمة قبل آدم سمث) بالانكليزية .

كرى (تطور المذهب الاقتصادي) طبعة حزيران ١٩٤٨ ، الفصل الثاني .

كننكهام (Cunningham) (الحضارة الغربية في اوجهها الاقتصادية) بالانكليزية .

كونتسن (Konzen) (تاريخ الادب الاقتصادي في العصر الوسيط) بالالمانية .

مارشال (محاضرات في الاقتصاد السياسي) بالفرنسية ، الفصل الاول .

المعهد السوفياتي (الاقتصاد السياسي) بالفرنسية .

مونرو (Monroe) (التطور الاقتصادي المبكر) بالانكليزية .

فركسون (المرجع السابق) ، الفصل الثاني .

هاني (المرجع السابق) ، الفصل السادس .

(١) راجع رول (ص ٤٢) حيث يرى ان المناقشات حول تحديد الفترة أصبحت نادرة ، وراجع هاني (ص ٩١) حول المناقشة في العالم الرأسمالي ، وراجع (الدولة والطبقات في عصر الرق) الفصل الاول بالفرنسية ، حول المناقشة في العالم الاشتراكي .

يرى ان جوهرها يكمن في سيادة أنواع معينة من الافكار[1] ، كالسكولائية (Scholasticism) (مدرسية العصور الوسطى) . وبعضهم يرى ان اهم مميزاتها هي سيادة انماط معينة من السلوك الانساني[2] . والبعض الآخر يتلمس مميزات الفترة في اجتماع بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة ولكنه لا يربط بينها بل يكتفي بتعدادها الكمي[3] ، وحتى القليل من الاقتصاديين الذين يعترفون باهمية سيادة النظام الاقطاعي في هذه الفترة لا ينظرون للنظام المذكور كنظام انتاجي يستند الى تفاعل عضوي موحد بين نوع معين من القوى والعلائق الانتاجية بل يؤكدون في الغالب على جوانبه القانونية[4] ، أو بعض

---

(١) مثال ذلك هاني (ص ٩٢) .

(٢) مثال ذلك بودان (طبعة ١٩٤٩ ص ٩) حيث يتكلم عما يسميه (التطور السيكولوجي في العصور الوسطى) . كذلك يرى توني (ص ٢٦) ان اهم مميزات العصر الوسيط يكمن فيما يسميه (الجو الاخلاقي والديني)، بل يذهب حتى الى تفسير المفاهيم الاقتصادية ، كالملكية الفردية ، وحرية التعاقد ، والمنافسة ، لا باعتبارها تعكس خصائص موضوعية في واقع النظام الاقتصادي ، بل باعتبارها على حد قوله جزءا من الجهاز العقلي الذي ربما كان اعظم قوة طبعت ذلك العهد بطابعه الخاص) ، ثم يستمر توني فيشرح الافكار الاساسية للعهد الاقطاعي وهي فكرة طبقية المجتمع وتدرجه الاجتماعي ، وفكرة خدمة المجموع ، وفكرة سيطرة الدين على الشهوات الاقتصادية ، وواضح ان هذه الافكار جميعها تعكس الواقع الاقطاعي بصورة مباشرة (راجع الفصل الاول ص ١٧ ـ ٧٤) .

(٣) أكثر الاقتصاديين الاكاديميين على هذه الشاكلة ، تراجع المراجع المشار اليها في مقدمة هذه الدراسة .

(٤) مثلا المؤرخ ستروف (Struve) في مساهمته في (تاريخ اوربا الاقتصادي لكمبرج) الجزء الاول (ص ٤٢٧) بالانكليزية ، وكذلك كرى (ص ٤١ ـ ٤٢) حيث يعرف الاقطاع بأنه مجتمع تسوده حقوق والتزامات متقابلة .

مظاهره الاقتصادية غير الهامة[1] ، أو يرون فيه مجرد مؤسسة عادية بين مؤسسات العهد الوسيط[2] • اما الاشتراكيون ، وبعض أنصار المدرسة التاريخية ، فأنهم يحددون العصور الوسطى بانها عهد سيادة النظام الاقطاعي في اوربا ، وهم يحددون النظام المذكور وفق نظرية عامة في التطور الاجتماعي والاقتصادي ، ويرون في جميع خصائص العهد الوسيط اجزاء أو مظاهر أو انعكاسات ـ حسب الاحوال ـ للنظام الانتاجي المذكور • فعدم حرية المنتج ، وتملكه المستقل لوسائل الانتاج ، وهبوط مستوى التكنيك الانتاجي ، وضيق السوق المحلية ، والاشكال المختلفة التي اتخذها الريع Rent في تلك الفترة واللامركزية السياسية ، والاشكال القانونية المختلفة لملكية الارض الاقطاعية ، وطبيعة الافكار والنظريات التي عكست مستلزمات العهد المذكور ••• الخ •• ان كل هذه العناصر المادية والفكرية تدرس من قبل الاشتراكيين وبعض الاقتصاديين الآخرين في وحدتها العضوية ، وتفاعلها الوظيفي ، وقوانين حركتها وتحولها ، واستنادا لهذا التحديد (الموضوعي) لطبيعة النظام الاقطاعي ، يحاول

---

(١) مثلا المؤرخ الروسي بوكروفسكي (Pokrovsky) الذي يعرف الاقطاع بأنه نظام الاقتصاد الطبيعي غير النقدي (موجز تاريخ روسيا ، الجزء الاول ، ص ٢٨٩ ، بالترجمة الانكليزية) ، وكذلك هاني (حاشية ص ٩٢) حيث يشير الى ان جوهر النظام الاقتصادي للعصر الوسيط هو (الاقتصاد المنزلي) ، وفي محل آخر يرى نفس المؤلف بأن المحتوى الحقيقي للتحول من الاقطاع الى الرأسمالية هو التحول من (اقتصاد قائم على الارض) (Iand Economy) الى (اقتصاد قائم على العلائق الشخصية (Personal Relations) (هاني ص ١٠٧ ـ ١٠٨) •

(٢) الظاهر ان هاني من هذا الرأي ، اذ انه يجمع بين الاقطاع والسكولائية ونظام الكنيسة ، دون ان يحاول فهم الطبيعة الاقطاعية لجميع النظم والمؤسسات والافكار التي سادت العصور الوسطى (راجع الفصل السادس من كتابه المذكور) •

المؤلفون[1] المذكورون وضع الحلول لمشـــكلة التحديد (الزمني) للعصور الوسطى .

ج – ليس هناك دليل على ان اغلب الكتاب متفقون[2] على ان بداية هـــذا العهد تتحدد في عام ٤٧٦م ، اي سنة سقوط الامبراطورية الرومانية ، فهناك الكثير من المؤرخين يؤرخون بداية العهد من عام ٣٢٥م (عام اجتماع مجمع نيقيا الكنسي) ، أو من عام ٣٧٥م (تاريخ مهاجمـــة قبائل الهون للغرب) ،وبعضهم يؤخر تاريخ بداية العهد الى نهايـة القرن السادس وبداية القرن السابع الميلادي[3] ، وهكذا .

د – كما ان نهاية هذا العهد هي الاخرى محل جدال مستمر بين المؤرخين، فبعضهم ينهيهـا بحوالي عام (١٣٠٠)[4] ، وآخرون بحوالي عـام (١٥٠٠)[5] حيث حدثت أهم الاحداث التي حولت المجتمع الاوربي (الحركة الانسانية ، تكون الامم الحديثة ، الاكتشافات الجغرافية ، اكتشاف المعادن النفيسة ، استعمال البارود والبوصلة ، بوادر الاحياء والاصلاح الديني .. الخ ...) ، وفريق ثالث ينهيها بمنتصـــف

---

(١) راجع الفصل الثاني من دوب ، والمراجع العديدة المشار اليها في (ص ٣٣ – ٨٢) .

(٣) اورد هاني هذا الرأي (ص ٦١) ، ونقله عنه خطأ بعض المؤلفين العراقيين في الظاهر (مثلا محمد عزيز – تاريخ الافكار الاقتصادية ص ٢٨) ، وكذلك رول (ص ٤٢) .

(٣) راجع في كل ذلك بينكستون (Bengston) (المدخل لدراسة التاريخ القديم) بالالمانية ص (٤ – ٥) .

(٤) مثلا المؤرخ الاقتصادي الانكليزي انكرام (نقـــلا عن هاني ص ٩١) .

(٥) مثلا اسمان (المرجع السابق) .

القرن الخامس عشر[1] ، وهكذا .

هـ ـ اننا نعتقد بأن من العبث محاولة وضع نظرية عامة عن الفترة الزمنية للعهد الاقطاعي قابلة للتطبيق على جميع الامم والشعوب ، والمهم هو تتبع تفاصيل عملية التحول الاجتماعية من النظام القديم (نظام الرق) الى النظام الاقطاعي الجديد ، لان الانظمة الجديدة تنشأ تدريجيا في احضان الانظمة القديمة على الدوام ، وتستمر في التغلغل بينها كميا ، حتى تستطيع في النهاية ان تحولها نوعيا ، وهناك اجماع تام بين مؤرخي العهدين الاقطاعي والرأسمالي ، على ان النظام الاخير نشأ جزئيا (اي في قطاعات معينة فقط) في نطاق النظام الاقطاعي نفسه ، واستمر التصادم بينهما يتخذ أشكال مختلفة في غاية التعقيد[2] ، حتى انفجار الثورات السياسية البرجوازية في القرنين السابع والثامن عشر، التي لم تفعل اكثر من تسجيل واقع نشوء النظام الرأسمالي . وعليه فأن الفترة الزمنية للعهد الوسيط (العهد الاقطاعي) ، وحتى بعض الخصائص الخاصة في طبيعته ومضمونه واشكاله ، تختلف حسب البلدان والشعوب . على انه بالنسبة لاوربا الغربية ، يمكن اعتبار النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي[3] ، باعتباره نقطة التحول

---

(١) مثلا رول (ص ٤٢ ـ ٤٣) .

(٢) لعل أهم مؤلف انكليزي القى اضواء باهرة على هذه العملية التاريخية الكبرى هو الاستاذ دوب في مؤلفه التاريخي (دراسات في تطور الرأسمالية) المشار اليه سابقا .

(٣) الظاهر ان اغلب المؤرخين السوفيات ـ ومعهم عدد متزايد من المؤرخين الغربيين ـ من هذا الرأي ـ راجع مثلا الباتوف (Alpatov) (مرحلة جديدة في دراسة مسألة التحول من العصر القديم الى العصر الوسيط) ، نقلا عن المؤلفين الالمانيين غونتر وشروت (Gunter و Schrott) في الفصل الاول من الكتاب الجماعي (الدولة والطبقات في عصر الرق) المشار اليه سابقا .

الكبرى من نظام الرق الى النظام « الاقطاعي » كما يمكن اعتبار النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، كفترة حاسمة في التحول من الاقطاع الى الرأسمالية[١] ، ومعنى ذلك ان المدة التي ساد فيها النظام الاقطاعي في اوربا الغربية استغرقت حوالي الالف عام تقريبا[٢] .

٢ ـ طبيعة واهمية العصر الوسيط :

يندر ان تجد بين مؤرخي الفكر الاقتصادي من الاكاديميين من يبدي آراء موضوعية في طبيعة وخصائص العصر الوسيط ، فالمؤرخون اللبراليون يؤكدون الجوانب السلبية لتلك الفترة التاريخية (الجمود ، العـزلة ، الاضطهاد ، التفسخ) . والمؤرخون الرومانتيكيون (خاصة الالمان منهم) يرون فيها نموذجا للاستقرار والثبات والعصر الذهبي . اما الواقع فهو ان العصر الوسيط كان امتداد طبيعيا للعصر القديم ، وتمهيدا طبيعيا للعصور الحديثة[٣] ، وان عناصره الاساسية (خاصة توزيع الملكية وعلائق الاستثمار والتوزيع) نشأت جذورها ـ كما ذكرنا ـ في الفترة الاخيرة من عهـد

---

(١) رول (ص ٤٣) ، والفصل الرابع من (الاقتصاد السياسي) المشار اليه سابقا .

(٢) اما في الصين فقد استمر النظام الاقطاعي أكثر من الفي عاما ، وفي روسيا استمرت الاقطاعية الى عهد الاصلاح الزراعي عام ١٨٦١ ، وفي بلاد ما وراء القوقاس من القرن الرابع الى حوالي عام (١٨٧٠) ، وعنـد شعوب آسيا الوسطى من القرنين السابع والثامن حتى عام ١٩١٧ ، ولا يزال الاقطاع سائدا في كثير من البلدان المتخلفة حتى هذه اللحظة (موجز الاقتصاد السياسي ، ص ٦٠ من الترجمة العربية) .

(٣) يلاحظ فركسون (ص ١٨) بحق ، بأن ما يسمى بالعصور المظلمة لم يكن ينطبق على جميع أنحاء العالم ، بل ولا على جميع انحاء اوربا . فهو لا ينطبق على انكلترا وايرلندا الا بنسبة أقل بكثير ، وهو لا ينطبق على اوربا الشرقية والامبراطورية البيزنطية ، وهو من باب اولى لا ينطبق على العالم الاسلامي والشرق الاقصى وخاصة الصين ، ولا على الحضارات القديمة في امريكا اللاتينية كالانكا في بيرووالازتك في المكسيك .

الامبراطورية الرومانية ، كما ان المرحلة الاولى من العهد الرأسمالي (الرأسمالية التجارية) نشأت في أواخر العهد الاقطاعي ، أو في المدة التي يسميها بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي بالعصر الوسيط الاسفل[1]

أي (القرن ١٢ ـ ١٥) . ان العصر الوسيط اذن يمثل حلقة ضرورية في تطور النظام الاجتماعي المعاصر ، ولا يمثل كما يعتقد بعض المؤرخين السطحيين (فراغا) في تاريخ الحضارة البشرية[2] .

٣ ـ الاساس المادي للفكر الاقتصادي الوسيط :

لا شك ان هذا الاساس المادي يتمثل في النظام الاقطاعي ، القائم من حيث الجوهر على الانقسام الكبير بين ملاك الارض (Landlords)

---

(١) جان مارشال (ص ٢٣) والمراجع الواردة في الحاشية . اما هاني (ص ٩٢) فانه يعبر عن نفس الفكرة ولكن بمصطلحات جديدة فيرى ان (النظام الفكري) في العصر الوسيط مر بمرحلتين ـ الاولى يسميها مرحلة التكوين وهي التي ادى فيها الصراع الفكري بين المسيحية والنظم الرومانية والافكار الجرمانية الى نشوء نظام فكري جديد ، هو الذي ساد في المرحلة الثانية (١٢٠٠ ـ ١٥٠٠) مستندا الى السكولائية والاقطاعية . ان العيب الاساسي في نظرية هاني هو فصله تطور النظام الفكري الوسيط عن تطور النظام الاقطاعي نفسه ، واعتباره الاقطاعية مجموعة افكار معينة فقط ، بينما نرى ان مارشال (ص ٣٢ ـ ٥٠) يربط بين الفكر والواقع بوضوح ، وان كان هو الآخر يقع في خطأ كبير هو اعتبار الفكر الاكويني (نسبة الى توما الاكويني) انعكاسا للمرحلة الاخيرة من العهد الوسيط فقط وليس لمجموع العهد الاقطاعي (ص ٤٦) ـ بل حتى كري ، وهو مؤلف محافظ جدا وسطحي في كثير من آرائه اضطر الى التسليم بهذه الحقيقة فقال عن النظريات الاقتصادية في العهد الوسيط (انها تعكس شروط وظروف) العهد المذكور ، وحدد أساسها المادي بشكل صحيح فقال انه يكمن في (الخصائص السائدة لتركيب المجتمع في الفترة التي تعنينا هنا) ، كرى (الفصل المتعلق بالعصور الوسطى) .

(٢) رول (ص ٤٣) ، و (الاقتصاد السياسي) الفصلان الثالث والرابع .

والأقنان (Serfs) من جهة ، وفي القطاع الصناعي والتجاري على نظام الطوائف أو المهن الاقطاعي (Guilds) .

ومن الحقائق التاريخية الثابتة ان كلا النظامين ، نظام الارض الاقطاعية ونظام الطوائف نشأ كلاهما بشكل جنيني في رحم النظام الانتاجي السابق وفي أواخر العهد الروماني . وكان النظام الاول امتدادا لنظام المزارعة[1] (Coloni) الروماني (ايجار الارض للرقيق أو الاحرار لقاء ريع عيني أو نقدي ومقابل الارتباط بالارض بالتزامات معينة تجاه الملاكين) الذي نشأ لاسباب متعددة – بعضها اقتصادية بسبب ندرة العبيد وانقطاع مصدرهم من الخارج ، وبعضها عسكرية وسياسية اقتضتها ضرورات الدفاع عن حدود البلاد . وكذلك الحال في النظام الآخر (الطوائف) سواء أكان طوائف التجار التي تمتد جذورها الى التجارة الرومانية القديمة مع بلدان الشرق والتجارة الجديدة بين اوربا الغربية والامبراطورية الرومانية الشرقية ، أو طوائف الصناع التي تمتد جذورها هي الاخرى في المؤسسات المهنية الاختيارية (Collegia) التي نشأت في مختلف المهن في أواخر العهد الروماني[2] .

ان هذا النظام الانتاجي الجديد ، الذي قام في اوربا الغربية على انقاض مجتمع الرق من جهة وعلى انقاض النظام العشيري عند القبائل الجرمانية الغازية من جهة أخرى[3] ، والذي ساعد على تطويره نظام

---

(١) راجع (الموجز في الاقتصاد السياسي) ص (٦١ – ٦٦) بالترجمة العربية ، وكذلك رول (ص ٤٤ – ٤٥) .

(٢) راجع تفاصيل تطور هذه الطوائف وطابعها الاقطاعي والدور الذي لعبته في نشوء الطبقة الوسطى في اوربا ، في الفصل الرابع الذي كتبه دوب حول الموضوع (المرجع السابق ص ٨٣ – ١٢٢) .

(٣) اهمل رول في تحليله لجذور الاقطاع هذا المصدر الجرماني

الممالك الجرمانية الذي اعقب سقوط الامبراطورية الرومانية ، عن طريق منح الاقطاعيات (feodum) الواسعة للقادة والحاشية رجال الدين والاديرة[1] وساعدت على عزله واغلاقه الغزوات والفتوحات الاسلامية[2]، ان هذا الاقتصاد الاقطاعي يتميز بوجه عام بالخصائص الاساسية التالية :

(١) انه قائم من حيث الاساس على استثمار الاقنان (أي عبيد ارض السيد من الفلاحين والحرفيين المستقلين بأدوات انتاجهم) ، وهذه هي السمة الاساسية التي تتصف بها الاقطاعية وتحدد جوهرها لدى جميع الشعوب ، اما الخصائص الاخرى فقد تختلف حسب الظروف الخاصة بكل شعب وحسب تطور النظام الاقطاعي نفسه في الشعب الواحد والبلد الواحد .

(٢) تعايش الملكية الاقطاعية الكبيرة مع الاستثمارات الفردية الصغيرة الخاصة بالفلاحين والحرفيين .

(٣) يتميز بالرابطة الشخصية (أي الاكراه المادي المباشر) بين السيد والقن ، وهذا ما يشير اليه بعض المؤرخين تحت اسم (Status)

(ص ٤٥) ، الا ان هاني (ص ٩٣) حلل بتفصيل نظام (المشاعية الريفية أو القروية (Genossenschaft) الجرمانية واثرها في نشوء النظام الاقطاعي وخاصة فيما يتعلق بتملك الارض على الشيوع ، وبالتأكيد على الروابط والالتزامات الشخصية داخل الوحدة الاجتماعية . كذلك راجع تحليلا لهذه النقطة في (موجز الاقتصاد السياسي ص ٦٣) حيث اشير فيه الى وجود مرحلة وسطى في تملك الارض نشأت بين النظام العشيري والنظام الاقطاعي وهي مرحلة الفلاحين المستقلين .

(١) راجع مارشال في تحليل هذا المصدر التأريخي لنشوء الاقطاع (ص ٣٨) وقد اشتق اسم النظام الاقطاعي (Feudalism) من الكلمة اللاتينية لاقطاعية الارض .

(٢) راجع حول دور الفتوح الاسلامية في نشوء الاقطاع الاوربي مقالة شومبيتر في (المجلة الافريقية) مجلد ١٩ ، ١٩٥٠ ، بالفرنسية .

أو (المركز القانوني) الذي كان يحكم العلائق الاجتماعية في العهد الاقطاعي .

(٤) اتخاذ (فائض المنتوج) الذي ينتجه القن ويتملكه السيد ، اشكال مختلفة من الريع (ريع العمل أو السخرة ، الريع العيني ، الريع النقدي ، أو جميعها على السواء)[١] .

(٥) سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف[٢] ، والاقتصاد السلعي في المدن (وذلك عند نشوء الاخيرة في الفترة الاخيرة من تاريخ النظام) .

(٦) تبعية القطاع الصناعي (المنزلي) للقطاع الزراعي الاقطاعي والتنظيم الاقطاعي الدقيق للحرف والتجارة (طوائف الصناع والتجار)[٣] .

(٧) ان القانون الاقتصادي الاساسي للاقطاع يكمن في انتاج مقدار من فائض المنتوج ، لسد حاجات السادة الاقطاعيين ، عن طريق استثمار الفلاحين التابعين ، وعلى أساس الملكية الاقطاعية للارض ، والملكية المحدودة على أشخاص المنتجين وهم الفلاحون الاقنان[٤] .

---

(١) يخلط الكثير من الاقتصاديين بين (جوهر) الريع وبين (اشكاله) ، فيرون ان النظام الاقطاعي يتميز بالريع العيني أو الريع بالعمل ، ولا يمكن ان يشمل الريع النقدي ، لان الاقتصاد النقدي في زعمهم يتعارض كليا مع الاقتصاد الاقطاعي . وقد اشاع هذا الرأي السطحي على الاخص اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية وفي مقدمتهم شمولر (دوب – المرجع السابق ص ٣٤) .

(٢) أي الاقتصاد المغلق الذي كان يشمل الملكية الاقطاعية والاستثمارة الفلاحية على السواء .

(٣) بترجمها بعظهم بكلمة (الاصناف) ، راجع الترجمة العربية لـ (الاقتصاد السياسي) .

(٤) (الاقتصاد السياسي) الترجمة الفرنسية ، ص ٥٥ ، ويلاحظ ان الترجمة العربية لهذا القانون غير دقيقة ولا كاملة (ص ٧٢) .

(٨) اما التركيب الطبقي لهذا النظام ، فيمكن تلخيص سماته الأساسية كما يلي :ـ

آ ـ الطبقات الرئيسية في النظام الاقطاعي طبقتان هما : الاقطاعيون والاقنان • والعلاقة الاستثمارية إبنهما تكون جوهر النظام الاقطاعي دائما •

ب ـ كان هناك تمايز كبير في نفس الطبقة الاقطاعية ، وتدرج في سلم التبعية بين كبارهم وصغارهم • وفي اعلى السلم الاقطاعي تقف طبقة النبلاء الحاكمة ، وطبقة كبار رجال الكنيسة التي كانت تمثل اكبر اقطاعي في العصور الوسطى[١] • اما قاعدة السلم فكانت قائمة على استثمار جماهير الفلاحين كما رأينا •

جـ ـ اما في المدن الخارجة عن السلطة الاقطاعية (في أواخر العهد الاقطاعي) فكان التمايز حادا بين الفئـــات الحاكمة (اثرياء التجار والمرابين والملاكين ومعلمي الحرف) وبين جماهـــير الحرفيين ، وكثيرا ما وحدت المصلحة ضد الاستثمار الاقطاعي ، خاصة في عهد الثورات الفلاحية بين مصالح جماهير الاقنان وحرفيي المدن[٢] •

---

(١) يجمع جميع المؤرخين على هذه الحقيقة ، راجع مثلا رول (ص ٤٥) حيث يرى ان الكنيسة أصبحت من أهم (الاعمدة التي يقوم عليها كيان الاقطاع) ، وكذلك موجز الاقتصاد السياسي (ص ٦٦) الذي يرى ان الكنيسة (أصبحت أهم الملاكين الاقطاعيين في ذلك الزمن) ، كذلك راجع المؤرخ البلجيكي بيرين (Pirenne) (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لاوربا الوسيطة (١٩٣٦) بالترجمة الانكليزية ص ١٣ وبعـــدها) حيث يشرح المؤرخ الكبير عملية تحول الكنيسة الى أهم مؤسسات الاقطاع •

(٢) راجع النظريات الاكاديمية المختلفة حول اشكال نشوء ونمـــو المدن في أواخر القرون الوسطى في مؤلف دوب (المرجع السابق الذكر ،

(٩) كانت قوى الانتاج في القطاعين الريفي والحرفي بدائية وضعيفة جدا ، ولكنها بدأت تتطور بسرعة في أواخر العهد الاقطاعي[١] ، وتصطدم بشدة متزايدة بعلاقات الانتاج الاقطاعية .

هـذه هي الخصائص الاساسية[٢] للمجتمع الاقطاعي . والخلاصة اذن هي ان هذا النظام الاقطاعي الذي كان مرحلة ضرورية في تاريخ المجتمع بعد ان استنفد الرق جميع امكانياته ، هو الذي كان يشكل الاساس المادي لنمو الافكار الاقطاعية في جميع الحقول ، ومن جملتها بعض الافكار الاقتصادية التي سنتناولها في البحث في هذا الفصل .

مصادر الفكر الاقتصادي الاقطاعي :

من المعروف ان الحياة الفكرية بمجموعها في العهد الاقطاعي كانت تحت اشراف الكنيسة ، ولهذا فلا غرابة ان ارتدت على العموم شكلا دينيا سكولائيا ، ولا غرابة اذا كانت الآراء الاقتصادية تشكل على الدوام

ص ٧٠ ـ ٨٠) حيث يشير الى خمس نظريات على الاقل : الاولى ، ترى في المدن الوسيطة مجرد احياءللمدن الرومانية ، والثانية ، ترى فيها مجرد تطوير للارياف والقرى الزراعية ، والثالثة ، ترى فيها تطويرا للاسواق التجارية والمعارض والقوافل التجارية ، والرابعة ، ترى فيها تطـويرا للمراكز الدينية والكنيسة ، والخامسة ترى في المدن الوسيطة تطـويرا للحصون والمراكز العسكرية ، ولكن واقع تعدد طرق نشوء المدن في العصور الوسطى يجعل من المستحيل وضع نظرية عامة صالحة لتفسير نمو جميع المدن المذكورة بحيث يمكن ان تنطبق عليها جميعا (راجع دوب ص ٧٧) .

(١) راجع في تطورها واثر هذا التطور في تحويل الاقطاع (الاقتصاد السياسي) صفحة ٩٩ وبعدها بالترجمة العربية) .

(٢) غالبا ما يركز الاقتصاديون الاكاديميون على خصائص أخـرى ثانوية للاقطاع ، وخاصة الخصائص السياسية (كاللامركزية السياسية ، وانعدام الحدود السياسية بين الدول) والخصائص الديموغرافية (قلة السكان) والعقائدية (الشكل الديني للايديولوجيا الوسيطة) ، مثـلا مارشال ، وتوني ، وفيبر (المراجع السابق ذكرها) .

(عدا ما حصل في آخر العهد) فصولا خاصة من كتب الفقه واللاهوت • بل ان النضالات الاجتماعية نفسها بقيت تتخذ شكلا دينيا طوال عـــدة قرون ، وكان اضطهـاد الهراهقة والزنادقة على يد محاكم التفتيش سيئة الصيت تعبيرا مباشرا عن الحقيقة المذكورة •

ومع ذلك فالفكر السكولائي نفسه استمد عناصره الفكرية من ثلاثة مصادر أساسية[1] ، وبالرغم من ان جذوره المادية كانت راسخة في النظام الاقطاعي •

١ ـ الفكر اليوناني وخاصة ارسطو :

لعبت فلسفة ارسطو دورا هاما جدا في صياغة أفكـــار السكولائيين الاقتصادية (مفهوم الاقتصاد ، طبيعة التبادل ، وظائف النقود ، نظرية الربا ، نظرية السعر العادل •• الخ ••) كما سنرى بعد قليل • والواقع ان السكولائية هي مزيج من الارسطوطاليسية والفكر المسيحي ، طوره وانتجه آباء الكنيسة لتكييف التعاليم المسيحية بما يلائم مستلزمات النظام الاقطاعي ، أو بعبارة أخرى ، اخذ الاباء المذكورون من ارسطو كل ما يساعد على عملية التكييف الصعبة هذه[2] •

٢ ـ الفكر المسيحي القديم :

والمقصود بذلك تعاليم المسيح وأقوال وكتابات الحواريين الاوائل ، وقد كانت هذه التعاليم من دون شك الاساس النظـــري للسكولائية ،

---

(١) يضيف بعض المؤرخين (هاني ومارشال مثلا) مصدرا رابعـــا للفكر الوسيط وهو الفكر الجرماني ، ولكن الظاهر ان هذا المصدر كان مصدرا بعيدا وغير مباشر وثانويا •

(٢) رول (ص ٤٦) ، والملاحظ ان بعض المؤرخين يهملون نسبيا هذا المصدر الهام من مصادر الفكر الوسيط (مثلا هاني وفركسون) •

والمصدر الرسمي الوحيد لافكار[1] الاخوة والمساواة والزهد .. الخ . التي وضعت ـ انطلاقا منها ـ النظريات الاقتصادية في ذلك العهد[2] ، الا ان مقتضيات تكييفها مع واقع المؤسسات الاقطاعية هو الذي الجأ السكولائيين الى الرجوع للفكر اليوناني من جهة ، والى وضع تفسيرات جديدة للتعاليم المسيحية ، خرجت بها عن معانيها الاولى ، ومن هنا نشأ المصدر الثالث للفكر الوسيط وهو تعاليم آباء الكنيسة .

---

(١) يمكن تلخيص أهم الافكار التي دعت اليها المسيحية الاولى فيما يلي :

١ ـ الاخوة بين البشر : او ما يسميه بعض المؤرخين خطأ (بالروح الكوسموبوليتية) هاني (ص ٩٤) وفركسون (ص ١٨) ، وبعضهم الآخر بفكرة (الكرامة الانسانية) مارشال (ص ٤٧) .

٢ ـ المساواة بين الناس : وكان من مقتضاها بناء مفهوم القيمة على اساس المساواة (كرى ص ٤٤) .

٣ ـ تمجيد العمل على أنواعه المختلفة ، واعتباره المصدر الوحيد للرزق الشريف ، وكان من مقتضى هذه الفكرة شجب الربا والارباح والملكية الاستثمارية ـ على الاقل نظريا ـ ويسمي مارشال هذه الفكرة المسيحية (بقانون العمل) (ص ٤٧) .

٤ ـ التزام الزكاة والصدقات : (هاني ص ٩٥) .

٥ ـ تمجيد العائلة : (هاني ص ٩٥) .

٦ ـ يرى البعض أيضا ان فكرة (شيوعية التملك) كانت سائدة في المسيحية الاولى . ولكن أغلب المؤرخين ينكرون ذلك (مثلا هاني وفركسون وكرى) .

(٢) يرى فركسون (ص ١٨ ـ ١٩) بان أفكار المسيحية الاولى كان لها وجهان : وجه ايجابي لم يطبق ، ووجه سلبي هو الذي طبق ، ويقصد بذلك اخضاع الافكار للاخلاق . الا ان الواقع هو ان انفصال الاقتصاد عن الاخلاق لم يكن بالامكان حصوله تاريخيا الا بعد زوال الاقطاع ، أو بعبارة أخرى ان المسؤول عنه هو واقع النظام الاقطاعي ، وان السكولائية هي مجرد انعكاس فكري للواقع المذكور .

٣ ـ دور الكنيسة :

هناك اجماع بين المؤرخين ، على ان الكنيسة لعبت الدور الاول في صياغة الفكر الوسيط ، وان رجالها هم الذين قاموا بالمهمة الصعبة ، مهمة تكييف التعاليم المسيحية لتكون ملائمة لمستلزمات النظام الاقطاعي ، وان الكنيسة نجحت لحد كبير في القيام بهذه العملية التاريخية الى اواخر العهد الاقطاعي ، وان كان كل ذلك قد تم على اساس الخروج بالتدريج على التعاليم المسيحية الاولى ، وان التحولات الاجتماعية الجديدة في اواخر هذا العهد هي التي وضعت حدا لدور الكنيسة في صياغة الفكر الاوربي[١] .

الافكار الاقتصادية الهامة لدى السكولائيين :

اول ما يلاحظ هو ان العهد الوسيط لم يعرف دراسات اقتصادية مستقلة[٢] (الا في عهد انحلاله الاخير) بسبب التعاليم الكنسية التي كانت تخضع ـ نظريا ـ الاعتبارات المادية للاعتبارات الروحية (عالم الدنيا لعالم الآخرة) ، والاهم من ذلك ، بسبب طبيعة الاقتصاد الاقطاعي وخصائصه السابقة (مغلق ، طبيعي ، غير نقدي ، غير تبادلي ، زراعي في الغالب ... الخ) .

ولذلك فسوف نستعرض اهم الافكار السكولائية في الاقتصاد على ضوء

---

(١) تراجع مؤلفات ماكس فيبر (الاخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية) ١٩٣٠ بالترجمة الانكليزية ، وترولیش (Troelisch) (التعاليم الاجتماعية للكنائس المسيحية) ١٩٣١ بالترجمة الانكليزية ، وتوني (المصدر السابق) وذلك لتحليل جميع هذه النقاط .

(٢) يعزو البعض هذه الحقيقة الى تأثر السكولائية بارسطو ، الذي لم يكتب مؤلفات خاصة بالاقتصاد (راجع كاسر Gasser ـ مقدمة للعلوم الاقتصادية والسياسية ، بالالمانية) ولكن هذا التفسير واضح السطحية .

تطورها الذي كان ملازما دائما ، ومرتبطا ، وعاكسا ، لتطور النظام الاقطاعي نفسه .

١ ـ مفهوم الاقتصاد :

الاقتصاد في المفهوم السكولائي هو مجموعة من القوانين (بمعنى القواعد الخلقية لا قوانين العلم) تستهدف الادارة الصالحة للنشاط الاقتصادي . وكان مفهومهم للشاط الاقتصادي هو النشاط الضروري لسد الحاجة فقط دون الربح نفسه . ومن هنا يتضح الاثر اليوناني (وخاصة ارسطو)[١] في هذا المفهوم .

٢ ـ مفهوم الثروة والتملك :

هذا المفهوم هو نتيجة طبيعية للمفهوم السابق عن الاقتصاد . ويمكن استعراض تطور هذا المفهوم في العصر الوسيط بالنقاط التالية :ـ

آ ـ كانت المسيحية الاولى ضد الطمع والشهوات والترف .. الخ . فالقديس جيروم مثلا كان يقول (ان الغني هو مجرم وابن مجرم)[٢] . والقديس اغسطين كان يحذر من كون التجارة تصرف صاحبها عن وجه الله ، كما كانت المسيحية على العموم ترى ان دخول الجمل في سم الخياط اسهل من دخول الغني الجنة .

وكان من مقتضى هذه النظرة ، استنتاج عدة نتائج ، حللها المؤرخون بتفصيل ، ويمكن استعراضها بكل اختصار فيما يلي :ـ

١ ـ اعتبار التجارة (اى النشاط الاقتصادي لمجرد الربح) عملا غير طبيعي ، ان لم يكن خطيئة دينية[٣] ، وقد قوى اثر ارسطو

---

(١) رول (ص ٤٦) .

(٢) عن برنتانو (Brentano) (الاخلاق والاقتصاد في التاريخ) ، ص ٥ بالالمانية .

(٣) فركسون (ص ٢٣) .

ومفهومه عن التبادل الطبيعي وغير الطبيعي من هذه النظرة .

٢ – يرى بعض المؤرخين بأن المسيحية الاولى كانت تدعو صراحة لشيوعية التملك . ويرى بعضهم انها وان لم تدع لالغاء نظام التملك الفردي مباشرة الا انها هاجمت جميع مظاهره الاساسية بحيث ان النتيجة العملية تكون واحدة في الحالتين[١] . ويرى البعض الآخر بان فكرة الشيوعية لا تجد لها اساسا لا في اقوال المسيح ، ولا في سلوك الكنيسة الاولى في القدس ولا في تعاليم الحواريين الاوائل[٢] . والظاهر ان اغلب المؤرخين[٣] يفسرون تعاليم المسيحية بأنها غير موجهة ضد نظام التملك نفسه بل ضد سوء استعماله ، وان ما يؤثر من اقوال الحواريين التي توحي بفكرة الشيوعية ، انما هو تعبير في الواقع عن المجتمع المثالي الذي فقده الانسان بارتكابه الخطيئة الاولى .

ب – مذهب توما الاكويني في التملك :

كان جوهر المذهب المذكور – كما اشرنا سابقا – يقوم على اساس التوفيق بين الافكار المسيحية الاولى وبين شروط النظام الاقطاعي ، ولهذا اتخذ موقفا وسطا في موضوع التملك بين حق التملك المطلق المعروف في القانون الروماني (الذي يشمل حقوق الاستعمال والاستغلال والتصرف) وبين الشجب المطلق المسيحي للحق المذكور . وقد استوحى القديس توما[٤] هذا الموقف من تمييز ارسطو المعروف

---

(١) من هذا الرأي رول (ص ٤٧) .

(٢) كرى (ص ٤٥ – ٤٨) .

(٣) يرى (ص ٤٨) ، واوبرين (المرجع السابق) الذي ناقش هذه النقطة بتفصيل .

(٤) القديس توما الاكويني (١٢٢٥ – ١٢٧٤م) هو اكبر المفكرين السكولائيين في العصور الوسطى ، وقد الف اكثر من (٦٠) مؤلفا اهمها

بين (سلطة الاكتساب والتصرف) من جهة وبين (سلطة الاستعمال)[1] فتفرض عليه التزاما بالتقيد بالنفع العام • او بعبارة اخرى ان نظام الملكية لا يمكن تقديره بشكل مطلق او تجريدي ، بل ان خيره أو شره متوقف على كيفية استعماله وتطبيقه[2] • لقد رفض القديس توما فكرة شيوعية التملك مستندا الى نفس حجج ارسطو في مهاجمة شيوعية افلاطون في (الجمهورية) ـ اي حجة الحافز ، أو الطبيعة البشرية من جهة ، وحجة الاستقرار وتجنب النزاع من جهة أخرى[3] ـ ، ولكنه رفض بنفس الوقت الحقوق المطلقة لحق التملك

موسوعته الضخمة Summa Theologica •اما أهم السكولائيين الآخرين فهم هنري كنت ، والبرت الكبير ، ودون سكوتس ووليم اوكهام ، واسكندر هيلس ، وكبرييل بيل ، وبين افنتورا ••• الخ • (راجع كونار ـ تاريخ المذاهب الاقتصادية ـ المقدمة ، بالفرنسية) •

(١) أو ما يسمى باللاتينية
(Potestas Procurandi et Dispsandi)
و (Usus Usarum) راجع كرى ص (٤٩) •

(٢) لا تزال هذه النظرية الاكوينية أساس ما يسمى (بالاشتراكية المسيحية) ، أي توسيع نطاق منافع الملكية الفردية دون المساس باسسها الرأسمالية ، كما ان بعض المدارس القانونية والاجتماعية الحديثة (دوكي، ليون بورجوا) استندت اليها في تطوير نظرياتها التفصيلية (راجع جيدوريست في دراستهما عن مدرسة التضامن الاجتماعي ، المؤلف السابق الذكر) •

(٣) يذهب كرى (ص ٤٩) الى ان القديس توما استعمل حجة أخرى للدفاع عن حق التملك وهي التمييز بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي • فالقانون الاول حسب مفهومه يشجب التفاوت في الثروات ، ولكن الاخير (المبني على اتفاق الناس) قد يؤيد التمييز المذكور • أو بعبارة أخرى يريد اكويناس اسناد حق التملك الفردي الى نصوص القانون ، المستند الى الارادة العامة • ومن الغريب ان هذه الحجة الشكلية لا تزال احدى الحجج الكبرى للدفاع عن حق التملك ، دون تمييز بين الملكية الاستثمارية والملكية الشخصية •

الفردي • ومن الواضح ان توماس اكويناس كان يبرر في نظريته هذه حق التملك الاقطاعي ، القائم على الروابط الشخصية اكثر من مجرد الروابط المالية بين السادة والاقنان[1] ، وبهذا كان يبرر النظام الاقطاعي برمته[2] • وقد ترتب على هذا الرأي التوفيقي في حق التملك عدة نتائج اخرى نذكر منها ما يلي :ـ

١ ـ نظرة اكويناس للعمل :

وقد اتخذ القديس توما هنا ايضا موقفا وسطا : فمن جهة لم يأخذ بالفكرة اليونانية والرومانية في اعتبار العمل اليدوي غير لائق بالرجل الحر ، ولكنه من الجهة الاخرى اصر على اعتبار العمل اليدوي أدنى منزلة من العمل الذهني • وقد استند لهذا التمييز في تبرير التمايز الاجتماعي الذي كان يميز النظام الاقطاعي[3] •

٢ ـ نظرته للتجارة :

وهنا ايضا حاول القديس توما التوفيق بين النظرة القديمة (المسيحية واليونانية) للتجارة باعتبارها عملا غير طبيعي ، وبين الشروط الجديدة للنظام الاقطاعي ، فذهب الى ان التجارة شر لابد منه ، وان ارباح التاجر تكون مشروعة اذا كانت تجارته نافعة للمجتمع ، واذا لم تزد على سد حاجاته الطبيعية • وفي هذه الحالة اعتبر الربح نوعا من المكافأة على (عمل) التاجر[4] •

---

(١) يؤيد مارشال هذا التفسير •

(٢) راجع (الاقتصاد السياسي) الفصل الرابع •

(٣) (الاقتصاد السياسي) ص (٩٣) •

(٤) راجع تفاصيل أكثر حول هذه النقطة في مونرو (المرجع السابق ص ٦٣) •

٣ ـ نظرته للغنى والفقر :

كان من الواضح للقديس توما ان آراء المسيحية الاولى حول هذه المسألة لم تعد تتفق مع نظام اجتماعي قائم على استثمار القلة للاكثرية الساحقة ، ولذلك فقد عدلها في نفس اتجاهه التوفيقي العام ، فاعتبر (الغني) و (الفقر) مسألة تقديرية ، وان صلاح أو طلاح اي منهما متوقف على ما يمكن ان يؤديا اليه من خير أو شر . فالثروة خير ان ادت الى حياة الفضيلة والفقر خير ان حرر صاحبه من اغلال الحياة المادية[١] . وهناك شيء من العدالة في اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع ، مصدرها التمايز في المواهب الطبيعية من جهة واختلاف الظروف المحيطة من جهة اخرى[٢] .

٣ ـ نظرية السعر العادل (Gustum Pretium) :

يرى الكثير من الاقتصاديين ان نظرية السعر العادل هي حجر الزاوية في الفكر الاقتصادي الوسيط ، وان جميع المشاكل الاقتصادية (الاسعار ، الاجور ، الفوائد ، حقوق التملك) كانت تناقش في العصور الوسطى ضمن نطاق مفهوم (العدالة) ، الذي كان يستند بدوره لفكرة (المساواة) في المسيحية الاولى[٣] .

ان نظرية السعر العادل من اكثر النظريات غموضا في الفكر الاكويني ويندر ان تجد اي تحديد واضح لها في اي مؤلف

---

(١) راجع عدة مقتبسات من مؤلفات اكويناس حول هذه النقطة وغيرها في حواشي كرى (الفصل الثاني) .

(٢) فركسون (ص ٢٢) .

(٣) فركسون (ص ٢١) .

من مؤلفات تاريخ الفكر الاقتصادي ، بل انك لتجد تفسيرات متناقضة لها لدى نفس الكاتب وفي نفس الصفحة احيانا من كتابه[1] . على انه يمكن تلخيص نقاط النظرية كما يلي :

آ ـ ان (العدالة) الضرورية في تحديد السعر هي العدالة التبادلية Commutativa دون التوزيعية ، اي العدالة التي تحدد العلاقات بين الجزء والجزء وليست تلك التي تحددها بين الجزء والكل (هذا التمييز بين وجهي العدالة هو تمييز ارسطوطاليسي) .

ب ـ العدالة التبادلية تعني (المساواة) بين المتبادلين ، وتحقيق المساواة يتطلب ايجاد مقياس (لقيم التبادل) ـ هذا المقياس هو النقود ـ أو بعبارة اخرى ان المساواة في التبادل تعني المساواة في (القيم) المتبادلة . وهكذا فان نظرية السعر العادل تستند ، لدى اكويناس ، الى نظرية القيمة[2] . ان السعر العادل هو الذي يتفق مع القيمة وان السعر غير العادل هو الذي ينحرف زيادة او هبوطا عن تلك القيمة .

ج ـ على ان القديس توما لم يبحث مفهوم (القيمة) بتفصيل ووضوح ، بالرغم من جعله ضمنا أساس نظريته في السعر[3] . ولذلك ترك المجال مفتوحا لجميع التفسيرات المتصورة . وها نحن نلخص وجهات النظر المختلفة في هذا الصدد :

---

(١) مثال ذلك كرى (ص ٣١) ، حيث نجد التفسير الذاتي (المنفعة) والموضوعي (النفقة) ونظرية العمل ، ونظرية العرف ، جنبا الى جنب .

(٢) هاني (ص ٩٩) ـ وكرى (ص ٥١) ـ ورول (ص ٤٨) .

(٣) اقتبس كرى (حاشية ص ٥١) عبارات القديس توما اللاتينية ، ولكنه لم يوفق في تفسيراته لها ، بل وقع في عدة تناقضات في التفسير ، وكان واضح الاهتمام باستبعاد التفسير الموضوعي ، وخاصة اعتبار (العمل) مصدرا أو مقياسا للقيمة .

(١) يرى البعض بأن اكويناس اعتبر (العرف) هو المقياس ، وان عباراته المشهورة حول تعريف القيمة بأنها (التقدير العام للسلعة) ما هي الا محاولة من جانبه لوضع اساس لاهوتي واخلاقي للتحديد الرسمي للاسعار من قبل السلطات الاقطاعية حينذاك ، اي انه كان مدفوعا في نظريته باعتبارات عملية صرفة تنسجم مع آرائه التوفيقية بوجه عام[١] .

(٢) يرى البعض الآخر ان القديس توما كان رائدا للنظريات الموضوعية في القيمة ، اي التي تفرق بين مفهوم السعر (وهو مفهوم نسبي وذاتي) وبين مفهوم القيمة ، التي هي شيء داخلي في صلب السلعة ولا يتوقف على التقديرات الذاتية للمتبادلين. ويمكن ان نعد بين التفسيرات الموضوعية لنظرية اكويناس في القيمة التفسيرين التاليين :

آ ـ نظرية العمل في القيمة[٢] : يرى البعض ان القديس توما كان يرى ان قيمة الشيء يحددها مقدار العمل الضروري لانتاجه .

ب ـ نظرية نفقة الانتاج[٣] : يرى آخرون ان السعر العادل

---

(١) رول (ص ٤٩) . ولا يستبعد كرى هذا التفسير بين التفسيرات المحتملة (ص ٥٢) كذلك أكد بلانكي (Blanqui) (تاريخ الاقتصاد السياسي ص ١١٢ بالترجمة الانكليزية) هذا التفسير ، ورأى انه كان متفقا مع اتجاهات التشريع الرسمي حينذاك . اما فركسون (ص ٢٣) فبالرغم من انه عرف المفهوم الاكويني للقيمة على هذا الاساس نفسه ، اتجه في تفسيره اتجاها شخصيا ، كما هو واضح من المتن .

(٢) هاني (ص ٩٩) كمرحلة اولى في تحليله للنظرية .

(٣) ذكر كرى هذا التفسير بين التفسيرات المحتملة (ص ٥٢) واشار اليه أيضا هاني (ص ٩٩) ورول (ص ٤٨) الذي نسب هذا الرأي الى السكولائي (البرت الكبير) ومنه انتقل الى القديس توما .

لدى القديس توما هو السعر المتفق مع النفقة المذكورة ، ولكن بما ان النفقة في العصر الاقطاعي تكاد تكون قاصرة على نفقة العمل (لان نظام الانتاج المهني كان سلعيا بسيطا وغير رأسمالي) فان الكثير من اصحاب هذا الرأى يمكن ان يعتبروا من اصحاب الرأى السابق ايضا .

(٣) يرى فريق ثالث ، من الاقتصاديين بأن القديس توما هو رائد للنظريات الشخصية (الذاتية) وبعضهم يذهب الى ان نظريته تتضمن بذور النظريات الحديثة في القيمة[١] (يقصد نظرية المنفعة الحدية وما اليها من مفاهيم المدرسة النمساوية) ويمكن ان نعد بين هذه التفسيرات الذاتية :ـ

١ ـ نظرية (المنفعة) : اي ان القيمة لدى القديس توما لم تهمل عنصر المنفعة . ولكن الظاهر ان اصحاب هذا التفسير خلطوا بين عبارة (التقدير العام) الواردة في تعريف اكويناس للقيمة ، وبين (المنفعة) المفروض ان تكون فردية ومتغيرة لدى الاشخاص . ان اي تحليل غير متحيز لعبارات سان توما نفسه يستبعد اي تفسير ذاتي لمفهوم القيمة لديه . على ان بعض السكولائيين الآخرين[٢] كانوا صريحين في الدعوة لاسناد القيمة على المنفعة ، وهذا دليل آخر على ان القديس توما لم يأخذ ـ عن عمد ـ بهذا الرأى الذاتي الذي كان لا يجهله

---

(١) من هذا الرأي فركسون (ص ٢٢) .

(٢) منهم مثلا بوريد ان (Burdian) الذي عرف القيمة بأنها (المنفعة للاغراض الانسانية) ـ نقلا عن كونتزن (المرجع السابق) بالالمانية .

اطلاقا[1] .

٢ - فسر البعض النظرية بأنها تسند القيمة الى (المنفعة الاجتماعية للمجتمع)[2] ، وليس لتقديرات الافراد على حدة . وهذا يعني في التطبيق ان القديس توما يبرر الاسعار الفعلية السائدة في زمنه باعتبارها من تحديد المجتمع أو السلطة المسؤولة عنه - وهذا يرجعنا الى التفسير الاول الذي ذكرناه سابقا (اي السعر العرفي) - .

٣ - فسر البعض نظرية توما بأنها تترك تقدير القيمة (لضمير المنتج نفسه) اي ان المقياس ذاتي هنا ولكنه غير معلق بذوات الجمهور أو المستهلكين ، بل بشخص المنتج نفسه[3] .

د - وأخيرا يذهب البعض الى ان توما الاكويني هو رائد (لنظرية العرض والطلب) الكلاسيكية في تفسير القيمة ، وهذا هو تفسير فركسون

---

(١) لعل اهم استاذ اكاديمي هاجم التفسير الذاتي لنظرية القيمة الاكوينية ، هو هاني (ص ١٠٠) الذي اصر على ان (القيمة) لدى توما هي نقيض ما نسميه الآن (القيمة السوقية) (Market Value) .

(٢) فركسون (ص ٢٣) ، وان كان من المؤكد انه لا يوافق على تفسير رأيه بالشكل الوارد في المتن اعلاه .

(٣) نسب كرى (ص ٥٢) هذا الرأي للاقتصادي الفرنسي (كونار) دون ان يذكر المصدر . ولكننا بالرجوع الى الكتاب الرئيسي لكونار (تاريخ المذاهب الاقتصادية) ١٩٤٧ صفحة (١٠) بالفرنسية ، لم نعثر على هذا الرأي ، بل وجدنا كونار اقرب لمفهوم (السعر العرفي) .

النهائي لنظرية القديس توما في السعر العادل[1] .

والخلاصة ان نظرية القيمة غامضة لدى القديس توما ، وان نظريته في السعر العادل كان المقصود منها وضع اساس لاهوتي لتبرير ضرورات التدخل القانوني والمهني في تحديد الاسعار في العهد الاقطاعي ، وهي ضرورات اقتضتها طبيعة الاقتصاد المغلق حينذاك ، ومحلية الاسواق ، وضيق نطاق التجارة ، وقلة الانتاج على العموم ، وحماية المجموع من المجاعة التي قد تنشأ من الاحتكار ... الخ[2] .

تكييف نظرية السعر العادل لمستلزمات تطور النظام الاقطاعي ، أو (نظرية الارباح السكولائية) :

على ان تطور التجارة والقطاع المهني في النظام الاقطاعي لم يكن يسمح بتطبيق دقيق لنظرية السعر العادل (اي لزوم اتفاقه التام مع قيمة السلعة اي نفقتها) ، لهذا رأينا الفكر السكولائي ، مع تطور الاقطاع واستمرار انفتاحه وازدياد اهمية التاجر ومعلم الحرفة فيه، يسمح بانحرافات مختلفة عن قانون السعر العادل وذلك لتبرير واقع وجود الارباح وازديادها المستمر خاصة في اواخر عهد الاقطاع . ويمكن تلخيص اهمها فيما يلي :-

(١) ذهب توما الاكويني الى انه يمكن للبائع البيع بسعر اعلى من القيمة في حالة تعرضه لخسارة[3] .

---

(١) فركسون (ص ٢٣) ، وكذلك من هذا الرأي برنارد ديمبسى (Dempseu) في دراسته عن (السعر العادل في اقتصاد وظائفي) في مجلة (ذي امريكان ايكونومك ريفيو) ، عدد ايلول ١٩٣٥ .

(٢) لخص (موجز الاقتصاد السياسي) ص ٩٣ ، نظرية السعر العادل الاكوينية بالعبارة التالية : (الثمن العادل ينبغي ان يتلاءم مع كمية العمل المبذولة لانتاج الشيء ومع وضع المنتج الاجتماعي) .

(٣) رول (ص ٤٩) ، وكرى (ص ٥٢) حيث يشير الى عبارات القديس توما في الحاشية .

(٢) ذهب سكولائيون آخرون[١] الى امكانية الخروج عن القاعدة أيضا في احوال اخرى نذكر منها على سبيل المثال سد نفقة النقل الى الاسواق ، أو في حالة قيام البائع بتحسينات على السلعة ، أو لان القيمة تغيرت بسبب تغير ظروف الزمان والمكان ، أو بسبب الخطر الذي يتعرض له البائع اثناء قيامه بنقل السلعة .

(٣) على ان اخطر الاستثناءات لقانون السعر العادل ، واكثرها دلالة على الطبيعة الاقطاعية للفكر السكولائي ، هو الاستثناء المستند الى المركز الاجتماعي (Status) للمتبادلين اي الميل الى قبول اسعار مختلفة لنفس السلعة ، حسب المركز الاجتماعي للمشتري والبائع[٢] . الخلاصة ان أصحاب نظرية السعر العادل من آباء الكنيسة لم يظهروا اي احتجاج على حقيقة وجود (الارباح) ، بل جل ما كانوا يريدون هو تعيين حدود للربح المذكور ، لكي لا يفسد الكيان الاقتصادي للفئات الاخرى ، ولكي لا يختل (التوازن) الذي يقوم عليه بناء النظام الاقطاعي على العموم[٣] .

٤ ـ **نظرية الاجر العادل (Just Wage)** : هناك رأيان في تفسير النظرية السكولائية حول هذا الموضوع ، الرأى الاول ـ يذهب الى ان نظرية الاجر العادل هي اساس نظرية السعر العادل ، وذلك لسببين ـ

---

(١) هذا هو رأي رول (ص ٤٩) ، ولكن هاني (ص ٩٨ ـ ١٠٠) يشير الى ان جميع الاستثناءات واردة في الواقع في كتابات توما الاكويني نفسه . كما ان سيول (المرجع المذكور ص ١٨) ومونرو (المرجع المذكور ص ٦٥) يؤيدان هذا الرأي .

(٢) هاني (ص ١٠٠) ، ورول (ص ٤٩) ، و (موجز الاقتصاد السياسي ص ٩٣) .

(٣) راجع (موجز الاقتصاد السياسي ص ٩٣) ، وكرى (ص ٥٩ ـ ٦١) .

الأول ، لأن الأجور كانت في العصور الوسطى أهم عنصر في نفقة الانتاج ، فهي التي تحدد اذن القيمة وبالتالي السعر العادل ـ والسبب الثاني ، لان السعر العادل في جوهره هو تطبيق للاجر العادل ، أي تطبيق لمبدأ التعويض العادل عن الخدمات الحقيقية التي يقدمها المنتج[١] . اما الرأي الثاني ، فيذهب الى ان نظرية الاجر العادل هي نتيجة حتمية أو تطبيق جزئي لنظرية السعر العادل[٢] . والاجر العادل يعني في نظر السكولائيين ، الاجر (الذي يمكن العامل وعائلته من العيش بكرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص)[٣] ، أي المستوى الحياتي الذي وجد نفسه فيه ، أو بعبارة اخرى ان نظرية الاجر العادل هي ـ كنظرية السعر العادل ـ محاولة لتبرير لاهوتي للوضع الحقيقي للشغيلة في العصور الوسطى .

٥ ـ **نظرية الربا :** هذا هو الركن الثاني في الواقع (بعد نظرية السعر العادل) لبناء الفكر الاقتصادي السكولائي ، وهو بمعنى من المعاني تطبيق لنظرية السعر العادل[٤] . بل ان كلمة (الربا) (Usury) كانت تستعمل في العصر الوسيط بمعنى عام هو اية مخالفة للسعر العادل[٥] ، وان كانت تستعمل غالبا بالمعنى الضيق ، أي الفوائد على القروض .

أ ـ الحجج السكولائية ضد الربا : لقد اجمع السكولائيون على تحريم

---

(١) من هذا الرأي كرى (ص ٥٣) .

(٢) من هذا الرأي فركسون (ص ٢٣) .

(٣) وهذا يتفق مع النظرة العامة السكولائية ، القاضية بأن الانسان ينبغي ان لا يحوز من الثروة اكثر مما يخوله اياه المركز الذي يشغله في التسلسل الاقطاعي ـ راجع (موجز الاقتصاد السياسي ـ ص ٩٣) .

(٤) كرى (ص ٥٤) .

(٥) كيرى (ص ٥٤) ، وهاني (ص ١٠٠) .

الربا[1] ، واستعملوا لذلك حججا مختلفة يمكن تلخيصها كما يلي :

(١) حجة (العقم) الارسطوطاليسية ، المستندة الى طبيعة وظيفة النقود كوسيلة للتبادل فقط ، مع شجب وظيفتها الاستثمارية (اي استعمالها كرأسمال) .

(٢) النصوص الدينية المختلفة ، التي شجبت صراحة الربا ، ولم تسمح بالاقراض لقاء فوائد[2] .

(٣) هناك بعض آباء الكنيسة شجبوا الربا لانه يعني ،حسب قول احدهم (المضاربة ببؤس الآخرين)[3] . ان هذه الحجة في غاية الاهمية ، لانها تعكس الطابع الاستهلاكي (غير الانتاجي) لقروض العصور الوسطى في المراحل الاولى من العهد الاقطاعي على الاقل ، وخاصة تعكس حقيقة طلبها من الفقراء والمحتاجين والمنكوبين على العموم[4] .

---

(١) وان كان بعضهم (مثلا دون سكوتس وتلميذه فرنسيس دي ميرونيس) يضع بعض الاستثناءات والتحديدات (رول ص ٥٠ ، وبرنتانو ص ١٧) ـ اما القانون العبري فانه هو الآخر ـ كما رأينا سابقا ـ حرم الربا . وبالرغم من اختلاف المفسرين حول ما اذا كانت النصوص المقدسة اليهودية تحرم الربا بين اليهود فقط (وهذا هو رأي القديس توما) أو تعمم التحريم على الجميع (وهذا هو رأي المؤرخ فونك Kunk في كتابه (اليهود في بابل ، ١٩٠٢ ، بالالمانية) . فان شجب الربا كان تركة مشاعة لمجموع الديانات السماوية .

(٢) راجع بعض هذه النصوص في كرى (حاشية ص ٥٤) ، وراجع (اوبرين) في تفسيراتها المختلفة ، حيث ان بعض المفسرين ذهبوا الى ان بعض النصوص المذكورة لا تقتصر على تحريم الربا بل تشمل حتى تحريم استرجاع المال المقرض .

(٣) نقلا عن كرى (ص ٥٥) .

(٤) يرى كرى (ص ٥٧) ان السكولائيين كانوا ضد الربا حتى ولو استخدم القرض لاغراض انتاجية لان مصدر الانتاجية في نظرهم هو (عمل)

(٤) على ان اهم حجة استعملها القديس توما لشجب الربا هي تحليله لطبيعة النقود ، واعتبارها من السلع التي تستهلك بمجرد الاستعمال • ان هذه الحجة مستقاة في الواقع من القانون الروماني ، الذي يميز ـ كما هو معلوم ـ بين السلع المستديمة (Res Fungibilis) (اي التي يمكن فصل استعمالها عن استهلاكها ، كالدور مثلا) ، وبين السلع التي تستهلك بالاستعمال (Res Cunsumptibilis) (كالخبز والخمر مثلا) • ان النوع الاول من السلع يمكن بيعها ككل ، أو يمكن بيع استعمالها فقط (اي ايجارها) ، في حين ان النوع الثاني لا يمكن بيع استعمالها دون اجازة استهلاكها • ان هذا التمييز الروماني بين السلع لم يقصد تعميمه على النقود ، ولكن القديس توما[1] استخدم الحجة لشجب الربا معتبرا النقود من السلع التي تستهلك بالاستعمال ومعتبرا الاقراض عملية بيع للنقود ، والمال المسترد هو ثمن النقود المباعة ، والفوائد هي بدل استعمالها ولما كانت النقود من السلع التي لا يمكن فصل استهلاكها (بيعها) عن استعمالها ـ كما ذكرنا ـ فأن ما يستحقه المقرض هو ثمن المبيع فقط (اي استرداد المال المقرض) دون

المقترض فتكون الفوائد اذن نوعا من الضريبة يقتطعها المقرض من ثمار عمل المقترض • واذا صح هذا التفسير الذي يؤيده فركسون أيضا (ص ٢٤) ، كان السكولائيون ، في هذه النقطة ، روادا لبعض عناصر النظرية العلمية في تحليل الدخول غير المكتسبة •

(١) يذكر كرى (ص ٥٧) على ان هذه الحجة هي الاساسية في الفكر السكولائي ، وان حجة العقم الارسطوطاليسية مبالغ فيها ، الا ان النصوص الاكوينية نفسها تشير صراحة الى حجة ارسطو وتؤيدها (راجع ترجمة انكليزية لهذه النصوص في اشلي ـ مقدمة للتاريخ والنظرية الاقتصادية الانكليزية ، الجزء الاو لص ١٥٣) •

ان يستحق أية فوائد عن (استعماله) ، لأن المقترض لا يستطيع ممارسة هذا الاستعمال دون (استهلاك) النقود .

(٥) كذلك من الحجج التي استعملت لنفس الغرض هي حجة مجانية الوقت . فاذا قيل بأن المقرض انما يستحق الفوائد كتعويض عن الكف عن المطالبة بالاسترداد طيلة اجل القرض ، كان جواب السكولائيين ، هو ان الوقت هبة من الله ، وانه لا يجوز للعبد ان يتصرف بما لا يملك .

ب ـ استثناءات متعاقبة من التحريم ، للتكييف ومستلزمات تطور النظام الاقطاعي .

١ ـ الاساس المادي للاستثناءات هو الاقتصاد النقدي وبوادر الرأسمالية التجارية :

في المرحلة الاولى من العهد الوسيط ـ حتى اواخر القرن الثاني عشر ـ كان النظام الاقطاعي في اساسه اقتصادا طبيعيا مغلقا ، لا يعرف التبادل النقدى أو الاستثمار الرأسمالي الا على اضيق نطاق ، ولهذا السبب لم تر الكنيسة ضرورة لتشديد سياسة تحريم الربا ، خاصة وانها هي بالذات كانت اكبر مؤسسة تستلم النقود حتى ذلك العهد في الوقت الذي كان فيه الريع الاقطاعي لا يزال متخذا أشكالا غير نقدية (ريع عمل أو ريع عيني) . اما الاقراض للملوك والامراء ، فقد كان قاصرا حتى ذلك الوقت على طوائف وفئات معينة اهمها اليهود واللومبارد . ان هذه الحقيقة تفسر قصر الكنيسة مبدأ التحريم على رجال الدين وحدهم دون غيرهم من الناس .

اما في المرحلة الثانية من العهد الاقطاعي ، عندما تطورت التجارة ونضجت ظروف المعاملات النقدية ، فقد زادت معاملات الاقراض زيادة كبيرة لتسد حاجات الاقتصاد النقدي الناشىء . وكان رد الفعل الاول للكنيسة تجاه هذه الظواهر الجديدة ردا سلبيا ، لشعورها الكامل بخطرها الحاسم على

نفوذها الاقتصادي والسياسي والفكري • وقد انعكست هـذه الاستجابة السلبية على الفور في تشديد مبدأ التحريم ، واصدار عدة تشريعات كنسية تعممه بصورة قاطعة بالنسبة للجميع كنسيين Clergy وغيرهـم[1]

• الا ان تطور الاقتصاد النقدي ، وظهـور يوادر الرأسمالية التجارية في القرون الثلاثة الاخيرة من حياة النظام الاقطاعي ، دفعت الفكر السكولائي بالضرورة لاجراء عدة تنازلات للواقع الاقتصادي[2] ، وحتى انتهى الامر بالفكر المسيحي ، خاصة بعد الثورة الكلفنية الى تبرير الربا الانتاجي بشكل صريح[3] •

٢ ـ تعاقب الاستثناءات أو تبرير (الفوائد) الاقطاعية :

الظاهر من مقـارنة كتب تاريخ المذاهب الاقتصادية ، ان أهـم الاستثناءات المذكورة هي التالية :ـ

آ ـ حالة الخسارة (Damnum Emergens) :

---

(١) يذكر رول (ص ٥٧) ان مجمع لاتران الكبير عام (١١٧٩) أصدر أول هذه التشريعات ثم إعقبته تشريعات أخرى في نفس الاتجـاه ، كان آخرها (هاني ص ١٠١) تشريع (١٣١١) الذي حرم الربا بصورة مطلقة على الجميع •

(٢) يؤيد هاني (ص ١٠٣) بقوة هذا التفسير الاقتصادي للتنازلات السكولائية في نظرية تحريم الربا ، مؤكدا ان الاساس المادي للتحريم هو الاقتصاد السابق للرأسمالية • اما كرى (ص ٥٨ ـ ٥٩) فيؤكد ، على العكس ، بأن الاستثناءات المذكورة لم تكن استثناءات حقيقية بل تطبيقات تفصيلية لمبـدأ التحريم ، وان كان يعترف بأنهـا كادت تؤدي من حيث النتائج العملية الى الغاء التحريم •

(٣) انكر المصلح الديني (كلفن) (Calvin) في رسالة له عام (١٥٧٤) صراحة اعتبار الربا خطيئة دينية ، مفندا نظرية العقم لارسطو ، ولم يستنكر الربا الا في حالة واحدة هي حالة المعوزين والمنكوبين (راجع توني ، ص ١٠٦) •

أي يجوز للمقرض طلب الفوائد في حالة تعرضه لخسارة من جراء الاقراض .

ب ـ حالة الربح المفوت (Lucrum Cessans) :

أي يجوز له أيضا طلب الفوائد في حالة تضييع فرصة للربح من جراء الاقراض .

جـ ـ حالة تمديد اجل الدين (Peona Conventionalis) :

أي يسمح له بالفوائد أيضا في حالة تمديد أجل القرض عما كان متفقا عليه وقت الاقراض[1] .

د ـ حالة خطر عدم الرد (Periculum sortis) :

ويستحق الدائن الفوائد هنا تعويضا له عن الخطر الكامن في امكانية عدم رد المقترض للدين .

هـ ـ حالة المشاركة[2] (Commenda) :

أي مشاركة المقرض في ربح وخسارة المقترض على السواء . ويذهب الكثير من مؤرخي الفكر السكولائي[3] الى ان هذه الحالة لا تعتبر استثناء من تحريم الربا ، لان الدائن (لا يتنازل) عن ملكيته للمال ، بل (يعهد) به الى المقترض ، متحملا معه الخسارة والربح معا . الا ان الواقع ، كما يلاحظ الاستاذ رول (ص ٥٢) ، بأن عقد المشاركة (Partnership)

---

(١) تطور هذا الاستثناء بالتدريج حتى انتهى اخيرا لدى بعض السكولائيين الى الغاء الاجل المجاني بالمرة ، أي تحليل الربا بصورة مباشرة (رول ص ٥٢) .

(٢) راجع تفاصيل أكثر عن هذه الحالة ، وخاصة عن آراء السكولائي كبرييل بيل ، في مؤلف كونتزن (المشار اليه سابقا) ، وروشر (المرجع السابق ص ٢٢) .

(٣) كرى (ص ٥٩) ، وتوني (المرجع السابق) .

لم يكن يختلف عن الاجراءات السابقة من ناحية الآثار ، فهي جميعا مجرد (حيل شرعية) ابتدعها السكولائيون لتبرير الربا في الواقع ، مع المحافظة على مبدأ التحريم من الوجهة النظرية • وقد كانت طريقة المشاركة هذه أكثر الطرق استعمالا لتغطية الربا ، خاصة في الوسط التجاري للمدن في أواخر العهد الاقطاعي •

على انه الى جانب هذه الاستثناءات الشرعية ، تسامحت الكنيسة ، تحت ضغط القوى الاقتصادية الجديدة ، في أحوال عملية أخرى لمعاملات الربا ، كالفوائد مقابل الشراء بأقساط ، والخصم للحوالات ، وعمليات الاقراض الكبرى التي أصبح يمارسها اليهود واللومبارد وبعض العوائل المصرفية الشهيرة (كعائلة Fuggers) ذات العلاقات المالية الوثيقة بالباباوات[1] انفسهم في أواخر العهد الاقطاعي وفي ابان الثورة الرأسمالية •

٦ ـ الفكر السكولائي والوظائف الاقتصادية للدولة :

ان المفهوم السكولائي لوظيفة الدولة في الاقتصاد الوطني ينبع من نظرتهم للاقتصاد الوطني باعتباره مجرد (اتساع كمي) للاقتصاد المنزلي[2] • أي من نظرتهم للدولة باعتبارها مجرد نوع من الملكية الخاصة الكبيرة) • ومن هذا المفهوم الفردي الخاص ، نشأت أفكارهم حول الموضوع والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

آ ـ ان (بيت المال) يعود لرئيس الدولة شخصيا ـ أي لم ينشأ مفهوم (الخزانة العامة) بالمعنى الحديث •

ب ـ ان (موارد) البيت المذكور ـ أي موارد الدولة ـ قاصرة على موارد الامير أو الملك الخاصة ، أي لم ينشأ مفهوم (الضرائب) لديهم

---

(١) راجع هاني (ص ١٠٢) •
(٢) هاني (ص ١٠٣) •

بالمعنى الحديث[1] .

جـ – أهم وظائف الدولة في نظر المدرسيين هي : ضمان توفير الغـــذاء للسكان ، وضمان انشاء الطرق الصالحة ، ووضع ورقابة المقاييس والمكاييل ، وسك العملة ، وتنظيم تداولها (منع تصديرها للخارج ومنع تداول النقد الاجنبي مثلا) . ان النظرية السكولائية في وظائف الدولة أقرب الى (النظرية الفـــردية) (Individualistic) منها الى (النظريات الكلية (Totalitarian) ولكن من الخطأ الخلط بين هذه الفردية ، وفردية الرأسمالية[2] اللبرالية .

فالفردية السكولائية تعبر عن مصالح الطبقات الاقطاعية التي كانت تتعارض وتدخل الدولة الشديد في الاقتصاد الاقطاعي ، بينما نهضت فردية الرأسمالية ، على العكس ، في غمرة الكفاح ضد النظام الاقطاعي وتدخلاته الفظة في مراحله الاخيرة خاصة في الحياة الاقتصادية .

٧ – اوزم ونظرية النقود[3] :

كتب نيقـــولا اورزم (Oresme) اسقف مدينة ليزيو (١٣٢٠ – ١٣٨٢) احد سكولائيي القرن الرابع عشر دراسة قيمة باللاتينية بعنوان (حول اصل وطبيعة النقود مع قانونها والتغيرات التي تتعرض لها) ، ثم ترجمها

---

(١) هـذا بالرغم من تعـدد الاتاوات والرسوم الاقطاعية والكنيسية حينذاك (هاني ص١٠٤) .

(٢) كما يفعل اكثر المؤرخين الاكاديميين للفكر الاقتصادي (مثلا فركسون ص ٢٤ – ٢٥) و (بودان – تاريخ المذاهب الاقتصادية ، الفصل الاول ، بالفرنسية) .

(٣) راجع هاني (ص ١٠٢) كذلك يمكن مراجعة مقتطفات واسعة من الدراسة في مؤلف مونرو السابق الذكر (ص ٧٩ – ١٠٢) ، ويرى بعض المؤلفين ان اسس نظرية اورزم تعود الى آراء السكولائي بوريدان (رول – ص ٥٣) .

نفس المؤلف الى الفرنسية بعنوان (دراسة حول الاختراع الاول للنقود) .

ويمكن تلخيص النقاط الاساسية في نظرية اورزم النقدية فيما يلي :ـ

آ ـ النقاط الاساسية في النظرية :

ان أهم نقاط النظرية هي الآتية :ـ

١ ـ يحلل اورزم منشأ النقود وفق النظرية الارسطوطاليسية (تطور التبادل الطبيعي بالمقايضة الى تبادل نقدي) .

٢ ـ عند تطرقه لوظائف النقود المختلفة ، يحبذ اورزم نظام المعدنين (Bimetallism) ، الذهب والفضة ، ويرى ان القيمة السلعية أو السوقية (Market Ratio) يجب ان تقرر قيمتها النقدية (Money Ratio) ، مما يبرر اعتبار اورزم احد الرواد الحقيقيين للنظرية العلمية في النقود[١] .

٣ ـ يميز اورزم بوضوح بين النقود (وسيلة تبادل) ، وبين (الثروة) ، فالنقود ما هي الا ثروة مصطنعة أي مجرد اداة للاثراء ، اما الثروة الحقيقية فهي مجموع المنتجات المادية[٢] .

٤ ـ يعترف اورزم بأن المشرع (الدولة) وحده له حق سك النقود ، ولكن الدولة ليست حرة في تحديد قيمة المسكوكات ، لان النقود ـ وهي مجرد وسيلة لتبادل الثروات الطبيعية ـ لا يمكن ان تعود

---

(١) يرى فركسون (ص ٢٥) ان اورزم هو المفكر الاول في التاريخ الذي حلل بصورة صحيحة مشاكل النقود في نظام المعدنين ، بل يذهب الاقتصادي الالماني روشر (المرجع السابق) الى حد القول بأن جميع نظريات اورزم النقدية لا تزال حتى الان صحيحة تمام الصحة (راجع أيضا كري ص ٦٢) .

(٢) كرى (ص ٦٢) .

للدولة ، بل هي تعود بالبداهة للناس أصحاب الثروات المذكورة .
ومن هنا يهاجم اورزم بكل عنف سياسة (التخفيض Debasement) الحكومية التي كانت واسعة الانتشار لدى الامارات الاوربية في عصره ، ويصف أي تخفيض من قبل الملوك والامراء لقيمة النقود (أي تخفيض وزنها المعدني) بأنه مجرد (ربا) فاحش و (اغتصاب) لاموال الناس ، و (ضريبة) مقنعة تؤدي الى شل التجارة وتخريب الاقتصاد[1] واختفاء النقود الجيدة (أي ذات الوزن المعدني الاكبر) من التداول[2] .

٥ ـ ان الملاحظة الاخيرة لاورزم تجعل منه رائدا اكيدا لنظرية كريشام[4] .

ب ـ الاهمية التاريخية للنظرية :

ان الاهمية التاريخية لدراسة اورزم حول النقود ، تكمن في رأينا في النقاط التالية :ـ

١ ـ انها تعبير واضح عن مصالح الطبقة التجارية الجديدة التي بدأت مصالحها تنمو في أواخر العهد الاقطاعي ، ودعوة لضرورة حمايتها من تعسف الملوك والامراء حينذاك .
٢ ـ انها انعكاس مباشر لعمق التحولات الجذرية التي بدأ يتعرض لها

---

(١) راجع رول (ص ٥٤) .
(٢) يصف اورزم (التخفيض النقدي) من قبل الملوك باشنع الاوصاف ، فهو كذب على الناس ، وحنث باليمين ، وشهادة زور ، وسبة فظيعة ، ومخالفة لطبيعة الاشياء (كرى ص ٦٣) ، كما انه ادرك بوضوح الطبيعة السياسية لعمل التخفيض ، فوصفه بأنه اداة خطيرة بيد الحكم الاستبدادي ، ووسيلة ارهاب ضد المعارضة (كرى ص ٦٤) .
(٣) راجع كرى (ص ٦٢) ، وفركسون (ص ٢٥) ، ورول (ص ٥٤ ـ ٥٥) .

النظام الاقطاعي منذ أواخر القرن الحادي عشر في الواقع ، واشارة واضحة الى نوعية النظام الجديد الذي كان يتمخض عنه المجتمع القديم ، أي نظام الرأسمالية التجارية •

٣ ـ انها امتداد لعملية التكييف الصعبة التي كان يحاول انجازها السكولائيون ، للتوفيق بين الافكار المسيحية من جهة ومستلزمات التطور الاجتماعي السريع •

وقد اصابت هذه المحاولات الكثير من النجاح ، عدما كانت تناقضات المجتمع الاقطاعي في دورها الكامن ، ان صح التعبير ، قبل ان تبلغ اوج حدتها في أواخر العهد • ولكن عندما نضجت الضرورات المادية والفكرية للتحول الاجتماعي ، وعندما برزت الرأسمالية التجارية للوجود ، عجزت الكنيسة وايديولوجيوها السكولائيون عن متابعة القيام بوظيفتهم التوفيقية • وبالرغم من انفجار الثورات الدينية المتعاقبة لامكان متابعة الفكر الديني المسيحي القيام بدوره السابق كاطار لجميع الافكار الاجتماعية الاقتصادية تم الانفصال فجر العصر الحديث بين الفكر الديني والحقول الفكرية الاخرى (بما في ذلك الفكر الاقتصادي) ، ولم تستطع أية محاولة جديدة بين العديد من المحاولات التي جرت في القرون الاخيرة (سائر الايديولوجيات الاجتماعية والاشتراكية المسيحية في اوربا مثلا) لاعادة الوضع الى ما كان عليه في العصور الوسطى الاوربية[1] •

---

(١) رول (ص ٥٥) ، وهاني (ص ١٠٦ ـ ١٠٨) •

الفصل الرابع

تحليل شومپيتر للفكر السكولائي

(١) الفجوة الكبرى في تاريخ التحليل الاقتصادي .

(٢) الاقطاع والسكولائية .

(٣) السكولائية والرأسمالية .

(٤) الاجتماع والاقتصاد السكولائيان .

١ ـ المراحل الثلاث لتطور الفكر الاقتصادي السكولائي .

أ ـ من القرن التاسع الى نهاية القرن الثاني عشر .

ب ـ القرن الثالث عشر .

حـ ـ من القرن الرابع عشر الى القرن السابع عشر .

٢ ـ الاجتماع السكولائي .

٣ ـ الاقتصاد الخالص .

٤ ـ الاقتصاد التطبيقي .

٥ ـ نظرية القيمة .

٦ ـ نظرية النقود .

٧ ـ نظرية رأس المال .

٨ ـ نظرية التوزيع .

٩ ـ نظرية الفائدة .

١٠ـ نظرية الربح .

الفصل الرابع

تحليل شومبيتر للفكر السكولائي

كرس شومبيتر فصلا ضافيا (الفصل الثاني) ، ص (٧٣ - ١٤٣) من مؤلفه الرئيسي (تاريخ التحليل الاقتصادي) لدراسة الفكر السكولائي وفلاسفة القانون الطبيعي • وبالنظر لاهمية الآراء التي سجلها هذا الاقتصادي الكبير في هذا الصدد ، بالرغم من اختلافنا الجذري عن خطه العام ، رأينا - امانة للفكر - استعراض أهم تحليلاته فيما يلي :-

أولا - الفجوة الكبرى The Great Gap

يرى شومبيتر ان هناك فجوة كبرى في تاريخ التحليل الاقتصادي بين نهاية الامبراطورية الرومانية والقرن الثالث عشر الميلادي ، تستغرق حوالي خمسة قرون لابد من القفز فوقها ، وذلك بسبب عدم توفر آثار نظرية أو تحليلية للمشاكل الاقتصادية والمالية الداخلية أو الدولية المعقدة التي واجهت الامبراطورية الرومانية الشرقية أو الممالك الاوروبية الجـــرمانية • ان الفجوة المذكورة ، في رأينا ، هي بالطبع فجوة (في معارفنا) عن الفترة المذكورة ، وليست فجوة في تطور النظم الاقتصادية • ويخمن شومبيتر ان آثارا هامة في الفكر الاقتصادي تعود للامبراطورية الرومانية الشرقية ، لابد انها فقدت بسبب الفجوة المذكورة ، ولهذا لابد من عبور تلك الفجوة الى توما الاكويني ١٢٢٥ - ١٢٧٤[١] الذي يحتل مؤلفه الرئيسي (المختصر

---

(١) من المعلوم ان تعاليم توما الاكويني الواردة في مؤلفه الرئيسي الذي لم ينهه عند وفاته ، مرت بتطورات عديدة خلال القرون ، فمثلا اعتبرت بعضها (هرطقة) بعد وفاته بمدة قصيرة ، ولكنه ادخل رسميا في عـــداد

أو الخلاصة اللاهوتية) Summa Theologica في تاريخ الفكر نفس الدور الذي تحتله كاتدرائية شارتر في تاريخ الفن المعماري •

ثانيا ـ الاقطاع والسكولائية :

يعرف شمبيتر الاقطاع تعريفا عسكريا صرفا ، فيرى بانه المجتمع الذي تسيطر عليه مرتبة عسكرية ، والمنظم وفق مبدأ التبعية Vassalage في تسلسل مراتبي (هيراركي) من اللوردات والفرسان • ان التقسيم الاجتماعي القديم الى أحرار وعبيد فقد اهميته في المجتمع الجديد ، وأصبح (الفارس) ـ حرا أو عبدا ـ هو الشخصية المسيطرة ، وهو الذي طبع بطابعه الثقافي الخاص مجموع حضارة الاقطاع •

يقر شمبيتر بان القاعدة الاقتصادية لهذا الهرم الاجتماعي تتألف من (الفلاحين) التابعين و (الحرفيين) الصناعيين ، اللذين يمدون المحاربين الاقطاعيين بمعين الحياة • ولكنه ينكر المفهوم (العضوي) للمجتمع بصورة عامة والمجتمع الاقطاعي على الاخص ، ويرى انه بجانب النظام الاقطاعي بمعناه الضيق (المحاربون ـ الفلاحون) وجدت الفئات البورجوازية من سكان المدن التي كانت تمارس التجارة والصناعة والمال ، والتي استطاعت الصمود امام الاقطاع وتجاوز اطره الضيقة بسبب حصانة المدن أمام الفن العسكري البدائي للاقطاع ، ولهذا يستنتج شمبيتر بان ما نسميه الاقطاع لم يكن في الواقع الاجتماعي الا (خليطا من نظامين اجتماعيين مختلفين تماما ، بل متناقضين الى حد كبير ولكنه غير شامل) • على ان الاخطر في آراء شمبيتر ـ والأبعد عن الصواب في رأينا ـ هو انكاره

القديسين عام ١٣٢٣ ، فبدأت آراؤه تكتسب سلطة متزايدة ، الى ان التف الفكر الكاثوليكي وراءه بصورة حاسمة منذ القرن السادس عشر ، واصبحت تعاليمه المذهب الرسمي للكنيسة الرومانية ، برسالة بابوية أصدرها البابا ليون الثالث عشر عام ١٨٧٩ بعنوان Aeterni Patris

اعتبار (الكنيسة الكاثوليكية) مجرد مؤسسة اقطاعية أو اداة بيد الاقطاع ، واصراره على طابعها المستقل تمـــاما والمنفصل عن السلطات الاقطاعية ، بدليل شنها على الدوام حربا مستمرة ضد الملوك واللوردات الاقطاعيين • واستنادا لهذا التحليل ، يسفه شمبيتر التحليل الماركسي في اعتبار الفكر السكولائي مجرد ايدولوجية لطبقة المحاربين المسيطرة في المجتمع الاقطاعي، بل يذهب الى حد اعتبـــار هذا التحليل مناقضـــا حتى لنظرية ماركس الاجتماعية ، التي قد تسمح باستنتاج اعتبار الفكر السكولائي ايدولوجية لطبقة الكهنوت ، ولكنها لا تسمح ، في زعمه ، اعتباره ايدولوجية لطبقة المحاربين • ان الخطأ الاساسي في جميع هذه التحليلات في نظرنا هـو مفهوم شمبيتر المبدئي للاقطاع • انه يعرف الاقطاع لا من زاوية القوى والعلائق الطبقية ، لا من زاوية القاعدة المادية للبناء الاجتماعي ، بل من زاوية بعض البنى العلوية ، وخاصة العسكرية • ولذلك فان استنتاجاته التفصيلية ، ونقده للفكر الماركسي ، تنهار مع انهيار منطلقاته الاساسية • ونعتقد ان تحليلاتنا للنظام الاقطاعي في الفصل السابق كافيـــة للرد على شمبيتر •

بعد هذا يؤكد شمبيتر على الطابع الدولي (الاممي) للكنيسة ولطبقة الكهنوت ، ذات الثقافة الواحدة في جميع البلدان ، واللغة الواحدة اللاتينية، والتعاليم الدينية نفسها ، والخضوع لنفس البابا • ان وطنها هو المسيحية ودولتها هي الكنيسة • وقد تعزز هذا الطابع الاممي للكنيسة ، بالطابع الاممي للاقطاع نفسه • فسلطة الامبراطور هي الاخرى سلطة اممية من حيث المبدأ ومن حيث الواقع لحد كبير • وفكرة (السلطة العليا) أي الدولة العليا Superstate الزمنية كانت فكرة مألوفة ، كفكرة السلطة العليا الروحية • والتقسيمات القومية لم تعن لجماهير العصور الوسطى ما أصبحت تعنيه منذ القرن السادس عشر مثلا • ويستنتج شمبيتر من

كل هذه الحقائق التاريخية الطابع الدولي تماما للحضارة الاقطاعية . فتوما الاكويني (الايطالي) ، وحنا (الاسكوتلندي) ـ جون سكوتس ـ مثلا كانا يدرسان في باريس وكولونيا ، بدون اية عراقيل ، كهذه التي نجدها في عصرنا هذا ، عصر الطيران . ومن النقاط التي يحاول شمبيتر ابرازها هو التمييز بين مسائل الايمان والمسائل الاخرى في الفكر الاسكولائي ، ففي مسائل الايمان (أي المعتقدات والطقوس الدينية الرئيسية) يخضع الكهنوت ـ رهبانا او اخوانا[1] ـ لسلطة الكنيسة المطلقة وتعاليمها الثابتة . اما في القضايا الاخرى ، وخاصة قضايا الفكر السياسي والاقتصادي ، فلم تفرض الكنيسة اية آراء ثابتة على الكهنوت ولم تلزمهم بالدفاع عن شكل معين للحكم أو نظام للفكر بذاته . ولهذا أطلقت لهم حرية الرأي في القضايا المذكورة . ويرى شمبيتر ان السكولائيين في العصور الوسطى ، كانوا أقل عرضة للتدخل من قبل السلطات العليا ، وخاصة السياسية ، وأقل خضوعا لـ (الفئات الضاغطة) من المثقفين العلمانيين للعصور المتأخرة . ولهذا فهو يفند الرأي الذي يرى بان خضوع الكهنوت لسلطان الكنيسة افقدهم القدرة على التحليل العلمي ، ويستشهد بآراء توما الاكويني الذي أقر الاهمية الحاسمة للسلطة الدينية في مسائل الوحي ولكنه انكر السلطة المذكورة والحجج المستندة اليها في جميع الميادين الاخرى بما في ذلك طبعا القضايا الاقتصادية . ان الطابع الديني الاحتكاري للتعليم العالي ، اذن ، في المجتمع الاقطاعي لم يمنع حقيقة تمتع (الجامعات) الوسيطة ، بمقدار واسع من الاستقلال والحرية الفكرية . لقد اعطت تلك الجامعات مبادرة اوسع للاساتذة والمعلمين من جامعاتنا الآلية في الوقت الحاضر ، وكانت ملتقى لجميع طبقات المجتمع ،

---

(١) الاخوان Friars هم المنتسبون ، على الاخص ، للطوائف الاربعة : الفرنسيسكان والدومينيكان والكرمليين والاوغسطينيين .

كما كانت ذات طابع دولي أكيد • الا ان هذا الوضع المستقل للجامعات بدأ يتغير منذ القرن الرابع عشر ، مع نشوء المؤسسات التعليمية الحكومية واستمرار تدخل الحكومات في شؤون الجامعات الخاصة وخاصة فيما يتصل بالحرية الفكرية ، وعلى الاخص في قضايا الفكر السياسي • وبوجه عام ، تبدل الوضع تماما في الاتجاه المذكور ، مع الانشقاق الديني الكبير في القرن السادس عشر •

ان تعبير السكولائيين (المدرسيين) يعني ببساطة أساتذة الجامعات في العصور الوسطى ، و (المختصر اللاهوتي) لتوما الاكويني ، لم يكن ـ كما يخبرنا مؤلفه الكبير في مقدمة الكتاب ـ الا كتابا مدرسيا لطلاب الجامعات •

اننا نعتقد ان التمييز بين مسائل الايمان أو الوحي والمسائل الاخرى في الفكر السكولائي كان تمييزا نظريا صرفا لا يبرر الاستنتاجات الخطيرة التي يرتبها شمبيتر من زاوية الدفاع عن (علمية) الفكر المذكور • من المعلوم ان الكنيسة كانت تعتبر (الحكم في جميع القضايا التي تهم الانسان) كما يسلم شمبيتر نفسه بذلك (ص ٧٦) فكيف يستقيم هذا المبدأ الذي مارسته الكنيسة ما وسعها توازن القوى ذلك ، مع استنتاجات شمبيتر ؟ ان دفاع شمبيتر الحماسي عن الفكر السكولائي يتسم بالرومانسية البعيدة عن حقائق التاريخ • انه يهمل كل تاريخ (النزاع) الطويل ، طيلة العصور الوسطى ، بين المبدأ السياسي الاوغسطيني (نسبة للقديس اوغسطين) الذي يصر على اخضاع السلطة السياسية الزمنية لسلطة الكنيسة (ما يعرف بالمفهوم الكنسي للسلطة الملكية)

Conception Mimisterielle du Pouvoir

وعلى قصر دورها على مساعدة الكنيسة في تخليص البشر من خطيئتهم الاصلية ، بمحاربة الهرطقة ، وبين المبادىء العلمانية الجديدة التي ترفض التسلط الكنسي على الافراد والدول ، وتجعل المقياس الوحيد لتقييم

المؤسسات الاجتماعية هو السعادة العامة Felicita Publica • ان شمبيتر يتجاهل ان الدافع الحقيقي لكتابة (المختصر اللاهوتي) لتوما الاكويني هو بالضبط الدفاع عن المبادىء الكنسية ضد انتشار الروح العلمانية الجديدة التي انتشرت خاصة داخل الجامعات الاوربية (لنتذكر داسي Dacie وبويس Boece في باريس مثلا) بفضل الترجمات العربية لمؤلفات ارسطو الاصلية • وجوهر رسالة القديس توما هو بالضبط محاولة التوفيق بين تلك الروح الجديدة وانقاذ المسيحية • ان التعمق في هذه النقطة يخرج طبعا عن اطار هذه الدراسة ولكن لابد من التأكيد على ان فلسفة القديس توما كانت أساسا شكلا لاهوتيا خاصا من أشكال (المثالية الوضوعية) ، هدفه الاساسي هو اخضاع العلم للايمان الميتافيزي ، وذلك بتشويه وطمس الجوانب المادية لفلسفة ارسطو وابراز بعض مقولاتها المثالية ، مع خلط ذلك بشكل مصطنع بالافلاطونية الجديدة ، ذات الطابع الرجعي المتطرف • ان المبدأ الاساسي لفلسفة القديس توما ، هو مبدأ (تدرجية ـ هيراركية ـ الوجود) ، وهو يعكس بصورة جلية حقيقة تدرجية الكنيسة الكاثولوكية نفسها في العصور الوسطى ، وتدرجية الهرم الاقطاعي في التحليل الاخير • ولجميع هذه الاسباب نجد التومائية الجديدة Neo—Thomisme (وهي الامتداد المعاصر لفلسفة توما الاكويني) من أهم الاسلحة الايديولوجية في الوقت الحاضر لمحاربة الفكر العلمي والثقافة التقدمية وخاصة الاشتراكية • لنتذكر على سبيل المثال فقط مؤلفات ماريتان وكولسون في فرنسا ، وريميكر في بلجيكا وغوستاف فتر في النمسا ، حتى نعرف ، كم هو بعيد عن الصواب تقييم شمبيتر للفكر التومائي خاصة والسكولائي بوجه عام • لنكتف بهذا القدر ونحيل القارىء للمراجع المعتمدة[1] •

---

(١) على سبيل المثال راجع : جورج لاكارد Lagarde (ولادة الروح العلمانية في منحدر العصور الوسطى ، باريس ، في عدة أجزاء بين

ثالثا ـ السكولائية والرأسمالية :ـ

يرى شمبيتر ان العمليات التي زعزعت أسس المجتمع الاقطاعي يمكن تلخيصها بعبارة واحدة هي (نشوء الرأسمالية) • لم يكن المشروع الرأسمالي غائبا بالمرة طيلة العصور الوسطى، ولكنه ، ابتداء من القرن الثالث عشر ، بدأ يهاجم اطر النظام الاقطاعي الذي كان يحدد ويحمي في نفس الوقت فئات الفلاحين والحرفيين ، ويطور أسس النمط الاقتصادي الذي عرف فيما بعد بالنمط الرأسمالي • وفي نهاية القرن الثالث عشر تكاملت أغلب الظواهر التي اعتدنا ربطها بالنظام الرأسمالي ، بما في ذلك المشروع الكبير والمضاربة بالاسهم والسلع ، والرأسمال المالي الكبير[1] Big Finance .

ان المشروع الرأسمالي لم يبدل طبيعة المشاكل والانماط الاقتصادية فحسب ، بل خلق مواقف جديدة للنظر اليها ، أو حسب تعبير شمبيتر ، أدى نشوء البورجوازية الجديدة الى تغيير (كيان) المجتمع الاوروبي وبالتالي الى تغيير (روحه) أو ان شئت (حضارته) • ان الطبقة الجديدة بدأت تركز على الدفاع عن (مصالحها) في المجتمع الجديد ، ولم تكتف بذلك ، بل بدأت تنقل عاداتها العقلية وقيمها الخاصة ، الناشئة عن عملها في

١٩٣٤ ـ ١٩٤٦ ، بالفرنسية • وكذلك البيردفورك Dufourcque (المسيحية والتنظيم الاقطاعي ، طبعة ١٩٣٢ ، بالفرنسية) • وهنري دني (تاريخ الفكر الاقتصادي ، ١٩٦٦ ، بالفرنسية) • والقاموس الفلسفي السوفياتي ، مادتا (توما الاكويني) والتومائية الجديدة ، بالانكليزية ، ١٩٦٧ •

(١) يعلق شومبيتر اهمية كبيرة على الجوانب النقدية والمالية للنظام الرأسمالي وخاصة على نشوء الورقة النقدية وخلق الودائع المصرفية ، وهما ظاهرتان برزتا في بعض بلدان البحر الابيض المتوسط خلال القرن الرابع عشر راجع أشر Usher (التاريخ المبكر لبنوك الودائع في اوربا البحر المتوسط) ، ١٩٤٣ ، بالانكليزية •

المشاريع الرأسمالية ، الى جميع الطبقات الاخرى ، والى جميع ميادين العمل والحياة المختلفة • وقد انفجرت تراكمات هذا الوضع الجديد في عصر التغييرات الكبيرة ، الذي يسمى خطأ ـ في نظر شمبيتر ـ بعصر الاحياء[1] Renaissance ويرى شومبيتر ان أهم نتائج هذه الثورة الثقافية ، هو ظهور المثقف العلماني Laic والعلم العلماني (العلماني هنا يعني الناشىء لدى الفئات غير الكهنوتية) • وقد صبت ثلاثة روافد في هذا التيار العلماني الجديد : الرافد الاول هو رافد المحامين والاطباء العلمانيين ، الذي كان قائما باستمرار طيلة العصور الوسطى ، ولكنه أخذ في الطغيان على العنصر الديني في هذا الميدان منذ القرن السادس عشر • والرافد الثاني هو الرافد العملي أو المهني ، المتمثل في طوائف الحرفيين ورجال الاعمال والموظفين الحكوميين ، الذين طوروا مجموعة من المعارف العملية وأدوات التحليل المهنية (في التشريح والميكانيكا والمعارف الاقتصادية) التي كانت أجدا لمصادر المهمة للعلم الحديث خارج الجامعات السكولائية • واحسن مثال على ذلك شخصيات من امثال ليوناردو دافنشي وغاليلو • اما الرافد الثالث فهو الرافد (الانساني) Humanist المهم ، الذي انطلق من ترجمة ونقد النصوص اليونانية واللاتينية الى نقد شامل للمؤسسات والقيم والعادات الاجتماعية القائمة • وبالرغم من ان هذا التيار لم يساهم في اضافة أي جديد للاقتصاد التحليلي التقني (التكنيكي) ، الا ان اهميته بالغة جدا ، في خلق المناخ الفكري العام لذلك العصر الصاخب •

وهنا يحلل شمبيتر طبيعة النزاع الذي نشب بين العلم السكولائي القديم والعلم العلماني الجديد ، ويستبعد ، منذ البداية ، ثلاثة تفسيرات

---

(١) المهم في عصر الاحياء هو ليس الفكر اليوناني والروماني بحد ذاته ، بل احياؤه بالضبط لانه كان يقدم الاشكال أو الاوعية المناسبة للحاجات والمعاني والمضامين الجديدة (شومبيتر ، ص ٧٩) •

يعتقد انها خاطئة للنزاع المذكور : التفسير الاول هو التفسير الذي يركز على التناقض الجذري بين (نور) العلم الجديد و (ظلام) العلم القديم ، ويعلل النزاع وكأنه نزاع طبيعي بين قوى النور وقوى الظلام • ان هذا التفسير ، في رأي شمبيتر ، بعيد تماما عن الواقع التاريخي ، فالواقع يؤكد بان الكنيسة الكاثولوكية لم تكن ضد الروافد العلمية الثلاثة المشار اليها سابقا ، بل كانت على العكس تستخدم وتشجع المحامين والاطباء العلمانيين ، وتعتبر نفسها (الحامية) للطوائف المهنية والحرفية • والكثير من كبار رجال الكنيسة انفسهم ، بل حتى بعض الباباوات كانوا من كبار الفلاسفة الانسانيين • كذلك يستبعد شمبيتر التفسير الثاني ، الذي يخلط بين ظاهرة الثورة العلمية والثقافية وظاهرة (الاصلاح الديني) ويرى بان الظاهرتين ، وان قوت احداهما الاخرى ، الا انهما كانتا من مصادر مختلفة وان العلاقة بينهما لا يمكن اختزالها وتبسيطها بمجرد العلاقة السببية أو العلية • وكذلك يستبعد شمبيتر التفسير الثالث ، الذي شاع بين اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية (ماكس فيبر وتوني ••• الخ) ، وهو التفسير الذي يبني (انماطا) اجتماعية خالصة Ideal Types ، كخطوة منهجية ، لمقارنة التعارض الحاد بينها ، وابراز الفروق الاساسية التي تميزها عن بعضها ، ثم ما يلبث ان يجابه بمشكلة مصطنعة هي مشكلة تعليل الانتقال من نمط الى نمط آخر • ان ماكس فيبر مثلا بنى نمطين مثاليين متمايزين تماما ، هما نمطا (الانسان الاقطاعي) و (الانسان الرأسمالي) ، وعلل عملية الانتقال من النمط الاول الى النمط الثاني بـ (الروح الرأسمالية) الجديدة ـ أي نظرة الرأسمالي للحياة والقيم ـ التي انتجها في رايه الاصلاح الديني • ان هذا نموذج لما يسميه شمبيتر بالمشاكل المصطنعة spurious Problems ، أي المشاكل التي يخلقها المحلل العلماني نفسه بحكم منهجيته في البحث ، ويتوهم انها مشاكل حقيقية قائمة في الواقع ، ثم يحار في كيفية تعليلها ، ويضع مختلف (النظريات التفسيرية) لحلها •

وبالنسبة لانتقال المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي ، لا يرى شمبيتر في عملية الانتقال أية مشكلة تحتاج الى الحل . كل ما في الامر ان المجتمع الاقطاعي كان يضم جميع بذور المجتمع الرأسمالي اللاحق ، وان هذه البذور كانت تنمو بصورة تدريجية وطبيعية وتصاعدية . وكذلك فقد كان العلم السكولائي يضم جميع بذور العلم العلماني الجديد ، بدليل ان شخصيات اسكولائية بارزة حتى في القرن الثالث عشر ، من امثال البرت الكبير وروجر بيكون ، كانت تفكر وفق الروح الجديدة للبحث الحر . بل يذهب شمبيتر الى حد اعتبار حتى نظرية ثورية كنظرية كوبرنيكس الفلكية ، نشأت من داخل القلعة السكولائية ، ولم تكن قنبلة فجرتها النظرية من الخارج[1] . وبعد استبعاد هذه التفسيرات (المتحيزة) الثلاثة ، ينتهي شمبيتر الى تعليل النزاع بين الفكر الاسكولائي والفكر الجديد ، بأسباب سياسية خالصة . ان العلماء العلمانيين الجدد ، كانوا سياسيا ضد سلطة الكنيسة ، ومن السهل طبعا على الكنيسة ان توجه ضد خصومها السياسيين تهمة (الهرطقة) الدينية ، وان توسع نطاق هذه التهمة لتشمل ، ليس فقط الآراء السياسية لخصومها ، بل حتى لنظرياتهم ومناهجهم العلمية الخاصة . كما يرى شمبيتر ، في تعليل ذلك ، سببا آخر ، وان كان محدودا في نظره ، هو النزاع الطبيعي (المصلحي) بين فئات مختلفة من طبقة (المثقفين) ، وهو نزاع نجد نظائر له في كل تاريخ الفكر الانساني .

---

(١) يعتقد شومبيتر ان محاربة الكنيسة للنظام الكوبرنيكي منذ اعدام جوردانو برونو عام ١٦٠٠ لم يكن بسبب طابعه العلمي ، بل بسبب دعوة أكثر أنصاره لآراء هرطقية في الدين . والدليل على ذلك في زعمه هو ان آراء كوبر نيكس بقيت حرة طيلة العقود السبعة التي اعقبت اكمال مسودته الشهيرة عام ١٥٣٠ . اما حادثة غاليلو التي تثبت بوضوح بطلان نظرية شومبيتر ، لانه حورب بصورة صريحة بسبب آرائه العلمية الصرفة، فيعتبرها شومبيتر حادثة استثنائية ويرى ان (مزاج) غاليلو النفسي ، وطبيعته المشاكسة ،سا همتا في مصيره المأساوي !

لقد سبق ان اوضحنا رأينا تفصيلا في عملية الانتقال من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي ، وفي اعتقادنا ان نقد شمبيتر للمدرسة الفيبرية نقد صائب تماما ، ولكن الغاءه للمشكلة اصلا ، أو تفسيره (الاصلاحي) ـ بالمعنى العلمي أي ضد الثوري ـ لتحول الاقطاع الى الرأسمالية ، لا يقومان على أساس من العلم أو الواقع .

رابعا ـ الاجتماع والاقتصاد السكولائيان[1] :ـ

لم يفرد للسوسيولوجيا والاقتصاد مكان مستقل في نظام تصنيف العلوم السكولائي . فمثلا قسم توما الاكويني العلوم الى صنفين : العلوم التي تعتمد العقل في بلوغ المعرفة واهمها (الثيولوجيا الطبيعية) ، والعلوم التي تهتدى الى جانب العقل بالوحي ، وسماها (الثيولوجيا فوق الطبيعية) Supernatural . وبموجب هذا التصنيف الاكويني الذي كان مقبولا

---

(١) يشير شومبيتر بين المصادر الاساسية الى :

اشلي : (مقدمة للتاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية الانكليزية) ، جزءان ، ١٨٨٨ ـ ١٨٩٣ ، بالانكليزية ، مشار اليه سابقا .

اندرمان : (دراسات في النظرية الاقتصادية والقانونية الرومانية ـ الكنسية ، جزءان ، ١٨٧٤ ـ ١٨٨٣ ، بالالمانية (Enderman) .

جبراريو : (في الاقتصاد السياسي للعصر الوسيط ، ١٨٣٩ ، بالايطالية (Cibrario) .

برانت Branat (الاقتصاد السياسي في العصر الوسيط ، ١٨٩٥ ، بالفرنسية .

بيرين Pirenne (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لاروبا الوسيطة) ، بالفرنسية . وله ترجمة انكليزية ، عام ١٩٣٦ ـ مشار اليه سابقا .

ثومبسن Thompson (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعصور الوسطى ، جزءان ، ١٩٢٨ ـ ١٩٣١ ، بالانكليزية) .

اوبرين : (مقالة في التعليم الاقتصادي الوسيط ، ١٩٢٠ ، بالانكليزية) ، مشار اليه سابقا .

بصورة عامة ، اعتبرت الدراسات الاجتماعيـــة والاقتصادية جـــزءا من (الثيولوجيا الاخلاقية) Moral التي تنتسب لكلا الصنفين الاساسيين السابقين من العلوم • ومنذ القرن السادس عشر أصبحت تعالج الموضوعات المذكورة ضمن (الفقه) السكولائي • وبالرغم من ان بعض القضـــايا الاقتصادية (كالنقود والفائدة مثلا) والقضايا السياسية ، كانت تعـالج أحيانا على انفراد ، الا ان الاقتصاد ككل لم يعالج كذلك • ويرى شمبيتر ان التطور الفكري الاقتصادي السكولائي مر بثلاث مراحل ، حســب العناية التي اولاها للقضايا الاقتصادية ، وذلك كما يلي :ـ

آ ـ المرحلة الاولى : من القرن التاسع الى نهاية القرن الثاني عشر :ـ

في هذه المرحلة التكوينية للفكـــر السكولائي ، اقتصرت عنـــاية السكولائيين على القضايا الدينية الصرفة (الثيولوجية) ، وعلى القضـــايا المتصلة بنظرية أو فلســفة المعرفة • ولا نجد في مؤلفات كبار سكولائيي هذه الفترة (امثـــال اريجينـــا Erigena وآبـــلار Ablard والقديس انسلم St. Anselm وحنا السالسبرى (اية اضـــافة للاقتصاد التحليلي تستحق التسجيل الا ان ملاحظتين مهمتين جـــديرتان بالتفكير : الاولى ما يســـميه شمبيتر بالاتجـــاه أو الخيط الافلاطونـــي Platonic Streak والثانية : الاتجاه أو الخيط الفردي • فبالنسبة للاتجاه الافلاطوني يلاحظ شمبيتر ، بان الفكر السكولائي انصرف كلية في هذه الفترة ، تحت طغيان النفوذ الافلاطوني والافلاطوني الجـــديد ، المباشر ، أو غير المباشر (عن طريق فلسفة القديس اوغسطين) الى معالجة مسألة الكليات والجزئيات ، أي طبيعـــة المفاهيم أو الافكار المجـــردة Univernaliea ، وقد بقيت المدرسة (الواقعية) Realist أي التي تعتقد بوجود المفاهيم العامة فقط دون افرادها ، مثلا (الشجرة) كمفهوم ، دون الاشجار الحقيقية ـ سائدة حتى القرن الرابع عشر ، عندما

بدأت تسود المدرسة الاخرى (الاسمية) Nominalist التي تنكر واقعية الافكار العامة والمجردة ولا تعترف الا بوجود الافراد • وقد حاول الاسكولائي الكبير ابلار (١٠٧٩ – ١١٤٢) التوفيق بين الرأيين ، وذلك بالتمييز بين الوجود الحقيقي للكليات في الذهن الآلهي ، والوجود التجريدي لها في الذهن البشري • ان المناقشة المذكورة لا اهمية لها من زاوية الاقتصاد التحليلي ، ولكن الاشارة اليها ضرورية جدا لارتباطها في العصر الحديث بمسألة أخرى اثارت مناقشة حادة في الفكر الاقتصادي في أوائل هذا القرن هي مسألة الفردية مقابل الكلية Univarsalism باعتبارهما منهجين متناقضين في العلوم الاجتماعية ، ومنها الاقتصاد التحليلي ، يكمنان وراء جميع الخلافات الكبرى في تاريخ الفكر الاقتصادي • ان المذهب (الكلي) يرى بان (المجموعات الاجتماعية) Social Groups – كالمجتمع أو الكنيسة أو النقابة أو الامة ••• الخ – لها الأولوية من الناحية المفهومية على أعضائها الافراد ، وعليه فيجب ان تكون هي المحور لدراسة العلوم الاجتماعية ، والمنطلق لتحليلات هذه العلوم • ان السلوك الاجتماعي وليس السلوك الفردي هو محور العلوم الاجتماعية • ومن الواضح انه ليست هناك أية علاقة بين هذا المذهب الكلي الحديث ومسألة المجادلة (الواقعية – الاسمية) المشار اليها سابقا في الفكر الاسكولائي الوسيط • ان (الكليين) الجدد ، ليسوا (واقعيين) بالمعنى السكولائي ، لان مدار اهتمامهم هو ليس العلاقة بين (فكرة المجتمع) التجريدية والمجتمعات الحقيقية القائمة في الواقع ، بل العلاقة بين المجتمعات الحقيقية والاعضاء المنتسبين لها • والخطأ الذي وقع فيه أصحاب المذهب الكلي الحديث ، بربطهم بين مذهبهم والمذهب الواقعي السكولائي ، يعود بصورة واضحة للخلط في استعمال تعبير (الكلي) : على الفكرة أو المفهوم العام من جهة ، وعلى المجموعة الاجتماعية القائمة في الواقع من جهة أخرى •

وقد ساهم في هذا الخطأ • وأشاعه على الاخص (الكليون) الالمان[1] •

هذا بالنسبة للاتجاه الافلاطوني • اما بالنسبة للاتجاه الفردي ، فيلاحظ شمبيتر بان هناك تقسيما شائعا للحضارات البشرية يصنفها لحضارات (موضوعية) وحضارات (ذاتية) • فالحضارة الموضوعية هي الحضارة التي تخضع الافراد ، بقيمهم وأذواقهم ومبادراتهم واعمالهم الفردية ، الى المجتمع ، وتضعهم في اماكنهم الثابتة المناسبة ، وتفرض عليهم مجموعة من القواعد الخلقية أو الدينية أو السياسية فوق الفردية • اما الحضارة الذاتية فهي التي تتميز بسمات وخصائص مناقضة ، أي التي تسمح لكل فرد ان يبني قيمه الخاصة ، وتستخدم هذه القيم والاذواق الفردية لخدمة الجميع • فما هي طبيعة الحضارة الوسيطة بالنسبة لهذا التصنيف ؟ ينكر شمبيتر بقوة تصوير الحضارة المذكورة بانها حضارة موضوعية ، ويزعم ، على العكس ، انها كانت من حيث الجوهر حضارة ذاتية شديدة الفردية ، وان الكثير من أسباب فشلها يعود لهذا الطابع الفردي • ان الاقطاعي الفارس ، أو عضو نظام الطوائف الحرفية ، أو الفلاح التابع ، في العصور الوسطى ، لم يكن أقل فردية من الرأسمالي أو عضو نقابة العمال أو الفلاح في العصر الآلي الحديث • ويستنتج شمبيتر من ذلك ، ان الاتجاه الفردي كان ابرز بكثير في الحضارة الاسكولائية مما يتصور الكثيرون ، وان الاجتماع والاقتصاد الاسكولائيين كانا ، على الاخص فرديين ، بصورة حاسمة ، بمعنى انهما

---

(١) بالرغم من ان المذهب الكلي يرتبط دائما باسم الاجتماعي الالماني شبان Spann الا ان مؤسس المدرسة هو بربرام Pirbram في مؤلفه (نشوء فلسفة الاجتماع الفردية) Die Entstehung der Ind. Sozial Philosophie ١٩١٢) • ويرى شومبيتر (حاشية ص ٨٥) ان المذهب الكلي مفيد في القاء بعض الضوء على بعض جوانب تاريخ الفلسفة أو الفكر الاقتصادي ،الا انه غير مجدي بالنسبة للاقتصاد التكنيكي والتحليلي •

بقدر ما انصرفا لمعالجة أو وصف أو تحليل الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، كانا ينطلقان من السلوك الفردي والاذواق الفردية • وحتى عندما كانا يطبقان القوانين والعدالة الدينية والكنسية ، كانت هذه القوانين والقواعد نفسها جزءا من نظام اخلاقي يعتبر الفرد كهدف مقصـــود بحد ذاتـه ، ويقوم على فكرة محورية هي انقاذ أرواح الافراد •

ان تعليقنا على هذه الفقرة من دراسة شمبيتر ، يتلخص في تأييدنا لنفيه للارتباط بين الجدل الاسمي ـ الواقعي في الفكر السكولائي ، والجدل الفردي ـ الكلي لدى مدرسة شبان الالمانية ، وان كانت معالجته للمسألة في نظرنا لم تنفذ الى جذور المشكلة • الواقع ان الجدل الاسمي ـ الواقعي في العصر الوسيط كان التعبير النوعي الخاص للجدل المادي ـ المثالي ، الذي ينتظم تاريخ الفلسفة ككل • ان (اسميي) العصور الوسطى هم (ماديو) ذلك العصر ، وكان جدلهم يدور حـــول المسألة الاساسية في الفلسفة ، المسألة الوجودية (الانتولوجية) ـ علاقة الفكر بالوجود • اما الجدل الفردي ـ الكلي المعاصر ، فهو جدل ثانوي ، جزئي يدور على صعيد آخر هو صعيد « المنهجية » في العلوم الاجتماعية ، ومن الواضح انه لا تصح المقارنة بين المذهبين ، لانهما يعالجان قضايا مختلفة[1] •

اما بالنسبة الى (فردية) الحضارة الاقطاعية ، التي ركز عليها شومبيتر ، فاننا نعتقد بعدم صواب محاولة التقريب بين تلك الفردية والفردية الرأسمالية المعاصرة • ان الفردية الوسيطة كانت موجهة ضد السلطات المقيدة للنظـام

---

(١) من ابرز (الاسميين) في العصور الوسطى ، في رأينا ، هم حنا الاسكوتلندي (جون سكوتس) ووليم الاوكامي (وليم اوف اوكـــام) وروسلين • اما ابرز (الواقعيين) فهـــم انسلم الكانتربري وفلهلـــم الشامبوي ، الى جانب القديس توما نفسه • ومن الجـــدير بالذكر ان الكاثوليكية ككل تستند الى المذهب الواقعي (أي المثالي) •

الاقطاعي ، بينما الفردية المعاصرة فردية موجهة ضد النظام المذكور ، وقد سبق ان أشرنا الى هذه المسألة في مناسبة سابقة .

ب ـ المرحلة الثانية : القرن الثالث عشر :ـ

يستحق ان يعتبر القرن الثالث عشر ، العصر (الكلاسيكي) للفكر السكولائي بقدر ما يتعلق الامر بالثيولوجيا والفلسفة . لقد تحـــولا في الواقع الى نظام كامل (ثور) ـ أي احدث ثورة ـ العلوم اللاهوتيـــة والفلسفية . وأكبر من ساهم في هذه (الثورة) الفكرية من المدرسة الفرنسيسكانية ، هم اكروستست Grosseteste واسكندر الهيلسي والقديس بونافنتورا وحنا السكوتلندي ، ومن المدرسة الدومينيكانية ، البرت الكبير وتلميذه اللامع توما الاكويني . الا ان الفضل في بناء (النظام) الكلاسيكي نفسه ، يعود بالتأكيد للقديس توما وحده . ان القرن الثالث عشر هو قرن انفصال (العلم) السكولائي عن كلا اللاهوت والفلسفة ، ووضع اسس العمل اللاحق في ميدان العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء . ان الاهتمام بالرياضيات والفيزياء مثلا كان واسعا جدا (كروستست وروجر بيكون) ، وسبب نسيان هذا الارتباط العضوي بين السكولائية والعلوم الجديدة هو تخصص العلماء في القرون الاربعة اللاحقة للقرن الثالث عشر في علومهم وحدها وعدم ابراز (جوهم) السكولائي العام . اننا نعرف فرانسسكو كافاليري Cavaglieri مثلا كعالم رياضي ممتاز ، الا اننا ننسى ان رياضياته (حساب التكامل مثلا) هي نتاج لثقافته السكولائية ولطائفتـــه الجزويتية في نفس الوقت .

يرى شمبيتر ان جانبا واحدا من هذه (الثورة) الفكرية للقرن الثالث عشر يهم تاريخ التحليل الاجتماعي والاقتصادي ، وهو بعث الفكر الارسطوطاليسي . وقد ساهم الفكر العربي واليهودي ، الى حد كبير ، في تسرب الافكار الارسطوطاليسية بالتدريج ، خاصة خلال القـــرن الثاني عشر ، الى الفكر المسيحي الغربي ، وكانت مساهمة الطبيب الفيلسوف

ابن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧) والفقيه الفيلسوف ابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨) واللاهوتي الفيلسوف ابن ميمون (١١٣٥ - ١٢٠٤) بارزة في هذا المجال • وبالرغم من ان بعض الشروح العربيـــة لارسطو ، رفضت من قبـــل السكولائيين ، خاصة فيما يتعلق باللاهوت ونظرية المعرفة ، الا ان الفكر الارسطوطاليسي ، ككل ، فتح لهم آفاقا جديدة واسعة ، وسهل لهم عملية شق دروب جديدة ، لا في ميدان الميتافزيقا وحدها ، بل على الاخص في ميادين بكر تماما ، في العلوم الطبيعية والاجتماعية • ويؤكد شمبيتر على حقيقة أساسية ، طالما أكدت عليها الفلسفة العلمية (الماركسية) وأهملتها التفسيرات السطحية الاكاديمية ، وهي ان الاثر الارسطوطاليسي لم يكن (السبب) الاساسي في التطورات الكبرى في القرن الثالث عشر • انـه مجرد عامل خارجي (مساعد) ، مجرد (حليف) للاسباب (الداخلية) التي أدت الى التطورات المذكورة • ان تطور الانماط الاقتصادية Patterns هو الذي خلق الحاجـــات الجديدة التي اقتضت شق طرق جديدة في المعرفة العلمية لاشباعها ، ومن هذه الزاوية فقط ، وليس من زاوية نظرية الاستقبال السلبي للفكر الارسطوطاليسي ، يمكن تحديد العلاقة الحقيقية بين الارسطوطاليسية والاسكولائية • لقد خلقت أفكار ارسطو (الفرصة) المناسبة لكبار السكولائيين (المشار اليهم سابقا) لعرض أفكارهم الجديدة الخاصة ، خلال شروحهم لارسطو • لقد خلق الفكر الارسطوطاليسي (الاطار العام) والقوالب الفكرية ، لصب المواد العلمية الجديدة ، في جميع الحقول ، خلال القرون الثلاثة اللاحقة للقرن الثالث عشـــر ، ولم ينج الاقتصاد من هذا الاتجاه العام ، حتى كادت ان تفقد المساهمات السكولائية في هذا المجال كل أصالة لها ، لحساب الاشكال الارسطوطاليسية • وقد كان لهذا (الربط) بين السكولائية والارسطوطالسية ثمنه الباهض : فعندما نهض العلم العلماني في القرون اللاحقة ، واشتدت الخصومة بين أصحابه

وبين السكولائيين ، وجه العلمانيون خصومهم ، ليس للمفكر السكولائي القديم وحده ، بل لوعيه الخاص ، أي الفكر الارسطوطاليسي • وهذه الظاهرة لم تقتصر على العلمانيين وحدهم بل تسربت حتى لبعض السكولائيين انفسهم ، كما يتضح ذلك من أعمال الفيلسوف والرياضي والفيزيائي الكبير پيير كاسندى Cassendi (١٥٩٢ - ١٦٥٥) ، الذي اتخذت أعماله العلمية ودفاعه الصريح عن المنهج الاستقرائي ، بالرغم من طابعها التقني المحايد ، وجهه نقدية شديدة ضد السكولائيين وضد الفلسفة الارسطوطاليسية ، حتى انه استبدل بفلسفة ارسطو فلسفة ابيقور • الا ان العداء لارسطو تجسم على الاخص لدى أعداء الكنيسة الكاثوليكية من (العلمانيين) الجدد ، فاعتبروا ارسطو العظيم نموذج العقم وتجسيد الفكر القديم البالي • حتى ان الطبيب والكيماوي الالماني باراسلس Paracellus (١٤٩٠ - ١٥٤١) احرق كتب ارسطو قبل البدء بمحاضراته الطبية ، وغاليلو ، في محاورته الشهيرة مع ارسطو حول النظام الشمسي ، جعل من خصمه شخصا هزليا لا أكثر ، وفرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) عارض علمه الاستقرائي بالتأملات السكولائية والارسطوطاليسية على السواء ، مع ان المعروف تاريخيا ان اطلاع بيكون على أعمال السكولائيين كان محدودا جدا• واذا كان هذا الموقف العدائي تجاه السكولائيين غير عادل ، كما يؤكد شمبيتر ، فانه بالنسبة لارسطو موقف صارخ في تجنيه وتعسفه • ان الدرس الاساسي الذي يمكن تعلمه من ارسطو هو بالضبط الدفاع عن المنهج التجريبي Empirical ، وتدل الامثلة السابقة على ان كثيرا ما يحصل في تاريخ الفكر ان المفكرين لا يهاجمون الاشخاص والاشياء كما هي في الواقع ، بل فقط يهاجمون أشباحها الكاريكاتورية (مثلا مهاجمة آدم سمث للمركنتيلين ، أو نقد شمولر للكلاسيكيين الانكليز) •

ينتقل شمبيتر بعد عرضه الممتع هذا للثورة الثقافية للقرن الثالث عشر وأثر ارسطو فيها ، الى استعراض فكرها الاقتصادي والاجتماعي التحليلي. ويسلم شمبيتر منذ البداية ان القرن المذكور شهد (بدايات) التحليل الاقتصادي فقط ، ويعلل ذلك بان المسائل الاقتصادية لم تشغل اهتمام السكولائيين بعد . وبالنسبة لتوما الاكويني على الاخص ، فان اهتمامه الاساسي كان موجها الى القضايا اللاهوتية والفلسفية ، وبالدرجة الثانية لقضايا السوسيولوجيا السياسية ، اما اهتمامه ببعض المسائل الاقتصادية فقد كان مقتصرا على القضايا التي تمس اللاهوت الاخلاقي فقط ، وقد عالجها عموما بصورة غير متحمسة ، وبدون ان يستخدم عقله الكبير للنفاذ لجوهر الاشياء . ولهذا فقد اكتفى عموما (كالسكولائيين الاخرين) بآراء ارسطو، ونادرا ما تجاوزها في هذا الصدد ، عدا تأكيده على الطابع الاخلاقي والديني ، الذي يعكس الجو الفكري العام للعصر . ويضرب شمبيتر بعض الامثلة على ذلك من الفكر الاكويني : اعتبر القديس توما (العمل) المادي قرينة على التمسك بالفضائل المسيحية ووسيلة لتجنب الخطيئة . وهذا شيء بالطبع بعيد عن جو ارسطو . كذلك لم تعد (العبودية) نظاما أساسيا في العصور الوسطى ، وتركز الاهتمام بـ (الصدقات) وتشجيع الزهد اما بالنسبة لـ (التجارة والربح التجاري) فقد كرر السكولائيون آراء ارسطو المعروفة .رأى توماس الاكويني مثلا ان في التجارة بعض الشيء من (الضعة) ، وان كان يقدم بعض المبررات للعمل التجاري ، من قبيل ضرورة كسب العيش ، واستخدام الربح في أعمال البر ، وتحقيق النفع العام ، واعتبار الربح تعويضا عن الجهد ، وتحسين المادة المتاجر بها ، واضافة قيم جديدة للسلعة بسبب اختلاف الزمان أو المكان ، وتحمل بعض المخاطر التجارية . ويلاحظ شمبيتر ان السكولائيين ـ عكس ارسطو ـ اكدوا في هذه المسألة على ربط الربح التجاري بالجهد الضروري اجتماعيا

والمبذول من قبل التاجر ، مما يجعلهم الرواد الحقيقيين لنظرية حق العامل (الادبي) في كل منتوج عمله • ولكنه يحذر من الرأي الخاطىء الذي يعتبرهم رواد نظرية قيمة العمل ، أي النظرية التي (تفسر) قيمة السلعة بحقيقة العمل المبذول في انتاجها ، لعدم وجود أية علاقة منطقية ـ في نظر شمبيتر ـ بين هذه النظرية التحليلية وبين الرأي الذي يؤكد على الضرورة (الادبية أو الاقتصادية) لتعويض العامل عن جهده • اننا نؤيد شمبيتر في كلا هذين الاستنتاجين ، وقد اشرنا الى ذلك عند استعراضنا السابق للفكر الاقتصادي الاكويني •

ويهتم شمبيتر ، بوجه خاص ، بآراء توما الاكويني في (الاجتماع السياسي) : أي سوسيولوجية المؤسسات السياسية ، ويرى انها المصدر الحقيقي لمذاهب القرن التاسع عشر ، وليس آراء لوك أو النفعيين الانكليز أو مفكري حركة التنوير • يرى القديس توما ان (المجتمع) مسألة بشرية صرفة ، وانه مجموعة أفراد تجمعهم محض حاجاتهم الدنيوية (وان الحكومة) تنبثق بالضبط عن هذه الحاجات الاجتماعية للافراد ، وان دافع وجودها هو مجرد النفع العام ، كما ان (السلطة) لا تنبع الا من الشعب وعن طريق التفويض ، وان من حق الشعب عزل أي حاكم غير لائق • وقد اقترب حنا الاسكوتلندي جدا من نظرية (العقد الاجتماعي) كتفسير لنشوء الدولة ، وان استثنيت حكومة الكنيسة من كل الآراء السابقة لطابعها الديني • يتضح من ذلك ان هذا التحليل السوسيولوجي ، السكولائي ، يتسم بالطابع الفردي ، العقلاني ، النفعي ، الامر الذي يغـرى شمبيتر بربطه بالفلسفات السياسية العلمانية المعادية للكاثولوكية ، التي ستسود في القرن الثامن عشر • ويستنتج شمبيتر من كل ذلك بان السكولائية لم تكن ميتافيزية في معالجتها للنظم الاجتماعية والسياسية وانها بعيدة تماما عن مفهوم الدولة الكلية القدرة Omnipotent أو الحـق الالهي للملوك ، وهي

آراء وضعها البروتستانت فيما بعد مع نشوء الدول والمذاهب الدينية القومية. يستشهد شمبيتر كدلالة على هذا الاتجاه الفردي والعقلاني في اجتماع توما الاكويني ، بنظريته في حق (الملكية) . فلو جردنا هـذه النظرية من اردیتها الثيولوجية ، وارجعناها الى جوهرها البسيط ، لوجدنا ان ما يريد ان يؤكده القديس توما ، هو ببساطة ان حق التملك الفردي لا يتعارض مع القانون الطبيعي ، وان الملكية هي من اختراع العقـل البشري ، وان مبرراتها اجتماعيـة صرفة : شحذها للعمـل الفردي ، صيانتها للنظـام الاجتماعي ، تجنيبها للنزاع بين الافراد ، الى غير ذلك من الاعتبارات التي تتصل بنظرية (الوظيفة الاجتماعية) للتملك ، وعلى غرار ما فعل ارسطو سابقا ، او ما سيفعله كتاب القرن التاسع عشر فيما بعد . وقـد اكتفى القديس توما بصياغات ارسطو ، في كل ذلك ، لانه وجدها كافية للتعبير عن آرائه في هذا الموضوع .

تنطبق هذه الملاحظة (أي علاقة توما الاكويني بارسطو) على آرائه (الاقتصادية الصرفة) أيضا ، وخاصة على نظريته في السعر العـادل وفي الفـائدة .

ففيما يتعلق بنظرية (السعر العادل) يرى شمبيتر ان آراء توما الاكويني هي من ناحية الاساس ، نفس آراء ارسطو . ان الاكويني لا يميز بين القيمة والسعر ، وينكر وجود (القيمة الموضوعية) ذات الطابع الميتافيزي باعتبارها متميزة جوهريا عن السـعر ، ولا يرى في القيمة الا (السعر التنافسي العادي) Normal Competitive Price . ان الفرق الذي يضعه القديس توما بين السعر والقيمة هو الفرق بين (السعر الفردي) اي السعر في صفقة انفرادية معينة ، والسعر الذي يمثل تقييم الجمهور للسلعة. وفي حالة انعدام هذا السعر التنافسي العام ، يدخل القديس توما عنصـرا

شخصيا هو تقدير البائع للسلعة[1] ، وليس تقدير المشترى ، كما هي الحال في النظريات الذاتية في القيمة • ومن الملاحظ ان القديس توما لم يتوصل الى نظرية النفقة في تفسير السعر العادل للسلعة بالجهد المبذول ـ نقدا أو عملا ـ في انتاجها ، مما جعله يتجاوز ارسطو في نظرية السعر •

اما فيما يتعلق بنظرية (الفائدة) الاكوينية ، فان شمبيتر بعد استعراضة لحجج الاكويني المعروفة وتفنيدها ، يؤكد ـ بحق ـ على ان نظرية القديس توما لا يمكن ان ترقى لمستوى (النظرية التحليلية) للفائدة ، لانهـــا لا تجيب على سؤال (لماذا) تدفع الفائدة فعلا ، بل تكتفي باثبات عدم شرعية الفائدة فقط ، الامر الذي لا علاقة له بالتحليل الاقتصادي • ان الذي طرح السؤال المذكور هم السكولائيون في المرحلة الجديدة ، فقـدموا بذلك المفاتيح الاولى لاجابة تحليلة مقبولة ، استنادا الى ايحاءات القديس توما بالذات •

ج ـ المرحلة الثالثة : من القرن الرابع عشر الى القرن السابع عشر :ـ

لاجـل اختصار الجهـد ، يكتفي شومبيتر ببعض الاسماء الكبيرة من السكولائيين الذين يمكن اعتبار فكرهم الاقتصادي ذا طابع تمثيلي للاتجاهات السائدة في المرحلة الثالثة من تطور الفكر السكولائي ، التي تمتد من بدايات القرن الرابع عشر الى العقود الاولى من القرن السابع عشر • ويعتبر المؤلف ان هذه الفترة تستوعب في الواقع مجموع تاريخ الاقتصاد السكولائي بالمعنى التقني التحليلي ، وان الفكر السكولائي فيها استوعب جميع بوادر الرأسمالية الناشئة حينذاك وبالتالي امكن استخدامه كأساس للعمل التحليلي اللاحق

---

(١) سبق ان فندنا هذا الرأي الذي نسبه الاقتصادي الانكليزي (كرى) للاقتصادي الفرنسي (كونار) ، ومن المؤسف ان شومبيتر لم يشر الى النصوص التاريخية التي تؤيد رأيه هذا ، خلاف عادته في تفسيراته الاقتصادية على العموم •

للاقتصاديين في المستقبل ، بما في ذلك آدم سمث • يختار شومبيتر للقرن الرابع عشر جان بوريدان (١٣٢٨ - ١٣٥٨) الاستاذ في جامعة باريس ونيقولا اورزم[١] (١٣٠٢ - ١٣٨٢) اسقف مدينة ليزيو صاحب الرسالة المشهورة حول التخفيض النقدي ، ويرى شومبيتر ان دراسة اورزم وان كانت مكرسة لموضوع اقتصادي محدد ، الا ان طابعها العام طابع قانوني وسياسي ، وانها لم تحتو أي شيء جديد لم يكن شائعا جدا في عصر مؤلفها • كذلك اختار شومبيتر للقرن الخامس عشر القديس انطونين[٢] اسقف مدينة فلورنسا ، الذي عبر لاول مرة عن وجهة نظر كاملة لمجموع جوانب العملية الاقتصادية وكابريل بيل[٣] Biel (الاستاذ في جامعة

---

(١) كان الاسقف اورزم موسوعي المعارف ، كتب في اللاهوت والرياضيات والفلك فضلا عن رسالته المشهورة في النقود التي كتبها بين ١٣٥٠ و١٣٦٠ (راجع مقتطفات واسعة منها في كتاب مونرو (الفكر الاقتصادي المبكر) ص ٩٧ - ١٠٢ بالانكليزية • وبالرغم من نجاح الرسالة الكبيرة في زمن مؤلفها ، الا انها نسيت تماما بعد ذلك الى ان اعاد اكتشافها وأكد أهميتها الاستاذ الفرنسي موني Meunier (راجع مؤلفه : مقالة حول حياة واعمال نيقولا اورزم ، ١٨٥٧ ، بالفرنسية) ، والاقتصادي الالماني الكبير روشر (راجع دراسته : اقتصادي كبير من القرن الرابع عشر ، بالالمانية ، ١٨٦٣) • ومن أهم المصادر الرئيسية عن اورزم ، المؤلف الكلاسيكي للاقتصاد الايطالي كونلياني Coniglini (المذاهب النقدية في فرنسا خلال العصور الوسطى) ، ١٨٩٠ ، بالايطالية • ومن الجدير بالذكر ان بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي يرى ان اورزم ردد في الواقع أفكار استاذه (بوريدان) • راجع شتافنها غن (تاريخ النظرية الاقتصادية ، طبعة ١٩٥٧ ، ص ١٧ ، بالالمانية) •

(٢) يسمى أحيانا (فورشليوني) ١٣٨٩ - ١٤٥٩ ، راجع عنه الكتاب الذي كرسه له الاستاذ جاريت Jarett بعنوان (انطونينو والاقتصاد الوسيط ، ١٩١٤ ، بالانكليزية) •

(٣) كان روشر قد اعاد اكتشاف هذا السكولائي الكبير ١٤٢٥ - ١٤٩٥ ، راجع مؤلفه (تاريخ الاقتصاد الوطني في المانيا ، ١٨٧٤ ، بالالمانية) ، وقد اعتبره روشر آخر السكولائيين ، بدون سبب معقول •

توبنكن) • اما عن اسكولائيي القرن السادس عشر ، فقد وقع اختيار شومبيتر من بينهم على توماس مركادو[1] Mercado ثم على الفقهاء الجزويت المشهورين ليونارد ليزيوس (١٥٥٤ - ١٦٢٣) Lesius وكومث مولينا (١٥٣٥ - ١٦٠٠) Molina وخوان دي لوكو[2] (١٥٨٣ - ١٦٦٠) De Luge الذين كانوا موضع دراسة مستفيضة وقيمة للاستاذ دمبسي Dempsey في مؤلفه المعروف (الفائدة والربا) ، ١٩٤٣ ، بالانكليزية •

فيما يتعلق بالاجتماع وخاصة ، الاجتماع السياسي ، تابع السكولائيون المتأخرون نفس الاتجاهات الفردية والراديكالية والعقلانية لسكولائيي القرن الثالث عشر ، وعمقوا الآراء والمواقف السكولائية التي سبقت الاشارة اليها بالنسبة للدولة والحكومة[3] • وكذلك الحال بالنسبة للاجتماع الاقتصادي ، وخاصة بالنسبة لـ (نظرية الملكية) ، فقد رأى السكولائيون في

---

(١) ان اهمية مركادو ١٤٦٨ - ١٥٣٤ تنبع من نظريته الكمية في النقود ، التي عبر عنها في رسالته (حول الصفقات التجارية والتجار مع الهند ، ١٥٦٩ ، بالاسبانية) •

(٢) هؤلاء الفقهاء كتبوا جميعا دراسات مختلفة في القانون والعدالة ، ضمنوها آراءهم في الاقتصاد التحليلي • ومن الملاحظ ان الكتابات الاقتصادية في القرن السادس عشر كانت تعالج أساسا ضمن الدراسات القانونية •

(٣) تطرف بعض السكولائيين لحد كبير في الدفاع عن الحريات الفردية ضد الحكم المطلق ، مثال ذلك السكولائي الاسباني الكبير خوان دي ماريانا Mariana الذي كتب رسالة شهيرة حول مؤسسات الحكم باللاتينية سنة ١٥٩٩ • وحول الفكر السياسي السكولائي راجع مؤلف الاستاذ الن Allen (تاريخ الفكر السياسي في القرن السادس عشر ، ١٩٢٨ ، بالانكليزية) •

المؤسسات الاقتصادية عامة مجرد مؤسسات دنيوية يمكن تفسيرها أو تبريزها بالاعتبارات الناشئة عن المصلحة الاجتماعية ، والمتجسدة خاصة في فكرة الصالح العام • وبالرغم من انهم دافعوا عن الملكية الخاصة في المجتمعات المتمدنة ـ أي التي تجاوزت الحالة الطبيعية التي تميزت بالملكية العامة للاموال ـ الا انه لم يكن هناك أي مبدأ نظري واخلاقي يمنعهم من الوصول لنتيجة مخالفة في حالة ظهور حقائق جديدة لهم تبرز ذلك ، ويعتقد شومبيتر ان ليزيوس مثلا لو كان حيا اليوم ، لدافع بالتأكيد عن الشيوعية الاقتصادية (لا السياسية) بدل الملكية الخاصة •

وبالرغم من كون السكولائيين لم يعنوا بمشاكل الدول القوميةالجديدة ـ شأنهم في ذلك شأن لبراليي القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر فيما بعد ـ الا ان (مالية الدولة) حظيت منهم ببعض الاهتمام • انهم لم يعالجوا هذا الموضوع من الزاوية الاقتصادية (مثلا الاثار الاقتصادية للانفاق الحكومي ، أو عائدية الضرائب ••• الخ) أو حاولوا أية محاولات تحليلية حتى عندما درسوا موضوعات هامة كتقييم الضرائب على الثروة أو الاستهلاك ، أو مسألة القروض العامة ، بل اقتصروا في هذا الصدد على دراسة (عدالة) النظام الضرائبي ـ من حيث توقيت الضريبة ، ومداها ، واهدافها ، ووعاؤها واعباؤها ••• الخ ـ مع بعض النظرات الاجتماعية التحليلية التي تكمن وراء معالجاتهم المالية تلك ، من قبيل العلاقة بين الدولة والمواطنين • وبالرغم من ان جميع هذه الدراسات السكولائية انتقلت لخلفائهم العلمانيين ، الا انه يجب الانتباه الى ان علم المالية الحديث لم ينشأ عن مصادر اسكولائية ، بل عن مصادر أخرى مختلفة[1] •

---

(١) يشير شومبيتر الى ان السكولائي نيقولاس كوزانوس Cusanos وضع مشروعا شاملا لاصلاح مالية الامبراطورية الجرمانية ، قائما على ضريبة عامة للدخل ، ولم يؤخذ بهذا المشروع أو فكرته في الرايخ الالماني الا في عام ١٩٢٠ •

اما فيمـــا يتعلق بـ (الاقتصاد الخالص) Pure Economics فان السكولائيين المتأخرين هم الذين خلقوا هذا الاقتصاد بكليته ، في رأي شومبيتر ، ولهذا لا يتردد في وصفهم بـ (مؤسسي الاقتصـــاد العلمي) – ص ٩٧ – • بل يذهب الى حد القول بان جزءا هاما من أعمال الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر كان يمكن تطويره بالانطلاق من الاسس وأدوات التحليل السكولائية بسرعة أكبر بكثير مما حصل فعلا بسبب اهمال التراث المذكور • ان تعليقنا على هذا الرأي ، هو ان شومبيتر يعتبر المدارس الذاتية في الاقتصاد (المدرسة النمساوية ، مدرسة لوزان ، مدرسة جفونس ••• الخ) تجسيدا للاقتصاد العلمي ، ولهذا كان من الطبيعي ان يعتبر السكولائين المتأخرين مؤسسي الاقتصاد المذكور • ولكننا على العكس نعتبر المدارس المذكورة تتويجا للردة في الفكر الاقتصادي الحديث ، وتعبيرا عن بداية المرحلة الامبريالية للنظام الرأسمالي ، ولهذا فاننا نرفض جميـــع الاستنتاجات لشومبيتر في هذا الصدد • ان هذه المسألة ستعالج في موضعها في الاجزاء التالية من هذا الكتاب •

كذلك يشير شومبيتر الى ان (الاقتصاد التطبيقي) للسكولائيين ، كان يتركز ، هو الآخر ، حول فكرة (الصالح العام) ، الي رأينا انها كانت محور الاجتماع الاقتصادي للسكولائيين المتأخرين ، وانهم كانوا يفسرونها بروح فردية صرفة ، أي بمعنى اشباع الحاجات الاقتصادية للافراد كمـا يكتشفها العقل السليم Ratio Recta ،أي بنفس مفهوم (الرفاه) في اقتصاديات الرفاه الحديثة Welfare Economics المرتبطة باســـم الاستاذ بيكو Pigou مثلا • ويعتقد شومبيتر ان حلقـــة الوصل بين اقتصاديات الرفاه السكولائية واقتصاديات الرفاه الحديثة ، هي اقتصاديات الرفاه للاقتصاديين الايطاليين في القرن الثامن عشر ، وان مفهوم (عـــدم العدالة) بالنسبة للنشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية لدى السكولائيين ،

يجب ان يفهم بمعنى مخالفة (الرفاه العام) بالمفهوم السابق ، ويستشهد برأي مولينا في عدم عدالة الاحتكار • اما الصلة بين (الاقتصاد التطبيقي) و (الاقتصاد الخالص) لدى السكولائيين المتأخرين ، فقد حققها المفهوم الاساسي للاقتصاد الاخير وهو مفهوم (القيمة) الذي قام هو الآخر على (الحاجات واشباعها) • لقد عمق هؤلاء التمييز الارسطوطاليسي بين (قيمة الاستعمال) و (قيمة التبادل) وطوروه الى نظرية ذاتية حقيقية ، نظرية منفعة ، لقيمة التبادل أو السعر ، على شكل لم يصله لا ارسطو ولا توما الاكويني ، وان كان المفكران الاخيران وضعا (المؤشر) الى ذلك • ويستعرض شومبيتر النقاط الاساسية في مفهوم القيمة لدى السكولائيين المتأخرين على الشكل التالي :ـ

١ ـ أكد هؤلاء (وخاصة مولينا) في نقدهم لنظرية النفقة لدون السكوتلندي واتباعه ، على ان النفقة وان كانت احد العوامل المحددة لقيمة السلعة أو سعرها ، فانها لا يمكن ان تعتبر (سببا) لها أو مصدرها المنطقي • وعليه فان نسبة نظرية النفقة للقيمة ، أو من باب اولى نظرية العمل للقيمة ، لهؤلاء السكولائيين ـ كما يفعل بعض المؤرخين من أنصار هذه النظريات ـ نسبة خاطئة تماما في نظر شومبيتر • يجب ان نميز بوضوح بين الرأي الذي يؤكد على اهمية العمل في العملية الاقتصادية ، والرأي الذي يفسر قيمة السلعة بالعمل (أو الجهد) المنفق في انتاجها ، وهذا الرأي الاخير وحده هو الذي يكون جوهر نظرية العمل في القيمة •

٢ ـ اوضحوا بجلاء تام نظرية المنفعة كمصدر أو سبب للقيمة • ان ديلوكو او مولينا مثلا اشاروا الى ان المنفعة ليست خصيصة من خصائص السلعة أو سمة من سماتها الداخلية ، بل هي تعكس (الاستعمالات) التي يمكن ان تقوم بها واهمية هذه الاستعمالات

بالنسبة للافراد . وقبل ذلك بقرن كامل ، استعمل القديس انطونيو كلمة دقيقة للتعبير عن القيمة هي كلمة Complaciblitas ويمكن ترجمتها بـ (المرغوبية) ، وهي نفس الكلمة التي استعملها فيما بعد الأستاذ Fisher لتحديد القيمة Desiredness .

٣ ـ ربطوا منذ البداية بين (قيمة) السلع و (ندرتها) فتجنبوا بذلك ما يسمى (مفارقة القيمة) Paradox ـ ليس للماء قيمة تبادلية بالرغم من منفعته القصوى ـ . ان المنفعة التي اكدوا عليها هي ليست المنفعة المجردة ، بل منفعة مقادير معينة من السلع متوفرة أو قابلة للانتاج في ظروف خاصة محددة .

٤ ـ اشاروا الى جميع العوامل المحددة للقيمة والسعر . وبالرغم من انهم لم ينجحوا في ربطها في نظرية متكاملة للعرض والطلب ، الا ان جميع عناصر هذه النظرية كانت حاضرة لديهم ، ولم ينقصهم الا الجهاز التكنيكي المطلوب ، الجداول والمفاهيم الحدية ، للوصول لمستوى النظرية في القرن التاسع عشر[1] .

هناك ملاحظتان أخيرتان حول نظرية القيمة يسجلها شومبيتر لدى السكولائيين المتأخرين : الاولى ، هي انهم لم يوحدوا بين (السعر العادل) و (السعر التنافسي الاعتيادي) ، كما فعل توما الاكويني ، ودون السكوتلندي فيما يبدو ، بل رأوا في السعر العادل أي سعر تنافسي قائم في الواقع مهما كانت آثاره على المتعاملين ، بشرط تكونه بفعل آلية السوق التنافسية وليس بفعل تحديده من قبل السلطة العامة أو المؤسسات

---

(١) يرى شتافنهاغن (المرجع المذكور ص ١٤ ـ ١٥) بان نظرية القيمة السكولائية تضم عناصر من أغلب النظريات المعروفة للقيمة ، بما في ذلك نظرية المنفعة (لدى البرت الكبير) ونظرية قيمة العمل (لدى توما الاكويني) ، ونظرية تقدير البائع ، ونظرية التقدير الاجتماعي العام .

الاحتكارية • ان مولينا مثلا ، الذي أدان تحديد الاسعار من قبل السلطات العامة ، أدرك بوضوح الوظائف العضوية للارباح التجارية ومسؤولية تقلبات الاسعار في شؤونها ، مما يسجل خطوة كبيرة للامام في التحليل الاقتصادي ويجعل من امثال هؤلاء السكولائيين ، الرواد الحقيقيين للبراليي القرن التاسع عشر • والملاحظة الثانية هي ان آراء هؤلاء السكولائيين لم تنبثق عن مجرد (التأمل) الذاتي ، بل كانت نتاجا واضحا لملاحظة واختبار الاحداث والوقائع الاقتصادية نفسها ، ومعززة دائما بالامثلة العملية • لقد راقب ليزيوس مثلا اعمال البورصة في مدينة انتويرب ، وحاور مولينا رجال الاعمال حول مناهجهم ونشاطاتهم الاقتصادية وكتب ما يشبه (الدراسات المستقلة) Monograph عن الكثير من الشؤون التجارية في وطنه اسبانيا • ان هذا المنهج الواقعي الذي تبناه السكولائيون المتأخرون ، يعود جزئيا لظهور بوادر الرأسمالية الناشئة في القرون الثلاثة موضوعة البحث •

اما عن نظرية (النقود) في هذه المرحلة الاخيرة من تطور الفكر السكولائي فيبدى شومبيتر بشأنها الملاحظات التالية :ـ

١ ـ ان نظريتهم في النقود نظرية معدنية صرفة ، وتسير على نفس اسس النظرية الارسطوطاليسية ، وهي من حيث الجوهر لاتختلف عن نظرية آدم سمث ، ونجد فيها نفس الخصائص العامة : نفس التفسير التاريخي للنقود بعيوب المقايضة ، نفس النظرة السلعية الخالصة للنقود ••• الخ • اننا نختلف عن شومبيتر في تفسيرنا لنظرية ارسطو النقدية ، وقد اشرنا الى ذلك في حينه •

٢ ـ ان نظريتهم لم تكن ذات طابع نظري فقط ، بل تضمنت نقدا متفاوتا في الشدة للسياسات النقدية في عصرهم ، وخاصة للتخفيض النقدي واستغلاله من قبل الامراء • والواقع ـ كما ذكرنا من قبل ـ ان آراء

اورزم ، كانت تعكس الرأي الشائع جدا في عصره والمقبول من أكثرية الناس ، سكولائيين أو علمانيين على السواء[1] • على انه من الجدير بالملاحظة ان اولئك السكولائيين لم يتعمقوا في دراسة الآثار الاقتصادية المتعددة والمتنوعة للتخفيض النقدي ، بل اقتصروا على اضرارها بحاملي النقود وبمقرضي الملوك • ان اثر التخفيض ، أو أية وسيلة أخرى لزيادة التداول النقدي ، في انعاش التجارة أو العمالة لم تخطر لهم ببال ، ان تلك المسألة سوف تترك لمعالجة المار كنتيليين ، كما سنرى • وبالنظر لان هذه المسألة أهملت تماما من قبل (الكلاسيكيين) الانكليز في القرن التاسع عشر ، فاننا نجد هنا احدى نقاط الشبه الغريبة التي تجمع مثلا جون ستيوارت مل بالاب مولينا •

٣ – انهم عرضوا بوضوح كامل ، وعلى الاخص (ميركادو) الخطوط العريضة لما يمكن تسميته بالنظرية الكمية للنقود ، على الاقل بالمعاني التي تتضمنها نظرية بودان •

٤ – انهم عالجوا كثيرا من القضايا النقدية الاخرى ، بشكل يستحق كل ثناء وتقدير • من ذلك مثلا ، مسائل السك النقدي[2] ، والتحويل الخارجي ، وحركات الذهب والفضة الدولية ، ونظام المعدنين

---

(١) يستشهد شومبيتر للتدليل على هذا الرأي بعدد كبير من المؤلفين في المرحلة موضوعة البحث ، منهم فرانسوا كرديموديه Grimaudet (١٥٧٦) وتيسورس Thesaurus (١٩٠٧) وفريهر Freher (١٦٠٥) ورينيه بوديل Baudel وجان اكيلا Aquila وشارل ديمولان Dunoulin (١٥٠٠ – ١٥٦٦) ، وبالطبع جان بودان ، الذي اشرنا الى بعض نظرياته سابقا (شومبيتر ، حاشية ص ١٠٠) •

(٢) يشير شومبيتر الى رسالة كوبر نيكس حول سك النقود (١٥٢٦) باللاتينية •

النقدي ، ومسائل الائتمان النقدي ... الخ .

بعد هذا يخالف شومبيتر بعض الآراء الشائعة عن الفكر الاقتصادي للسكولائيين المتأخرين ، فينكر مثلا ما ينسب اليهم من وضع نظرية للرأسمال العيني Real Capital (أي معالجة الجانب المادي للانتاج) ، وان كان لا ينكر انهم - وخاصة منذ القديس انطونين - خططوا لنظرية تعالج دور الرأسمال النقدي في التجارة والانتاج . كذلك ينكر انهم وضعوا نظرية متكاملة للتوزيع ، أي تطبيق جهازهم الجنيني للعرض والطلب على مسألة تكوين الدخول بصورة عامة . وتنطبق نفس الملاحظة على نظريتي ريع الارض والاجور ، لانهما لم تشكلا بعد في عصرهم قضايا تحليلية تلفت الانتباه . فبالنسبة لـ (الريع) ما كان يمكن ان يتميز في الاراضي المملوكة من قبل الفلاح نفسه ، كما انه كان مختلطا بكثير من الالتزامات الاخرى بالنسبة للاراضي الاقطاعية ، بحيث يختلط الريع الاقتصادي بأشكال أخرى مختلفة الطبيعة . وكذلك الحال بالنسبة لـ (الاجور) اذ اكتفى السكولائيون باصدار احكام قيمية[1] والتقدم باقتراحات تتعلق بالسياسة الاقتصادية ، ولكنهم لم يطرحوا اسئلة تحليلية تتعلق بـ (السبب) في دفع الاجور . على ان الامر مختلف جدا بالنسبة لنظريتي الربح والفائدة . يرى شومبيتر ان نظرية (الجهد والمخاطرة) Risk—Effort في تفسير الربح تعود للسكولائيين المتأخرين قطعا ، ولعل من الجدير بالذكر ان ديلوكو ، مستفيدا من بعض ايحاءات القديس

---

(١) يستشهد شومبيتر ببعض السكولائيين الاسبان الذين عالجوا مشاكل الفاقة والاستجداء وأعمال البر وقضايا العمالة ، ومن بينهم دي سوتو De Soto صاحب رسالة (دراسة في سبب وجود الفقراء ، ١٥٤٥ ، بالاسبانية) ، وخوان دي مدينا Medina صاحب رسالة (نظام الصدقات) ١٥٤٥ ، بالاسبانية .

توما الاكويني ، ووصف الربح باعتباره (نوعا من الاجر) مقابل خدمة اجتماعية .

اما بالنسبة لنظرية (الفائدة) فيؤكد شومبيتر على ضرورة اخراج ونزع (النواة التحليلية) في هذه النظرية من (قشورها الوجوبية) أو القاعـــدية Normativl (وخاصة الاخلاقية والدينية) التي غلفها بها السكولائيون ، حسب الجو العام لعصرهم . لاشك ان (الدافع) لتحليل السكولائيين للفائدة لم يكن مجرد الاستطلاع العلمي ، بل محاولة فهـــم الظاهرة التي كان يجب عليهم شجبها من وجهة النظر الدينية والاخلاقية . انهم كانوا يصدرون ـ كما يفعل الاقتصاديون المعاصرون ـ احكاما قيميـة تعلق ببيان مزايا المؤسسات القائمة ، ولكن ما كان يثير اهمامهم في التقييم المذكور هو ليس المؤسسات بحد ذاتها ، بل هو السلوك الفردي ضمن اطار تلك المؤسسات . لقد كانوا ، قبل أي شيء آخر ، موجهين للضمائر الفردية ، أو بعبارة أخرى ، موجهين لموجهي تلك الضمائر (أي القسس الذين يشهدون الاعترافات) . ولهذا فكان لابد لهم اولا من تثبيت بعض المبادىء الاخلاقية الثابتة لارشاد المسيحيين ، وكان من الضروري لهم ثانيا تطبيق تلك المبادىء على آلاف القضايا الفردية المتطورة أبدا حسب تطور الظروف وكان عليهم ثالثا ان يصدروا قرارات محددة ، على الاقل بالنسبة لانواع القضايا العملية المهمة ، حفظا لوحدة التطبيق بالنسبة لقضايا الاعتراف والغفران ، وكان عليهم أخيرا ان يأخذوا بنظر الاعتبار العرف السائد في الظرف المعين ، لتقرير خطيئة العمل المرتكب ومدى تلك الخطيئة . كل هذه الاعتبارات دفعت اولئك المفكـــرين بالتحقيق في أنواع الســـلوك الاقتصادي السائد بين أفراد المجتمع ، والقيام بعمـــل تحليلي رائع في

الظواهر الاقتصادية ، وخاصة في ظاهرة شديدة التعقيد كظاهرة الفائدة[1] . وهكذا نجد ان الدافع الاخلاقي هنا ، وهو عدو التحليل العلمي في العادة ، يهيء المجال ويجهز المنهج للمحللين السكولائيين . ان العمل التحليلي هنا يجب ان يميز تماما عن الاهداف الاخلاقية التي وضع في خدمتها . انه عمل علمي ، لانه يقوم على اختبار الحقائق وحدها ولا يتعدى تفسيرها . انه استنتاج (مبادىء) عامة من (قضايا) فردية ، على غرار منهج الفقهاء الانكليز مثلا . اما اللاهوت الاخلاقي هنا فلا يتدخل الا (بعد) أكمال العمل التحليلي في كل قضية على حده ، لاخضاع نتائجه لاحدى القواعد اللاهوتية . وهنا يشجب شومبيتر بشدة الرأي الشائع في وصف الحجج السكولائية حول الفائدة بالحذلقة والسفسطة ، وبافتعال الحيل المنطقية والشرعية لتغطية المواقف التراجعية للكنيسة بعد ثبوت استحالة الاستمرار في التحريم ، بسبب الوقائع المستجدة ، مع اعتبارها استسلاما امام (الامر

---

(١) يستعرض شومبيتر باختصار تطور مواقف الكنيسة الكاثوليكية ، المنعكس في تطور تشريعاتها بالنسبة لتحريم الفائدة . ففي عهد الامبراطورية الرومانية كان موقفها متحفظا بالرغم من كتابات ارسطو والقديس لوقا Luca الشاجبة للفائدة بشدة . وفي مؤتمر نيقيا (عام ٣٢٥) اقتصر التحريم على رجال الدين ، وان كان الطابع العام للتشريع يميل للتحريم بالنسبة للجميع . ثم اتت الخطوة الحاسمة في التحريم ، بما في ذلك ابطال التشريعات العلمانية المخالفة ، عام ١٣١١ (خلاف رأي توما الاكويني) . وبالرغم من استمرار التحريم الشكلي ، الا ان اهمية العملية تناقصت مع تناقص اهمية القضايا التي تدخل ضمن مواد التحريم ، وقد اشير الى ذلك في الرسالة البابوية الصادرة عام ١٧٤٥ . وفي عام ١٨٣٨ صدر منشور كنسي يطلب من قسس الاعتراف عدم الاصرار على تخطئة المرابين في حالة تعاملهم بالاسعار الجارية . (راجع شومبيتر حاشية ص ١٠٢) . ولدراسة اوسع حول تطور التشريع الكنسي والعلماني المتعلق بالربا ، راجع على سبيل المثال (موسوعة العلوم الاجتماعية) و (قاموس بالكريف Palgrave) .

الواقع) • ويتهم شومبيتر أصحاب هذا الرأي بعدم الاطلاع الكافي على الادب السكولائي وبجهل النظرية الاقتصادية على السواء • ولكن المؤلف ما يلبث ان يناقض نفسه عندما يعترف صراحة بان تطور الظواهر الرأسمالية دفعت الكثير من الناس لاستخدام الحيل الشرعية فعلا باستغلال الظروف الاقتصادية الجديدة ، كما انها دفعت الكثير من البيروقراطية الدينية (جمهرة القسس) لتشجيع الحيل المذكورةوحتى التواطوء مع أصحابها • ان الخطأ الاساسي في نظرية شومبيتر هذه – في رأينا – هو فصله التعسفي المطلق بين التحليل والايديولوجيا ، بين (النواة) العلمية – حسب تعبيره – و (القشور) القاعدية التي تغلفها ، مما يوقعه دائما في احكام تتناقض مع اوضح وقائع التاريخ • لقد سبق ان اوضحنا رأينا بتفصيل في الدور (التوفيقي) للكنيسة الكاثوليكية بوجه عام ، ولنظريتها في الفائدة بوجه خاص ، مما لا حاجة لاعادته هنا مرة أخرى •

يحدد شومبيتر العناصر التكوينية الاساسية في (نظرية الفائدة) او (الربا) لدى السكولائيين المتأخرين في النقاط التالية :–

١ – ان استغلال المحتاجين لا يكون عنصرا من عناصر النظرية المذكورة ، أو شرطا لوجود الربا •

٢ – لا يكفي لوجود الربا مجرد الالتزام باعادة المقترض لمبلغ أكبر من المبلغ الذي اقترضه • وهنا يورد شومبيتر الاستثناءات المعروفة في نظرية الربا السكولائية :– تعويض المقرض عن أخطار عملية القرض (خاصة تسليم النقود بأقل من قيمتها التوازنية) Below Par حالة القروض الاجبارية ، حالة الربح المفوت ، عندما يكون الحصول على الربح المذكور شيئا اعتياديا في المحيط الاقتصادي كما هي الحال بالنسبة للتجار مثلا ، أو في حالة وجود سوق نقدية اعتيادية تبرر

تقاضي فائدة حتى بالنسبة لغير التجار ، كما كانت الحال فعلا في القرن السادس عشر ، وكذلك حالة عدم الرد في الاجل المحدد ، وحالة انخفاض قيمة النقود في وقت التسديد ، بالاضافة الى حالة الخسارة المتحققة •

٣ ـ ان نظرية الربا لا تأخذ بنظر الاعتبار الفوائد التي قد يحصل عليها (المقترض) من مبلغ القرض ، بل تقتصر فقط ، في تبريرها للفائدة على سبيل الاستثناء ، على اعتبار الاضرار التي يتحملها (المقرض) من جراء عملية الاقراض •

بعد قيام شومبيتر على هذا الشكل ، بنزع الغلاف القاعدي عن النواة التحليلية لنظرية الفائدة السكولائية ، وبعد استبعاد التعاليم الاخلاقية التي حفزت السكولائيين المتأخرين على دراسة الحقائق الاقتصادية ، يعيد صياغة النظريات (التفسيرية) التي انتهت اليها تحليلاتهم ، وفق التسلسل التالي ، مع اعترافه بسعة وبتعدد التفسيرات المذكورة • واضطراره الى ذكر الاهم منها فقط :ـ

١ ـ يرى السكولائيون في (الفائدة) ظاهرة نقدية من حيث الاساس، بالرغم من صياغة نظريتهم ضمن الاطار العام لقروض السلع القابلة للاستهلاك دفعة واحدة Consumptibils ، ولا يرى شومبيتر في ذلك أية قيمة تحليلية ، لان السكولائيين قبلوا الرأي السطحي الشائع حول هذه النقطة منذ زمن ارسطو • ان بعض السكولائيين حاول قياس الفائدة على مدخولات بعض السلع القابلة للبيع بنقود وانتاج مدخولات نقدية صافية ، كالاراضي وحقوق التعدين • الا ان هذا الاتجاه عديم القيمة التحليلية أيضا ، لان أثمان السلع المذكورة ، وبالتالي المدخولات الصافية التي تدرها تفترض سلفا وجود الفائدة ، فلا تساعد اذن على تفسير ظاهرة الفوائد النقدية •

٢ ـ ان الفائدة هي في الواقع عنصر في ثمن النقود ولهذا فان اعتبار السكولائيين لها كمجرد ثمن لـ (استعمال) النقود ، لا يوضح أي شيء ، بل هو على العكس يعقد الامر من دون جدوى • كذلك يعتبر شومبيتر قياس الفائدة على التعويضات أو الخصومات المدفوعة مقابل التغيرات الطارئة على قيمة السلع بسبب انتقالها في المكان Interlocal قياسا مع الفارق ، لان الفائدة الصافية ، كظاهرة يجب تمييزها عن تعويض النفقات أو الاخطار المكانية ، ظاهرة ناتجة عن تغير في الزمان وليس المكان Intertemporal • ان اتجاه بعض السكولائيين فعلا في تفسير الفائدة هذه الوجهة الزمانية (مرور الوقت بين أجل القرض النقدي وتسديده) هو اتجاه ـ حسب رأي شومبيتر ـ في الطريق الصحيح ، ويدل على ان السكولائيين ـ خلاف تسعة أعشار منظري الفائدة في القرن التاسع عشر ـ ادركوا المشكلة المنطقية الحقيقية ، فاستحقوا بجدارة لقب (رواد) النظرية العلمية في الفائدة •

٣ ـ يستنتج شومبيتر من ذلك ان أي تفسير واقعي للفائدة يجب ان ينطلق من دراسة وتحليل الظروف الخاصة التي تقتضي ظهور سعر ايجابي للفائدة • ومثل هذا التحليل يظهر بوضوح ان العامل الاساسي الذي يوجب دفع الفائدة ، هو ظهور (أرباح) المشاريع Business-Profit ، ولأن السكولائيين وضعوا أيديهم على هذه الحقيقة ، يعتبر شومبيتر مساهمتهم في هذه النقطة أضخم المساهمات التي تمخض عنها تحليلهم للفائدة • لقد كان القديس انطونين اعظم السكولائيين في هذا الصدد ، اذ انه مع اعترافه بعقم المسكوكات النقدية ، الا انه لم يعمم هذه القاعدة على (الرأسمال النقدي) Money Capital لان التصرف بهذا الاخير يعتبر

شرطالاقامة المشاريع وانطلاق النشاط الاقتصادي المربح • كذلك أيد مولينا وتلامذته هذا الرأي بالرغم من اعتبارهم للنقود غير منتجة بحد ذاتها ولا تكون أحد عوامل الانتاج • لقد صاغوا العبارة الهامة وهي ان (النقود عدة التاجر) • وكانوا مدركين امكانية تحول الفائدة ، في حالة نشاط وحيوية مشاريع الاعمال ، الى ظاهرة عادية وشاملة ، وبذلك ساهموا لحد كبير في تحليل جانب العرض للسوق النقدية[1] •

الا ان شومبيتر يأسف لعدم تطوير السكولائيين لنظرية (الربح) بما فيه الكفاية بحيث يقطفون جميع ثمرات اتجاههم في اعتبار الربح المصدر الحقيقي للفائدة • كما انهم لم يعبروا عن اتجاههم المذكور بصورة مباشرة ووضوح كامل ، بل تعثروا في ذلك وتقلبوا ذات اليمين وذات الشمال ، وكثيرا ما استخدموا في ذلك حججا خاطئة أو صياغات غير دقيقة ، ولكنهم ـ على كل حال ـ كانوا (الرواد) في هذا السبيل ، ولا شك ان ايجابياتهم تطغى على سلبياتهم ، خاصة اذا ما أدركنا فضلهم الكبير في اعمال الاجيال اللاحقة ، والدروس التحليلية التي علموها حتى لاشد الخصوم •

والمسألة الاخيرة التي يعالجها شومبيتر في نظرية الربا السكولائية ، هي انكاره ل (المعركة) المزعومة التي نشبت حول النظرية بين

---

(١) يعتبر شومبيتر هذا الرأي السكولائي مهاجمة وجاهية لنظرية (عقم النقود) الارسطوطاليسية ، كما انه يرى ان القديس توما الاكويني مهد في بعض مقولاته لهذا الرأي اذ أجاز دفع الفائدة في حالة ايداع القرض النقدي من قبل المقترض على سبيل الضمان أو الكفالة ، ولكنه لم يوسع استثناءه ليشمل الاستخدامات الاخرى للقروض • والذي فعل ذلك هو في الواقع يعقوب فراريوس Ferrarius في رسالة فقهية له عام ١٦٢٣ ، حيث رأى ضرورة الفائدة في كل أنواع القروض النقدية مهما كانت اغراضها المشروعة (شومبيتر ، حاشية ص ١٠٥) •

السكولائيين وخصومهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر • ان اشد أعداء السكولائية (امثال شارل مولينس Molineus) وكلود سالماسيس (Salmasius) لم يأت بأي شيء تحليلي جديد • صحيح ان اللاهوتين البروتستانت والفقهاء العلمانيين ، اختلفوا مع السكولائيين حول مشروعية الفائدة ، ولكن الخلاف كان محصورا على الصعيد الاخلاقي والديني ، ولم يضف أية حجج جديدة من زاوية التحليل الاقتصادي الواقعي • ان المعركة التي كثيرا ما يشار اليها في هذا الصدد كانت معركة على الصعيد التشريعي والاداري ، بسبب التحريم المبدئي للفائدة من قبل السكولائيين ، وعدم تحليلها الا عند توفر الاستثناءات وفي كل حالة على حدة • ان هذا الموقف السكولائي أصبح بالطبع لا يتفق مع شيوع الفائدة وتحولها لظاهرة اعتيادية وضرورية في المعاملات الجارية ، ولهذا عمد البابوات (بيوس الثاني وغريغوري السادس عشر مثلا) الى تطبيق الاستثناءات في جميع معاملات الفائدة بسعرها السوقي • الخصومة اذن كانت تتعلق بالسياسة النقدية ، وكانت مرتبطة عضويا بالخصومة الدينية والسياسية ، اما على صعيد المبادىء والتحليلات (النظرية) فلم تكن هناك أية معركة في نظر شومبيتر •

لا نستطيع في هذه العجالة نقد آراء شومبيتر في تقييم نظرية الفائدة للسكولائيين المتأخرين ، ولكن من السهولة (تفسير) هذا الاعجاب المبالغ فيه بنظرياتهم • ان شومبيتر نفسه صاحب نظرية شهيرة في الفائدة ، تتميز بالنظر اليها كمجرد ظاهرة (نقدية) خالصة مقطوعة الجذور بأية اجواء عينية Real أو مادية[1] • ولهذا فلا غرابة ان يعتبر الاتجاه

---

(١) راجع عن نظرية شومبيتر في رأس المال والفائدة مؤلفه الرئيسي (نظرية التطور الاقتصادي ، الترجمة الفرنسية مع مقدمة للاستاذ فرانسوا بيرو ، ١٩٣٥ ، الصفحات ٣١٧ ، ٣٧٩ ، ٤١١ ، ٤١٥) • ويمكن اعتبار

السكولائي مساهمة ضخمة في اتجاه النظرية العلمية في الفائدة ، ولكننا على العكس نعتبر ان أي تفسير (نقدي) للفائدة، مجرد مس سطحي للظاهرة الاقتصادية ، لا ينفذ الى جذورها في العملية الاقتصادية نفسها ، وفي النظام الاقتصادي (أي النمط الانتاجي) الذي يفرزها • ان ربط الفائدة بالربح خطوة صحيحة ، ولكنها خطوة قاصرة تماما عن اعطاء الحل الصحيح للمشكلة • ان الحل يكمن في دراسة قوانين النمط الرأسمالي ، وخاصة قوانين انتاج وتوزيع فائض القيمة ، وهذا ما فعله مؤسسو الاقتصاد العلمي ، من وليم بتي حتى كارل ماركس[1] •

نظرية شومبيتر من جملة النظريات البورجوازية التي تنسب القدرة على خلق رأس المال الى الائتمان المصرفي ، وهي نظريات واسعة الانتشار جدا في بعض البلدان الغربية ، خاصة في امريكا والمانيا (راجع مقدمة بيرو ، للمرجع المذكور ، خاصة ص ١١١ ، الملاحظة رقم ٢) • اما عن النقد العلمي لنظرية شومبيتر ، فيمكن مراجعة كتاب الاقتصادي الماركسي الفرنسي جان بينار Benard (المفهوم الماركسي لرأس المال ، ص ١٧٩ ـ ١٧٩ ، بالفرنسية ، باريس ، ١٩٥٢) •

(١) بصدد تفسير شومبير (العسكري) للاقطاع ، يلاحظ بان بعض الاقتصاديين الاكاديميين المعاصرين ،حاول تفسير النظرة الماركسية للاقطاع تفسيرا عسكريا أيضا ، لا يختلف جوهريا عن تفسير شومبيتر المشار اليه في المتن ، استنادا الى بعض نصوص ماركس وخاصة في (بؤس الفلسفة ، ١٨٤٧) • وكمثال على ذلك أشير لجان مارشال في دراسته المعروفة عن الماركسية (مقالتان حول الماركسية ، باريس ، ١٩٥٥ ، ص ٢٦ ، بالفرنسية) • ان هذا التفسير للماركسية هو أحد تطبيقات التفسير (التكنيكي) للمادية التاريخية ، الذي يؤكد عليه الاقتصاديون الاكاديميون ، وهو تبسيط للمنهج الماركسي يصل لحد التشويه ، لانه يجرد الماركسية من طابعها (الجدلي) ويهبط بها الى مستوى المادية (الآلية) •

الفصل الخامس

الفكر الاقتصادي لعهد الرأسمالية التجارية

(١) الاساس المادي (التراكم البدائي لرأس المال) .

أ ـ الشروط التاريخية لنشوء الرأسمالية التجارية (دور الرأسمال السلعي ـ دور الرأسمال التجاري) .

ب ـ شروط الانتاج الرأسمالي وعملية التراكم البدائي (المصادر الرئيسية للتراكم) .

(٢) الفكر المركنتيلي جزء من الايديولوجيا الرأسمالية .

(٣) جوهر المركنتيلية وتحديد فترتها التاريخية .

(٤) تفسير بودان لارتفاع الاسعار العام في القرن السادس عشر .

(٥) الافكار المشتركة لدى المركنتليين

أ ـ نظرية الثروة

ب ـ نظرية التجارة الخارجية

حـ ـ نظرية النقود والفائدة

(٦) تطور الفكر المركنتيلي

أ ـ البليونية (السبائكية) ـ جيرالد مالينس

ب ـ المركنتيلية التجارية ـ مسلدن ، سرا ، توماس مان ، مونكريتيان

حـ ـ المركنتيلية الصناعية ـ دافننت وچايلد

(٧) ملاحظات (هايمان) على الفكر المركنتيلي

(٨) ملاحظات (اوزر) في نفس الموضوع

(٩) الجدل الاكاديمي المعاصر حول طبيعة الفكر المركنتيلي .

الفكر الاقتصادي لعهد الرأسمالية التجارية

المار كنتيلية (المذهب التجاري)

MERCATILISM

يبدو ان تعبير (المار كنتيلية) اطلق من قبل آدم سمث في كتابه (ثروة الامم) للدلالة على السياسات والآراء الاقتصادية التي قدمها الكتاب والساسة في القرون القلائل التي سبقت نشر كتابه ، وقد سماها (النظام التجاري أو المار كنتيلي)[1] The Commercial or Morcantile syetem ومن المعروف ان سمث هاجم تلك الآراء أشد الهجوم وخصص حوالي ربع مؤلفه للغرض المذكور .

ان الاقتصاد الذي سبق المدرسة الكلاسيكية مباشرة Pre—Classical Economy (بين اواخر القرن الخامس عشر واوخر القرن الثامن عشر) يعبر عن نوعين مختلفين من الرأسمالية فالمدرسة المار كنتيلية تعكس ايديولوجيا نشوء وتطور الرأسمالية التجارية Commercial Capitalism واما الرأسمال الصناعي الذي بدأ ينشأ ويتطور قبيل الثورة الصناعية (اواخر القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر) فقد انعكست حاجاته ومستلزماته في فريق آخر من الاقتصاديين سبقوا آدم سمث مباشرة ، ويمكن اعتبارهم المؤسسين الحقيقين لعلم الاقتصاد السياسي ، ولا شك ان على رأس هؤلاء هو وليم بتي[2] .

---

(١) راجع نيومان (تطور الفكر الاقتصادي) ١٩٥٢ ، ص٧ ، بالانكليزية .

(٢) رول (ص ٥٦) ، الا ان اغلب الاقتصاديين الاكاديمين ، وبعض المؤلفات الاشتراكية ايضا (موجز الاقتصاد السياسي ص ٨٠ الى آخر الفصل) ، وان كانت تميز بين التيارين المشار اليهما في المتن ، الا انها

ان الفصل الحالي يتعلق بالمدرسة الماركنتيلية فقط[1] .

اولا ـ الاساس المادي :

ان الاساس المادي لظهور الافكار والسياسات الاقتصادية الماركنتيلية ، هو بالضبط ولادة النظام الرأسمالي في قلب المجتمع الاقطاعي ، بين اواخر القرن الخامس عشر واوخر القرن الثامن عشر ، ولذلك فالمدرسة المذكورة تمثل في الواقع المحاولات الاولى لتفسير بعض الظواهر الخاصة بالرأسمالية في عهدها الاول ، عندما كان الرأسمال التجاري والربوى مهيمنا على التجارة والقروض ، ولم يكن قد خطا في غزوه الانتاج الصناعي نفسه الا خطواته الاولى بتأسيس نظام المشاغل . كان الماركنتيليون يعبرون عن مصالح البرجوازية التي كانت تنمو في احضان النظام الاقطاعي وتسعى الى تكديس الثروات بشكل ذهب وفضة ، عن طريق تطور التجارة الخارجية ، ونهب المستعمرات ، وشن الحروب التجارية واستعباد الشعوب المتأخرة في تطورها . ومع ظهور بوادر الرأسمالية الصناعية تحول مركز الثقل لدى الماركنتيليين الى المشاغل الصناعية التي كانت لا تزال تحت سيطرة التجار ، فطالبوا بتدخل[2] الدولة لحمايتها بجميع الوسائل . ان افكار المدرسة

تعتبرهما وجهين مختلفين لنفس المدرسة الماركنتيلية التي تعكس في نظرهم مستلزمات الرأسمالية التجارية من جهة ، ورأسمالية المشاغل (المانوفكتورات) الصناعية من جهة ارخرى . ولذلك فيعمد الكثير من الاقتصاديين الاكاديميين الى تصنيف الماركنتيلية نفسها الى ماركنتيلية تجارية وماركنتيلية صناعية (مثلا : جان مارشال ص ٥٧ ـ ٨٠ ، وبودان ص ٢٣ ـ ٢٧ وهاني ص١٢٣) .

(١) تراجع حول المذهب الماركنتيلي جميع المراجع العامة المشار اليها سابقا ، علاوة على المراجع الخاصة التي سترد اثناء هذا الفصل .

(٢) يؤكد بعض الاقتصاديين على جانب (التدخل) في المذهب الماركنتيلي ، ويطلق على المذهب اسماء او اوصافا مستمدة من هذا الجانب ، فمارشال (ص ٥١) يسمى المذهب (المذهب التجاري والتنظيمي) ،

المارکنتيلية بمجموعها تعبر عن ضعف تطور الانتاج الرأسمالي في مرحلته الاولى ، ولا يمكن تفسير النواحي الايجابية أو السلبية في المدرسة الا بفهم جوانب القوة والضعف في نظام الرأسمالية التجارية بالذات •

أ ـ الشروط التاريخية لنشوء الرأسمالية التجارية :

يجد الانسان غموضا شديدا وكثيرا من الاضطراب والتجريدية عند دراسة عرض الاقتصاد الاكاديمي للعوامل والاسباب التي ادت أو ساعدت على نشوء النظام الرأسمالي في اواخر العهد الاقطاعي • فبعض الاقتصاديين يقسم العوامل المذكورة بصورة مطلقة الى عوامل داخلية وخارجية(١) دون ادراك تفاعل العوامل المذكورة على الدوام ، ودون ادراك وحدة العملية الاقتصادية (Economic Process) التي لا تسمح بمثل هذه التجزئة

وبودان يسميه (اقتصاد القوة) والبعض الآخر يسميه (الكولبرتية) نسبة الى الوزير الفرنسي كولبير ، وربما كان الاقتصادي الالماني شمولر (النظام المارکنتيلي في دلالته التاريخية ، ١٨٩٨ ، بالالمانية) ، والاقتصادي السويدي هكشر (Heckscher) (المارکنتيلية ، بالترجمة الانكليزية ، ١٩٣٥) هما من اول من اكد على هذا الجانب السياسي من المدرسة التجارية • كذلك راجع في ذلك نيومان (ص ١٦) وكرى (ص ٦٩) الذي يعرف المارکنتيلية بانها (مجموعة الوسائل الاقتصادية المناسبة للوصول الى الهدف الاساسي حينذاك وهو خلق الدولة القوية) • على ان الواقع هو ان الدول المركزية الجديدة كانت صنيعة المصالح التجارية المتنافسة ، وكانت الدعاية السياسية حول الصالح الوطني والصالح العام ••• مجرد ستار لتبرير (الارباح) الجديدة للرأسمال التجاري (راجع امثلة كثيرة على ذلك من روبرتسون في مؤلفه : اوجه نشوء المذهب الفردي في الاقتصاد ، ١٩٣٣ ، ص ٦٦ ـ ٦٨ ، بالانكليزية) •

(١) مثلا مارشال (ص ٥٢ ـ ٦٠) الذي يدخل في العوامل أو القوى الداخلية : ثراء التجار وظهور الدول الملكية المطلقة ، وفي القوى الخارجية : الاكتشافات الجغرافية وارتفاع الاسعار والاصلاح الديني وحركة الاحياء (النهضة) •

المصطنعة • وبعضهم الاخر يؤكد على العوامل النفسانية والروحية[1] في عملية التحول الاجتماعية فيتكلم عما يسميه التطور الاقتصادي والتطور النفساني والتطور السياسي ، ولكنه يعزو جميع العوامل المادية التي ساعدت على العملية الى مظاهرها النفسية (حب الذهب والفضة ، المخاطرة ، المعقولية ، الروح الفردية ، روح الدقة الحسابية ...الخ ..) ، ويصنف اقتصاديون آخرون العوامل المذكورة الى عوامل بعيدة غير محسوسة وعوامل مباشرة[2] ، فيدخلون في الاولى الاصلاح الديني والاحياء ونشوء الدول الحديثة والروح الفردية ، ويدخلون في الاخيرة – ظهور الاقتصاد التبادلي وتطور التجارة واستعمال النقود وتطور المصارف واكتشاف مناجم الذهب والفضة وحركة التسييج وظهور المنافسة وارتفاع الاسعار العام ونظام الضرائب الحديث ونشوء الامم الحديثة والنظام الملكي المطلق • وواضح ان مثل هذا التصنيف لا يستند لاي اساس معقول من التطور الواقعي أو التعليل النظري • ويقترب بعض الكتاب اكثر من الحقيقة ، عندما يتكلمون عما يسمونه (الثورة التجارية) – اي تراكم الثروة النقدية لدى التجار ، و (الثورة السياسية) – اي ظهور الملكيات المطلقة ، و (الاكتشافات)

---

(١) ان ابرز من يمثل هذا الاتجاه هو ماكس فيبر ، وخاصة في مؤلفه (التاريخ الاقتصادي العام ، ص ٢٧٥) ومؤلفه الآخر (الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، بالترجمة الانكليزية ص ٦٤) ، وكذلك فرنرسومبارت (Sombart) في مؤلفه (الرأسمالية الحديثة ، بالاصل الالماني ، الجزء الاول ، ص ٢٥ ، طبعة ١٩٢٨) ومؤلفه الآخر (جوهر الرأسمالية ، بالترجمة الانكليزية ، ص ٣٤٣ – ٣٤٤) ، ومن ممثلي هذا الرأى في فرنسا بودان (الفصل الثاني) ، وفي انكلترة توني (راجع حاشية رقم ٣ ص ٣٨٤ من هذا الكتاب •

(٢) مثلا هاني (ص ١١٣ – ١١٨) ، وان كان يرجع جميع العوامل المذكورة الى عاملين اساسين يعتبرهما قاعدة المذهب الماركنتيلي هما : نمو الاقتصاد النقدي ، وظهور الدول والامم الحديثة •

الجغرافية) وما استتبعها من نظام الاستعمار حينذاك[1] ، الا ان من المهم ربط هذه المظاهر السياسية والفكرية والاقتصادية المعبرة جميعها في الواقع عن الثورة الاجتماعية الجديدة (وهي الثورة الرأسمالية) التي حدثت بالضبط بنتيجة اصطدام القوى الانتاجية الجديدة التي تطورت داخل المجتمع الاقطاعي بالعلاقات الانتاجية الاقطاعية البالغة الضيق والشديدة الجمود والرتابة ، وحاجة التطور الاجتماعي لعلاقات اجتماعية جديدة .

تم الانتقال من اسلوب الانتاج الاقطاعي الى اسلوب الانتاج الرأسمالي بطريقتين : من جهة تطور الانتاج (السلعي البسيط) (Simple Commedity Pr.) الى انتاج رأسمالي ، والدور الذي لعبه ، في ذلك ، الرأسمال السلعي ، ومن جهة اخرى دور الرأسمال التجاري في تفكيك الاقتصاد الطبيعي (الحرفي والفلاحي) ومساهمته في قيام الانتاج الرأسمالي[2] وما العوامل والقوى الاجتماعية والسياسية والفكرية التي يبحثها عادة المؤرخون الاكاديميون ويبذلون جهودا عظيمة لتصنيفها وتحليلها الا العوامل التي ساعدت على تحقيق هذين الطريقين ، وتنحصر اهميتها التاريخية في الدور الذي لعبه كل منها في ذلك .

١ ـ دور الرأسمال السلعي :

شهد العهد الاقطاعي تطورا تدريجيا في نظام الانتاج السلعي البسيط اي انتاج الحرفيين الصغار والفلاحين ، الذي يقوم على الملكية الخاصة غير الاستثمارية لادوات الانتاج والعمل الفردي ، وانتاج السلع (اي المنتجات

---

(١) راجع (النظم الاقتصادية) ، رفعت المحجوب ، ١٩٦٠ ، ص ٥٠ ـ ٥٢ .

(٢) يؤكد رول ، بحق ، على الارتباط الذي لا ينفصم بين هذين الطريقين لنشوء النظام الرأسمالي ويعطي امثلة واضحة عليه من تاريخ انكلترة (رول ص ٥٧) .

لغرض التبادل) وقد كان اهم عامل في هذا التطور هو تقدم ادوات الانتاج الزراعية والصناعية[1] (المحراث الحديدي ، زراعات جديدة كالكروم والخضار ، وتحسين المواشي والخيول وتطوير المراعي ، الى جانب تطور الادوات الحرفية وزيادة التخصص المهني وتحسين طرق معالجة المواد الاولية وخاصة الحديد الصلب ، واخيرا استعمال البارود للاغراض العسكرية ، واستخدام البوصلة ، واختراع المطبعة الحديثة .. الخ ..) .

ان هذا النظام الانتاجي (اي السلعي البسيط) يتميز بثلاث ميزات هامة ، ساعدت على تحويل اجزاء كبيرة منه الى الانتاج الرأسمالي ، وهذه الخصائص هي :

آ ـ اختلاف ظروف وشروط العمل الفردي اختلافا كبيرا بين الوحدات الانتاجية ، بسبب اختلاف الادوات أو القوة والمهارة ... الخ .. مما يؤدى الى اختلاف كبير في نفقات الانتاج ، رغم وحدة اسعار السوق بسبب من ضيقها الشديد .

ب ـ شدة المنافسة بين المنتجين ، بنتيجة العامل السابق ، لخلق ظروف احسن في النفقة والاستفادة من الفرق بينها وبين سعر السوق .

جـ ـ التمايز الاجتماعي بين المنتجين ، فيزداد فقر الفقراء منهم ويتحولون الى عمال اجراء ، بينما تثرى اقلية ضئيلة ويتحول افرادها الى منتجين رأسماليين .

لقد كان هذا النظام الانتاجي الصغير البذرة التي التي انبثق منها النظام الرأسمالي فيما بعد . وعندما كان ضعيف التطور لم تكن العلاقات الحرفية الاقطاعية المتمثلة في نظام الطوائف (Guilds) عقبة دون

---

(١) الاقتصاد السياسي ، ص ٥٩ ـ ٦٠ من النسخة الفرنسية ، وورول (ص ٥٧) .

تقدمه ، ولكن مع تقدم التبادل واشتداد المزاحمة واتساع السوق واتخاذ الطوائف المهنية طابع الجمود والاستغلال وتحويلها الى سلاح طبقي للوقوف دون تطور قوى الانتاج الجديدة ، بدأت الوحدات الحرفية النشيطة تحتال على النظام وتتهرب بمختلف الوسائل من قيوده وتطبق اساليب عمل اوفر انتاجا ، وتستعمل عددا اكبر من الصناع و (الخلفات) وتتحول تدريجيا الى وحدات رأسمالية قائمة على استثمار عمل الحرفيين الفقراء ، أو بعبارة اخرى اضحت الطوائف المهنية الاقطاعية عقبة دون تطوير الانتاج السلعي الصغير الى انتاج رأسمالي ، فكان يجب استبدالها بعلاقات انتاجية جديدة ، وكان النظام الرأسمالي انعكاسا لهذه الضرورة التاريخية •

على انه الى جانب نظام الطوائف ، كانت التجزئة السياسية الاقطاعية (أو كما يسميها البعض اللامركزية السياسية) عقبة اخرى تحول دون تطور نظام الانتاج السلعي ، بالنظر لتعدد الضرائب والرسوم وبدلات المرور الاقطاعية التي كانت تعترض توسع السوق • وهكذا استمر الاصطدام بين قوى الانتاج الجديدة وعلائق الانتاج القديمة في هذا الميدان ، الى ان امكن تأسيس (السوق الوطنية) بنتيجة تقدم الانتاج الحرفي والزراعي ، وتطور التقسيم الاجتماعي للعمل • وبتأسيس هذه السوق ، توفرت الشروط الاقتصادية لمركزة السلطة السياسية ، وظهرت الدول المركزية الحديثة والامم البرجوازية بمعناها الحديث ، وتضافرت على احداث هذه النتائج المهمة جميع القوى الاجتماعية المناهضة للاقطاع ، وفي مقدمتها برجوازية المدن الناشئة ، والملوك الذين قام نظام الاقطاع على انقاض ممالكهم القديمة • ان زوال التجزئة الاقطاعية ، كزوال نظام الطوائف ، ازاح عقبة كبرى دون ظهور وتطور العلاقات الرأسمالية •

من هذا تظهر سطحية الكتاب الذين يؤكدون على الجانب السياسي للمذهب الماركنتيلي (تقوية الدولة) دون ادراك ان الدولة المركزية انما

استمدت اهميتها التاريخية من الدور الذي لعبته في تحويل النظام الاجتماعي. كذلك تظهر - بصورة اشد - سطحية الكتاب[1] الذين يؤكدون على اهمية الفكر السياسي في نشوء الرأسمالية (مكيافلي ، بودان) في الوقت الذي يعكس فيه الفكر المذكور بالضبط حاجة النظام الرأسمالي الوليد الى الدولة المركزية للاجهاز على التجزئة السياسية الاقطاعية وعلى الدور السياسي الكوسموبولوتي (اي الذي يجتاز حدود الدولة) للكنيسة .

٢ - دور الرأسمال التجاري في تفكيك الاقتصاد الطبيعي :

قلنا ان تطور الانتاج السلعي كان يجرى ببطء في احضان النظام الاقطاعي ، مصطدما بصورة متزايدة بعلاقات الانتاج الاقطاعية ، ولكن الانتاج المذكور نفسه غدا مع تطور السوق الوطنية الى سوق دولية ، عاجزا هو الآخر عن اشباع الحاجات المتزايدة للسوق العالمية التي خلقتها الاكتشافات الجغرافية الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر واوائل القرن السادس عشر ، وبهذا اصبح هو الآخر عقبة دون تطور قوى الانتاج ، فكان لابد من تفكيكه في الميدانين الحرفي والزراعي ، وقد لعب الرأسمال التجاري الدور الرئيسي في هذه العملية التاريخية الكبرى .

كان استيلاء الترك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر على القسطنطينية وعلى القسم الشرقي من البحر الابيض المتوسط ، وانقطاع الطرق التجارية الكبرى التي تصل اوربا الغربية بالشرق (بعد ان كانت قد اغلقتها الفتوح الاسلامية ثم اعادتها الحروب الصليبية) العامل المباشر للاكتشافات الجغرافية في اواخر القرن الخامس عشر ، في محاولة لايجاد طرق تجارية اخرى تربط اوربا بالشرق (اكتشف كولومبس امريكا عام ١٤٩٢ ، واكتشف ديكاما الطريق البحري الجديد الى الهند حول افريقيا عام ١٤٩٨ ، واكتشف كابرال البرازيل عام ١٥٠٠ ، ودار ماجلان حول

---

(١) مثلا كرى (ص ٦٨ - ٦٩) .

الأرض لاولة مرة عام ١٥١٩) • ان الاكتشافات المذكورة ادت الى فقدان البحر المتوسط تفوقه التجارى لصلحة المحيط الاطلسي ، واصبح المكان الاول في التجارة للبرتغال فهولندا ففرنسا فانكلترة ، وتمهد الطريق لنشوء الامبراطوريات الاستعمارية التي لعبت دورا اساسيا في نهب المستعمرات وتكديس الثروات الرأسمالية ، وانجاز عملية التراكم البدائي لرأس المال • ان هذه (السوق العالمية) التي خلقتها الاكتشافات المذكورة ، كانت اهم مظهر من مظاهر قوى الانتاج الجديدة التي لم يعد النظام الاقطاعي ، ولا نظام الانتاج السلعي الصغير الذي نما في احضانه ، بقادرين على سد متطلباتها الواسعة ، فكان لابد من تبديل العلائق الانتاجية القديمة لتلائم مستلزمات تطور قوى الانتاج الجديدة ، وهذا ما كان •

من هنا تظهر سطحية الاقتصاديين الذين يبالغون في اهمية الاكتشافات الجغرافية (كعامل مستقل) في نشوء النظام الرأسمالي أو اهمية بعض التطبيقات التكنيكية المتصلة بها (البوصلة ، البارود) أو اهمية الروح الجديدة ، روح المخاطرة والمجازفة ، والسيطرة على الطبيعة التي رافقتها[1]، أو اهمية بعض النظم القانونية والمصرفية المرتبطة بنتائجها (شركات المساهمة ، احتكارات الدولة ، الوسائل المصرفية الجديدة) في حين ان جميع العوامل المذكورة تستمد اهميتها التاريخية من مساهمتها في خلق السوق العالمية ، ودورها الهام في نشوء النظام الرأسمالي •

ساهم الرأسمال التجاري في تفكيك الاقتصاد الطبيعي ، في القطاعين

---

(١) يعتبر المؤرخ الفرنسي اليفي خطأ (Halevey) ان الروح المشار اليها في المتن ، هي التي ادت الى الاكتشافات الجغرافية الكبرى (راجع مؤلفه : بحث في سرعة تطور التاريخ ، ص٩ ، بالفرنسية) •

الحرفي والزراعي على السواء .

ففي (القطاع الحرفي) : سيطر التاجر بالتدريج على الانتاج الحرفي الصغير وحوله الى انتاج رأسمالي ، وقد اتبع في ذلك بصورة عامة الخطوات التاليـــة :

أ – في البداية كان التاجر مجرد (وسيط) في مبادلة سلع المنتجين السلعيين، زراعية وصناعية ، وبعض انتاج الاقطاعيين الذي يدخل المبادلة .

ب – تطور دور التاجر الى (محتكر للشراء) من المنتجين الصغار ، وذلك لغرض بيع سلعهم في سوق اوسع . وقد مكنه هذا الدور من السيطرة على قسم كبير من المنتجين الصغار ، عن طريق تسليفهم المال والمـواد الخام واللوازم ، مقابل التعهد بالبيع له بسعر رخيص جدا متفق عليـه مقـــدما .

جـ – ثم اتخذ التاجر دور (الموزع) للمواد الاولية على المنتجين الصـــغار ، مقابل مبالغ باهضة ، وبهذا زادت تبعيتهم للرأسمال التجاري . ويتفق هذا الدور مع النظام الذي سمي في انكلترة في حينه (Putting out System) [1] حيث يسيطر الرأسمالي التاجر عـــلى الانتاج الحرفي ، وحيث يعمل بامرته عدد كبير من اصحاب الحرف المستقلين في بيوتهم . وهذه المرحلة مهدت مباشرة لمرحلة المشاغل اليدوية .

د – واخيرا اتخذ التاجر دور (الرأسمالي الصناعي) ، بعد ان فقد المنتج الصغير ادوات انتاجه وتحول الى عـــامل بالاجرة لدى الرأسمالي التجاري الذي تحول هو الآخر الى رأسمالي صناعي . وهكذا نشأت

---

(١) يطلق احيانا على هذا النظام في الادب الاقتصادي الاسم الالماني (Verleger) (رول ص ٥٨) .

المؤسسات الرأسمالية الاولى التي يقوم فيها العمال الاجراء (Wage Labourers) بعمل يدوي على اساس تقسيم العمل ، وهي المشاغل اليدوية (المانوفكتورات) (Manufactories) [١] .

نشأت المشاغل الاولى في بعض جمهوريات ايطاليا في وقت مبكر جدا (في القرون الوسطى) ولكنها لم تتحول الى نظام سائد في الصناعة في اوربا الا بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر . وهذه المشاغل اليدوية هي التي تحولت الى (المصانع الآلية) الحديثة بمجرد استخدام القوى الآلية وفي مقدمتها البخار . وهكذا تم التحول مع الثورة الصناعية الى نظام الرأسمالية الصناعية (Industrial Capitalism) .

وكذلك الحال في (القطاع الزراعي) : حيث لعب الرأسمال التجارى نفس الدور في تفكيك الاقتصاد الريفي الطبيعي ، اذ مع دخول التاجر وثروته النقدية الجديدة الى الاقتصاد المذكور حدثت عدة تحولات اجتماعية داخل النظام الاقطاعي ، انتهت بتفكيكه والتمهيد لانبثاق النظام الرأسمالي . ان اهم الخطوات في هذه العملية التفكيكية هي التالية :

أ ـ تبديل الالتزامات العينية المفروضة على الفلاحين الاقنان بالتزامات نقدية ، أوبعبارة اخرى حلول (الريع النقدي) محل (ريع العمل) أو (الريع العيني) [٢] .

ب ـ تحول الانتاج الفلاحي (اي انتاج الوحدات الاستثمارية المستقلة للاقنان داخل النظام الاقطاعي) الى انتاج سلعي ، لاضطرار الفلاحين

---

(١) موجز الاقتصاد السياسي ، الترجمة العربية ، ص ٨٤ .

(٢) يعتقد بعض المؤلفين خطأ ان هذا التحول في شكل الريع هو نقطة التحول من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي ، في حين انه في الواقع مجرد خطوة من خطوات التحول (راجع دوب ، ص ٣٧ وبعدها) .

لبيع منتوجاتهم في السوق للحصول على النقود اللازمة لتسديد التزاماتهم النقدية للاقطاعيين .

ج - استعباد التجار والمرابين للقطاع الريفي ، عن طريق مد الاقطاعيين والفلاحين جميعا بالمال اللازم . وقد تضاعف استعباد الاقنان واشتد اضطهادهم في الفترة الاخيرة من العهد الاقطاعي ، واصبحوا فريسة سهلة بيد المحتكرين والمرابين من جهة وبيد السادة الاقطاعيين المدينين من جهة اخرى .

د - وقد ادى كل ذلك الى اشتداد ظاهرة التمايز الاجتماعي بين الفلاحين، وانقسامهم الى فئات اجتماعية مختلفة ، سارت اكثريتها الساحقة الى الخراب الاقتصادي ، وانتزعت منها ادوات انتاجها ، وتحولت الى عمال بالاجرة ، في الوقت الذي صعدت فيه اقلية ضئيلة جدا من اغنياء الفلاحين الى المستوى الرأسمالي حيث بدأت تستثمر جيرانها بالقروض الباهضة وتشترى منتجاتها ، باسعار تافهة وتستولى على اراضيها وادوات انتاجها . وهكذا ولد الانتاج الرأسمالي في قلب النظام الاقطاعي[1] .

ب - شرطا الانتاج الرأسمالي وعملية التراكم البدائي لرأس المال :

لابد لوجود الانتاج الرأسمالي من توافر شرطين مسبقين : الاول هو (تراكم رأس المال) ، اي الثروات النقدية التي يمكن تحويلها الى وسائل انتاج استثمارية تتيح المجال لعملية الاستثمار الرأسمالية ، اي تملك الرأسماليين لثمرات عمل المنتجين . والشرط الثاني هو وجود (العمال

---

(١) ان الخطوات المشار اليها اعلاه في عملية التحول الرأسمالي هي تبسيط شديد لعملية في غاية التعقيد ، لم تكن تسير بشكل واحد وباتجاهات متشابهة في جميع البلدان والازمنة (راجع تفاصيل رائعة حول هذه النقطة في دوب ، المرجع السابق ، خاصة الفصول الاولى) .

باجرة) ، اي المنتجين الذين فقدوا وسائل انتاجهم من جهة ، وباستطاعتهم ان ينتقلوا احرارا باشخاصهم الى حيث تتوفر وسائل الاستثمار من جهة اخرى .

ان ما يسمى بعملية (التراكم البدائي لرأس المال) هي العملية التاريخية التي تم خلالها توفير الشرطين المذكورين للانتاج الرأسمالي ، اي العملية التي تم فيها نزع وسائل الانتاج الاجتماعي (الارض والادوات ... الخ ..) عن جماهير المنتجين السلعيين الصغار ، وتحويلها الى ايدى الرأسماليين . وقد وصفت بالبدائية (Primitive) ، لما رافقها من اعمال الاغتصاب والعنف والفضائح التي لا توصف ، وتمييزا لها عن التراكم الحديث ، اي ما يسمى (بتجديد الانتاج الموسع Expanded Reproduction) ، واخيرا لانها سبقت ظهور الانتاج الرأسمالي الكبير[1] .

ان هناك مصادر عديدة للتراكم البدائي ، لا يمكن التطرق اليها جميعا في هذا المجال الضيق ، ولكن يمكن الاشارة الى اهمها فيما يلي :

١ ـ عملية التسييج (Enclosure Movement) :

وخاصة في انكلترة ان جوهر هذه العملية ، هو تجريد الفلاحين من املاكهم المشاعة وتحويلها الى ملكية عدد ضئيل من كبار ملاكي الارض ،

---

(١) يميز ماركس (رأس المال ، الجزء الاول ، الاصل الالماني ، طبعة ديتز ، برلين ١٩٥٩ ص ٧٥١) بين التراكم البدائي (ويسميه الاصلي Ursprunglich) والتراكم الاعتيادي ، على اساس ان الاول هو (نقطة انطلاق) النظام الرأسمالي ، بينما يكون الثاني (نتيجة) لعمل النظام ، لانه يفترض وجود فائض القيمة الذي ينتجه النظام نفسه . ويشير ماركس الى حقيقة ان آدم سمث كان قد سماه (التراكم السابق Previous) ونسبه كسائر الاقتصاديين الكلاسيكيين الى فضيلة الادخار والجهد وعدم التبذير لدى الرأسماليين الاوائل .

وذلك بمختلف وسائل العنف ، بما في ذلك القوانين التعسفية ، لقد بدأت العملية في انكلترة منذ اواخر القرن الخامس عشر ، وكان اهم دافع اقتصادي لها هو تحويل اراضي الفلاحين الى مراعي واسعة لسد حاجة السوق الخارجية ثم الداخلية الى الصوف ، وقد انتزعت تلك الاراضي من اصحابها الشرعيين بالقوة المسلحة وبسلسلة من القوانين صدرت في وقت متأخر (في القرن الثامن عشر) لتثبيت الاغتصاب المذكور . وقد رافق هذه العملية المؤلمة التي تسمى في التاريخ الاجتماعي البرطاني بحركة التسييج ، اضطهادات وحشية ضد الفلاحين كلفتهم مئات الآف الضحايا ، وقد كان من جملة الوسائل التي استعملت ضدهم ، اتهامهم بتهمة (التشرد) والحكم عليهم افواجا بالاعدام ، ثم استبدلت تلك العقوبة بعد تطور نظام الرأسمالية الصناعية بعقوبة الحبس في (بيوت العمل) ، وكان واضحا ان الهدف من هذا الاستبدال هو اخضاع الفلاحين المشردين الى نظام العمل بالاجرة بعد طردهم من الارض واضطرارهم الى التشرد . والخلاصة ا نجوهر عملية التسييج هو تحويل الملكية (الاقطاعية) للارض الى ملكية (رأسمالية) من جهة ، وتحويل الفلاحين (المستقلين) الى عمال احرار (اجراء) منزوعي وسائل الانتاج مضطرين لتاجير انفسهم للرأسماليين[1] .

٢ – التجارة بالنقود (الربا) : طيلة القرون الوسطى ، مما كدس ثروات ضخمة لدى المرابين اتاحت لهم فيما بعد المشاركة في انشاء المؤسسات الرأسمالية المختلفة[2] .

---

(١) يعتبر (رول) حركة التسييج (اهم ظاهرة اقتصادية حدثت في اواخر العهد الاقطاعي واوائل العصر الحديث) ، كما انه يؤكد على اثر من اثارها الهامة في انكلترة ، وهو التزواج بين مصالح ملاك الارض والرأسمال التجاري (رول ص ٥٧) .

(٢) يبالغ بعض الاقتصاديين ، وخاصة (شومبيتر) ، في التأكيد على دور هذا العامل وما رافقه من مؤسسات ووسائل مصرفية في نشوء النظام

٣ ـ نهب السكان الاصليين للمستعمرات : وخاصة سكان المستعمرات الامريكية وقد رافق النهب المذكور عملية ابادة السكان الاصليين والقضاء على حضاراتهم التي كان بعضها في طريق الازدهار ، وقد جلب الفاتحون ثروات لا تحصى نمت سريعا فيما بعد بفضل استثمار مناجم الذهب والفضة الغنيـة[١]

٤ ـ التجارة بالرقيق ـ وخاصة بزنوج افريقيا : وقد كان الدافع الاقتصادي الاول لهذه التجارة التي بنيت مباشرة على تنظيم هائل لعمليـة (صيد الزنوج) كما تصاد الحيوانات الوحشية ، هو ندرة اليد العاملة في مزارع القطن الامريكية ، مما ادى الى تجديد نظـام الرق في المزارع المذكورة • وقد كانت تجارة الرقيق من اجزل التجارات ربحا ، ولكنهـا قضت نهائيا على القوة البشرية المنتجة في القارة السوداء واخرتها عن ركب الحضارة الانسانية طيلة قرون[٢] •

٥ ـ التجارة مع المستعمرات : وقد كانت هذه التجارة مبنية عـلى العنف المباشر والضغط الفظ والغش والتدليس ، كما كانت ذات طبيعـة احتكارية صرفة • لقد لعب الاحتكار دورا حاسـما في تكدس الثروات الرأسمالية الاولى ، سواء أكانت بشكلها التجاري أو بشكلها الصناعي الاول، وهذا يظهر زيف الرأى الشائع لدى الكثير من الاقتصاديين الاكاديميين في ان المنافسة لصيقة بالنظـام الرأسـمالي وان تدخل الدولة الرأسمالية في

الرأسمالي ، وقد علل كذلك (مارشال) (ص ٦٧) ضعف تطور الرأسمالية الفرنسية بالنسبة للرأسمالية الانكليزية الى هذا العامل خاصة بين عوامل اخرى •

(١) راجع عن نهب خزائن الانكا والاوزتك ، (فركسون) (ص٢٨) •

(٢) راجع حول هذا الموضوع (ارك وليمز) (Eric Williams) في مؤلفه (الرأسمالية والرق) ص ٦١ ، بالانكليزية •

الاقتصاد يجرده من طبيعته الرأسمالية[1] ، في حين ان التاريخ يثبت العكس بان حرية التجارة لم تظهر ولم تسد في انكلترة مدة قصيرة تاريخيا الا بسبب الاحتكار الفعلي الذي كانت تتمتع به بالنسبة لتوازن القوى في العالم الرأسمالي حينذاك • وكانت الشركات الاوربية التي تأسست للغرض الاحتكاري المذكور تتمتع بامتيازات وسلطات سياسية واسعة (كشركة التجار المخاطرين ، وشركة روسيا ، وشركة افريقيا ، وشركة ايستلندا ، والشركة الاسبانية ، وشركة الليفانت ، وعلى الاخص شركات الهند المختلفة ، من انكليزية وفرنسية وهولندية) ، مما يدل على ان الدولة المركزية التي كانت تشرف بصورة عامة على توجيه النظام الرأسمالي الوليد كانت في الواقع مجرد اداة لخدمة تطور الرأسمالية التجارية ، كما ان هناك اندماجا تاما بين مصالح الملوك ومصالح كبار التجار الرأسماليين ، كما كان الكثير من الاقتصاديين المركنتيليين (توماس مان ، مسلدون ، جايلد) من ابرز مدراء أو مأجوري الشركات المذكورة • وكل هذا يعطي دلالة جديدة على ان الفكر المركنتيلي هو انعكاس على الصعيد الاقتصادي لنظام الرأسمالية التجارية ، بقدر ما كان الفكر السياسي الجديد (مكيافلي ، بودان ، بيكون) انعكاسا له على الصعيد السياسي • ان الدولة الحديثة ، كما يقول بحق الاستاذ الامريكي هايمان[2] هي سابقة لنشوء الرأسمالية ، انها في الواقع شرط مسبق (Prerequiste) لنشوئها •

لقد لعبت التجارة مع المستعمرات الدور الاساسي في اعاقة التطور الاقتصادي لاغلب بلدان العالم ، لحساب تجميع الرأسمال اللازم

---

(١) راجع (رول) (ص٥٩) و (التر) (Alter) (انهيار نظرية الرأسمالية المخططة) الترجمة العربية ، لابراهيم كبه عن الالمانية ، وهايمان ، ص٢٦ •

(٢) هايمان (ص ٢٤) •

لتطوير الرأسمالية الاوربية[1] • ان الاقتصادي الانكليزي ارك رول محق كل الحق عندما يؤكد على ان الرأسمال التجاري كان (نتيجة الاحتكار والغصب)[2] ، كما ان الاقتصادي البريطاني الكبير هوبزن (Hobson) يلاحظ ان الاقتصاد الكولونيالي كان (احد الشروط الضرورية لنشوء الرأسمالية الحديثة) ، وان التجارة فيه كانت قائمة على (السرقة المنظمة المقنعة)[3] • وهذا ايضا هو رأى الاقتصادي الالماني سومبارت الذي كتب بان التجارة مع المستعمرات حينذاك كان قوامها العمل الاجباري Zwangsarbeit والاسترقاق الكولونيالي[4] •

والخلاصة ، فأن تراكم الرأسمال البدائي انما تم بنتيجة افقار ، واحيانا نهب ، جماهير المنتجين ، داخل البلدان الرأسمالية وخارجها اي في المستعمرات ، مما مهد لتحقيق الشرطين الاساسيين اللذين كانت تستلزمهما المؤسسات الرأسمالية الكبرى اعني شرط تراكم (الرأسمال) من جهة ، وشرط توفر (العمال الاجراء) من جهة اخرى •

ثانيا ـ الفكر الماركنتيلي جزء من الايديولوجيا الرأسمالية :

سبق ان ذكرنا ان كثيرا من المؤلفين الاكاديميين يعزون للعوامل الفكرية (الاحياء ، الاصلاح الديني ، الفكر السياسي الجديد ، فكرة القانون الطبيعي في الفقه ، ظهور المذهب الفردي •• الخ ••) دورا مستقلا لا في نشوء الرأسمالية التجارية فحسب ، بل حتى في نشوء الفكر الاقتصادي

---

(١) راجع في ذلك بالم دات (Dutt) (الهند اليوم) ١٩٤٩ ، ص ٣٢ بالانكليزية ونهرو (اكتشاف الهند) ١٩٤٦ ، ص ٣٠٤ بالانكليزية •

(٢) رول (ص ٥٧) •

(٣) هوبزن (تطور الرأسمالية الحديثة) ص ١٣ ، بالانكليزية •

(٤) سومبارت (الرأسمالية الحديثة) ، الجزء الاول ، ص ٦٩٦ و ٧٠٤ ، بالالمانية •

لدى الماركنتيليين • ولكن من الواضح ان المظاهر الفكرية الجديدة هي بمجموعها انعكاس للتطور الحقيقي الجارى في النظام الاجتماعي وبالاشكال التي اشرنا اليها فيما سبق •

ان الفكر الماركنتيلي في الاقتصاد هو جزء من هذه الثورة الفكرية العامة (ضد الافكار السكولائية القديمة التي كانت تعكس ظروف النظام الاقطاعي كما رأينا) ، والتي كانت جزءا لا يتجزأ من الثورة الاجتماعية العامة (اي الثورة الرأسمالية)[1] •

فالاصلاح البروتستانتي[2] : مثلا ، في اتجاهه نحو الفردية (الاهتمام بالفرد ، التأكيد على المسئولية الفردية ، وعلى الحرية الفردية) وتأييده للدولة القوية ، ودعوته للاقتصاد والتوفير وزيادة الاستثمار ، انما كان يعكس بصورة واضحة مستلزمات النظام الرأسمالي الوليد[3] •

وحركة الاحياء (Renaissange) ،بطابعها الانساني Humanist المميز لها ، وتوجيهها الانظار نحو سعادة الفرد في (هذه الدنيا) ، وتأكيدها على حقوق الافراد ضد حق الملوك الالهي وتأكيدها على مفهوم القومية الانساني ، انما كانت هي الاخرى تحاول الاجهاز على بقايا الفكر السكولائي الذي لم يعد يتفق مع تطور الرأسمالية التجارية •

والفكر السياسي الجديد ، بتأكيده على تحرير السياسة من الاخلاق ،

---

(١) من هذا الرأى رول (ص ٥٧) الذي يتكلم عما يسميه (انحلال السكولائية) •

(٢) يقصد بذلك الاصلاح الديني الثاني (كلفن ، البيورتان) ، اذ ان الاصلاح الديني الاول (اللوثرى) كان على العموم محافظا في افكاره الاجتماعية والاقتصادية (راجع في ذلك كونار ، المقدمة) •

(٣) يؤكد بعض اقطاب المدرسة التاريخية الالمانية في الاقتصاد (فيبر ، سومبارت) على هذا العامل في تطور ما يسمونه (بالروح الرأسمالية) ، وبالتالي في نشوء النظام الرأسمالي •

ودعوته لاتباع جميع الوسائل لخلق الدولة المركزية القوية ، واسناده النظام السياسي على قواعد الضرورة وحدها (مكيافلي : الامير Il principe) واصراره على الصفة المطلقة لمفهوم سيادة الدولة وعدم قابليتها للتجزئة (بودان في مؤلفه : الكتب الستة للجمهورية ١٥٥٦) .. ان الفكر السياسي المذكور لم يكن يعكس الا حاجة الرأسمالية التجارية للقضاء على التجزئة السياسية للاقطاع وتوفير الشروط السياسية لنشوء (السوق الوطنية) .

وكذلك الفكر العلمي الجديد ، بتأكيده على ضرورة الاسلوب الاستقرائي التجربي ، لا في العلوم الطبيعية فحسب بل حتى في العلوم الاجتماعية الجديدة (بيكون مثلا) ، انما كان يجهز هو الآخر على الفكر السكولائي الذي صب جميع الافكار الوسيطة في القوالب اللاهوتية الجامدة .

وهكذا فان العوامل الفكرية ، هي ـ من حيث الاساس ـ مظاهر أو انعكاسات للعوامل الواقعية ، وان كانت قد قامت بدور ايجابي عظيم في تسريع عملية الانتقال الى النظام الرأسمالي (راجع في كل ذلك مؤلف الاستاذ هارولد لاسكي H. Laski ـ نمو الليبرالية الاوربية ، ص ١٩ وبعدها ، بالانكليزية) .

ثالثا ـ جوهر الماركنتيلية وتحديد الفترة التاريخية لظهور الفكر الماركنتيلي :

هناك عدة آراء في الادب الاقتصادي حول جوهر الماركنتيلية ، وحول الفترة التاريخية التي ظهرت فيها الآراء الماركنتيلية النموذجية .

هناك رأى يعتقد ان تعبير المدرسة أو النظام الماركنتيلي تعبير مضلل لان طول المدة التي ظهر فيها الماركنتيليون (حوالي ثلاثة قرون) وتعدد بلدانهم (في جميع اوربا الغربية وروسيا) ، ادى الى تطورات هامة في الفكر الماركنتيلي واختلافات متعددة لدى كتابه . ومع ذلك فهذا الفريق من الاقتصاديين يسلم بوجود افتراضات مشتركة لديهم ، تنبع جميعها من تشابه

الظروف الاقتصادية والسياسية والفكرية في المجتمع الاوربي في الفترة التاريخية المذكورة[١] .

وهناك رأى آخر يعتقد ان المارکنتيلية لا تستحق لا اسم (المذهب) ولا اسم (الاقتصادي)[٢] ، فهي من جهة مجرد وصفات ادارية مختلفة تمام الاختلاف ، تدل على احسن تقدير على وجود موقف (Attitude) متشابه ، دون مذهب منظم ، ومن جهة اخرى استهدفت هدفا سياسيا صرفا هو خدمة الدولة وليس الافراد كما هو المفروض في الاهداف الاقتصادية .

وهناك رأي ثالث ، لا يدخل الآراء البليونية التي ظهرت منذ اواخر العصور الوسطى (تقدير الذهب والفضة مباشرة) في صلب المدرسة المارکنتيلية ، بل يقصر هذه على الآراء التي دعت الى توسيع التجارة الخارجية ، وعلى هذا فيعتقد هذا الرأى ان المارکنتيلية لم تظهر قبل القرن السابع عشر ، اي قبل تطور ونمو الرأسمالية التجارية[٣] .

---

(١) من هذا الرأى (کرى) (ص ٦٥) الذي يحدد الافتراضات المشتركة لدى المارکنتيليين بانها : (١) تعتبر ان قوة البلاد هي الهدف الحقيقي للسياسة الاقتصادية (٢) ان الثروة وخاصة بشكلها النقدي هي مقياس القوة المذكورة (٣) ان الوسيلة لجلب الثروة هي تملك مناجم الذهب والفضة او التجارة الخارجية الملائمة (الميزان الملائم) (٤) ضرورة التأكيد على توجيه مجموع الاقتصاد الوطني ، الزراعي ، والصناعي ، لاغراض التصدير (٥) اعتبار التجارة اهم مصدر للثروة ، وتأتي بعدها الصناعة ، وفي الاخير تأتي الزراعة (٦) الدعوة للتدخل الحكومي في الاقتصاد وذلك لتطبيق المارکنتيلية المذكورة .

(٢) من هذا الرأى (بودان) (ص ١١ وما بعدها) ، ولهذا لا يبحث هذا المؤلف عن مبادىء مشتركة لدى جميع المارکنتيليين ، بل تكلم عن اهداف وسياسات مختلفة لدى عدة اشكال من المارکنتيلية ، يذكر بينها : البليونية (Bullionisme) في اسبانيا ، والصناعية في فرنسا ، والتجارية في بريطانيا ، والمالية ممثلة في آراء المصرفي السكوتلندي جون لو

(٣) من هذا الرأى (کانان) (استعراض النظرية الاقتصادية) ١٩٢٩ ، ص ٧ ، بالانكليزية .

اننا نعتقد بوجود (عناصر مشتركة) اكيدة لدى اغلبية الماركنتيليين ، وهذه العناصر تعكس مستلزمات الرأسمالية التجارية ، ولكننا نعتقد ايضا بوجود (خلافات) بين بعض الاتجاهات الماركنتيلية ، وهذه الخلافات هي الاخرى تعكس خلافات موضوعية بين مصالح الفئات المختلفة من التجار ، تلك المصالح التي كانت تنمو وتتبلور ثم تضعف وتضمر مصطدمة ببعضها ، طيلة الفترة التاريخية الطويلة التي سيطرت فيها الرأسمالية التجارية (الخلافات بين الرأسمال التجاري والرأسمال النقدي، بين التجار في الداخل وتجار المستعمرات ، بين الشركات الاحتكارية التجارية الكبرى التي كانت تعمل في مناطق مختلفة من العالم أو في نفس المنطقة ، بين تجار التصدير وتجار الاستيراد ، بين التاجر الصرف والتاجر الصناعي ، بين المراتب المختلفة من التجار ... الخ .) ، وهذه الخلافات الحقيقية في المصالح هي التي لعبت الدور الحاسم في تطوير المذهب الماركنتيلي وتكييفه على الدوام لمواكبة التطور الحقيقي في النظام الرأسمالي من اشكاله التجارية والصناعية الاولى الى مرحلته المانوفكتورية ، حتى انتهى بالتحول التام على اثر الثورة الصناعية[1] .

اما الاقتصاديون الذين يؤكدون ، مع شمولر وهاني وكرى ومئات غيرهم ، على الجوهر السياسي للماركنتيلية ، فانهم يخلطون بين الشكل والجوهر[2] . ان النظرية الاقتصادية لم تكن قد استقلت بعد عن النظرية السياسية تمام الاستقلال بالنظر لدور الدولة الهام في نشوء وتطوير وحماية

---

(١) حلل الاستاذ (دوب) جميع هذه النقاط بتفصيل في مؤلفه المعروف (دراسات في تطور الرأسمالية) ، خاصة الفصول (٣ ، ٤ ، ٥) .

(٢) يذهب (فركسون) (ص ٣١) الى حد القول بان الماركنتيلية هي مجرد محاولات بعض الكتاب لتبرير المذهب السياسي للقومية ، ولهذا فهو يدعو الى التمييز بين مذهبين للماركنتيلية : مذهب الحاكمين السياسي الصرف ، ومذهب الكتاب النظري الذي وضع لتبرير المذهب الاول .

الرأسمال التجاري ، ولهذا اتخذت الآراء الاقتصادية المركنتيلية (شكلا) سياسيا[1] ، وبدت كامنة ومفترضة في السياسات الاقتصادية للدول • ولكن هذا الشكل السياسي لا يستطيع اخفاء الجوهر الاقتصادي للمذهب المركنتيلي ، كما ان الشكل اللاهوتي لم يستطع اخفاء الجوهر الاقتصادي لآراء السكولائيين ، وكما ان الشكل الاخلاقي والفلسفي لم يستطع اخفاء الجوهر الاقتصادي لآراء افلاطون وارسطو •

رابعا ـ تفسير بودان لارتفاع الاسعار العام في القرن السادس عشر :

سبق ان اشرنا الى بودان كرائد للفكر السياسي الجديد (وخاصة لمفهوم السيادة المطلق) الذي كان يعكس حاجة النظام الرأسمالي الوليد الى (دولة مركزية) تجهز على الاقطاع وعلى نفوذ الكنيسة السياسي • ولكن بودان اشتهر ايضا بدراسته المشهورة عن النقود ، التي فسر بها لاول مرة تفسيرا جديدا ظاهرة ارتفاع الاسعار العام التي حدثت في اوربا على اثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة الى اسبانيا ثم عن طريقها الى جميع البلدان الاوربية •

(١) قدم بودان[2] خمسة اسباب للظاهرة المذكورة هي :

---

(١) من الاساتذة الامريكان الذين ايدوا هذا الرأى بقوة الاستاذ (هايمان) (ص ٢٧ ـ ٢٨) والى حد ما الاستاذ نويمان (ص ١٤) الذي يؤكد بان الحكام الحقيقيين في انكلترة بعيد ثورة (١٦٨٨) كانوا كبار ملاكي الارض وكبار التجار •

(٢) راجع رسالته (جواب على تناقضات مالستروا) ١٥٦٩ ـ والرسالة هي رد على التفسير الرسمي لارتفاع الاسعار العام الذي تقدم به احد رجال البلاط الفرنسي واسمه مالستروا (Malestrois) وخلاصة رأيه ان الارتفاع هو ظاهري فقط ، وان سببه ليس ارتفاع قيم السلع ، بل مجرد التخفيض النقدي ، او ما يسمى بالفرنسية التغيير النقدى (Mutation) ـ راجع مقتطفات واسعة من الرسالة في (مونرو) (ص ١٢٣) •

أ ـ وفرة الذهب والفضة •

ب ـ الاحتكار •

جـ ـ ندرة العرض بسبب التصدير •

د ـ تبذير الملوك والاقطاعيين •

هـ ـ التخفيض الرسمي لعيار العملة •

(٢) على انه يعتبر السبب الاول هو السبب الرئيسي للظاهرة ، اي وفرة النقود ، او على حد تعبيره حرفيا (وفرة ما يحكم تثمين وتسعير الاشياء) ، وبهذا يكون بودان قد قدم اول عرض واضح للنظرية الكمية للنقود •

(٣) ينسب بودان وفرة النقود بالدرجة الاولى الى التجارة الخارجية ، وخاصة مع بلدان امريكا الجنوبية الغنية بالمعادن الثمينة ، ويشير الى الطرق المختلفة التي انتشر فيها الذهب خاصة من اسبانيا الى البلدان الاوربية الاخرى وخاصة فرنسا •

(٤) يشجب بودان السبب الثاني وهو الاحتكار ، باعتباره يرفع الاسعار بصورة مصطنعة •

(٥) يشير بودان الى ان العامل الثالث (ندرة المنتوج) هو نتيجة للعامل الاول اي وفرة النقود ، أو بعبارة اخرى ان مفهومه للعرض مفهوم نسبي (اي بالنسبة لكمية النقود) •

(٦) لا يفصل بودان السبب الرابع (التبذير) ، ولكن من الواضح ان في رأيه اشارة الى النظرية الحديثة في اثر الانفاق في ارتفاع الاسعار، عكس الاكتناز الذي يقلل من اثر زيادة الكمية النقدية في الاسعار[1] •

---

(١) راجع رول (ص ٦١ ـ ٦٢) •

(٧) يتبسط بودان كثيرا في شرح السبب الخامس (التحفيض النقدي) ، وهو في هذا يسير في نفس اتجاه اورزم في دراسته المشهورة ، ويثبت صحة آرائه بادلة تاريخية وادلة منطقية على السواء .

(٨) كذلك يميز بودان بين ظاهرة ارتفاع الاسعار العام ، التي يعزوها الى العامل النقدي ، وظواهر ارتفاعات الاسعار الجزئية ، الواجب نسبتها الى عوامل خاصة اخرى .

(٩) على ان اهم ما في نظرية بودان هو علاجه لمشكلة الارتفاع العام في الاسعار ، اذ ان هذا العلاج (وهو في نظره اطلاق حرية التجارة) يتعارض مع السياسة المركنتيلية العامة التي بدأت تنتشر في عصره والداعية للتدخل الاقتصادي والحماية التجارية ، ولهذا بالضبط لا يعتبر بودان من المركنتيليين في آرائه الاقتصادية ، وان كان – مثلهم – يعكس مستلزمات تطور الرأسمالية التجارية .

خامسا – اهم الافكار المشتركة لدى المركنتيليين :

أ – المفهوم المركنتيلي للثروة : المفهوم النقدي ، والتراكم النقدي :

يمكن استعراض مفهوم المركنتيليين للثروة بالنقاط التالية :

(١) يرى المركنتيليون ان الثروة تكمن في النقود وخاصة في الذهب والفضة ، وبالرغم من انتقاد آدم سمث[١] لهذا المفهوم انتقادا شديدا مشهورا في تاريخ الفكر الاقتصادي ، الا انه لم يفهم اساسه المادي في حقيقة ان النقود كانت تمثل الشكل الاول للثروة منذ ان اصبح التبادل الخاص القائم على الملكية الفردية واتخاذ وسيلة للتبادل ، احد النظم الاجتماعية الاساسية . ان هذا المفهوم كان نتيجة طبيعية لانفصال عملية التبادل عن عملية الانتاج ، وارتباط العمليتين بالنقود ، وتفرغ فئة خاصة للتوسط بينهما هي فئة التجار . ان مفهوم الثروة في هذه

---

(١) سمث (ثروة الامم) الكتاب الرابع ، بالانكليزية .

المرحلة من التطور الاقتصادي اصبح لا يتعلق بالسلع باعتبارها مجموعة قيم استعمال (منافع) ، بل باعتبارها مجموعة (قيم تبادلية) متخذة بالضرورة شكل النقود ، أو بعبارة اخرى ان مفهوم الماركنتيليين للثروة يعكس الحقيقة الواقعة وهي ان النقود كانت فعلا الشكل التاريخي الاول للثروة في نظام الرأسمالية التجارية •

(٢) ان عادة تجميع الثروة النقدية كانت سياسة شائعة لدى اليونان والرومان ، وحتى في العصور الوسطى (خاصة من قبل الكنيسة وكبار الاقطاعيين) ، الا ان الماركنتيليين اعطوا تبريرا قويا لهذه السياسة ، بعد ان اصبح (تداول) الثروة يكون جوهر النشاط الاقتصادي في عهد سيطرة التجار وتحولهم الى القوة الدافعة للتطور الاقتصادي ، وعندما اتخذ التوسع التجاري في مرحلته الاولى شكل البحث عن الذهب والفضة •

(٣) ان جميع الماركنتيليين كانوا مشتركين في هذا التقدير الكبير للنقود الذى كان يعكس وجهة نظر الرأسمالية التجارية لعملية التطور الاقتصادي ، ويمكن للانسان ان يضرب الكثير من الامثلة على ذلك من اي كاتب ماركنتيلي مهما كان لونه واتجاهه الخاص • (فكولومبس) ، مثلا كان يقول عن النقود (انها شيء مدهش ان من يملكها يستطيع ان يملك كل ما يرغب فيه • انه يستطيع حتى الحصول على الارواح في الجنة)[1] ، ولوثر نفسه عزا فقر الشعب الالماني الى تدفق الذهب والفضة من المانيا الى سائر انحاء العالم

---

(١) نقلا عن رول (ص ٦٧) •

بواسطة المعارض التجارية وخاصة معرض فرنكفورت[1] . والماركنتيلي الايطالي الشهير (انطونيوسرا) ، اعتبر اهمية الذهب والفضة للشعوب والممالك مسألة بديهية[2] ومسلدن دعا الى قصر التجارة على الدول المسيحية للاحتفاظ لديها بكنوزها الثمينة[3] و (توماس مان) اكبر الماركنتيليين قاطبة اعتبر زيادة الثروة النقدية هي الهدف الصحيح لاية سياسة اقتصادية[4] .

(٤) ان المفهوم النقدي للثروة اذن يقوم على الخلط بين النقود ورأس المال ، اي النظر للثروة لا على اساس انها مجموعة (منافع) لسد الحاجة ، بل مجموعة (قيم) للاستثمار ، وهذا هو الذي يفسر القلق العام لدى جميع الماركنتيليين من مخزون السلع ، وحرصهم الدائم على البيع دون الشراء ، أو حسب تعبير الماركنتيلي الالماني الكبير (بيخر) (Becher) ، ان البيع مصدر للربح بينما الشراء مصدر الخسارة الاكيدة[5] .

(٥) ان هذا (الخوف من السلع) حسب تعبير هكشر ، يميز جميع الماركنتيليين ، وان كانوا يعبرون عنه باشكال مختلفة ، فهو يتخذ لدى (مالينس) (Malynes) مقتا شديدا لاستيراد الكماليات ، ولدى (مسلدن) (Misseldon) حبا عظيما للذهب والفضة ، ولدى الماركنتيليين المتأخرين (مان ، جايلد ، باربون) شكل الدفاع عن

---

(١) لوثر (التجارة والربا) في (مجموعة المؤلفات) مجلد ١٥ ، ص ٢٩٤ ، بالالمانية .

(٢) عن مونرو (ص ١٥٤) .

(٣) نقلا عن هكشر (الماركنتيلية) الجزء الثاني ، ص ٢١٧ ، بالترجمة الانكليزية .

(٤) رول (ص ٦٧) .

(٥) عن هكشر الجزء الاول (ص ١١٦) .

الميزان التجاري الملائم (Favourable) •

ان هذه النظرية المار كنتيلية هي نتيجة طبيعية لمفهوم المار كنتيليين النقدي عن الثروة ، والخلط بينها وبين رأس المال • ويمكن تلخيص نقاطها الاساسية كما يلي :

(١) الحرص على فائض التصدير ، اي على ميزان تجاري ملائم يكون التصدير فيه اكثر قيمة من الاستيراد ، بحيث ينتج عن ذلك (فضلة) أو فائض تصدير •

(٢) القصد من ذلك في الواقع هو الحصول على (فائض في الثروة) بشكلها النقدي حينذاك •

(٣) ان مفهومهم للفائض المذكور مفهوم (نسبي) ، أي بالمقارنة بين طرفي الميزان التجاري ، التصدير والاستيراد ـ أي بالمقارنة مع تجارة الدول الاخرى • وكانوا يقصدون ان ما تربحه الدولة لا يكون الا على حساب خسارة الدولة المتعاملة الاخرى ، ان مصدر الربح هو التجارة الخارجية فقط ، لان التجارة الداخلية لا تضيف ربحا جديدا للامة ، بل تنقل الربح من فئة الى أخرى داخل الامة •

(٤) ان هذا الرأي البدائي في مصدر الارباح يعكس طبيعة النظام الرأسمالي ••• فالرأسمالية لم تكن قد غزت الانتاج نفسه ، وكان الشكل الاساسي لرأس المال هو الشكل التجاري والربوي ، فمن الطبيعي ان يركز المار كنتيليون اهتمامهم على الشكل المذكور فيعتبرون ان مصدر الربح هو التجارة ، دون التعمق الى جذور الظاهرة في عملية الانتاج نفسها[١] •

---

(١) رول (ص ٦٨) •

جـ - نظرية - النقود - سعر الفائدة وشجب الربا :

ان النظرية النقدية لدى الماركنتيليين مرتبطة تماما بنظريتهم السابقة ، ويمكن تلخيص نقاطها الاساسية فيما يلي :

(١) سبق ان ذكرنا بأن النقود في نظر الماركنتيليين ، لم تكن تعني (الثروة المادية) أي الثروة بشكلها العيني (أي المنافع) ، خلاف رأي بعض الاقتصاديين السطحيين[١] - ولكنها كانت تعني في الواقع (الرأسمال التجاري) ، فهي اذن جزء من مفهومهم الوحيد الجانب للنشاط الاقتصادي بوجه عام ، أي تركيزهم على التبادل دون الانتاج .

(٢) ان الماركنتيليين بوجه عام بالغوا في الدور الايجابي الفعال للنقود ، فرأوا ان وفرة النقود هي (السبب) في وفرة النشاط التجاري ، وان الكساد التجاري يعود لندرة النقود

(٣) هاجم الماركنتيليون بوجه عام ارتفاع سعر الفائدة واطلاق أرباح المرابين ، واستندوا في ذلك حتى الى النظريات السكولائية التي حرمت الربا ، بالرغم من ان آراءهم على العموم هي نقيض الآراء السكولائية ، الا ان تفسير ذلك سهل بعد ان فهمنا جوهر الماركنتيلية باعتبارها ايديولوجية الرأسمالية التجارية . ان الرأسمالية التجارية كانت بحاجة الى (رأسمال القروض) لزيادة استثمارها ، فكانت مصلحتها اذن في رخص الرأسمال النقدي ، أي في انخفاض سعر الفائدة قدر الامكان . او بعبارة أخرى ان مهاجمة الماركنتيليين للربا كان مبعثها مصلحة الرأسمال التجاري ، وكانت سلاحا ضد الرأسمال النقدي ، فهي تعكس اذن جانبا من التناقضات التي كان ينطوي عليها تطور

---

(١) مثال ذلك اونكن (Oncken) (تاريخ الاقتصاد السياسي) الجزء الاول ، ص ١٥٤ بالالمانية .

الرأسمالية التجارية بالذات .

(٤) الامثلة على مهاجمة المركنتيليين للربا كثيرة ، نذكر منها بعض الدراسات النموذجية :

أ ـ مؤلفات المركنتيلي الانكليزي(جيرالد مالينس ـ G.Malynes)[١]

الذي ميز فيها بين الفائدة والربا ، فهاجم المفهوم الاخير (أي ارتفاع الفائدة) فقط ، ودعا الى تحديد سعر الفائدة ، والى انشاء مؤسسات تعاونية للاقراض بفائدة معتدلة .

ب ـ دراسة (السير توماس كلبير ـ Culpepper)[٢] ، الذي

اقترح فيها وضع حد أقصى للفائدة لا يتجاوز (٦٪) ، وهو سعر الفائدة الذي كان سائدا في هولندا ، وذلك لتمكين التجار الانكليز من منافسة زملائهم الهولنديين .

ج ـ اراء السير (جوشيا جايلد)[٣] (Child) ، الذي هاجم رأي بعض الكتاب في زمنه الذين كانوا يرون بأن مستوى سعر الفائدة هو نتيجة للتجارة ، بينما هو يمثل في نظر جايلد السبب الاساسي في النشاط التجاري ، وان كان جايلد لم يستطع أن ينكر الاثر المقابل للتجارة في تحديد سعر الفائدة . ان جايلد كان معجبا جدا بالهولنديين ، وكان يمثل في هذا طموح التجار الانكليز للتغلغل في عمليات الانتاج ـ كزملائهم الهولنديين ـ ، ولهذا شدد النكير ضد ارتفاع الفائدة ودعا الى

---

(١) راجع خاصة دراسته (العرف والقانون السوقي) التي كان قد كتبها باللاتينية ، ١٦٢٢ .

(٢) (بحث ضد الربا) بالانكليزية ، ١٦٢١ .

(٣) (خطاب جديد في التجارة) ١٦٦٩ ، بالانكليزية .

خفض أسعارها لمصحة الاستثمار الرأسمالي التجاري الصناعي[1] .

والخلاصة ، ان اراء المار كنتيليين في سعر الفائدة كانت تعكس الحقائق الاقتصادية حينذاك وخاصة قلة النقود السائلة ، وضعف التسهيلات المصرفية والائتمانية والتناقض المتزايد بين فئة التجار الصناعيين (تجار السلع) والتجار الماليين (تجار النقود والربا) .

سادسا ـ البليونية (Bulionism) (السبائكية) والمار كنتيلية (التجارية)

أ ـ مناقشات القرن السابع عشر حول السياسة الاقتصادية :

تميز القرن السابع عشر بمناقشات حادة بين المار كنتيليين حول السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع ، بالرغم من اتفاقهم جميعا على المباديء المار كنتيلية الاساسية المشتركة التي سبق ان ذكرناها (الرغبة في التجميع النقدي ، الخوف من السلع ، معارضة الربا) . ولم تكن تلك الخلافات والمناقشات الا صدى للتطور الواقعي في الظروف الاقتصادية ، وللخلاف حول أهمية ودلالة التطور المذكور . لقد جرت عادة مؤرخي الفكر الاقتصادي على تلخيص المناقشات المذكورة بتصنيف أصحابها الى صنفين أساسيين : صنف البليونيين ، وصنف المار كنتيليين . على انه من الواضح ان التصنيف المذكور قد يؤدي الى الضلال ، اذا فسر كل من الصنفين بالمعنى الحرفي (كما يفعل ذلك بعض الاقتصاديين أحيانا) ، أي اذا فسرت البليونية بانها الرغبة المباشرة في تكديس الذهب والفضة ، وفسرت المار كنتيلية بانها التحرر من الخطأ المذكور (خطأ الخلط بين الثروة والنقود) والوقوع في الخطأ الاخر وهو فائض التصدير . ان الواقع ، على العكس ، يشير الى ان التقدير الكبير للذهب والفضة كان (هدف) المار كنتيليين جميعهم لاسباب تتعلق بمهمة التاجر في العملية الاقتصادية كما ذكرنا ، وان الفرق الوحيد

---

(١) راجع (رول) (ص ٧٠) .

الذى يميز بين الاتجاهين داخل المدرسة الماركنتيلية ، هو الاختلاف في أحسن (الوسائل) الموصلة للهدف المذكور ، هدف أغناء البلاد بزيادة الذهب والفضة .

ب ـ الاتجاه البليوني (السبائكي) :

١ ـ معناه :

ان هذا الاتجاه قديم جدا ، ولم تكن له في البداية أية صلة بالمصالح التجارية ، وهو يعني استهداف الاحتفاظ بمخزون المعادن الثمينة داخل البلاد ، عن طريق التنظيم المباشر لحركاتها عبر الحدود ، أو بعبارة أخرى عن طريق التنظيم المباشر للمبادلات النقدية الدولية . ان السياسة البليونية تستهدف اذن التدخل المباشر لمنع تصدير المعدن النفيس وتشجيع استيراده بكل الطرق .

٢ ـ تاريخه :

ان التشريعات المانعة لتصدير الذهب والفضة وجدت منذ العصور الوسطى ، وبقيت في الواقع حتى القرن السابع عشر عندما احتدمت المناقشات الاقتصادية حول السياسة المثلى الواجب اتباعها لتحقيق المباديء الماركنتيلية . ويذكر المؤرخون على سبيل المثال قانون ١٣٣٩ في انكلترة الذي الزم مصدرى الصوف على استيراد جزء من أثمانها بالمعدن النفيس ، كما يذكرون قانون الملاحة عام ١٣٨١ الذي حظر صراحة تصدير الذهب والفضة . وفي انكلترة نفسها تابعت الدولة السياسة البليونية عندما احدثت دائرة رسمية (الصراف الملكي) (Royal Exchanger) عهد اليها جميع معاملات التحويل الخارجي بطريق الحصر . على ان هذه التقييدات الرسمية المباشرة لم تستطع الصمود طويلا امام مستلزمات تطور التجارة الدولية ، فأخذ التجار الجدد يتهربون بمختلف السبل من هذه القيود التي وضعت للحد من تقلبات الاثمان واسعار التحويل الخارجي وحركات

الذهب والفضة • وقد نشأت طبقة جديدة من التجار والصيارفة والماليين متخصصة في معاملات التحويل الخارجي ، واصبحت الحوالة (Bill of Exchange) الأداة الرئيسية لتسديد المدفوعات الدولية ، وكان الغاء نظام تحديد أماكن البيع والشراء (Staple System) عاملا جديدا في تعسير الاشراف المباشر على الشئون التجارية ، واخيرا فان نمو مصالح ونفوذ الشركات التجارية الكبرى الجديدة أدى بالضرورة الى التخفيف التدريجي من قيود تصدير السبائك النفيسة حتى ان الانظمة الداخلية لبعض هذه الشركات (مثلا ـ امتياز شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠) اباحت لها صراحة حق تصدير المعدن النفيس بمقدار معين سنويا)•

٣ ـ عودة المشكلة من جديد :

على ان التوسع التجاري الكبير منذ القرن السادس عشر ، وما صاحبه من منافسات تجارية شديدة بين الدول القومية الحديثة ، وما رافقه من حركات واسعة جدا للمعادن النفيسة عبر الحدود القومية ، اثار من جديد مشكلة السياسة الاقتصادية واجبة الاتباع في هذا الصدد • وقد اطلق اسم البليونيين على اولئك المارکنتيليين الذين دعوا لاحياء القيود القديمة على التصدير واعادة انشاء دائرة الصراف الملكي ، واللجوء من جديد الى التنظيم المباشر لحركات التحويل الخارجي • ولعل أحسن من يمثل هذا الاتجاه البليوني من المارکنتيليين هو الكاتب الانكليزي جيرالد مالينس •

٤ ـ آراء جيرالدمالينس :

يمكن تلخيص أهم آراء مالينس في هذا الموضوع بالنقاط التالية :

أ ـ ان اراءه على العموم قديمة محافظة ، واقرب ما تكون الى اراء العصور الوسطى • فقد اعتقد ان أهداف المجتمع في التضامن والانسجام

(Harmony) لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق التدخل الدقيق للدولة في الشؤون الاقتصادية وخاصة في مسائل الربا والتجارة الخارجية والتحويل (الصرف) الدولي .

ب ـ اعتبر الربا (ارتفاع سعر الفائدة) ظاهرة مرضية مرجعها ترك المعاملات النقدية في أيدي المرابين والصرافين الاستغلاليين ، فيلجأ هؤلاء لتخفيض كمية الذهب والفضة داخل البلاد بصورة مصطنعة لفرض رفع سعر الفائدة [1] .

جـ ـ أهم ما في نظرية مالينس هو انه اعتبر المشكلة الاساسية في السياسة الاقتصادية هي مشكلة التحويل الخارجي ، وقد قدم تحليلا واضحا وان كان محدودا للاسباب غير المباشرة لحركات الذهب والفضة ، وبهذا طور لحد كبير نظرية التجارة الدولية .

د ـ ان التحليل المذكور يتضمن جانبا ايجابيا واخر سلبيا ، نشير اليهما باختصار فيما يلي :

١ ـ الجانب الايجابي من تحليل مالينس لاسباب حركات الذهب الدولية:

أ ـ بدأ مالينس تحليله بالاعتراف بضرورة التجارة والتبادل في الداخل ومع الخارج .

ب ـ وبالنظر لان هدف التجار هو المصلحة الخاصة (الربح) كان من الضروري في رأيه التدخل الحكومي لتنظيمها حسب الصالح العام .

جـ ـ ان الوسيلة المفروضة لهذا التنظيم هي الحوالة النقدية، باعتبارها

---

(١) (العرف والقانون السوقي) الفصل التاسع ، ص ٢٧٢ وما بعدها .

وسيلة التبادل الدولي والمقياس العام للمعاملات الخارجية .

د – الا ان المرابين والصيارفة والماليين أفسدوا هذه الوسيلة وقوضوا المساواة في المبادلات الدولية ، تلك المساواة القائمة على (سعر التعادل (Equilibrium rate of exchange) في التحويل الخارجي أي السعر المتفق مع القيمة السبائكية للعملات الدولية المتبادلة (Mint rate) . ان حركات الذهب والفضة مصدرهما بالضبط – في نظرية مالينس – هذا الانحراف في سعر التحويل عن سعر التعادل . ولو كانت الحوالات تتبادل بالسعر المذكور لما تعرضت البلاد لخطر خروج المعدن النفيس منها ، ولكن ارتفاع سعر التحويل الخارجي (أي رخص العملة الوطنية مقاسة بالعملة الاجنبية) هو الذي يهدد البلاد باستنزاف ذهبها ، وبالتالي يعرض شعبها لاعظم الكوارث الاقتصادية .

والخلاصة : ان هذا التحليل للارتباط بين حركات الذهب والفضة الدولية وبين انحرافات سعر التحويل عن سعر التعادل ، يعد مساهمة ايجابية واضحة في ما يعرف الان بنظرية (حدود الحركة السبائكية) (١)
(Theory of specie points)
التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من نظرية التجارة الدولية .

---

(٢) خلاصة هذه النظرية ، هي ان المعاملات الدولية يمكن أن تستغني عن استعمال السبائك وتكتفي بالحوالات ، اذا كان سعر الاخيرة لا يزيد عن سعر محتواها الذهبي (أي سعر التعادل) يضاف اليه مجموع النفقات اللازمة للدفع بالسبيكة (النقل ، التأمين ، العمولة .. الخ) أما اذا زاد سعر الحوالات عن الحد المذكور فتبدأ حركات الذهب الدولية .

٢ ـ الجانب السلبي في التحليل ، والعلاج الخاطىء للمشكلة :

على ان التحليل المذكور تضمن أخطاء كبيرة يمكن اجمالها في النقاط التالية : ـ

أ ـ نسب مالينس انحراف سعر التحويل الخارجي عن سعر التعادل الى استعمال الصيارفة اشكال غير مشروعة من المعاملات المتبادلة ذكر منها شكلين رئيسيين : ـ الاول ما سماه بلغته اللاتينية (Cambio Sicco) وهو يشابه ما نسميه اليوم بحوالات المجاملة ، أي الحوالات التي تغطي عملية اقتراض من تاجر أو صيرفي ، بالسحب على مراسله في الخارج • والشكل الثاني ، ما سماه باللاتينية (Cambio Fictito) [١] ، وهو يشابه ما ندعوه اليوم بقبول الحوالات أي الاستفادة من ثقة تاجر أو صيرفي كبير ، لتسهيل تجارة التجار الصغار •

ب ـ ان مهاجمة مالينس لهذه الاشكال العادية اليوم للمبادلات التجارية الدولية تدل على جهل كبير بطبيعة التجارة الدولية ، كما انها تعكس بشكل واضح التناقضات المشتدة حينذاك بين مصالح التجار الصيارفة والتجار العاديين (تجار السلع) ، هذا فضلا عن انها تشير الى الرغبة في حصر التجارة الدولية بطائفة التجار الكبار دون صغارهم [٢] •

والخلاصة : ان تعليل مالينس لاسباب تغيرات اسعار الصرف (التحويل) الدولية تعليل سطحي لم يتعمق الى الجذور ، وان كان قد اعترف بالاثر الجزئي للتجارة الدولية في ذلك • ان

---

(١) مالينس ، المرجع المذكور ، ص ٢٥٣ •
(٢) راجع رول (ص ٧٤) •

فهمه للارتباط بين حركات سعر التحويل وحركات الذهب والفضة وحركات التجارة الدولية وحركات الاسعار ، هو فهم جانبي وخاطيء على العموم .

جـ - وبالنظر لتشخيصه الخاطيء ، فقد جاء علاجه للمشكلة خاطئا أيضا . لقد اقترح مالينس العودة لنظام الاحتكار الرسمي للصيرفة (احياء دائرة الصراف الملكي ، وتحديد اسعار التحويل تحديدا رسميا ، والغاء جميع المعاملات التي تتم باسعار أخرى باعتبارها معاملات غير مشروعة) ، وبهذا يمكن - في نظر مالينس - احباط مناورات الصيارفة والمرابين ، وتثبيت المبادلات الدولية ، والاحتفاظ بثروة البلاد النقدية ومخزونها الذهبي .

جـ - الاتجاه الماركنتيلي :

١ - الاتجاه الماركنتيلي وجد بنفس الوقت مع الاتجاه البليوني :

ان الاراء البليونية السابقة لم تكن اطلاقا موضع اجماع بين الماركنتيليين في أي وقت من الاوقات ، بل وجد دائما من الكتاب داخل المدرسة الماركنتيلية من يعارضها منذ البداية ، فمثلا هيلز (Hales) كان يقول [١] (يجب أن نحرص دائما على عدم الشراء من الاجانب بقدر ما نبيع لهم ، لاننا اذا فعلنا ذلك نكون قد أفقرنا انفسنا وأغنيناهم) . وكذلك وليم سيسيل كان يقول (لاشيء يسرق القطر الانكليزي أكثر من زيادة الاستيراد على التصدير) [٢] . وكذلك اشار بيكن (Balcon) صراحة الى فكرة الميزان

---

(١) في رسالته (بحث حول النفع العام لمملكة انكلترة) طبعة ١٩٢٩ ، بالانكليزية .

(٢) عن توني وباور (Power) (الوثائق الاقتصادية في عهد التيودور) ، الجزء الثاني ، ص ٤٥١ ، بالانكليزية .

التجاري عندما أكد عام ١٦١٦ على ضرورة زيادة قيمة الصادرات على الاستيرادات ، لان الفضلة في الميزان التجاري سوف تعود للبلاد بالضرورة بشكل نقد أو سبائك[١] .

٢ ـ جوهر الاتجاه المركنتيلي :

ان الاتجاه المركنتيلي اذن ، كما طوره كبار الكتاب المركنتيليين ، كان موجودا دائما مع الافكار البليونية الا ان المركنتيليين طوروا الافكار السابقة وتعمقوا الى جذور الظواهر الاقتصادية التي حاول البليونيون اكتشاف أسبابها دون توفيق كاف . ان الاتجاه المركنتيلي لم ينكر الصلة بين مقدار السبائك الذهبية وتقلبات أسعار التحويل الخارجي ، الا انه رأى ان الظاهرتين معا : حركات الذهب الدولية وتقلبات أسعار الصرف متوقفتان على وضع الميزان التجاري ، أي ميزان الصادرات والواردات بالسلع[٢] .

وفيما يلي نشير الى بعض الاراء المركنتيلية ممثلة في بعض اقطابها الكبار :

٣ ـ رأي مسلدن (Misselden) :

كان أدورد مسلدن من اقطاب شركة (التجار المخاطرين) البريطانية الكبرى المعروفة ، وقد ساهم بقوة في المناقشات المركنتيلية التي كانت قائمة على قدم وساق في القرن السابع عشر في انكلترة كما ذكرنا ، فألف عدة رسائل في الدفاع عن الاتجاه المركنتيلي ، من أهمها رسالة (التجارة الحرة) عام ١٦٢٢ ، و (حلقة التجارة) عام ١٦٢٣ وقد استعمل لاول مرة مصطلح (الميزان التجاري) (Balance of Trade)

---

(١) نقلا عن هيتن (Heaton) (تاريخ أوربا الاقتصادية) ١٩٣٦ ، ص ٣٨٦ بالانكليزية .

(٢) راجع رول (ص ٧٥) .

بشكل مكتوب[1] في الرسالة الاخيرة ، لان رسالة بيكن التي استعملت التعبير قبل ذلك التاريخ لم تنشر الا في وقت متأخر . ويمكن تلخيص افكار مسلدن المركنتيلية من مجموع رسائله بالشكل التالي :

أ – ان اراء مسلدن لم تكن مجرد اراء نظرية ، بل قصد منها مباشرة الدفاع عن المصالح التجارية التي كان يمثلها عن وعي ومعرفة .

ب – هاجم مسلدن في رسالته الاولى (التجارة الحرة) شركة الهند الشرقية ، اعظم الشركات البريطانية حينذاك واكبر منافس للشركة التي يعمل فيها هجوما شديدا ، واتهمها بالتسبب في الركود التجاري في بريطانيا وذلك بتجارتها مع العالم الشرقي غير المسيحي واستنزافها للذهب البريطاني[2] .

ج – كان مسلدن مؤيدا للتدخل الحكومي في التجارة ، الا انه هاجم الاحتكار الفردي بمعناه الحرفي (احتكار شركة واحدة لقطاع معين) ، ودافع عما نسميه ، في الوقت الحاضر الاحتكار المشترك (Oligopoly) ، اي احتكار بضعة شركات للقطاع المختص[3] .

د – الا ان هجومه على شركة الهند الشرقية سرعان ما اختفى في رسالته الثانية (حلقة التجارة) ومن الثابت الآن ان السبب في ذلك هو انتماؤه للشركة المذكورة ، ولهذا فقد أكد في رسالته الثانية على فكرة الميزان التجاري وطورها تطويرا هاما يمكن تلخيص نقاطه الاساسية بالشكل التالي :

---

(١) نقلا عن فاينر (Viner) (دراسات في نظرية التجارة الدولية) ١٩٣٧ ، ص ٨ وبعدها بالانكليزية .

(٢) رسالة (التجارة الحرة) ، ص ١٣ – ١٤ ، بالانكليزية .

(٣) هكشر ، الجزء الاول ص ٢٧٠ – ٢٧٦ – ورول (ص ٧٦) .

١ ـ ان قيمة كل سلعة متوقفة على (صلاحيتها) (Goodness) الا ان سعرها متوقف على العرض والطلب •

٢ ـ ولما كان التحويل الخارجي (الصرف) سلعة كسائر السلع ، فان قيمته تتوقف هي الاخرى على صلاحيته ، وهـذا ما يعرف بسعر السك أو سعر التوازن (Mint Rate) الا ان سعره السوقي يتذبذب حول القيمة المذكورة (اي سـعر التوازن) حسب ظروف والطلب[1] •

٣ ـ ينتهي مسلدن من ذلك الى ان اسعار الصرف لا يمكن ان تكون السبب في حركات الذهب والفضة ـ كما اعتقد خطأ مالينس ـ لانها هي بالذات تتحدد بمستوى التجارة الخارجية •

٤ ـ وانطلاقا من هذه النقطة ينتقل المؤلف الى فكرة الميزان التجارى، لان مستوى التجارة الخارجية يتحدد في نظره بدراسة كفتي الميزان المذكور ، وعليه فان السياسة التجارية يجب ان تستهدف ضمان الميزان المناسب (اي لصالح البلاد) وتمنع حصول الميزان غير المناسب ، بغية زيادة ثروة البلاد وتلافي افقارها •

٥ ـ يقترح مسلدن عدة اجراءات لضمان الميزان التجاري المناسب ، منها تشجيع الصادرات والصناعات التصديرية ، وتثبيط الاستيرادات وخاصة الكمالية منها ، وتطوير صيد الاسماك للاستغناء عن الاغذية الاجنبية •

---

(١) راجع (حلقة التجارة) ، ص ٩٨ ، بالانكليزية •

٤ ـ آراء انطونيوسرا (A. Serra) :

كتب الماركنتيلي الايطالي الكبير انطونيوسرا رسالته الشهيرة (بحث مختصر حول الاسباب التي تؤدى الى وفرة الذهب والفضة في الممالك التي لا تملك مناجمهما)[١] في السجن عام ١٦١٣ • ويمكن تلخيص نقاطها الهامة فيما يلي :

أ ـ تبحث الرسالة ، كما يدل عليه اسمها ، في مجموعة الوسائل الواجبة الاتباع لزيادة ثروة البلاد بشكلها النقدى ، وذلك في الدول التي لا تملك مناجم الذهب والفضة •

ب ـ يتكلم سرا اولا عن الوسائل الخاصة بدول معينة ، ويذكر بينها وسيلتين : الاولى زيادة انتاج البلاد بحيث يمكن تصدير الفائض منه الى الخارج مقابل استيراد الذهب • والثانية هي الموقع الجغرافي الممتاز الذي من شأنه ان يساعد على التفوق في التجارة الخارجية •

ج ـ ثم ينتقل سرا الى الوسائل الممكن اتباعها من قبل جميع الدول على السواء ، ويميز بينها اربع وسائل هي : مقدار الصناعة ، نوعية السكان ، مقدار الاعمال التجارية ، واخيرا تنظيمات السلطات (الدولة) • وفيما يلي نذكر خلاصة عن الوسائل الاربع المشار اليها سابقا :

١ ـ يؤكد سرا على الوسيلة الاولى ، وهي الصناعة الوطنية ، ويذكر عدة اسباب لتفوقها على الزراعة : فهي اولا مستقلة عن الجو ، وهي ثانيا قابلة للمضاعفة بنفقات اقل نسبيا[٢] ، وهي ثالثا

---

(١) راجع الاصل الايطالي للرسالة في المجموعة التى نشرها الاقتصادى الايطالي كرازياني (Graziani) وقد ترجمت مقتطفات هامة منها الى الانكليزية في مؤلف مونرو (المرجع السابق) ص ١٤٥ ـ ١٦٧ •

(٢) أو حسب تعبير سرا حرفيا
(Con Minore Properzione spese) .

اغلى ثمنا لانهـــا غير قابلة للتلف ، وهي اخيرا اوفر ربحا من الزراعة بوجه عام[1] .

٢ ـ يؤكد سرا على اهمية السكان كعامل لاغناء البلاد ، كما يرى ان العامل المذكور متوقف على الخصائص الاخلاقيـة والامكانيات التكنيكية للسكان (مهارة ، سعي وجد روح المخاطرة . الخ).

٣ ـ كذلك يؤكد سرا على اهمية التجارة في البلاد ، ويشير الى انها دائما مصدر هام لجلب الثروة النقدية .

٤ ـ واخيرا يشير سرا الى اهمية التنظيم الحكومي في تشجيع او اعاقة الحصول على الثروة .

د ـ وفي ختام رسالته ينتقد سرا النظرية البليونية في تفسير ظاهرة خروج الذهب من البلاد ويؤكد في عبارة مشهورة (بان البضائع الاجنبية التي التي تحتاجها البلاد هي الملومة في ندرة النقود ، وليس ارتفاع سعر التحويل الخارجي)[2] .

هـ ـ ولهذا فيرفض سرا السياسة البليونية لمنع تصدير الذهب ، ويؤكد بان هذا التصدير اذا كان مقابل استيراد سلع اجنبية يمكن اعادة تصديرها باسعار اعلى ، فانه يصبح في هذه الحالة مصدر زيادة للثروة النقدية في البلاد .

٥ ـ آراء توماس مان (T. Mun) (١٥٧١ ـ ١٦٤١) :

أ ـ هناك شبه اجماع[3] بين مؤرخي الفكر الاقتصادي على ان توماس مان

---

(١) يلاحظ كرى (ص ٩٢) بأن سرا يشير في هذا السبب الى قانون الغلة المتزايدة في الصناعة وان كان لا يستعمل طبعا هذا التعبير .

(٣) نقلا عن مونرو ص ١٥٠ .

(٣) هاجم ماركس في الفصل الذي كتبه عن الاقتصاد السياسي في كتاب

هو اكبر الاقتصاديين الذين يمثلون الاتجاه المركنتيلي لا في انكلترة وحدها ، بل في جميع البلدان الاوربيـــة . كان مان تاجرا كبيرا ، اكتسب خبرة تجارية واسعة في ايطالية وبلدان الشـــرق الادنى ثم انضم لشركة الهند الشرقية عام ١٦١٥ وأصبح مديرها العـام حتى وفاتـه .

ب – نشر مان رسالته الاولى (بحث حول التجارة من انكلترة الى جزر الهند الشرقية) عام ١٦٢١[١] ، وقد دافع فيها بصورة مباشـــرة عن الامتياز الممنوح لشركة الهند الشرقية في تصـــدير الذهب للخارج بكميات معينة على شرط اعادة استيراده خلال مدة (٦) أشهر . وقـد دلل في هذه الرسالة على ان الشـــركة المذكورة كانت تستورد في الحقيقة من الذهب والفضـــة اكثر مما تستورده سائر الشـركات الاخرى مجتمعة ، وان الكميات المستوردة من قبلها منهما هي اكثـر بكثير من الكميات التي تصدرها) بسبب اعادة تصدير سلعها المستوردة

انكلز الشهير (الرد على دورنغ) ، المؤلف الاشتراكي الديمقراطي الالماني دورنغ هجوما شديدا ، لاعتباره سرا مؤسس علم الاقتصـــاد السياسي والممثل الاساسي للفكر المركنتيلي . لقد بين ماركس بأن توماس مان ، بتأثيره على الفكر الاقتصادي والتشريع الانكليزي لمدة تنوف على المئة سنة ، ولمهاجمته المباشرة الذكية للاتجاه البليوني (ويسميه ماركس : النظـام النقدي البدائي) يعتبر من دون شك الممثل الرئيسي الاول للفكر المركنتيلي (راجع الرد على دورنغ ، بالترجمة الانكليزية ، طبعة ١٩٤٣ ، ص ٢٥٦ – ٢٥٧) .

(٣) اخطأ ماركس في ظنه (الرد على دورنغ ، ص٢٥٦) بان هـــذه الرسالة نشرت عام ١٩٠٩ ، أي قبل نشر رسالة سرا السابقة الذكر عام ١٩١٣ ، اذ ان من الثابت الان تاريخيا ، هو ان توماس مان لم يلتحق بشركة الهند الشرقية التي كرس رسالته المذكورة للدفاع عنها الا عام ١٩١٥ (راجع رول ، حاشية ص ٧٩) .

باسعار اعلى بكثير من اسعار الاستيراد[1] .

على ان الرسالة المذكورة لم تخل من بقايا الاتجاه البليوني القديم ، فهي تستمر في اتهام الصيارفة والماليين بالتسبب في ندرة المعادن النفيسة، بحيلهم غير المشروعة .

جـ ـ على ان رسالة مان الثانية (كنز انكلترة بواسطة التجارة الخارجية) التي كتبها عام ١٦٣٠ ، ونشرها ابنه (بعد وفاته) عام ١٦٦٤ ، هي التي خلدته في تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث ، وهي التي كرست تطور الفكر المار كنتيلي في اعلى مراحله . ان الافكار الاساسية الواردة في هذه الرسالة يمكن اجمالها في النقاط التالية :

١ ـ يعتبر مان التجارة الخارجية اهم مصدر لاثراء البلاد ، ويضع التاجر في مركز القيادة والتوجيه لمجموع النشاط الاقتصادي .

٢ ـ لا يكتفي مان بتحليل مفهوم (الميزان التجاري) الذي سبق ان اشار اليه مسلدن ، بل يضيف اليه عنصرا جديدا في غاية الاهمية ، وهو مفهوم الـ Stock أو بتعبيرنا الحديث ، رأس المال ، انه لم يعد يخلط بين النقود ورأس المال كما فعل الكثير من المار كنتيليين ، بل ميز الرأسمال ، وخاصة بشكله النقدي باعتباره ذلك الجزء من النقود الذي يدر فضله أو فائضا أو بعبارة اخرى ، كان توماس مان يدافع بشكل مباشر وبكل وضوح عن رأس المال التجاري بجميع اشكاله[2] .

** (١) رول (ص ٧٩) .

(٢) فسر بعض الاقتصاديين (مثلا جونسن (Gohnson)) في كتابه : (الاقتصاديون قبل آدم سمث ، ص ٧٧ـ٨٩ ، بالانكليزية) مفهوم (الستوك) لدى توماس مان بأنه يعني (الرسمال المالي (Financial Capital) الا انه من الواضح ان هذا التفسير لا يمكن ان ينطبق على ظروف الرأسمالية التجارية حينذاك .

٣ – يرى مان ان مقياس (انتاجية) الرأسمال التجاري ، عند استخدامه في التجارة الخارجية ، هو قدرته على خلق (فائض) في الميزان التجاري ، وهذا هو الطريق الوحيد لجلب المعادن النفيسة لبلد لا يملك المناجم كانكلترة • ولهذا فهو يدعو الى اتباع سياسة تجارية قائمة على تثبيط الاستيرادات ومنع استهلاكها الداخلي وتشجيع الصادرات واعادة التصدير بكل الطرق •

٤ – يضع مان في فصل مشهور من رسالته (كنز انكلترة)[١] ، اوسع منهاج ماركنتيلي للسياسة التجارية ، وقد لخصه الاقتصادي الانكليزي كرى[٢] بالمواد التالية :

(أ) زراعة جميع الاراضي البور ، للاستغناء قدر المستطاع عن استيراد المواد الغذائية •

(ب) التقليل قدر الامكان من استهلاك الاغذية الاجنبية، وتجنب الاسراع في تغيير الاذواق في المواد الاستهلاكية •

(جـ) اتباع سياسة اسعار متنوعة حسب الظروف المختلفة ، وسنشير الى هذه النقطة بعد قليل •

(د) استخدام السفن البريطانية في التجارة الخارجية •

(هـ) الاقتصاد في استنفاد الثروة الطبيعية للبلاد ، وتكريس اكبر مقدار ممكن منها للتصدير الى الخارج • واذا كان لابد من الانفاق ، فليكن ذلك في الصناعات الوطنية ، لامكان تشغيل الفقراء من المواطنين فيها •

---

(١) راجع الفصل الثالث من الرسالة •

(٢) راجع كرى (ص ٨٧ – ٨٨) •

(و) توسيع مناطق الصيد في البحار المجاورة لانكلترة ، وعدم السماح للهولنديين للاثراء على حساب السمك الانكليزي

(ز) تكريس مناطق اقليمية معينة في انكلترة للتخصص في تجارة التوسط المربحة ، وتحويل انكلترة الى مركز توزيع دولي للتجارة العالمية .

(ح) تشجيع التجارة مع المناطق البعيدة ، حيث تكون اسعار المواد الاولية رخيصة جدا هناك .

(ط) لا بأس من تصدير النقود نفسها احيانا وفي بعض الظروف الخاصة . ولكن مان لا يبدى رأيا حاسما في الموضوع بل يؤجله لفرصة اخرى .

(ى،ك) تشجيع استخدام المواد الاولية المستوردة من الخارج في الصناعة الانكليزية ، لغرض اعادة تصديرها بشكل سلع مصنوعة ، وتشجيع السياسة المذكورة باعفائها من الرسوم الكمركية ، وباعطاء (منح تصدير) لها عند الحاجة ، للصمود امام المنافسة الاجنبية ولزيادة ثروة البلاد .

(ل) واخيرا يستعمل مان تعميما لا حدود له يضعه بالشكل التالي : (يجب ان نبذل كل ما في وسعنا) لتحقيق الاهداف المركنتيلية المذكورة .

٥ ـ يدعو مان لاتباع سياسة تسعير للصادرات ، مختلفة حسب الظروف ، ولكنه يؤكد فيها على النقاط التالية :

(أ) في السلع المحتكرة من قبل انكلترة ، لا بأس من اتباع سياسة اسعار مرتفعة جدا .

(ب) في السلع التنافسية ، يجب تسعيرها بشكل يضمن الفوز في المنافسة .

ج - لا يجدر اتباع سياسة تخفيض مصطنع في الاسعار لمجرد القضاء على المنافسين وبغية اعادة رفع الاسعار بصورة مصطنعة من جديد .

٦ - يشير مان الى اهمية (التجارة غير المنظورة)[١] في الميزان التجاري فيدعو الى حصر نقل التجارة الخارجية بالسفن الانكليزية ، للاستفادة من ارباح النقل والتأمين ... الخ .

٧ - على ان مان في آرائه حول النقود لم يستطع ان يرتفع عن المستوى المار كنتيلي في هذا الصدد بوجه عام. لقد كانت النظرية النقديةالمار كنتيلية استمرارا لآراء اورزم وبودان، اي استمرارا للنظرية الكمية للنقود ، لقد وقع المار كنتيليون في المأزق التالي : من جهة كانوا يخشون ندرة النقود في بلدهم خوفا من انخفاض الاسعار الداخلية بدرجة تفقدهم الربح في منافستهم مع البلدان الاخرى في التجارة الخارجية[١] ، ومن جهة اخرى كانوا يخشون ان تؤدى وفرة النقود في بلدهم الى ارتفاع الاسعار الداخلية الى الحد الذي يفقدهم القدرة على منافسة السلع الاجنبية ، أو كما عبر مان عن هذه المخاوف عندما قال حرفيا : (اخشى اننا ، عندما حصلنا على شيء من النقد بواسطة التجارة ، سوف نفقده من جديد بعدم قدرتنا على استثماره مرة اخرى في التجارة)[٢] ، أو بعبارة اخرى ان نظرة المار كنتيليين

---

(١) هكشر (الجزء الثاني ، ص ٢٣٨ - ٢٣٤) .

(٢) عن رسالته (كنز انكلترة) ص ١٧ .

للعلاقة بين مستويات الاسعار العالمية وظروف التجارة الخارجية، كانت نظرة وحيدة الجانب ، ولم يستطع الا الكلاسيكيون فيما بعد الربط بين العناصر الاساسية في نظرية التجارة الدولية ، اي عنصر الاسعار من جهة ، وكميات الذهب والفضة من جهة ثانية ، واسعار التحويل الخارجي من جهة ثالثة ، واخيرا وضع الميزان التجاري .

٨ ـ يشير مان الى دور التجارة في جلب الربح حتى على طبقة ملاكي الارض ـ لان الربح التجاري يزيد الطلب الفعال على المحصولات الزراعية وعلى الاراضي ، فترتفع اسعار الاولى ويزيد ريع الثانية ، وبذلك ترتفع ارباح طبقة الملاكين[١] .

٩ ـ يحلل مان تحليلا دقيقا[٢] توزيع كميات الذهب والفضة على البلدان المختلفة ويستنتج مستشهدا بمختلف الامثلة التاريخية من تاريخ اسبانيا وعدة دول اخرى على ان العامل الحاسم في التوزيع المذكور (من حيث طريقة التوزيع وحصص التوزيع) هو بالضبط الميزان التجاري للدولة المختصة . فاسبانيا ـ وهي التي كانت تملك اهم مناجم الذهب والفضة ـ لم تستطع الاحتفاظ بالمعدن الثمين بسبب العجز المستمر في ميزانها التجاري ، ولاضطرارها الى صرف رصيدها الذهبي على مجرد الاستيرادات . انها لم تحاول تعديل ميزانها التجاري بزيادة الانتاج فالصادرات ، فكانت النتيجة خرابها الاقتصادي .

١٠ـ يدرك مان بوضوح خطل المبالغة في تكديس الثروة النقدية

---

(١) راجع رول (ص ٨١) .
(٢) (كنز انكلترة) ، الفصل السادس ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

كهدف بذاته[1] ، وهو في ذلك يعبر عن التطور الكبير في الفكر المار كنتيلي المتأخر حول هذه النقطة . وبالرغم من انه يستمر في التأكيد على اهمية النقود كعامل في الحرب وكاحتياطي للطوارىء ، الا انه حتى في هذه الحالة يشير الى وظيفة النقود كمجرد وسيلة تبادل للحصول على الرجال والمؤن والذخائر والمواد الحربيةاللازمة[2] .

١١- يشجب مان عادة (التخفيض المعدني) للعملات الذهبية والفضية ، بنفس الحجج المعروفة سابقا ، واهمها اعادة توزيع الثروة على المجتمع بشكل غير عادل ، وخطر تهريب الثروة الوطنية الى الخارج ، وخطر اتخاذ الدول الاجنبية سياسة انتقامية مماثلة ، مما يهدد التجارة الانكليزية في الخارج .

١٢- كذلك يشجب مان سياسة وضع التقييدات الشديدة على التجار الاجانب في انكلترة وخاصة ارغامهم على صرف اثمان سلعهم المباعة في انكلترة في شراء السلع الانكليزية وذلك خشية اتباع الدول الاخرى سياسة انتقامية مشابهة ضد التجارة البريطانية الامر الذي يعتبره مان كارثة حقيقية على البلاد . ان ما يدافع عنه توماس من في هذه الآراء ، هو فيالواقع سياسة (حرية تجارة) للشركات الانكليزية الاحتكارية الكبرى المسيطرة على التجارة الخارجية حينذاك[3] .

---

(١) يعتقد كرى (ص ٨٩) ان في هذا الاتجاه لدى توماس مان ضد تكديس الذهب والفضة ، تكمن بذرة الانحلال في الفكر المار كنتيلي ، والتى أدت فيما بعد الى انهيار النظرية المار كنتيلية بمجموعها .

(٢) رسالته (كنز انكلترة) ص ٧٠ .

(٣) رول (ص ٨٣) .

١٣- ومن النقاط الهامة التي يتطرق اليها مان ايضا مسألة حدود التراكم المسموح به اقتصاديا للدولة (أو حسب تعبيره للامير)، فهو يرى ان هذه الحدود يقررها مقدار (الفضلة) في الميزان التجاري • اما اذا تجاوز التراكم الحكومي - عن طريق الضرائب والموارد الاخرى للدولة - الحدود المذكورة ، كان معنى ذلك تجريد التجارة من جزء من رأسمالها الضروري ، أو حسب تعبير مان ، كان معنى ذلك ان الامير يشقي رعاياه بدل اسعادهم Fleece But Not Flee ويستنزف معين الحياة في الاقتصاد الوطني لمجرد تحويله الى ذهب عاطل في كنوزه[١] • اما خلاصة رأيه في الضرائب فانها ضرورية بالرغم من انها شر بذاته ، وان الضرائب غير المباشرة ليست من الضرر بالشكل الذي يتصوره الناس ، لان ارتفاع اسعار المواد الضرورية يقابله ارتفاع مقابل في الاجور[٢] •

١٤- كذلك من الافكار الجديدة التي عرضها مان هو التمييز بين (الميزان التجاري العام) General و (الميزان التجاري الخاص) Particular • فالاول يتناول ميزان البلد التجاري مع مجموع الدول اما الثاني فهو الميزان الخاص مع كل دولة على حدة • والمهم في نظر مان هو ليس التوازن في الميزان التجاري مع كل دولة ، أو الميزان التجاري بالنسبة لكل تاجر (ما سماه جونز فيما بعد بميزان الصفقات Transactions [٣] - كما كانت السياسة المطبقة المثلى - بل هو وضع الميزان التجاري العام •

---

(١) (كنز انكلترة) ص ٦٨ •
(٢) (الكنز ، ص ٦١ - ٦٢) •
(٣) رول (ص ٨٤) •

وقد أدت هذه الفكرة الى الاهتمام منـــذ ذلك الحين باحصائيـــات التجارة الخارجية بالرغم من ان سياسة الموازين الخاصة بقيت مدة طويلة (حتى بداية القرن التاسع عشر في انكلترة مثلا) موضع الاهتمام الخاص من قبل الدول التجارية •

الخلاصة : ان اراء توماس مان في الميزان التجاري كانت متقدمة جدا بالنسبة للسياسة التجارية المتبعة من قبل الدول في ذلك العصر • لقد كان فهمه لتركيب الدفوع الدولية فهما في الاتجاه الصحيح • وبالرغم من ان نظريته انتصرت بسرعة ضد النظرية البليونية العتيقة (فقد ألغي حظـــر تصدير الذهب عام ١٦٦٣ في انكترة) الا ان فكرة الميزان التجاري بقيت تستخدم لدعم سياسة التحديدات والتقييدات التجارية الشـديدة ، بل انهـا كانت جزءا لا يتجزأ من نظرية النظام الكولونيالي (الاستعماري) بوجـه عـــام •

سادسا ـ آراء مونكريتيان Montchretien ١٥٧٦ ـ ١٦٢١ :

من النماذج الماركنتيلية الهامة في الفكر الماركنتيلي الفرنسي ، هـــو الشاعر والصناعي والكاتب الفرنسي انطوان مونكريتيان وذلك في مؤلفه (المطول في الاقتصاد السياسي) الذي نشـره عام ١٦١٥ وقدمه على شـكل نصائح اهداها للملك وملكة فرنسا حينذاك • ان مونكريتيان هو أول من استعمل تعبير (الاقتصاد السياسي) وان كان كتابه ليس بحثا في علـــم الاقتصاد ككل ، بل مجرد ملاحظات في الاقتصاد الفرنسي وخاصة فـــي الصناعات الفرنسية • ويمكن تلخيص النقاط الاساسية في الكتاب المذكور بالشكل التالي :

أ ـ يعطي مونكريتيان أهمية بالغة للزراعة ، وهذا خلاف الاتجـــاه الماركنتيلي العام • ولذلك فيعتبره بعض الاقتصاديين رائدا للمدرسة

الفيزيوقراطية[1] • ويعزو انحطاط الزراعة الفرنسية الى فقر الزراع وليس الى قلة خصوبة التربة •

ب ـ يعلق الاهمية الاولى على ضرورة الاستخدام الكامل ، وذلك لتطوير الصناعة الوطنية ، ويشجب البطالة (أو ما يسميه بالفرنسية Oisivte بحجج اخلاقية ، فهي ام الكبائر[2] ، والوباء الذي يفتك بالامم والشعوب • واذا كانت سعادة الانسان في ثروته فان ثروته ـ في نظر مؤلفنا ـ منوطة بالعمل •

جـ ـ يدعو المؤلف كذلك ـ للاكتفاء الذاتي ـ التام للاقتصاد الفرنسي ، ويغلف دعوته هذه بأغلفة من الوطنية الشوفينية المتطرفة ، ان فرنسا لتستطيع أن تستغني عن كل احد ـ حسب رأيه ـ ولكن العالم لا يستطيع أن يستغني اطلاقا عن فرنسا[3] • وينتهي من كل ذلك الى الدعوة لمنع الاستيراد منعا باتا[4] •

د ـ يؤكد مونكريتيان على فضيلة (الادخار) ، وضرورة الحد قدر الامكان من الاستهلاك ، لدعم الصناعة الوطنية • وهو يهاجم بهذه المناسبة اطلاق الحريات للاجانب للعمل في فرنسا ، ويستعمل حججا عاطفية ضد كل ما هو أجنبي بوجه عام ، كما يدعو الملك الى توفير كل ما هو ضروري لاسناد الصناعة الفرنسية في حربها الشعواء ضد الاجانب[5] •

---

(١) مثلا كرى (ص ٨١) •
(٢) مونكريتيان (بحث في الاقتصاد السياسي) ص ١٠١ بالفرنسية •
(٣) نفس المرجع (ص ٢٤) •
(٤) يقارن كرى (ص ٨٢) بين هذا الرأى لمونكريتيان وبين فكرة الدولة التجارية المغلقة Geschlossne Handelsstaat التي دعا اليها الرومانتيكيون الالمان في القرن التاسع عشر •
(٥) المرجع المذكور (ص ٧٣) •

هـ ـ يؤكد المؤلف على أهمية (التجارة الداخلية) ـ خلاف الماركنتيليين بوجه عام ـ ولا يوافق على التصدير الا بالنسبة للفائض الزائد على حاجة البلاد فقط • ان التجـارة الداخلية في نظـره لا تؤدي الى الخسارة الوطنية اطلاقا ، بعكس التجارة الخارجية التي هي أقـرب ما تكون الى المقامرة والمجازفة[1] •

و ـ بالرغم من انه يمجد ـ كسائر الماركنتيليين ـ الذهب والفضة الا ان كتابه يتضمن عبارة في غاية الاهمية (وان كانت منعزلة) تذكرنـا مباشرة بادم سمث والمدرسة الكلاسيكية •

يقول مونكريتبان : (ليست وفرة الذهب والفضة أو مقدار المـاس والجواهر هي التي تغني الدول وتزيد في ثرائها ، بل انها منافـع Accomodation الاشياء الضروريـة للحياة • ان من يملـك الاكثر من هذه الاشياء ، كان هو الاكثر ثراء)[2] •

وكما يقول كري ـ بحق ـ ان مثل هذه الاراء التي توجد أحيانـا لدى الماركنتيليين ، تجعل من الصعوبة وضع (نماذج) ملموسة للفكـر الماركنتيلي في مفكرين معينين بالذات ، ولهذا آثرنا في هـذه المحاضـرات التأكيد على الاتجاهات الموضوعية في النظرية الماركنتيلية أكثر من التركيز على الاشخاص الممثلين أنفسهم •

سابعا ـ تطور جديد في الاتجاه الماركنتيلي ـ الحمايـة الصـناعية وفكرة الاستخدام :

على انه مع تطور الزمن ، اتخذ تنظيم التجارة طابعا جديدا • فبـدل التأكيد السابق على ضرورة التدخل التجـاري لغرض تكديس الذهب

---

(١) نفس المرجع (ص ١٦١) •

(٢) نفس المرجع (ص ٢٤٤) •

الذهب والفضة في البلاد ، أصبح الدافع الاساسي لسياسة تشجيع الصادرات وتقليل الواردات هو حماية الصناعة الوطنية من جهة وخلق فرص جديدة للعمل والاستخدام من جهة أخرى ـ كهدف لذاته وكوسيلة لتقوية الدولة على السواء • ان هذا الاتجاه الجديد ، أو هذه المرحلة الجديدة في المار كنتيلية ، يمكن تلخيص نشوئها وتطورها كما يلي :

أ ـ ان فكرة الحماية الصناعية لم تكن جديدة تماما • فالاستاذ السويدي هكشر [1] مثلا يذكر أمثلة عديدة من ممثلين لها حتى في القرن الخامس عشر في ايطاليا ومنتصف القرن السادس عشر في انكلترة • كما سبق ان ذكرنا سابقا أمثلة على ترديد هذه الفكرة في كتاب (انطونيوسرا) السابق الذكر •

ب ـ ان الفكرة الاساسية في الاتجاه المار كنتيلي الجديد ، هي انتقال مركز الثقل في الفكر المار كنتيلي من تكديس رأس المال النقدي الى الصناعة الوطنية باعتبارها المصدر الحقيقي للثروة والقوة •

جـ ـ من النماذج البارزة لهذا الاتجاه في انكلترة هو المار كنتيلي (دافننت) Davenant الذي ميز بوضوح بين (مقياس) التجارة ، وهو الذهب والفضة وبين (مصدر) التجارة وهو منتوج البلاد الطبيعي والصناعي، أو حسب تعبيره حرفيا (ما تنتجه أرض البلاد وعملها وصناعتها)[2] •

د ـ على ان أهم من طور هذه الحجة (حجة العمل والاستخدام كأساس للميزان التجاري المناسب) وجعلها حجر الزاوية في نظريته العامة عن الاقتصاد الكولونيالي هو المار كنتيلي البريطاني الكبير (جايلد)[3] •

---

(١) هكشر ، الجزء الثاني ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ •

(٢) راجع مؤلفه (ابحاث في الموارد العامة) في مجموعة (مؤلفاته السياسية والتجارية) الجزء الاول ، ص ٣٥٤ •

(٣) في مؤلفه (بحث جديد في التجارة) ص ٢١٢ ـ ٢٢٦ •

ويمكن تلخيص أفكاره الاساسية فيما يلي :

١ - اعترف جايلد بان الاستعمار (الكولونيالية) قد تكون لـــه أضرار كبيرة بالاقتصاد الوطني اذا رافقته هجرة سكان البلاد المستعمرة الى المستعمرات • ويمكن فهم هذا الحرص العام على زيادة السكان لدى جميع الماركنتيليين بأهمية (العمل) للانتاج الوطني حينذاك ، لعدم تقدم التكنيك قبل الثورة الصناعية ، ولتناسب كمية الانتاج تناسبا طرديا مباشرا مع وفرة القـــوة العاملة ، أي مع وفرة السكان ، وارتباط كل تلك المشـــاكل مباشرة بالميزان التجاري (هبوط الانتاج يعني هبوط التصدير)•

٢ - على ان الاضرار السابقة للاستعمار يمكن أن تتحـول - في نظر جايلد - الى فوائد للبلد المستعمر (بكسـر الراء) ، اذا أرغمت المستعمرات على حصر تجارتها الخارجية بالدولـــة المستعمرة • وبهذا لا يكون لهجرة السكان الضرر المتوقـع ، وذلك لتعويضه بزيادة فرص العمل في الوطن الام ، بنتيجـة احتكار الاخير لتجارة المستعمرات •

٣ - يدافع جايلد عن الاستعمار البريطاني للمستعمرات الامريكية بحجج مختلفة منها ان السكان الانكليز الذين هاجروا اليهـــا كانوا مضطرين للهجرة الى خارج البلاد على أيـــة حال ، لاسباب سياسية ودينية واقتصادية مختلفة (كالبيورتان والمشردين والمجرمين ••• الخ) ، ومنها - وهذا هو المهم - ان المهاجرين استطاعوا اكتشاف فرصا واسعة للعمل والانتاج في المستعمرات الامريكية اضعاف اضعاف الفرص في بلادهم ، وذلك بنتيجة رخص العمل ووفرته هنالك •

٤ ـ ينتهي جايلد من كل ذلك الى هذه النتيجة ، وهي ان القيمة الحقيقية للمستعمرات تتوقف على امكانية تحويلها الى سوق لتصريف منتجات البلد الام وحدها ، وكمجهز للمواد الاولية ،وكاحتياطي للعمل الرخيص [١] .

ثامنا ـ الرأسمالية تتحول من مرحلتها التجارية الى مرحلتها الصناعية :

ان الحجج الجديدة السابقة لدى الماركنتيليين المتأخرين ، وانتقال مركز الثقل في الفكر الماركنتيلي من التجارة الى الصناعة بشكل تدريجي ، انما كانت تعكس التطور الفعلي التدريجي في النظام الرأسمالي من مرحلته التجارية الى مرحلته الصناعية . وقد انعكس الاتجاه المذكور في تناقص ثقة الفكر الماركنتيلي باستمرار بالتدخل الحكومي في التجارة والصناعة ، فالماركنتيلي (دافننت) مثلا بدأ يؤكد بان التجارة هي بطبيعتها حرة ، وان القوانين الرسمية التي تحد من حريتها يندر ان تعود بالفائدة على الجمهور [٢] . الا ان هذه الاراء لم تؤثر في السياسة التجارية لدول ذلك العصر ، لان التحول الصناعي في تلك الفترة من تاريخ تطور الرأسمالية كان يتطلب على العكس زيادة التدخل الحكومي والمزيد من الحماية الرسمية للصناعة الوطنية والاعتماد على الحكومات لدحر المنافسة الاجنبية. وقد استمرت هذه السياسة في أهم الدول القومية الناشئة حينذاك طيلة القرن السابع عشر واغلب سني القرن الثامن عشر . لقد وضعت أسس الصناعة الرأسمالية في تلك الفترة ، وقد تم ذلك بفضل سياسة حماية تجارية دقيقة ، كانت تتضمن ـ فيما تتضمنه ـ فرض رسوم كمركية على الاستيرادات وحظر تصدير ادوات الانتاج ، ومنع هجرة العمال المهرة ، وتشجيع استيراد المواد الاولية اللازمة للصناعة ، والاشراف الدقيق على نوعية المنتوج

---

(١) رول (ص ٨٦) .
(٢) عن هكشر (الجزء الثاني ، ص ٣٢٢) .

الصناعي الوطني ، ومنح المساعدات المالية السخية للصناعيين المتفوقين ... الخ[1] .

ان المهم هو ادراك ان المغزى الحقيقي لزيادة التدخلات الحكومية في الصناعة والتجارة الخارجية في جميع الدول الناشئة في المائة عام التي سبقت الثورة الصناعية وسبقت ظهور كتاب ادم سمث (ثروة الامم)، هو ليس تطور الرأسمالية التجارية ، بل انجلالها وبداية تحولها الى الرأسمالية الصناعية . لقد أدت النظرة المركنتيلية وظيفتها التاريخية وهي الدعم الايديولوجي لنمو الرأسمال التجاري ، وقد أدى الرأسمال التجاري هذا وظيفته التاريخية وهي الغاء القيود الاقطاعية وانشاء الدولة المركزية وتوفير جميع الشروط التاريخية والاقتصادية لنمو ونضوج الرأسمالية الصناعية فيما بعد .

تاسعا ـ ملاحظات الاستاذ هايمان على الفكر المركنتيلي : (٢)

يتضمن الفصل الذي كرسه هايمان للفكر المراكنتيلي بعض الملاحظات الهامة رأيت تلخيصها ومناقشتها فيما يلي :

أ ـ ان الدولة القومية الحديثة كانت الاطار الذي نشأ في داخله المجتمع البرجوازي والاقتصاد الرأسمالي . وهذا هو الذي يفسر ـ في نظر هايمان ـ الطابع التدخلي للنظام الرأسمالي في مرحلته الاولى ، أو بعبارة اخرى ان الدولة المذكورة استطاعت استخدام نفس الاجهزة الاقطاعية لاغراض معادية للاقطاع وفي مقدمة ذلك تطوير

---

(١) راجع بصورة خاصة تطبيقا نموذجيا لهذه السياسة على عهد الوزير الفرنسي كولبير Colbert في بودان (المرجع المذكور ، الفصل الاول) ، وقد اطلق بعض الاقتصاديين اسم (الكولبيرتية) على مجموع النظرية والسياسة المركنتيلية .

هايمان (تاريخ المذاهب الاقتصادية) طبعة ١٩٤٥ ، ص ٢٤ـ٣٦

الرأسمالية[1] . ان هـذا التفسير هو تفسير (سياسي) للطابع الاحتكاري للرأسمالية التجارية ، والاصح هو القول بان الطابع المذكور كان مرجعه ضعف الرأسمال التجاري بالنسبة للاقتصاد الاقطاعي السائد حينذاك ، واندماج مصالح الدول والتجار معا ضد العلاقات الاجتماعية الاقطاعية ، وهذا ما يعترف به هايمان نفسه في مواضع مختلفة من كتابه . لقد سبق ان انتقدنا هذا التفسير السياسي لنشوء الرأسمالية ، وقلنا ان (الدولة) لم تكن الا اداة بيد الرأسمال التجاري لتطوير نظام الرأسمالية التجارية . والامثلة العديدة التي يذكرها هايمان نفسه (ص ٢٧) تدل بوضوح على هذه الحقيقة .

ب ـ يؤكد هايمان ـ بحق ـ بان الطابع التدخلي للرأسمالية الاولى لا يجردها من صفتها الرأسمالية ، وان قصر النظام الرأسمالي على نظام المنافسة الحرة ليس له مبرر اقتصادي أو تاريخي ، ويعقد في ذلك عدة مقارنات بين الدول الغربية والدول الوسطى والشرقية في اوربا .

جـ ـ يفسر هايمان تركيز المركنتيليين على النظرية السياسية ، دون وضع نظرية اقتصادية مستقلة ، بحقيقة الطابع التدخلي للرأسمالية الاولى ، والدور الهام الذي لعبته الدولة في تثبيت الرأسمالية التجارية . ان هذا الرأى صحيح اذا اعتبرت السياسة هي (الشكل) الذي غلفت به الآراء الاقتصادية للمركنتيليين .

د ـ يبدو ان هايمان يعتبر المركنتيلية هي المرحلة الاولى للرأسمالية[2] ، أو بعبارة اخرى يخلط بين المركنتيلية (وهي اتجاه فكري) وبين اساسها المادى وهو نظام الرأسمالية التجارية (وليس الفكر المركنتيلي

---

(١) هايمان (ص ٢٤ ـ ٢٧) .
(٢) هايمان (ص ٢٨) .

الذي يعكسها) هي المرحلة الاولى من مراحل النظام الرأسمالي .

هـ – يدافع هايمان عن نظرية النقود الماركنتيلية على اساس انها لم تكن تختلف من حيث الجوهر عن النظرية الكلاسيكية . فادم سمث مثلا اكد على ان الثروة لا تكمن في النقود بل في السلع . ولكن الماركنتيليين ايضا – حسب تفسير هايمان – انما اكدوا على اهمية النقود لانها في ظروف عصرهم كانت العامل الاساسي لتحريك تداول السلع . انني اعتقد ان هذا التفسير للنظرية النقدية الماركنتيلية خاطىء تماما . ان ما كان يؤكد عليه الماركنتيليون هو وظيفة النقود كـ (رأسمال) وليس وظيفتها كـ (وسيلة تبادل) ، اي كعامل لتحريك السلع . وبهذا فقط يمكن الدفاع عن نظريتهم وفهم وظيفتها الحقيقية ، انهم كانوا يدافعون عن الرأسمال التجاري وعن دوره الاساسي الذي لعبه في القضاء على الاقطاع وانضاج مستلزمات نظام الانتاج الرأسمالي . وهذا ما يعترف به هايمان نفسه في العبارة الآتية[1] : (لقد اصبحت النقود لاول مرة نقطة البداية ونقطة النهاية معا في المشروع الرأسمالي . لقد اصبحت النقود رأس المال للمشاريع Business Capital وهذه الحقيقة وحدها هي التي تفسر جوهر النظرية النقدية الماركنتيلية خاصة وجوهر الفكر الماركنتيلي عامة[2] .

و – يفسر هايمان نظرية (الفائدة) الماركنتيلية تفسيرا صحيحا ، على

---

(١) هايمان (ص ٣١) .

(٢) في محل اخر (ص ٣٣) يحاول هايمان تفسير تمجيد الماركنتليين للنقود تفسيرا نفسانيا على اساس ان الذهب والفضة كانا ضروريين لشحذ (شهوة الربح) Lust في الرأسماليين الاوائل ، وهي العامل الذي كان ضروريا لنشوء الرأسمالية . وبالرغم من شيوع هذا التفسير النفسي في الاقتصاد الاكاديمي ، بنتيجة مؤلفات فيبرو سومبارت خاصة ، فانه واضح الخطأ ، شأن جميع التفسيرات المثالية للتاريخ .

اساس انها كانت تعكس مستلزمات الاستثمار الرأسمالي وخاصة القروض الرخيصة (ص ٣٣) .

ز ـ يشجب هايمان تفسير الفكر الماركنتيلي باعتباره يعكس مستلزمات الرأسمالية التجارية (ص ٣٥) ، بحجة ان الماركنتيليين المتأخرين اهتموا بالحماية الصناعية من جهة وعالجوا بعض مشاكل الصناعة (كمشكلة العمل والاستخدام) من جهة اخرى . ان حجج هايمان هذه تستند ـ فيما نعتقد ـ الى افتراضات خاطئة انتهت به الى فهم خاطيء للتفسير الذي ينتقده .

(١) فاولا ان الرأسمالية التجارية لا تعني مصالح التجار فقط ، دون مصالح القطاع الصناعي ، بل تعني سيطرة الرأسمال التجاري على مجموع القطاعات الاقتصادية . ان الرأسمالية التجارية هي الاسم الذي اطلق على النظام الاقتصادي بكامله الذي ساد في دول اوربا الغربية بين اواخر القرن الخامس عشر واوخر القرن الثامن عشر ، وكان يتميز كما رأينا بسيطرة الرأسمال التجاري والربوي على مجموع الاقتصاد الوطني (بما في ذلك القطاع الصناعي الذي كان لا يزال حرفيا ويدويا حينذاك) . وينتج عن ذلك ان اهتمام الماركنتيليين ببعض مشاكل الصناعة لا يتناقض مع تمثيلهم لنظام الرأسمالية التجارية ، بل هو على العكس يؤلف جزءا لا يتجزأ من نظريتهم الماركنتيلية .

(٢) ان مركز الثقل في النظرية الماركنتيلية تغير في ثلاث مراحل كما رأينا : في المرحلة الاولى كان التركيز على التحويل الخارجي (الاتجاه البليوني) ، وفي المرحلة الثانية كان التركيز على الميزان التجاري والتجارة الخارجية ، وفي المرحلة الثالثة اصبح التركيز على الميزان التجاري والصناعة الوطنية . وكان التحول المذكور في مراحله

المختلفة يعكس التحول الحقيقي في النظام الرأسمالي نفسه : فالمرحلة الاولى كانت تعكس مستلزمات عملية التراكم البدائي لرأس المال ، والمرحلة الثانية كانت تعكس نمو مصالح الشركات التجارية التي كانت تحتكر الاسواق الخارجية ، والمرحلة الثالثة كانت تعكس نمو مصالح التجار الصناعيين ، اي الذين سيطروا على الصناعات الحرفية وحولوها الى مشاغل يدوية (مانوفكتورات) وكانوا الرواد المباشرين للرأسمالية الصناعية .

ان هذه الحقائق الثابتة تاريخيا ، والتي يشير اليها اكثر الاقتصاديين الاكاديميين (دون ان يستفيدوا منها عادة في وضع تفسير صحيح للفكر المار كنتيلي) كافية للرد على هايمان فيما اعتقد . ان الاستاذ الامريكي نيومان يبدى تفهما اكثر للفكر المار كنتيلي عندما يكتب (بأن المار كنتيلية كسائر المذاهب الاخرى هي نتاج عصرها ومحيطها ، وقد كان ذلك المحيط في تغير مستمر ، لقد كان الانتقال لمذاهب اكثر لبرالية بطيئا وتدريجيا ، ولم يكن هناك انفصام دراماتيكي بين المار كنتيلية والمذهب الذي اعقبها)[1] .

كما ان الاستاذ الامريكي الآخر هاني كان اكثر ادراكا لجوهر المار كنتيلية ، عندما اكد ان هدف المار كنتيلية هو ضمان الحصول على (الربح الصافي للدولة كتاجر ، أو بتعبير ربما كان افضل ، للتجارة داخل الدولة)[2] . نعم ، ان المار كنتيلية كانت تمثل مصالح التجار ودولة التجار ،

---

(١) نيومان (تطور الفكر الاقتصادي) طبعة ١٩٥٢ ، ص ٢٣ ، وهو يرى بان المار كنتيليين ـ وليس ادم سمث ـ هم الاباء الروحيون للاقتصاد الحديث . وهذا الرأي صحيح اذا قصد بالاقتصاد الحديث ، الاقتصاد الاكاديمي بعد ١٩٣٠ ، وخاصة الاقتصاد الكينزى .

(٢) هاني (ص ١٤٤) ويشير هاني الى نفس الفكرة في محل اخر بطريقة اخرى ، فيذكر بان المار كنتيلية كانت ناجحة تماما في انكلترة وفرنسا والمانيا .. الخ . لان (البلاد) بأجمعها استفادت من تطبيقها في

لا في القطاع التجاري فقط بل في سائر القطاعات الاقتصادية أو بعبارة واحدة ، مصالح (الرأسمالية التجارية) .

عاشرا ـ يعقوب اوزر والفكر الماركنتيلي :

سبق ان اشرنا الى نظرية الاقتصادي الامريكي المعاصر يعقوب اوزر واستشهدنا بها كمثل بارز للتفسير الطبقي لتاريخ الفكر الاقتصادي (ص ٢٣٠) . وها نحن نلخص استنتاجات المؤلف المذكور من تطبيق نظريته في دراسة المدرسة الماركنتيلية[١] :

أ ـ الخلفية الاجتماعية للمدرسة :

يرى اوزر ان الخلفية الاجتماعية للفكر الماركنتيلي هي (الرأسمالية التجارية) التي انبثقت داخل النظام الاقطاعي وتقدمت مع تفسخ وانحلال النظام المذكور ، وقد تميزت بازدياد اهمية المدن ، والنمو التدريجي للتجارة الداخلية والخارجية ، وزيادة استعمال النقود . ومن العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة ، اكتشاف الذهب في نصف الكرة الغربي ، وكذلك الاكتشافات الجغرافية الكبرى المرتبطة بنمو تكنيك الملاحة البحرية . لقد احتل التاجر ، كوسيط بين المنتج والمستهلك ، الدور الاساسي في الاقتصاد الرأسمالي الجديد . كما ان الدول القومية ، بمستعمراتها الجديدة وحروبها التوسعية وصراعاتها المتعددة ، من الظواهر السياسية المميزة للمرحلة الجديدة . ان هذه الخلفية الاجتماعية هي التي استلزمت وضع نهاية للفكر الاقطاعي القديم المتخلف ، وصياغة مذهب جديد يعترف بقيمة واهمية التاجر ، ويمجد القومية البورجوازية الناشئة ، ويبرر سياسة التوسع الاقتصادي والعسكري للدول الاوربية الحديثة .

السياسة الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى يريدان يقول انها كانت نظرية تمس الاقتصاد الوطني بمجموعه والطبقات الاجتماعية جميعها ، وليس الاقتصاد التجاري فقط او فئة التجار (هاني ص ١٤٢ ـ ١٤٣) .

ب ـ جوهر المدرسة الماركنتيلية :

ان الافكار المشتركة لدى الماركنتيليين ، في نظر أوزر هي الافكار الرئيسية التالية :

١ ـ اعتبار الذهب والفضة افضل اشكال الثروة ، واعتبار السبائك المعدنية وسيلة الحصول على الثروة والقوة معا ، ومن هنا دعوة الماركنتيليين للميزان التجاري الملائم .

٢ ـ الدعوة للقومية المتطرفة ، لان الدولة القوية وحدها تستطيع فتح المستعمرات والاحتفاظ بالطرق التجارية العالمية والانتصار في الحروب الاقتصادية . ان مفهوم الماركنتيليين للاقتصاد كان مفهوما سكونيا (ستاتيكيا) ، ولهذا فلم يتصوروا امكان التقدم الاقتصادي لاية امة الا على حساب الامم الاخرى . ومن الطبيعي ان تكون قوميتهم تلك عسكرية الطابع وذات مسحة عدوانية .

٣ ـ الدعوة لسياسة الحماية التجارية ضد المنتوجات الصناعية والمواد الاولية الاجنبية ، في حالة ضرورتها للصناعة الوطنية ، ومنع تصدير المواد الاولية الوطنية . ان هذه السياسة تستند الى تفضيل مصلحة التاجر على مصلحة المستهلك ، وكان من مقتضاها ارتفاع الاسعار ، وتراكم المعدن النفيس .

٤ ـ الدعوة الى استغلال المستعمرات ، واحتكار التجارة معها ، واخضاع اقتصادها كليا للاقتصاد الوطني ، كما تدل على ذلك مثلا قوانين الملاحة ، السيئة الصيت ، في انكلترا (في عامي ١٦٥١ و ١٦٦٠) التي حصرت نقل التجارة مع المستعمرات بالسفن الانكليزية ، وحرمت تصدير اكثر منتوجات المستعمرات لغير انكلترا ، وفي بعض المنتوجات، اوجبت المرور بانكلترا قبل شحنها للدول الاخرى . كما انها حرمت

على المستعمرات الاستيراد الا من انكلترا ، وفي بعض الحالات حصرتها في أضيق الحدود • كذلك حرمت عليها ان تقوم بالانتاج الصناعي وذلك لابقائها كمجرد مجهزة للمواد الاولية اللازمة للصناعة الانكليزية •

٥ ـ الدعوة لحرية التجارة داخل القطر ، بمعنى الغاء الرسوم والضرائب الداخلية • ولكن المركنتيليين شجعوا الاحتكارات التجارية في الداخل ، ودعوا للامتيازات التجارية للفئات المتنفذة من الرأسماليين التجاريين •

٦ ـ الدعوة للحكومات المركزية القوية ، القادرة على تنظيم الاقتصاد الرأسمالي الجديد ، عن طريق تشجيع الامتيازات الاحتكارية للشركات الكبرى في التجارة الخارجية ، وتضييق المنافسة الاقتصادية، وتقديم المنح والمساعدات للزراعة والتعدين والصناعة ، وحمايتها بالرسوم الكمركية ، ووضع شروط قاسية بقصد تحسين نوعية المنتوجات المعدة للتصدير • كما أن الحكومات المذكورة كانت ضرورة حتمية لتحقيق الاهداف المشار اليها سابقا (القومية ، الحماية ، الاستعمار ، التجارة الدولية ••• الخ) •

٧ ـ الدعوة لزيادة السكان وذلك لضمان العمل الوفير والرخيص ، الضروري للنظام الجديد • ولهذا كوفحت في عصرهم البطالة والتشرد والسرقات •• الخ ، في صفوف الشغيلة بأفظع الوسائل المتصورة • لقد شنق هنرى الثاني في انكلترا (١٥٠٩ ـ ١٥٧٤) ٧٢٠٠ عاملا بتهمة السرقة • وعوقب المتشردون منهم بقطع الاذان ، وفي حالة العودة للتشرد بالشنق • وفيعا م ١٥٣٦ اعلن عقاب كل من يرفض العمل من الشغيلة بالاستعباد لدى الشخص الذي قدم العمل اليه ، وقد صدر قانون في زمن الملكة اليزابيث عام ١٥٧٢ يقضي

بجلد المتسولين غير المجازين ، وفي حالة العود يقضي بشنقهم الا اذا ارغب احد في تشغيلهم لديه ، وفي حالة العود الثاني يقضي القانون بشنقهم بدون قد او شرط • ويلخص اوزر الفكر الماركنتيلي في هذه المسألة بالشكل التالي (يدعو المذهب الماركنتيلي لزيادة ثروة الامة ولكنه يستثني من الثروة المذكورة اكثرية الشعب) • وقد كتب (ماندفيل) Mandeville الفيلسوف الهولندي المعروف ، المقيم في انكلترا (١٦٧٠ – ١٧٣٣) ما يلي (من اجل سعادة المجتمع ••• يجب الاحتفاظ باعداد كبيرة من الناس في حالة من الجهل والفقر معا) • ان زيادة السكان ، التي دعا اليها الماركنتيليون ، اذن ، مرتبطة بالعمل الرخيص من جهة ،وبتوفير الجنود اللازمين لخوض الحروب الاستعمارية من اجل ثراء السادة الجدد •

ج – أية فئات اجتماعية خدمتها او حاولت ان تخدمها المدرسة الماركنتيلية؟:

من الواضح ان الماركنتيلية خدمت فئات الرأسماليين التجاريين بالدرجة الاولى ، الى جانب الملوك وحاشيتهم البيروقراطية • على انها ، بصورة خاصة ، خدمت الفئات العليا الاحتكارية من الرأسمالية التجارية • ويستشهد أوزر بعشرات الامثلة من تاريخ الدول الرأسمالية لاثبات هذه الحقيقة • ففي عام ١٦٥٠ مثلا حرمت الدولة في انكلترا تكفين الموتى بغير الاكفان الصوفية ، بالرغم من ان التقاليد الدينية كانت تقضي باستعمال الاكفان الكتانية ، وذلك لمجرد دعم المصالح الصوفية المتنفذة في انكلترا حينذاك • وفي فرنسا كلفت قوانين الحماية التجارية ، وما ولدته من صراعات مسلحة في الداخل والخارج ، ١٦٠٠٠ قتيلا بين عامي ١٦٨٩ و ١٧٥٩ •

د – فعالية المدرسة الماركنتيلية :

لقد كان الفكر الماركنتيلي ، فيما يرى أوزر ، استجابة طبيعية للمرحلة التاريخية الجديدة ، مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاقطاعي المكتفي

بذاته الى الاقتصاد النقدي والائتماني الجديد • ان تأكيد المدرسة على زيادة النقود في التداول كان ضرورة يقتضيها توسع التجارة السريع ، كما ان اجراءات المدرسة لزيادة رصيد الدولة الذهبي كان ضرورة تقتضيها الظروف الحربية للدول القومية الناشئة • ان تدفق المعدن النفيس لداخل البلاد كان من شأنه توسيع وتعميم الاقتصاد السوقي وتسهيل جباية الضرائب وتوسيع حجم الانتاج وزيادة الاسعار والارباح • ويلاحظ أوزر ان الماركنتيليين ادركوا النظرية الكمية للنقود ، ولكنهم لم يدركوا اهمية سرعة التداول النقدي Velocity of Circulation والمعروف ان (لوك) ـ الذي يعتبر احدى الحلقات الرئيسية بين الفكر الماركنتيلي والفكر الكلاسيكي ـ كان من اوائل من اشار الى عامل سرعة التداول عند تطرقه للنظرية الكمية للنقود[٢] وأطلق عليها نفس الاسم Quickness of Circulation كذلك ادرك الماركنتليون العلاقة المباشرة بين زيادة كمية النقود وانخفاض الفائدة وبالتالي تنشيط الاقتصاد • ولعل من اهم اسباب (فعاليتهم) تاريخيا ، هو تغييرهم للموقف العام من طبقة التجار ، واعتبارها الطبقة المنتجة ، المفيدة لا لنفسها فقط ولكن للامة والمملكة على السواء • كما ان نظرتهم للقومية وللدول المركزية القوية الجديدة ، القادرة وحدها على توحيد الاوزان والمقاييس والنقود والقوانين على نطاق الامة ، وتنظيم التجارة والصناعة ، وضمان اخطار القطاع الخاص ، وتشجيع الاحتكارات التجارية الكبرى ، وتوفير حوافز الاستثمار الرأسمالي ، وتوسيع السوق الرأسمالية على نطاق متزايد بفضل السياسة الاستعمارية •• الخ ، لعل هذه النظرة للدولة والامة ، كانت من اهم اسباب فعالية الفكر الماركنتيلي •

هـ ـ اسباب (تخلف) الفكر الماركنتيلي :

يشير أوزر الى تغير الوقائع الاقتصادية ، وظهور خبرات جديدة في

التطبيق ، اظهرت تخلف الفكر الماركنتيلي وعدم مسايرته للاحداث، ووقوفه في النهاية كعقبة تعترض تطور ونمو النشاط الاقتصادي • ومن العوامل التي يشير اليها أوزر ، نمو المؤسسات المصرفية التي قللت من اهمية الاعتماد مباشرة على المعادن النفيسة ،وتوسع الاقتصاد السوقي الذي اظهر ان اشكال الثروة العينية Real (من مكائن وسلع ومواد انتاج ونقود ائتمانية) اهم من اشكالها النقدية المعدنية • كما ان الثورة الصناعية أحلت (المنظم) الصناعي Entrepreneur محل التاجر باعتباره الشخصية الاساسية في النظام الاقتصادي ، وكذلك فان النمو الاقتصادي الهائل الذي صاحبها جعل من الممكن الاعتماد على القوى الناشئة في المجتمع ، وعلى حرية النشاط الاقتصادي ، اكثر من الاعتماد على التنظيم الاحتكاري المباشر • كذلك فان التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا ، الذي صاحب واعقب الثورة الصناعية ، اعطى الامال في امكان تحقيق نمو اقتصادي في جميع البلدان ، دون ضرورة اغتناء بعضها على حساب البعض الآخر • الخلاصة ان الاجراءات التدخلية الشديدة التي اجريت في ضوء النظريات والسياسات الماركنتيلية ، اصبحت غير ضرورية في الظروف الجديدة ، وهذا هو سبب فقدان المدرسة الماركنتيلية فعاليتها السابقة •

من الواضح ان تحليل اوزر ، الذي لخصناه اعلاه ، للماركنتيلية ، يؤيد من حيث الاساس تفسيرنا للمدرسة المذكورة ، ويؤكد بان جوهر الفكر الماركنتيلي انما هو دعم التراكم البدائي لرأس المال ، بالرغم من ان أوزر يتجنب استخدام هذا المصطلح والمصطلحات الماركسية الاخرى في كتابه بوجه عام •

ولعل من المناسب هنا الاشارة الى ان شومبيتر الذي يفصل في منهجيته بصورة مطلقة بين عنصري (التحليل) و (السياسة) في الفكر الاقتصادي ،

والذي يؤكد على ان كلا الموقفين المتناقضين[٣] في الفكر الاكاديمي المعاصر بالنسبة للماركنتيلية ، الموقف المؤيد لها والموقف المعارض لها ، انما يستندان الى مجرد تفضيل (سياسي) لـ (السياسة) الماركنتيلية وليس الى العناصر التحليلية من الفكر الماركنتيلي ، اعترف صراحة في مؤلفه الكبير (تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٣٣٧، الهامش رقم (٣) ، ١٩٥٥ ، بالانكليزية)[٤] بان الفكر الماركنتيلي يمكن ان يفهم بوضوح في ضوء ظروفه التاريخية ، وانه يتضمن (وسائل مناسبة لتحقيق اهداف يمكن الدفاع عنها بصورة عقلانية في ضوء تلك الظروف) ، وان كلا الاهداف والوسائل المذكورة مرتبطة بدورها بمجموعة من القيم ، هي الاخرى مرتبطة – بين اشياء اخرى – (بالتركيب الطبقي وبمصالح الجماعات) و (ان كثيرا من سياسات العصر الماركنتيلي يمكن ان تنسب في الواقع الى مصالح بعض الفئات التي يمكن تشخيصها بدقة ، أو لضغوط الفئات المذكورة ، وانها يمكن ان تكتسب عقلانية واضحة اذا نظرت من وجهات نظر تلك الفئات الضاغطة) .

حادي عشر – جدل اكاديمي حول الفكر الماركنتيلي – كينز ، هيكشر ، بلوغ ، شتافنهاغن :

يرى الاستاذ الامريكي بلوغ في مؤلفه الهام (النظرية الاقتصادية – نظرة الى الوراء ، الفصل الاول ، ١٩٦٢ ، بالانكليزية)[٥] بان جوهر

الهوامش :

(١) راجع الفصل الثاني من كتابه (تطور الفكر الاقتصادي ، ١٩٦٣ ، ص ٨ – ٢٤ ، بالانكليزية) . وكذلك راجع
Oser - Evolution of Economic Thought, 1963.

(٢) راجع رسالته حول (بعض الاعتبارات المتعلقة بنتائج تخفيض الفائدة ورفع قيمة النقود) المنشورة عام ١٦٩٢ ، ولو انها كتبت قبل ذلك ببضع سنوات ، على ما يؤكد كينز في (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود) ١٩٣٦ ، حاشية ص ٣٩٣ .
Locke -- Some Considerations of the Consequences of the

الفكر المار كنتيلي هو فكرة (الميزان التجاري الملائم) ، وان الخطأ الاساسي في الفكر المذكور ، كما نبه الى ذلك آدم سمث ، هو الخلط بين النقود ورأس المال ، وبين الميزان التجاري وميزان الدخل الوطني والاستهلاك الوطني • ولكل هل هو خلط حقا ؟ لقد حاولنا ان نثبت في الفقرات السابقة ان المار كنتيليين لم يكونوا يقصدون بالنقود (الكنز أو السبيكة حسب تعبيرهم) الوظائف النقدية المعروفة ، بل الرأسمال التجاري بالضبط ، والدليل على ذلك ، صيغهم البايولوجية وتعابيرهم العضوية ، من قبيل ان النقود هي (حياة التجارة) أو انها (الروح الحية للتجارة) ••• الخ • هذا فضلا عن ان البارزين من مؤلفيهم اوضحوا الفرق صراحة بين النقود ورأس المال والثروة ، مثلا توماس مان • وقد ثار جدل غريب في الادب الاكاديمي المعاصر حول مركز الاهتمام الحقيقي للمار كنتيليين ، فرأى البعض ان اهتمامهم تركز حول فكرة الميزان التجاري الملائم ، وانهم قصدوا بها فعلا انها المقياس الوحيد للرخاء الاقتصادي للامة Economic Welfare وهذه هي خطيئتهم الكبرى (راجع بالوغ ص ١٠ ، وفاينر في مؤلفه المشار اليه سابقا) ، بينما رأى البعض الآخر ان مركز اهتمامهم كان منصبا على خلق عوامل الانتاج ، وان فكرة الميزان التجاري لم تحتل الا جزءا يسيرا من تفكيرهم وكتاباتهم (راجع مثلا جونسون في كتابه : المفكرون السابقون على آدم سمث ، ١٩٣٧ ، بالانكليزية)[٦] • ونحن نعتقد ان طرح المسألة على هذا الشكل هو طرح خاطىء ، اذ ليس هناك اي تناقض بين فكرة الميزان التجاري الملائم التي ركز عليها المار كنتيليون وفكرة خلق عوامل الانتاج ، بل بالاحرى ان الفكرة الاولى (والمقصود منها دعم تراكم رأس المال) كانت

Lowering of Interest and the Raising of the Value of Money.

Keynes -- The General Theory of Employment, Interest and Money, 1936.

الوسيلة لديهم بالضبط لتحقيق هدف تشجيع عوامل الانتاج الرأسمالي • ومن هذا الرأى ايضا الاستاذ الالماني شتافنهاغن ، الذي يؤكد في مؤلفه عن (تاريخ النظرية الاقتصادية ، ص ١٧ من الاصل الالماني ، ١٩٥٧)[٧] بان النقود ـ والاصح تسميتها برأس المال في نظرى ـ لدى الماركنتيليين لم تكن هدفا بحد ذاته ، بل مجرد وسيلة لشحذ الانتاج والتجارة والاستهلاك ، وان فكرة الميزان التجاري لديهم لم تكن الا تعبيرا عن الرغبة في تطبيق السياسة الاقتصادية التدخلية على جميع مرافق الاقتصاد الوطني • وعليه فهو يشخص جوهر الماركنتيلية ، بحق ، بانه السياسة الاقتصادية التي قصدت شحذ القوى الانتاجية ، بوسائل اختلفت عن بعضها حسب الظروف الوطنية في البلدان الاوربية المختلفة وحسب مرحلة التطور الاقتصادي في كل منها (في مرحلة الرأسمالية التجارية طبعا) •

ان الخلط الحقيقي ، اذن ، لم يكن خلط الماركنتيليين ، بل هو خلط المدرسة الكلاسيكية عندما أساءت فهم الجوهر الحقيقي للفكر الماركنتيلي وحاولت تفنيده على اساس النظرية الكمية للنقود ودورها في تحقيق التوازن الذاتي للميزان التجاري ولميزان المدفوعات متجاهلة كون الماركنتيليين (توماس مان مثلا منذ ١٦٣٠) لم يجهلوا بالتأكيد هذه النظرية ، ولكنهم لم يجدوا اي تناقض بينها وبين فكرة الميزان التجاري الملائم ، ذلك لان الفكرة الاخيرة كانت تهدف الى تراكم رأس المال التجاري وليس الى زيادة التداول النقدي ، كما توهم الكلاسيك وبعض انصارهم المعاصرين من امثال فاينر ، وعلى الخصوص المؤرخ السويدي هيكشر[٨] •

وكما ان كثيرا من النقد الاكاديمي المعاصر للماركنتيلية يقوم على خلط في الفهم فان دفاع الكثير من الاكاديميين المعاصرين عن الماركنتيلية ، لا يستند هو الآخر على اساس علمي • ان البعض منهم يدافع عن الماركنتيليين بحجة ان نظريتهم كانت تهدف لقوة الدولة وتحقيق الاوتاركية

القومية (الاكتفاء الذاتي) • وهذه الحجة التي روجتها غالبا المدرسة التاريخية الالمانية وانصارها الانكلوساكسون (شمولر ، روشر ، كننغهام ، اشلي ••• الخ) حجة سطحية ، سبق ان فندناها تفصيلا ، على اساس من تشخيص الطبيعة الرأسمالية التجارية للدولة المركنتيلية ، وعلى اساس فهم أدق للعلاقة بين السياسة والاقتصاد • اما الكينزيون ، فهم يدافعون عن المركنتيلية ، لانها في زعمهم وضعت اليد على المفتاح الحقيقي للمشكلة الاقتصادية ، وهو هبوط الحافز على الاستثمار وارتفاع الميل الحدى للادخار ، وانها ادركت الوسيلة الصحيحة لحل المشكلة المذكورة ، وهي تخفيض سعر الفائدة ، واتباع سياسة تضخمية مناسبة ، بقصد زيادة العرض النقدي وبالتالي زيادة الحافز للاستثمار ، ورفع مستوى العمالة • وهكذا فتفسر المدرسة الكينزية جميع النظريات المركنتيلية وتبررها من هذه الزاوية الكمية للنقود • ان العيب الاساسي في هذا الدفاع المشهور عن المركنتيلية ، الذي سجله كينز في الفصل الثالث والعشرين (ص ٣٣٣ - ٣٧١) من كتابه الاساسي (النظرية العامة) بعنوان (ملاحظات حول المركنتيلية) يقوم على تفسير خاطىء لطبيعة المرحلة التاريخية التي عكستها النظريات المركنتيلية وهي مرحلة الرأسمالية التجارية ، ومحاولة تعميم مشاكل مرحلة الازمة العامة للنظام الرأسمالي (المرحلة التي يعكسها الفكر الكينزى) على المرحلة السابقة ، واستخدام المفاهيم والمنطلقات والفروض الكينزية ، ذات الطبيعة التاريخية الخاصة والمسحة البريطانية الواضحة[٩] ، لتحليل مرحلة تاريخية مختلفة جذريا • مثال ذلك ان ظاهرة (البطالة) التي شجبها المركنتيليون ، في اقتصاد متخلف كان زراعيا في الاساس (البطالة الموسمية في الزراعة والصناعة الحرفية) هي غير ظاهرة البطالة المزمنة (التكنولوجية أو الدورية) Technological, Cyclical التي شغلت اذهان الاقتصاديين الكينزيين في الاقتصاد الرأسمالي الصناعي المتطور في الثلاثينيات من هذا

القرن • ان البطالة التي اثارت اهتمام الماركنتيليين هي البطالة الارادية Voluntary الناجمة عن العزوف بصورة ارادية عن العمل ، ومهما كانت الاسباب الداعية لذلك ، في حين ان البطالة الكينزية هي البطالة الناجمة عن عدم كفاية الاستثمار لاستيعاب كامل الادخار ، بسبب ارتفاع حجم المدخولات في حالة الاستخدام الكامل Full - Employment مما يسبب افراطا نسبيا في حجم رأس المال ، وانخفاضا في معدل الربح Rate of Returns وبالتالي نقصا في الطلب على الاستثمار ، مما يؤدى الى هبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ، وانخفاض في مستوى العمالة •

الخلاصة ان تقييم كينز للفكر الماركنتيلي يكشف الطابع (التجريدى) و (اللاتاريخي) للمنهج الكينزي ، ومحاولة النظر لجميع النظريات التاريخية السابقة من زاوية المنطلقات الكينزية نفسها ، والاتجاه لتعميم مشاكل رأسمالية الدولة الاحتكارية State - Monopoly Capitalism على مشاكل مرحلة الرأسمالية التجارية[١٠] • هذا بصرف النظر عن خطأ المنطلقات الكينزية نفسها وسطحيتها على العموم ، مما سنشير اليه عند دراستنا المفصلة للفكر الكينزي •

لقد أثار التقييم الكينزي للفكر الماركنتيلي جدلا طويلا في الفكر الاقتصادي المعاصر ، انعكس في مؤلفات عدد كبير من الاقتصاديين في البلدان الرأسمالية والاشتراكية معا ويحسن ، بالنسبة للادب الاقتصادي الاشتراكي المعاصر ، مراجعة المؤلف الجماعي الحديث الذي نشرته دار ديتز في المانيا الديمقراطية بعنوان (الاقتصاد البورجوازي في الرأسمالية المعاصرة ، ١٩٦٧ بالالمانية)[١١] والمؤلفات المشار اليها فيه •

تتمة الهوامش

(٢) الموقف المعارض للماركنتيلية يتجسد في المدارس اللبرالية عامة ، ومن أبرز امثلتها المعاصرة كتاب جيمس انجل (نظرية الاسعار الدولية ،

١٩٢٦ ، الفصلان الثاني والثامن) وكتاب يعقوب فاينز (دراسات في نظرية التجارة الدولية ، ١٩٣٧ ، الفصلان الاول والثاني) .

Angell - The Theory of Interernational Prices, 1926.
Viner - Studies in the Theory of International Trad, 1937.

اما الموقف المؤيد للماركنتيلية فيتمثل على الاخص في المـــــدارس الوطنية وخاصة في المانيا .

(٤) Schumpeter - History of Econmic Analysis, 1954

(٥) Blaug - Economic Theory in Retrospect, 1963, pp. 9-24.

(٦) Johnson - Predecessors of Adam Smith, 1937.

(٧) Stavenhagen - Die Geschischte der Volkswirtschaftslehre, 1957.

(٨) Heckscher - La Epoca Mercantilista, Traduction por Roces, 1944.

ترجمة اسبانية لمؤلف هيكشر عن (الماركنتيلية) للاستاذ روئس ، ١٩٤٤ .

(٩) يبالغ بعض الاقتصاديين المعاصرين في اضفاء طابع قومـــــي (بريطاني) صرف على الفكر الكينزى ، راجع عـلى الاخص شـومبيتر فـي الفصل الاخير الذي كرسه للاقتصاد الكينزي في كتابه (عشرة اقتصاديين كبار) .

Schumpeter - Ten Great Economists

(١٠) راجع نقد الاستاذ السويدي هيكشر لاراء كينز في الماركنتيلية في مقالته عن (المذهب الماركنتيلي) في (موسوعة العلوم الاجتماعية)

Encyclopedia of Social Sciences.

(١١) Die Burgerliche Okonomie im Modernen Kapitalismus, Berlin, Dietz Verlag, 1967; herausgegeben von Herbert Meissner.

الفصل السادس

الكامراليون الالمان الاوائل

١ ـ تطور العلم الكامرالي

٢ ـ نماذج من الفكر الاقتصادي الكامرالي

أ ـ بيخرس

ب ـ هورنغ

ج ـ داريس

٣ ـ (الاقتصاد السياسي) ليوستي

٤ ـ الحقوق والامتيازات المالية للملوك ودورها في الفكر الكامرالي

٥ ـ الكامرالية والماركنتيلية ـ الاتجاهات الخمسة

الفصل السادس

الكامراليون الالمان الاوائل

اولا ـ تطور العلم الكامرالي : ـ

(الكامرالية) الالمانية هي الاسم الذي اطلق بصورة عامة على (المار كنتيلية) الالمانية والمساوية طيلة ثلاثة قرون أو اكثر[1] ، وهي تستحق دراسة خاصة ، لطبيعة مشاكلها النوعية المتميزة، ولصياغتها المتماسكة نسبيا ، ولصلتها المباشرة بالفكر الاقتصادي الالماني اللاحق • ان الكامرالية Kameralwissemschaft مشتقة من كلمة Camera اللاتينية ومعناها (الغرفة) ، وقد استعملت الكلمة في العصور الوسطى للدلالة على الغرفة التي كانت تخزن فيها مدخولات الملوك • وبالنسبة للملوك الجرمان (الفرنك) استعملت الكلمة الالمانية المقابلة Kammer للدلالة على الخزينة الملكية ، وتوسع مفهوم الكلمة فشمل جميع الممتلكات الملكية • واصبحت الكامرالية هي فن ادارة الممتلكات المذكورة ، وتقدم هذا الفن لحد كبير خاصة بعد اصلاحات الامبراطور ماكسميليان في انسبروك وفينا (١٤٩٣ ـ ١٥٠١) بحيث مهد الطريق لانشاء كراسي جامعية لتدريسه فيما بعد • اما من ناحية محتوى الكامرالية ، فقد تطور مع الزمن ومع توسع العناية بالامور الاقتصادية • كان في البداية مزيجا من افكار سياسية وقانونية وتقنية واقتصادية ، الا انه تحرر من الفقه في اواخر العصور الوسطى ، وامتد ليشمل ، ليس فقط ادارة الخزينة الملكية الخاصة ، بل نطاقا اوسع من امور السياسة الاقتصادية • وقد طغى التكنيك على الاقتصاد في علم الكامرالية خلال القرن الثامن عشر ، ولكن في بداية القرن التاسع عشر ، امكن فصل

الاقتصاد الكامرالي عن القضايا التقنية ، وقد كان لتطور علم الاقتصاد السياسي في انكلترا وفرنسا اثر ملموس في ذلك • وكدلالة على هذا التطور نشير الى مؤلف شمالتز[٢] (موسوعة العلوم الكامرالية) عام ١٨١٩، حيث وسع مفهوم الكامرالية ليشمل جميع ما يتصل بمدخولات الشعب بالاضافة الى الضرائب ، مع تمييز واضح بين فرعي التكنولوجيا والاقتصاد السياسي • وكذلك نشير الى مؤلف (راو)[٣] : (حول علم الكامرالية ، ١٨٢٥) الذي يميز بين الاقتصاد التكنيكي الخاص والاقتصاد السياسي العام ، داخل العلم الكامرالي • وخلال مجموع التطور المذكور كانت (المالية) تحتل مركزا مرموقا في الفكر الكامرالي •

ان احد الجذور الاساسية لفهم تطور ومحتوى الكامرالية الالمانية هو تخلف التصنيع في الدول الالمانية الى فترة متأخرة نسبيا • لقد كانت المانيا كما هو معلوم ممزقة الى عدة دويلات وامارات متصارعة في خضم شديد من الفوضى السياسية والاقتصادية ، في الفترة الممتدة بين حكم شارل الخامس الى نهاية حرب الثلاثين ، وقد ذهبت عبثا كل محاولات التوحيد المالي والاقتصادي ، كمشروع تعريفة قومية عامة (١٥٢٢ -١٥٢٣) ومشروع عملة قومية موحدة (مشروع كوبر نيكس) والصراع السياسي المعروف حول السك النقدي Der Muenzpolitische Streit ... الخ • وقد اصابت المانيا اشد الكوارث الاقتصادية بسبب الحروب الداخلية قبل صلح وستفاليا (١٦٤٨) ، فانخفض عدد سكانها لحد مخيف ، وتراكمت ديون ملوكها أو امرائها ، وتخربت اراضيها شرقا وغربا وغزيت من قبل الاتراك والفرنسيين ، وقضت على تجارتها منافسة الدول التجارية النشيطة الجديدة كهولاندة وفرنسا وانكلترا • ولهذا فقد كانت الحاجة للاصلاح الاقتصادي من قبل السلطات السياسية حاجة صارخة • وفي ضوء هذه الظروف العصيبة ، نشأت الكامرالية في البداية كعلم ضروري لتدريب

الموظفين والاداريين على قواعد اصلاح الشرور الاقتصادية التي اصابت الدول الالمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، خاصة وان نظام الضرائب كان متخلفا جدا في الدول المذكورة .

ترجع افكار الكامراليين الى بداية القرن السادس عشر ، حيث نجد بذورها لدى لوثر واوسا Ossa (١٥٠٦ - ١٥٥٦) ، ثم بصورة اوضح ، لدى الاستاذين الحقوقيين جورج اوبرخت Obrecht (الذي يمكن اعتباره اول كامرالي حقيقي) وبزولد Besold في اواخر القرن المذكور . وفي اوائل القرن السابع عشر برز بورنتز Bornitz وكلوك Klock (١٥٨٣ - ١٦٥٥) . ان الكتاب المذكورين اكدوا على بعض الافكار المشتركة ، من قبيل اهمية النقود ، زيادة السكان ، ضرورة التدخل الحكومي ، ولكنهم اختلفوا حول نقاط اخرى من قبيل اعتماد نفقات الدولة على موارد الدومين الملكي أو تحديد معدل الفائدة تحديدا قانونيا ، أو مدى وطبيعة الحقوق والامتيازات المالية للملوك Regalien تجاه رعاياهم . كما ان الموضوعات التكنيكية (كالزراعة وصيد الاسماك وصناعة الحرير) كانت تحتل اهمية خاصة في كتاباتهم .

وفي عام ١٦٥٥ نشر الكامرالي الالماني سكندروف كتابه (دولة الامراء الالمانية)[٤] الذي استحق بسببه لقب (اب الكامرالية الالمانية) ، وابرز ما في الكتاب اتجاه الكاتب لفصل الجوانب الاقتصادية عن الجوانب السياسية أو المالية أو الادارية الصرفة ، وموقفه المعتدل بالنسبة لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، ومعارضته للطابع الاحتكاري لنظام الطوائف والاصناف الحرفي . ويمكن ان يرتبط بالكاتب المذكور ، عدد من الكامراليين الالمان ، ابرزهم بيخرز Bechers (١٦٣٥ - ١٦٨٢) وهورنغ Hornig وشرودر Schroder (١٦٤٠ - ١٦٨٨) . ثم تحولت

الكامرالية الى علم اكاديمي (جامعي) متطور ، مع بروز كاسر Gasser ودارين Daries ودتمار Dithmar وتزنكه Zinke (١٦٩٢-١٧٦٨) وعلى الاخص يوستي Just (١٧١٧ - ١٧٧١) الذي جمع بين الاستاذية الجامعية والخبرة الادارية في حياته على السواء •

ثانيا ـ نماذج من الفكر الاقتصادي الكامرالي :ـ

١ ـ بيخرس في (البحث السياسي (٥)) ١٦٦٧

ان العنوان الالماني الاصلي لمؤلف الدكتور يوحنا يواخيم بيخرس عنوان طويل (بحث سياسي حول عوامل صعود وهبوط المدن والاقاليم والجمهوريات وعلى الاخص كيفية اغناء البلد بالسكان والطعام) • وفي الكتاب الاول ، يستعرض المؤلف القواعد التي بموجبها يجب تنظيم طبقات وطوائف دويلة ما ينتز ، ويؤيد ضرورة تحديد اسعار ونوعيات السلع المنتجة من قبل السلطة العامة ، ولكنه يدعو لاضعاف سلطات (الطوائف) الحرفية الوسيطة (نسبة للعصور الوسطى) وافساح الحرية للعمل الماهر لممارسة نشاطاته خارج نظام الطوائف • كذلك يدعو المؤلف لضرورة تعاون الطبقات المنتجة الثلاث (التجار والفلاحون والحرفيون) لما فيه تقدم الجميع وذلك تحت اشراف الحكومة • ويدعو صراحة لعدم فرض ضرائب او رسوم باهضة على التجارة والتجار من شأنها أن تعرقل اعمالهم وبالتالي تحول دون الفوائد الاجتماعية الناشئة عنها ، أو تحمل المجتمع الاسعار المرتفعة التي تنشأ بالضرورة عن ارتفاع الضرائب ، أو تؤدي الى سيطرة الاجانب على التجارة الداخلية ، أو الى اضعاف الاستهلاك القومي • ويبدي المؤلف نفس الاراء بالنسبة للضرائب على الصناعات الحرفية وما تؤدي اليه من ارتفاع في الاسعار ، وزيادة الاستيراد ، وفقدان الزراعة سوقها الداخلية • يحتل التاجر والتجارة حجز الزاوية في فكر المؤلف ، فعلى

ازدهارها يتوقف في نظره ازدهار الزراعة والصناعة على السواء ، ان ازدهار التجارة يؤدي الى الحفاظ على المواد الخام داخل البلد والى تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات وعدم التفريط بالنقد الوطني • يقسم المؤلف السوق الى سوق داخلية وسوق خارجية ، وفي الوقت الذي يمكن تحويل السوق الداخلية الى سوق احتكارية يستثنى الاجانب من دخولها ، لايمكن تحويل السوق الخارجية الى سوق احتكارية الا بسياسة اقتصادية حكيمة تقوم على تخفيض الاسعار وتحسين النوعية وتقليل النفقات ، بتشجيع العمل الماهر والاستاذية الفنية وبضمان مستوى حياة رخيص داخل البلد ، بتقليل الضرائب على الاغذية المستوردة • يهاجم المؤلف ثلاثة شرور اقتصادية : هي اولا ـ الاحتكار الفردي Monopolium ـ مثل احتكار نظام الطوائف ـ لانه يؤدي الى حرمان التجار من ممارسة نشاطاتهم الحرة ، وبذلك يؤدي الى اضعاف السكان ، وثانيا ـ المنافسة القاتلة Polypolium حيث تؤدي الى عدم كفاية الارض بالنسبة للزراع ، او العمل بالنسبة للصناع ، أو السوق بالنسبة للتجار ، فيؤدي جميع ذلك الى تخريب وسائل المعيشة (مثال ذلك سياسة هولندة) ، وثالثا ـ الاحتكار شبه الفردي ـ Propolium ـ أي المتجه نحو الاحتكار الفردي ـ ، مثال ذلك شركة الهند الشرقية البريطانية ، والذي يشمل المضاربة بالاسعار ، مما يضر أشد الضرر بالمجتمع ، أما المؤسسات الاقتصادية التي يشدد المؤلف على أهميتها للدولة فهي (العملة) السليمة و (المشغل) الاقتصادي و (المتجر) الحر و (المصرف) القوي ، ويربط جميع هذه المؤسسات بتوفير عرض وطلب سليمين وكافيين لثروة البلد النقدية • وهناك ما يدل على ان المؤلف أحاط بما يسمى بقانون كريشام واشار الى سياسات عدد من البلدان الاوربية ، من وجهة نظر القانون المذكور • كما انه ركز على ضرورة الاحتفاظ بالنقود داخل البلد ، وحبذ فرض ضريبة بنسبة ٥٪ على تصدير النقود ومن رأيه ان النقود يجب ان تكون معدنية صرف وان كان لا يتشدد في الاحتفاظ

للوحدة النقدية بكامل قيمة عيارها المعدني ، كما انه يدعو لمراقبة شديدة على الصرف الخارجي باقامة مؤسسات مصرفية على الحدود للقيام بذلك • أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد كتب بيخرس الشيء الكثير عنها ، ودعا الى دعمها وتطويرها عن طريق الشركات الموجهة • ان بيخرس ، كما هو واضح من مجموع آرائه السابقة ، كان ماركنتيليا بصورة حاسمة •

٢ ـ هورنغ في (النمسا فوق الجميع اذا هي ارادت ذلك)، ١٦٨٤(٦)

كان لهذا المؤلف الصارخ في عنوانه ، شهرة كبيرة في زمنه كنموذج للادب الكامرالي الالماني • وفكرته الرئيسية هي ان بامكان النمسا (بلد الكاتب) أن تبز جميع الدول الاوروبية في القوة والثروة ان كرست جهدها لاستغلال مواردها وتجميع رأسمالها ومقاطعة الصناعات الاجنبية •• الخ • ان قوة وتفوق البلد يكمنان في نظر المؤلف في قدرته على توفير الفائض الذهبي والنقدي والمواد الاخرى الضرورية لمعيشة ابنائه ، وجميع ما يمكن استخراجه من موارده الخاصة • وكذلك تتوقف قوة البلد على مقدار العناية بالموارد المذكورة والحرص عليها وحسن استخدامها •

ان الفكرة الاساسية اذن في مؤلف هورنغ هي فكرة (الاكتفاء الاقتصادي الذاتي) • وقد حاول المؤلف ، باستعراض الميزان التجاري للنمسا في حالتي الوفر والعجز ، ان يبرهن على قدرة البلاد ، باستغلال خاماتها المعدنية والغذائية الوفيرة وزيادة انتاجها المدني والغذائي ، ان تحصل بسهولة على فائض في الميزان التجاري • على ان مفهوم المؤلف للفائض النقدي (الذهبي والفضي) لم يكن متزمتا أو ضيقا ، فهو لايدعو لمجرد تكديس المعادن النفسية ، ولا يعتبر التكديس المذكورة وحده علامة على الثروة ، ولكنه في نفس الوقت يؤكد أهمية الذهب بالنسبة لقوة وثروة الامة ، وخاصة بالنسبة لاستقلالها الاقتصادي وعدم وقوعها ضحية للتبعية الاجنبية • ان مفاهيم هورنغ للقوة والثروة مفاهيم نسبية ، ولذلك

فهو لا يفتأ عن المقارنة بين اقتصادات الدول المختلفة ، لان هذه المعطيات الاقتصادية لم تعد في نظره معطيات مطلقة كمية ، بل معطيات نسبية ونوعية .

عند تحليل المؤلف للمقولات الاقتصادية ، يصنفها الى نوعين : الاول يسميه (الشيء بنفسه) ، وهو يتوقف على الطبيعة وحدها ، والثاني يشمل الترتيبات المناسبة للتجارة والصناعة الداخلية والخارجية ، وهذا النوع لا يتوقف على الطبيعة وحدها بل على الارادة البشرية أيضا . وفي التحليل الاخير ، يقسم المؤلف الاشياء نفسها (النوع الاول) الى صنفين : الصنف الاول يشمل الذهب والفضة ، والصنف الثاني ـ يتناول جميع الاشياء الاخرى الضرورية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ... الخ .

ان الذهب والفضة يعادلان الاشياء الاخرى استعمالا وقيمة (بعبارته Nuetzen Werth und) ، ويتميزان عنها جميعا باستعمالها الاجتماعي او ما يسميه المؤلف (المدني) .

ويقترح هورنغ المبادىء الاساسية التالية لتحقيق الاكتفاء الذاتي القومي ، وما يسميه (الاقتصادات القومية العامة) . وهذه المبادىء أو القواعد التي كثيرا ما كررها الكامراليون الالمان فيما بعد ، هي مزيج نموذجي من الماركنتيلية عامة والشكل الكامرالي منها خاصة : ـ

أ ـ ان الارض ، بجميع ما على سطحها أو في باطنها ، يجب أن تختبر بدقة لضمان أحسن استعمال لكل ما تحتويه للامة ، وهذا يصدق على الاخص بالنسبة للذهب والفضة .

ب ـ جميع خامات البلد التي لا تستهلك أو التي تستخدم بشكلها الخام ، يجب أن تصنع بقدر الامكان ، داخل البلد .

ج ـ ان القيام بكل ذلك يوجب العناية بالعنصر البشري اي بالسكان، ومنعهم من البطالة أو امتهان المهن السخيفة ، وانتهاج كل السبل لتدريب

وتعليم الحرفيين ولو بالاستفادة من الخبرة الخارجية .

د ـ يجب الاحتفاظ بالذهب والفضة داخل البلد ، على أن لا يبقيا عاطلين بل في تداول دائم واستثمار مستمر في المشاريع المربحة .

هـ ـ يجب اشباع حاجات السكان بقدر الامكان بالمنتوجات الوطنية ، والاستغناء عن المنتوجات الاجنبية .

و ـ وفي حالة ضرورة استيراد السلع الاجنبية ، يجب مبادلتها ، لا بالذهب او الفضة ، بل بطريق مقايضة المنتوجات الوطنية .

ز ـ كذلك يجب استيراد السلع المذكورة بشكلها الخام فقط وتصنيعها داخل البلد .

ح ـ في جميع الصناعات يجب الاهتمام بتصدير سلعها النهائية الى الخارج مقابل الذهب والفضة ، ويجب العناية بايصال التصدير الى جميع ابعاد الكرة الارضية .

ط ـ لايجوز استيراد السلع الاجنبية عندما يكون لدى البلد فائض منها ، ولو كانت أسعارها أوطأ من أسعار السلع الوطنية .

ان المباديء المذكورة من شأنها ، في نظر هورنغ ، توفير وتوسيع السوق الوطنية وتحويل نقود البلد الى رساميل عاملة (بعبارته Verlagscapitalien) ، وارغام الصناع الاجانب على النزوح الى النمسا بحثا وراء العمل والخبز . أما موقف المؤلف من نظام الطوائف فهو موقف انتقادي على العموم ، ولكنه يعترف بالضبط الذي اشاعه النظام المذكور في ميدان الصناعة الحرفية .

من الكتاب اللذين تأثروا مباشرة بهورنغ هو الكامرالي فون شروردر [٧] Schroder الذي كان مستشارا حكوميا في هنغاريا وقد

حملة شديدة ضد نظام الطوائف ، ودعا الى دعم القروض العامة وزيادة الرسوم والضرائب والتأكيد على توازن الميزان التجاري وقد تأثر شرودر أيضا ـ في سفراته الى انكلترا ـ بالفكر الماركنتيلي الانكليزي .

٣ ـ داريس (المباديء الاولى للعلوم الكامرالية) ، ١٧٥٦

لقد عني فردريك وليم الاول بالعلوم الاقتصادية والكامرالية ، وأسس كراسي جامعية لهذا الغرض في جامعتي هالة وفرانكفورت الاودر [٨] مما اعطى دفعة قوية للكامرالية الجرمانية ، وركز خاصة على جوانبها التكنيكية .

في مقدمة الكتاب يبدى المؤلف امتنانه لعدد من الكامراليين الالمان ، وخاصة شروردر ورف وديتمار ، ويستعرض الاعتراضات الموجهة لعلم الكامرالية وخاصة لطبيعتها العملية والتقنية ، وعدم امكان اثباتها الا بالخبرة المباشرة ، واستعصائها على التعميم ، وبعد مناقشة وتفنيد هذه الاعتراضات ، ينتقل المؤلف لبيان مصدري الدخل السنوي وهما في نظره اولا : المهارة او ما يسميه القدرة على استخدام الامكانيات البشرية ، وثانيا : الملكية او ما يسميه البضائع المملوكة ذات الاستعمال السنوي ، والتي تكون في نظره (صندوق رأس المال) ، والمصدر الثاني أكثر ضمانا من المصدر الاول . ان تعريف المؤلف لـ (رأس المال) يعتمد على تحليله المذكور لمصادر الدخل ، فهو يعرفه بانه (تلك الملكية المكتسبة ذات الصفة المستديمة والتي تثبت فعاليتها السنوية لاستعمالاتنا) .

يحلل المؤلف طبيعة السلطة بالاشارة الى ان الامير يمكن أن ينظر اليه من زاويتين : زاوية كونه انسانا عاديا ، وزاوية كونه صاحب سيادة يستحق دخلا ملكيا . وفي الحالة الاخيرة يتكون الدخل الملكي من (مجموع ثروة الدولة ورعاياها) ، ولكن من أجل ضمان استمرارية الدخل المذكور ، يجب عدم تجاوز السلطة على رؤوس أموال الرعايا لان رخاء الامير ورخاء

الرعية لا ينفصلان •

من النقاط المهمـــة الواردة في مؤلف داريس ، تصنيفه للعلـــوم الكامرالية • ان الكامرالية تشمل الفروع التالية :ـ

الفـــرع الاول يشـــمل الاقتصـــاد الريفـي أو الزراعـــي ، المكرس لدراسة قوى الطبيعة واستثمارها ومن اهم مواضيعه موضـــوع الزراعة وموضوع تربية الحيوانات • الفرع الثاني يشمل الاقتصاد المدني ، المكرس لدراسة تعاون الانسان مع الطبيعة في المشاغل والمصـــانع • الفرع الثالث يشمل ما يسميه علم السياسة الاقتصادية Policei المكرس لدراسة موضوعات مثل السكان والتربية والعناية بالفقهاء ودعم الصناعة ••• الخ • أو باختصار ، يشمل جميع الاجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة مدخولات رعاياها • واخيرا الاقتصاد الملكي ، المكرس لدراسة مدخولات الامير ، وهو الكامرالية بمعناها الضيق • ومن الجدير بالذكر ان المؤلف يفصل تماما بين (السياسة الاقتصادية) وبين الدين والقانون ، لان الاولى تعالج موضـــوع (الثروة) فحسب ولا تتداخل مع الدين والعدالة الا بسبب عنايـــة هذين العلمين احيانا بمنـــع الفقر وزيادة الثروة • الا انه يؤكد عـــلى ان قوانين الاقتصاد يجب ان لا تتعارض مع القوانين الاخلاقية ، لانها تنظم فقط ما هو جائز اخلاقيا وتوجهه نحو زيادة ثروة الدولة ، ولانها تحدد حرية الانسان الطبيعية في عمل اي شيء بصورة عقلانية •

يحلل المؤلف في الفصل المكرس للاقتصاد المدني ، نفقات المشـــروع تحليلا تفصيليا على اساس ان النفقات تشتمل على العناصر التالية :ـ

١ـ قيمة المواد الاولية ٢ـ الفوائد على قيمـــة المواد الاولية ٣ـ ثمن ادوات الانتاج ٤ـ الفوائد عليها وعلى نسب اندثارها ٥ـ العمل ٦ـ الفوائد على الاجور ٧ـ الفوائد على الابنية المستعملة ٨ـ نفقات التسويق والمحاسبة •

ان المشروع لا يمكن ان يكون مربحا الا بعد سد جميع النفقات المذكورة ، معتبرة كرأس مال ، والفوائد المتحققة عليها .

ان داريس يتابع على العموم مباديء هورنغ ، ولكنه اكثر ليبرالية منه : فمثلا بالنسبة لتصدير الذهب والفضة ، لا يمانع المؤلف في ذلك الا اذا كان التصدير لا يخدم مصلحة الدولة . اما اذا كان التصدير المذكور يساعد على رخاء الدولة فانه عين الحكمة والدهاء السياسيين . انه يعارض اي تحديد للنشاط التجاري ، لانه يمنع توجيه الانتاج الوطني نحو الصناعات الاكثر ربحية . كذلك فانه يفضل المبادلة بالمقايضة على المبادلة النقدية ، في الاحوال التي تقتضي ذلك ، اي عندما تستفيد الدولتان من مبادلة السلع لبعضها . يلاحظ كذلك ان المؤلف (سكاني) نموذجي على غرار المركنتيلين الاصليين (الاورثوذكس) ، فهو يعتبر زيادة السكان احد المصادر الاساسية لزيادة الثروة كما انها ـ بشرط سيادة النظام ـ تزيد صناعة وتجارة وطعام البلاد ، فضلا عن زيادتها لمدخولات الامير ، وضرورتها للدفاع عن الوطن . ان اغلب فصول الكتاب مكرسة لمواضيع تكنيكية ، من قبيل الفلاحة وصناعة البيرة والصناعات الكتانية وتربية الحيوانات . اما الفصول الاخيرة من الكتاب ، المتعلقة بالكامرالية بالمعنى الضيق ، فيعالج فيها المؤلف مدخولات ونفقات الامير ، والقواعد اللازمة لادارة امواله ، كما تتضمن ايضا دراسة الحقوق والامتيازات الملكية بالنسبة للرسوم والضرائب على الممتلكات أو الاشخاص (الدومين والريكاليا Domain - Regalia) .

ثالثا ـ (الاقتصاد السياسي) لـ (يوستي) ، ١٧٥٥

يعتبر مؤلف (الاقتصاد السياسي أو معالجة منهجية لجميع العلوم الاقتصادية الكامرالية التي يفترضها حكم البلاد [٩]) الذي نشره يوستي عام ١٧٥٥ ، قمة التطور في الفكر الكامرالي الصرف ، لانه يتضمن تلخيصا ، وعرضا منظما ، لجميع المذاهب الكامرالية السابقة ، وان كان

لا يتضمن بنفسه أفكارا جديدة عدا ما يتعلق بالتصنيف والتحليل والمنهجية.

يميز يوستي بين (علم الاقتصاد) الذي يعني بالمحافظة على ثروة الافراد وزيادتها ، و (العلم الكامرالي) الذي يعالج نفس الموضوع بالنسبة للحكومات . ان الكامرالية هي ، من حيث الاساس ، ذات طبيعة ادارية ، لان مهمة الحاكم مزدوجة ، ـ تشمل من جهة الاقتصاد والسياسية الاقتصادية ، التي تعنى بزيادة ثروة الدولة ، وتشمل من جهة اخرى الكامرالية التي تعنى بادارة الثروة المذكورة بالشكل الذي ينسجم مع الصالح العام . الكامرالية اذن تعالج المسائل المتعلقة بـ (دخل) الامير ، وكيفية انفاقه ، وتنظيم وادارة شؤون الامير السياسية . ان احد فروع الاقتصاد يمكن تسميته بـ (الاقتصاد الاداري) ، ويتضمن في نظر المؤلف الفروع التالية :ـ

١ ـ الادارة (أو الاقتصاد الخاص) .

٢ ـ السياسة الاقتصادية ، التي تعنى باعاشة السكان .

٣ ـ الكامرالية والمالية، التي تعني بالقضايا والاساليب التجارية وبالاجراءات التي تدعم التجارة .

بعد هذا ينتقل يوستي الى ما يسميه (المقومات الاساسية) لازدهار الدولة ، وهي في نظره : الحرية ، ثم ضمان حقوق الملكية ، واخيرا ازدهار الصناعة . أما الوسائل اللازمة لزيادة ثروة الدولة فهي في نظره : زيادة السكان ، والتجارة الخارجية ، واستخراج المعادن . وبالنسبة للوسيلة الاولى (السكان) لا يرى المؤلف ضرورة لوضع أي حد لزيادة السكان ، بشرط توفر الحكم السليم والصناعة المتقدمة . أما بالنسبة للوسيلة الثانية ، (التجارة الخارجية) فانه نموذج للماركنتيلي الاصيل ، بتشديده على فكرة الميزان التجاري ، ولكنه مع ذلك لا يهمل قطاع الزراعة ، خصوصا ، لتوفير الطعام الرخيص والاجور المنخفضة للشغيلة .

من الملاحظ ان آراء يوستي في طبيعة الثروة هي خليط من الآراء القديمة والجديدة بشكل غير منسجم ، فمن جهة يؤكد ان الذهب والفضة ليسا شرطين لثروة البلد ، ويعرف الثروة بانها مجموع الاشياء المريحة والاشياء الضرورية للحياة ، يعود في أماكن أخرى من الكتاب ليؤكد بالمقابل على ضرورة الذهب والفضة لعمليات المبادلة وبالتالي يعتبرهما شرطين لثروة البلاد ، بل يذهب أحيانا الى حد اعتبار الثروة والنقود شيئا واحدا.

ان موقف يوستي من طبقة التجار موقف نقدي ، فهو يميز بين مصالحهم بوضوح ومصالح الحكومة ، ويرى ان المصلحة التجارية قد لا تتفق أحيانا مع الصالح العام . ومن النقاط الهامة في مؤلف يوستي ، القواعد التي يضعها لجباية الضرائب والتي يمكن تلخيصها كما يلي :-

١ - ضمان (رغبات) المواطنين في دفع الضرائب ، أي فرضها بشكل يحقق تسديدها عن طيب خاطر .

٢ - ضمان عدم تقييدها لحرية الصناعة والتجارة والائتمان وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية المشروعة .

٣ - ضمان تحقيقها للمساواة النسبية .

٤ - ضمان (تعينية) الضريبة ، أي فرضها على المواد التي تحقق جباية أكيدة ومضمونة .

٥ - ضمان أقل (النفقات) الادارية وغيرها ، للجباية .

٦ - ضمان مصلحة المكلف من ناحية (مقدار) الضريبة أو تحديد آجالها أو توقيت جبايتها .

ومن الواضح ان هذه القواعد التي يضعها يوستي لنظام الضرائب تذكرنا بالقواعد الضريبية المشهورة لآدم سمث فيما بعد .

ومن الجدير بالذكر ان الاستاذ شومبيتر درس (يوستي) ضمن فصل طويل كرسه في كتابه (تاريخ التحليل الاقتصادي ، الفصل الثالث ،

ص ١٤٣ ـ ٢٠٨ ، طبعة ١٩٥٥ بالانكليزية) للفكر الاقتصادي لمن سماهم بـ (المستشارون الاداريون واصحاب الكراريس)[١٠] ، وعني بصورة خاصة بيوستي من زاوية دعوته لـ (دولة الرفاه) Wohlfahrtsstaat

ولذلك فلم يعتمد على كتابه السالف الذكر (الاقتصاد السياسي) بل اعتمد على كتابه الآخر الصادر عام ١٧٦٠ ـ ١٧٦١ في جزئين ، بعنوان (اسس سلطة الدول ورخائها ، او عرض شامل لعلم السياسة العامة)[١١] الذي يتطرق جزؤه الثاني الى عشرات القضايا المتصلة مباشرة بالدين والعلم والسياسة والادارة العامة وتدبير المنزل والتأمين ومكافحة الحرائق .. الخ. ولكن فكرة الكتاب الرئيسية هي معالجة ما يسميه الاقتصاديون بـ (دولة الرفاه) Welfare State اي معالجة القضايا الاقتصادية من زاوية الحكومة التي تقبل مسؤولية العناية بحياة الناس الاقتصادية والاخلاقية ـ كما تفعل حكومات اليوم ـ وخاصة ضمان المعيشة والعمالة للمواطنين ، وتحسين طرق تنظيم الانتاج ، وضمان العرض الكافي من المواد الاولية والغذائية ، وتجميل المدن والعناية بشؤون التعليم والصحة ... الخ . ان اهم القضايا الاقتصادية ـ التجارة والصناعة والزراعة والنقود والصيرفة ـ تعالج من هذه الزاوية ، فضلا عن القضايا التقنية والتنظيمية .

وبالرغم من ان المؤلف قبل مبدأ التخطيط الحكومي العام الشامل ، الا انه لم يقبل جميع النتائج المتوقعة من التطبيق الصارم للمبدأ المذكور (مثله في ذلك مثل اكثر الكامراليين الآخرين وخاصة (سكيندورف) ، بل على العكس ، لم يرد تجاهل المنطق الداخلي للظواهر الاقتصادية ، لأبداله بالمراسيم الحكومية الفوقية . فمثلا بالنسبة لتحديد الاسعار ، سلم بحق وواجب الحكومة في التدخل في الاسعار وتحديدها رسميا ولكن فقط في الظروف الاستثنائية التي تقتضي ذلك مع تجنب هذا التحديد قدر الامكان . كذلك بالنسبة لتحديد (سعر الفائدة) هاجم المؤلف

الاقتصادي الفرنسي ميرابو الذي جعل السعر المذكور متوقفا على التحديد الرسمي واعتبر هذا المذهب من (المذاهب الخاطئة وغير المعقولة والفظيعة) • بل ان موقفه حتى من (المشروع الخاص) لم يكن عدائيا ، وان كان يتسم بشيء من التعالي • انه جعل حاجة الصناعة والتجارة للحرية والامن من المبادىء الاساسية • ويتسم موقفه من نظام الطوائف الحرفية بنفس الطابع العملي ، فهو لم يحبذ تصفية هذا النظام بصورة كاملة ، لامكان الاستفادة منه احيانا في تحقيق بعض الاغراض الادارية النافعة ، الا انه كان قاسيا ضد الطابع الاحتكاري للنظام المذكور • وهكذا كان موقفه بالنسبة للتجارة الخارجية ، فهو من جهة سلم بضرورة الحماية الكمركية العالية وحتى بالرسوم المانعة للاسترداد وارغام المواطنين على شراء المنتوجات الوطنية (في بعض الاحيان) ، الا انه دعا (بصورة عامة) لفرض ضريبة استيراد معتدلة جدا لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة السلع المستوردة ، وهي ضريبة لا تختلف ، في نظر شومبيتر ، عن التجارة الحرة ، بمقاييسنا الحالية • وهنا يعقد شومبيتر مقارنة طريفة بين يوستي وآدم سمث • لقد هاجم آدم سمث ولبراليو القرن التاسع عشر بصورة عامة ، آراء يوستي وامثاله ، واتهموها بعدم الانسجام والتناقض ، وعللوها بالمرحلة الانتقالية التي عاشها يوستي ، بين المرحلة الماركنتيلية والمرحلة اللبرالية ، فجاءت آراؤه خليطا من اخطاء الماركنتيليين ولمحات من اللبراليية المقبلة • الا ان شومبيتر لا يوافق على هذا التفسير ، بل لا يرى في آراء يوستي اي تناقض حقيقي : انه ادرك صواب الحجج (العملية) لسياسة الحرية الاقتصادية ، ولكنه لم يسر مع السياسة المذكورة في حججها النظرية ، الدوغمائية ، الاطلاقية • ان تدخل الحكومة في الحرية الاقتصادية تقتضيه الظروف العملية ومصاعب المشروع الخاص والاعتبارات الاجتماعية ووضع الصناعة الالمانية حينذاك ، أو حسب تعبير شومبيتر حاجة المشاريع الخاصة لـ (ارشاد) البيروقراطية ، وان هذا التدخل الحكومي – في نظر يوستي – يفقد مبرراته حالما تنتفي الحاجة المذكورة

للارشاد • ان لبرالية يوستي اذن هي لبرالية (تحت المراقبة) ، ومشروعه الخاص اشبه ما يكون بالماكنة الذاتية الحركة ، ولكن المعرضة للاختلالات ، ودور الحكومة هو بالضبط ، الاستعداد الفوري لاصلاح تلك الاختلالات • ان مفهوم يوستي لآفاق السياسة الاقتصادية هو نفس مفهوم آدم سمث اللبرالي ، مع تنقيته من كثير من السخافات اللاحقة به • يستنتج شومبيتر من مقارنته يوستي مع آدم سمث ، بان الفكر الاقتصادي للقارة الاوربية (خارج انكلترا) خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[١٢] ، لم يكن من زاوية الحدس العملي وفهم العملية الاقتصادية والاقتصاد التطبيقي ، ادنى مستوى من (ثروة الامم) • ولكنه يؤكد على ان المفكر المذكور ، من زاوية التحليل الاقتصادي العلمي ، لا يمكن مقارنته بالمستوى الرفيع لآدم سمث • صحيح انه أدرك المنطق الداخلي للظواهر الاقتصادية ، ولكنه لم يربط بين الظواهر المذكورة ولم يوضح تفاعلها مع بعضها وكيفية اعتماد بعضها على البعض الآخر ، ولم يحاول اثبات مقولاته المقترحة ، أو يستخدم ادوات تحليلية غير ادوات الانسان العادي • ان حججه هي حجج (العقل السليم) ، وذلك فقد بقي فكره الاقتصادي دون مستوى الفكر العلمي ، الذي يميز الانجاز الكبير لآدم سمث •

رابعا ـ الحقوق والامتيازات المالية للملوك ودورها في الفكر الكامرالي :ـ

عني الكامراليون عناية فائقة بهذه الحقوق Regalia ليس من الزاوية الحقوقية او لانها كانت مظهرا هاما من مظاهر الصراع السياسي بين الملوك والبابوات من جهة وبين الملوك ورعاياهم الاقطاعيين من جهة اخرى ، فحسب ، بل بالدرجة الاولى باعتبارها احد مصادر الدخل الحكومي • ان هذه المسألة التي بلغت قمة تطورها في المانيا في القرن السابع عشر تعود اهميتها لتخلف المانيا في نظام الضرائب ، في الوقت الذي بلغت فيه حاجتها للمال اشد ما يكون ، وفي الوقت الذي لم تعد فيه المدخولات من الممتلكات

الملكية الخاصة Domainal Rights كافية لسد تلك الحاجة ، فارتأى اللجوء الى مصدر جديد ، يمثل حالة وسطى بين الحقوق الاقطاعية القديمة والضرائب العامة الحديثة ، فتمثل ذلك في الاعتماد على توسيع الحقوق والامتيازات الملكية القديمة .

عد بعض المؤرخين في فترة من الفترات هذه الحقوق والامتيازات باربعمائة في المانيا ، وبالطبع كانت هذه من انواع ومصادر تاريخية جد مختلفة ، وقد صنفها مؤرخو الاقتصاد والفكر الاقتصادي الالماني باشكال عديدة ومن زوايا مختلفة . فمثلا يميز روشر[١٣] من بينها اربع فئات : الاولى هي استثمار الحقوق والالتزامات الاقطاعية القديمة ، وتحويل الشخصي منها الى مالي ، مثلا ابدال خدمات الفرسان بالمال او تحويل حقوق الشفعة أو حقوق تجهيز الطعام للامير اثناء سفراته بالمال .. الخ . والفئة الثانية من هذه الامتيازات تقترب في الطبيعة من حقوق الدومين (الممتلكات الملكية) ، مثال ذلك : حق الملك في الاموال التي لا مالك لها ، او حقه في الكنوز المدفونة او في اموال الاجانب الذين لا وارث لهم .. الخ . والفئة الثالثة هي الحقوق المتصلة بالنشاط السياسي للملوك وبحقوقهم في السيادة ، مثلا حصتهم في غنائم الحرب ، وفي بعض الغرامات المفروضة والاموال المصادرة ، وفي منح حقوق الحماية وبعض المناصب لقاء التزامات مالية ... الخ . واخيرا فالفئة الرابعة ، ناجمة عن ممارسة الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، خاصة القيام بمشاريع تجارية أو صناعية في البلدان الجديدة (المستعمرات) . وهكذا ترجع ممارسة الدولة لخدمات البرق والبريد ومشاريع اليانصيب واستخراج المعادن النفيسة وبعض فروع التجارة الخارجية ، الى هذه الفئة الاخيرة .

الواقع ان الفوضى كانت تسود هذه الحقوق والامتيازات الملكية ، سواء اكان في واقع الحياة الاقتصادية والسياسية والمالية المتداخلة ، أو في تحليلات

الكامراليين انفسهم ، حيث كانت تختلط الجوانب القانونية والتقنية والاقتصادية والمالية بشكل معقد يستعصي على التحليل • ومن الزاوية المالية يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة وسطى بين المرحلة الدومينية والمرحلة الضريبية كما ذكرنا ، وهي مرحلة تقابل ـ على الصعيد السياسي والاجتماعي ـ مرحلة الانتقال بين الحكم الاقطاعي والحكم الملكي المطلق الذي ميز الرأسمالية في مراحلها الاولى[١٤] • وقد قام الكامراليون المتأخرون بجهد كبير لتحليل وتصنيف هذه الحقوق والامتيازات[١٥] ، ولكن مع انحلال الاقطاع النهائي واستقرار النظام الضرائبي الحديث وتدهور الحكم الملكي المطلق ، تقلصت هذه الحقوق لحد كبير جدا ، الى ان تلاشت نهائيا ، وذاب ما بقي منها في نظام الضرائب والرسوم الحديثة •

خامسا ـ الكامرالية والماركنتيلية :ـ

نلاحظ في الفكر الاقتصادي المعاصر جملة اتجاهات متباينة لتصور العلاقة بين الفكر الكامرالي الجرماني والفكر الماركنتيلي بصورة عامة ، وفي نماذجه الانكليزية بصورة خاصة • ولا شك ان الاختلاف في هذا التصور يعود اساسا الى الاختلاف في النظرة الاصلية لطابع ومحتوى ودلالة الفكر الماركنتيلي نفسه •

١ ـ هناك من لا يجد اية فوارق في الطبيعة او المحتوى بين الفكرين الكامرالي والماركنتيلي ، ولذلك فهو يعالج الفكرين في اطار واحد وضمن عنوان واحد ، هو الفكر الماركنتيلي • ولعل خير من يمثل هذا الاتجاه المتطرف في الفكر الحديث هو الاقتصادي السويدى هكشر في مؤلفه المعروف عن الماركنتيلية[١٦] • يعتبر هكشر الكامرالية الالمانية نموذج الفكر الماركنتيلي العام ، بل هو يختار الكامرالي الالماني بيخرس الذي يعتبره اهم ممثلي الماركنتيلية الالمانية ، لعقد مقارنة بين المفهومين المتناقضين جذريا في نظره للدولة والمجتمع والثروة والسياسة الاقتصادية ، بين الماركنتيلية

(ممثلة في بيخرس) والليبرالية ممثلة في آدم سمث • ان هذا الرأى المتطرف يستند اساسا الى مفهوم هكشر الخاص للماركنتيلية ، باعتبارها نقيض الليبرالية الاقتصـــادية • وبالطبع ، اذا انطلقنا من هـــذا المنطلق لتحديد جوهر الماركنتيلية ، اي من منطلق السياسة الاقتصادية وليس من منطلق التحليل الاقتصادي ، لابد ان يحتل الكامراليون الالمان ، دعاة التدخل الاقتصـادي الشامل ، مركز الصدارة في الفكر الماركنتيلي •

٢ ـ هناك رأي ثان مناقض للرأى السابق في الاتجاه المعاكس • انه يضع جدارا سميكا بين الفكر الكامرالي والفكر الماركنتيلي ، ولذلك فهو يعالج الفكرين ضمن اطر مختلفة تماما • وربما امكن اعتبار شومبيتر خير من يمثل هذا الاتجاه • لقد درس شومبيتر (١٧) الكامرالية الالمانية ، لا كتيار من تيارات الفكر الماركنتيلي ، بل كتيار من التيارات التي اطلق عليها اسـم (ادب المستشارين الاداريين) ، وركز على فكرة (دولة الرفاه) ، اي دولة التدخل الاقتصادي ، باعتبارها تكون جوهر الادب المذكور ، ولم يقتصر في دراسته الطويلة على الفكر الالماني بل درس الادب الاوربي جميعا وخاصـة الايطالي والاسباني خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، كما لم يقتصر على المؤلفات الاكاديمية المنظمة لاساتذة الجامعات ـ كما هي الحال بالنسبة للكامراليين الالمان ـ بل درس السيل الهائل من رسائل رجال الاعمال ورجال الادارة والموظفين العموميين • ومن الملاحظ ان شـومبيتر تجنب استعمال كلمة « الكامرالية » لانها محدودة المعنى ، واستعمل بدلهـا ـ بالنسبة لالمانيا ـ عبارة مبادىء الادارة الاقتصـادية أو السياسة الاقتصادية Polizeiwissenschaft • اما بالنسبة للفكر الماركنتيلي فقد درسه شومبيتر في فصل مستقل طويل (الفصل السابع ، ص ٣٣٥ ـ ٣٧٦) وركز على الجوانب الاخرى الاجتماعية والسياسية والعملية •

ان هذا الرأى لشومبيتر يستندبالطبع لمنهجه الاساسي في الفصـــل

المطلق بين (التحليل) الاقتصادي و (السياسة) الاقتصادية • ولهذا كان من الطبيعي ان يفصل بين الماركنتيلية (ممثلة التحليل في نظره) والكامرالية (ممثلة السياسة) • وهناك سبب آخر اضافي في اعتقادنا لرأى شومبيتر ، هو مفهومه المحدود للماركنتيلية واقتصاره في فهمها على جانب (العلاقات الاقتصادية الدولية) فقط[١٨] ، متجاهلا جوهرها الاساسي باعتبارها ايدولوجية مجموع النمط الرأسمالي في مرحلته التجارية •

٣ ـ هناك رأى ثالث لا يعير للكامرالية الالمانية اية اهمية في تاريخ الفكر الاقتصادي ، ويبدو انه يميل الى اعتبارها تيارا من تيارات علوم اخرى كعلم السياسة او القانون او التاريخ العام ، أو بصورة خاصة ، علم المالية العامة ، ولكنه يتجاهل تماما جوهرها الاقتصادي • والظاهر ان هذا الرأى شائع جدا في الفكر الاقتصادي المعاصر ، بدليل ان عشرات المؤلفات الاساسية في تاريخ الفكر الاقتصادي لا تشير اصلا الى الكامرالية الالمانية[١٩] •

٤ ـ اما الرأى الرابع فانه يعترف بـ (الجو الخاص) الذي احاط بالكامرالية الجرمانية ، بالنظر للظروف المتميزة لالمانية والنمسا ، وخاصة لتخلفهما الاقتصادي والسياسي ، الا انه يؤكد على جوهرها الاقتصادي الماركنتيلي ، ولهذا فهو يعالجها ضمن التيار العام للفكر الماركنتيلي • ان اصحاب هذا الرأى يختلفون بالطبع في تحديد جوهر الماركنتيلية ، ولكنهم يتفقون في ان هذا الجوهر يشمل الفكر الكامرالي ايضا • ومن هذا الرأى على سبيل المثال الاستاذ ادور هايمان[٢٠] ، الذي يؤكد على اختلاف (الجو) بين الماركنتيلية الكامرالية ، فجو الاولى جو بورجوازي خالص ، بينما جو الثانية لا يزال يتميز ببقايا الاقطاع ، ولكنه يؤكد اكثر على انهما يمثلان مرحلتين متعاقبتين لنفس التطور وتعتنقان اساسا نفس المبادىء • كذلك يمكن اعتبار الاستاذ الالماني شتافنهاغن من نفس الرأى ، فهو يعالج الكامرالية تحت عنوان (الماركنتيلية الالمانية) وضمن نفس العنوان العام للماركنتيلية •

انه ـ هو الآخر ـ يشير الى الخصائص الخاصة للكامرالية وخصوصا طابعها التدخلي والاداري والتقني والمالي ، ولكنه يؤكد على ان مفهومها للاقتصاد ، وخاصة للسياسة الاقتصادية ، هو نفس المفهوم الماركنتيلي[٢١] • ان جوهر الكامرالية والماركنتيلية على السواء ـ في نظر المؤلف ـ هو دعمها لقوى الانتاج في الاقتصاد القومي ، وان ما يميز الكامرالية على الاخص هو تأكيدها على دورالدولة في هذا الدعم والاسناد • وبعد ان يستعرض المؤلف كنماذج على الفكر الماركنتيلي آراء بخرس وسيكندورف وشرودرولاو Lau ١٦٧٠ ـ ١٧٤٠ ويوستي وسونتغلز يشير الى ان الماركنتيلين المتأخرين ـ تحت تأثير الادب الاقتصادي الاجنبي ـ خاصة ميلون وفوربونيه ولوك وهيوم ، خففوا من تدخليتهم الاقتصادية ومفهومهم عن دولة الرفاه وذلك بالاعتراف بمبدأ المنافسة الحرة ، بشرط عدم اضراره بالصالح الاجتماعي العام[٢٢] •

٥ ـ اما الرأى الذي نميل اليه فهو الرأى الذي يفرد موضوعا خاصا للكامرالية الالمانية ، لا باعتبارها ادبا منفصلا أو متميزا عن الادب الماركنتيلي بوجه عام، بل باعتبارها (تيارا) من تياراته ، ولكنه تيار (متميز) بسماته النوعية الخاصة • ان خير من يمثل هذا الرأي في نظرنا هو الاقتصادي الاميركي هاني الذي عقد مقارنة ممتعة بين الكامرالية الالمانية والكامرالية الانكليزية في آخر فقرة من فقرات الفصل الذي خصصه للكامراليين الجرمان الاوائل ، وجعله الفصل التالي للفصل الذي خصصه للادب الماركنتيلي بصورة عامة[٢٣] • يقرر هاني منذ البداية ان الكامرالية ما هي الا الماركنتيلية الجرمانية ، على ان لا تفهم الماركنتيلية بمعناها الضيق القاصر على بضعة آراء في النقود والميزان التجاري • ان الكامرالية تشبه الماركنتيلية من النواحي التالية :ـ

آ ـ انها لا تكون مدرسة منسجمة متكاملة ، ولكنها على كل حال

اكثر منهجية من الماركنتيلية .

ب ـ انها تؤكد على التنظيم الحومكي للحياة الاقتصادية ، واضعة ثقلها بشكل ساذج في فعالية القوانين وخاصة الخاصة بالرسوم والتعريفات الكمركية .

ج ـ انها تعتبر النقود من اهم اشكال الثروة ، مؤكدة على تفوقها وخصوصيتها المميزة .

د ـ انها تأخذ بنظر الاعتبار واقع المنافسة الدولية ، وتصوغ كثيرا من افكارها استنادا الى ذلك ، من قبيل الدعوة لكثافة السكان والتأكيد على الادخار والاكتفاء الذاتي .

وبعد ان ينتهي هاني من استعراض نقاط الشبه بين الكامرالية والماركنتيلية ، يبدأ باستعراض اوجه الخلاف بينهما كما يلي :ـ

آ ـ بينما كان الماركنتيليون مجرد كتاب رسائل وكراريس قصيرة ، كان الكامراليون يصوغون آراءهم بشكل تفصيلي وفي مؤلفات منهجية ضخمة . لقد كانوا اساتذة قانون أو مستشارين ماليين او ما شابه ذلك .

ب ـ ان الاقتصاد الكامرالي يؤلف جزءا صغيرا من (كل) اوسع من الاقتصاد بكثير . انه يشمل بناء فكريا واسعا ترجع جذوره الى مؤلفات الفقه الروماني ولاهوت العصور الوسطى ، ويمتد الى كامل القرن التاسع عشر .

ج ـ بينما تركزت عناية الماركنتيليين الانكليز والفرنسيين في العلاقات الاقتصادية الخارجية (التجارة والميزان التجاري) عني الكامراليون بالدرجة الاولى بالاقتصاد الداخلي من صناعة وزراعة وتعدين وتدجين وما يتصل بكل ذلك من امور تقنية . وكما يقول المؤرخ الاقتصادي الالماني الكبير

(اونكن) :ـ (يرى الانسان بوضوح ان المركنتيلية الجرمانية تبلغ اوجها لا في التجارة الخارجية بل في التجارة الداخلية)[٢٤] .

د ـ نشأت الكامرالية في اجواء اقتصادية وسياسية نوعية خاصة وفي دول ذات حكم مطلق ومتخلفة اقتصاديا وماليا . ولهذا فقد ابتدأت بدراسة فن ادارة مالية الدولة ، وتنظيم وزيادة الحقوق والامتيازات الملكية ، وبقي هذا الطابع المالي العملي يطبع فكرها حتى النهاية . ولهذا فهي سياسيا اقرب للكولبرتية في فرنسا منها للمركنتيلية الانكليزية . كما ان الكثير من آرائها (في السكان مثلا) مستوحى من ظروفها المادية والبشرية الخاصة . لقد وجه الكثير من النقد لآرائهم المتطرفة في الدعوة لزيادة السكان بصورة مطلقة ، وعورضت آراؤهم بنظرية مالثس على سبيل المثال ، وقيل انهم اعتبروا الزيادة الكلية للسكان كهدف بحد ذاته ، لاعتبارات اقتصادية وعسكرية ، وافترضوا ثبات عوامل الانتاج الاخرى .. الخ . ولكن النقد العملي لآرائهم يجب ان لا يتجاهل المحيط الذي كانوا يتحركون داخله (خراب السكان بسبب الحروب الاهلية والخارجية المستمرة) أو حقيقة كونهم (اوائل) المفكرين الاقتصاديين في هذه المسألة الشائكة[٢٥] .

لقد اثرت الكامرالية تأثيرا مباشرا في الفكر الاقتصادي الالماني الحديث ، وحددت مساره التاريخي وطبعته بسماتها الخاصة : من قبيل تقسيم علم الاقتصاد الى اقتصاد عام واقتصاد خاص ومالية ، أو التأكيد على الجوانب التقنية والمالية لعلم الاقتصاد ، أو وضع الثقة بالتشريعات والتنظيمات الحكومية والمهنية والنقابية للاقتصاد . ان الفكر الاقتصادي الالماني المعاصر كان ـ بالتأكيد ـ يتخذ شكلا آخر لو لم تمتد جذوره في العلم الكامرالي[٢٦] .

هوامش الدراسة

(١) من المراجع المهمة في الموضوع مؤلف (سمول) : (الكامراليون، شيكاغو ، ١٩٠٩ ، بالانكليزية Small - The Cameralists, 1909.

والفصل الذي نعرضه اعلاه هو في الواقع ومن حيث الاساس تلخيص وتطوير ونقد للفصل الخامس من مؤلف الاستاذ هاني (تاريخ الفكر الاقتصادي ، ١٩٥٧ ، بالانكليزية)

(٢) Schmalz - Encyclopedia of Kameralistic Sciences 1817.

(٣) Rau - Ueber die Kameralwissenschaft, 1825.

(٤) Seckendorff - Der Teutsche Fuerstenstaat , 1655.

(٥) Bechers - Politscher Discurs, 1667.

ومن الجدير بالذكر ان (بيخرس) تخلى في اواخر حياته عن الكثير من آرائه الكامرالية الواردة في هذا الكتاب ، واتجه نحو الافكار الشيوعية (هاني ، هامش ص ١٥٣ ، من المرجع المذكور) .

(٦) تجد الترجمة الانكليزية ، مع مقدمة مناسبة ، في مونرو (الفكر الاقتصادي المبكر ، بالانكليزية) .

(٧) كتب (شرودر) عدة دراسات باللاتينية والالمانية ، منها على سبيل المثال (التعليم الضروري لتكوين النقود ، ١٦٤٨ ، بالالمانية) و (حول الامير المطلق ، ١٦٨٦ باللاتينية) ـ راجع ثبتا بمؤلفاته في دراسة الاستاذ اربك Erbik المكرسة لحياته وفكره بعنوان (فلهلم فون شرودر ، بالالمانية ، ١٩١٠) .

(٨) شغل (كاسر) كرسي جامعة هالة ، وشغل (ديتمار) كرسي جامعة فرانكفورت .

(٩) Justi - Staatswirtschaft oder Systematische Abhandlung aller Oekonomischen und Cameral — Wissenschaften, die zu Regerung eines Landes erfordert, 1755.

وتجد تلخيصا له بالانكليزية في كتاب مونرو، المرجع المذكور، ص٢٧٨-٣٩٩

(١٠) The Consultant Administration and The Pamphleteers.

(١١) Die Grundfeste zu der Macht und Glueckseligkeit der Staaten oder ausfuehrliche Vorstellung der gesamten Polizeiwissenschaft.

(١٢) يشير شومبيتر الى عدد كبير من اقتصاديي تلك الفترة للتدليل على رأيه هذا ، ويجدر الرجوع لاستعراضه ، على الاخص لآراء الكامرالي الالماني Sonnenfels (١٧٣٢ - ١٨١٧) الذي يعتبره شومبيتر اعلى مستوى حتى من يوستي ، وكذلك آراء المفكرين الاسبانيين بدرورودريكث Rodriquez (١٧٢٣ - ١٨٠٢) وكاسبار جوبلانوس Jovellanos (١٧٤٤ - ١٨١١) الذين يعتبرهما شومبيتر في مستوى آدم سمث من زاوية اللبرالية الاقتصادية الحذرة (راجع شومبيتر ، حاشية ص ١٧٢-١٧٣ ، ومتن ص ١٧١) .

(١٣) Roscher - Geschichte der Nationaloekonomik in Dutschland, Z. 159.

(١٤) روشر ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ ، بالالمانية .

(١٥) راجع تصنيفات يوستي وسوننفلز مثلا في هاني (ص١٦٣) .

(١٦) راجع المقدمة الهامة لهذا الكتاب في ترجمته الاسبانية ، بعنوان (العصر الماركنتيلي) ترجمة الاستاذ روثس ، طبعة مدريد ١٩٤٣ .
Heckscher - Epoca Mercantilista, 1943.

حيث يعد هكشر مقارنة هامة بين (البحث السياسي) لبيخرو (ثروة الامم) لآدم سمث ، مؤكدا على ان الفرق الاساسي بينهما ليس في تطور (الاهداف) السياسية والاجتماعية بل هو فرق في (الوسائل) الاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

(١٧) راجع شومبيتر ، المرجع السابق ، الفصلين الثالث والسابع، بالانكليزية .

(١٨) شومبيتر ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ، بالانكليزية .

(١٩) اشير على سبيل المثال الى المؤلفات التالية :-

ارك رول ـ (تاريخ الفكر الاقتصادي) ، طبعة ١٩٥٢ ، بالانكليزية ٠
هنري دني ـ (تاريخ الفكر الاقتصادي) ، طبعة ١٩٦٦ بالفرنسية ٠
و ٠ و ٠ كون (تطور الفكر الاقتصادي) ، طبعة ١٩٦٣ ، بالانكليزية ٠
يعقوب اوزر ـ (تطور الفكر الاقتصادي)، طبعة ١٩٦٣، بالانكليزية٠
روبرت ليكخمان ـ (تاريخ المذاهب الاقتصادية) ، ترجمة فرنسية، ١٩٦٠ ٠

بوفييه آجام (تاريخ المذاهب الاقتصادية) ، ١٩٥٢ ، بالفرنسية ٠

(٢٠) راجع هايمان (تاريخ المذاهب الاقتصادية) ، طبعة ١٩٤٥ ، ص ٢٨ بالانكليزية ٠

(٢١) راجع شتافنهاغن ـ (تاريخ النظرية الاقتصادية) ، طبعة ١٩٥٧ ، ص ٢٢ ، بالالمانية ٠

(٢٢) راجع عن تأثر الماركنتيلية الالمانية المتأخرة بالادب الاقتصادي الفرنسي ، كتاب الاستاذ اونكن ، تاريخ الاقتصاد السياسي ، طبعة ١٩٢٢ ، ص ٢٦٩ بالالمانية ٠

(٢٣) هاني ، المرجع المذكور ، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ ، بالانكليزية ٠

(٢٤) نقلا عن هاني ، المرجع المذكور ، هامش ص ١٦٥ ، بالانكليزية

(٢٥) يعتقد الاقتصادي الاميركي (سمول) : ان نظرية السكان الكامرالية لم تكن مطلقة ، كما يعتقد اكثر المؤرخين ، بل كانت لها حدودها التي يجب أن تقف عندها زيادة السكان (راجع مؤلفه : الكامراليون ، ص ١٥ ، بالانكليزية) ٠

(٢٦) من المراجع الهامة في الكامرالية المرجعان التاليان ٠
تزيلنتزكر ـ الكامراليون الالمان القدماء ، ١٩١٤ ، بالالمانية
K. Zielenziger - Die Alten Deutschen Kammeralisten, 1814.

لويزه سومر ـ الكامراليون النمساويون ، ١٩٠٢ ـ ١٩٢٥ ، بالالمانية ٠
L. Sommer - Die Oesterreichischen Kammeralisten, 1925.

المحتويات العامة[1]

	الصفحة
كلمة المؤلف	٣ - ٦
مقدمة حول مواد الكتاب	٧ - ٤٨
القسم الاول - في تاريخ الاقتصاد	٤٩ - ٢٦٢
الفصل الاول - مقدمة في الادب الاقتصادي	٥١ - ٨٢
الفصل الثاني - نظرية انماط الانتاج	٨٣ - ١١١
الفصل الثالث - نظام المشاعية البدائية	١١٢ - ١٣٨
الفصل الرابع - نظام العبودية	١٣٩ - ٢٦٢
القسم الثاني - في تاريخ الفكر الاقتصادي	٢٦٣ - ٥٥٩
الفصل الاول - ملاحظات عامة	٢٦٤ - ٣٣٤
الفصل الثاني - الفكر العبودي	٣٣٥ - ٣٨٠
الفصل الثالث - الفكر الاقطاعي	٣٨١ - ٤١٩
الفصل الرابع - شومبيتر والفكر السكولائي	٤٢٠ - ٤٥٩
الفصل الخامس - الماركنتيلية	٤٦٠ - ٥٣٢
الفصل السادس - الكامرالية	٥٣٣ - ٥٥٩
المحتويات العامة	٥٦٠

(١) يتضمن كل فصل من فصول الكتاب فهرسا تفصيليا خاصا به .

٤٣/١٠٠٠/٥/١٠/١٩٧٠

94

Ibrahim Kubba

STUDIES

IN THE HISTORY OF
Economic Systems And Thought

Vol. 1

Baghdad — 1970

GENERAL BOOKBINDING CO.
74 4 318 P 6438
4NY1
QUALITY CONTROL MARK

INTERNATIONAL AFFAIRS

HB
75
.K728
/

FEB 13 1974

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU15076288